



جامعة الجزائر 02
أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية

1939–1945

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

من إعداد الطالب:
عنان عامر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
جمال قنان

أعضاء اللجنة المناقشة

أ د: بوعزة بوضرساية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الجزائر 2
أ د: جمال قنان	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2
د: حمزي كمال	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة الجزائر 2
د: مغدوري حسان	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة الجلفة
د: محمد الشيخ برابح	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة الجلفة
د: نايت قاسي إلياس	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة الجزائر

السنة الجامعية: 2016-2017

الشكر

قد يقف المرء عاجزا على رد الجميل لذوي الفضل وقد لا تطاوعه أساليب التعبير ليعبر عن معاني الشكر و التقدير ، الشكر لله أولا وأخيرا، ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نتوجه بالشكر الجزيل و وافر الامتنان والعرفان لمن ساعدنا من قريب أو بعيد لانجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الدكتور جمال قنان الذي لم يبخل علينا بنصائحه وبإرشاداته رغم ظروفه الصحية الصعبة.

الزوجة الكريمة التي تشرفت بكتابة العمل .

عمال مكتبة مركز أرشيف ما وراء البحار بمرسيليا وعلى رأسهم السيد إريك .

عمال مكتبة الأرشيف الدبلوماسي بباريس وخصوصا السيد فرانسوا.

وشكر خاص إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على ما تحملوه من عناء و مشقة بغية مناقشة هذه الرسالة .

إهداء

إليكما يا والديّ

يا من زرعتما لنحصد

وشقيتما لنرتاح

وسهرتما لننام

فأفنيتما العمر في تربيتنا وتعليمنا وها أنتما ترحلان عنّا في موسم الحصاد وتنطفئ شعلة عمركما الغالي.

رحمكما الله

وجزاكما عنا خير الجزاء.

أبي وأمي

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

Signes	Significations
AFN	Afrique française du nord.
AML	Amis du manifeste et de la liberté.
AMM	Affaires militaires musulmanes
AN	Archives nationale de France.
ANOM	Archives nationale d'outre mer.
CAOM	Centre des archives d'outre mer Aix-en –Provence.
CCAA	Commission de contrôle d'armistice allemande.
CCAI	Commission de contrôle d'armistice italienne.
CFLN	Comité francais de libération national
CEF	Corps expéditionnaire français.
CICR	Comité international de la Croix rouge.
CIE	Centre des informations et des études.
CIS	Centres d'internement du sud algérien.
CPDN	Comité permanant de la defense nationale.
CSS	Centres de séjour surveilles.
3èmeDB	3èmedivision blindée.
DDSA	Délégation de la direction des services de l'armistice.
DIA	Division d'infanterie algérienne.
DIM	Division d'infanterie marocaine.
DIC	Division d'infanterie coloniale.
DINA	Division d'infanterie nord africaine.
DMM	Division marocaine du montagne.
EMG	Etat major de l'armée française.
FC	France combattante.
FFL	Force de France libre.
GGA	Gouvernement général d'Algérie.
GTE	Groupement des travailleurs étrangers.
HC	Haut commissaire.
JO	Journal officiel.
LFC	Légion française combattante et volontaires de la révolution nationale.
MAE	Ministère des affaires étrangères (archives du Quai d'Orsay).

PCA	Parti communiste algérien.
PG	Les prisonniers de guerre.
PPA	Parti du peuple algérien.
PRG	Police de renseignements généraux.
RML	Régiment du marche sur le levant.
RTA	Régiment des tirailleurs algériens.
RTT	Régiment des tirailleurs tunisiens.
SDPG	Service diplomatique des prisonniers de guerre.
SLNA	Service de liaison avec l'Afrique du nord.
SPDN	Secrétariat permanent de la défense nationale.
SHAT	Service historique de l'armée de terre.
SHM	Service historique de la marine.
TOAFN	Théâtre des opérations de l'Afrique française du nord.

مقدمة

مقدمة:

بدأت الحرب العالمية الثانية بصراع أوروبي عبّر عن روح التنافس الامبريالي بين مختلف القوى الأوروبية آنذاك، ولكنه ما لبث أن تطور إلى حدث عالمي بامتداد رقعة الحرب إلى أصقاع خارج القارة الأوروبية أي إلى آسيا وإفريقيا وفي مختلف البحار والمحيطات في ظل انقسام القوى المؤثرة في العلاقات الدولية إلى معسكرين: الديمقراطيات الغربية ومعسكر المحور، و وجدت الشعوب المغلوبة على أمرها نفسها مجبرة على الانقياد وراء القوى العظمى دون أن يكون لها أية مصلحة في ذلك الصراع.

ولعل من أبرز المناطق تأثرا بهذه الحرب منطقة شمال إفريقيا التي مسّها الصراع بشكل مباشر وغير مباشر وذلك وفقا لتطورات الحرب، فعلى الرغم من عدم انتقال الحرب في مرحلتها الأولى إلى أراضي هذه المنطقة إلا في حدود الأشتباك المحدود ، إلا أن سياسة حكومة الاحتلال الفرنسي فيها عمدت إلى توجيه إمكانيات المنطقة البشرية والمادية لخدمة المجهود الحربي الفرنسي من خلال تعبئة مئات الآلاف من أبناء شمال إفريقيا ونقلهم إلى الجبهة الأوروبية ما بين عامي 1939-1940 وتسخير مختلف الإمكانيات الاقتصادية لصالح نفس المجهود سواء قبل الهزيمة الفرنسية أو بعدها أي خلال حكومة فيشي، وهو الأمر الذي ظل مستمرا حتى بعد إنزال الحلفاء بها في نوفمبر 1942.

لقد شكل إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا منعرجا مهما في مجريات الحرب بانتقال الكفة لصالح الحلفاء وحدثا هاما في تاريخ المنطقة، بحيث كان بداية لتحولها إلى مسرح عمليات عسكرية خاصة بهذا الصراع العالمي في إطار عملية تورش Tourch وما تلاها من عمليات حربية عرفتها المنطقة بدأت بتحرير تونس من سيطرة قوات المحور والتوجه صوب تحرير إيطاليا وفرنسا وانتهاءا بإسقاط حكومة الرايخ الثالث.

كما عرفت هذه المرحلة إعادة تعبئة مئات الآلاف من أبناء المنطقة والسير بهم إلى مختلف جبهات القتال من شمال إفريقيا إلى الأراضي الألمانية، أما من الناحية السياسية فقد دخلت المنطقة رسميا خلال هذه المرحلة في نطاق احتلال جديد هو الاحتلال الأنجلو-أمريكي لكل من الجزائر

والمغرب الأقصى والاحتلال الألماني-الإيطالي لتونس بين 1942 و1943. كما لم يكن انتقال السلطة من الضباط الموالين لحكومة فيشي إلى الضباط الموالين للحلفاء وللجنة تحرير فرنسا سلساً، بل شهد انقلابات ومؤامرات مثلما عبرت عن ذلك النهاية المأساوية للأميرال دارلان بالجزائر خلال شهر ديسمبر من عام 1942.

أما على المستوى الغير رسمي وخصوصا ما يتعلق بالأهالي فإن الحرب بالرغم مما تبعها من إجراءات قمعية وتعسفية من قبل سلطة الاحتلال من خلال اعتقال الزعماء السياسيين وحل الأحزاب وممارسة كل أشكال التضييق وخنق الحياة السياسية، إلا أن تقلبات الحرب والانهيار السريع والمذل للقوات الفرنسية أمام الألمان فتح عيون أبناء المنطقة على حقيقة أن أسطورة فرنسا القوة لا تُهزم لا تعدو أن تكون مجرد أكذوبة لطالما روّجت لها الدوائر الفرنسية وسعت لترسيخها في أذهان المسلمين المغاربة.

إن الظروف الاقتصادية الصعبة للمنطقة بفعل سياسة التعبئة الاقتصادية المنتهجة من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى حالة الجفاف الناجم عن الاضطرابات المناخية قد أسهم وبشكل كبير في تردي الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية للسكان، فانتشرت المجاعات ومظاهر البؤس الاجتماعي على نطاق واسع. أدت هذه الأوضاع الصعبة بالإضافة إلى تضافرها مع عوامل سياسية وعسكرية ودعائية أخرى شهدتها المنطقة إلى بعث الوعي الوطني لمختلف الأحزاب والحركات والجمعيات الأهلية التي بدأت في تحريك المشهد السياسي في الأقطار الثلاث برفع مجموعة من المطالب تراوحت ما بين المطالبة بالإستقلال الذاتي والاستقلال والانفصال الكلي عن سلطة الاحتلال.

لقد كانت تلك المطالب كفيلة بتحريك آلة القمع الاستعماري الفرنسي باستعمال كل ما تملك من قوة لصد ذلك المد الفكري التحرري للحركة الوطنية، فمنعت قوات البوليس مظاهرات الدار البيضاء في يناير 1944، وأعدت العدة لمواجهة الجزائريين المسالمين في شهر ماي 1945 باستخدام القوة العسكرية ضدهم على نطاق واسع ولاسيما في القطاع القسنطيني الذي دفع أكبر عدد من

الشهداء خلال أحداث الثامن ماي من نفس السنة، مبررة لنفسها تلك الجرائم التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بمبررات سياسية وأمنية واهية.

-دواعي إختيار الموضوع تكمن مبررات الاهتمام بهذا الموضوع فيما يلي:

إن مختلف الدراسات التي تناولت تاريخ المنطقة خلال هذه الفترة كانت دراسات عامة في إطار التاريخ العام لكل قطر من الأقطار الثلاث على حدى، وبالتالي كانت هذه المرحلة لا تبدو كحلقة بارزة في المسار التاريخي للمنطقة. أما الذين أرخوا لهذه المرحلة وجلهم من الفرنسيين فقد اهتموا بالجوانب التي تخص الإدارة الاستعمارية في المنطقة دون التعمق في معاناة السكان المغاربة جراء الحرب، أو التطرق إلى دورهم في تحقيق النصر للحلفاء في الحرب. وجود مادة أرشيفية غزيرة حول المرحلة وتغطيتها للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي لم يتم استغلالها استغلالا تاما. الرغبة في المساهمة في إماطة اللثام عن بعض القضايا المتعلقة بمختلف الأحداث التي عاشتها منطقة شمال إفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق ذكره واعتقادا منا بأن موضوع شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية لم ينل حظه من الدراسة بصفة عميقة ولاسيما فيما يتعلق بالجانب المغاربي، لذلك فإن هذه الرسالة تسعى إلى تناول هذا الموضوع من خلال الإجابة على جملة التساؤلات التي يحتويها الموضوع والتي تتمحور حول إشكالية رئيسية هي: ما هو الدور الذي لعبته منطقة شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية؟ وللوصول إلى الإجابة عن هذا السؤال الرئيسي ارتأيت طرح مجموعة من الأسئلة التي شكلت جزئيات مهمّة في البحث منها: ما هي أهمية شمال إفريقيا بالنسبة لأطراف الصراع عشية اندلاعه؟ ما هي مساهمة المغاربة في الحرب في مختلف مراحلها؟ ما هي التضحيات التي فرضت على أبناء المنطقة؟ ما هو حجم الاستنزاف الاقتصادي الذي خضعت له المنطقة في إطار التعبئة الإقتصادية لتموين

الميتروبول، قوات المحور و الحلفاء خلال الحرب؟ ما هي أبرز الآثار الاجتماعية التي خلفتها الحرب على المنطقة؟ وأخيرا ما هي تأثيرات الحرب على المنطقة سياسيا؟

-مناهج البحث :

وللإجابة على هذه التساؤلات وأخرى، اعتمدت المنهج الوصفي في تناول الأحداث التاريخية المدروسة وكذا الوصف الجغرافي للمنطقة وتتبع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المنطقة ومن ذلك إجراءات التعبئة والظروف التي واجهها المجندون في الجبهات والأسرى في المعتقلات والمعتقلين السياسيين في مختلف السجون ومراكز الاعتقال الإداري، كما اعتمدت على المنهج التحليلي من خلال تحليل الوقائع التاريخية انطلاقا من قراءة الوثائق واستخراج ما يفيد منها للدراسة وتوظيفها في البناء التاريخي للموضوع وكذلك تقديم قراءات جديدة لمختلف الإحصائيات العسكرية والاقتصادية و الاجتماعية.

خطة البحث:

تسعى هذه الرسالة إلى الإجابة عن جملة التساؤلات المذكورة وغيرها من خلال الفصول التي احتوتها ومن خلال الوثائق التي تعتبر وثائقا أصلية، وقد قسمنا البحث إلى خمسة فصول:

الفصل التمهيدي وورد تحت عنوان الإطار الجغرافي والبشري.وتناولت فيه الموقع الجغرافي والوصف التضاريس للمنطقة،أما الجانب البشري فخصصته للواقع الديمغرافي للمنطقة خلال القرن التاسع عسرثم ناولت التركيبة الإجتماعية والنشاط الإقتصادي لسكان المنطقة قبيل الحرب.

أما الفصل الأول فجاء تحت عنوان شمال إفريقيا في اهتمامات أطراف الصراع عشية الحرب العالمية الثانية، واندرج تحته أربعة عناصر وهي:أولا مصالح دول المحور مع التركيز بصفة أدق على السياسة الإيطالية التي كانت تعتبر المنطقة واقعة في نطاق مجالها الحيوي كما عرضت مختلف الأفكار الألمانية بخصوص المنطقة، ثانيا مصالح الديمقراطيات الغربية مع التركيز أكثر على السياسة الفرنسية باعتبارها صاحبة القرار فيها. ثالثا الموقف الحرج لاسبانيا ورابعا :مصالح الولايات المتحدة.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان المجهود العسكري لشمال إفريقيا خلال الحرب 1939-1945، وقد تناولت فيه التعبئة العسكرية خلال المرحلة الأولى من الحرب 1939-1942، مع إبراز آثار الانهيار العسكري السريع للجيش الفرنسي على المنطقة، ثم تطرقت إلى التعبئة خلال المرحلة الثانية 1942-1945 مع رصد إحصائي لعدد المجندين المغاربة خلال مختلف المحطات العسكرية لهذه المرحلة انطلاقا من الحملة على تونس، ثم دور المحاربين الشمال إفريقيين في تحرير أوروبا، وتتبع الظروف العامة لهؤلاء المجندين خلال هذه المرحلة.

أما الفصل الثالث جاء تحت عنوان أسرى الحرب من أبناء شمال إفريقيا وقد تناولت فيه الأسرى الشمال إفريقيين في مختلف الكتابات التاريخية الأوروبية والوطنية، ثم تطرقت لتجربة الأسر خلال الحرب العالمية الأولى ثم إبراز الإطار القانوني والتنظيمي الذي اخضع له الأسرى في المعتقلات النازية، مع إحصاء عددهم منذ انهيار الجيش الفرنسي في ربيع 1940 إلى غاية انهيار ألمانيا في 1945، وكذا تتبع مراكز توزيع هؤلاء الأسرى ومتابعة ظروفهم المعيشية داخل معسكرات الاعتقال والوقوف عند إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

أما الفصل الرابع والذي جاء تحت عنوان: "الإستنزاف الإقتصادي والإجتماعي لشمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية"، فقد تناولت فيه إستغلال وتبعية المنطقة إقتصاديا وتجاريا للميتروبول عشية الحرب، وكذا إجراءات التعبئة الاقتصادية للمنطقة خدمة للمجهود الحربي ثم الوقوف عند سياسة التعاون التي نفذتها حكومة فيشي مع المحور في شمال إفريقيا غداة توقيعها للهدنة في شقها الإقتصادي ومانجر عنها من إستنزاف للإمكانيات الاقتصادية للمنطقة. وتطرقت إلى بعض المظاهر المتعلقة بالأزمة الاقتصادية و الآثار الاجتماعية للحرب بالمنطقة ولاسيما في بعدها الصحي.

أما الفصل الخامس والأخير فقد أوردته تحت عنوان: "الأوضاع السياسية للمنطقة وتأثيرات الحرب عليها"، وتناولت فيه القمع السياسي الممارس من طرف حكومة الاحتلال، التطرق إلى نشاط الحركة الوطنية في الأقطار الثلاث وإبراز التحولات العميقة في مطالبها ،والوقوف عند أهم الإصلاحات التي بادرت بها سلطة الاحتلال في المنطقة. وأنهينا هذا الفصل بتتبع ردود أفعال سلطة

الاحتلال ضد قوى التحرر في شمال إفريقيا من خلال عرض تجربة احباب البيان والحرية ومجازر الثامن ماي في الجزائر ورصد بعض التحركات السياسية في كل من تونس والمغرب خلال نفس الشهر.

أما الخاتمة فقد ضمنتها جملة الاستنتاجات العامة المتوصل إليها من خلال البحث.

و فيما يخص الملاحق والتي تعتبر نسخا من وثائق أصلية في أغلبها وردت مرتبة حسب ترتيبها في المتن.

-حدود الموضوع:

يحمل عنوان البحث مصطلحين رئسيين شمال إفريقيا وهو الإطار المكاني للدراسة وواجهتني بخصوص هذا المصطلح إشكالية عدم التطابق بين المدلول الجغرافي الذي يعبر عن الإمتداد من ساحل البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا والذي يضم كلا من مصر، ليبيا،تونس ،الجزائر و المغرب الأقصى، و بالمقابل المدلول السياسي والتاريخي للفترة المدروسة والذي يحصر المنطقة في مجموعة الأقطار الثلاث(تونس،الجزائر والمغرب الأقصى) بحكم خضوعها لمستعمر مشترك، وروابط النضال السياسي لأحزابها الوطنية وهوالحيز المشمول بالدراسة . اما المصطلح الثاني والتمثل في الحرب العالمية الثانية فهو الإطار الزمني لمختلف الأحداث التي عرفتها المنطقة ذات الصلة بصراع الدولي الممتد من سنة 1939 الى سنة 1945.

نقد المصادر: إن هذا العمل هو ثمرة جهد معتبر بُذل في مختلف دور المحفوظات الفرنسية مما دفعنا إلى وضع قائمة بيبليوغرافية طويلة ومتنوعة للمصادر الأرشيفية ثم تلتها قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية، وهي عبارة عن دراسات أكاديمية حول الموضوع توصلنا إليها عبر سبل عدة كالتردد على المكتبات داخل الوطن وخارجه، أو المكتبات الرقمية المفتوحة للقراء عبر الشبكة العنكبوتية. وفي هذا السياق نذكر المكتبة الوطنية بالحامة، المكتبة الوطنية الفرنسية بباريس وصفحتها الرقمية Gallica، مكتبة مركز جورج بومبيدو بباريس، مكتبة معهد العالم العربي بنفس المدينة، يُضاف إلى ذلك

المكتبات التابعة لدور المحفوظات الفرنسية على مستوى مدينتي باريس ومرسيليا، والمكتبات الجامعية على مستوى المدينتين.

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع أساسا على الوثائق الأرشيفية المحفوظة في مختلف دور الأرشيف الفرنسية المدنية و العسكرية، وقد عمدت إلى حصر و تركيب هذه الوثائق و ضبطها وإخراجها في شكل قائمة متكاملة.

أولا) الأرشيف الفرنسي:

– **أرشيف وزارة الدفاع بقصر فانسان:** يُعد أرشيف قصر فانسان من أهم دور المحفوظات الفرنسية التي تظم كل الوثائق الخاصة بالجانب العسكري، وقد وجدنا كمًا وثائقيا كبيرا يتعلق بتاريخ شمال إفريقيا خلال الفترة المدروسة ضمن رصيد المصلحة التاريخية للقوات البرية المعروفة اختصارا (S.H.A.T)، نذكر منها السلسلة الفرعية N الخاصة برصيد اللجنة الدائمة للدفاع الوطني، وأذكر وعلى وجه التحديد العلب التالية: (2N22,24,57,65,67,210) وفيها صورة كاملة عن الاستراتجيات التي رسمتها سلطة الاحتلال في المنطقة في حالة نشوب الحرب، والمجموعة الثانية (7N2756,2761,3439,4136) وتناولت هذه الوثائق آراء قيادة الأركان الفرنسية بخصوص إعداد مسرح عمليات شمال إفريقيا ومختلف المفاوضات مع هيئة الأركان البريطانية والحكومة الاسبانية وكذا تحديد الإمكانيات المادية والبشرية للمستعمرات ، أما المجموعة الثالثة والمتمثلة في رصيد مسرح عمليات شمال إفريقيا (27N65,194,197,200,217,218,222,224,226) فقد احتوت على محاضر و تقارير المجلس الأعلى للدفاع وكذا محاضر اللجان الدائمة للدفاع الوطني على مستوى شمال إفريقيا مما يسمح برصد مختلف الإمكانيات المادية والبشرية المسخرة على مستوى شمال إفريقيا لصالح المجهود الحربي.

كما سمحت لنا وثائق السلسلة P والمعروفة بمجموعة الوثائق المنفصلة والمدرجة في إطار الرصيد المعروف (Vichy, Londres, Alger, Paris) بتتبع تفاصيل جملة الأحداث ذات الطابع العسكري خلال مرحلة الهدنة خصوصا العلب (1P13,23,10P9,240,241,11P51,186) وكذا متابعة

سير العمليات العسكرية التي تمت بعد إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا وحتى نهاية الحرب، مما سمح بمعرفة أوضاع المجندين الشمال إفريقيين في مختلف الجبهات من خلال الوثائق المحفوظة في العلب التالية:(5P1,7P23,10P9,240,241,11P51,186)، يضاف إلى ذلك قضية أسرى الحرب التي توصلنا إلى العديد من التقارير الخاصة بها ضمن هذه السلسلة والتي نذكر منها وثائق العلبة 2P78 بصفة خاصة.

– **أرشيف ما وراء البحار بإكس أون بروفونس Aix-en-Provence**: تكتسي وثائق هذا المركز الأرشيفي أهمية كبيرة في تتبع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال فترة الحرب، فعلى سبيل المثال لا الحصر قد استفدت من تقارير مصالح الاستعلامات الصادرة عن مركز الاستعلامات والدراسات (C.I.E) والتي أصبحت تُعرف بمصلحة الاتصال لشمال إفريقيا (S.L.N.A)، والذي اندرجت وثائقه ضمن السلسلة الفرعية (I) حيث كانت تقارير هذه المصلحة تختص بمراقبة الوضعية السياسية للجزائريين وإعطاء التوجيهات لمختلف المصالح الإدارية بُغية اتخاذ التدابير اللازمة وقد ركزت على جملة الوثائق الخاصة بعمالة الجزائر على اعتبار أنها كانت تمثل مركز النشاط السياسي الأول في البلاد بالنسبة لمختلف التيارات الوطنية والتي من أبرزها الوثائق المحفوظة ضمن العلب التالية :(8I8,10,14,18). يضاف إلى هذه التقارير جملة الوثائق المندرجة في رصيد الحكومة العامة والتي نذكر منها وثائق السلسلة H والغنية بتقارير متنوعة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر من جهة وتتبع تفاصيل الحياة اليومية التي كابدها نزلاء المعتقلات الصحراوية وقد تمثلت قي وثائق العلب التالية (1H18,9H115,116,14H38,23H35).

– **أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الكيدورسي Quai d'Orsay**: يعد هذا الأرشيف من أهم دور المحفوظات الفرنسية لما يكتنزه من وثائق مهمة بالنسبة لتاريخ المنطقة خلال فترة الحرب العالمية الثانية المدرجة في الأرصدة الكبرى لهذه المصلحة وهي: (guerre 1939-1945 Vichy Afrique-levant,Vichy relations commercial)، فبالنسبة للرصيد الأول فقد اطلعت على مجموعة الوثائق المدرجة ضمن الملفات التالية(Volumes :12,13,14,38,48,49,51,52,53,54,55,56,57,153,154,155) وقد سمحت لنا هذه الأرصدة من تتبع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المدروسة لكل من

المغرب وتونس على وجه الخصوص التابعتين رأسا إلى وزارة الشؤون الخارجية عكس ما كانت عليه الأوضاع بالنسبة للجزائر الملحقة رأسا بوزارة الداخلية الفرنسية تزويدنا بمختلف المعلومات الخاصة بظروف المعتقلات في البلدان الثلاثة.

-**الأرشيف الوطني بباريس:** استعنت ببعض الوثائق المحفوظة بهذا المركز ولاسيما في تتبع بعض القضايا المتعلقة بتطبيقات قرارات الهدنة على مستوى شمال إفريقيا، والوثائق المتعلقة بمصير أسرى الحرب من أبناء شمال إفريقيا بعد وقف القتال.

و نخلص في الأخير إلى الصفة المشتركة التي تجتمع حولها هذه الوثائق وهي ثراؤها بالمعلومات التاريخية القيمة التي أفادتنا في البحث.

وبالإضافة إلى جملة الوثائق الأرشيفية المشار إليها أعلاه فقد استعنت بمجموعة من الوثائق الرسمية المطبوعة والتي أدرجتها تحت مسمى المصادر المطبوعة وهي متنوعة منها التقارير والمراسلات والقرارات والمراسيم ونصوص المعاهدات وإلى غيرها من الوثائق ونذكر من جملتها: العقد النهائي لمؤتمر السلام بلاهاي في 29 جويلية 1899، وإصدارات هيئة الأركان التابعة للجيش الفرنسي بخصوص الوحدات العسكرية المشاركة في الحرب عبر مختلف المراحل،منشورات اللجنة الإستشاريةللخسائر والتعويضات الخاصة بلخسائر التي لحقت فرنسا والإتحاد الفرنسي وإصدارات الحكومة العامة المتعلقة باللجنة الإصلاحات في الجزائر.

للوقوف عند مختلف القوانين والتشريعات زمن الحرب عدت إلى أعداد مختلفة من الجريدة الرسمية للجزائر (J,O,A) أو الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (J,O,R,F) وأذكر هنا على وجه الخصوص العدد رقم 48 في 23 جوان 1942، والعدد رقم 70 الصادر في 26 أوت 1944 . بالإضافة إلى ذلك فقد استعنت ببعض نصوص المعاهدات الدولية ومنها نص الإتفاقية الدولية خاصة بالإمتيازات الدولية في المغرب الأقصى الموقعة في 22 أوت 1864 .

لقد شكلت الوثائق الدبلوماسية الألمانية المنشورة تحت عنوان الأرشيف السري لوزارة خارجية الرايخ (Les archives secrètes de la wilhelmstrasse) رصيدا مهما لتتبع السياسة الخارجية الألمانية قبل اندلاع الحرب العالمية عامة وفي النطاق الشمال إفريقي بصفة خاصة ومنها الجزء الثالث والخاص بعلاقة ألمانيا بالحرب الأهلية الاسبانية، والجزء الرابع والمتعلق باللواحق مؤتمر ميونيخ 1938 .

ثانيا) الكتب والدراسات:

إن الدراسات المتعلقة بالموضوع باللغة العربية تبدو شحيحة إذا ما قورنت بالإنتاج الغربي وبالخصوص الفرنسي منه، فالكتابات العربية حول الموضوع تناولته في إطار التاريخ السياسي للمنطقة من خلال التطرق لموضوع الحركة الوطنية مثلما هو الحال مع الدكتور أبو القاسم سعد الله رحمه الله، الذي تناول الموضوع في الجزء الثالث من دراسته حول الحركة الوطنية، والأستاذ محفوظ قداش ومذكرات من عاصروا المرحلة مثل السيد فرحات عباس والسيد بن يوسف بن خدة ومحمد قنانش كما نلحظ نفس التوجه عند كل من الأستاذ عبد الكريم غلاّب والأستاذ محمد بن عزوز حكيم في مؤلفيهما المتعلقين بتاريخ الحركة الوطنية المغربية والأستاذ علال الفاسي في مؤلفه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. وعلى النقيض من ذلك تبدو الدراسات الأجنبية للموضوع أكثر تنوعا وتفصيلا مستغلين في ذلك وفرة المادة الأرشيفية على مستوى بلادهم، وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الدراسات الشاملة حول الموضوع: دراسة Jacques Cantier في كتابيه L'Algérie sous le régime de Vichy والعمل الثاني الصادر تحت إشرافه والمعنون ب: L'empire sous Vichy، يضاف إلى ذلك دراسة الأستاذ Christine Levisse Touzé في مؤلفها L'Afrique du nord en guerre 1939-1945، ودراسة الأستاذ Denis Pschenski المعنونة ب: Les camps d'internement français entre 1939-1945، وكتاب بلقاسم رشام حوles musulmans algériens dans l'armée francaise زد على ذلك مجموعة المقالات المنشورة في مختلف المجلات العلمية الدولية الورقية منها والرقمية.

على الرغم من الجهد المبذول لإخراج هذا العمل المتواضع والمتمثل في جمع الوثائق الأرشيفية ودراستها وتحليلها انسجاما مع إشكالية البحث الذي واجهتنا فيه عدة مصاعب والتي نذكر منها ما

يتعلق بموضوع البحث مكانا تعدد أطراف الموضوع(الجزائر،تونس والمغرب)،سعة وعمومية الموضوع وهو ما حال دون امكانية إفراد الإهتمام لمجال معين رغم انني إرتئيت إبراز اهمية المنطقة وجانب من التضحيات الجسام التي فرضت عليها خلال الحرب. قلة الدراسات المتعلقة ببعض جوانب الموضوع.

الفصل التمهيدي

الإطار الجغرافي و البشري

-1) الإطار الجغرافي وأهميته

-2) الإطار البشري

1) الإطار الجغرافي وأهميته:

أ)- الموقع:

نقصد بمنطقة شمال إفريقيا الحيز الجغرافي الواقع في شمال غرب القارة الإفريقية، والممتد من الحدود الليبية شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى حدود بلدان الساحل الإفريقي جنوبا، حيث تبدو خريطته في شكل رباعي غير منتظم[1] وتنحصر فلكيا بين خطي18° و 38° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 12° شرق و14° غرب خط غرينتش وبذلك فهي تحتل موقعا استراتجيا يتوسط القارات الثلاث (إفريقيا، أوروبا وآسيا) من حيث امتدادها على جزء مهم من الضفة الجنوبية للحوض الغربي للبحر المتوسط، و تشكيلها للجزء الشمالي من القارة الإفريقية[2]، وهي تضم مجموعة الأقطار المغاربية الثلاث الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، التي خضعت للاستعمار الفرنسي عبر مراحل مختلفة إبتداء من عام 1830 إلى غاية 1962 والإحتلال الإسباني الذي لا يزال يسيطر على أجزاء مهمة من أراضي مال المغرب الأقصى.

ب)- التضاريس:

تتميز بلاد شمال إفريقيا بشساعة مساحتها المقدرة بحوالي ثلاثة ملايين ومائتين وثمان وأربعون ألف وثمان مائة وخمس وعشرون كيلومتر مربع (3248825 كلم^2)، مشكلة فضاء جغرافيا يتميز بتباين و تنوع مظاهره التضاريسية من الشمال إلى الجنوب[3]، و من أبرز هذه المظاهر نذكر:

ب1)- **السواحل**: يمتد الشريط الساحلي من بحيرة البنيان على الحدود الليبية التونسية شرقا إلى رأس نون قرب مصب واد درعا غربا بطول يزيد عن 3000 كلم، تلتقي فيه مياه البحر المتوسط بمياه المحيط

---

(1) محمدالهادي حارش،**التاريخ المغاربي القديم (السياسي والحضاري ومنذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي)**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992، ص.13.

(2) يسري الجوهري، **جغرافية المغرب العربي**، مؤسسة شباب الجامعة،2001، ص.9 .محمد صبري محمود، **العالم العربي دراسة جغرافية**، طبعة منقحة، دار الفكر العربي، القاهرة2011 ،ص،ص،324 ،332 .

(3) راشد إسماعيل أحمد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)** لبنان، دار النهضة العربية 2004، ص، ص، 87، 129، 197.

الأطلسي عند مضيق جبل طارق[1]، تتعدد عبر هذا الشريط الساحلي الرؤوس و الخلجان و الجزر وأشباه الجزر.

-الرؤوس: بالإنتقال من الشرق نحو الغرب يمكن أن نحصي عددا مهما من الرؤوس التي تعتبر فواصلا بحرية من شاطئ إلى آخر و من أبرزها على الساحل التونسي رأس كابوديا المعروف عند القدماء ب: Caput Vada عند مدينة سفاقص، ورأس يدوم وهو يمثل أقصى نقطة شمالية في التراب التونسي. كما تبرز على الساحل الجزائري مجموعة من الرؤوس منها كاب روكس (Roux) الذي يعد المنطلق للساحل الجزائري من الناحية الشرقية. كما نذكر كذلك رأس ماتيفو الذي يحد خليج مدينة الجزائر من الشرق ورأس كاربون على الساحل الوهراني[2]. كما تظهر على الساحل المغربي مجموعة من الرؤوس نذكر منها رأس الماء بمحاذاة مصب واد الملوية ورأس سبارتال Cap Spartel الذي يشكل أقصى نقطة غربية من مضيق جبل طارق، وعلى الواجهة الأطلسية نذكر رأس كانتين Cap Cantin[3].

- الخلجان: تعد الخلجان من أهم المظاهر التضاريسية البحرية وهي كثيرة عبر الساحل التونسي خصوصا والتي نذكر منها في تونس خليج سيدي سالم و خليج قابس المعروف عند القدماء بسرت الصغرى، وتنتشر على الساحل الجزائري سبعة خلجان أهمها خليج عنابة وسكيكدة والجزائر ووهران[4].

- الجزر: على الرغم من طول الساحل المغاربي وتعدد رؤوسه وخلجانه فإنه يكاد يخلو من الجزر عدا جزيرة جربة عند مدخل خليج سيدي سالم بوغرارة على الساحل التونسي حيث تتربع على مساحة 640 كلم^2 وتتميز بخصوبة تربتها وتعد مدينة حومة السوق على شاطئها الشمالي أهم مركز حضاري بها [5]. و تنتشر قبالة الساحل الجزائري بعض الجزر الصخرية كجزيرة سريجينا وجزيرة القل ورشقون،

(1) L.Rechot, **Histoire de l'Afrique du nord avant 1930**, GOJOSSO, Alger 1914, pp.5 10.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.p.11.

(5) Ibid.pp.11-40.

وعلى الساحل المغربي نذكر جزر الحسيمة و البقدونس على الساحل المتوسطي ولا تبرز أية جزيرة على الساحل الأطلسي. بالانتقال من الشمال إلى الجنوب يمكن أن نميز بين قسمين رئيسيين شمالي وجنوبي تتباين فيهما الجبال و السهول و الأودية و الصحاري.

ب 2)– الجبال:

تتألف من سلسلتين ممتدتين من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وتعرفان بالأطلس التلي في الشمال و الصحراوي في الجنوب و يرجع تكوين السلسلة التلية إلى الزمن الجيولوجي الثالث[1].

تمتد سلسلة الأطلس التلي بالموازاة مع البحر الأبيض المتوسط من مضيق جبل طارق إلى غاية الرأس الأبيض بتونس ولها عدة مسميات فهي تعرف في المغرب الأقصى بأطلس الريف وأعلى قمة فيها هي قمة "ثدرحين" والبالغ ارتفاعها 2456 م، وبالجزائر تبرز ضمن هذه السلسلة جبال طارة بتلمسان والونشريس والأطلس البليدي وجبال جرجرة بالوسط وجبال البابور بالشرق وأعلى قمة فيها "لالة خديجة" والتي يبلغ ارتفاعها 2308م، أما في تونس فتوجد جبال" الحمير" التي يبلغ ارتفاعها 800 م وجبال "مقصد"[2].

أما سلسلة الأطلس الصحراوي أو الداخلية فهي تمتد من" رأس غير " على المحيط الأطلسي غربا إلى" رأس الطيب" شرقا وتعد الفاصل الفيزيوغرافي بين الصحراء ومنطقة الساحل، وقد بدأ تكوينها في أواخر الزمن الثاني ضمن الحركة البيرنية وهي أقدم من الحركة الألبية وتتكون من جبال الأطلس الكبير والأوسط والصغير بالمغرب الأقصى وتوجد بها أعلى قمة في الوطن العربي وهي قمة "طوبقال" البالغ ارتفاعها 4165 م[3] و يستمر امتدادها شرقا في الجزائر تحت أسماء عدة منها جبال

(1) محمد خميس الزوكة، **جغرافية العالم العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2006، ط3، ص، ص. 51،50.

(2) عبد علي الخفاف، **جغرافية العالم الإسلامي ،أسس عامة في المحيطين الطبيعي و البشري**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،ا لأردن 1998 ،ص44..

(3) نفسه،ص.45 .

" القصور" وفيها قمة جبل عيسى التى تبلغ 2236 م وعمور [1] وأولاد نايل والزاب والأوراس الشديدة الإرتفاع حيث توجد بها أعلى قمة وهي جبال شيلية التي يصل ارتفاعها إلى 2322 م، أما في تونس التي تبرز فيها كتلة زغوان وسيدي علي بومزين فإن قمة جبل "الشعانبي" التي يصل ارتفاعها إلى 1590 م تعد الأعلى بتونس [2].وعموما فإن معدل ارتفاع جبال شمال إفريقيا ينحصر بين 800 م و1200 م.

ب3) – السهول: تتوزع بين السواحل والمرتفعات والهضاب مجموعة من السهول منها السهول الساحلية مثل سهل مجردة بتونس و سهل متيجة بالجزائر[3] والسهول الساحلية المغربية و تضم هذه الأراضي مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة وإلى جانب السهول الساحلية نجد السهول الداخلية مثل السهول المراكشية بالمغرب الأقصى.

ب4)– الهضاب: و تتمثل في هضبة المزيتة المراكشية غربا والهضاب العليا الجزائرية إلى جانب بعض الشطوط مثل شط الجريد في تونس و الحضنة بالجزائر.

ب5) – الصحراء: تشغل الصحراء الجزء الجنوبي وهي عبارة عن هضبة كبرى تغطي سطحها الكثبان الرملية و الحصى كما تضم كتلا جبلية بركانية قديمة التكوين مثل جبال الهقار كما تنتشر بها الأحواض على غرار حوض بسكرة[4].

---

(1) عبد علي الخفاف، المرجع السابق ،ص.45

(2) Stéphane Gselle, **Histoire ancienne de l'Afrique du nord**, **les conditions du développement historique les temps primitifs la colonisation phénicienne et l'empire de carthage**,T1 , éd :librairie Hachette, paris, PP.5 19.

(3) ورد وصفه عند كثير من المؤرخين المسلمين والأوروبيين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ابن حوقل في كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،وذكر ليون الإفريقي في كتابه "وصف إفريقيا "إن مدينة الجزائر جميلة جدا يستعمل سكانها للشرب وادي يقع شرقها وبها سهول جميلة أيضا سهل متيجة الذي يبلغ طوله 45ميلا وعرضه36 ميلا يزرع به القمح الجيد الوفير ولا يختلف معه هايدو حين ذكر فيه بالإمكانيات الطبيعية والحيوانية وهوائه الصحي . انظر:الحسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا** ،ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ،ط 2 ،دار الغرب الإسلامي، لبنان1983 ص.37 . و Fray Diego de Haido, **topographie et histoire générale d'Algérie** ,trad. d'espagnol au français par, le dr : Mondera et Verbriggen , paris 1970,pp.209 212.

(4) محمد خميس الزوكة ، مرجع سابق،ص ص. 45، 46.

ب5)- الشبكة الهيدروغرافية: تنتشر بين السلاسل الجبلية و الهضاب و السهول مجموعة من الأودية التي تمتاز بقلة منسوبها المائي و تعدد أسماء مساراتها و عموما يمكن أن نرصد بعض هذه الأودية من الشرق إلى الغرب نذكر واد مجردة بتونس و الذي يصل طوله إلى 300 كيلومتر و وادي السيبوس بالجزائر و واد الشلف الذي يبلغ طوله 650 كيلومتر و الذي يعد أطول واد بالجزائر، و نذكر كذلك واد الملوية بالمغرب الأقصى و الذي يصل طوله إلى 550 كلم[1]. كما تنتشر في القسم الجنوبي مجموعة من الأودية الجافة التي كانت تجري خلال عصر اللآيستوسين و نذكر منها واد ميزاب، واد ريغ و واد الناموس بالجزائر[2].

ج)- المناخ والنبات:

وإلى جانب هذا التنوع التضاريسي يوجد تنوع مناخي بين شمال وداخل وجنوب المنطقة، ويتجلى هذا التباين المناخي بين مختلف أقاليم البلاد في اختلاف كميات التساقط، وكذا تباين درجات الحرارة خلال فصول السنة، فإذا كانت المناطق الموازية للساحل الشمالي والتي تتراوح مساحتها بين 100 و200 كيلومتر تتلقى مامعدله 400 ميليمتر فإن حظ المناطق السهبية والصحراوية من ذلك أقل بكثير[3].

إن سلطان المناخ أشد سطوة على الحياة وأكثر تغلبا من مفعول التضاريس التي تتأثر به في شتى مظاهرها، وهذا معناه أن الحياة النباتية في شمال إفريقيا قد تأثرت إلى حد كبير بهذا التنوع المناخي، حيث يكسو الغطاء الغابي ما يقارب ستة ملايين هكتار تتوزع على شمال المنطقة بينما يتراجع هذا المد الغابي في المناطق الهضبية والسهبية فاسحا المجال أمام الحقول الزراعية والمراعي الطبيعية

---

(1) L.Rechot,op.cit, pp.23,24.

(2) يقسم الجغرافيون الأودية الصحراوية الجافة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى والتي تنحدر من مرتفعات الهقار وتتجه جنوبا نحو حوض تابليلات أما المجموعة الثانية والتي من أبرز أمثلتها نهر أغرغر والذي ينطلق من هضبة الهقار ويتجه شمالا إلى منخفض توغرت عبر مجرى يصل طوله الى 700 كلم.انظر: يسرى الجوهري ،**شمال إفريقيا** ، ط6 ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية 1980 ،ص.33 .

(3) هناك تباين كبير في كمية التساقط بين أقاليم البلد الواحد حيث تبلغ مثلا 1300ملم في المناطق الشمالية التونسية لتصل إلى 400ملم في الهضاب وتعد منطقة غرب المغرب الأقصى من أكثر المناطق حظا حيث تتلقى كميات كبيرة من الأمطار، وتعد المناطق الصحراوية مناطق جافة بحكم قلة التساقط فيها.أنظر: أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص، ص.49، 198

وتتوزع في الصحراء الواحات التي من أشهرها واحات الزبان في الجزائر. إن الامتداد المساحي المعتبر لهذه المنطقة ساهم إلى حد كبير في التنوع المناخي والتضاريسي والبيولوجي كما ساهم في تنوع الثروات الطبيعية التي انعكست على تنوع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الممارسة فيها.ومن جملة مزايا هذا الموقع كذلك التحكم في مختلف الطرق البرية والبحرية للعالم فهو بوابة حقيقية لأوروبا على إفريقيا والعكس صحيح ،كما أنه يمثل همزة وصل حقيقية بين القارة الأمريكية والقارة الآسيوية ،كما أن إشراف المنطقة على الساحل الجنوبي للحوض الغربي للبحر المتوسط يمكن القوى المهيمنة عليه من التحكم والتأثير المباشر على مسار الأحداث على المستويين المتوسطي والأوروبي بالنظر لقربه من هذه الأخيرة، والتي كانت تشكل خلال المرحلة المدروسة مركز النشاط السياسي والأقتصادي والعسكري في العالم.

والخريطة (1)، توضح حدود المنطقة وتضاريسها[1]

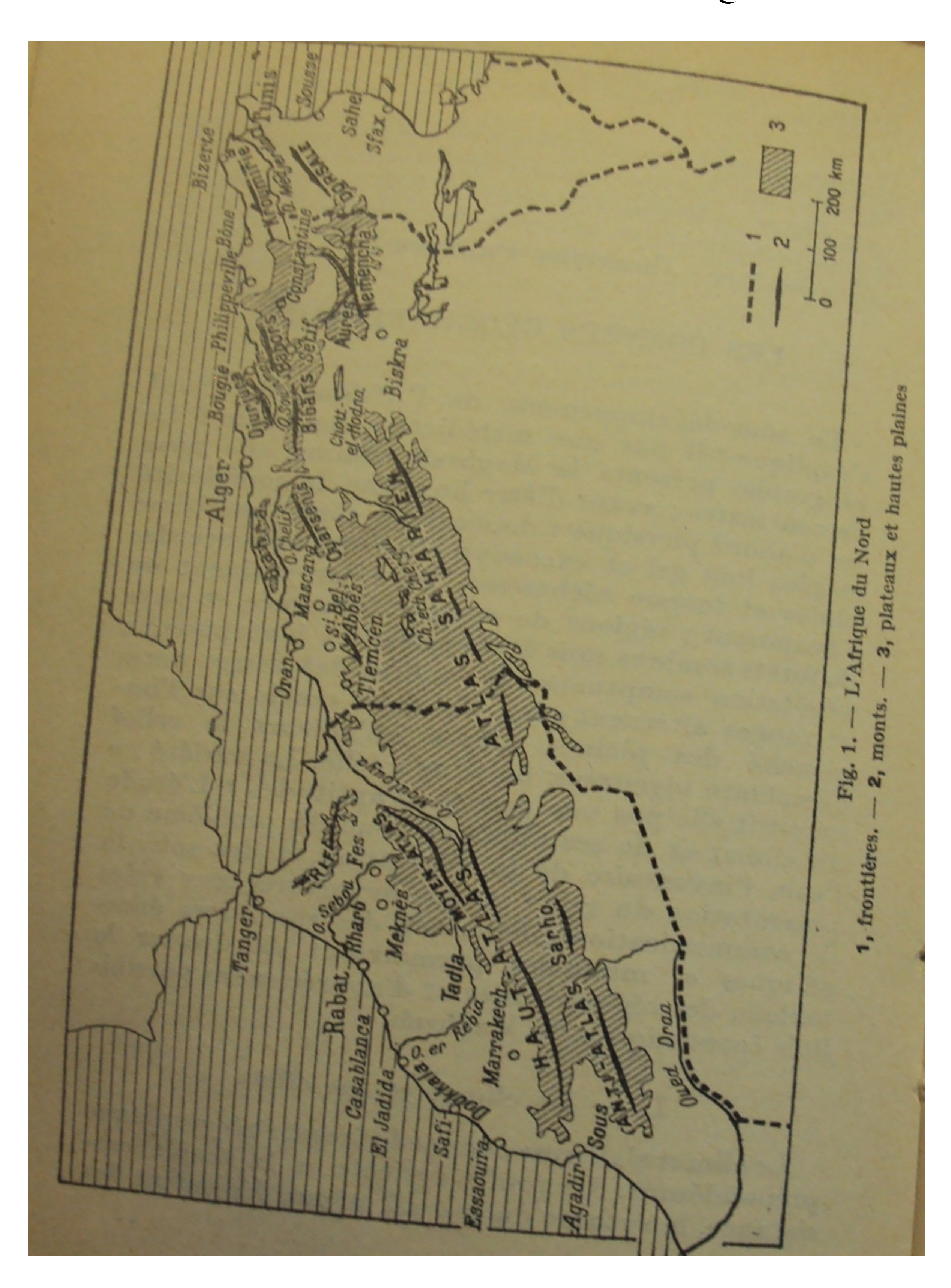


Fig. 1. — L'Afrique du Nord
1, frontières. — 2, monts. — 3, plateaux et hautes plaines

(1) René Gallissot, **l'économie de l'Afrique du nord**, ed PUF,paris,1961,p.10.

يظهر جليا من خلال هذا العرض المختصر لسطح شمال إفريقيا أنها بلاد صعبة المسالك حيث لعبت السلاسل الجبلية دور الفاصل بين تواصل مناطقها المختلفة مما فرض التقوقع على سكانها أحيانا، ويضاف إلى صعوبة التضاريس في القسم الشمالي الامتداد الشاسع للصحراء وقساوة مناخها وجفاف أوديتها عاملا آخرا معرقلا لحركة التواصل بين القسين الشمالي والجنوبي.

د)– التسمية:

تعددت التسميات الخاصة بهذه المنطقة منذ التاريخ القديم إلى يومنا هذا والتي منها ليبيا وإفريقيا وبلاد البربر وشمال إفريقيا والمغرب، وتختلف هذه التسميات من حيث تاريخ ظهورها واستعمالها و مدلولها، و قد عثر على أول استعمال لكلمة "لوبا" في المصادر الأثرية المصرية العائدة إلى النصف الثاني من الألفية الثانية قبل الميلاد و ذلك من النقش الراجع إلى عهد رمسيس الثاني (1298–1222 ق.م) بصيغة R.B.W.[1]. وذكرت التوراة الليبيين باسم ليهابيم Lehabim أو لوبيم Loubim، حيث ورد في صفر الوقائع أن الليبيين حاربوا ضمن جيوش الفراعنة ضد الملك أرحبعام[2]. وحول أصل هذه التسمية فقد تعددت الآراء فمنهم من قال بأن ذلك اسم ملكة كانت تحكم شعبا يقطن إلى الغرب من واد النيل ثم أطلق على الشعب كله نسبة إليها. ولم يستبعد بعض الدارسين أن يكون اسمها سامي وهو بمعنى الأرض الليبية و بذلك تكون تعني القوة، وفي تخريج آخر قد يكون الإسم مأخوذ من الكلمة العربية لوب التي تعني الظمأ أو الجفاف أو الحر وهو وصف ينطبق مثل سابقه على المنطقة. ويمكن القول أن الإغريق لما أسسوا قورنية في القرن السابع قبل الميلاد وردت تسمية ليبيا والليبيين كثيرا في قصائدهم وتغنى شعراؤهم منذ أيام هوميروس بخيرات ليبيا، فقد أطلق البحارة الإيجيون والكريتيون على السكان المحاذين للشاطئ المتوسطي اسم ليبوس

(1) محمد الهادي حارش، **دراسات و نصوص في تاريخ الجزائر و بلدان المغرب في العصور القديمة**، دار هومة ، الجزائر 2001، ص. 28.

(2) علي فهمي خشيم، **آلهة مصر العربية**، ج1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1998، ص.83.

Libus[1]، كما أطلق هيرودوت مصطلح ليبيا على كل القارة الإفريقية وهي تضم عنده المنطقة الممتدة بين حدود مصر الغربية إلى رأس سولويس[2]

ومنذ أواخر القرن الثالث قبل الميلاد أخذ استعمال مصطلح ليبيا في التراجع لتحل محلّه تسمية جديدة وهي إفريقيا وهي تسمية استخدمها الرومان وأطلقوها في البداية على أملاك الدولة القرطاجية. ثم اتسع مدلول هذه التسمية تدريجيا في العهد البيزنطي ليشمل كل الشمال الإفريقي من برقةشرقا إلى طنجة غربا ثم كل القارة الإفريقية بعد ذلك[3].

وأطلق العرب على كل البلاد الواقعة غرب مصر جزيرة المغرب وسموا أقصى غربي المغرب بالمغرب الأقصى [4]، وفي العصور الوسطى أطلقت تسمية بلاد البربر على المنطقة نسبة إلى سكانها حيث يذكر العلامة ابن خلدون أن البربر ينتسبون إلى جدّهم الأول أفريقش الذي قال عندما سمعهم يتحدثون ما أكثر بربرتكم بمعنى كثرة الأصوات الغير مفهومة فسميوا بربرا[5]، وتختلف هذه التسمية في أصلها ومدلولها وتاريخ استعمالها عن تسمية باربار المشتقة من الكلمة اللاتينية بارباروس Barbarus التي تعني الهمجي التي أطلقها الرومان على بقية الشعوب الخارجة عن الحضارة الرومانية.

كما عرفت المنطقة تسميات أخرى خلال المراحل التالية مثل إيالات غرب البحر المتوسط أو أوجاق الغرب خلال العهد العثماني بالنسبة لطرابلس الغرب وتونس والجزائر [6]، وبدخول المنطقة تحت السيطرة الفرنسية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر أعاد الفرنسيون تسمية شمال إفريقيا

---

(1) Gsell Stifane, **Hérodote**, **Textes relatives à l'histoire de l'Afrique du nord**, topographie Adolph, Paris 1915. P.70.

(2) Hérodote, **histoire** , tra. : P.H.E. le grand, 5ème ed., les belle lettres, Paris 1972. IV, 187.

(3)حسين ممدوح، **الحروب الصليبية في شمال إفريقيا وأثرها الحضاري 668 –792 هـ/1270 –1390 م**، دار عمار، الأردن،دت،ص ص،49، 50 .

(4)شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس الجزائر المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي 647**، تعريب محمد مزالي، بشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر 1969. ص.11

(5)عبد الرحمان ابن خلدون، **كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأعظم** مج 3، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1968، ص.87.

(6) عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر:محمود علي عامر،ط1 ، دار النهضة العربية،بيروت1409 هـ-1989 م،ص،15 .

أو إفريقيا الفرنسية الشمالية، والتي كانت تشمل كلا من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى وخلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها برزت بين الوطنيين تسمية المغرب العربي وهو ماعبر عنه إنشاء مكتب المغرب العربي ببرلين سنة 1942 وما تلى تلك المبادرة من إنشاء لمكتب المغرب العربي سنة 1947 [1] وبعد إسترجاع أقطار المغرب استقلالها و سيادتها برزت تسمية المغرب العربي الكبير والذي ضم بإضافة إلى كل من الجزائر والمغرب وتونس كل من ليبيا وموريطانيا وعبر تأسيس إتحاد المغرب العربي سنة 1989عن هذا المعنى[2].

2)–الاطار البشري:

أ)– لمحة حول الوتيرة الديموغرافية للمنطقة خلال القرن 19:

لعل من أبرز المصاعب التي تواجه الدارسين والباحثين في مجال الدراسات التاريخية الديمغرافية ندرة المصادر الإحصائية العلمية وما يرتبط بها من نقد موضوعي وهي الصورة المنطبقة على الواقع السكاني لشمال إفريقيا إلى غاية الربع الأول من القرن العشرين [3] ، فعشية الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 قدرت بعض الإحصائيات التي تم جمعها من مصادر تفتقر إلى الدقة والمهنية عدد سكان المنطقة بسبعة ملايين نسمة موزعين على النحو التالي : الجزائر ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين نسمة[4]، المغرب ثلاثة ملايين نسمة ،وقرابة المليون نسمة بتونس[1]، لقد عرفت المنطقة طيلة القرن

---

(1)عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية1954 –1962** ،دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة منتوري،قسنطينة2007 –2008 ،ص،21.

(2) Paul Balta, **le grand maghreb des indipendance a l'an 2000**,laphomic,Alger 1990,p,11.

(3)شرع في عمليات الإحصاء السكاني رسميا في المنطقة انطلاقا من لجزائر سنة 1851، وكانت تجرى كل خمسة سنوات ،وخلال الفترة الاستعمارية تمت23 عملية إحصاء .وتلت تونس الجزائر في هذا المجال ابتدءا من عام 1911 بصفة دورية كل خمس أو عشر سنوات، وخلال فترة الحماية أجرت 11 عملية ، أما المغرب فقد انطلقت فيه العملية مند سنة 1921 .أنظر:

Tabutin Dominique et al, **l'histoire de la population de l'Afrique du nord pendant le deuxième millénaire**, communication présentée a la conférence<< the history of world population in the second millénium>> , organisée par le comité de démographie, florence du 28au 30juin 2001,p.7 .

(4) Ibid.

التاسع عشر فترات صح أن يطلق عليها السنوات السوداء بالنظر لما واكبها من أزمات مناخية أضرت بالنشاط الفلاحي وما انجر عنه من انتشار للمجاعات على نطاق واسع وشبه دوري ففي المغرب تكررت المجاعة أكثر من أربعة مرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وكانت أطولها تلك التي ضربت البلاد مابين عامي 1816–1822 [2]، وأزمات صحية تبعا لتفشي الوباء القاتل كالطاعون والكوليرا التي بدأت منذ منتصف القرن تحل محل الطاعون وقضت في موجتها التي ضربة المغرب مابين 1878–1882 على قرابة مليون شخص[3] بينما ضرب التيفوس الجزائر مابين 1868–1869 و ظل مستمرا فيها إلى غاية سنة 1872 مخلفا هلاك أكثر من 200000 شخص في مقاطعة الجزائر وحدها [4].

لقد تحالفت تلك الظروف الطبيعية مع جملة العوامل البشرية التي شكلت منذ الألفية الثانية عامل تراجع أساسي لوتيرة النمو السكاني، ويتعلق الأمر بالحروب و اللاأمن بسبب حملات الإبادة التي خاضها الجيش الفرنسي ضد الأهالي منذ إنزال قواته بسيدي فرج في 1830، تحت غطاء حروب التهدئة، وما تبعها من خراب للمدن والقرى أو تغيير لتركيبتها الديموغرافية وتقدم مدينة الجزائر نموذجا حيا، فبينما كان عدد سكانها حوالي مئة ألف نسمة من العرب المسلمين عشية الحملة تراجع الرقم إلى أقل من عشرة ألاف سنة 1832[5]، بالموازاة مع ذلك تشير الإحصائيات السكانية خلال السنوات اللاحقة إلى التزايد السريع لعدد الأوروبيين الذين قدر عددهم ب5341 نفسا سنة 1832 و قد ناهز 130 ألف نسمة عند منتصف القرن وظلت وتيرة النمو الديمغرافي لهذه الفئة متسارعة

(1) Tabutin Dominique et al, op.cit,p.5.

(2)Ibid, p.12.

(3)Ibid.

(4) Khamsa Mokrani, **le typhus exanthématique a Batna** , **une étude sérologique**, **place parmi les Rickettsioses éruptive**, thèse de doctorat en médecine, université de Batna ,2007 2008,p.35.

(5)أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية1830 1900** ،ج1، ط 1 ،دار الغرب الإسلامي،بيروت1992 ، ص،69.

حيث بلغت 412 ألف نسمة من إجمالي سكان الجزائر البالغ 3,27 مليون نسمة سنة 1881 [1]، وبذلك تحولت الجزائر إلى مستوطنة نموذجية لتوطين الأوروبيين النازحين من الألزاس واللورين بعد هزيمة 1871 أمام الجيش البروسي، وتزامن ذلك مع القضاء على مقاومة الشيخ المقراني والحدّاد بقية الانتفاضات التي عاشها الشرق والوسط الجزائري ، وما تبعها من إجراءات قمعية ومصادرة ضد من جرمتهم سلطة الاحتلال [2] .

ب)– التركيبة الاجتماعية والنشاط المهني لسكان المنطقة قبيل الحرب:

ب1)–الجزائر:

ومنذ مطلع القرن 20 عرفت وتيرة النمو السكاني في شمال إفريقيا انطلاقة جديدة تباينت التقديرات الإحصائية بخصوصها من مصدر إلى آخر ومن بلد إلى آخر، فحسب المؤرخ جون غنياج J Ganiage فإن تعداد سكان الجزائر قد بلغ سنة 1901 حوالي 4,7 مليون نسمة ليصل سنة 1931 إلى 6,6 مليون نسمة يتركز معظمهم في أقاليم العملات الثلاث الشمالية أي ما يزيد عن5,9 مليون نسمة[3]. وتصل الكثافة السكانية نظريا إلى 28% في الكيلومتر المربع الواحد من منطقة إلى أخرى، لكن الفوارق الواقعية كبيرة بحيث لا تتعدى الكثافة الفعلية في الهضاب العليا ما بين 7 إلى 8 ساكنا في الكيلومتر المربع الواحد نجدها ترتفع في مناطق التل لتصل إلى مابين 30 إلى40 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. وانتشرت في الجزائر تبعا لهذه الزيادة السكانية مجموعة من الحواضر التي تجاوز عدد سكانها 100 ألف نسمة مع بداية القرن مثلما هو الحال بالنسبة لمدينة الجزائر التي بلغ عدد سكانها

(1) Jacques Thobie, Gilbert Meynier et al, **Histoire de la France coloniale 1914 1990**, ed :Armand colin,paris 1990,pp.28,29.

(2)أقدمت سلطات الاحتلال على مصادرة 100 ألف هكتار من الأراضي كإجراء عقابي جماعي ضد الأهالي وتم وتوزيعها على1183 عائلة نقلت من الألزاس واللورين أنفقت على نقلهم وإسكانهم 6500 فرنك غير أن أغلبية هذه العائلات القادمة من الأوساط الصناعية والتجارية آثرت العودة إلى المدن بدل الاستقرار بالأرياف الجزائرية ولم يبقى منها سوى 387 أسرة. أنظر:يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ،ص ص.28، 29 .

(3) Ganiage Jean, **les affaires d'Afrique du nord1930 –1958**, centre de documentation université paris V ,sd, p.5.

336 ألف نسمة ومدينة وهران 172 ألف نسمة ومدينة قسنطينة 105 ألف نسمة[1] يمثل المسلمون أغلبيتهم بنسبة 89,5% و الأوروبيون 7,7% و اليهود 2,7%، و يوضح الجدول رقم (1) التركيبة العرقية و التوزيع الجغرافي لسكان شمال الجزائر وفقا لإحصاء 1931[2]:

المدن / السكان	الجزائر%	وهران %	قسطينة %	الجزائر
المسلمون	1713564 %83,2	1070032 %74,4	2288084 %92,1	5071680 %84,82
الأوروبيون	318644 %15,8	316874 %22	169802 %6,8	805320 %13,46
اليهود	25943 %1,2	49755 %3,4	26315 %1	102013 1,70%
المجموع	2057971	1436661	2484201	5979013

من خلال الجدول يمكن إبراز جملة من المعطيات الديمغرافية والاجتماعية، يشكل السكان المسلمون الأغلبية بما نسبته 84,82 % ، يليهم الأوروبيون بنسبة13,46% ثم اليهود في آخر الترتيب بأقل من 2 % ، لقد تميزت التركيبة الاجتماعية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية بعدم التجانس العرقي والثقافي والروحي بالإضافة إلى التباين الاجتماعي و المادي بفعل العوامل السياسية والاقتصادية التي فرضتها السياسة الاستعمارية.

– **اليهود**: يمثل اليهود أقلية حضرية مهمة على الرغم من ضعفها العددي بحيث لا يزيد تمثيلها النسبي عن 2% من إجمالي السكان، وهم ينحدرون من مهاجري المشرق والأندلس بعد سقوطها في يد الملوك الكاثوليك، وبعض اليهود اليفورنيين الذين استقروا بالجزائر خلال العهد العثماني [3]، تجنس

(1)Ganiage Jean,op.cit,p5.

(2) Ibid.

(3) إسماعيل العربي ،دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في أواخر عهد الدايات ، **مجلة التاريخ وحضارة المغرب**، العدد12 ،جمعية التاريخ،ديسمبر1974،ص ص،37 -39 .

اليهود بشكل جماعي طبقا لقرار كريميو Crémieux الصادر في24 أكتوبر1870 [1]و كان لهذا التمييز لليهود عن بقية السكان المسلمين ردود فعل عنيفة ضد هذه الطائفة عبرت عنها أحداث 1897-1898 فقد حفر هذا القانون خندقا بين الفئتين إلى غاية انكسار النير الفرنسي عن البلاد، وتميز اليهود بممارسة الحرف اليدوية ولاسيما صناعة الحلي من المعادن النفيسة كالذهب والفضة، بالإضافة إلى ذلك بدأت هذه الطائفة تميل تدريجيا نحو عالم المال والأعمال ماأكسبها أهمية اقتصادية واجتماعية رغم محدوديتها الديموغرافية[2].

- **الأوروبيون:** تتألف هذه الفئة من الفرنسيين وبقية الأجانب من الأوروبيين الذين استوطنوا في البلاد وكانوا يشكلون 13% من إجمالي السكان، وتمركز تواجدهم عند الشريط الساحلي، ونظريا فإن هذا التوزيع يتباين من شرق البلاد إلى غربها فإلى الغرب من الخط الممتد من مدينة الجزائر إلى مدينة بسكرة يتوزع هؤلاء الأوربيين بمعدل كل شخص أوروبي مقابل ثلاثة أو أربعة أشخاص من السكان الأصليين بينما يزداد هذا التباين إلى الشرق من هذا الخط ويصبح على صورة كل فرد أوروبي مقابل 16 فردا من السكان الأصليين، وفي مناطق الهضاب العليا لايشكل الأوروبيون سوى مجموعات متناثرة ومختفية بين السكان الأصليين، وعلى الرغم من استقرارهم الأولي في القرى الاستيطانية التي أنشاءتها سلطات الاحتلال في إطار الاستيطان الرسمي خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين ما أضفى على هذه الفئة الطابع الريفي، إلا أن تيار الهجرة نحو المدن قد بدأ منذ الحرب العالمية الأولى يغير من بعض المعالم الخاصة بالتوزيع الجغرافي لهذه الفئة، وتؤكد الإحصائيات الخاصة بأهم المدن الجزائرية آنذاك هذا الطرح فقد شكل الأوروبيون ما نسبته 66 % من إجمالي سكان مدينة الجزائر العاصمة و76 %من إجمالي سكان مدينة وهران و51 % من إجمالي سكان قسنطينة و55 % من سكان عنابة و66% من سكان سيدي بلعباس و26 % من إجمالي سكان مدينة تلمسان[3].

(1) نسبة الى الوزير أدولف كريميو اليهودي الأصل والذي بداء دعوته حول قضية تجنيس اليهود ومنحهم حقوق المواطنة الفرنسية منذ عام 1868 على الرغم من عدم رغبة عامة يهود الجزائر في ذلك خوفا من الالتزام بالتخلي عن التقاليد اليهودية وفق مانص عليه السيناتوس كونسيلت. أنظر: يوسف مناصرية ، **النشاط الصهيوني في الجزائر1897 1962** ، ط 1 ،دار البصائر، الجزائر 2009 ،ص.80 .

(2) Chouraqui, **la marche vers l'occident**, PUF,paris 1952,P.103.

(3) Ganiage(J) , op.cit,p.2.

وبالإضافة إلى العناصر الفرنسية ضمت هذه الفئة العناصر الأوروبية الأجنبية من إيطاليين ومالطيين في القطاع القسنطيني و الأسبان في القطاع الوهراني واستفاد هؤلاء من تدابير قانون التجنيس الآلي الذي جاء به قانون الإنتخاب لسنة 1889 والذي سمح بالفَرنَسة التدريجية مع نهاية القرن 19 لأقدم العناصر استقرارا بالبلاد من أبناء هذه الجنسيات [1] .

لقد سمحت سياسة تشجيع الاستيطان التي انتهجتها سلطات الاحتلال منذ حكومة ملكية جويلية إلى عهد الجمهورية الثالثة والقائمة على الاستحواذ على الأملاك الوقفية وأراضي البايليك من قبل ثلة من المعمرين الأوروبيين على أخصب الأراضي في السهول الساحلية كما هو الحال بالنسبة لسهول متيجة بالجزائر وسهول وهران وسكيكدة وعنابة وكذلك السهول الداخلية من سطيف إلى سوق أهراس ، وتشير الإحصائيات إلى استيلاء المعمرين الأوروبيين خلال الفترة الممتدة مابين 1830-1870 على 481 ألف هكتار، وخلال عهد الجمهورية الثالثة والتي شجعت الاستيطان الخاص من خلال سن قوانين زجرية جديدة في حق الجزائريين، منها القانون الصادر سنة 1873 والمعروف بقانون فارنيي Warnier الذي استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش وقانون 1887 المكمل للسابق، إذ سمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل و وكلاء الأعمال مقابل أثمان زهيدة ومكنت هذه التدابير السلطات من وضع يدها على957 ألف هكتار من الأراضي بصفة مجانية تعود ملكيتها لأكثر من224 قبيلة مابين 1887-1889 [2] كما استولى الاستيطان الخاص ما بين 1880-1908 على ما يزيد 450 هكتار. في مطلع القرن العشرين تواصل الاستيطان بوتيرة متسارعة أمام نجاح زراعة الكروم والبقول في السباخ

---

1) صدر هذا القانون في 26 جوان 1889 وقد فرض الجنسية الفرنسية بصفة آلية على أبناء الأجانب المقيمين في الجزائر وسمح ذلك القانون بتفوق العنصر الفرنسي على بقية الأثنيات الأوروبية الأخرى فبينما كان عدد الأجانب 211 ألف والفرنسيين 219 ألف سنة 1886 ارتفع عدد الفرنسيين إلى 318 ألف منهم 50 ألف متجنس سنة 1896 في حين ظل عدد الأجانب عند حدود212 ألف ،فيما لم توسع تدابير هذا القانون للأهالي الذين ظلوا خاضعين لتدابير السيناتوس كونسيلت لسنة 1865وخلال طول الفترة الممتدة من تاريخ صدور هذا القانون الى غاية 1962 لم يتجاوز عدد المسلمين الجزائريين المجنسين 7000 شخص .أنظر :يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص.34 . و Patrick Weil,histoire et mémoire des discrimination en matiere de nationalité francaise,in rev **20^eme^siecle**,n°84,octobre décembre,2004,pp.4,5.

(2) يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص ،ص.31،32 .

وظهور الملكيات الكبيرة التي تتراوح ما بين 4 إلى 5 آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة التي كانت تتراوح مساحتها مابين 50 و70 هكتار، و بحلول سنة 1914 كان الاستيطان قد سيطر على 2123288 هكتار من أجود الأراضي و194159 هكتار من الغابات [1]. خلال فترة مابين الحربين استمرت عمليات توسع الإستطان والذي بدأ في هذه المرحلة يتمدد صوب الأراضي السهبية حيث التهم أزيد من 2345000 هكتار فى 1930كانت موزعة على 26153 معمر أوروبي، وسجلت سنة 1940 أكبر امتداد مساحي للإستيطان بحيث بلغ 3045000 هكتار[2] وبلغ مجموع القرى الإستيطانية التي أنشأتها الجمهورية الثالثة 400 قرية [3].

سمحت هذه السياسة الاستيطانية بظهور نشاط اقتصادي فلاحي أوروبي امتاز بالازدهار والتطور بفعل السيطرة على أخصب الأراضي، إدخال الآلات الزراعية على نطاق واسع مما زاد في المردودية الإنتاجية للهكتار الواحد بداية مع نهاية القرن التاسع 19 و توجيه الاقتصاد نحو تلبية حاجات الميتروبول (اقتصاد مركنتلي) فأرتفع إنتاج القمح من 8 قنطار للهكتار عشية الحرب إلى 12 قنطار بين 1930 و1935، وشهدت زراعة الكروم خلال نفس الفترة عصرها الذهبي حيث بلغ الإنتاج السنوي من الخمور 20 مليون هكتلتر مابين 1930 و1934 وهو ما سمح للجزائر باحتلال الصف الرابع عالميا[4].ومثلما حظيت هذه الأقلية الأوروبية بالمكانة المتميزة اجتماعيا واقتصاديا على مستوى الريف كانت تمثل 80 % من سكان المدن وهيمن عناصرها على الأنشطة الاقتصادية التي تعرضها المدن من صناعة وتجارة وخدمات، فقد شغلت الصناعة ما نسبته 38 % من إجمالي اليد

(1) Abdelouahab Rezig, **L'accumulation coloniale en Algerie durant l'entre deux guerre**,**surexploitation et substition de l'exportation**, OPU., Alger2007,p.7.

(2) Ganiage(J), op.cit .P.26.

3) يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص .32 .

(4) في سنة 1914 كانت الأراضي المخصصة لزراعة الكروم تغطي ما يعادل 180 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخاضعة للاستغلال الكولون وهو ما يمثل 14 % من إجمالي أرضي هذه الفئة والتي كانت تقدر بحوالي 1143956 هكتار غير أنه في أعقاب الحرب العظمى لم يتوقف عن التمدد على حساب أراضي الجزائريين مدفوعا برواج الخمور في الأسواق الفرنسية التي شهدت تراجعا كبيرا للإنتاج الميتروبولي من هذه المادة ،فانتقلت مساحة الأراضي المخصصة لهذه الزراعة من206 ألف هكتار سنة 1926 إلى 399512 هكتار سنة 1935 وهو أقصى امتداد مساحي عرفته هذه الزراعة ،توزعت بشكل متباين بين العمالات الثلاث للجزائر بحيث تركز أكثر من نصفها بالقطاع الوهراني أي بما نسبته65 %.أنظر:
Ishard (F), **la vigne en Algerie**,**etude geographique**,T2,ed Operys,GP,p,p.410,478.

العاملة الأوروبية والتجارة 12 % بينما 2 % في قطاع الإدارة والوظائف الحرة، وارتفع متوسط الدخل السنوي إلى 250000 فرنك للفرد(1).

- **الجزائريون**: أو المسلمون هم السكان الأصليون للجزائر يمثلون غالبية السكان بنسبة 83,2% يتوزعون بين السهول والجبال والهضاب والواحات بصفة غير متساوية ومن أبرز مميزات السكان الجزائريين استقرارهم بالأرياف بحيث تزيد نسبتهم عن 80% في المناطق الريفية وسوف يلقي ذلك بظلاله على طبيعة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي اتسم بالطابع الريفي القبلي والقائم على النشاط ألفلاحي، وبينما كان المعدل العام للتوزيع السكاني لا يتجاوز 100 نسمة في كلم^2 الواحد فإن التوزيع الفعلي يعطي تباينا في الكثافة مابين جهات البلاد ففي المناطق الجبلية ولاسيما في بلاد القبائل التي تعد من أكثر المناطق اكتضاضا سكانيا في شمال إفريقيا فقد تجاوزت حدود 130 نسمة في كلم^2 الواحد (2).

ومن جملة الخصائص الديموغرافية النمو السريع للسكان بحيث بلغ معدل النمو الطبيعي 2,5% وهو ما يعني أن سكان الجزائر ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانوا يتزايدون بمعدل 150 ألف نسمة سنويا، وإذا كان معدل الولادات يراوح نسبة 43 % وهي من أعلى النسب على المستوى العالمي فإن معدل الوفيات هو الآخر كان من بين أعلى المعدلات دوليا بحيث تجاوز 14 % وإن كان ذلك يتغير من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المناخية وكمية المحاصيل الزراعية فالسنوات العجاف وما يرافقها من مجاعات كفيلة بالقضاء على الآلاف من السكان ، وتسجل شريحة المواليد الجدد والأطفال الصغار أكبر نسبة من الوفيات بحيث كانت تتراوح ما بين 20 و25 % بسبب سوء التغذية وغياب الرعاية الصحية(3) ، أما التوزيع حسب الأعمار فهو كتالي :

(1) Gallissot(R),op.cit, p p.76,77.

(2) Ganiage(J), op.cit .P.6.

(3) في الدراسة الديمغرافية المعدة من قبل نجادي وتابوتين وج فالان حول سكان الجزائر تبدو نسبة النمو الطبيعي للسكان بطيئة عند انطلاقتها بحيث لم تتعدى نسبة0,5 % خلال سنة 1905 لتعرف حالة من النمو المستقر حتى سنة1926 وخلال الفترة الممتدة بين 1926 إلى 1930 عرفت الزيادة الطبيعية أول قفزاتها ببلوغ نسبة 1,6 % ،لتعرف حالة ركود خلال الحرب العالمية الثانية بحيث توقفت عند0,02 %،وبعد هذه المرحلة

من 0 الى20 سنة 53 %

من 20 إلى 60 سنة 42 %

ما فوق 60 سنة 5 %[1]

وعليه فإن أكثر من نصف السكان لا تتعدى أعمارهم 20 سنة أي أن المجتمع الجزائري المسلم آنذاك كان مجتمعا شابا. كانت هذه الوضعية تطرح تحديات متعددة أهمها مسألة العمل والسكن، وإذا كانت أغلبيتهم يقطنون الأرياف فان تيار الهجرة نحو المدن والتجمعات السكانية قد بدأ يعرف طريقه إلى الريف الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وهو ما سمح برفع نسبتهم في المدن خلال ثلاثينات القرن الماضي إلى أكثر من 12% وبالإضافة إلى التوزيع العمري فان المعطيات الديموغرافية تسمح كذلك بتوزيع السكان وفقا للنشاط المهني على النحو التالي:

القطاع الفلاحي 78 %

القطاع المنجمي والصناعي 12,5 %

القطاع الثالث (تجارة ،إدارة وخدمات) 9,5 %[2]

لقد اتسمت الظروف المعيشية للسكان بالبؤس والشقاء جراء السياسة المنتهجة من قبل سلطة الاحتلال والتي عملت على نزع كل عوامل الازدهار الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي بفعل سياسة تشجيع الاستيطان الأوربي القائم على حساب مصادرة ممتلكات الأهالي الثابتة والمنقولة و يكفي هنا الإشارة إلى أن معدل دخل الفرد الجزائري خلال النصف الأول من القرن الماضي لم يكن يتعدى 12000 فرنك سنويا مقابل 269000 فرنك للدخل الفردي السنوي في فرنسا ويقدر السيد

عادة وتيرة النمو لتسجل أكبر معدلاتها بنسبة 3,39 % ،للمزيد حول الموضوع انظر: Negadi(G), Tabutin(D),Vallin(J), **la population de l'Algerie**,1974 ,CICRED1974,pp.19,20.

(1) Gallissot(R),op.cit, p77.

(2) Ibid.

جندارم الدخل السنوي للعائلة المسلمة القاطنة بالجبال ب 30 ألف فرنك بينما يصل دخل الأسرة القاطنة بالمدينة إلى حدود100ألف فرنك (1) .

ب2)–المغرب وتونس :قدر عدد سكان المغرب وتونس طبقا لإحصاء سنة 1931 بحوالي7,8 مليون نسمة منهم 5,4 مليون نسمة بالنسبة للمغرب و4,2 مليون بالنسبة لتونس ومثلما كانت عليه التركيبة الاجتماعية في الجزائر من تباين عرقي وتناقض اجتماعي واقتصادي نجد المشهد يتكرر في المغرب وتونس، فإلى جانب الأغلبية الساحقة للسكان من المسلمين نجد الأقليات الأوروبية واليهودية كانوا موزعين على النحو التالي: الجدول رقم (2) يوضح التوزيع الأثني لسكان البلدين وفقا الإحصاء عام 1931 (2)

البلد	المسلمون	الاوروبيون	اليهود	المجموع
المغرب	5116000	160000	124000	5,400000(3)
تونس	2159151	186500	65000	2,410651
المجموع	7275151	346500	189000	7810651

ب 2 –1)المغرب:

- **الأوروبيون:**

تعد الجالية الأوروبية في المغرب الأقصى الفئة السكانية التي يمكن الحديث عنها بقدر كبير من الدقة نظرا لعامل التسجيل في الحالة المدنية الذي كان مفروضا عليها منذ عام 1914 وهي تمثل نسبة 2,96% دخلت إلى المغرب عبر موجات الهجرة والاستيطان الأوروبي الذي زادت وتيرته مع بداية القرن العشرين فبعد أن كان عددهم يعد ببضعة المئات وصل عشية فرض الحماية الفرنسية على

(1)Gallissot(R),op.cit, p77.

(2) Ganiage(J), op.cit .P,p.48,59 62 .

(3)تخص هذه الإحصائيات منطقة الحماية الفرنسية فقط دون إدراج منطقة الحماية الاسبانية التي ذكر السجل الإحصائي الرسمي المنشور سنة 1941 أن عدد سكان هذه المنطقة قد بلغ سنة 1936 حوالي336756 نسمة يتركز 2,368% منهم في البادية. انظر: عثمان اشقرا، **الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب من 1930 الى1956**،ط1،اتصالات صابو، المغرب2007 ،ص.91 .

المغرب إلى 10 آلاف نسمة في عام 1911 واستمر تدفق المستوطنين بعد إعلان الحماية حيث بلغ عددهم 40555 نسمة سنة 1914 وفي أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى بلغ تعداد الجالية الأوروبية 78 ألف نسمة [1].

وبعد توقف حركة الهجرة باتجاه المملكة ما بين 1921-1925 بفعل حالة اللاأمن التي فرضتها أحداث ثورة الريف، استأنفت هذه الحركة مجددا في أعقاب استسلام الأمير عبد الكريم الخطابي حيث بلغت160 ألف نسمة سنة 1931 لتصل إلى 190 ألف نسمة في سنة 1936، كانت هذه الجالية الأوروبية غير متجانسة عرقيا فقد مثل فيها الفرنسيون ما نسبته 80 % يليهم الأسبان بنسبة 8 % (عبارة عن حرفيين وصغار البقالين وزراع) و كان الإيطاليون يمثلون نسبة 3 % والبرتغاليون 1,5 % من إجمالي عناصر الجالية الأوروبية بالمملكة [2].

وشكلت العناصر الأوروبية الغير متجنسة بالجنسية الفرنسية الفئة الدنيا في السلم الاجتماعي لهذه الجالية، ومن بين الخصائص الديموغرافية التي تميزت بها الأقلية الأوروبية في المغرب هو ارتفاع معدل الولادات الذي بلغ نسبة28.2 % وتقلص معدل الوفيات الذي بلغ 7,7 % ويعود سبب ذلك إلى حالة الرخاء الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي الذي تمتعت به هذه المجموعة [3]. فقد سمح لها تركزها بالمدن الذي بلغ نسبة 80 % الهيمنة على جل الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي وفرتها المدينة فبينما استقطب النشاط الفلاحي 8 % من إجمالي اليد العاملة الأوروبية بلغت في القطاع الصناعي 38 % و12 % في قطاع النقل والتجارة و 23 % في قطاع الإدارة والأعمال الحرة [4]

---

(1) Jacques Thobie , Gilbert Meynier et al ,op.cit,p.29.

(2) Ganiage(J), op.cit .P,p.58 62.

(3) يمكن التمييز داخل هذه المجموعة بين من يكن نعتهم بأسياد الإستعمار وهم بضعة ألاف من كبار الملاك وممثلي المجموعات البنكية الكبرى (بنك باريس والأراضي المنخفضة وبنك روتشلد) مجموعات ضغط الإعلامي (ماس، ولتر) الفئات الوسطى من تجار وأرباب الو رشات صحاب المهن الحرة والتي انتقل عدد من أفرادها إلى صفوف البورجوازية الكبرى وكانت الفترة الممتدة من 1940 إلى 1948 أكبر مرحلة رخاء عرفته هذه الفئة . أنظر :عثمان اشقرا، المرجع السابق.84 .

(4) Gallissot(R),op.cit, p77.

إلى جانب الجالية الأوروبية وجدت الأقلية اليهودية التى إنحدرت من مختلف الهجرات التى وصلت شمال إفريقيا سواء تلك الواردة من المشرق الإسلامي أو من الأندلس عبر فترات زمنية مختلفة مشكلة أقلية سكانية لم تتجاوز 2 % من إجمالى السكان، شكلوا تجمعات سكانية خاصة بهم أطلقوا عليها اسم "الملاح"[1] -هي حارة اليهود بمكناس- حيث مارسوا نشاطهم الحرفي البسيط غير أن انفتاح المغرب على التجارة الدولية واستقرار التجار الأوروبيين بالموانئ المغربية سمح لعناصر هذه الأقلية بولوج النشاط التجاري الدولي من خلال ربط علاقات متينة مع التجار الأوروبيين سمحت لهم بلعب دور الوسيط بين هؤلاء التجار وبقية سكان المملكة. ومنذ فرض الحماية سعى اليهود إلى تبني الأنماط الغربية أملا في الحصول على حق التجنس، غير أن مخاوف الحماية من إثارة غضب المغاربة دفع بهذه الأخيرة إلى تجنب الفصل في هذه القضية على عكس ما سارت عليه الأمور في الجزائر وظل اليهود رعايا السلطان . وتبعا لنشاطهم الاقتصادي استقرت غالبيتهم في المدن الساحلية الأطلنطية (الدار البيضاء،الرباط، مازغان و مقادور)

- **المغاربة:** بينما قدر إحصاء سنة 1931 عددهم ب5 مليون نسمة، حددت عملية الإحصاء لسنة 1936 وهي أول عملية إحصاء شاملة في المغرب ضمت مجموع المناطق التي خضعت أخيرا للحماية الفرنسية في أعقاب انتهاء حروب التهدئة ذلك العدد ب5,8 مليون نسمة قد سمحت العملية الإحصائية برصد جملة من الخصائص الديمغرافية العامة نذكر منها أن معدل الولادات كان يتراوح مابين38 الى43 % أما معدل الوفيات فكان بين24 و26 % وتراوح معدل الزيادة الطبيعية ما بين 1,8 و2 %[2].

أما توزيع السكان حسب الفئات العمرية فيسمح بالتمييز بين ثلاثة مجموعات متباينة عدديا، الفئة الأولى التي يتراوح سنها من 0 إلى 20 سنة يمثلون41,9%، الفئة الثانية والمحددة عمريا مابين 20

(1) عبد الكريم الفلالي، **التاريخ السياسي للمغرب الكبير** ،ج9، ط 1،شركة ناس للطباعة،القاهرة 2006، ص.408 .

(2) Ladislav Cerych, **européens et marocains1930 1956**, **sociologie d'une colonisation**, Bruges, 1964, p.315.

إلى 60 سنة يمثلون45,2% أما الأشخاص الذين يتجاوزون 60 سنة فما فوق فكانوا يشكلون الأقلية بما لا يتجاوز 6,9 % ويتضح من هذه المعطيات الإحصائية أن نحو نصف السكان كانت أعمارهم تقل عن 20 سنة أي أن المجتمع المغربي كان مجتمعا شابا ،كما أن77,5 % منهم كانوا يعيشون خارج التجمعات التي تتعدى 2000 نسمة مع النمو المتزايد لعدد سكان المدن الذي بدأ منذ ثلاثينيات القرن العشرين[1].

أما التوزيع وفقا للأنشطة الإقتصادية الممارسة من قبل السكان المغاربة فنجد أن 71,8 % كانوا ينشطون في إطار القطاع الأول (القطاع الفلاحي) و10,6 % في قطاع الثاني، و شغل القطاع الثالث ما نسبته17,6 %[2]. ووفقا لهذا التوزيع القائم على مبدأ اقتصادي تتأكد لنا جملة المعطيات الإجتماعية والإقتصادية على حد سواء ومنها بقاء المجتمع المغربي وفيا لطابعه الريفي على الرغم من تطور حركة توسعة المدن التي عرفتها البلاد في أعقاب الحرب العالمية الأولى ولاسيما المدن المطلة على المحيط الأطلسي[3] بحيث لم تتجاوز نسبة المغاربة المستقرين بالمدن 12 %. وتركز النشاط الفلاحي المغربي حول زراعة الحبوب وتربية الحيوانات وعلى الرغم من الطابع التقليدي للزراعة المغربية إلا أن الإنتاج عرف بعض النمو ولاسيما إنتاج الشعير الذي يعد من المحاصيل التي تخصص بإنتاجها المغاربة، فخلال الفترة الممتدة مابين 1926–1930 استقر معدل الإنتاج عند حدود 18 مليون قنطار تتوزع كمايلي 8,6 مليون قنطار من الشعير و6,6 مليون من القمح الصلب ،كما قدرت الثروة الحيوانية للمغاربة بنحو17 مليون رأس من الأنعام منها 9 مليون رأس من الأغنام و5 مليون من المعز ويتوزع الباقي بين(الحمير،البغال والإبل)[4]. لقد مثلت الزراعة المغربية نموذج للزراعة التقليدية المتخلفة أمام

---

(1) ألبير عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية** ،تر:عبد القادر الشاوي ونورالدين سعودي ،تق:ادريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي ،سلسلة المعرفة الممارسة،ط1 دار الخطابي 1985 ،ص .313 .

(2) تختلف هذه الأرقام الإحصائية مع تلك المقدمة من قبل المؤرخ روني غاليسو والذي يقدر عمال القطاع الفلاحي بنسبة 60 % والناشطون في قطاع الصناعة والمناجم ب23 % بينما تتطابق النسبة الإحصائية فيما يتعلق بقطاع الخدمات

(3) نعني هنا على وجه الخصوص مدينة الدار البيضاء التي تجاوز عدد سكانها 200 ألف نسمة سنة 1931 أي بمضاعفة عدد سكانها خلال 15 سنة فقط وبدأت تأخذ الدور الإقتصادي الذي كانت تلعبه فاس كعاصمة اقتصادية للمملكة.أنظر : علال الخديمي، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851 1947** ، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، المغرب 2002 ،ص ص.14 19 .

(4) Ganiage(J), op.cit .P,p.78,79.

حركة نمو المزارع الأوروبية المنشأة حديثا وذلك تبعا لحداثة الاستيطان الأوروبي في المملكة، والتي استحوذ أربابها على أجود الأراضي عند ضواحي المدن بحيث أدخلت إليها زراعة الكروم التي بلغ إنتاجها 200 ألف هكتلر من الخمور سنة 1933، وبالإضافة إلى هذا هيمن الأوروبيون في المغرب على زراعة الحمضيات والزراعة المروية والتي أدخلوها على نطاق واسع في ضواحي الدار البيضاء والقنيطرة ومكناس وسوس[1]. وإذا كان عدد العمال المنخرطين في القطاع الصناعي قد عرف نموا معتبرا وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التجارة التي زاد عدد منتسبيها بحوالي 30 % فإن الظاهرة الأبرز هي ضئالة حصة المغربي من دخل البلاد العام، وفي هذا الصدد كتب أ.عياش ما نصه: " إذا أخذنا بعين الاعتبار حقا أن منتجات الاستغلاليات ترتفع بواسطة التصدير فإنه من الراجح أن دخل الفلاحة التقليدية لايتجاوز نهائيا 30 % من الدخل الوطني، وفيما يرجع لحصة التجار والصناع المسلمين فيمكن أن نحصرها مابين 10 و15 % من الدخل الوطني وتبقى في الأخير منطقة التداخل بين الاقتصادين المتمثلة بحوالي 260 ألفا من المأجورين-إذا أخذنا بعين الاعتبار مستواهم المتدني- تمثل جزءا هزيلا من الدخل الوطني - فالمسلمون المغاربة الذين يؤلفون 95 % من سكان المغرب لا يتلقون في المجموع سوى50 % من الدخل الوطني "[2].

ولقد رسمت هذه الأوضاع صورة المجتمع المغربي الذي تشكل من أقلية من ميسوري الحال ممثلة في الأعيان وكبار الملاك والقياد الذين شكلوا مجموعة إقطاعية ترجع جذور تكوينها إلى مرحلة الحماية وأغلبية فقيرة تتوزع بين الريف ومدن الصفيح التي بدأت تحاصر المدن المغربية القديمة مع مطلع الثلاثينات من القرن الماضي[3].

---

(1) Ganiage(J), op.cit .P,p.78,79.

(2)ألبير عياش ،المرجع السابق،ص ،ص.332 ،333 .

(3) في ظل النمو السريع لسكان المدن العتيقة بفعل الهجرة القروية و وتيرة النمو الديمغرافي وانعدام أية سياسة سكنية جديةمن قبل ادارة الحماية لجأ المغاربة الى فرض السكن القصديري وبرز ذلك أكثر مابرز في الدار البيضاء في نقطتين هي الحي الصناعي والمعروفة بالكاريان والثاني كاريان بنمسيك. أنظر: عثمان اشقرا، المرجع السابق،ص.89 .

ب 2 -2)- تونس: تعد تونس أصغر البلدان المغاربية الثلاث مساحة و كثافة سكانية وثاني ضحايا المشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة، و وفقا لإحصاء 1931 قدر عدد سكان الإيالة ب2,4 مليون نسمة، موزعين بين الغالبية المسلمة والأقلية الأوروبية اليهودية بصفة غير متجانسة عرقيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا على غرار الوضع القائم في الجزائر والمغرب آنذاك.

- **الأوربيون**:تتألف الجالية الأوروبية على وجه الخصوص من العناصر الإيطالية والمالطية الذين يعود استقرارهم في البلاد إلى ما قبل فرض الحماية، واستمر تزايدهم بعد 1881 حيث بلغ عددهم 19000 نسمة وبعد 10 سنوات تضاعف عددهم ليبلغ 41000 نسمة، وفي ظل ازدهار حركة الهجرة الأوروبية نحو تونس مع بداية القرن العشرين ارتفع عددهم إلى 148476 نسمة سنة1911[1] واستمرت وتيرة نمو الأوروبيين متسارعة في أعقاب الحرب العالمية الأولى بحيث بلغوا 150 ألف نسمة سنة 1921 ثم قفز هذا الرقم إلى 213300 سنة 1936 منهم 94000 إيطالي و7200 مالطي و108 ألف فرنسي وهي المرة الأولى التي يزيد فيها عدد الفرنسيين على الإيطاليين وقد ضم هذا العدد ألفا من المسلمين المتجنسين[2]، وتعود أسباب هذا النمو السريع في عدد السكان الأوروبيين إلى عاملي الهجرة الفرنسية وارتفاع معدل النمو بسبب ارتفاع نسبة الولادات التي كانت تبلغ 25 % مقابل استقرار نسبة الوفيات عند حدود 9 % وكانت هذه النسبة ترتفع بين العناصر الايطالية تبعا لتواضع نمط معيشتهم، كما أن 40 % من الأقلية الأوروبية في تونس كانوا أقل من 20 سنة[3] بخصوص القوة االنشيطة بين السكان الأوروبيين كانت تقدر 32 % أما التوزيع حسب الأنشطة المهنية فكانت كمايلي[4]:

قطاع الفلاحة والصيد البحري13 %

قطاع المناجم والمنشآت والصناعة38 %

(1) أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر(1881 1956**)تح: حمادي الساحلي ،ط1 ،الشركة الونسية للتوزيع، تونس ،2003 ،ص.275.

(2)نفسه،277 .

(3) Gallissot(R),op.cit, p.67.

(4) Ibid,p.69.

النقل 12 %

التجارة 12%

الإدارة و الأعمال الحرة22 %

الخدمات 3 %

وتركز التواجد الأوروبي في كبريات الحواضر التونسية كمدينة تونس التي مثلوا فيها ما نسبته 56% من إجمالي سكان المدينة وسوسة ب47 % وبنزرت ب39,7 % بينما لم تتعدى نسبتهم في القيروان5,5% [1] .

لقد أدت السياسة المنتهجة من قبل إدارة الحماية والقائمة على تشجيع الاستيطان الأوروبي في الإيالة إلى تركيز كبير في التملك ورؤس الأموال بيد الأقلية الأوروبية[2] التي أفرزت طبقة بورجوازية تمتعت بكل الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، فأطلق عليها بعض المؤرخين نعت "المتفوقين" ومن جملة الامتيازات السيطرة على أجود الأراضي الزراعية ففي سنة 1914 قدرت ممتلكات المعمرين بنحو 560 ألف هكتار وهي مساحة كانت في تمدد دائم[3].

إلى جانب تفوق المعمرين في ميدان الزراعة كرست سياسة الاحتلال تفوقهم في المهن المرتبطة بالمدن من صناعة وتجارة وخدمات فقد مكن المجلس الاستشاري المحدث سنة 1896 من هيمنة أفراد

---

(1) Ganiage(J), op.cit .P.48.

(2) لعل من ابرز تلك التدابير التشجيعية جملة القوانين والتشريعات الصادرة عن حكومة الاحتلال والتي منها قانون 1 جويلية1885 والذي ألغى حقوق المشاركة التي وفرتها القوانين التونسية لمناطق الجوار والبايلك وأعطى ضمانات واضحة وثابتة للأوروبين. كما أصدرت الحكومة الفرنسية في 28 ماي 1888 أمرا يسهل الطريق أمام المعمرين لوضع يدهم على أراضي الأحباس مقابل دخل سنوي رمزي ،في 13 نوفمبر 1898 أمرت إدارة الحماية ،جمعية الأوقاف بضرورة تسليم 2000 هكتار سنويا لمصالح إدارة الفلاحة والاستعمار.انظر:عبد العزيز الثعالبي ،**تونس الشهيدة**، تر،تق: سامي الجندي، ط1 ،دار القدس،بيروت ،لبنان1975 ،ص ص،93 ،94 . والبشير الحاج عثمان الشريف، **أضواء على تاريخ تونس الحديث(1882 1924)**،ط1 ،دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوثيق،تونس، 1981 ،ص.105 .

(3) مصطفى قاسمي،**البطل في القصة التونسية حتى الاستقلال** ،دط، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر،1985 ،ص.26 .

هذه المجموعة على التجارة التونسية وأضحى ذلك المجلس مجرد جمعية مصالح تعمل على حفظ الامتيازات ولوبي للضغط على الحكومة بواسطة الشركات[1].

التونسيون: قدر عددهم حسب إحصاء 1931 بأكثر من 2,1 مليون نسمة وهوما يمثل 89,94 % من إجمالي السكان، ومن بين الخصائص الديموغرافية نذكر أن معدل الزيادة السنوي قدر بحوالي 3 % وبعد الحرب الكبرى كانت الزيادة الديمغرافية في حدود 60 ألف نسمة سنويا، أما معدل الولادات فقد بلغ نسبة 45 % ونسبة الوفيات فقد كانت تتجاوز نسبة 20 %، أما التوزيع العمري للسكان فهو على النحو التالي[2]:

من0 الى 20 سنة 50 %

من 20 الى 60 سنة 43 %

اكثر من 60 سنة 7 %

يتضح من هذه المعطيات أن المجتمع التونسي كان مجتمعا شابا وكان أغلب افراده يعيشون خارج التجمعات الحضرية الكبرى، أما القوة النشيطة داخل هذه الكتلة فكانت تتوزع على القطاعات المهنية على النحو التالي[3]:

الفلاحة والصيد البحري71 %

المناجم والمنشآت والصناعة 11 %

القطاع الثالث 18 % .

(1)مصطفى قاسمي، المرجع السابق، ص.27.

(2) Gallissot(R),op.cit, p.76.

(3)Ibid,p.77.

كان عدد سكان الأرياف يتضاعف بينما كانت المساحات الصالحة للإستغلال ومواطن الشغل تتناقص لتوفر المكان للمعمرين الأوروبيين الذين جلبوا الوسائل الميكانيكية التي تساعدهم على استغلال الأراضي التونسية واستنزاف خيراتها بداية من فترة مابين الحربين[1].

لقد حجر الإستعمار الأوروبي في الشمال على مربي الماشية من الرحل استعمال أراضي تلك المنطقة مراعي موسمية في فصل الصيف مانتج عنه انقطاع العلاقات التكاملية التي كانت تربط بين المناطق الوسطى أو الجنوبية من البلاد والنواحي الشمالية ولم يعد يمكن للعروش القيام بعمليات المبادلة بين الجهات المنتجة للحبوب وتلك التي تنتج التمور والزيوت[2].

ومن تداعيات النمو الديمغرافي السريع وسياسة إدارة الحماية تعاظم ظاهرة البطالة في الريف التونسي واختلال التوازن بين حجم الموارد الاقتصادية وحاجيات السكان الأمر الذي دفع بسكان البوادي إلى مغادرة مناطقهم مثلما هو الحال مع سكان السباسب والتوجه نحو المناطق الشمالية والغربية من البلاد بحثا عن موطن الشغل وأمام أزمة السكن التي كانت تعاني منها الأحياء الأهلية في المدن التونسية توجه عدد كبير من هؤلاء المهاجرين للإستقرار في الأحياء القصديرية[3].

وشهدت المدن الكثير من التطورات في عهد الحماية لكن اللافت للإنتباه ذلك الإزدهار للمدن الأوروبية خلال فترة مابين الحربين إذا ما قورنت بالمدن العتيقة التى فقدت مكانتها ، وبعد سنة 1930 فان الظاهرة الحاسمة كانت تتمثل في تطور الضواحي نتيجة الزحف الريفي وما تبعه من تضاعف عدد سكان المدن ما بين 1930 و1950 إذ ارتفع من 300 إلى 550 ألف نسمة، فمدينة تونس تضاعف عدد سكانها مرتين ما بين 1936 و1946 و كذلك الحال بالنسبة لمدينة بنزرت التي

---

(1) عبد العزيز الثعالبي ،المصدر السابق،ص.196 .

(2) محمد هلال ،**تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الإستقلال**،تع: محمد الشاوش محمد عجينة،ط3 ،دار سراس للنشر،تونس1993 ،ص ص.105، 106 .

(3) المرجع نفسه .

ارتفع عدد سكانها بنسبة 50 % [1].لقد ناهز سكان المنطقة عشية الحرب العالمية الثانية الستة عشر مليون نسمة وإذا كان السكان الأصليون يشكلون الأغلبية الساحقة منهم فإن ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية كانت الأسوء بفعل السياسة المنتهجة من قبل سلطة الإحتلال والتي عملت منذ سيطرتها على المنطقة على تكريس تفوق مصالح الأقليات الأوروبية فيها ولم تلقي تلك السلطات بالا لشؤون تلك الأغلبية إلا فيما تعلق بإحصائهم للتجنيد والتعبئة في أوقات الحرب وجباية الضرائب وقت السلم.

(1) أحمد القصاب ، المرجع السابق،ص270 .

الفصل الأول

شمال إفريقيا في اهتمامات أطراف الصراع الدولي عشية الحرب العالمية الثانية

-1) مصالح دول المحور

-2) مصالح الديمقراطيات الغربية

-3) الموقف الحرج لاسبانيا

-4) مصالح الولايات المتحدة الامريكية

أمام إزدياد حدة التوترات التي عرفتها الساحة الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية بين مختلف القوى الأوروبية على الصعيد القاري حيث أصبح من غير الممكن معه تحييد مناطق النفوذ والمستعمرات من ذلك التوتر، وبما أن منطقة شمال إفريقيا لم تكن بعيدة لاجغرافيا ولاسياسيا عن مركز الصراع ونظرا للمكانة الإستراتيجية التي كانت تحتلها بالنسبة لمختلف الأطراف التي راح البعض منها يطرح مطالب إستعمارية تعود إلى القرن الماضي بينما سارعت القوة الإستعمارية المهيمنة فيها إلى البحث عن انجع السبل والخطط للحفاظ عليها وتسخير وإستغلال إمكانياتها المادية والبشرية لخدمة مجهودها الحربي، و بروز قوى جديدة على مسرح الأحداث سيكون لها دورا مهما فيها خلال فترة الحرب و مابعدها.

1)- مصالح دول المحور

أ)–إيطاليا: لقد تعارضت المصالح الإستعمارية الإيطالية والفرنسية في البحر المتوسط منذ غزو فرنسا للجزائر عام 1830 وفرض حكومة باريس نظام الحماية على تونس طبقا لمعاهدة باردو في 12 ماي 1881 و المغرب طبقا لمعاهدة فاس في 30 مارس 1912. وقد عرفت المنطقة انتشارا كبيرا للجالية الإيطالية التي بلغت حوالي 140 ألف نسمة استوطنت 100 ألف منها في تونس وحدها عام 1940، وهو رقم يتجاوز تعداد الجالية الفرنسية في هذا البلد، والجدول التالي يبين تزايد تعداد الإيطاليين في تونس ما بين 1871–1940.

الجدول رقم (3) تزايد عدد الإيطاليين خلال الفترة الممتدة مابين (1871-1940) [1]

السنة	معطيات فرنسية	التقديرات الايطالية
1871	5000 إلى 7000	
1881	11200 نسمة	
1888	-	27.000
1891	21.016	
1892	-	30.000
1896	55.572	
1898	63.866	
1901	71.600	
1906	81.156	
1911	88.082	
1921	84.799	
1926	89.216	
1931	91.187	
1936	94.289	
1940		150.000

بينما بلغ عدد الجالية الإيطالية في الجزائر عام 1940 حوالي عشرون ألف (20000) نسمة وفقا للمعطيات الفرنسية ومائة ألف (100000) نسمة حسب تقديرات الحكومة الإيطالية، أما في المغرب الأقصى فقد بلغ تعدادها إلى غاية سنة 1939 حوالي خمسة عشر ألف وثلاث مائة (15300) نسمة أي ما يمثل سبعة بالمائة (7%) من إجمالي السكان الأوروبيين في المملكة[2].

وبعد الحرب العالمية الأولى لم تغادر إيطاليا المنطقة بل راحت تفرض سيطرتها على ليبيا تدريجيا مبدية اهتماما متعاظما بالمنطقة، لاسيما بعد وصول الحزب الفاشستي إلى السلطة، وتبني زعيمه الدوتشي موسيليني لأطروحته الاستعمارية والقاضية بتكوين إمبراطورية إيطالية والتي كانت تستهدف

(1) Romain H Rainero, **Les Italiens dans la tunisie Contenporaine**, Ed publisud 2002, p.20.

(2) Miege (J L), **Les Italiens au Maroc et les rapports franco italiennes (1919 1956)**, Florence 2001.p.214

تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة إيطالية في غرب المتوسط عن طريق مد نفوذها إلى طنجة[1]، حيث حرضت إيطاليا الحكومة الإسبانية للوقوف إلى جانبها بهدف الضغط على كل من فرنسا وبريطانيا للحصول على حصة الدول العضوة في الإدارة الدولية للمدينة، فتحققت لها في هذه الهيئة عام 1928 بحجة الوقوف أمام هيمنة فرنسا على النظام الدولي لمدينة طنجة[2].

وواصلت الحكومة الإيطالية سعيها للحلول محل فرنسا في تونس وفرض الحماية عليها بدعوى أن تونس امتداد طبيعي لروما، مما أثار فرنسا وجعلها تحاول التقارب مع الحكومة الفاشستية لإيقاف الحملة الإيطالية ضدها من داخل تونس وخارجها، و كمحاولة لإبعاد إيطاليا عن ألمانيا وقّع الطرفان على مذكرة تفاهم سنة 1934، تنازلت بموجبها فرنسا عن بعض أراضيها في الصومال الفرنسي لصالح إيطاليا، وكذلك عن بعض الأراضي الواقعة على ساحل البحر الأحمر[3]. لم تنجح سياسة التهدئة الفرنسية تجاه إيطاليا في ثني الدوتشي على المطالبة بتغيير الوضع القائم في شمال إفريقيا لصالح المشروع الإيطالي، ولعل أبرز مظاهر هذه الحملة كان الحملة التي قام بها النواب الفاشستيون يوم 30 نوفمبر 1938 والمطالبة بإلحاق تونس بالممتلكات الإيطالية، الأمر الذي أكده وزير الخارجية الإيطالي الكونت تشيانو Comte Ciano للسفير الفرنسي في روما خلال لقاء 03 ديسمبر 1938، والذي أدان فيه تشيانو اتفاق 1935[4].

---

(1) طبقا للبند الثاني من معاهدة الحماية وقرارات المؤتمر الدولي حول مدينة طنجة المنعقد سنة 1923 والذي تم تقنين قراراته سنة 1924 فإن النظام الدولي للمدينة كان يقوم على المجلس المكون من ممثلي القوى الدولية ذات المصلحة في المدينة وهي فرنسا، إسبانيا ،المملكة المتحدة ،إيطاليا ، بلجيكا، هولندا، السويد البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وكان المخزن ممثلا في هذه الهيئة بشخص المندوب وكان هذا المجلس يمثل السلطة التنفيذية في المدينة ،بالإضافة إلى ذلك أوجد النظام الدولي للمدينة مجلسا تشريعيا مؤلفا من ممثلي الرعايا الأوروبيين وستة نواب مسلمون وثلاث نواب عن الطائفة اليهودية ويرأس المندوب هذا المجلس ان دور المغاربة في هذا المجلس كان صوريا إذا ما قورن بدور النواب الأوروبيين الذين كان عددهم أكثر للمزيد من الإيضاح أنظر: Dominique pons, **les riches heures de Tanger**, ed table ronde,1990,p75.

(2) محمد عبده عثمان هدى، **التنافس الإستعماري بين بريطانيا وإيطاليا في منطقتي العالم العربي وشرق إفريقيا 1354هـ /1935م . 1345هـ/1945م** ، بيروت الدار العربية للموسوعات، 2007م1428هـ، ص ص، 46.44.

(3) تنازلت فرنسا بموجب هذا الاتفاق لصالح إيطاليا عن114000 كلم^{2}من الصحاري المحاذية للحدود التونسية و800 كلم^{2}من الصحاري الاريتيرية والجزيرة الاستراتيجية دومنياج في مضيق باب المندب والحصول على بعض الأسهم في سكة حديد جيبوتي اديسابيبا.أنظر: Luc Thanassecos, **chronologie des relations internationales1914 1971**, ed mouton1973 .p.195.

(4) ألان جون بيرسيفال تيلور، **أصول الحرب العالمية الثانية** ،تر:مصطفى كمال خميس، مر:محمد أنيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990 ،ص.112 .

ردا على المطالب الإيطالية، تحركت السلطات الفرنسية على الصعيدين الرسمي والشعبي، فشعبيا نظم طلبة جامعة الجزائر وبتوجيه من اليمين مظاهرة يوم 09 ديسمبر 1938 أمام القنصلية الإيطالية[1]،كما كشفت عملية صبر الآراء لبعض الفرنسيين أن 89 % منهم كانوا لايرون أي حقوق لإيطاليا في تونس، فيما عبر 40% منهم عن استعدادهم للحرب عوض التنازل عن أي قطعة من المستعمرة[2].

أما على الصعيد الرسمي، فقد ردت الحكومة الفرنسية يوم 25 ديسمبر 1938 على الإجراء الإيطالي باعتبار الاتفاقات المنقوضة قاعدة ضرورية لتسوية الخلاف الفرنسي الإيطالي. في حين انتقل الرئيس دالاديي Daladier [3]مرفوقا بالأميرال دارلان Darlan والجنرال جورج Georges إلى تونس خلال شهر جانفي 1939 للرد على الإدعاءات الإيطالية، ومن الجزائر أكد دالاديي على عزم فرنسا على الرد بكل قوة ضد أي عدوان خارجي، وعلى الرغم من محاولات التقارب التي باشرها دالاديي بواسطة مبعوثه بودوان Baudouin، أخذت العلاقات الفرنسية الإيطالية طابع التوتر[4].

منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية أمر الجنرال نوقاس Noguès [5] قائد مسرح العمليات في شمال إفريقيا أجهزته بتشديد الرقابة على الرعايا الإيطاليين الذين كانوا يتوزعون في المنطقة بطريقة غير

---

(1) Jean Luis Planché, **Antifascisme et anticolonialisme à Alger à l'époque du front populaire et congrès musulman 1934 –1939**, unité d'enseignement et de recherche commune du tière monde, Directeur de recherche René Galissot,Alger 1980, p.85.

(2) Charles Robert Ageron, L'opinion publique française pendant les crises internationales de septembre 1938 à juillet 1939, **Cahier de l'institut d'histoire de la presse et de l'opinion**, N°3, pp, 212,213.

(3) من مواليد 10 افريل 1884 بباريس،تولى منصب رئاسة الوزراء الفرنسية ثلاثة مرات كان آخرها مابين10 أفريل 1938 إلى 21 مارس1940 ،كما شغل منصب وزير الدفاع من1936 الى 1940 عمل للحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الثانية من خلال تبني سياسة التنازلات أمام المطالب الألمانية في وسط اوروبا, أنظر:**موسوعة المعرفة شخصيات تاريخية** ،ج2 ،دار النهضة العربية ، بيروت 1982 ،ص.50 .

(4) Général Gamelin, **Servir**, Tome 2, Paris Plon, 1947, p.283.

(5) هو أوغيست بول شارل البار نوقاس (مانينياك1876 باريس 1971) شخصية عسكرية فرنسية تنحدر من وسط عائلي فلاحي بعد تخرجه من مدرسة المتعددة التقنيات التحق بالجيش حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية ليلتحق بالعمل في صفوف الجيش في شمال افريقيا شارك الى جانب الماريشال ليوطي في الحملة على منطقة الريف منذ سنة 1924 وفي أعقاب هذه الحرب تمت ترقيته إلى رتبة جنرال كتيبة سنة1927 ثم عين في سنة 1930 جنرال فرقة وبعد إتمام حروب التهدئة في المغرب رقي إلى جنرال فيلق وعين في سنة 1933 قائدا للفيلق 19 بالجزائر ،وفي 8

منتظمة وبتعداد مهدد للمصالح الفرنسية في شمال إفريقيا، حيث فاق عددهم المائة ألف (100000) نسمة في مدينة تونس وحدها، كما توزعوا بأعداد متفاوتة في عمالات الجزائر الثلاث، وتركزوا في كبريات المدن المغربية كالدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش وكانت أغلبية هؤلاء الرعايا مؤهلة للتعبئة[1].

وقبل ذلك أوفدت الحكومة الإيطالية في شهر مارس 1938 إلى تونس أربعة ضباط من قيادة الأركان والذين استدعوا إلى القنصلية العامة الإيطالية ضباط الاحتياط الإيطاليين من رتبة نقيب فقط لإطلاعهم على التوجيهات التي ينبغي إتباعها في حالة الحرب، والتي من بينها ضرورة التواجد بالمناطق الإستراتيجية والحساسة وتفجير الجسور وتلغيم خطوط المواصلات بغية فصل تونس عن الجزائر، وكذلك فصل الشمال عن الجنوب التونسي لعرقلة عملية التعبئة التي باشرتها السلطات الفرنسية في شمال إفريقيا. هذه التعليمات لن تكن أمرا خافيا على تلك السلطات، والتي باشرت منذ 04 سبتمبر1939 عملية اعتقالات وتوقيفات في حق الرعايا الإيطاليين في تونس والجزائر[2]. دفعت هذه الإجراءات الحكومة الإيطالية إلى ممارسة الضغط على حكومة باريس، فخلال اللقاء الذي جمع السفير الفرنسي فرانسوا بونصي François Poncet [3] بوزير خارجية إيطاليا يوم 5 سبتمبر 1939، هدد

أكتوبر 1936 مقيما عاما على المغرب حيث شارك في قمع الوطنيين المغربيين في أعقاب أحداث سنة 1937 ،وعين عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية قائدا لمسرح عمليات شمال إفريقيا في سبتمبر 1939، أدين سنة 1947بالخيانة الوطنية وحكم عليه غيابيا ب20 سنة سجننا مع الأشغال الشاقة. أنظر: Yves Buffetant, **la compagne d'Afrique du nord opération torch** , histoire et collection ,collection les grandes batailles de seconde guerre mondiale,1991,p.34.

(1) C.A.O.M., G.G.A., **1H18**, service générale de l'information en Algérie, Note d'informations quotidiennes N°252, Alger le 14 mai 1940 ; voir également le **9H43**, Direction de la sécurité publique. La politique italienne en zone française du Maroc, Octobre 1938.

(2) طبقا لخطة الدفاع التي رسمتها قيادة أركان الجيش الفرنسي، فإن الرعايا الإيطاليين المؤهلين للتعبئة كانوا موضوع إجراءات خاصة منها الترحيل والإخضاع للإقامة الجبرية.

(3) (سان سير مارن 1887 –باريس1978) هو أندري فرانسوا بونصي سياسي ودبلوماسي فرنسي مشهور ينحدر من أسرة ميسورة اشتغل والده بسلك القضاء وبدوره بعد التدرج في التعليم في مختلف المعاهد زاول مهنة التعليم لينتقل بعدها للعمل في السلك الدبلوماسي منذ سنة 1917 ، وبعد الحرب عينه بوانكاري رئيسا لمصالح الاستعلامات الاقتصادية الفرنسية بالسفارة الفرنسية في برلين سنة 1923 ،ثم عين سفير لفرنسا ببرلين خلال الفترة الممتدة من 1931 إلى 1938 وبعدها بروما 1938 1939 ،تم اعتقاله من قبل الجيستابو في 1943 وظل أسيرا في منطقة التيرول إلى غاية نهاية الحرب ،من أشهر مؤلفاته souvenirs d'une ambassade a Berlin sep1931 oct1938,1947. وللمزيد

هذا الأخير نظيره الفرنسي بأن الإجراءات المتخذة ضد الإيطاليين في تونس وجيبوتي ووهران يمكنها أن تؤدي إلى حوادث خطيرة، وحسب الوزير تشيانو فإن السفير الفرنسي قد أبرق فوريا ذلك التصريح إلى وزيره جورج بوني George Bonnet [1]في باريس وتلقى منه تأكيد هذا الأخير برفع تلك الإجراءات[2].

وفي هذا السياق وتبعا لتدخل القيادة العليا الفرنسية، حضر الجنرال نوقاس كل نشاط عسكري على بعد أقل من عشرة كيلومتر من الحدود الليبية، كما منع الطيران الحربي الفرنسيين تجاوز خط مارث (Merthe)، وتم إخلاء سبيل الرعايا الإيطاليين الذين وُضعوا تحت الإقامة الجبرية في الرابع من سبتمبر1939[3]. واصلت حكومة إدوارد دالاديي اتصالاتها بالحكومة الإيطالية خلال الأشهر التي سبقت انهيار القوات الفرنسية أمام القوات الألمانية خلال شهري ماي وجوان 1940، فتم التوقيع على الاتفاق التجاري ليوم 06 مارس 1940، وفي 27 ماي علم الكاتب العام للخارجية الفرنسية السيد شارل رو Charles Roux من انتهاء الرئيس دالادييGeorges Daladier من إعداد وثيقة تحمل تنازلات فرنسية لتلبية المطالب الاستعمارية الإيطالية[4]. وفي الوقت الذي رفض فيه موسيليني الوساطة

من الأيضاح أنظر: Hans Manfred bock,André Francois Poncet,vieux demons et vertus de l'Allemagne in **le magazine littéraire** N°359, ,dossier France Allemagne nov1997,p.51.

(1) مقاطعة دوردوني 1889 1973 شخصية سياسية وقانونية فرنسية تقلد عدة مهام سياسية حيث عمل رئيس ديوان ديشون مابين 1919 1921 ثم نائب لكاتب دولة البريد والمواصلات ثم نائبا عن الحزب الراديكالي الاشتراكي عن مقاطعة دوردوني ثم وزير للميزانية العلاوات ثم وزير للخارجية والمالية في عهد حكومة دلاديي ، كان أحد أنصار سياسة التهدئة تجاه ألمانيا ولعب دورا كبيرا في الإعداد لمؤتمر ميونيخ وفي عهد حكومة فيشي تقلد رئاسة المجلس التأسيسي من أشهر مؤلفاته والتي دافع من خلالها على سياسته خلال مرحلة ما قبل الحرب (de washington au quai d'orsay1946 /de munich a la guerre1967/dans la tourmente1971. انظر: www.universalus encyclopidie.fr.

(2) Comte Galeazzo Ciano, **Le journal politique 1939 1943**, **Histoire et société d'aujourd'hui**, Neuchâtel, tome 1, Ed de la baconniére 1947.p147.

(3) S.H.A.T. ,T.O.A.F.N **27N224** ,Journal de marche du Général Noguès le 8 septembre 1939.

(4) يمكن تلخيص جملة التنازلات الفرنسية الجديدة في ثلاث نقاط رئيسية: التنازل عن الساحل الصومالي، وتعديل الحدود الليبيةو التنازل عن أراضي واسعة بين منطقة هنترلند Hinterland إلى غاية خليج غينيا وبخصوص مشروع التعاون الفرنسي الإيطالي ارتكاز على إصلاح الوضع القائم في تونس بطريقة تضمن تعاون وثيق لإيطاليا وفرنسا في إدارة الحماية. أنظر Christine Levisse Touzé. **L'afrique du nord dans guerre 1939 1945**,**ed**,**Albin michel**,**paris**,**1998**.p.18.

التي عرضها الرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt[1]، تقدم السفير الفرنسي فرانسوا بونصي للوزير تشيانو بعروض جديدة تصل إلى إمكانية فتح النقاش حول تونس ونفس الشيء بخصوص الجزائر[2]. لم تكن هذه التنازلات تحظى بقبول الدوتشي الذي كان منذ 08 ماي قد فصل في موقفه من الحرب بقبول الدخول فيها في اللحظة المناسبة.

من ناحية أخرى، عارضت الحكومة البريطانية بشدة الخطوة الفرنسية واعتبرت تلك التنازلات تهديدا لمصالحها الإستراتيجية في الأراضي الواقعة تحت سلطتها ولاسيما في مصر والسودان، وضمان أمن خطوط المواصلات مع الإمبراطورية، ذلك أن تحول تونس إلى السيادة الإيطالية كان من شأنه تهديد الملاحة البريطانية في المتوسط وتموين قواعدها فيه على غرار مالطا[3].

إن الضغط السياسي الذي مارسته حكومة الدوتشي في شمال إفريقيا كان وليد الضغط العسكري المستمر للقوات الإيطالية المرابطة في الأراضي الليبية، فقد عمدت القيادة الإيطالية إلى تعزيز فيلق الاحتلال في ليبيا منذ شهر سبتمبر1939، وتبعا لهذه التعزيزات أصبحت القوات الإيطالية في ليبيا مشكلة من فيلقين آليين من القوات المستقدمة من الميتروبول، وفيلق كولونيالي مكون من فرقتين، وصل إجمالي هذه القوات إلى 130 ألف رجل، استغل الإيطاليون فترة اللاحرب مع فرنسا في تهيئة التحصينات بصفة نشيطة بين منطقة نالون والبحر. وفي 22 سبتمبر 1939 بلغت عملية تغطية

(1)هو الرئيس33 للولايات المتحدة أعيد انتخابه أربعة مرات محطما الرقم القياسي في تاريخ الرئاسة الأمريكية ونجح في مواجهة أزمة الكساد الاقتصادي العالمي وقام بدور حاسم في هزم النازية ولد في 30 يناير 1882 في هايد بارك بنيويورك من أسرة هولندية بعد مرحلة التعليم في مدرسة غروتون الأسقفية للبنين التحق بجامعة هارفارد التي تخرج منها سنة 1904 ،تقلد بين 1913 1920 عدة مهام منها مساعد لقائد البحرية ،تم انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932 مرشحا عن الحزب الديمقراطي وظل فيه إلى غاية وفاته سنة 1945 ،عرف بمعارضته الشديدة للنظام الشيوعي ،شارك في مؤتمر يالطا الذي كان منطلقا للحرب الباردة ،من أشهر مؤلفاته المقاتل السعيد وكتاب العهد الجديد the new deal .انظر :فريد الفالوجي ،**موسوعة الحرب العالمية الثانية وزعماء**، ط1، دار الكتاب العربي ، القاهرة2007 ،صص.301 ،302 .و مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الشركة العالمية للموسوعات ،لبنان 2004 ،ص.301 .

(2) Ciano,op.cit. p.248.

(3) علي محافظة، **موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة 1919 1956** ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة1968 ،ص.443 .

الحدود التونسية درجة متقدمة من قبل الفيلق الكولونيالي، حيث أصبحت هذه المنطقة تحت إشراف القوات التالية:

- خمسة فيالق للمشاة
- عشرة وحدات من الخيالة
- ما بين ثلاثة وأربعة مجموعات من سلاح المدفعية[1].

وحسب التقديرات الفرنسية فإن التعزيزات الإيطالية قد سمحت برفع القوات الإيطالية إلى ثلاثة عشر (13) فرقة من سلاح المشاة في المنطقة الطرابلسية وحدها، وبعد توقف وجيز خلال شهر نوفمبر استأنفت عملية التحضيرات العسكرية الإيطالية بوتيرة سريعة خلال ربيع عام 1940، فابتداء من شهر مارس أشارت مصادر المكتب الثاني في ليبيا أن الإيطاليين بدؤوا يتهيئون لقرب إعلان الحرب، حيث تم إحصاء السكان القادريين على حمل السلاح وتحويل بعض المدارس إلى مستشفيات كما تمت تعبئة الميليشيا الفاشستية مابين 15 إلى 30 ماي[2].

كان من نتائج تلك الحملة التحضيرية زيادة تعداد القوات الإيطالية حيث بلغت 280 ألف رجل[3] متمركزة في ليبيا، منها تسعة فرق موجهة إلى الإقليم الطرابلسي وخمسة فرق في سِرت، كما أنشأت القيادة الإيطالية جدارا محصنا ومنيعا تمّ احتلاله من طرف القوات المتخصصة. وفي الميدان الجوي تمتعت القوات الإيطالية بنقاط دعم قريبة ما كان يسمح لها بالقيام بعمليات عسكرية ضد تونس أو تهديد خطوط المواصلات عبر المتوسط وذلك انطلاقا من قواعدها المتواجدة في المتوسط والتي كانت تمثل عامل قوة إضافي لإيطاليا. في 15سبتمبر 1939 بلغ تعداد الطائرات الإيطالية الرابضة على الأراضي الليبية 180 طائرة مقاتلة، بينما كانت القوات العاملة والقريبة من الأراضي التونسية

---

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N, 27N224, Journal de marche du Général Noguès le 20 décembre 1939.

(2) Ibid.

(3) S.H.A.T., T.O.A.F.N, **27N226**, Bulletin du renseignement du 11 juin 1940.

على النحو التالي:الجدول رقم(4): إحصاء مختلف الطائرات الإيطالية الرابضة بمختلف القواعد المجاورة لتونس[1].

السرب	سردينيا	صقلية	المنطقة الطرابلسية	المجموع
المقاتلة	12	14	03	29
المقنبلة	10	22	20	52
الاستطلاع	04	07	02	13
طائرة كولونيالية	/	/	04	04
المجموع	26	43	29	98

فيما تمركز سرب المقاتلات البحرية في قاعدة بانتيليريا Pantelleria، أما العدد الإجمالي للطائرات فقد بلغ 750 طائرة[2].

أما فيما يخص البحرية الإيطالية، والتي تصفها وثائق المصلحة التاريخية للدفاع الفرنسية بالقوية، فقد بلغت 500 ألف طن مشكلة من سلسلة من البواخر المتجانسة والقوية والسريعة بحكم موقعها المتميز في المتوسط ووجود عدد كبير من الإيطاليين في تونس وتواجد قواتها في ليبيا، شكلت إيطاليا تهديدا حقيقيا للمصالح الفرنسية في شمال إفريقيا[3]. إن وجود جالية إيطالية كبيرة في شمال إفريقيا ولّد الاعتقاد بأن يلعب أفراد تلك الجالية دور الطابور الخامس عند دخول إيطاليا الحرب، سيما وأن أغلبية هؤلاء الإيطاليين كانوا ينتمون إلى مجموعة فاسيو Fasscio وهو حزب فاشستي مقره مدينة الجزائر.

ابتداء من شهر ماي شرعت سلطات الاحتلال الفرنسي في تفعيل الإجراءات الاحترازية ضد الرعايا الإيطاليين المشبوهين، فتمت متابعة العمال الإيطاليين المنتقدين للاستعمار في مدينة باتنة

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N, 27N224, Journal de marche du Général Noguès le 20 décembre 1939.

(2) تشير تقديرات الجيش الجوي الفرنسي الصادرة في 05 جوان 1945 إلى أن إجمالي الطائرات الإيطالية كان حوالي 409 موزعة على النحو التالي: 153 طائرة في قاعدة سردينيا و147 في صقلية و139 في ليبيا. أنظر S.H.A.T.**2D44**.Bulletin de renseignement N°66, le 05 juin 1940.

(3) Philippe Masson. **Histoire de la marine**. Tome 2. Paris, Lavauzelle 1983.p, 894.

قضائيا طبقا لمرسوم 01 سبتمبر 1939 ومرسوم 20 جانفي 1940 [1]. وفي إطار تنفيذ إجراءات المتابعة، تم اعتقال وإيقاف عدد مهم من الإيطاليين الذين حولوا إلى المحتشدات التي أنشأت في الأراضي التونسية (الكاف، القصرين وسبيلة.)، وتشير الوثائق الأرشيفية الفرنسية إلى أنه خلال ليل 10 إلى 11 جوان تم توقيف 220 مشبوه إيطالي في الجزائر و300 في المغرب الأقصى و1250 في تونس، وفي 15 جوان جمع الإيطاليون في نقاط الاحتشاد الخاصة بهم، وتم فيما بعد نقلهم إلى محتشدات الجزائر وتونس.

الجدول رقم(5):تعداد الإيطاليين الموقوفين عشية اندلاع الحرب في شمال إفريقيا في 15 جوان 1940مع تحديد وضعياتهم[2].

الإيطاليون	تونس	الجزائر	المغرب الأقصى	المجموع
المشبوهون الموقوفون	1061	441	258	1760
المؤهلون للتعبئةالمحصون	/	2158	2787	4945
المعبئون الموقوفون	15960	466	2333	18759
المعبئون المحررون	/	1692	454	2146
المجموع	17021	4757	5832	27610

لقد شغلت تونس مكانة متميزة في اهتمامات السياسة الإيطالية منذ وصول الحزب الفاشستي إلى السلطة إلى غاية دخول إيطاليا الحرب في جوان 1940، ومع فشل كل المحاولات الفرنسية الرامية إلى الحصول على تنازل إيطالي عن المطلب التوسعي في تونس، عمل المبعوثون الإيطاليون على إشاعة الأخبار التي مفادها أن الهجوم الإيطالي على تونس قد حُدِّد له يوم 10 جوان، وتبعا لذلك نفذت القوات الإيطالية عملياتها الأولى بهدف زعزعة الوضع في تونس من خلال خلق حالة اضطراب بين السكان[3]، وتركزت العمليات العسكرية لسلاح الطيران الإيطالي يومي 12 و22 جوان 1940 على قنبلة قاعدة بنزرت مستهدفة السفن الحربية بصفة خاصة، كما أسفر هجوم 12 جوان 1940 عن

---

(1) S.H.A.T.,T.O.A.F.N., **27N222**, D1, Bureau des services spéciaux.

(2) Ibid.

(3)محمد حافظ إسماعيل وأخرون، **الحرب العالمية الثانية في البحر الابيض المتوسط**، ط3 ،دار الكتاب العربي، القاهرة 1964 ، ص،ص 13،12 .

مقتل 15 مدنيا وجرح 15 آخرين[1]، أما الهجوم البحري البري فقد تم يوم 13 جوان فجرا، شارك فيه 200 قومي وجندي إيطالي على الجبهة الشرقية الصحراوية والذي استهدف مركز تين الكون Tin-Alkoun على بعد 80 كيلومتر شرق جانيت، ودام الهجوم الذي كان مدعوما بغطاء جوي إيطالي ثلاثة أيام، انسحبت على إثره المفرزة الفرنسية المكونة من 15 رجلا باتجاه جبال جانيت. من جانبها ردّت القوات الفرنسية بقنبلة ميناء طرابلس والقضاء على المركز الحدودي الإيطالي قرب بيسيدة Pisida يوم 19 جوان[2].

على الرغم من محدودية العمليات الإيطالية في تونس إلا أن ذلك قد فرض على السلطات الفرنسية تعبئة جزء مهم من قواتها في تونس، كما قدمت إيطاليا لحليفتها ألمانيا نقاط إستراتيجية للتدخل سريعا في شمال إفريقيا. لقد فرضت هذه المعطيات نفسها على النقاش الطويل الذي دار بين قيادة الأركان ومجلس الوزراء ونواب الشعب الفرنسي بخصوص مواصلة الحرب في شمال إفريقيا.

–ب) الإهتمام الألماني بالمنطقة:

تطلعت حكومة الرايخ منذ إتمام مشروعها الوحدوي القومي عام 1871 إلى الدخول إلى ميدان التنافس الاستعماري الأوروبي فيما وراء البحار بحثا عن مناطق النفوذ التي توفر المواد الأولية للصناعة الألمانية الصاعدة وأسواقا لتصريف منتجاتها وفائضها، وفي هذا السياق شكل المغرب الأقصى أحد نقاط اهتمام السياسة الخارجية للحكومة الألمانية، فمنذ سبعينات القرن التاسع عشر استطاعت تنمية مصالحها التجارية في هذه البلاد لتحتل المرتبة الثانية بعد انجلترا من حيث الأهمية في مستهل القرن العشرين والجدول التالي يبين حصص القوى الأوروبية الأربعة من التجارة البحرية المغربية.

---

(1) Christine Levisse Touzé, **l'Afrique du nord recours ou secours**, **septembre1939 juin 1943**, thèse pour le doctorat d'état, histoire, t1, université de paris 1, Panthéon Sorbonne, 1991, .p.34.

(2)Ibid.p.34.

الجدول رقم(6): حصص الدول الأوروبية الغربية من التجارة البحرية المغربية مابين (1901-1904)[1].

البلد / السنة	1901	1902	1903	1904
انجلترا	33.033.000	43.011.000	45.036.000	39.266.000
فرنسا	18.277.000	21.098.000	24.321.000	22.709.000
ألمانيا	6.429.000	9.317.000	10.522.000	10.266.000
إسبانيا	6.446.000	8.723.000	7.662.000	7.662.000

الوحدة بالفرنك

أخذ الاهتمام الألماني بالمغرب يأخذ توجها سياسيا مع بداية القرن العشرين تبعا للتوجه العام للسياسة الخارجية العامة للإمبراطورية طبقا لتوجيهات المسؤول الأول في إدارة الفيلهيلمسترس(وزارة الخارجية الألمانية) Wilhelmstrasse الكونت بولو Bülow[2] نصير السياسة الجديدة للأميرال تيربيتز Tirpitz الهادفة إلى بناء قوة بحرية ألمانية تكون كفيلة بتمديد وحماية المصالح الألمانية خارج النطاق الأوروبي.

منذ نهاية القرن التاسع عشر عملت الدبلوماسية الألمانية على تعزيز موقعها السياسي في المغرب، حيث أصبحت المفوضية الألمانية في طنجة مركز السياسة في المغرب الأقصى[3]، فقد عملت هذه الأخيرة سريا لخلافة النفوذ البريطاني في هذه البلاد باستعمال نفس الوسائل التي أتاحت لإنجلترا احتلال وضعية مهيمنة في المغرب الأقصى مع التأكيد علنيا على عدم وجود أية أطماع ترابية لحكومة برلين في المغرب والتأكيد على مبدأ الحفاظ على الوضع القائم في سياسة الباب المفتوح في المغرب، مبدآن كفيلان بالحفاظ على مصالحها في هذه البلاد.

(1) Djamel Guenane, **les relations franco allemandes et les affaires marocaine de 1901 à 1911**, éd. SNED, Alger 1975, p.34.

(2) هو الأمير بيرن هارد بولو، من مواليد 1849 من أسرة عريقة في العمل الدبلوماسي، شغل منصب وزير خارجية هوهن لوه عام 1897 ثم مستشارا للرايخ في أكتوبر 1900، يعد وريث سياسة بيسمارك المعارضة لفكرة تحجيم النفوذ الألماني في النطاق الأوروبي، لعب دورا مهما في دفع الأحداث اتجاه عقد مؤتمر الجزيرة عام 1905. أنظر **le petit robert 2**, sous la direction de Paul Robert,ed SNL le Robert, paris1981.p305

(3) Djamel Guenane, op.cit, p.61.

لقد كان من نتائج وضوح نية فرنسا في العمل من أجل تغيير الوضع القائم في المغرب لصالحها بعد توقيع الاتفاق الودي لعام 1904 مع كل من إنجلترا واسبانيا والذي عين القسم الشمالي من المملكة منطقة نفوذ إسبانية والقسم الأوسط والجنوبي منطقة نفوذ فرنسي في حين أطلقت يد إنجلترا للعمل في مصر[1]، أن جعلت الألمان يعقدون العزم للرد على هذه السياسة التي اعتبروها سياسة معادية ومتحرشة ضدهم، فاحتجت ألمانيا على الاتفاق الفرنسي الإنجليزي ورفضت إطلاق يد فرنسا في المملكة المغربية، كما وفر رفض المغاربة لبرنامج الإصلاح الذي قدمته حكومة باريس إلى السلطان عبد العزيز(1894-1908)[2] فرصة مواتية للتدخل في المسألة المغربية والرد على تلك التحرشات الفرنسية، وعلى هذا الأساس زار الإمبراطور الألماني ويليام الثاني (فيلهيلم الثاني Guillaume II) في 31 مارس 1905 مدينة طنجة وأعلن تأكيده على استقلال المغرب وسيادته، واقترحت ألمانيا على السلطان المبادرة إلى عقد مؤتمر دولي تبحث فيه إصلاحات المغرب من قبل الدول المعنية بالأمر جميعها فلا تنفرد فرنسا لوحدها بذلك.

انعقد المؤتمر الثاني في شهر جانفي 1906 للنظر في القضية المغربية في مدينة الجزيرة الإسبانية بحضور جميع الدول الموقعة على اتفاق مدريد، ورغم تأكيد المؤتمر على سيادة واستقلال السلطان، فإنه فتح في ذات الوقت أبواب المملكة على مصراعيها أمام المطامع الفرنسية والإسبانية بصفة خاصة[3].

وعلى الرغم من الهدوء الذي ساد العلاقات الألمانية الفرنسية بعد مؤتمر الجزيرة، ظلت ألمانيا تشكل العقبة الكأداء في وجه المطامع الفرنسية وتطلعاتها في المغرب، حيث أرسلوا الطراد بانتر Panther إلى أغادير بحجة الدفاع عن المصالح الألمانية وحمايتها وأكدوا "أن انسحاب الطراد رهن

---

(1) محمد بن عبد الكريم الخطابي، **صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار 1927.1912**، تح أد. محمد علي داهش، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2010، ط 1.ص.37.

(2) لما تولى العرش كان عمره 14 سنة فأوكلت الوصاية عليه إلى الوزير با احمد الذي قبض على زمام الأمور بحزم إلى أن توفي سنة 1900 لتدخل البلاد بعده في مرحلة التدهور الإداري والتغلغل الأجنبي والتمردات الداخلية والتي من أبرزها ثورة الجيلالي الزرهوني المعروف ببوحمارة سنة 1902 أنظر : محمد بن عبد الكريم الخطابي، نفسه ، ص36.

(3) البير عياش، المرجع السابق، ص،56 .

بانسحاب فرنسا من فاس وجلائها عن المغرب"[1]، وقالوا في النهاية "إذا أُريد اقتسام السلطنة المغربية فيجب أن تنال كل دولة نصيبها من الغنيمة"[2]، وعلى ذلك نجح الفرنسيون في الأخذ بمبدأ اقتسام المصالح الذي يقوم على أساس أن تنال كل دولة نصيبها من الغنيمة ودخلوا في مفاوضات مع ألمانيا انتهت في 04 نوفمبر 1911 بالإتفاق الذي حقق لفرنسا آخر ضمانة لحرية العمل في المغرب بإزاحة آخر عقبة كانت تعترض الحماية بعد أن تنازلت لألمانيا عن بعض الأراضي في حوض الكونغو[3].

وخلال الحرب العالمية الأولى عملت ألمانيا على دعم تمردات القبائل المغربية في الجنوب وفي الأطلس المتوسط وعلى حدود منطقة الحماية الإسبانية ولعل من تلك حركات المعادية لفرنسا تلك الحركة التي قام بها عبد المالك محي الدين حفيد الأمير عبد القادر حيث غادر طنجة في 13 مارس1915بهدف تزعم مقاومة قبيلتي غياتة والبرانس وكان قد وضع عائلته في مكان آمن بتطوان تحت حماية القنصل الألماني لكن الحظ لم يحالفه كثيراحيث حل وحداته بعد هزيمة المانيا وتوقيعها للهدنة ومعها فشلت المانيا في تحقيق التمرد الشامل للقبائل في منطقة الحماية الفرنسية وغادر عبد الملك إلى إسبانيا [4]

بوصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا 1933، دخلت هذه الأخيرة في مرحلة تنفيذ خطة إعادة السيادة الكاملة على المستوى القاري، ورغم توجه المطامع التوسعية الهتلرية نحو وسط وشرق القارة الأوروبية بالدرجة الأولى وعلى الرغم من إحتلال القضايا الاستعمارية في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط للدرجة الثانية في إهتمامات الرليخ الثالث، ومن ذلك عدم إلتزام ألمانيا جديا بالحرب على الجبهة المتوسطية إلا بعد نوفمبر 1942، إلا أن ربح الحرب في الشرق لم يكن يعني إهمال إفريقيا لصالح الفرنسيين والإنجليز، ذلك أن المطالب الكولونيالية والمزاعم الألمانية في إفريقيا ليست مجرد قضايا يناقشها بعض الأشخاص الألمان الذين يتكلمون بأسمائهم الخاصة، وإنما شكلت عاملا مهما في السياسة الألمانية حسب رأي المؤرخ آ.كوم أن دومب Alexandre.Kum.AN.Dumbe

(1)محمد بن عبد الكريم الخطابي،المصدر السابق،ص42 .

(2) نفسه.

(3) روم لاندو، **تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين 1900 1955**، تر:نقولا زيادة، دار الكتاب، المغرب 1963. ص، ص.70، 95.

(4) ماريا روسا ذي مادارياكا،**محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الإستقلال**،تروتف:محمد اونيا وآخرون، ط1،منشورات تيفراز 2013،ص ص،141،135.

صاحب كتاب Hitler voulait l'Afrique, les plans secrets pour une Afrique fasciste 1933-1945.

إن حتمية الصراع بين ألمانيا النازية والديمقراطيات الغربية لم تحيد أي منطقة من العالم أو جبهة لذلك الصراع، لقد نظرت حكومة برلين إلى أهمية شمال إفريقيا من زاويتين: الأهمية الإستراتيجية العسكرية من خلال فصلها عن المركز باريس بقطع خطوط الإمداد القائمة بين السواحل الشمال إفريقية المتوسطية والأطلنطية والموانيء الفرنسية وما لذلك من أثر كبير في تسريع عملية انهيار القوات الفرنسية في الحرب[1]، ثم الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من حيث أنها مصدر تمويل بالمواد الأولية والزراعية وخزان بشري لتسخير اليد العاملة في الأعمال ذات الأهمية العسكرية. غير أن ألمانيا سعت إلى ممارسة ضغطها على فرنسا في المنطقة من خلال الأدوات السياسية والعسكرية الغير ألمانية، وهنا نعني دعم الموقف الإيطالي والسياسة الإيطالية في البحر المتوسط بصفة عامة[2]، ومنحت الحرب الأهلية الإسبانية إطارا مميزا للتدخل الألماني إلى جانب الوطنيين الأسبان، الأمر الذي كان من شأنه إدخال المصالح الفرنسية في شمال إفريقيا في دوامة هستيرية، حيث أشار الجنرال نوقاس في 1937 إلى دخول قوات ألمانية إلى المغرب الإسباني وتحديدا في منطقة مليلية، وخلال اللقاء الذي دار بين إيفان دالبوس E. Delbós مع السفير الفرنسي في برلين من أجل جلب اهتمامه حول الاضطراب الذي يمكن أن يحدثه إنزال المتطوعين الألمان في المغرب على العلاقات الفرنسية الألمانية[3]. كما توقفت البواخر الألمانية عدة مرات في سبتة ومليلية والعريش بهدف تموين الوطنيين الأسبان، لقد سعت ألمانيا إلى

(1) Les archives secrètes de la wilhelmastrasse.**l'Allemagne et la guerre civile espagnole 1936 1939**. t3, Trad: Jean R Welland,Paris plon 1952. Doct.N°155.Le 20 mars 1937.et, Alexandre.Kum.AN.Dumbe, **Hitler voulait l'Afrique, les plans secrets pour une Afrique fasciste 1933-1945**,ed :Harmattan, paris 1980,pp,14,15.

(2) طبقا لبروتوكول 21 أكتوبر 1936 السري المحدد للسياسة الخارجية المشتركة لألمانيا وايطاليا تم الإعتراف من قبل ألمانيا لإيطاليا بنفوذها في البحر المتوسط.أنظر:محمد كمال الدسوقي، **تاريخ ألمانيا** ،دار المعارف، القاهرة، دت،ص،141 .

(3) تنوعت أشكال الدعم الألماني للوطنيين الأسبان فعلاوة على نقل المتطوعين الألمان إلى المغرب والمهمات الحربية، أرسلت الحكومة الألمانية الطيارين ورجال المدفعية، وفرقة الكوندور المشكلة من حوالي ثلاثة آلاف وثمان مائة عنصر العاملة تحت إمرة قائد برتبة جنرال. أنظر Hugh Thomson. **La guerre d'Espagne juillet 1936 mars 1939** Trad, Jacques Bross, Ed Paris Roberts Laffod 1985.pp. 362,363.

إيجاد موقف متميز في المغرب الاسباني يسمح لها باستئناف نفوذها التجاري والسياسي في المملكة المغربية[1].

وعشية مؤتمر ميونيخ عبر الجنرال جاملان Gamlin -نائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع القومي- عن انعكاسات المؤتمر متسائلا حول المطامع الكولونيالية الألمانية بقوله:" يمكننا أن نتوقع أن يضع الرايخ على رأس أعمال المؤتمر مسألة عودة المستعمرات القديمة أو تلك الخاصة بتوزيع جديد للمناطق الآهلة بالسكان الألمان، يمكن أن يطالب بعودة الطوغو والكاميرون المنزوعتين منه طبقا لمعاهدة فرساي"[2]، ليخلص الجنرال إلى أن كل تنازل من هذا القبيل سيكون وقعه ثقيلا في حالة نشوب الصراع، سواء في الميدان السياسي والإستراتيجي البري والبحري والجوي، إن عودة المستعمرات القديمة إلى ألمانيا كان من شأنه تهديد السيطرة الفرنسية في إفريقيا السوداء ومهددة بفصل إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية والإمبراطورية الفرنسية والإنجليزية.

على الرغم من احتلال شمال إفريقيا للمرتبة الثانية في اهتمامات السياسية التوسعية الألمانية إلا أن تاريخ العلاقة بين ألمانيا وهذه المنطقة منذ نهاية القرن الماضي وإلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية تكشف عن وجود مصالح اقتصادية وإستراتيجية ألمانية مهمة يملكها المغرب الأقصى بصفة خاصة ومزايا تجارية بصفة عامة تربط العلاقة بينها وبين القارة الأوروبية، برغم حرمان معاهدة فيرساي لألمانيا من المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا، حيث تراجع حجم المساهمة الألمانية في التجارة الشمال إفريقية إلى ما نسبته 1,43 % بالنسبة للواردات و1,16 % بالنسبة للصادرات[3].

إن خروج ألمانيا عام 1918 منزوعة المستعمرات جعلها تبرز في عيون الشعوب المستعمرة ولاسيما العربية منها كقوة معادية للإستعمار ومن أجل استغلال هذا الوجه السياسي المقبول لدى هذه الشعوب، وأملا في استرداد المكانة المتميزة في العالم العربي عامة ومنطقة شمال إفريقيا خصوصا،

(1) تلقت ألمانيا من إسبانيا والمغرب الإسباني خلال سنة 1937 1.620.000 طن من خامات الحديد، و959.000 طن من البرنت وراقبت شركة هيسما HISMA حوالي 75 تنازلا منجميا. أنظر عامر عنان، **الأزمات الأوروبية الحادة مابين 1939.1936 من خلال الوثائق الدبلوماسية الأوروبية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، نوقشت في 06 فيفري 2006. ص.27.

(2) Christine Leviss Touzé, l'Afrique du nord,op.cit.p.70.

(3)Ibid.p,71.

لم تتوانى حكومة الرايخ الثالث في توظيف سلاح الدعاية على نطاق واسع لزعزعة الموقف الفرنسي في المنطقة. من جانبها ربطت بعض الوجوه البارزة العربية والإسلامية في برلين علاقات وثيقة مع بعض الدوائر الرسمية على غرار السيد عبد الوهاب ذو الأصول المغربية والسيد الوزاني مسؤول لجنة العمل المغربية، ويذكر شارل أجرون أن بعض الشخصيات المغربية قد استقطبتها الدعاية الألمانية[1]. وفي 05 ماي 1939 بث راديو برلين (Zeesen) حصصا باللغة العربية باتجاه شمال إفريقيا جاء في أحدها "ليس لألمانيا أن تعتذر عن الخلاف الفرنسي البريطاني فهي الأخرى تريد إظهار المشاعر التي ترعاها تجاه المسلمين، لقد كانت ألمانيا متعاطفة دائما مع الإسلام على النقيض من فرنسا وانجلترا اللتان فتحتا في المستعمرات طريق السلب والاستعباد"[2]. وبمناسبة الذكرى الثامنة لصدور الظهير البربري السيئ السمعة في 16 ماي 1930 خصص راديو برلين بثا خاصا لهذه الذكرى.

كما حاولت السلطات الألمانية الاتصال بزعماء الحركة الوطنية في منطقة الحماية الاسبانية ولاسيما أعضاء كتلة العمل الوطني[3]، يتقدمهم عبد الحق طريس والوزاني. وبالإضافة إلى هذا النشاط الدعائي ركزت الدبلوماسية الألمانية جهودها صوب المغرب بغية تجاوز آثار معاهدة فرساي، حيث تمكنت من كسر الحضر الذي فرضته فرنسا على إعادة فتح القنصليات الألمانية بالمغرب طيلة الفترة الممتدة من 1919 إلى 1933، وذلك بعد التوقيع على اتفاق 11 مارس 1933 والذي فتح باب المنطقة السلطانية أمام الألمان من حملة التأشيرات الصالحة لمدة 6 أشهر والقابلة للتجديد، وفتح في

(1) Charles Robert Ageron, **l'Algérie algérienne de Napoleon III a De Gaulle**, ed : sindbad, la bibliothéque arabe, paris 1980, p.171.

(2) C.A.O.M.,G.G.A.,**1H38**.Sous dossier propagande allemande 1938 1944.Préfecture d'Alger, CIE, N°765.Alger le 25 Janvier 1939.

(3)كانت البداية الأولى لعمل هذه المجموعة مع منتصف سنة 1916 في شكل خلية سرية تحت إشراف الحاج عبد السلام بنونة والمؤرخ محمد داود و تركز برنامج العمل حول المشاركة في الحكومة الخليفية، العمل في الميدان التعليمي والتربوي وترقية الإقتصاد الإجتماعي يسمح بمشاركة الطبقات الاجتماعية في المؤسسات الصناعية والتجارية.أنظر: Mostafa bouaziz,**aux origines de la Koutla démocratique**,université Hassen II Ain Chok,Casablanca,1997,pp,36,37.

شهر أوت 1939 ميناء طنجة أمام الألمان واستقر الممثل الألماني في مقرات مندوب السلطان بموافقة الحكومة الاسبانية [1].

وأيا كانت أهمية النشاط الألماني في شمال إفريقيا، فإنه لم يكن يستهدف إعادة بعث المطالب الكولونيالية السابقة في المنطقة بقدر ما كان يسعى إلى خلق حالة من الضغط على خصومه الغربيين عامة والفرنسيين خاصة بغية تأكيد تفوقه على المسرح الأوروبي آنذاك.

2)– مصالح الديمقراطيات الغربية:

أ)– فرنسا:

لقد فرضت فرنسا سيطرتها على شمال إفريقيا عبر محطات تاريخية مختلفة امتدت من عام 1830 إلى عام 1912، وسمحت هذه السيطرة لفرنسا بأن تستغل المقدرات المادية والبشرية للمنطقة خدمة لمصالحها في أوقات السلم والحرب بكل حرية ودون أدنى مراعاة لأي ضوابط قانونية أو أخلاقية تنظم أو تعقلن موجة النهب والإستنزاف التي مارستها حكومة الاحتلال بحق إمكانيات المنطقة، حتى أصبح متداولا في أدبيات القادة العسكريين والسياسيين الفرنسيين أن شمال إفريقيا تعبير مرادف لمشتلة الرجال وخزان فرنسا من المواد الأولية والزراعية، وحتى مجالا جغرافيا للفرار من مواجهة الغزو القادم من الشمال الشرقي.

و لا نحتاج في معرض هذا الحديث لبذل جهد كبير للبرهنة على هذا القول، ويمكننا إبراز ذلك من خلال بعض الأمثلة من تاريخ الحرب العالمية الأولى حيث كان الجنرال مانجين Mangin أول الداعين إلى استعمال" القوة السوداء" « la force noire » سنة 1911 لتعويض الفارق الديموغرافي بين فرنسا وألمانيا آنذاك[2]. فعمدت سلطات الاحتلال إلى إقرار قانون التجنيد الإجباري في الجزائر سنة 1912 وهو ما سوف يرفع تعداد المجندين الجزائريين وحدهم في الأول من أوت 1914 إلى 172749

(1) Les archives secrètes de la wilhelmastrasse,l'Allemagne et la guerre civile,op.cit,doc n°345.

(2) بلغ تعداد سكان فرنسا عام 1912 حوالي 38 مليون نسمة مقابل 65 مليون نسمة تعداد سكان ألمانيا أنظر Christine Levisse Touze, d'une guerre à l'autre, l'effort de guerre de l'Afrique du nord 1914 1945, **des étoiles et des croix**, mélanges offerts à Guy Pedroncini, économica, paris 1995.p.271.

مقاتل[1]. في حين بلغ تعداد المجندين التونسيين حوالي 60000 مجند وذلك بعد تفعيل سلطات الحماية فيها لقانون التجنيد الإجباري[2]، وبلغ تعداد المجندين من المغرب والذين كانوا متطوعين بحوالي 37150 رجل. ولم يقتصر استغلال سلطات الاحتلال للمغاربة عند عمليات تجنيدهم في جبهات القتال فقط بل امتد إلى تعبئة مئات الآلاف منهم في مصانع الميتروبول حيث تشير الإحصائيات الفرنسية إلى أن عدد المعبئين بلغ 129412 عامل[3].

كما كان شمال إفريقيا خزانا للمواد الزراعية والأولية ولاسيما الحبوب، ففي سنة 1914 مونت الجزائر الميتروبول ب: 850000 قنطار من القمح و500000 قنطار من الشعير والخرطال، وفي سنة 1915 ارتفعت الحصة التموينية للجزائر من الحبوب لتبلغ 1625000 قنطار من القمح و998000 قنطار من الشعير و877000 قنطار من الخرطال[4].

وأرسلت تونس إلى الميتروبول سنة 1914 ما يقدر ب:13000 قنطار من القمح وفي سنة 1916 بلغت الحصة التموينية من القمح التونسي قرابة المليون قنطار، ودفع المغرب إلى الميتروبول 200000 قنطار من القمح ومليون قنطار من الشعير[5].

بالإضافة إلى الحبوب كانت منطقة شمال إفريقيا مطالبة بتوفير مواد غذائية أخرى كاللحوم، فقد تلقى الميتروبول سنة 1915 من الجزائر 891000 رأس ماشية و39000 رأس ماشية وجهت إلى انجلترا لسد حاجات قواتها المعسكرة في مرسيليا وتلقى الجيش ما يزيد عن 15 طن من اللحوم الطازجة، كما أرسلت كميات معتبرة من زيت الزيتون التونسي والخمور الجزائرية لتلبية طلب القوات الفرنسية. وكان

(1) Christine Levisse Touze,d'une guerre,op.cit, p.272.

(2) Jean Despois, **la Tunisie**, la rousse, paris 1930.p.118.

(3) لم تمر عملية تعبئة اليد العاملة في الجزائر دون حوادث دامية حيث عاش القطاع القسنطيني حالة عصيان وتمرد إثر إقدام السلطات الاستعمارية على تنفيذ مرسوم 14 سبتمبر 1916 والقاضي بتسخير 17500 جزائري للمجهود الاقتصادي الحربي الفرنسي. أنظر Auguste Bernard, **l'effort de guerre de l'Afrique du nord**, éd. Blond et Gay,1916.p.23.

(4)Alain Bernard, op.cit,p.23.

(5)Ibid.

لاتساع الحرب وامتدادها التأثير في زيادة أهمية العوامل الاقتصادية، فامتلاك الحلفاء لعدد كبير من المستعمرات وتحكمهم في البحار سوف يمنحهم الأفضلية الساحقة[1].

و خلال فترة مابين الحربين ظلّت فرنسا مستمرة في استخدام مقدرات شمال إفريقيا البشرية والمادية خدمة لأمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي، فقد احتفظت بجزء من القوات الشمال إفريقية والوسائل الضرورية لمواجهة أي عمل ضد ألمانيا، حيث تم الاعتماد على الوحدات المغربية لاستكمال الوحدات المتروبولية من خلال الفرقة الأولى المغربية المعسكرة في Ludwig-shafen[2]، وثلاثة أفواج جديدة تم استحداثهم في جانفي 1920 ويتعلق الأمر بالفوج 03، 65، 66 للرماة المغربيين.

وفي سنة 1923 طرح بوان كاري Poincaré[3] فكرة استدعاء القوات الشمال إفريقية لاحتلال منطقة الروهر Ruhard، حيث اعتبر قضية أمن الميتروبول من القضايا ذات الأولوية على أمن أقاليم شمال إفريقيا، غير أن هذا الرأي لقي معارضة وزير الحربية آنذاك (الجنرال ماجينو) متحججا بعدم خبرة الفرق الشمال إفريقية والتهديدات التي كانت تمثلها مقاومة عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى، ثم توجيه الفوجين السادس عشر والثالث والعشرون من الرماة الجزائريين إلى سوريا سنة 1925[4].

مع بروز بوادر الحرب العالمية الثانية بدأت قيادة الأركان الفرنسية في إعداد خطط حربية لمواجهة الخطر الألماني، وبالنظر لموقعها الإستراتيجي كانت منطقة شمال إفريقيا توفر لفرنسا وبريطانيا مزايا

(1) Alain Bernard, op.cit,p.23.

(2) مدينة ومقاطعة إدراية ألمانية تقع في الجنوب الغربي من ألمانيا قرب نهر الراين في اقليم رينانيا بلاتينا بلغ عدد سكانها سنة2012 اكثر من 160 الف نسمة تعد مركز الصناعات الكيمياوية فهي تحتضن شركة BASF صاحبة أكبر مصنع كيمياوي في العالم والذي تعرض سنة 1948 لانفجار عنيف خلف هلاك 207 وجرح 3817 شخص وهي مسقط راس المستشار هيلمود كول Helmut Kohl (1982 1998)، انظر: http://www.cityfied.eu/City-Cluster/Ludwigshafen.kl

(3)(1860 1934) شخصية سياسية ورجل دولة فرنسي، تقلد عدة مناصب سامية في الدولة الفرنسية ومنها عضوية البرلمان ومجلس الشيوخ ، وزير التعليم وتقلد بين سنتي 1912 1913 رئاسة المجلس وحقيبة الخارجية، ثم انتخب لرئاسة الجمهورية الثالثة سنة 1913 1920 عمل على تمتين تحالف بلاده مع كل من بريطانيا و روسيا.انظر. **le petit robert2** , ,p.1464.

(4) Christine Levisse Touzé, d'une guerre à l'autre, op.cit, p.275.

إستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، فانطلاقا من تونس كانت أبواب إيطاليا على مرمى حجر منها، وتحكّمها في مفترق الطرق البحرية الشمالية الجنوبية والشرقية الغربية، وقربها من الشرايين التجارية الحيوية كمضيق جبل طارق وقناة السويس، كما كانت الواجهة الأطلسية المغربية تعطي لفرنسا موقعا مهيمنا في البحر الأبيض المتوسط ويسمح لها ذلك بأن تكون دولة بحرية، غير أن هذه الأهمية الإستراتيجية كانت مرهونة بمدى تحكم البحرية الفرنسية بحركة المواصلات عبر الحوض الغربي للبحر المتوسط، مع الأخذ بالحسبان التهديدات الجدية التي أصبحت تمثلها كل من إيطاليا وإسبانيا وهو ما كان وراء دفع القيادة العليا الفرنسية إلى البحث عن بناء تحالف ضروري مع بريطانيا يكون هدفه ضمان حرية الملاحة في هذا الحوض.

لقد برزت فكرة رسم إستراتيجية جديدة تأخذ بعين الإعتبار الدور الذي تلعبه منطقة شمال إفريقيا في حالة نشوب صراع دولي عام لدى قيادة الأركان الفرنسية بعشر سنوات قبل اندلا ع الحرب العالمية الثانية، ففي أحد مذكرات المارشال بيتان لشهر جوان 1930 وكان يومها نائبا لرئيس المجلس الأعلى للحرب، نبّه حكومته إلى عواقب دخول إيطاليا في معسكر ألمانيا وعندها ستكون فرنسا أمام جبهة ممتدة من دنكارك إلى قابس(1).

أما الأميرال كاستكس Castex فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين قدّم أفكارا حول القضية رغم أنها جاءت متأخرة، فقد كتب سنة 1936 وكان حينها قائدا للقوات البحرية للشمال "إن فرنسا الحقيقية ليست هي فرنسا الميتروبولية فقط ولكن هي الأقاليم الممتدة من دنكارك إلى الكونغو...تشكل فرنسا كتلة متجانسة من الشمال إلى جنوب البحر المتوسط حيث أن مركز الجاذبية فيها ينتقل شيئا فشيئا نحو الجنوب"(2).

من خلال الأفكار التي طرحها الأميرال كاتكس برز المحور الإفريقي بمثابة الخلفية الطبيعية لفرنسا والتي ينبغي أن يتم الدفاع عنها من الدار البيضاء وفاس كمرسيليا وباريس إذا كانت تريد البقاء

(1) Christine Levisse Touzé, l'Afrique recours , op.cit., p.94.

(2) Raoul Castex, Amiral, l'Afrique du nord et la stratégie française, **revue de la défense nationale**, mai 1952. P.533.

كأمة كبيرة. من الواضح أن النظرة الإستراتيجية للسلطات الفرنسية الخاصة بشمال إفريقيا قد عرفت تطورا وذلك وفقا للتحولات التي عاشتها العلاقات الدولية، فقبل سنة 1936 كانت لدى قيادة الأركان قناعة راسخة بأن مصير شمال إفريقيا يتمّ تحديده على أرض المعارك في الجبهة الأوروبية، ومع تنامي التوتر في العلاقات الدولية ركزت هذه القيادة على الوضعية الغير مطمئنة للمواصلات البحرية بين السواحل الشمال إفريقية والميتروبول. فلقد كشفت الحربين الإثيوبية والإسبانية عن المكانة المهمة التي يمكن أن يلعبها البحر المتوسط في حالة نشوب مواجهة عسكرية في المستقبل، وفي هذا السياق كتب الجنرال جورج وهو نائب رئيس المجلس الأعلى للحرب أنه "ينبغي اعتبار وحدة شمال إفريقيا بنفس المصلحة التي تحملها الوحدة الترابية للأقاليم الوطنية... إن شمال إفريقيا المهددة مباشرة سوف يجعلها تنقلب من خزان للقوات إلى نقطة سلب في إمبراطوريتنا"(1).

في 16 سبتمبر 1936 عين مجلس الوزراء رسميا الجنرال شارل نوقاس مقيما عاما وقائدا أعلى للقوات في المغرب وكان ذلك التعيين بناءا على خبرة هذا الأخير بالشأن المغربي خاصة والشمال إفريقي عامة، لذلك عُدّ هذا التعيين كإجراء يدخل في السياق الاستراتيجي العام الذي كانت القيادة الفرنسية توليه لمنطقة شمال إفريقيا في ظل استمرار حالة التوتر في العلاقات الدولية.

إن تحليل محاضر اللجنة الدائمة للدفاع الوطني (C.P.D.N) وتلك الخاصة بمراسلة الأميرال دارلان قد عبر عن تطور في النظرة الإستراتيجية للبحر المتوسط، ففي سنة 1937 تمت معالجة قضية الانعكاسات التي يمكن أن يجرها دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا وكذا مسألة ضعف الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذا الاحتمال، حيث كتب الأميرال دارلان بخصوص تهديد السيطرة الإيطالية في البحر المتوسط ما نصه: "إستراتيجيتهم السياسية والعسكرية والبحرية موجهة بوضوح إلى هذا الهدف، غزو إثيوبيا وتعزيز التنظيمات العسكرية في ليبيا، العمل العسكري في المشرق وفي تونس وفي إفريقيا السوداء، التوغل الإيطالي في البليار وإسبانيا المتمردة، السيطرة الاقتصادية الألمانية في المغرب الإسباني وجزر الكناري هي أوجه مختلفة لسياسة تهدف إلى تشكيل فاصل بين فرنسا

(1) Christine Levisse Touzé, l'Afrique, op.cit., p.96.

ومستعمراتها ومواردها التموينية، إن هدف هذه السياسة هو منح أعدائنا قواعد هجومية على مصالحنا، قواعد تمكنهم من استعمال سفنهم الحربية المدعومة من قبل البوارج الإضافية التي تحظى بتسليح وتدخل فوري محدد سلفاً في ألمانيا كما في إسبانيا "[(1)].

كما شهدت الأشهر الأولى من سنة 1937 بروز وعي بالأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط وتقييم الموقف في شمال إفريقيا، وفي هذا الإطار أبدى الأميرال دارلان تشاؤمه بخصوص ذلك فكتب:"إذا وقع صراع أوروبي في الوضعية السياسية الدولية الحالية فإن خصومنا يريدون إجبارنا داخل حدودنا والهجوم على شمال إفريقيا وإذا نجحت عملياتهم تلك فسيمنعوننا من مواردنا البشرية ويقطعون مواصلاتنا البحرية ويصعبون مواصلاتنا الأطلسية، إن حرماننا من تجنيد الأهالي وموارد المحروقات من الشرق والأطلسي سيجعلنا في حالة العجز عن مواصلة الحرب"[(2)].

لقد ارتبط هذا التطور بالأهمية الإستراتيجية للمنطقة بفعل تنامي التهديد الإيطالي على المستويين البحري والجوي، ففي 15 أفريل 1937 وأثناء اجتماع اللجنة الدائمة للدفاع الوطني عبر الأميرال دارلان عن انشغاله العميق بتنامي القوة البحرية الألمانية والإيطالية في الآونة الأخيرة والتي توقع بلوغها 630000 طن بالنسبة لألمانيا و600000 طن بالنسبة لإيطاليا، ودعا إلى ضرورة رفع وزن الأسطول الفرنسي إلى ما يساوي 670000 أو 760000 طن[(3)].

لقد بلغت المخاوف الفرنسية أقصاها بفعل التهديدات الإيطالية في 09 جويلية 1937 حينما عالجت اللجنة الدائمة للدفاع الوطني قضية تموين الميتروبول بالبترول، حيث حدّد جورج دالاديي احتياجات فرنسا من هذه المادة ب: 09 مليون طن، 06 منها خام والباقي مكرر، وبالنسبة للتموين بالبترول الخام فإن سلامة المواصلات عبر المتوسط كانت تعد أمرا ضروريا ورئيسيا، وأشار إلى

(1) S.H.M., **IBB2**, ED32, E.M.G, section d'études générales, correspondances 20 mars 1930 30 juin 1938.

(2)S.H.M., IBB2, ED32, E.M.G, section d'études générales, correspondances 20 mars 1930 30 juin 1938.

(3) S.H.A.T., comité permanent de la défense nationale, **2N22** séance du 15 avril 1939.

المصاعب التي واجهتها عملية استخراج هذه المادة في المغرب الأقصى، وأشار وزير الحربية إلى ضرورة عدم الاعتماد على حرية المواصلات عبر المتوسط لعدم وضوح الوضع جلياً حتى ذلك الوقت[1].

لقد شكلت سنة1937 منعرجا في الأهمية الإستراتيجية التي أعطتها القيادة الفرنسية لدور البحر المتوسط وذلك من خلال الحضور القوي لمكانة هذا البحر في اجتماعات اللجنة الدائمة للدفاع الوطني من خلال معالجة حرية المواصلات والدفاع عن شمال إفريقيا، وهي قضايا أصبحت في صلب المشاريع الإستراتيجية لقيادة الأركان الفرنسية، وتحول المحور الإستراتيجي تدريجيا نحو مسرح البحر المتوسط أين يمكن لإيطاليا وألمانيا الحصول على نتائج حاسمة حسب رأي دالاديي.

من جهته اعتبر الجنرال جاملان في شهر نوفمبر 1937 أن مسرح عمليات البحر المتوسط يعتبر امتدادا لمسارح العمليات الفرنسية في شمال شرق وجنوب شرق فرنسا، وعدم فصل قيادة شمال إفريقيا عن مسارح العمليات في الميتروبول، وأكد على ضرورة وضع القيادة العامة لشمال إفريقيا تحت الأوامر المباشرة للقيادة العامة للقوات البحرية لارتباطها الوثيق بإجمالي مسارح العمليات الميتروبولية[2]. وبغية إتمام تنظيم القيادة العسكرية في شمال إفريقيا، وطبقا لقرار اللجنة الدائمة للدفاع الوطني الصادر في 08 ديسمبر 1937 تم تعيين الجنرال نوقاس قائدا عاما لمسرح عمليات شمال إفريقيا، وطبقا لمرسوم 28 فيفري 1938 أصبح تابعا مباشرة إلى القائد العام لعموم القوات المعبئة[3].

لقد حملت سنة 1938 تطورات مهمة بالنسبة لشمال إفريقيا، حيث دق ناقوس الخطر الذي حمله الاتفاق الفرنسي الإيطالي، وبالنظر لعجز وسائلها في الدفاع عن مصالحها في البحر المتوسط، اعتبرت الحكومة الفرنسية التقرب من الإنجليز والتحالف معهم قضية حياة أو موت بالنسبة للفرنسيين، فخلال زيارته إلى لندن نهاية شهر أفريل 1938 طلب دالاديي من الجنرال كولزن Colson

(1) S.H.A.T., C.P.D.N. , 2N22, procès verbal de la séance du 09 juillet 1937.
(2) S.H.A.T., C.P.D.N., 2N22, procès verbal de la séance du 08 décembre 1937.
(3) S.H.A.T., **5N583** cabinet du ministre, d1,décret du 28 Fev1938.

إعداد دراسة حول أهمية المغرب الإسباني والبليار على مسرح العمليات المحتمل في البحر المتوسط، وأمل في الحصول من الحكومة البريطانية على التزام محدد ودعم بحري في المتوسط(1).

لكن هذه المهمة لا تبدو سهلة المنال، فقد سبق ذلك توقيع البريطانيين لاتفاق بحري مع نظرائهم الإيطاليين في 16 أفريل 1938، وهو الاتفاق المعروف بين المؤرخين ب: "اتفاق باك" Pâques والذي جعل الإنجليز بعيدين عن فكرة تغيير الوضع القائم في البحر المتوسط(2). ومن ناحية أخرى جاء تقرير الجنرال كولزون متشائما ومعبرا عن العجز الفرنسي في تحمل أعباء الجبهات الحربية المختلفة، حيث كتب أن موقفنا يزداد خطورة في شمال إفريقيا، في جبهات الجنوب التونسي والجبهات الصحراوية، يضاف إلى ذلك جبهة شمال المغرب وكذا الحدود الإسبانية المغربية التي تعبئ وحدات كبرى إضافية على حساب الميتروبول، فالصراع في إسبانيا من شأنه وضع فرنسا وبريطانيا في جانب وألمانيا وإيطاليا في الجهة المقابلة في حالة نشوب صراع عام، ويرفع عدد وامتداد جبهاتنا القتالية ويشدد التهديد الواقع حمله على المواصلات مع الإمبراطورية وعلى رأسها شمال إفريقيا، ويمكن أن يمتد إلى الحظر ويعقد ظروف الدفاع عن شمال إفريقيا. وختم الجنرال تقريره بنظرة تشاؤمية معتبرا التهديد الإسباني كفيل بقطع التعزيزات العسكرية والتموين الموجه إلى الميتروبول(3).

وعشية مؤتمر ميونيخ، كتب الجنرال جاملان في مذكرة مؤرخة في 12 أكتوبر 1938 أن كل تنازل من هذا القبيل فإن حمله يكون تقبل الضرر المعنوي لإمبراطوريتنا سواء في الميدان السياسي أو الميدان الإستراتيجي البري والبحري والجوي في حالة نشوب الصراع(4).

وفي مذكرة شاملة أعدت من قبل وزارة الدفاع والحربية موجهة إلى رئيس المجلس نصت بإلحاح على ضرورة تبني المواقف التالية: على فرنسا رفع مجهوداتها في البحر المتوسط أياً كانت التوجهات

---

(1) Christine Levisse Touzé, l'Afrique recours, op.cit., p.96.

(2) Anne-claire de Gayffier-bonneville coord, **la securité et coopération militaire en europe1919-1955**, Harmattan, paris 2005,p.222.

(3) S.H.A.T., Etat Major de l'Afrique du nord, **carton 7**, note sur l'importance de l'ensemble d'Espagne, Maroc Espagnol.

(4) Ibid.

المستقبلية للسياسة الألمانية، وعلى فرنسا مواجهة ذلك بالاتفاق الوثيق مع إنجلترا من خلال إعادة ترتيب التوازن الداخلي ورفع قدراتهما العسكرية وإبعاد تنافسهما وتأكيد صلابة إمبراطورياتهما[1].

لقد تم التشديد على ضرورة رفع القوات الجوية ومواصلة برنامج تسليح القوات البرية وتطوير القواعد البحرية في البحر المتوسط، حيث طالب الأميرال دارلان بتنفيذ مشروع البناء البحري في الآجال المحددة وزيادة وتيرة المجهود الخاص بالقواعد البحرية ولاسيما قاعدة المرسى الكبير التي كانت تتطلب إعادة كلية. في ظل هذا النقاش الفرنسي الطويل، عبر نواب البرلمان الإيطالي يوم 30 نوفمبر 1938 عن رغبتهم في تحقيق مطالب توسعية على حساب الأراضي التونسية، ما زاد في قناعة الحكومة الفرنسية حول الضرورة الفورية لتقوية الوسائل العسكرية لحماية مصالحها الشمال إفريقية لاسيما وأن المطالب الإيطالية كانت متزامنة مع تحرك ميداني إيطالي في الأراضي الليبية.

لقد تفاعلت الحكومة الفرنسية بقوة، فخلال الزيارة التفتيشية للرئيس دالاديي مرفوقا بالأميرال دارلان والجنرال جورج لكل من كورسيكا وتونس، حيث عبرت هذه الزيارة عن إرادة فرنسا في عدم التسامح مع أي تهديد من شأنه المساس بسيادتها في شمال إفريقيا[2].

و تلت هذه الزيارة زيارة ثانية إلى الجزائر أكد من خلالها دلاديي عزم حكومة بلاده على مواجهة أي عدوان خارجي: "لن تتوقف فرنسا أبدا عن تمسكها بمثلها المسالمة لأن ذلك مثال إنساني، ولكن إذا ترجم ذلك الموقف على أنه إشارة للضعف أو نوع من التنازل فإننا سنحاول الوقوف ضد كل محاولة مهما تكن مباشرة أو غير مباشرة بالرجوع إلى القوة أو إلى حيلة، نحن سنواجه بحزم وإرادة لا يمكن لأي أحد كسرهما"[3].

وتبعا لهذا التحرك الفرنسي دُعيت اللجنة الدائمة للدفاع الوطني للإجتماع تحت رئاسة دلاديي يوم 24 فيفري 1939 بهدف معالجة الوضع الناشئ في البحر المتوسط تبعا للتعزيزات الإيطالية في

(1) S.H.A.T., C.P.D.N., **2N24**, pour l'information du président, note sur la situation actuelle, le 04 novembre 1938.

(2) Les archives secretes de la wilhelmstrasse, **les suites de munich du 1 octobre1938 au 15 mars 1939**,tra: Michel Tournier, t4,ed Paris plon, document N°297,Dec1938.

(3) Christine Levisse Touzé, l'Afrique, op.cit., p.105.

ليبيا، وما ميز هذا الاجتماع هو الغياب الواضح للجنرال نوقاس على الرغم من حضور كبار الضباط السامين، وهو غياب يوحي بأن شمال إفريقيا لم تكن في دائرة الاهتمامات[1].

عمليا ومنذ بداية سنة 1939 وبعد رفع تعداد القوات الإيطالية العاملة في المنطقة الطرابلسية، بدا واضحا للعيان حالة الاختلال في القوة لصالح المعسكر الإيطالي على حساب التواجد الفرنسي في تونس، كما أنّ القوات الجوية الفرنسية فيها كانت أضعف من نظيرتها الإيطالية الرابضة على الأراضي الليبية وهذا الضعف كان من جهة العدد وكذا من جانب تحديث الطائرات، يضاف إلى ذلك قرب القواعد الإيطالية في كل من سردينيا وصيقلية وهو ما يمنح لإيطاليا إمكانية الهجوم على السواحل التونسية في وقت قصير. وعلى الرغم من هذا الاختلال في القوى فإن الجنرال جاملان لم يغادر تفاؤله بخصوص التفوق الفرنسي معتبرا أن الحد الأقصى للقوة المعبئة من قبل إيطاليا في ليبيا لن تتجاوز 150000 رجل، بينما موارد فرنسا في شمال إفريقيا –حسبه– فإنها غير منتهية بقوله أنه يمكننا تعبئة نصف مليون رجل في هذه المنطقة. أما التكتيك الذي ينبغي تبنيه هو اتخاذ موقف دفاعي خلال الأسبوع الأول ثم المرور إلى الهجوم خلال الثلاث أسابيع الموالية وهو ما يمنحنا وضع الأفضلية الواضحة على الإيطاليين[2].

أما بالنسبة للأميرال دارلان Darlan فإنه كان نصير خطة الهجوم الفوري على المنطقة الطرابلسية لاعتقاده بأن إخراج الإيطاليين من هذه الأراضي معناه فقدان إيطاليا لإمبراطوريتها الإفريقية بصفة آلية، وتحرير الطرق البحرية في المتوسط والسويس لصالح فرنسا وانجلترا، كما أكد هذا الأخير على عدم إمكانية ضمان المواصلات عبر المتوسط إلا بالرجوع إلى تعاون وثيق مع بريطانيا، معتبرا أهمية شمال إفريقيا خلال الحرب تتركز في تجييش القوات والعمال، غير أن ذلك يتطلب من الفرنسيين أن

(1) S.H.A.T., C.P.D.N., **2N25**, procés verbal de la séance du 24 février 1939.

(2) Ibid.

يكونوا سادة البحر المتوسط وأن السيطرة على الأطلسي أمر غير كاف، وأنه يتوجب قبل كل شيء القضاء على إيطاليا لأن أي عمل عسكري لا يُسبق بغزو البحر المتوسط يمكن اعتباره بلا جدوى[1].

لقد أبدى الأميرال دارلان قلقه حيال وضعية الإنشاءات البحرية التي كانت أضعف بمرتين مما كان يجري في بلدان المحور وذلك بفعل الافتقار إلى الوسائل المادية والمالية، فمنذ تعيينه قائدا لهيئة الأركان العامة في الأول من جانفي 1937 لم يتوانى عن تحذير سلطات بلاده حول تدهور موازين القوى في المتوسط. ففي جانفي 1937 كانت البحرية الفرنسية تمتلك 633888 طن في مواجهة 538572 طن بالنسبة للأسطول الإيطالي، و331504 طن بالنسبة للأسطول الألماني[2].

وخلال مناقشة غرفة النواب لمسألة الدفاع الوطني في جانفي 1937 أعلن وزير البحرية غزنيي ديبارك Gasnier Duparc عن برنامج إضافي عمره ثلاثة سنوات موجه لبلوغ حجم مقدر ب: 740000 طن بحلول سنة 1943. بالنسبة لدارلان فإن هذا البرنامج لا يتعدى أن يكون حدا أدنى لتعويض السفن التي تجاوزت آجال اهتلاكها. من جهة أخرى، واجه هذا البرنامج معارضة وزير المالية، الأمر الذي أدى إلى قبول مسألة تجديد الإنشاءات البحرية بصفة مرحلية وفقا لما تسمح به الإمكانيات المالية[3].

عاد دارلان إلى القضية البحرية سنة 1938 بعد إعلان إيطاليا عن شروعها في بناء بارجتين حربيتين بحجم 35000 طن، الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية للإعلان عن الشروع في إنجاز المشاريع البحرية المرفوضة سابقا والمقدرة ب: 100000 طن والموزعة على فترة خمسة سنوات وذلك طبقا لنص مرسوم 10 ماي 1938 وشُرع في إنجاز 12140 طن من هذه الخطة في سنة 1939[4].

لقد واجه البرنامج البحري بالإضافة إلى العائق المالي مشاكل تكييف الصناعة مع قانون الأربعون ساعة من العمل، وانطلاقا من المعطيات الإستراتيجية في البحر المتوسط سعى القادة

---

(1) S.H.A.T., ,C.P.D.N. , 2N25, séance du 08 décembre 1937. Cf. S.H.A.T., IBB2ED32 correspondance de l'Amiral Darlan, mars 1937 juin 1938.

(2) S.H.M., IBB2ED32, correspondances du 20 mars 1937 au 30 juin 1938.

(3) Christine Levisse Touzé, l'Afrique, op.cit., p.108.

(4) Hervé Coutau Begarré et H.C.Huan, **Darlan**, édition fayard, 1989.pp.135,137.

الفرنسيون إلى ضرورة تحويل الوفاق مع إنجلترا إلى تحالف حقيقي مقدرين من خلال ما تم إنجازه عجز فرنسا تأكيد ادعائها التفوق الغير قابل للنقاش في المتوسط، وأن ذلك متوقف على الإمداد البريطاني بالقوة الإضافية.

ب)-التحالف الفرنسي البريطاني

لم يكن التوصل إلى صيغة تعاون فرنسي بريطاني بالأمر اليسير بحكم توجهات السياسة البريطانية في المتوسط والتي كانت قد أبرمت في 16 أفريل 1938 اتفاقا بحريا مع الحكومة الإيطالية نص على الحفاظ على الوضع القائم في المتوسط، وطالبت الحكومة البريطانية بتقليص القوات الإيطالية المتواجدة في الأراضي الليبية[1]. إن المعطيات الإستراتيجية البريطانية كانت مخالفة لنظيراتها الفرنسية، فحالة الحرب في المتوسط كانت كفيلة بإجبار إنجلترا على تحويل تجارتها البحرية في المحيط الهندي والشرق الأقصى إلى الكاب، ومجبرة على حشد قواتها البحرية في الأطلسي وفي بحر الشمال حيث تتركز مصالحها الحيوية ولذلك فهي ملزمة بالدفاع عنها أكثر من الدفاع عن مالطا ومصر التي أوكلت مهمة الدفاع عنها إلى سلاح الجوّ في المتوسط (Mediterranean flight)، وهو ما يدل على تصنيف تلك المناطق ذات أهمية ثانوية[2].

و على النقيض من ذلك، تركزت المواقع ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لفرنسا سياسيا وعسكريا واقتصاديا حول البحر المتوسط في حوضه الغربي مما جعلها تخشى فقدان تلك المصالح بفعل ضعف قوتها البحرية، كما أن إدامة المواصلات عبر المتوسط ظل عاملا حيويا لنقل عشرات الفرق العسكرية المكلفة بحماية الحدود الغربية.

شهد شهر فيفري 1939 استئنافا للمحادثات الفرنسية البريطانية بمبادرة إنجليزية، حيث كلف السفير الإنجليزي السير فيبس Sir. Phipps يوم 03 فيفري بإبلاغ الحكومة الفرنسية بخلاصة ما توصل

---

(1) دامت المباحثات بين الطرفين من 8 مارس إلى 16 افريل 1938 قادها عن الجانب البريطاني اللورد إيرل بيرث سفير بريطانيا بروما والكونت جاليزو وتشانو وقد تضمنت الإتفاقية ثمانية ملاحق تناولت ترتيبات الأمور في إفريقيا وشبه الجزيرة العربية والبحرين الأبيض والأحمر والتعاون العسكري. انظر:تايلور ،المرجع السابق ،ص ،ص ،172، 173 .

(2) Reussner. A. **les conversations franco britanniques d'Etat major**, travail établit par le service historique de la marine, non publié. P.228.

إليه المسؤولون البريطانيون في حال التدخل في كل مسارح العمليات وبالخصوص البحر المتوسط والشرق الأوسط وما ينجر عن ذلك من إعداد لخطط مشتركة تحدد في آن واحد ما يتعلق بالعمليات العسكرية وما يخص مجال التنمية [1].

لقد سمح هذا التدخل ببعث مفاوضات هيئات الأركان العامة للبلدين من أجل التوصل إلى إعداد الخطط المشتركة، وتم تأكيد النوايا البريطانية في 25 فيفري 1939 من خلال مذكرة وزارة الخارجية الموجهة إلى اللورد هاليفاكس والتي وضحت نقاط المحادثات المتعلقة بقضايا الدفاع المشترك للبلدين. تميزت التحضيرات لمحادثات قيادتي الأركان بالبطء والدقة، بينما لعبت تطوّرات الأزمة التشيكوسلوفاكية خلال شهر مارس 1939 دور الدافع لبعث جهود التعاون والمساهمة في تجاوز الخلافات بين الهيئتين. كان دارلان يمتلك صلاحيات المناقشة المباشرة للعمليات البحرية البريطانية وتلقى بارتياح استئناف محادثات قيادتي الأركان في شهر أفريل 1939، ولكنه كان متشائما بخصوص تسوية المشكل البحري[2].

و منذئذ أخذت المحادثات منعطفا حاسما لتحديد الطرق التقنية للتعاون وتبادل الرموز وتحديد المناطق ثم ضبطها خلال مؤتمر لندن في 27 أفريل 1939. لقد تكفلت البحرية الفرنسية بالحوض الغربي للبحر المتوسط بما فيها قناة صقلية بينما أوكلت مهمة أوضاع الحوض الشرقي إلى البحرية البريطانية، أما بخصوص الدفاع عن مضيق جبل طارق فإن أمره كان من اختصاص القوات البريطانية، ولكن خلال ربيع 1939 كانت هذه القوات ضعيفة وحددت مجال تدخلها في الدفاع عن المضيق في الحيز الممتد من غرب خط الثغر الأغر ورأس سبارتال في المغرب وشرق جبل طارق. وكانت البحرية الفرنسية مجبرة على توسيع مناطق عملها للمنظومتين الأمنية المعادية للألمان بواسطة القوات الخفيفة السطحية والغواصات والطيران الذي قررت إنشاءه، كما كان يتوجب على فرنسا أيضا إعداد أسطول

---

(1) S.H.A.T., **7N3439**, D1, E.M., conversations d'état major franco britanniques, conversations dans l'hypothèse d'une guerre janvier avril 1939.

(2) بخصوص هذا المشكل كتب دارلان ما نصّه: "لا يمكن الاعتماد على الأسطول الإنجليزي لضمان مواصلاتنا، فقد برهنت أزمة سبتمبر 1939 لا على طلب المساعدة القوية من الأسطول الفرنسي في الأطلسي ولكنها تركت لهذا الأسطول معالجة قضايا البحر المتوسط." أنظر Hervé Coutau Bégarré et Claude Huan, op.cit. , p.146.

في الأطلسي لضمان عبور وحدات من القوات القادمة من إفريقيا الغربية الفرنسية وكذا الوحدات القادمة من المغرب والجزائر في حال التأكد من عدم إمكانية ضمان المواصلات عبر المتوسط، وتكفلت الأميريالية الفرنسية بضمان الحماية المباشرة لنقل القوات إلى الشرق من خط سانت فانسن – الدار البيضاء بالاتصال مع قائد القوات البحرية للشمال الأطلسي وكذا المتوسط في كل من الإسكندرية و مالطا[1].

لقد توقف تبادل الآراء عند القضايا التقنية، غير أن هذا الاجتماع كان من شأنه تحسين المناخ بين الأميريالية البريطانية وقيادة الأركان العامة الفرنسية، وكان يتوجب انتظار مؤتمر مالطا المنعقد يومي 27 و28 جويلية 1939 كي يتم تحديد المناطق الفرنسية والبريطانية في البحر المتوسط بدقة أكثر. لقد اعتُبر الخط الممتد من آقريجانت Agrigunte في صقلية إلى مصراتة في ليبيا حدا فاصلا بين مجال عمل بحرية الدولتين في البحر المتوسط فإلى الشرق منه مجال بريطاني وإلى الغرب منه يمتد المجال الفرنسي [2].

و خلال محادثات بورت سموث في 08 أوت 1939 أقر قائدي بحريتي البلدين دادلي باوند Dudley Pound ودارلان هذا التقسيم، وأُخذ على هذا الإجراء عدم حسمه في قضية الهجوم الصارم[3].

كشفت الغواصات البريطانية عن عدم قدرتها ضمان المراقبة الدائمة للقواعد البحرية الإيطالية بفعل ضعفها العددي، يضاف إلى ذلك غياب الطيران الحديث الذي يمكن الاعتماد عليه في ضرب البحرية الحربية. الأمر الذي جعل دارلان يستخلص: "لا توجد قوة كافية في البحر المتوسط، لقد حشد الإنجليز قواتهم كثيرا في المانش وبحر الشمال ". وبالموازاة مع قضية التعاون في ميدان الدفاع على أراضي الإمبراطوريتين، تم خلال سلسلة من اللقاءات في مؤتمر الرباط يومي 04 و05 ماي 1939 مناقشة الأهمية الإستراتيجية لشمال إفريقيا كما تمت الدعوة إلى إدامة الاتصالات بين هيئتي أركان

(1) S.H.A.T., cabinet du ministre de la défense nationale **5N579**, conversations d'état major franco britanniques.

(2) انظر الملحق رقم:(1).

(3) S.H.M, IBB2, section d'études 16, conversations d'état major le 08/ 08/1939.

البلدين لدراسة خطط سير الحرب في مسارح عمليات على أراضي المستعمرات طبقا لما نصت عليه مذكرة الجنرال جاملان الموجهة إلى رئيس المجلس في 18 جانفي 1939[1].

لقد عبر كل من الجنرال إرونسيد Ironside حاكم جبل طارق والجنرال توتي Têtu ونوقاس عن عدم كفاية الوسائل الموجودة تحت تصرفهم. ومن أبرز الاستنتاجات الناتجة عن تبادل الرؤى ضعف الوسائل البرية والجوية البريطانية الموجودة في مصر منذ معاهدة 26 أوت 1936[2] مما يجعل المبادرة وثقل المسؤولية يقع على عاتق القوات الفرنسية المتمركزة في الجنوب التونسي بصفة كبيرة، كما أملت هيئة الأركان – في حالة وقوع تهديد فعلي– الحصول على حياد إسباني مع بداية الصراع لتحرير القوات الفرنسية بصفة كلية لتنفيذ هجوماتها في الأراضي الليبية، وأخيرا إعداد اتصالات منتظمة بين رؤوس المثلث المشكل من تونس، مالطا ومصر. وفي الثالث من أوت 1939 أطلعت وزارة الحربية الانجليزية War office الحكومة الفرنسية على عدم قدرتها على احتلال مدينة طنجة بصفة وقائية بفعل عدم توفر الوسائل العسكرية الكافية في جبل طارق[3]. وظل هذا الموقف مؤكدا إلى غاية 22 ماي 1940.

لقد وضح هذا المؤتمر حدود المساهمة البريطانية في البحر المتوسط بناءا على ما توفر لها من الوسائل العسكرية التي اتسمت بالضعف وعدم الكفاية، بينما لم يتطرق المؤتمر لمسائل أخرى كانت تهم الطرف الفرنسي من قبيل معرفة الموقف العسكري الإنجليزي في حال تعرض تونس لهجوم إيطالي مباغت.

أما بخصوص القوات الجوية فقد توضحت خطة التعاون الفرنسي البريطاني بعد إعلان الحرب وذلك في أعقاب اجتماع القاهرة المنعقد في 15 أكتوبر1938، حيث سوت هيئتي أركان البلدين

(1) S.H.A.T., cabinet du ministre de la défense, 5N579, d2, coopération militaire franco britannique, résumé de la conférence.

(2) نصت معاهدة التحالف البريطانية –المصرية لسنة 1936 على حق الاحتفاظ بقوات برية وجوية في مصر ،وألزمت مصر بتقديم كافة التسهيلات العسكرية لبريطانيا إلى جانب حق استخدام الموانئ والطرق والسكك الحديدية المصرية عند نشوب الحرب ،انظر:محمد حافظ إسماعيل وآخرون، **الحرب العالمية الثانية في البحر المتوسط**،ط3 ،دار الكتاب العربي ،القاهرة1964 ،ص،ص,12 ،15 ,

(3) S.H.A.T., T.O.A.F.N., cabinet du ministre, 5N579, d2. Coopération militaire franco britannique, résumé de la conférence.

قضية تنسيق العمليات في كل من مصر وتونس. ومنذ اندلاع المواجهات مع إيطاليا هاجمت القوات الجوية المصرية القوات الإيطالية بالحد الأقصى مما تمتلكه من وسائل، واعتبر الغرب المصري كمنطقة رئيسية للعمليات العسكرية الجوية حيث حُشدت فيه أغلبية وحدات القنبلة التابعة لقوات الشرق الأوسط. أما هيئة الأركان الفرنسية فلم يكن أمامها إنتظار أية مساعدة من القواعد العسكرية في مالطا، كما أنه لم يكن بإمكانها استخدام ترابها –مالطا– مثل ما هو الحال بالنسبة لما كانت تتمتع به القوات الجوية البريطانية في الأراضي التونسية في حالة السيطرة على مالطا [1].

و مما سبق، يتضح عدم تطابق مصالح البلدين في البحر المتوسط وشمال إفريقيا، فبالنسبة لفرنسا اعتبرت ضمان حرية المواصلات مع شمال إفريقيا وبقية أراضي الإمبراطورية عبر المتوسط قضية حياة أو موت، أما بريطانيا فقد اعتمدت بصفة مهمة على دور البحرية الفرنسية لضمان أمن طريق: السويس – مالطا – جبل طارق، في حين اعتبرت أن مصالحها الحيوية الواجب الدفاع عنها توجد في المانش وبحر الشمال وبحر الصين.

لقد احتلت شمال إفريقيا مكانة مهمة في الإستراتيجية الفرنسية من خلال ما حملته محاضر وتقارير جلسات اللجنة الدائمة للدفاع الوطني من باب التحضير والتعبئة الاقتصادية والسيطرة على طرق المواصلات لنقل الجنود والتعزيزات للدفاع عن الميتروبول، غير أن هذا الاهتمام الغربي عامة والفرنسي خاصة كان متأخرا زمنيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان يسعى دائما لتسخير المنطقة لخدمة مصلحة الميتروبول قبل المصالح الذاتية لشمال إفريقيا.

3) الموقف الحرج لإسبانيا:

تطلعت إسبانيا إلى بسط نفوذها وهيمنتها على منطقة شمال إفريقيا في أعقاب تحقيق وحدتها القومية خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ومع بداية القرن الماضي رافقت فرنسا في مشروعها التوسعي على حساب المنطقة، ما سمح لها بفرض حمايتها على شمال المغرب الأقصى طبقا

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N., cabinet du ministre, 5N579, d2. Coopération militaire franco britannique, résumé de la conférence.

لمعاهدة فاس سنة 1912ومنطقة طرفاية في الجنوب[1]. واتسمت السياسة الاسبانية في المنطقة منذ الوهلة الأولى بالعنف والقمع، ما دفع إلى قيام العديد من الثورات المسلحة كرد فعل طبيعي من جانب سكان الريف الرافضين لسلطة الاحتلال، ولعل من أبرز تلك الحركات ثورة الريف التي قادها محمد بن عبد الكريم الخطابي بين 1921 و1926، حيث مُني الأسبان بهزيمة كبيرة في موقعة أنوال الشهيرة في شهر جوان 1921[2].

و لم تتمكن القوات الاسبانية من القضاء على هذه الثورة سنة 1926 إلا بعد تحالفها مع القوات الفرنسية، ورغم ذلك فإن حالة الاضطراب ظلت سمة ملازمة للوضع العام في المغرب الأقصى في شطريه الخليفي والسلطاني بعد عام 1926[3].

كما تميزت الأوضاع داخل إسبانيا بالاضطراب السياسي الذي سيؤدي إلى نشوب الحرب الأهلية الاسبانية والتي انطلقت سنة 1936 من شمال المغرب بإعلان الجنرال فرانكو الثورة على حكومة الجمهورية الاسبانية في 18 جويلية 1936، وقد جاءت هذه الحرب في ظل وضع دولي اتسم بالتوتر في أعقاب وصول الحزبين الفاشيستي والنازي إلى السلطة في كل من إيطاليا وألمانيا على التوالي. وبدا توجه الحكم الإسباني الجديد على أنه حكم عسكري مستلهم لقيمه ومبادئه من التجربة النازية في ألمانيا ومعاديا للنظم الديمقراطية لأوروبا الغربية[4].

و في أعقاب تحقيق الجنرال فرانكو لأولى انتصاراته على خصومه الجمهوريين وعبوره البوغاز عين على رأس الإقامة العامة في المغرب العقيد دون خوان بيكبيديرBeigbeder و كان خبيرا بشؤون

(1) محمد القبلي، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**،ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب،الرباط،2011،ص 527.

(2) دارت فصول هذه المعركة الشهيرة في منطقة أنوال بإقليم الناظور ومن أبرز معالم هذه المعركة التباين الكبير في موازين القوى بين القوات الاسبانية وأتباع محمد بن عبد الكريم الخطابي حيث مالت الكفة لصالح الاسبان عدّة وعتادا غير أنّ هذه المعركة انتهت بانتصار ساحق للمجاهدين الريفيين وهزيمة مخزية للقوات الاسبانية التي قدّرت خسائرها ب:19 ألف قتيل و4300 جريح كما غنم المقاومون 100 مدفع ثقيل و200 مدفع صغير ونحو 1000 رشاش وما يزيد عن 30000 بندقية: أنظر الخطابي، المصدر السابق ص 104.

(3) يستعمل مصطلح المنطقة الخليفية للدلالة على منطقة الحماية الإسبانية لأن سلطة السلطان ممثلة في خليفته بينما تسمى منطقة الحماية الفرنسية بالسلطانية نظرا لاستقرار السلطان بها .

(4) عثمان اشقرا، المرجع السابق،ص ص.62 ،65 .

المغرب ولاسيما من خلال محاولته الاستفادة من تجربة المقيم العام السابق الماريشال ليوطي Lyautey[1] حينما سعى إلى كسب ود المغاربة خلال أحداث الحرب الأهلية الاسبانية.

لقد توجهت السياسة الإسبانية إلى تهديد المصالح الفرنسية في المغرب انطلاقا من عدة جوانب نذكر منها ما تعلق بسياسة الانفتاح على المكون السياسي المغربي في منطقة الريف ومن ذلك السماح للكتلة الوطنية في شمال المغرب برئاسة الأستاذ عبد الحق الطريس بتكوين حزب سياسي عُرف بحزب الإصلاح الوطني يوم 18 ديسمبر 1936 وهو منبثق عن كتلة العمل الوطني بشمال المغرب وارتكزت مبادئه على تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية بالتعاون مع سلطات الحماية من أجل تحقيق ذلك وأصدر الحزب جريدة "الحرية" التي كانت لسان حاله [2].

كما أفضت السياسة الإسبانية الجديدة إلى تأسيس حزب ثاني في المنطقة هو حزب الوحدة المغربية تحت رئاسة الأستاذ المكي الناصري، وأصدر جريدة "الوحدة المغربية" لسان حاله. وعشية استيلاء الجنرال فرانكو على إشبيلية صرح بأن هذا النصر يستشعر بثماره في المغرب، ومما لا شك فيه أن هذا التصريح لا يخرج عن نطاق التصاريح التكتيكية التي يطلقها أي قائد عسكري في قلب المعركة ويسعى إلى تهدئة الشعوب المستعمرة من جهة، وضمان سيرورة عملية التجنيد دون انقطاع، أو من

---

(1) هو لويس هوبرت غولزاف ليوتي، المولود في 17 نوفمبر 1854 بننسي والمتوفى في 1934 ،أحد أهم القادة العسكريين الفرنسيين خلال الفترة المعاصرة ،بدا مشواره المهني بعد تخرجه من الكلية الحربية بسان سير برتبة ملازم سنة1877 ،وبعد العمل في فرنسا انتقل رفقة فوج الصيادين للخيالة إلى الجزائر وتحديدا بالمركز المتقدم لثنية الحد سمحت له تجربة العمل هذه بتعلم اللغة العربية والتعرف على الحضارة العربية التي أبدى إعجابه بها ، تلت هذه المرحلة تجارب العمل في المستعمرات الفرنسية بالهند الصينية منذ سنة 1894 حيث شارك في عدة عمليات عسكرية ضد السكان المتمردين وكان من أنصار مبدأ إبراز القوة للخصم أفضل من أن تضطر لاستعمالها وعين حاكما عاما للمنطقة ثم عين سنة 1897 حاكما عاما لمدغشقر حيث نظم فيه الإدارة الاستعمارية، ومع بداية القرن عاد للجزائر تحديد إلى القطاع الوهراني (عين الصفراء، بشار) بين 1903 – 1904،ونظرا لخبرته بخبايا شؤون الحدود الجزائرية المغربية عين سنة 1908 محافظا ساميا للمناطق المغربية المحتلة بوجدة وبعد فرض الحماية على المغرب عين في 28 أفريل 1912 محافظا مقيما عاما للمغرب الفرنسي وأمام المقاومة الشعبية للحماية خاض حروب طويلة وقاسية سماها بحروب التهدئة التي استمرت الى غاية القضاء على ثورة الريف 1927 وخلالها عمل على إرساء قواعد نظام الحماية في المغربأنظر: ministere de la défense nationale, collection de la mémoire et citoyenneté n°340, des **Hubert Lyautey** (**1854 1934**) , patrimoineet des archives,pp .1 7.

(2) محمد بن عزوز حكيم، **وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب،** ج 1، مؤسسة عبدالحق طريس للثقافة والفكر، تيطوان، 1980، ص،285.

خلال الظهور بمظهر المحتج على السياسة القمعية المنتهجة من قبل السياسة الفرنسية في الإقليم الأوسط والجنوبي من المغرب والاحتجاج على اعتقال بعض الوطنيين سنة 1937[1].

إن سياسة الانفتاح الإسباني والتي لا تعدو أن تكون مجرد خطة تكتيكية فرضتها ظروف الحرب الأهلية من جهة والسعي لممارسة أقصى درجات الضغط والإحراج للسلطات الفرنسية سواء في المغرب أو في فرنسا بغية تحقيق أكبر قدر من المكاسب على الأرض على المستويين الشمال إفريقي والأوروبي، ومما لا شك فيه أن انتصار الوطنيين في الحرب الأهلية الاسبانية لم يكن ليتأتى لولا تلك المساعدات الواسعة الممنوحة للجنرال فرانكو من قبل كل من ألمانيا وإيطاليا.

لقد عادت تأثيرات السياسة الإسبانية على المصالح الفرنسية في شمال إفريقيا عامة والمغرب الأقصى خاصة في أعقاب انعقاد مؤتمر ميونيخ، ففي المذكرة التي أعدها الجنرال جاملان في 12 أكتوبر 1938 والمتعلقة بعرض تطورات المشهد الدولي بعد إلحاق منطقة السوديت بألمانيا، حيث ركز على وجوب اتخاذ السياسة الفرنسية في المتوسط جملة من الخطوات لعل أبرزها تسوية القضية الاسبانية الضاغطة على الحوض الغربي للمتوسط، معتبرا مسألة السيطرة عليه أمرا ضروريا بالنسبة لفرنسا، ولاسيما أن موقف الحرب كان يميل لصالح فرانكو. وفي نفس الوقت دشنت الصحافة الاسبانية حملة دعائية ضد فرنسا، حيث اعتبر مارينو برادو Marino Prado في مقال كتبه في جريدة آربا إسبانا Arriba España يوم 11 جانفي 1939 أن فرنسا هي العدو رقم واحد للاستقرار المتوسطي[2].

في ظل هذه الأجواء المشحونة سارعت حكومة باريس إلى الاعتراف بحكومة الجنرال فرانكو في 28 فيفري 1939 رغبة منها في تجنب فتح جبهة ثالثة للدفاع عنها في شمال المغرب الأقصى وتأكيدا منها عن تمسكها بسياسة التهدئة العامة، كما كلف إدوارد دلاديي ليون بيرار Leon Berard بمهمة التفاوض مع الوطنيين الإسبان لطي ملف المشاكل المتعلقة بدخول العتاد الحربي التابع للجمهوريين

---

(1) عبد الكريم غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ط3، الرباط، سنة 2000، ص،214.

(2) David Wingeate Pike, **les français et la guerre d'Espagne**, P.U.F., paris 1975, p.341.

إلى التراب الفرنسي، وكذا مسألة اجتياح اللاجئين الجمهوريين الإسبان لأراضي المغرب العربي والذين قدر عددهم في شهر فيفري 1939 بحوالي 19000 لاجئ[1].

لقد شكلت مسألة إبعاد شبح فتح جبهة حربية شمال المغرب والإبقاء على خطوط المواصلات مع شمال إفريقيا مفتوحة أمام الملاحة البحرية الفرنسية الإنشغال الأول لهذه المهمة وقد انتهت تلك المساعي بتوقيع اتفاق 25 فيفري 1939 المعروف باتفاق بيرار– خوردانا Berard-Jordana، والذي لم تحصل من خلاله الدبلوماسية الفرنسية إلا على وعد إسباني بحسن الجوار في أوروبا والمغرب وعدم التطرق لمسألتي الحياد واللاجئين وبذلك كان هذا الإتفاق نسخة من اتفاق ميونيخ لسياسة فرنسا المتوسطية [2].

و في سياق السعي الفرنسي للحصول على حياد إسباني في حالة نشوب حرب عامة مع المحور، أقدمت حكومة باريس على خطوة ذات أهمية تمثلت في تعيين الماريشال بيتان سفيرا لها في مدريد في 02 مارس 1939، وهو خيار راهنت من خلاله باريس على كسب الحياد الإسباني وحرية المواصلات عبر المتوسط، ولنفس الاعتبارات تم تعيين الجنرال نوقاس مقيما عاما في المغرب وقائدا عاما لمسرح العمليات الحربية في شمال إفريقيا[3].

وعلاوة على تلك المهام الموكلة للسفارة الفرنسية في مدريد كانت هناك مصاعب أخرى تواجه فريق الماريشال بيتان تتقدمها قضية اللاجئين الإسبان في فرنسا وفي شمال إفريقيا، ومسألة التعزيزات العسكرية الإسبانية في شمال المغرب وجزر البليار والسعي إلى الإطلاع المعمق على خبايا علاقات الجنرال فرانكو بكل من ألمانيا وإيطاليا واللتان كانتا تحتفظان بقوات تتراوح ما بين 18 ألف إلى 20 ألف جندي إيطالي وحوالي 7000 جندي ألماني في إسبانيا[4].

---

(1) Denis Rolland, Vichy et ses refugiés espagnols,in rev, **vingtième siècle**, N°11, juillet septembre 1986.p.11.

(2) Michel Catala, l'ambassade de pétain(mars1939 mai1940), in rev ; vingtième siecle,n°55 ,juillet septembre,1997.p.31.

(3) Elizabeth Dureau, Enjeux stratégique et redéploiement diplomatique français,in **revue relations internationales** N°35, nov 1938 sep1939 , 1983.p. 333.

(4) S.H.A.T., T.O.A.F.N.**7N2761**, dossier N°4, télégramme N°156, le 07 mars 1939.

فبخصوص مسألة اللاجئين الإسبان في المنطقة ولاسيما في المغرب الأقصى والغرب الجزائري والذين بلغ عددهم في المغرب قرابة العشرين ألف شخص، بينما وصل عددهم في الجزائر إلى حوالي 93605 رعية منهم 36314 متجنس وتركزت أغلبيتهم في القطاع الوهراني حيث أحصت مدينة وهران لوحدها ما يقارب 45000 رعية، والجدول التالي يوضح توزيع عناصر الجالية الإسبانية في عمالات الجزائر الثلاث:الجدول رقم (7) تعداد المستوطنون الأسبان وتوزيعهم في العمالات الثلاثة للجزائر عشية الحرب العالمية الثانية[1].

العمالة	الإسبان	متجنسون من أصول إسبانية	المجموع
قسنطينة	13000	18000	31000
الجزائر	25000	14700	39700
وهران	66500	19800	86300
المجموع	104500	52500	157000

من بين صفوف هؤلاء اللاجئين الموزعين في القطاع الوهراني يمكن التمييز بين أولئك اللذين قاتلوا في صفوف الجيش الجمهوري للفالانج (les Phalanges) والذين تم تجميعهم في منطقة غيليزان حيث بلغ عددهم حوالي 1500 فرد تم استخدامهم في إطار إنجاز خط سكة حديد بوعرفة-القنادسة[2].

كما أشارت تقارير سلطات الاحتلال الفرنسي إلى أنه من بين الأسبان المتواجدين في القطاع الوهراني منذ أمد طويل خلايا ذات نشاط مشبوه، يشكل القنصل بيرنابي توكا Barnabé Toca مركز

(1) C.A.O.M.,G.G.A., **1H38**, propagande allemande et espagnole 1938 1944, extrait d'une feuille d'information quotidienne N°354, du 14 mai 1940, émanant du service général d'information en Algérie.

(2) S.H.A.T., T.O.A.F.N., **27N218**, d1, bulletin d'information du 2ème bureau, bulletin de renseignement N°39, le 14 février 1940.

نواتها، حيث أوجد هذا الأخير شبكة لها تأثيراتها في الأوساط الاجتماعية الاسبانية والذين كانت أغلبيتهم موالين لحزب الفالانج من أمثال لابي مانريزا L'abbé Manréza [1].

لقد ظلت السلطات الفرنسية تتابع باهتمام كبير تحركات الجالية الاسبانية في المنطقة تخوفا من حدوث تطورات لا تتماشى وحالة التهدئة التي راهنت عليها هذه السلطات في شمال إفريقيا.

أ)- احتلال مدينة طنجة

عادت حالة الاضطراب إبتداءا من شهر أفريل 1940، حيث رصد المكتب الثاني تصاعدا كبيرا في التحضيرات العسكرية الإسبانية في شمال المغرب، مقدرا تلك التعزيزات القادمة من إسبانيا ما بين 13000 إلى 15000 رجل، كما تم إنزال عتاد عسكري مهم[2]، وارتفع فيلق الاحتلال إلى حوالي 100000 رجل، كما تم رصد تحركات متعددة كانت موجهة لتعزيز الحدود الغربية والوسطى ونحو الساحل بين تيطوان وسبتة وطنجة[3].

أمام هذه التحركات الإسبانية أوصى الماريشال بيتان حكومته بضرورة التعامل بحيطة وحذر حيال كل الشائعات التي تصدر من حين إلى آخر بخصوص الموقف الإسباني، مع الاستمرار في المراقبة الشديدة للتحركات الألمانية والإيطالية في سواحل شمال إفريقيا وجزر البليار[4]. كما سعى الماريشال بيتان للحصول على بعض التصريحات المطمئنة من جانب الحكومة الاسبانية بخصوص تلك التعزيزات الجديدة، معبرا في ذات الوقت عن قلق بلاده حيال أي تنازل إسباني عن بعض النقاط الإستراتيجية

---

(1) في مراسلته إلى كاتب الدولة للداخلية ذكر وزير الخارجية بالنشاط المقلق لمانريزا وبعد أن أثنى على قرار والي عمالة وهران بخصوص رفض منح التأشيرة لبعض العناصر الفالانجية أوصى زميله بتشديد المراقبة على نشاط مانريزا وتهيئة الظروف لابعاده من الجزائر.انظر، Ministère des affaires étrangères, guerre1939 1945 vichy, **Maroc volume 27,28** ,question franco espagnole,Vichy le 17 décembre 1940.

(2) تمثّل هذا العتاد في 15 بطارية مدفعية للدفاع الجوّي ومضادات للدبّابات وكذا تسليح متطوّر لفرق المشاة ولاسيما الرشاشات من عيار 20 ملم ومدافع 32/47 الإيطالية ومدافع عيار 37 الألمانية: أنظر: S.H.A.T., T.O.A.F.N., 27N224, journal de marche du général Noguès, le 15avril 1940.

(3) S.H.A.T., T.O.A.F.N., 27N226, lettre du générale Noguès au général Gamelin, le 15 avril 1940.

(4) S.H.A.T., fonds attaché militaire en Espagne, **7N2756**, lettre du 19 avril 1940 au ministère des affaires étrangères.

في جزر البليار، فما كان من قائد أركان الجيش الإسباني الجنرال فيغونسيار Vigoncière إلا تقديم بعض التوضيحات والتي اعتبر من خلالها أن قضية التعزيزات العسكرية في البليار أمر يندرج في الدفاع عن السيادة الإسبانية ضد أي عدوان محتمل، وأكد رغبة حكومته في تثبيت الحياد وتجنب التعصب ودفع كل الضغوطات المحتملة(1).

و في يوم 22 ماي 1940 أكد الجنرال نوقاس أن الأخبار الواردة إليه تحمل كل الآمال في تثبيت الحياد الإسباني، والتزم قائد مسرح عمليات شمال إفريقيا بتجنب كل ما من شأنه إثارة إسبانيا(2). وفي لقائه مع قائد المكتب الثاني صرح الملحق الإسباني المقدم باراسو Barraso يوم 08 ماي 1940 بأن إسبانيا غير مرتبطة بأحد وأن الإسبان مستعدون للدفاع عن وطنهم ضد أي معتد غاصب، مشيرا إلى امتلاك إسبانيا القوة البشرية والمادية لتنفيذ ذلك، ملفتا انتباه نظيره الفرنسي إلى الأخطار والتهديدات التي يجرها حشد القوات الفرنسية قبالة منطقة الحماية الإسبانية في المغرب دون قيام إسبانيا بأي عمل من ذلك القبيل، وأنهى المسؤول الإسباني تصريحه بدعوة نظيره الفرنسي إلى ضرورة إبلاغ حكومته بعزم إسبانيا الدفاع عن حيادها ضد أي كان(3).

و في 15 جوان 1940 أكد العقيد موريل Morel في برقية بعث بها إلى وزارة الدفاع الفرنسية حول البيان الذي نشرته الصحافة يوم 13 جوان فيما يخص الموقف الإسباني والقاضي بالتزام إسبانيا بموقف عدم دخول الحرب وفي نفس الوقت عدم إعلان حالة الحياد(4)، وذلك في أعقاب انتقال فتيل الحرب إلى البحر المتوسط بعد إعلان إيطاليا الحرب ضد فرنسا.

إن موقف الدولة الغير محاربة والغير محايدة الذي تبنته حكومة الجنرال فرانكو كان معبرا عن الوضعية الحرجة التي كانت تمر بها إسبانيا خلال هذه الفترة، فهي تريد لعب دور الملاحظ النشيط مع

---

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N. , 5N583, cabinet du ministre d1, lettre du 08 mai 1940.

(2) S.H.A.T., T.O.A.F.N., 27N224, journal du marche du général Noguès.

(3) S.H.A.T., fonds attaché militaire en Espagne, **7N2756**, compte rendue du 08 mai 1940, 2ème bureau.

(4) S.H.A.T., fonds attaché militaire en Espagne, 7N2756, le télégramme chiffré N°102, reçu le 18 juin à 02h15 diffusé le 18 juin1940.

ضمان موقعها المتميز في البحر المتوسط ولاسيما في جزر البليار وشمال المغرب الأقصى، كما فتحت هزيمة فرنسا المدوية أمام القوات الألمانية الباب واسعا أمام إمكانية تحقيق المطامع التوسعية الإسبانية في المغرب على حساب المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا والانطلاق منها نحو تحرير جبل طارق[1].

بالموازاة مع إعلان حالة عدم الاحتراب (Non belligérance) من قبل السلطات الاسبانية عادت قضية مدينة طنجة ونظامها الدولي إلى الواجهة، وعادت معها حالة القلق الفرنسي-الانجليزي من التهديد الاسباني المتنامي بخصوص المدينة، فلقد حذر الجنرال نوقاس حكومته عبر وزارة الخارجية من إمكانية احتلال طنجة من قبل القوات الاسبانية دون تفويض من فرنسا وما يحمله ذلك لسمعة فرنسا في نظر السلطان والأهالي.

في الواقع، وبدخول إيطاليا الحرب أصبح اتفاق الأربعة لعام 1928 لاغيا، والعودة إلى الوضعية الناشئة وفقا لمقررات ميثاق الجزيرة الخضراء، ولكن ذلك كان سيلقى معارضة إنجلترا ولم يبقى من حل سوى ذلك المتمثل في احتلال المدينة من قبل فيلق إسباني بمشاركة قوات برية فرنسية وإنجليزية مع الالتزام بتسليم القيادة إلى إسبانيا. من جانبه أكد حاكم جبل طارق من خلال برقية موجهة إلى الجنرال إيرونسايد Ironside بتاريخ 28 جوان 1940 عدم قدرته على إرسال أية قوة من جبل طارق لمواجهة أي عمل عسكري طارئ ضد مدينة طنجة، و أوصى في ذات البرقية بضرورة تكليف الفرنسيين للقيام بتلك المهمة عن طريق الهجوم القادم من جنوب المغرب الأقصى[2].

وفي 07 جوان انتقل المبعوث الانجليزي الجنرال ديل Dill إلى الجزائر حيث التقى في اليوم الموالي بالجنرال نوقاس، واتفق الطرفان على أن تتم العملية وفقا لقرار متخذ من قبل الحكومات المعنية ولا يؤدي إلى تأثير غير مقبول، وإذا كانت الاتصالات المسبقة قد تمت مع الحكومة الإسبانية وهي كفيلة

(1) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص.220. 221.

(2) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord recours, op.cit,P ,56.

بالرد على طلب المندوب المحلي بطنجة أو المحافظ السامي في تيطوان[1]، فإن إشراك إسبانيا في القضية وتسليمها قيادة قوات الاحتلال يعتبر الإجراء الأمثل لتجنيب المدينة ضربة قوة إيطالية.

لقد تهيأت كل الظروف أمام حكومة الجنرال فرانكو لبداية حصاد أول ثمار موقف الدولة الغير محاربة والغير محايدة وذلك بدخول مجموعات من القوات الأسبانية إلى مدينة طنجة يوم 14 جوان 1940، قامت بالاستعراض في ساحتها الرئيسية مرددة هتافات "يحيا فرانكو"[2].ووحده رفع السلطان المغربي إحتجاج حكومته بخصوص ظم المدينة إلى نطاق الحماية الإسبانية معتبرا ذلك قرارا إسبانيا أحاديا ومخالفا لقواعد حقوق الدولة وفقا للنظام الأساسي للمدينة[3]

كشفت عملية الاحتلال الإسباني لمدينة طنجة عن ضعف الموقف الفرنسي-الانجليزي في المنطقة في أعقاب إعلان إيطاليا الحرب ضد فرنسا. ومحاولة حكومة باريس تقديم عملية الاحتلال الإسباني على أنه إجراء تم وفقا لاتفاق مسبق بين الطرفين بهدف الحفاظ على الطابع الحيادي للمدينة [4]. ومن جهة أخرى فإن احتلال طنجة قد فتح الباب واسعا أمام الجنرال فرانكو للتعبير عن مطامعه التوسعية في شمال إفريقيا عموما والمغرب الأقصى خصوصا، حيث تم حشد القوات على المنطقة الحدودية [5] و رافق ذلك حملة دعائية إسبانية منظمة أعادت مسألة بعث الإمبراطورية الإسبانية من جديد[6]، وأشارت بعض التقارير العسكرية الفرنسية في 17جوان 1940 إلى عملية

---

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N., 27N194, télégramme chiffré N°584, Cab/ C, Aiglon à Arcole, le 08 juin 1940.

(2) Ministère des affaires étrangères, guerre1939 1945 vichy, **Maroc volume 12**, situation politique et statue du Tanger, télégramme 64 69, p.3. Tanger le 14 juin 1940.

(1)، أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية 1941- 1945**، ج2، ط1،المغرب1997،ص،77 .

(4) Ministère des affaires étrangères, guerre1939 1945 vichy, Maroc volume 12, situation politique et statue du Tanger, télégramme 64 69, p.3. Tanger le 14 juin 1940.

(5) Ministère des affaires étrangères, guerre1939 1945 vichy, Maroc volume 27,28,note de l'ambassadeur de France a Madrid sur l'attitude de l'Espagne, le 11septembre1940.

(6) في مقال تحت عنوان "المجال الحيوي " الصادر يوم26 جانفي 1941 على صفحات اسبوعية Domingo عدد لويس دي لافغا Luis A de la Véga الدور الاسباني في استعمار بلاد البربر(المغرب والجزائر) وقوة التاثيرات الاسبانية في المنطقة التي أكد أنها بنيت بالسواعد الإسبانية .
انظر Ministère des affaires étrangères, guerre1939 1945Vichy Maroc volume 27,28, comminiqué

انتشار كبير للقوات الإسبانية في المنطقة الشمالية وتحديدا من ورغة إلى خط سكة حديد تاوريرت- وجدة، ما دفع السلطات الفرنسية إلى اتخاذ تدابير الاستعداد لمواجهة أي طارئ.

لقد عرفت أحداث مدينة طنجة وتيرة متسارعة، ففي 19 جوان أبلغ الجنرال فرانكو نظيره الفهرر عبر مذكرة خاصة عن مزاعمه الاستعمارية في كل من منطقة الحماية الفرنسية والقطاع الوهراني، وتمديد المراقبة الاسبانية على قبائل الشمال والشرق المغربي (بني زروال، بني سناسن)[1]، غير أن ارتباط سياسة الرايخ في المنطقة بالتنسيق الوثيق مع موسيليني حال دون تأكيد تفعيل هتلر لتلك المزاعم الإسبانية، وأوصى فرانكو بضرورة التعامل مع الدوتشي الذي لم يكن يرضيه رؤية إسبانيا الوطنية تهدد أي شبر من إمبراطوريته الإفريقية والتي زعم أنها تمتد من شمال إفريقيا إلى إثيوبيا.

ومن النتائج المباشرة لعملية الاحتلال الإسباني لمدينة طنجة إقدام الأسبان على طرد جميع الموظفين الأجانب من مكاتبهم والاستيلاء على كل مقدرات المدينة الاقتصادية والإستراتيجية من الميناء إلى الخزينة واستبدال النظام الدولي للمدينة بنظام خاص ملحق برئاسة الدولة الاسبانية[2].

إن الموقف الاسباني والذي بدا حرجا بحكم الظروف الداخلية لإسبانيا والظرف الدولي العام الذي عاشته القارة الأوروبية عشية اندلاع الصراع الدولي لا يزال يطرح العديد من التساؤلات حول الغايات الحقيقية التي كانت وراء تبني حكومة الجنرال فرانكو لموقف الدولة اللامحايدة و اللامحاربة، إلا أنه يمكننا أن نخلص إلى بعض الاستنتاجات ذات العلاقة الوثيقة بتاريخ المنطقة (شمال إفريقيا)، ولعل أبرزها إدراك الأسبان مدى ضعف وهوان الموقف الفرنسي الذي بدا عاجزا في الدفاع عن مصالحه في

de l'ambassader de France en Espagne a M[r] [1]e ministre secrétaire d'Etat aux affaires étrangeres, Madrid le 26 janvier 1941.

(1) Ministère des affaires étrangères, guerre1939 1945 vichy, **Maroc volume 29**, revendication espagnole sur le Maroc francais juin décembre 1940, historique, le3 fevrier 1944.P P.7 , 16.

(2) تتناقض هذه الإجراءات مع مختلف القوانين المسيرة للمدينة والمؤكدة في المراسلات بين الحكومتين الفرنسية والاسبانية خلال سنة 1935 بخصوص تحديد آليات العمل بالنسبة لنظام المدينة لفترة 12 سنة لاحقة وذلك ابتداءا من 14 ماي 1936 ، وكذلك تأكيدات المسؤولين الإسبان المشرفين على عملية الاحتلال بعدم المساس بالسير العام لمختلف إدارات ومؤسسات المدينة.ينظر: M.A.E.,op.cit , réponse de M° Juan f de cardenas, ambassadeur d'Espagne a paris le 13novembre 1935.et,le télégramme N°61 63 du consul de France a Tanger, M Avonde, le 13 novembre1940.

المنطقة قبل الدفاع عن المنطقة في حد ذاتها والتي يعتبر المسؤول الأول عن الدفاع عنها. ثم إن رفع سقف المطالب الاستعمارية الاسبانية المقدمة إلى ألمانيا ربما قد أراد من خلاله الجنرال فرانكو الحصول على الرفض الألماني الذي يعفيه من دخول الحرب خصوصا وأن إسبانيا كانت تعيش ظروفا اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة نتيجة الحرب الأهلية المنهكة، عززت خيار موقف الدولة الغير محاربة.

4)– مصالح الولايات المتحدة الأمريكية:

بينما نأت الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها عن أي تدخل حيال تطور الأزمات الدولية التي انتهت إلى صراع دولي عام مع نهاية صيف 1939، بعد مصادقة الكونغرس على قانون الحياد سنة 1935، الذي تبناه الرأي العام[1] وعمل الرئيس روزفلت على تحطيمه لكن من دون جدوى[2]وهو ما أعطى للولايات المتحدة الأمريكية صفة الدولة المحايدة عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية و لو لفترة وجيزة الأمر الذي دفعنا إلى محاولة تتبع مكانة شمال إفريقيا في اهتمامات السياسة الأمريكية قبل الحرب. بينما تكاد تجمع مختلف الدراسات التاريخية والسياسية على أن البداية الفعلية للاهتمام الأمريكي بالمنطقة يعود الى مرحلة الإنزال في 1942 حيث تكشفت أمام حكومة البيت الأبيض الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية خلال الحرب وما بعدها غير أن ذلك لا يمنع من تتبع ذلك الاهتمام قبل الحرب .

تعود جذور العلاقات الأمريكية – الشمال إفريقية إلى الأيام الأولى لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776، إذ كانت الجزائر والمملكة المغربية من السباقين إلى الاعتراف بهذا الاستقلال

(1) تمت المصادقة على أول قانون خاص بالحياد في 31 أوت 1935 وبموجبه حظرت الو. أ .م بيع السلاح للقوى المتحاربة في العالم،أما قانون1936 فقد نص على منع تقديم القروض للدول الأوروبية المتنازعة،ونص قانون ماي 1937 والمعروف بقانون:cach and carry والذي أشترط التسديد الفوري وتحويل البضائع من قبل زبائن الو .م .ا،بواسطة البواخر الغير أمريكية. Lise Pothier, **histoire des Etats unis**, ed, camando modulo,1987.p.345.

(2) في حطابه يوم 3 سبتمبر 1937 قال الرئيس الأمريكي « ليس بوسع الولايات المتحدة أن تأمل في حالة خلاف كبير أن تبقى سليمة ، لأن العالم الحديث فيه تضامن فني ومعنوي، لايسمح لأية أمة أن تعزل نفسها عن تبدلات العالم السياسية والاقتصادية ولذا فانه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تتجنب الدخول في الحرب أن تبذل جهدها في صيانة السلام، وتعمل باتفاق مع الأمم المدافعة عنه » انظر: département of the state, **paix et guerre la politique étrangère des états unis 1931 1941**,Washington,1943.p.63.

وإقامة علاقات دبلوماسية معها، حيث دفعت قوة شمال إفريقيا في البحر المتوسط آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول وبشكل خاص مع الجزائر التي كانت في تلك الفترة تعد أقواها، وقد هدفت الحكومة الأمريكية من وراء تلك الاتفاقيات إلى الحصول على الحماية البحرية لسفنها التجارية من عمليات القرصنة [1].

وقد حاول البريطانيون والفرنسيون الوقوف أمام النشاط الأمريكي واعتبروا المنطقة حكرا على الأوروبيين فقط، ولذلك تلقى قنصل فرنسا بالجزائر سنة 1786 قرارا من حكومته يطلب منه الوقوف في وجه التغلغل الأمريكي وتوظيف كل الوسائل المتاحة في سبيل تحقيق تلك الغاية، غير أن ذلك لم يمنع واشنطن من فتح قنصلية لها في منطقة شمال إفريقيا سنة 1791 بطنجة وأن ترسل في سنة 1794 لأول مرة باخرة حربية إلى البحر المتوسط شكلت فيما بعد نواة الأسطول السادس الأمريكي. ولإحباط إرادة الفرنسيين في الإقامة بالمنطقة وقع الأمريكيون مع باي تونس معاهدة تجارية التزم فيها الباي بحماية الرعايا الأمريكيين وفتح أبواب تونس أمام المنتجات الأمريكية، وفي المقابل تعهدت الحكومة الأمريكية بتسليح وحدات الجيش التونسي مجانا[2] .

لقد كان لتوسع الحركة الاستعمارية الأوروبية في المنطقة خلال القرن التاسع عشر وتخندق الولايات المتحدة وراء سياسة العزلة والحياد وفقا لمبدأ مونرو Monroe سنة 1820 ودخول البلاد خلال النصف الثاني من القرن 19 في حرب أهلية إمتدت من سنة1861 إلى غاية سنة1865 أن جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تكتفي بلعب أدوار سياسية هامشية في شمال إفريقيا من ذلك المشاركة في مختلف المعاهدات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالقضية المغربية منذ معاهدة سنة 1862 فمؤتمر مدريد سنة 1880وصولا إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 ضمن قائمة الدول الإثنى عشر الأوروبية المهتمة بتطورات القضية المغربية بصفة وسيط [3]، والحصول على تمثيل جزئي في الحركة

(1) الحاج اسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ،العدد9 ،2010 ،ص ، ص.238 ،239 .

(2) إدمون غريب وآخرون، **الوطن العربي في السياسة الامريكية** ،ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2004 ،ص.99.

(3) شوقي عطاالله الجمل، **المغرب في العصر الحديث(ليبيا،تونس،الجزائر ،المغرب)**ط1 ،مكتبة الأنجلو المصرية1977 ،ص،ص،246 ،323 . ولجأت الولايات المتحدة إلى توظيف هذا الموقف مع نهاية الحرب العالمية الثانية حين طالبت بتفعيل إمتيازاتها التجارية في طنجة والضغط على

التجارية لبلدان المنطقة فقد مثلت نسبة تراوحت مابين2,9% و4,3% في التجارة الخارجية لتونس خلال ثلاثينات القرن الماضي [1]، وفي أعقاب الهزيمة الفرنسية وتوقيع الهدنة كلف الرئيس روزفلت مبعوثه الخاص روبرت ميرفي Robert Murphy بمهام الاطلاع الجيد والدقيق على قضايا المنطقة بعيدا عن تأثيرات حكومة فيشي التي كان لايزال مورفي ينتمي للسلك الدبلوماسي الأمريكي المعتمد من قبلها ولكن مع تبعية مباشرة لكتابة الدولة للخارجية [2]،وقد شكل ذلك التعيين بداية توجه جديد في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في نطاق المصالح الأمريكية والتحضير لعملية الإنزال العسكري بالمنطقة، ولكن قبل ذلك كان التوصل إلى الاتفاق الخاص بتموين شمال إفريقيا بالمحروقات و المواد الغذائية خلال شهر فيفري1941 [3](الذي سنتناوله بتفصيل في الفصل الاقتصادي) البداية الفعلية للسياسة الأمريكية في المنطقة.

لقد مكنت وفادة روبرت ميرفي الحكومة الأمريكية إلى الجزائر من تحديد المكانة الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا و ما يمكن أن يقدمه هذا الموقع من عناصر امتياز في مواجهة دول المحور فهو موقع متحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط ويوجد على بعد 14 كلم من أوروبا (ساحة الحرب) ويمكن أن يعوضها عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الاسباني الذي كان يميل قبيل الحرب لمعسكر المحور نظرا لاقتراب الجنرال فرانكو من آراء وأطروحات الفكر الفاشستي والنازي وكذلك يعوضهم عن فقدانهم للموقع الإيطالي الذي كان مشاركا في الحرب إلى جانب ألمانيا إذا أضيف إلى ذلك أن فرنسا محتلة من قبل القوات الألمانية ما يجعل الإنزال فيها في حكم المغامرة المستحيلة .

الفرنسيين في المغرب.انظر:– Samya El Machat, **les Etats Unis et le Maroc le choix stratégique**, **1945**–**1959**, éd., Harmattan, Paris 1996. P 27.

(1) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord recours, op.cit., p.121.

(2) Ministères des affaires étrangères , guerre1939 1945 vichy, **Amérique**, **USA volume n°51**, note du directeur politique, Vichy le 29 Juillet 1941.

(3) Ibid, mémorandum du 26 fevrier 1941.

أمام تعاضم مؤشرات الصراع الدولي برزت مكانة منطقة شمال إفريقيا الإستراتيجية والإقتصادية لدا مختلف أطرأف الصراع ،ورغم سيطرة فرنسا على المنطقة منذ امد إلا أن وضع هذه الأخيرة فيها كان ضعيفا ومهددا بإنقطاع خطوط الإمداد بين ضفتي المتوسط.

الفصل الثاني

المجهود العسكري لشمال إفريقياخلال الحرب العالمية الثانية

أولا: التعبئة العسكرية الأولى

-1) تنظيم مسرح عمليات شمال إفريقيا

-2) الهزيمة الفرنسية و أثرها على مجندي المنطقة

ثانيا: التعبئة خلال المرحلة الثانية من الحرب 1942-1945

-1) إنزال الحلفاء بشمال إفريقيا 8 نوفمبر 1942 و رد فعل المحور

-2) الحملة على تونس

-3) المجندون الشمال إفريقيون في معارك المرحلة الثانية من الحرب

-4) خسائر أبناء شمال إفريقيا في المرحلة الثانية من الحرب 1942 -1945

-5) الظروف العامة للمجندين الشمال إفريقيين خلال المرحلة الثانية من الحرب

- أولا:التعبئة العسكرية خلال المرحلة الأولى من الحرب(1939 -1940)

1)- تنظيم مسرح عمليات شمال إفريقيا:

عند إعلان الحرب في بداية سبتمبر 1939 كانت قيادة أركان الجيش الفرنسي قد وضعت خطة عسكرية لتنظيم عملية الدفاع ضد أي تحرك ألماني على الأراضي الفرنسية بالدرجة الأولى، حيث رمز إلى هذه الخطة بحرف E، و وردت تفاصيلها في وثيقة ملحقة معنونة ب:"تعليمة عامة لشمال إفريقيا Instruction générale pour l'Afrique du Nord" تناولت مختلف احتمالات تطورات الصراع، مهام القائد العام و الوسائل المخولة له[1].

بالنسبة لهذه الإجراءات فإن مفهوم الدفاع عن شمال إفريقيا ضد أي عدوان سواء كان مصدره ألمانيا أو إيطاليا أو إسبانيا فإنها ارتكزت على ضرورة توفير الحماية الداخلية والدفاع عن تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وإعداد العمليات الهجومية في المغرب الإسباني والصحراء الإسبانية والأراضي الليبية، كما ركزت هذه الوثيقة على أنه في حالة التزام المتروبول بحرب قارية ضد عدو لديه إمكانية التدخل في شمال إفريقيا بفضل الدعم الإيطالي أو الإسباني أو لهذين معا، يتم ضمان التواصل مع المتروبول بواسطة الخط البحري الجزائر- مرسيليا أو عبر خط الدار البيضاء – بوردو[2]، وفي الاحتمالين فإنه يتوقف على القوات الشمال إفريقية المساهمة بأقصى ما تملك من القوة و الإمكانيات في الحرب الدائرة في المتروبول، والحفاظ على النظام ووحدة شمال إفريقيا وذلك تهيؤا لاحتمال التصدي لأي هجوم من أراضي المغرب الإسباني و الأراضي الليبية.

وفقا لهذه المهام حددت قيادة الأركان الفرنسية سلما من ثلاث درجات لتعبئة الجنود وإمكانية نقلهم من شمال إفريقيا إلى المتروبول:

- **الدرجة الأولى**: بقاء القوات في أقاليمها في حالة الظروف الغير المناسبة.

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, secrétariat de coordination, 1P33, d2, Instruction générale pour l'Afrique du Nord, p.9.

(2) S.H.A.T.,Vichy, Londres, Alger, Paris, secrétariat de coordination, 1P33, d2, étude sur l'importance militaire des colonies ,Afrique du nord francaise,fev 1941,p.10

– **الدرجة الثانية والثالثة:** المحافظة على حماية الأقاليم في كل الظروف.

وتبعا لهذه الدرجات وزعت القوات المعنية وفقا للجدول التالي: الجدول رقم (8) توزيع القوات المعنية بعملية التعبئة[1].

البلد / الفئة	الجزائر	تونس	المغرب	المجموع
الأولى	03 فرق مشاة	–	فرقة مشاة	04 فرق مشاة
الثانية	فرقتين مشاة كتيبتي خيالة	فرقة مشاة	–	03 فرق مشاة كتيبتي خيالة
الثالثة	04 فرق مشاة كتيبة خيالة **فصيل دفاع الساحل** قوات إضافية	فرقة مشاة كتيبة خيالة **فصيل دفاع الساحل** قوات إضافية	فرقتي مشاة كتيبة خيالة **فصيل دفاع الساحل** قوات إضافية	07 فرق مشاة 03 كتائب خيالة 03 فصائل د. س قوات إضافية
المجموع	09 فرق مشاة 03 كتائب خيالة عناصر مختلفة	فرقتي مشاة كتيبة خيالة عناصر مختلفة	03 فرق مشاة كتيبة خيالة عناصر مختلفة	14 فرقة مشاة 05 كتائب خيالة عناصر مختلفة

لقد سمحت عملية تنظيم الدفاع في الشمال الإفريقي بتعبئة أربعة عشر فرقة مشاة عرفت اختصارا ب :D.I.N.A ، شكل الجزائريون فيها ما يزيد عن 64% من إجمالي هذه القوات.

أ)– خطة عمليات تونس:

بنيت هذه الخطة على أنه في حالة تطابق التهديد المباشر على تونس والشرق الصحراوي فإن هذه الأخيرة ملزمة بإرسال أقصى حد من قواتها إلى المتروبول مع حفظ النظام و وحدة إقليمها بما فيه الشرق الصحراوي وإيقاف العدو عند الخط الدفاعي مارث – توجان Merthe-Tougane.

في حالة تنفيذ هذه الخطة، فإن الفرق الأربعة لسلاح المشاة وفقا لتطبيق الفئة الأولى الموجهة إلى المتروبول مع إمكانية إبقاء اثنين منها بأمر خاص و يتعلق الأمر بالفرقتين 81 و83 للمشاة. وخصصت القيادة العسكرية طبقا لذات الخطة أربعة فرق مشاة وكتيبتين من الخيالة وقطاعات الدفاع

(1)S.H.A.T.,Vichy, Londres, Alger, Paris, secrétariat de coordination, 1P33, d2, étude sur l’importance militaire des colonies ,Afrique du nord francaise,fev 1941.

الساحلي والقوات الإضافية للدفاع عن تونس. بينما تشكل الاحتياط من فرقتين وثلاث كتائب للخيالة، وقوات الحماية المؤلفة من أربعة فرق[1].

و منذ حلول 1939 أخذت الأقاليم الصحراوية تحظى بالكثير من الاهتمام، حيث شرع في تنفيذ خطة تجديد التحصينات الدفاعية للمراكز المنتشرة بهذه الأقاليم، غير أن هذه العملية اصطدمت بمشاكل كبيرة منها ضمان اليد العاملة وكذا إشكالية نقل العتاد. لقد شرع في تنظيم الخط الدفاعي مارث – توجان منذ 1935 وانتهى العمل في تنظيم الواحات ولاسيما واحات بن قردان، الفوم، طاطاوين ومدنين، والدخول إلى رواق برج العجل[2].

ب)- خطة عمليات المغرب الأقصى:

و هي تطابق التهديد المباشر، إرسال الحد الأقصى من القوات إلى المتروبول مع ضمان الأمن والوحدة الترابية المغربية، مع العلم أنه على المغرب توفير خمسة فرق مشاة وكتيبتين من سلاح الخيالة وقطاعات من الدفاع الساحلي والقوات الإضافية لدفاعه الخاص. وكان المغرب يتوفر على فرقة للمشاة وثلاث كتائب للخيالة هو إجمالي الاحتياط الموجه إلى شمال إفريقيا يضاف إليها أربعة فرق مشاة تابعة للحماية. وأمام التطور المعتبر للجبهة الممتد بين ميناء الغزوات (نمورس سابقا) وميناء القنيطرة (اليوطي سابقا) والمقدرة بخمسمائة كيلومتر تقريبا، وتحت طائل الوسائل الاقتصادية تم التفكير في طرد الإسبان من شمال إفريقيا، حيث ذكرت تعليمة الجنرال جاملان الصادرة بتاريخ 26 جانفي 1939 أنه في حالة دخول إسبانيا الحرب فإنه ينبغي التحضير في أقرب وقت ممكن لغزو المغرب الاسباني بغية الوصول إلى السيطرة على مضيق جبل طارق[3]، بحيث ترتكز العملية على هجوم سريع ومشترك للقوات البحرية والجوية على كل النقاط الحيوية (الموانيء، المراكز السياسية،

(1)S.H.A.T.,Vichy, Londres, Alger, Paris, secrétariat de coordination, 1P33, d2, étude sur l'importance militaire des colonies ,Afrique du nord francaise,fev 1941.

(2)Ibid,p.13.

(3)Ibid, Pp.13,14.

ملتقى الاتصالات). تنفيذ هذه العملية كان يتطلب عمل سريع و مشترك لثلاث مجموعات من القوات:

- مجموعة الغرب: الاتجاه العام سوق الأربعاء- زعوان (فرقتين وكتيبة خيالة).
- مجموعة الشرق: الاتجاه العام وجدة مليلية من اختصاص فرقة وكتيبة خيالة.
- مجموعة الوسط: الاتصال بين المجموعتين السابقتين، من اختصاص فرقة واحدة(1).

ج)- خطة تونس والمغرب:

و هي مطابقة لحالة تهديد مباشر للمغرب وتونس في آن واحد أي توحيد الخطتين السابقتين، وهي قائمة على إشراك كل الفرق المعبئة في شمال إفريقيا في الدفاع عن المنطقة مع إرسال الفرقة 81 للمشاة للمشاركة في المجهود الحربي في المتروبول(2). إن مخاوف القيادة العليا الفرنسية كانت نتيجة معطيات واقعية حيث أن مسألة تزويد المتروبول بقوات إضافية ظلت رهينة الظروف التي تتمخض عليها المواجهة العسكرية في مسرح العمليات القاري، بحيث كان يتوجب توجيه ستة فرق من مجموع الفرق العاملة في شمال إفريقيا إلى المتروبول و عليه تكون هذه الأخيرة قد أُختزل احتياطها إلى كتيبة واحدة من سلاح الخيالة(3). و في حالة عدم تعرض منطقة شمال إفريقيا إلى أي تهديد مباشر فإن الإجراء الذي أوصت به قيادة الأركان هو تنفيذ خطة الحراسة وهي الخطة القائمة على مبدأ إرسال سبعة فرق وكتيبتين إلى المتروبول، وهي مطابقة لحالة تهديد بعيد المدى لشمال إفريقيا، وسارية المفعول على الأقطار المغاربية الثلاثة في آن واحد. وتتحدد المهام الرئيسية لهذه الخطة في تقديم المساعدة الفورية للمتروبول لاعتبار هذا الأمر أولوية، والحفاظ على الأمن العام في الأقطار الثلاث وتوفير المراقبة اللازمة للحدود البرية والبحرية والجوية والتدخل المحتمل ضد العدو المحلي أو البحري، وعليه فإن الوسائل وزعت بالطريقة التالية:

---

(1)Christine Levisse Touzé, l'Afrique, op.cit.p15 3.

(2)S.H.A.T.,Vichy, Londres, Alger, Paris, secrétariat de coordination, 1P33, d2, étude sur l'importance militaire des colonies ,Afrique du nord française, fev 1941,p.14.

(3) Ibid,p.15.

سبعة فرق مشاة وكتيبتي خيالة موجهة للمتروبول، قطاعات الدفاع الساحلي، القوات الإضافية للدفاع، فرقتين وكتيبتين للخيالة بالنسبة لاحتياط شمال إفريقيا، في هذه الحالة توضع وحدات الدفاع والحماية تحت تصرف الحكام والمقيمون العامون وتبقى قضية زيادة القوات في شمال إفريقيا مرهونة بازدياد حجم التهديدات المختلفة.

و الجدول التالي يبين التنظيم الشامل لعملية الدفاع وفقا لرؤى القيادة العليا الفرنسية: الجدول رقم (9) التنظيم الكامل لعملية الدفاع الفرنسية[1].

الخطط	الفرق	الكتائب
تونس شمال إفريقيا المترو بول	11 03	05 –
المغرب شمال إفريقيا المترو بول	10 04	05 –
تونس والمغرب شمال إفريقيا المترو بول	13 01	05 –
خطة المراقبة شمال إفريقيا المترو بول	07 07	03 03

و تماشيا مع الإعداد العام لحالة الحرب وفقا لمبدأ التنظيم الدفاعي للحدود لجأت سلطة الإحتلال إلى إنشاء التحصينات والمتمثلة في خط مارث الدفاعي الذي كان موجها لصد أي عدوان إيطالي على الحدود الشرقية لمنطقة شمال إفريقيا، حيث شُرع في إنجاز هذا الخط سنة 1935 وانتهت الأشغال به سنة 1939، وعلى خلاف التحصينات الفرنسية في الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا فإن خط مارث كان يتميز بأنه تحصين خفيف مكون من عناصر دفاعية مجهزة بمباني مقاومة للقنبلة، ومحمية الجوانب طبيعيا فإلى الشرق هنالك البحر وإلى الغرب جبال مطماطة، ومن أهم سلبيات هذه

(1) S.H.A.T.carton **3D324**.d4. 2ème bureau. étude sur l'importance militaire des colonies. février 1941.

الإنشاءات ترك ثغرات مهمة لصالح العدو[1]. وقبالة المغرب الإسباني وضعت بعض التحصينات القليلة الأهمية لمواجهة أي هجوم من هذه الناحية.

د)– تنظيم القيادة:

من أبرز التدابير العسكرية التي تم اللجوء إليها تحضيرا لدخول منطقة شمال إفريقيا الحرب وجعل هذه الأخيرة مسرحا للعمليات العسكرية الكبرى هو توحيد القيادة المكلفة بهذا المسرح[2] و ذلك وفقا لمرسوم 12 أكتوبر 1938 والذي أنشأ القيادة العامة للقوات المسلحة لشمال إفريقيا ومرسوم 19 ماي 1938 الذي شرح تفاصيل العمل[3].

و بأمر من الحكومة أُوكل إلى هذه القيادة تحضير الوسائل العسكرية و ضمان قيادة العمليات وممارسة سلطتها على إجمالي القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية. وطبقا لمرسوم 13 جانفي 1939 عُيّن الجنرال نوقاس قائدا على رأس غرفة عمليات مسرح شمال إفريقيا وتحت السلطة المباشرة للجنرال جاملان القائد العام للقوات البرية في النطاق الأوروبي وشمال إفريقيا. وفي يوم 02 سبتمبر 1939 وهو ثاني يوم من أيام التعبئة العامة أقام الجنرال نوقاس مقر قيادته العامة بثانوية ابن عكنون بمدينة الجزائر وهي تمثل مركزا يتوسط منطقة شمال إفريقيا وتسهل عليه تحركاته المتعددة بصفة أسهل وأسرع.

هـ)– إعلان حالة النفير العام:

صدر في أول سبتمبر 1939 مرسوم التعبئة العامة في المتروبول وكافة الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية وفي الأقاليم الشمال إفريقية، حيث تمت عملية الإشهار لهذا الإعلان بواسطة الصحافة المكتوبة والمسموعة وتعليق الملصقات الجدارية، واستمرت عملية الحشد إلى غاية يوم 24 من نفس الشهر، وأفضت إلى تشكيل الوحدات الكبرى التي تم تجميع أغلبيتها في تونس بانتظار نقلها إلى الأراضي الفرنسية لتعزيز الجبهة الشمالية الشرقية الفرنسية وجبهة دنكارك. بلغ تعداد هذه

(1) Jacques Belle, **l'opération torch et la tunisie (de casablanca a tunis et au de la nov1942–sep1943**),ed : économiqua, paris2011,p9.

(2) S.H.A.T.,T.O. A.F.N.,**27N217**, E.M.A/3., d2, organisation du commandement militaire en A.F.N. le 19 septembre 1939..

(3)Ibid.

التشكيلات أربعة عشر فرقة مشاة، سبعة منها تعرف اختصارا ب:"D.I.N.A" (فرق مشاة شمال إفريقيا) أربعة منها للحماية وخمسة كتائب للخيالة و وحدات للاحتياط العام والخدمة وتشكيلات الأقاليم، و بلغة الأرقام فإن هذه القوات كانت تحصي حوالي أربعة وثمانون ألف (84000) مجند من أفواج الرماة (Régiments Tirailleurs) مجندون تحت الأعلام، وإعادة استدعاء جنود الاحتياط المدربين والمقدر عددهم بحوالي 154000 مجند موزعين على النحو التالي:

- الجزائر: 110000 مجند – تونس: 40000 مجند
- المغرب: 4000 مجند

و بعد عملية التصفية والانتقاء، استقر عدد المجندين عند حدود 100000 مجند موجهين إلى تشكيلات الأقاليم[1].

يتضح من خلال هذه الأرقام هيمنة العنصر الجزائري على الفرق العسكرية المعنية، كما سمح الموقف الإيطالي والإسباني الغير معلن للحرب لقيادة أركان الجيش الفرنسي بتنفيذ خطتها العسكرية للدفاع عن الأراضي الفرنسية بسواعد المغاربة والأفارقة دون حرج بالنظر لاستمرار نشاط خطوط المواصلات بين المتروبول وشمال إفريقيا دون انقطاع، حيث وجه الجزء الأكبر من هذه الوحدات نحو المتروبول أولا والشرق الأدنى Le Levant ثانيا وفقا لخطة عمل قيادة الأركان. ومنذ شهر أكتوبر 1939 أُرسلت الفرقة ستة وثمانون (86) للمشاة المعسكرة بمدينة وهران إلى لبنان وفي شهر ديسمبر عززت هذه القوات بفيلقين من الرماة[2]. وبخصوص التعويضات من الوحدات الشمال إفريقية الموجهة إلى المتروبول فإن توقعات قيادة الأركان الفرنسية كانت تهدف إلى ضمان وتيرة إمداد بمعدل 26000 مجند خلال الشهرين الأولين للحرب و14500 مجند انطلاقا من الشهر الثالث، وهو ما سمح بتزويد الجبهة الأوروبية بتعزيزات تكفي لمدة سبعة أشهر في انتظار الشروع بعمليات تجنيد جديدة من خلال رفع وتيرة التجنيد الإجباري في الجزائر وتونس وتشجيع التجنيد التطوعي في المغرب الأقصى[3]. ابتداء

(1) S.H.A.T., E.M.A/3,A.F.N., 27N217 section organisation, mobilisation, le 12 janvier 1939.

(2)Christine Levisse Touzé, l'Afrique, op.cit.p157 .

(3) Général Weygand, **Rappelé au service**, Paris, Flammarion, 1950.p387.

من 14 أكتوبر 1939 تم تشكيل كتيبة الزحف للسبايهية من الكتيبة الثانية للخيالة والفوج الثاني للسبايهية المغربيين والجزائريين وتوجيههم إلى المتروبول، ومن القطاع القسنطيني تم نقل الفرقة السابعة والثمانين من معسكرها الأصلي إلى قاعدة بنزرت لتنقل منها إلى منطقة دياز موزيل Dieuze-Moselle ابتداء من تاريخ 1940[1].

و أشارت التقارير العسكرية الصادرة عن قيادة أركان القوات الفرنسية إلى أنه منذ تاريخ إعلان الحرب إلى غاية الفاتح من شهر مارس 1940 بلغ تعداد المجندين الشمال إفريقيين على الأراضي الفرنسية 70000 مجند و23000 مجند في الشرق الأدنى مع احتفاظ المنطقةب: 100000 مجند و2000 جندي للبحرية و145 الف للاقليم وهومايساوي 340 الف مجند[2]، والجدول رقم (10):حالات التعويض في الجيش الفرنسي مع نهاية سنة 1939[3].

الوجهة	الضباط	صف الضباط	الجنود	المجموع
. المترو بول				
الفرقة 82 للمشاة	400	1000	12500	13900
الفرقة 87 للمشاة	404	944	10348	11696
الفرقة الأولى المتحركة	360	1387	10844	12591
الفيلق الثاني مشاة	80	652	1900	2632
تعزيزا ت المريضين	65	280	13990	14335
تعزيزات الخيالة	06	28	1414	1448
تعزيزات المدفعية	05	20	1704	1729
تعزيزات	02	10	850	862
تعزيزات الهندسة	02	10	750	762
الفوج التاسع للرماة المغربيين	75	435	2226	2736
اللفيف	40	140	2673	2853
المجموع	1439	4906	59199	65544

(1)Christine Levisse Touzé, l'Afrique,opcit.p158 .

(2) S.H.A.T. ,**9N22**, note de L'E.M.A, mars 1940.

(3)Christine Levisse Touzé, l'Afrique, op.cit.p159.

بحلول ربيع سنة 1940 وعشية الهجوم الألماني، استأنفت عملية إرسال القوات الشمال إفريقية بوتيرة متسارعة، ففي 09 مارس نزل بالنرويج فيلقين من اللفيف والفوج العاشر للرماة المغربيين(10RTM)، وفي 14 مارس تم إرسال الفوجين العشرين والواحد والثلاثون من الرماة التونسيين والجزائريين(31RTTA) إلى المتروبول والفوج الثاني عشر للرماة المغربيين (12RTM)إلى الشرق الأدنى[1].

و خلال شهر أفريل توجهت قوة شمال إفريقية مكونة من 20000 مجند إلى المتروبول، وتعكس وتيرة التعويضات المتسارعة على الوحدات الشمال إفريقية نظرة الجنرال جاملان الذي لم يتوانى عن مطالبة الجنرال نوقاس خلال الفترة السابقة بضرورة توجيه أغلب القوات المعبئة في مسرح عمليات شمال إفريقيا إلى المتروبول، كونه يرى أن الأولوية في الدفاع ينبغي أن تعطى للمتروبول في حين تظل منطقة شمال إفريقيا خزان للتزود بالرجال، وهي النظرة التي صاحبت علاقة فرنسا بالمنطقة طيلة المرحلة الاستعمارية[2].

اندلعت المعارك الحقيقية مع انطلاق الهجوم الألماني يوم 10 ماي 1940 إثر غزو القوات الألمانية للأراضي الهولندية والبلجيكية، ونظرا لتسارع العمليات الحربية لصالح الفيرماخت Wehrmacht طلب الجنرال جاملان من الجنرال نوقاس يوم 07 ماي ضرورة تعزيز المتروبول بوحدتين كبيرتين، وفي اليوم الموالي وضعت عشرون سرية تحت تصرف الجنرال هيرينغ Héring مهمتها الدفاع على مدينة باريس[3]. ويوم 19 ماي نزلت الفرقة 84 لمشاة إفريقيا (D.I.A) بقاعدة بنزرت، فيما حولت الفرقة 85 مشاة إفريقيا إلى فرنسا. ومع نهاية شهر ماي شرع في نقل الفرقتين الأخيرتين مع الفوجين العشرين والثاني عشر للرماة التونسيين (12R.T.T) و فيلق الدبابات مع نهاية شهر ماي لتنتهي تلك العملية يوم 17 جوان حيث التحقت عناصر الفرقة 85 مشاة بالضاحية الباريسية، أما عناصر الفرقة 83 مشاة إفريقيا هي الأخرى وصلت في وقت كانت قد حلت فيه الكارثة بالقوات الفرنسية[4] .

---

(1) Belkacem Recham, **Les musulmans algériens dans l'armée française 1919 1945**, ed, L'Harmattan, Paris 1996, pp.181,182.

(2) Ibid,p.183.

(3) S.H.A.T., **5N580**, cabinet du ministre, le 18 mai 1940.

(4)Christine Levisse Touzé, l'Afrique, op.cit.p160 .

تزامن إنزال هذه القوات على التراب الفرنسي مع بروز اختلاف حاد في الرؤى بين القيادة العسكرية والقيادة المدنية. ففي الوقت الذي لمحت فيه الأولى إلى إمكانية إبرام هدنة مع ألمانيا كانت الثانية – ممثلة في رئيس المجلس بول رينو Paul Renauld– تقوم بدرس إمكانية نقل القوات العسكرية إلى شمال إفريقيا بهدف مواصلة الحرب[1]. صحيح أنه ابتداء من 19 ماي عهد بقيادة العمليات إلى الجنرال ويغان، وبعيدا عن تتبع تفاصيل مشاركة الجنود الشمال إفريقيين في مختلف العمليات الحربية لما يتطلبه ذلك من جهد حثيث وتدقيق في مختلف الوثائق الأرشيفية ذات الصلة التي لم يتح لنا معاينتها بصفة كاملة، فقد ارتأينا الإشارة إلى ذلك الجهد من خلال ما ذكرته بعض التقارير العسكرية والكتابات التاريخية الفرنسية التي افتقدت في كثير من الأوقات إلى الموضوعية والحياد والنزاهة العلمية.

لقد شاركت القوات الشمال إفريقية بشكل كبير في مختلف المعارك التي دارت على الجبهة الشمالية الشرقية وأثناء الجلاء عن ميناء دنكرك، فمن بين الثمانية فرق الموجودة على الجبهة الفرنسية يوم 10 ماي كانت الفرقة السابعة المغربية ومن بين ستة فرق الرابطة على الخط ديل وماز Dyle-Meuse نجد ثلاثة منها شمال إفريقية وهي الفرقة الأولى المغربية (D.M) والثانية والخامسة مشاة شمال إفريقية. تميزت الفرقة الأولى المغربية بغلق ثغرة جامبلو Gembloux لتتلقى يوم 15 ماي ضربة قوية على يد الفيلق المدرع الألماني، الذي عجز فيلق الخيالة التابع للجنرال بريو Prioux عن تفكيكه[2].

و إجمالا، يمكن تحديد أهم التعويضات التي أخذت من الوحدات الكبرى للقوات الشمال إفريقية، فإلى غاية 30 ماي 1940 تواجدت على التراب الفرنسي:.

- سبعة فرق مشاة شمال إفريقية.
- الفرقة الأولى المغربية.
- فرقتين من مشاة إفريقيا (D.I.A) وهما الفرقة 84 والفرقة 85.

(1) كلف بول رينو الجنرال ديغول يوم 5 جوان بقضية الإعداد لمواصلة الحرب في شمال إفريقيا وفي 10 جوان أطلع مجلس الحرب على هذا القرار رغم معارضة كبار الضباط.أنظر : André Truchet,**l'armistice de 1940 et l'afrique du nord**,ed :PUF,paris : 1955,p,p .13,14.

(2) Belkacem Recham, op.cit, p.200.

ليلتحق بهم في بداية شهر جوان عناصر فرقة مشاة إفريقيا 83، الفرقة الثانية مغربية (2ème D.M) أي ما يزيد عن إحدى عشر فرقة يضاف إليها ثلاث كتائب من السبايهية[1].

و لسد تراجع الموارد البترولية دعت قيادة أركان الجيش الفرنسي إلى إشراك القوات الشمال إفريقية، وتوقعت ذات القيادة ارتفاع مساهمة الإمبراطورية تعويض نقص الرجال في المتروبول.

قد كشفت هذه المعارك عن مجموعة من الأخطاء والعيوب التي ارتكبتها القيادة العليا الفرنسية والتي من بينها النقص الفادح في تسليح هذه الفرق بالأسلحة المعادية للدبابات، يضاف إليها الخطأ الاستراتيجي الكبير والمتمثل في عملية استمرار حشد القوات على التراب الفرنسي في الوقت الذي كان لابد أن تتم تلك العملية على أراضي شمال إفريقيا[2].

وعلى الرغم من نقص التكوين والتسليح الذي كانت عليه أغلب الفرق العسكرية المكونة من العنصر الشمال إفريقي، إلا أن هؤلاء المجندين خاضوا المعارك بروح قتالية عالية، فقد أبلت الفرقة المغربية في جامبلوبلاء حسنا، وكذلك الفوج الثاني للسبايهية الجزائريين (R.S.A)، والفوج الثامن للسبايهية المغربيين (R.S.M) في لاهورن La Horgne، ونفس الشيء يقال عن مجهودات الفوج الرابع للسبايهية المغربيين والفوج السادس للسبايهية الجزائريين في لوكسمبورغ[3].

وفي الوقت الذي قضت فيه المدفعية والطيران الألماني على مقاومة السبايهية المغربيين في جامبلو، وقف عناصر الفوج الثاني للسبايهية المغربيين والجزائريين يقطعون الطريق أمام المدرعات الألمانية المتجهة صوب الأراضي الفرنسية عبر ثغرة سادان Sedan وهي مهمة ميؤوس منها بالنظر للاختلال الكبير في نوعية تسليح الطرفين، حيث افتقدت هذه الفرق إلى سلاح المدرعات والغطاء الجوي.

لقد كشفت الهزيمة الكبرى التي مُنيت بها القوات الفرنسية على الجبهة الشمالية والشرقية والتوقيع على هدنة 22 جوان 1940 عن أخطاء جسيمة بخصوص استعمال الوسائل الحربية

---

(1) Etat Major de l'armée de terre, service historique de la guerre 1939 1945, **les grandes unités françaises, historique succincts**, imprimerie nationale, paris 1967. Pp.115.116.

(2)Belkacem Recham, op.cit, p.201.

(3) Le Général Hurd et autres officiers de l'armée, **l'Armée d'Afrique**, paris 1977,p.145.

وإستراتيجية الخطط وطريقة إدارة العمليات الحربية من قبل قيادة أركان الجيش الفرنسي. أما بخصوص الخسائر التي لحقت بالوحدات الشمال إفريقية فإن تقديراتها تختلف من مصدر إلى آخر في ظل غياب رقم رسمي ثابت ونهائي، فحسب الأرقام الصادرة عن المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي (S.H.A.T):فإن 23316 مجند قتلوا خلال الفترة الممتدة ما بين 03 سبتمبر 1939 و25 جوان 1945 من إجمالي الوحدات الفرنسية، من بينهم 5400 محارب شمال إفريقي، كما ذكر نفس المصدر وجود 120000 مجروح و12000 مفقود دون تحديد عدد المغاربة من بين هذه الأرقام[1]. في حين تذكر مصادر أخرى أن عدد الجنود المغاربة الذين قضوا في الجبهة بلغ 8000 مجند موزعين على النحو التالي:

- 2600 مجند جزائري.
- 5400 مجند ما بين مغربي وتونسي.

و هو ما يمثل 5,1 % من إجمالي سكان منطقة شمال إفريقيا[2]. مما لا شك فيه أن هذه النسبة مهمة إذا ما عرفنا أن هؤلاء المجندين يمثلون القوة العاملة في مجتمعاتهم ومما سينجر عنه من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وهو ما سيكون موضوعا للتحليل في الفصول اللاحقة.

ولم تتوقف آثار الهزيمة الفرنسية المدوية عند هذه الأرقام، بل هناك قضية أسرى الحرب، وهي القضية التي لم تحظى بالدراسة العلمية المناسبة في ظل غياب الشهادات الحية المكتوبة لأغلبيتهم بفعل أميتهم. وإذا كان إجمالي أسرى القوات الفرنسية بعد الهزيمة قدر ب: 1800000 أسير سقط أغلبيتهم في الأسر تبعا للاندحار الكبير الذي وقعت فيه القوات الفرنسية في المواجهة العسكرية لشهري ماي وجوان 1942، فإن تعداد الأسرى من أصول مغاربية كان كبيرا ومهما ونظرا لذلك ارتأينا مناقشته في الفصل التالي.

---

(1) Paul Marie de Gorcé, **L'empire écartelé 1936 –1946**, denowel, paris 1988.p.496.

(2) Maurice Faivre, l'armée d'Afrique et l'armée coloniale les origines 1962, **l'Algérianiste**, N°131, septembre 2010, p.9.

2) الهزيمة الفرنسية وآثارها على مجندي المنطقة:

أ)- فك التعبئة وانعكاساتها:

وفقا لشروط الهدنة الموقعة بين حكومة فيشي من جهة وحكومة الرايخ والحكومة الفاشستية الإيطالية من جهة في 22 و24 جوان، أصبح لزاما على الجيش الفرنسي تخفيض تعداده في منطقة شمال إفريقيا إلى حده الأدنى أي أن لا يتعدى 127000 ألف رجل منهم 16000 قومي مراكشي (مغربي) ملحقون بسلك الشرطة من إجمالي 373045 رجل أثناء توقيع الهدنة منهم 206000 صف ضابط وجندي مسلم[1]. في ظل الهزيمة النكراء التي لحقت بالقوات الفرنسية، ظلت عملية دخول المجندين المغاربة إلى قراهم ودواويرهم مستمرة دون إخطار أي طرف حكومي، وعليه يصعب على الدارس لملف هؤلاء المجندين تحديد إحصائيات دقيقة بشأن المسرّحين من التعبئة، فحسب الجنرال ويغان – المندوب العام للحكومة في إفريقيا الفرنسية وقائد جيش إفريقيا في شهر سبتمبر 1940–إن بعض الأفواج العسكرية لم تكن موجودة فعلا و وجودها لا يتعدى تسجيلها على الورق[2].

لقد واجهت عملية فك التعبئة من أجل تكوين جيش الهدنة طبقا لما ورد في نصوصها من النص الرابع إلى النص الثامن من بنود هذا الاتفاق إشكالا حقيقيا بالنسبة لإعادة ترتيب تعداد الجيش، فقد خُيّر الفائض من الإطارات والمجندين تطوعيا بين مغادرة الجيش والانخراط في السلك المدني أو العمل بالأسلاك المدنية، للإشارة التجنيد في (G.M.R) مع التخفيض في الرتبة أو أخيرا الالتحاق بجيش الشرق الأدنى الذي كان في طريق التكوين وذلك ابتداء من شهر أكتوبر1940[3].

وفقا للقانون الصادر في 26 أكتوبر 1940 والمتعلق بتخفيض عدد المجندين من الأهالي وتحديد كيفيات القبول في التقاعد أو الاستفادة من المنح أو التعويضات لصالح العسكريين الشمال إفريقيين المتعاقدين مع الجيش، فقد ألغى القانون أولئك الذين قضوا خمسة عشر عاما من الخدمة أو أكثر حيث تم قبولهم تلقائيا دون التمسك بشرط السن للإستفادة من منحة الأقدمية، كما تلقوا من

(1) André Truchet, op.cit .p103.

(2) Général Waygand, op.cit.p.388.

(3) Belkacem Recham, op.cit.p.191.

جهة أخرى تعويض الأقدمية بقيمة ألف (1000) فرنك، كما سمح هذا القانون بتسريح أولئك الذين قضوا اثنتا عشر سنة من الخدمة مع احتفاظهم بمنحة العقد ومنحوا كذلك منحة متناسبة (Proportionnelle) محسوبة على كل سنة خدمة حقيقية بمعدل 15/ 1 من الحد الأدنى للمنحة التي تعود لهم إذا أتموا خمسة عشر سنة من الخدمة، من جهة أخرى يستفيدون من منحة التسريح (Prime de licenciement) المقدرة بألف (1000) فرنك[1] .

سُرّح المجندون الشمال إفريقيون الذين قضوا أقل من اثنا عشر سنة خدمة وكانت أحوالهم الصحية تدعوا إلى تسريحهم من الجيش مع الاستفادة من منحة العقد الساري المفعول وكذلك المنحة الخاصة بالتسريح، لقد سمح هذا القانون أيضا للمجندين الذين قضوا أقل من أربع سنوات بفسخ العقد مع استمرار الاستفادة من المنحة المخصصة لسنوات عقد التجنيد الأربعة بالإضافة إلى العلاوات من 200 إلى 400 أو 600 فرنك على التوالي للذين يكونون في السنة الثانية والثالثة والرابعة مع الخدمة والبالغ عددهم 40000[2].

بالنسبة للمجندين الشمال إفريقيين في جيش الهدنة كانت غالبيتهم من الذين أتموا أربعة سنوات وأقل من اثنتا عشر سنة وعليه لم يكونوا مقبولين في طلب فسخ عقودهم إلا في حدود الفائض التعدادي الناتج عن تنفيذ الإجراءات المشار إليها سابقا، كما نص القانون على فسخ العقود وفقا للإجراءات التأديبية والتي تحرم أصحابها من المنحة والمعاش والتعويضات[3].

و إذا كانت إجراءات فك تعبئة جنود الاحتياط التابعين لدفعة المجندين إجباريا والذين كانوا تحت الأعلام لحظة اندلا ع الحرب، وكذا بالنسبة للمجندين بالتطوع لمرحلة الحرب تمثل فرجا ولم تطرح إشكالا بالنسبة لهم فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للمتعاقدين الذين يشكلون الأغلبية في الجزائر

---

(1)S.H.A.T.,Vichy, Londres, Alger, Paris,EMG,1er bureau **3P82**,d2, dépêche télégraphique du general chef d'etat major de l'armée ,Vchy 14 novembre1940

(2)S.H.A.T.,Vichy, Londres, Alger, Paris,EMG,1er bureau 3P82,d2, note pour la direction générale de l'administration de la guerre n°4326/EMG, Vichy3 octobre 1940.pp.2,3.

(3) Belkacem Recham, opcit.p.191.

والإجمالي في المغرب، فمن بين 111000 جندي نظامي لجيش الهدنة نجد عشرات الآلاف من الرماة الإضافيين الذين توجب إبعادهم من الجيش وإعادتهم إلى أسرهم[1].

لقد نظر المجندون المسلمون بقلق كبير إلى مسألة فك التعبئة، ففي تقريره إلى الماريشال بيتان في جوان 1940، أشار الجنرال ويغان أن العودة إلى الحياة المدنية أصبحت الانشغال الأهم لقوات جيش إفريقيا[2]. ومما زاد الطين بلة هو عدم توقف الوضعية الاقتصادية عن التدهور انطلاقا من الأشهر الأخيرة من عام 1940، حيث مست الأزمة المخزون التمويني من المواد الغذائية الأساسية وما واكبها من ارتفاع كبير في أسعارها، في حين بقيت رواتب مختلف الفئات النشيطة جد متدنية، فحسب مدير الشؤون الأهلية في الجزائر عام 1941 كان يتوجب على العامل اليومي العمل لمدة عشرين يوما للحصول على الغذاء الذي كان يحصل عليه من قبل في ظرف يومين[3]. وبعودة العمال والمجندين المسرحين إلى أوطانهم زاد ذلك في انتشار ظاهرة البطالة وما يتبعها من تدهور للوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة سلفا. هذه الوضعية الكارثية هي ما كان على المجندين المسرحين مواجهته بصفة يومية، كما كان عليهم تحمل مختلف أنواع التجاوزات وسوء المعاملة والاحتقار الذي كان الأوروبيون يواجهون به مختلف أبناء الشعب المسلم، وفي هذا السياق تمت الإشارة إلى العديد من التجاوزات التي رُفعت بخصوصها شكاوى إلى الحكومة العامة في الجزائر، وأعمال عنف غير مبررة ارتكبت على الأهالي من قبل أعوان الإدارة وبالخصوص ضد المجندين المعبئين في حين أُبعد آخرون منهم من المسابقات الإدارية بحجة أنهم ليسوا مواطنين فرنسيين[4].

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,3 P82, note du général commandant les troupes du Maroc, le 23 août 1940.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris 3P82, rapport du général Weygand au maréchal Pétain. Le 07 juillet 1940.

(3) Charles Robert Agéron, **Histoire de l'Algérie contemporaine de l'inssrrection de 1871 au déclanchement de la guerre de libération 1954** , t 2, ed :PUF,paris1979. p.553.

(4) Mahfoud Kaddache, l'opinion politique musulmane en Algérie et l'administration francaise1939 1942,revue **d'histoire de la deuxième guerre mondiale**, N°114,avril1979. p.99.

لقد كان لاشتداد حالة البؤس والفقر على نطاق واسع وعدم قيام السلطات الاستعمارية بالإجراءات الكفيلة بالتقليل من حدة الأزمة يضاف إليها تجاوزات المعمرين تجاه الأهالي والانتشار الواسع للدعاية الألمانية في المنطقة ولاسيما في أعقاب انهيار الجيش الفرنسي أمام الألمان وما واكبه من ضياع لسمعة فرنسا في عيون أبناء المستعمرات، كل هذه العوامل مشتركة أوجدت سلوكا جديدا من جانب السكان المسلمين في شمال إفريقيا عامة والجزائر خصوصا، وهو ما لم تتوانى التقارير الأمنية والاستخباراتية عن رصده والإشارة إلى أن معنويات الأهالي قد تراجعت بعد شهر جوان 1940، وفي هذا السياق أشار محافظ شرطة دائرة أومال (سور الغزلان) أنه لأول مرة قام أطفال عرب برميه بالحجارة حين مروره بالحي الشعبي وهو أمر لم يعهده في هذه المنطقة[1]. وفي تقريره إلى قيادته كتب قائد فرع الدرك لمنطقة البويرة أنه يوم 28 سبتمبر 1942 وتحديدا بدوار بني خلفون مجال البلدية المختلطة لباليسترو سابقا (الأخضرية حاليا) ، تعرض أحد أفراد مفرزته –أثناء محاولته توقيف وحجز قافلة مؤلفة من أربعة بغال كانت عليها كميات من الزيت– للضرب وإطلاق النار وهو ما جعل قيادة الدرك تسمي الحادثة بالتمرد المسلح[2].

و لما أصبح الجنرال ويغان حاكما عاما للجزائر في 17 جوان 1941 لم يفته الإشارة في تقاريره إلى تغير موقف السكان وبروز حالة من التململ عبر عنها بالموقف غير المهذب وغير المؤدب أحيانا[3]، الأمر الذي دفعه إلى إقرار بعض الإصلاحات بهدف تطوير الظروف الاجتماعية، حيث أوصى بإنشاء المئات من المراكز التربوية الريفية والتي كانت بمثابة مدارس مهنية ومراكز العمل الاجتماعي في المدن، وبالمقابل دعا الحاكم العام إلى ضرورة تقوية السلطات[4].

---

(1) C.A.O.M.,S. L.N.A. , préfecture d'Alger,4I10,renseignement mois juin1940.

(2)C.A.O.M.,S. L.N.A. , préfecture d'Alger,4I10, direction générale de la gendarmerie nationale, section de Bouira, rapport du commandant la section de la gendarmerie de Bouira n°070/2 « rebellion a main armée contre le gendarme, Bouira ,le5 octobre 1942.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris**1P29**,E.M,1er bureau, situation des troupes et effectifs.

(4)Belkacem Recham, op.cit.p.191.

لقد عبّر العسكريون المسلمون المنخرطون في جيش الهدنة عن حالة التململ والتذمر بالنظر للظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة وظروف التجنيد خاصة، والتي من بينها تحديد السن الأقصى في الجزائر بخمسة وعشرون سنة وفي المغرب بثلاثة وعشرون سنة بالنسبة للتجنيد التطوعي مع اشتراط العزوبة هذا من جهة[1]، ومن جهة أخرى فقد فرضت قيادة الأركان الفرنسية معايير عنصرية و غير عادلة في سير المؤسسات العسكرية بين منتسبيها من الأصول العربية و الإسلامية و ذوي الأصول الأوروبية، من ذلك أسبقية الأوروبي على الأهلي في القيادة في حالة تساوي الرتب، والتباين في الرواتب بين المجندين الأوروبيين والشمال إفريقيين وتحديد سقف الرتب العسكرية بالنسبة للضباط من الأهالي برتبة نقيب ليحال بعدها على التقاعد[2]، فعرفت فترة الهدنة تمردات خطيرة اندلعت في شهر جانفي 1941 و المعروفة بأحداث ثكنة البيت المربع بالحراش.

- ب) تمرد فوج الزحف للشرق الأدنى 25 جانفي 1941:

يتشكل هذا الفوج من ثلاثة فيالق منها الفرقة المركزية المتمركزة في ثكنة الحراش(البيت المربع) و فيلق وثلاثة سرايا تحت قيادة ضابط برتبة عقيد وقيادة أركان كانت الوحدات تتجمع في المعسكر القديم التابع للفوج الخامس للرماة الجزائريين (Le 5ème R.T.A)، وتواجدت هيئة أركان فوج الزحف ومختلف المصالح ومخزن السلاح في البرج التركي القديم و الأقل تدهورا من بقية أجزاء إقامة الفوج[3].

لقد عمد ضباط المكتب الثاني في روايتهم لأحداث 25 جانفي 1941 إلى إعطاء صورة حزينة لهذه الضاحية العاصمية، فالحراش مدينة مفتوحة تأوي إليها العناصر المشبوهة لمدينة الجزائر، فإلى الغرب من موقع الحادث كانت توجد بعض المنازل الفوضوية التي يقطنها أشخاص(رُحّل، وقبايل) وقام هؤلاء السكان بإيواء بعض المساجين السياسيين التابعين لفوج الرماة التونسيين (R.T.T) وفيلق الدبابات مع نهاية شهر ماي لتنتهي تلك الرواية إلى أن ميصالي الحاج والعشرات من أتباعه كانوا

---

(1)S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,EMA,3 P82,d4 ,projet de décret sur le recrutement et statut des indigènes ,titres I,II,pp.1 3.

(2)Belkacem Recham, op.cit.pp.71,72.

(3)A. Sainte Marie, la mutinerie du R.M.L, **les cahiers du Tunisie**, N°117 118, 3ème et 4ème trimestre 1981.p.387.

قابعين فيه في انتظار تقديمهم إلى المحاكمة بتهمة العمل ضد مصالح فرنسا. يضاف إلى ذلك أنه خلال نهاية عام 1940 كانت مدينة الجزائر تعج بالجواسيس من كل حدب وصوب وتحصي عددا من شبكات الإستعلام والتخريب: الشيوعيون، الديغوليون و الأجانب، لجان الهدنة الإيطالية والألمانية والتي كانت لها اتصالات مع الأوساط الأوروبية و الأهلية[1].

انفجرت أحداث البيت المربع مساء يوم 25 جانفي 1941 وسط حالة من التذمر والقلق بين أوساط بعض المدنيين حسب رواية ضباط المكتب الثاني[2]، وداخل الفوج تشير التقارير إلى أن الوضع كان جد صعب حيث برزت علامات التكدر على بعض أفراده وغاب الضباط بعد نداء المساء وأطلع أحد النقباء المساعد الأول أن الرماة كانوا مسلحين والعمامات موضوعة على الرأس[3]. اندلعت أحداث البيت المربع في حدود الساعة التاسعة والنصف مساءا تحت صيحات: "الجهاد أيها الإخوة المسلمون من أجل قضية مقدسة، أدعوا الله أن من سيقتلون سيكون مصيرهم الجنة، كونوا رجالا"[4]، عندها خرج المئات من الرماة من مخادعهم وقاموا بقتل الحراس واستولوا على مخزن السلاح وبعد ذلك دارت اشتباكات عند البرج الذي نظمت حوله عملية الدفاع بسرعة وتم صد زحف المهاجمين مع تسجيل سقوط العشرات من القتلى، وانتشر الجنود في مركز البيت المربع وبعض الأحياء المجاورة كبيلفور وتحت صيحات "الجهاد، الجهاد في سبيل الله"، وأيضا "رماة احموا حقوقنا". شرع الجنود في إطلاق النار على المارة وصوب النوافذ، فكانت الحصيلة الأولية: سبعة قتلى وعشرات الجرحى، كما تم تعطيل بعض الشخصيات في دار البلدية ومائتا متفرج داخل السينما، بينما بقي السجن الذي كان يُعتقل فيه مناضلو حزب الشعب بعيدا عن هذه الأحداث[5].

---

(1) Yves Maxime Danan, **La vie politique à Alger 1940 1944**, Paris 1963, p.p.32.44.
(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **1P135**, rapport du commandant Blot transmit au gouverneur général le 22 janvier 1941.
(3) A. Sainte Marie, op.cit., p.191.
(4) Ibid.
(5)Ibid,p.391.

لقد كان رد فعل السلطات الاستعمارية سريعا حيث عمل والي الجزائر باجس Pages رفقة السلطات العسكرية على إخماد فتيل العصيان بقبضة حديدية من خلال استخدام القوات العسكرية والأمنية، ممثلة في الفوج الخامس للصيادين الأفارقة (5ème R.C.A)، قوات الدرك، والفصيل الآلي رشاش، الأمر الذي دفع بالكثير من الثوار إلى الاستسلام والعودة إلى ثكناتهم في حدود الساعة الحادية عشر والنصف مساءا باستثناء مجموعات أخرى واصلت الانشقاق، وفي الصبيحة توقفت طلقات النار واستسلمت آخر جيوب المقاومة و لاذ العشرات من الثوار بالفرار باتجاه الغابات المحيطة بالمكان حيث تمّ اعتقال العشرات منهم بعد عمليات التمشيط للمناطق المجاورة[1]. و تبين بعد معاينة السلاح الذي كان لديهم أنه لا يعود إلى سلاح الفوج وكان يُحضر قانونا حمله من قبل المسلمين. و عند نهاية شهر مارس 1941 كان لا يزال أربعة عناصر من الذين شاركوا في الأحداث خارج سيطرة الجيش الفرنسي وكذا أسلحتهم[2].

لقد أسفرت تحريات السلطات العسكرية والمدنية عن تحديد عدد المشاركين في حركة العصيان و هو 570 عنصرا، من بينهم 333 كانوا متهمين فيما أخلي سبيل المتبقين، وحسب تقرير الجنرال بايني Beynet قائد الناحية التاسعة عشر الذي رفعه أول مارس 1941، فإن عملية قمع التمرد استمرت إلى غاية 26 فيفري وقد أسفرت على النتائج التالية: تقديم 146 عنصرا أمام المحكمة العسكرية حيث أُدين 74 فردا منهم، وصدر حكم الإعدام في حق 27 عنصرا منهم وأخلي سبيل 06 عناصر وبقيت محاكمة 66 عنصرا آخرا يضاف إليهم 186 عنصر كانوا مصدر شكوك ولم يقدّموا أمام المحكمة العسكرية حيث تم إبعاد 91 عنصرا من الجيش وتحويل 95 عنصرا آخرا إلى وحدات أخرى[3].

بالمقابل استمرت حملة القمع الفرنسية ضد كل المشبوهين من الأهالي حيث تم تسريح العديد منهم من الخدمة دون محاكمة ودون تعويض، كما أقدمت ذات السلطات على حل فوج الزحف إلى

---

(1)A. Sainte Marie, op.cit, p.392.

(2)Ibid.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **1P135**, rapport de général Beynet 01 mars 1941.

المشرق (R.M.L) واستبداله بالفوج 13 للرماة الجزائريين (13ème R.T.A)، ثم مع نهاية شهر مارس 1941 استبدل بأربعة فصائل من الفوج السابع لصيادي إفريقيا (7ème R.C.A) وبطارية مدفعية.

إن أحداث ثكنة الحراش جديرة بالبحث في الجذور والأسباب الحقيقية التي كانت وراءها، وذلك بالوقوف أولا عند الظروف التي تشكل فيها فوج الزحف إلى المشرق والتي من شأنها إضافة عناصر مفسرة لتلك الأحداث. لقد كان الفوج موجها لاستخلاف الفرقة 86 للمشاة المعسكرة في المشرق منذ 1939 والذي كان يضم 2940 عنصرا من الرماة وأكثر من 263 سبايهي(1)، تم تجنيد هؤلاء العناصر من إجمالي وحدات الناحية التاسعة عشر متطوعين، ومنهم من قضى بين أربعة واثنا عشرة سنة في الخدمة ويعود ثلثهم تقريبا إلى فرقة قسنطينة، في حين أن 96 عنصرا منهم كانوا من فرقة وهران والمهمة الرئيسية كانت تعود إلى فرقة الجزائر ب:1960 عنصر من الرماة و163 عريف وسبايهي كانوا كلهم متطوعين، وهو الأمر الذي يفسر لنا عدم إتباعهم للمتمردين. كل رجال القوة كانوا من الأهالي وهو الأمر الذي لم يكن معهودا، كما أن العجز في عدد الضباط وصف الضباط الفرنسيين أجبر هيئة أركان الجيش للناحية التاسعة عشر إلى اللجوء إلى الاحتياطيين المتروبوليين والذين كان أغلبهم يفتقد إلى خبرة التعامل مع القوات المشكلة من الأهالي(2).

أما بالنسبة لوالي الجزائر فإن أسباب التمرد كانت عسكرية محضة، وأن الدوائر الوطنية لمنطقة الحراش لم تكن على صلة بذلك، وحجته أن الحركة كانت تفتقد إلى التنظيم المسبق فلم يسعى أصحابها إلى احتلال المناطق الحساسة في المدينة وتحرير ميصالي الحاج المعتقل في السجن المدني

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **1P135**,d1, rapport de général Normand commandant P I la division territoriale d'Alger a Mr le général commandant la 19 région N°2252, le 4 février 1941.

(2) Ibid. S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 1P135,d1, rapport de général Beynet commandant la 19 région a Mr le général chef délégué du gouvernement en Afrique du nord N°438,le 01 mars 1941.

القريب من موقع الحادث[1]، وبذلك أراد والي الجزائر أن ينزع كل صبغة سياسية للحادثة واختزالها في حادث عسكري معزول.

أما تحاليل قادة الفيلق التاسع عشر فكانت مناقضة لتحاليل والي مدينة الجزائر ورأت بأن الحادثة يقف وراءها أسباب عسكرية وأخرى خارجة عن نطاق الجيش، فبالنسبة للعسكرية منها تمثلت في التركيز على الإفتقار للتلاحم داخل تركيبة فوج الزحف للمشرق والراجعة إلى الظروف العامة التي تكون فيها هذا الفوج، والتي منها ضعف التأطير وحالة القلق التي كان عليها المجندون من أبناء الأهالي، يذكر أن تشخيص حالة القلق وعدم الرضا هذه ركزت التقارير العسكرية على أن مصدرها هو عدم المساواة في المرتبات بين الفرنسيين والجزائريين، فبينما عمّت الزيادة في مرتبات الفرنسيين ظلت مرتبات الجزائريين قارة، ثم عدم التحمس لفكرة التوجه إلى المشرق وزاد التأخر في تنفيذ الإنتقال في ارتفاع حالة القلق. وأرجعت قيادة أركان الجيش للناحية 19 الأسباب الخارجية للحادثة والتي اعتبرتها الأهم إلى تقدم أحد المدنيين من الثكنة وأعطى إشارة انطلاق التمرد، وإن كان يصعب تحديد المسؤوليات بسبب الصمت الذي لف المتهمين أو المتورطين من المدنيين في الحادثة والذي يعطي الانطباع بأن توجيها خارجيا قد أُعطي[2].

وأشارت التقارير العسكرية إلى أن منطقة الحراش عرفت قبيل أحداث العصيان تحركا لعناصر حزب الشعب سواء فيما تعلق الأمر بالاجتماعات التي تمت في مسجد المدينة وحضرها مجندون، أو الاجتماعات التي تمت في مقاهي تابعة لمناضلي حزب الشعب. وخلاصة القول أن التحريات المؤسسة العسكرية قد حمّلت بعض عناصر حزب الشعب الوقوف وراء الحادث، وبعد تحديد الطرف الرئيسي حسب قيادة أركان الجيش كان من الضروري تعميق التحقيقات لمعرفة ما إذا كانت الحادثة من تدبير عناصر حزب الشعب بصفة معزولة أم كان وراءه دعم خارجي وتحديدا مصدره ألمانيا[3].

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 1P135. Lettre du préfet d'Alger au général Normand, le 05 février 1941.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 1P135, rapport et complément d'enquête du commandant de la 19ème région, le 08 fév. Et 01 mars 1941.

(3) Ibid.

وفي اليوم الموالي للحادثة، توجهت الأنظار كلها صوب النقيب (N) أي النقيب محمد بن عبد الرحمان[1]. وعلى الرغم من التفاصيل التي حملتها التقارير المدنية والعسكرية الفرنسية بخصوص تمرد ثكنة فوج الزحف للمشرق، فإن كثيرا من الغموض ظل يلف القضية وظل الكثير من التساؤلات بدون إجابة من ذلك إن كانت الحادثة مؤامرة مدبرة من قبل أنصار الألمان أو أنصار الجنرال ديغول أو الشيوعيون أو الوطنيين الجزائريين. لقد سارت بعض الشائعات والتي مفادها أن النقيب بن عبد الرحمان قد اعترف بتلقيه لمبلغ مائة ألف (100000) فرنك من الألمان لتمويل الثورة، غير أن أصدقاءه وذويه كذبوا ذلك وأشاروا إلى اتصالاته ببعض الضباط الفرنسيين من أنصار قوات فرنسا الحرة (F.F.L)، وأن الثورة كانت موجهة لعرقلة الفوج من تعزيز الإجراءات الدفاعية لحكومة فيشي في الشرق الأدنى[2].

لكن هذا الطرح يفقد مبرراته في سياق الأحداث الموالية وخاصة بعد إنزال الحلفاء في شهر نوفمبر 1942 في شمال إفريقيا وما تبعه من إجراءات متعلقة بتحرير بعض المعتقلين من أنصار الحزب الشيوعي أو بعض مناصري حزب الشعب واستثني من تلك الإجراءات النقيب محمد بن عبد الرحمان الذي لم يستفد من ذلك الأجراء إلا في إطار التدابير السياسية التي نصت عليها اتفاقية إيفيان في مارس 1962. وباستثناء ما قدمه المؤرخ سانت ماري فإن أحداث ثكنة الحراش لم تحظى بوافر الدراسة سواء من طرف المؤرخين الفرنسيين أو المؤرخين الجزائريين[3].

---

(1) من مواليد 18 جويلية 1895 بسور الغزلان، كان عمره 45 سنة أثناء وقوع الحادثة، وحسب الترجمة المقدمة من طرف المؤرخ سانت ماري فإن النقيب بن عبد الرحمان قد بدأ مشواره مع الجيش الفرنسي منذ 1916 حينما تطوع في صفوف الفوج الأول للرماة الجزائريين ليرقى إلى رتبة عريف سنة 1917 ثم رقيبا في السنة الموالية. شارك في المعارك على الأراضي الفرنسية حيث أصيب بجروح عام 1918 وذكر إسمه مرتين في جدول الفوج، وخلال الفترة الممتدة بين 1920 إلى 1939 تعاقد أكثر من مرة مع الجيش الفرنسي حيث شارك في مهمات حربية خارج الجزائر كلبنان وتونس ليرقى عام 1939 إلى رتبة نقيب. شارك في معارك الجبهة الشمالية الشرقية سنة 1940 ليعتقل من طرف الألمان ثم عاد إلى الجزائر في شهر أوت 1940 ولم تتأكد الدوائر الفرنسية من طريقة خروجه من المعتقل إما فرارا أو تحريرا. ونظرا لصرامته وتأثيره على الرماة وامتلاكه مؤهلات ترقيته إلى رتبة رائد، ناصبه الضباط الفرنسيون في نفس الفوج العداء والكراهية. وفي مستخرج العقوبات المسلطة على ضباط فوج الزحف للمشرق سلطت عليه عقوبة التوقيف عن العمل لمدة ثلاثون يوما ثم سرّح من الخدمة. وفي شهر أفريل 1943 أعتقل وحوكم من طرف مجلس الحرب وصدر بحقه حكم الإعدام ثم عدّل الحكم واستبدل بالسجن المؤبد ولم يطلق سراحه إلا يوم 25 ماي 1962: أنظر .A. Sainte Marie, op.cit., pp.388 398

(2) A. Sainte Marie, op.cit. p 398.

(3) يرى المؤرخ آجرون أن العصيان يدخل ضمن الخروقات التي سجلتها هذه المرحلة ولم يذكر ماكسيم دانان الذي تطرق لأحوال مدينة الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية أي كلمة عن الحادثة، في حين اكتفى كلود بايا Claude Paillat صاحب كتاب L'échiquier d'Alger بتقديم

رغم أن هذا العصيان لم ينتقل إلى بقية وحدات الناحية التاسعة عشر إلا أنه كان سببا في دفع الوزارة إلى اتخاذ بعض التعديلات والتحسينات على أجور المجندين الجزائريين. فالقرارات الوزارية ليوم 28 جانفي 1941 رفعت بصفة محسوسة منحتي التطوع وإعادة التطوع والتي وصلت إلى ثلاثة آلاف (3000) فرنك وألفين وخمسمائة (2500) فرنك على التوالي، كما رفعت المرتبات اليومية في بعض الحالات(1)، لكن مظاهر اللامساواة استمرت محدثة تمييزا، فبعيد عصيان فوج الزحف وتوقيف النقيب محمد بن عبد الرحمان، زادت شكوك القيادة الفرنسية كثيرا تجاه المجندين من الأهالي وخصوصا المثقفين منهم.

فبدأت حكومة فيشي في اتخاذ بعض الإجراءات بهدف إبعادهم عن الجيش.فعلى النقيض مما نص عليه مرسوم 13 مارس 1940 والمتعلق بفتح أبواب المدارس العسكرية أمام الشباب المسلم للحصول على رتبة ضابط في إختصاصات ظلت حكرا على الأوروبيين، ويبدو أن الغرض من ذلك كان ضمان ولاء الجزائريين خلال المرحلة الأولى من الحرب، وجه وزير الدولة للحربية يوم 24 أفريل 1941 مذكرة إلى قادة القوات التي ينضوي فيه مجندون من أبناء الأهالي بمنع نشر الإعلانات المتعلقة بقبولهم في المدارس العسكرية وذلك خوفا من أن يتحول هؤلاء إلى إطارات أصلية لثورة محتملة(2).

على الرغم من التحسينات التي أدخلت على علاوات المجندين من الأهالي، إلا أن حالة القلق قد استمرت واستمر معها تراجع هيبة الجيش في نفس الوقت الذي كانت تسجل فيه الإدارة حالة القلق الشعبي العام، ومن جهتها أشارت السلطات العسكرية إلى حالة قلق لدى مسلمي جيش

وصف مختصر للواقعة أما Pierre Ordioni وهو مدير ديوان والي الجزائر آنذاك فأنه لم يتناول القضية إلا في بعض الفقرات مرجعا أسبابها لأخطاء خطيرة ارتكبتها القيادة العسكرية، ولم يتجاوز الجنرال ويغان وهو القائد الأول في شمال إفريقيا آنذاك وصف الحادثة بعبارات مبهمة. ومن الأقلام الوطنية نجد علي محساس قد أشار إلى الواقعة واعتبرها مؤشرا للتمرد على مستوى كل التجمعات العسكرية الجزائرية داخل الجيش الفرنسي، أما الأستاذ محفوظ قداش فقد أشار إلى الحادثة في كتابه تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بصفة مختصرة ويعتبر الوحيد الذي ذكر اشتراك المدنيين مع العسكريين في العصيان ومحاولة السيطرة على البريد ودار البلدية واحتلال جسر الحراش ومحاولة تحرير ميصالي الحاج وبقية المعتقلين في السجن لكن العملية فشلت بالنظر لسوء التحضير المسبق ورغم محاولة بعض عناصر حزب الشعب الأحرار توظيف القضية لصالحهم إلا أن موقف ميصالي الحاج كان على النقيض من ذلك حين دعا إلى الهدوء.

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 3P82. d4, projet de décret sur le recrutement et statut des indigènes, titres IV,pp.7,8.

(2) SHAT. ,2P78, note du ministre d'Etat a la guerre, Vichy, le24 avril 1941.

الهدنة و تراجع عدد المترشحين للتجنيد كماً ونوعاً. فخلال الفترة الممتدة بين جويلية وديسمبر 1941، لم يسجل سوى 1398 حالة تطوع و 72 حالة إعادة تطوع[1].

وإذا كان الجنرال ويغان قد أبدى تفاؤلا بخصوص معنويات قوات الناحية التاسعة عشر وذلك خلال الاحتفالات المئوية الخاصة بإنشاء فرق الرماة والسبايهية، فإن تحليل زميله الجنرال كوليتز Koeltz القائد الجديد للناحية التاسعة عشر الذي أشار في شهر أوت 1942 إلى أزمة المتطوعين وإعادة التطوع والتي أرجعها لأسباب خاصة بالجيش وأخرى خارجة عنه، فبالنسبة لهذه الأخيرة أرجعها إلى تراجع هيبة الجيش بعد هزيمة 1940[2]، وأشار كذلك إلى تدني الروح القتالية لدى المجندين مستشهدا بغياب الحماس لدى هؤلاء أثناء الاستعدادات الموجهة إلى الشرق الأدنى خلال صائفة 1941، وإعراب البعض منهم عن رفضهم العمل خارج الجزائر، وأضاف التقرير أن عددا كبيرا منهم لم يعد يعتبر الجيش ملجأهم الوحيد ضد المجاعة وأقبلوا على السوق السوداء، وأخيرا فإن مصير قدماء المحاربين من الأهالي الذين لم يحصلوا على مناصب شغل لم يشجع على التجنيد التطوعي. وفيما يتعلق بالأسباب الداخلية للجيش، أشار التقرير إلى استمرار اللامساواة بين الفرنسيين والجزائريين فقد ظلت رواتب الضباط من الجزائريين أقل من رواتب نظرائهم من الأوروبيين، كما أن مسألة القيادة هي الأخرى بقيت حكرا على الفرنسيين في حالة تساوي الرتب العسكرية دون غيرهم من الجزائريين[3].

لقد خيمت هذه الأجواء بقوة على معنويات السكان المسلمين لحظة استعداد الحلفاء للإنزال على أراضي شمال إفريقيا.

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **1P13**, état des engagés et réengagés français et indigènes dans le corps de troupes de l'Afrique du nord pour la période du 1er juillet au 31 décembre 1941.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, EMA, 3P82,d2, rapport du 18 août 1942.

(3) Ibid.

ثانيا) التعبئة خلال المرحلة الثانية من الحرب: 1942– 1945

1–) إنزال الحلفاء بشمال إفريقيا 08 نوفمبر 1942 ورد فعل المحور

شكل نجاح عملية إنزال قوات الحلفاء بشمال إفريقيا في 08 نوفمبر 1942 أهم حدث عاشته المنطقة على جميع الأصعدة وخاصة العسكرية والسياسية لما ترتب على تلك عملية من نتائج مباشرة و غير مباشرة على سكان المنطقة أولا، ثم ما تبع ذلك من إنزالات وإنتصارات عسكرية غيرت مسار الحرب لصالح الحلفاء بداية بتحرير تونس، ثم الإنزال في صقلية في 10 جويلية 1943، وإيطاليا في 3 سبتمبر 1943، ثم الانتقال لتحرير الأراضي الفرنسية ، ومن دون التطرق إلى تفاصيل تنفيذ تلك العملية لاعتقادنا أن ذلك أمر قد خاضت فيه الكثير من الدراسات بالتفصيل وأصبح من الصعب إيجاد قراءة جديدة لحوادثه، إرتأينا التوقف عند أهم أحداث تلك العملية و الوقوف عند بعض نتائجها المباشرة.

منذ تنفيذها لقنبلة قاعدة المرسى الكبير في 3 جويلية 1940[1]، أدركت بريطانيا أهمية البحر المتوسط في مواجهة قوى المحور، و أملت في القيام بعملية عسكرية كبيرة انطلاقا من شمال إفريقيا تغير مجرى أحداث الحرب في مرحلتها الأولى، لكن ذلك المشروع كان لا يزال مبكرا بفعل موقف الحياد الذي تمسكت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية الهجوم على أسطولها في ميناء بيرل هاربر في

(1) تدخل هذه العملية في إطار جملة الإجراءات التي اتخذتها القيادة البريطانية تجاه القوة البحرية الفرنسية بعد توقيع حكومة بيتان الهدنة مع دول المحور وخشية من أن يستعمل الأسطول الفرنسي الذي ظل في حالة جيدة من الألمان ،وكانت البداية مع تعيين الأميرال سومر فيل Somerville على رأس الأسطول البريطاني في جبل طارق يوم 27 جوان 1940 وهي القوة التي حملت الرمزH وضمت مجموعة من السفن الحربية البريطانية تتقدمها السفينة الحربية هوودHood أكبر قطعة حربية في الأسطول الملكي البريطاني بالإضافة الى حاملة الطائرات آرك روايال Ark royal وبعد أن قامت البحرية البريطانية صبيحة 3 جويلية بحجز كل السفن والمراكب الفرنسية المتواجدة في مختلف الموانئ البريطانية والتي قدر عددها ب200 سفينة قامت القوة H بتنفيذ هجومها على القاعدة البحرية المرسى الكبير مساء يوم 3 جويلية والذي أسفر عن مقتل 1277 بحارا فرنسيا وتدمير أهم القطع البحرية الفرنسية هناك والمتمثلة في (Bretagne, la Provence ,dunkerque)، كما أتبع الهجوم على المرسى الكبير بهجوم آخر جوي على ميناء داكار يوم 8 جويلية استهدفت الباخرة الحربية الفرنسية ريشيليو Richelieu الأمر الذي أدى إلى وضعها خارج الخدمة. أنظر:. Jaques Belle ,op.cit ,PP.30,31.

جزر هواي بالمحيط الهادي في 7 ديسمبر 1941[1]. و بعد اجتماع جويلية 1942 بين قيادتي أركان الجيشين الأمريكي والبريطاني بلندن لدراسة العمليات الهجومية التي يمكن تنفيذها في أوروبا قبل نهاية السنة[2] رغب الأمريكان بتنظيم عملية الإنزال في شمال فرنسا، غير أن البريطانيين عارضوا ذلك واعتبروا أن مثل تلك العملية لا يمكن القيام بها بنجاح إلا بعد عام 1944، واقترحوا بدل ذلك احتلال شمال إفريقيا. في 25 جويلية تم تبني المقترح البريطاني وأطلق الرئيس الأمريكي تسمية جيمناست على تلك العملية لكن الأمر استقر عند التسمية التي أطلقها رئيس الوزراء البريطاني وانستون تشرشلW CHURCHEL[3] بعملية "المشعل Torch "، وأن يشرع في تنفيذها يوم 30 أكتوبر 1942 [4] ، و من الوقائع التى تلت ذلك تعيين الجنرال داويت أيزنهاور Eisenhower [5] قائدا أعلى لقوات الحلفاء ووضعت قيادة القوات البحرية للحلفاء تحت قيادة الأميرال البريطاني كونينغهام Cunningham. وكانت عملية الإعداد وضبط الخطة النهائية للإنزال مضنية وشاقة ولم يتوصل لها إلا خلال شهر سبتمبر بعد إقرارها من قبل قيادة أركان البلدين، و قضت تلك الخطة أن يتم تنظيم

---

(1) تم الهجوم الياباني عبر موجات جوية مباغتة ومكثفة أسفرت عن تدمير جزء مهم من الأسطول الأمريكي منها 94 بارجة وتدمير 247 طائرة وتفجير خزانات الوقود, أنظر : : pierre Miquel, **la seconde guerre mondiale 1939 1945**, ed : marabout,france1986,p.339.

(2) Caroff le capitaine De visseau ,**les débarquements allies en Afrique du nord(novembre1942)**,travail établit d'après les archives de la marine, service historique de la marine,Vincenne,1960.p.XVII.

(3) (1874 1965) هو السير وانستون تشرشل شخصية سياسية وعسكرية تلقى تعليمه الأول بمدينة هارو ومنها انتقل إلى أكاديمية ساند هارست العسكرية وبعد الحرب العالمية الأولى تقلد منصب وزير الحربية والطيران (1919) ،وخلال سنة 1921 عين وزيرا للمستعمرات ،عارض بشدة سياسة التهدئة المنتهجة من قبل حكومته مابين 1936 1939 وحذر من مخاطر إعادة تسلح المانيا خلال نفس الفترة ،في سنة 1940 خلف نيفيل تشمبرلان في رئاسة الوزراء عن حزب العمال شارك في معظم الاجتماعات الدولية التي تمت خلال الحرب العالمية الثانية. أنظر هيثم الايوبي وآخرون ، **الموسوعة العسكرية** ، ج3، ط2 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،لبنان2003 ، ص ،ص.274 ،275 .

(4) Caroff le capitaine De visseau ,op.cit, p.XVII.

(5) عسكري وسياسي أمريكي والرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ولد في14 اكتوبر1890 بولاية تكساس، عين قائدا عاما لقوات الحلفاء في شمال إفريقيا فدفع جيوش المحور أمامه إلى تونس ثم قاد معركة صقلية، وانتقل إلى نورماندي حيث قاد الحملة لتحرير فرنسا، عين قائدا لقوات الاحتلال الأمريكية في ألمانيا سنة 1945، أنتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري خلفا لترومان في 20 جانفي 1953 ثم 1956، أنظر :أحمد عطية الله، **القاموس السياسي** ، بيروت،1968 ،ص.165 .

وتنفيذ الإنزال بالموانئ المغربية من قبل القوات الأمريكية، أما الإنزال بمينائي الجزائر و وهران فإن تنظيمه كان واقعا على عاتق القوات البريطانية وبمشاركة القوات الأمريكية [1] .

بالإضافة إلى هذه الترتيبات بين القوات الأنجلو ساكسونية كان هناك تنسيق دقيق بين قيادة الحلفاء ومجموعة الضباط المنشقين عن ولائهم للماريشال أو ما يعرف بمجموعة الخمسة وهم(الجنرال ماست Mast ، مونسابر Monsabert، العقيد باريل Baril، بيتوار Béthouar والجنرال جيرو giraud) عبر وساطة روبرت مورفي.

- أ) الإنزال بميناء الجزائر:

بعد أن تم الإتفاق على تاريخ بدء العملية وهو يوم الثامن نوفمبر 1942 على الساعة الثانية صباحا، حيث تكلفت القوات الحليفة المسماة "مجموعة العمل الشرقية Eastern Task force المؤلفة من 33 ألف مقاتل منهم 23 ألف رجل من القوات البريطانية[2] تحت إمرة الجنرال ريدر Ryder، وقد انتقلت تلك القوة من جبل طارق ضمن القافلة البحرية السريعة (KMF ,A1) والمؤلفة من عمارة القيادة و16 ناقلة، ثلاث عمارات مضادة للطيران، ستة مدمرات، سبعة كشافات سريعة وسفينتين من نوع سلوب Sloops [3]، كما قسمت منطقة الإنزال إلى ثلاث قطاعات، القطاع (A) على الساحل الغربي لمدينة الجزائر ما بين سيدي فرج ومدينة بوسماعيل (castiglione سابقا)، والقطاع (B) ما بين سيدي فرج وبولوغين (la pointe des consuls سابقا) أما القطاع (C) فيمتد مابين رأس ماتيفو ومدينة عين طاية (Suffren سابقا)[4]. في حدود الساعة GMT 1HOO نجحت مجموعة القوات المكلفة بالقطاع A في الإنزال على الساحل الجزائري دون حدث يذكر، و كان هدفها هو السيطرة على مطار البليدة المحاصر من قبل القوات المنشقة الموالية للجنرال مونسابر، وبعد مقاومة محتشمة من جانب قوات القاعدة تم للحلفاء السيطرة الكلية على المطار بحلول منتصف النهار[5]. وفي نفس

---

(1) Jean la Couture, **Charles De Gaulle**, **le rebelle**, t4, ed sueil, paris1984,P.597.

(2) le général Mast, op.cit,p.147.

(3) Caroff le capitaine De visseau,op.cit.pp.7,8.

(4) Ibid.

(5) Ibid.p.27.

التوقيت شرعت بقية القوات في الإنزال بالقطاعين B و C الذين واجهت فيهما مقاومة من سلاح البحرية الذي ظل مواليا لأوامر الأميرال دارلان ، وفي حدود الساعة 17و30 دقيقة وقع الجنرال جوان على وقف إطلاق النار، وتلاه اجتماع السلطات العسكرية و الدبلوماسية الأمريكية والقيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر، وقد تم فيه تمديد وقف إطلاق النار بخصوص الجزائر العاصمة وتحديد مسؤوليات القوات الفرنسية والحلفاء على مستوى الجزائر خلال مرحلة ما بعد الإنزال(1) .

–ب) الإنزال في مدينة وهران:

وبخصوص عملية الإنزال بموانئ وهران فقد أشرفت عليها مجموعة العمل المركزية Central Task Force وقوامها 39 ألف جندي أمريكي تحت قيادة الجنرال ميجر فردندال Fredendall ، وعبرت هذه القوات مضيق جبل طارق إلى السواحل الوهرانية يوم 6 نوفمبر ضمن القافلة البحرية السريعة KMF 01 والقافلة البطيئة KMS 01 و مجموعهما 97 قطعة بحرية من مختلف الأنواع(2). و قد حددت ثلاث قطاعات لهذه العملية وهي قطاع شواطئ بوزجار إلى الشرق من رأس فيغالو cap figalo وحمل الرمز " X "، والقطاع الثاني شمل شواطئ خليج الأندلس و رمز له بالحرف " Y " ، أما القطاع الثالث و هو الأكثر أهمية إستراتيجية في منطقة فقد ضم شواطئ خليج أرزيو بما فيه من قواعد بحرية وجوية و رمز له بالحرف " Z "بحيث خصصت له قيادة الحلفاء خمسة مجموعات كاملة تتألف كل مجموعة من رتل يضم جميع الوحدات القتالية (Regimentel combat team)(3)، وبينما تم إعتقال العقيد توستان Tostain ممثل مجموعة الخمسة على مستوى مقاطعة وهران من قبل قائد عملياته يوم 7 نوفمبر 1942 و ماسببه ذلك من حالة فوضى بين العناصر الموالية إليه، كان قائد الناحية الوهرانية الجنرال بواسو Boisseau قد أعطى أوامره بالرد على أية محاولة إنزال، وتبعا لذلك فإن عملية الإنزال في موانئ وسواحل القطاع الوهراني قد تمت في ظروف مخالفة تماما لما تم في مدينة الجزائر، حيث شهدت مواجهات عنيفة ودامية بين الطرفين منذ صباح يوم 8 نوفمبر إلى منتصف اليوم الموالي

(1) Caroff le capitaine De visseau, op.cit,p.32.

(2) Ibid.pp.35,36.

(3) Ibid.

وقدرت القوات الفرنسية خسائرها البشرية بحوالي 700 رجل بين قتيل وجريح، الجدول رقم (11) يعرض خسائر الجيش الفرنسي من مختلف القوات [1].

القوات	القتلى	الجرحى
القوات البحرية	243	146
القوات البرية	94	194
القوات الجوية	10	13
المجموع	347	353

من خلال أرقام هذا الجدول يبرز ضعف دور العناصر المنشقة في التخفيف من حدة المواجهة من جهة وبقاء سلاح البحرية وفيا لأوامر القيادة سواءا على مستوى الجزائر أو على مستوى فيشي من جهة أخرى.

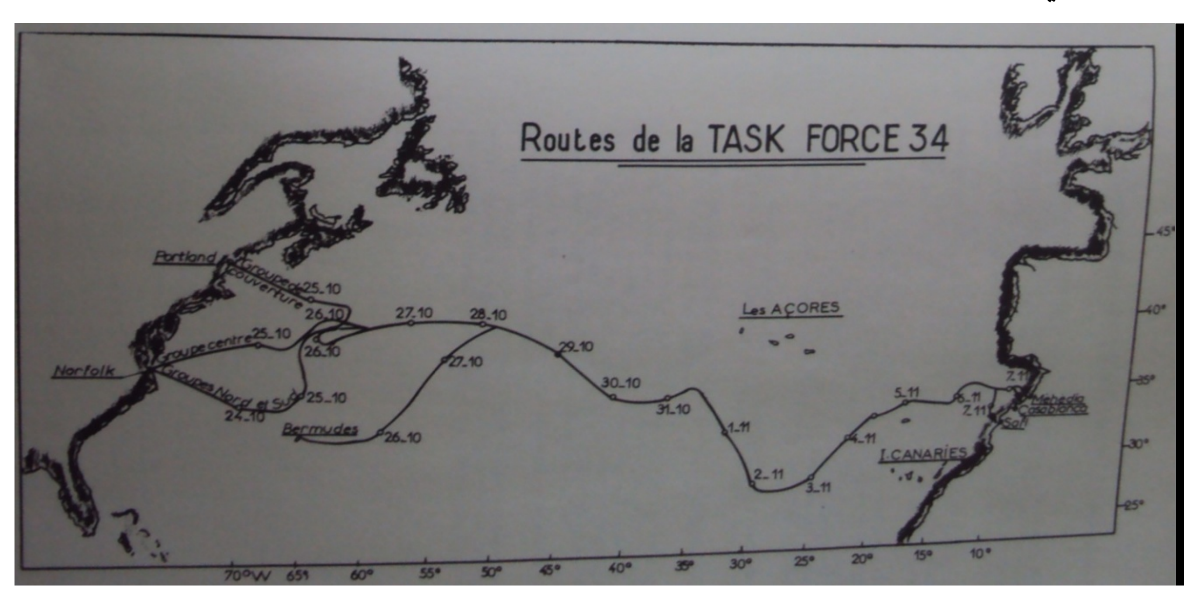
من جانبها استكملت قوات الحلفاء إنزالها في السواحل الشرقية الجزائرية وتحديدا في موانئ بجاية، سكيكدة (فيليب فيل سابقا)، وعنابة خلال يومي العاشر والحادي عشر نوفمبر دون مواجهة أية مقاومة من القوات الفرنسية[2].

–ج) **الإنزال بالمغرب الأقصى:** لم تتم عملية الإنزال بالمغرب في ظروف أحسن من تلك التي مرت بها العملية في وهران، و قد أوكلت مهمة تنفيذها إلى مجموعة العمل الغربية Western naval task force والتي كان قوامها 345000 جندي أمريكي و250 دبابة ،تحت قيادة الميجر جنرال باتون

(1) Caroff le capitaine De visseau, op.cit,p.69

(2)تشير الإتصالات بين القيادة على مستوى الآميريالية قيادة هذه الموانئ إلى حالة تخبط وغموض حيال الموقف الواجب اتخاذه تجاه الإنزال وكيفية التعامل مع القوات الأنجلو سكسونية ،فعلى سبيل المثال بعدما أصدرت القيادة في الجزائر أوامرها للوالي البحري للمقاطعة الرابعة صبيحة العاشر من نوفمبر بعدم التصدي للإنزال الحلفاء بالموانئ الثلاث ،وصلت إلى نفس الوالي في حدود الساعة الرابعة و25 دقيقة أوامر من الماريشال بيتان تدعو إلى التصدي ومواجهة المعتدين، كما تلقى الواالي البحري أمرا من الأميرال دارلان نقله هاتفيا الجنرال كولت Koltz بضرورة تبني موقف ودي ومؤازر للقوات الأنجلو أمريكية، ومعاداة قوات المحور ، وبعد وقت قليل وردت إلى ذات المسؤول أوامر جديدة تلغي ماسبق وتأمره بتبني موقف الحياد تجاه طرفي الصراع.أنظر : S.H.A.T.,1P17,méssages n° : 53077 /n° :1645.le 10/11/1942.P.M.4ème. le registre des opérations de Bône n°2434 2436 et n°6776

Patton، خرجت هذه القوات من الموانئ الشرقية للو.م.أ نهاية شهر أكتوبر وعبرت الأطلسي لترسو قبالة الساحل الأطلسي المغربي **الخريطة رقم (3): تبين مسار القوات الأمريكية المكلفة بالإنزال في الموانئ المغربية**[1].



توزعت هذه القوات إلى ثلاثة مجموعات هي: مجموعة الهجوم الشمالي Northern attack groupe تحت قيادة الأميرال كيلي Kelly [2]، و قوامها 6000 رجل، ومجال إنزالها ساحل المهدية.

---

(1) Caroff le capitaine De visseau, op.cit,p.69.

(2) هو ريكموند كيلي تورنر من مواليد27 ماي 1885 ببورتلند باورغون خريج الأكاديمية البحرية الأمريكية سنة 1908، خلال الحرب العالمية الثانية تقلد عدة مهام منها قيادة القوات البرمائية في منطقة المحيط الهادي الجنوبية خلال معركة جزيرة سافو ومعركة قناة قوادا وخلال الحملة على جزر سلمون ثم عين قائدا للقوات البرمائية التابعة للأسطول الخامس مابين 1943 1944،كما قاد العمليات البرمائية خلال الإنزال في أرخبيل المحيط الهادي الأوسط وفي سنة 1945 تقلد قيادة الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي ،شارك في وضع خطة غزو اليابان المعروفة بعملية السقوط أو Dawnfall، انسحب من الحياة العسكرية سنة 1947 لمزيد من الإيضاح أنظر :

Georges C Dryers, **the amphibians came to conquer the story of admiral Richmond Kelly, new York books expresse**, publishing,2010, http://www.ibiblio.org/hyperwar/USN/ACTC/

مجموعة الهجوم الأوسط Center attack groupe، وتألفت من 19000 رجل، وضعت تحت إمرة الجنرال أندرسون Anderson ، و نفذت إنزالها بميناء فيدالا Fédala[1] .

مجموعة الهجوم الجنوبي، وكانت تتكون من 6500 مقاتل تحت إمرة الجنرال هارون Haroun، و كان مجال إنزالها ميناء صافي Safi [2]. وفي الوقت الذي تنظمت فيه الإجراءات الدفاعية الفرنسية حول المقيم العام الجنرال نوقاس، وقائد البحرية الفرنسية بالمغرب اللواء البحري ميشاليي Michelier، كانت حلقة المنشقين بقيادة الجنرال بيتوار Béthouart ضعيفة، ولم تسهل من مهمة القوات الأمريكية، مما ضاعف من حجم المواجهات التي اندلعت صبيحة 8 نوفمبر على مستوى جميع محاور الإنزال واستمرت إلى غاية يوم 11 نوفمبر[3]، حيث لجأت القوات الأمريكية إلى استعمال كافة أنواع الأسلحة البرية والبحرية والجوية، و اضطرار الفرنسيين إلى خرق سفنهم بغية إغراقها، وتكشف أرقام الخسائر الفرنسية عن ذراوة تلك المواجهات والتي بلغت 2643 بين قتيل وجريح، الجدول رقم (12): يوضح الخسائر البشرية الفرنسية[4].

القوات	القتلى	الجرحى	المجموع
البحرية	457	624	1081
البحرية التحارية	39	31	70
القوات البرية	490	969	1459
القوات البحرية	13	20	33
المجموع	999	1644	2643

(1) ميناء فيدالا خلال مرحلة الحماية والمحمدية بعد سنة 1960 ميناء للصيد ونقل المحروقات، أسس سنة 1913 من قبل شركة ميناء فيدالا يقع على الساحل الأطلسي بين القنيطرة والدار البيضاء، شهد أول توسعة له سنة 1952 من استقبال المواد المكررة، وبعد إنشاء مصفاة سمير سنة 1961 أعطت دفعا قويا للحركة التجارية لهذا الميناء وخلال الفترة الممتدة مابين 1966 و1979 عرف الميناء ثلاث توسعات مهمة مست الأولى توسعة شبكة الأنابيب الناقلة للمحروقات من المصفاة إلى الخزانات بالواد المالح.أنظر : ministère de l'équipement ,du transport et de logistique ,les ports des Maroc en chiffres ,fiche port Mohammedia ,PP.48 49.

(2) Caroff le capitaine De visseau, op.cit,pp.100 112.

(3) أنظر الملحق رقم(2).

(4) Caroff le capitaine De visseau , op.cit ,pp.234,235.

على خلاف ما وقع في الجزائر حيث أن أكبر الخسائر كانت في صفوف البحرية فإن خسائر القوات البرية في المغرب مثلت ما نسبته 55 % من إجمالي خسائر القوات الفرنسية وهو ما يبرر ضعف العناصر المنشقة وحدة المعارك على أطراف وداخل المدن المستهدفة بعملية الإنزال.

كما كانت الخسائر المادية جد معتبرة لاسيما فيما يتعلق بالأسطول البحري الحربي و التجاري بحيث تم إغراق وحرق 45 سفينة منها 29 سفينة تابعة للأسطول التجاري، وفقد سلاح الجو 80 طائرة، وانتهت العملية برمتها بفقدان الجيش الفرنسي 1939 قتيل 2727 جريح و هو ما اعتبرته الدوائر الوطنية الشمال إفريقية أول هزيمة للجيش الفرنسي على الأراضي الإفريقية منذ الحملة على الجزار. وبالمقابل فإن الخسائر الأمريكية كانت أقل بحيث قدرتها بعض التقارير 479 قتيل و720 جريح في جميع عمليات الإنزال بشمال إفريقيا، وفقدان 44 طائرة في مواجهات المغرب[1] .

ورغم الدعاية الكبيرة للحلفاء بخصوص الحرية وتحقيق مبادئ ميثاق الأطلسي الذي جعل شعوب المنطقة ترحب بالإنزال لكن الموقف الرسمي ظل بعيدا عن تجسيد تلك المبادئ ، ففي أهم البيانات الصادرة عن الرئيس الأمريكي قبيل الإنزال ورد التأكيد على أن الهدف الرئيسي من العملية هو إلحاق الهزيمة بالقوات الايطالية والألمانية، واحترام السيادة الفرنسية في المنطقة، وتأكد هذا الأمر جليا بعد نجاح عملية الإنزال، ففي الاتفاق المبرم بين الجنرال كلارك Clarck [2] ممثلا عن (و.م.أ) والأميرال دارلان ممثلا عن الحكومة الفرنسية يوم 12 نوفمبر بالجزائر والذي نص على وضع كل القوات العاملة في المنطقة تحت سلطة القائد العام للقوات الأمريكية فيها، لم يشر إلى مصير المنطقة بل

(1) Caroff le capitaine De visseau ,op.cit ,p.235.

(2) (ماديسون باراكس 1896 – 1984)مارك واين كلارك شخصية عسكرية أمريكية بارزة ،خريج الأكاديمية الحربية الأمريكية سنة 1917 برتبة ضابط ،شارك في الحرب العالمية الأولى في صفوف الفرقة الخامسة للجيش الأمريكي العاملة في شمال فرنسا، ثم عاد في سنة 1919 إلى الولايات المتحدة حيث تقلد عدة مهام عسكرية منها رئاسة المدرسة الحربية للمشاة ،عين خلال الحرب العالمية الثانية قائدا للفيلق الثاني بانجلترا ،ثم قائدا عاما للقوات العاملة في المسرح الأوروبي ،وخلال عملية الإنزال بشمال إفريقيا شغل مهمة نائب القائد العام للقوات الحلفاء في شمال إفريقيا، وخلال شهر جانفي 1943 عين الجنرال كلارك قائدا عاما للجيش الخامس الأمريكي وهو القوة العسكرية الأمريكية الوحيدة العاملة في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، قاد الحلفاء في الحملة على إيطاليا ،وشهر جوان 1945 عين قائدا على القوات الأمريكية المحتلة للأراضي النمساوية ، وفي سنة 1947 عين قائدا للجيش السادس.أنظر: the military college of saouth Carolina, the citadel archives and muesum ,**biographie of Mark Wayne Klark**, PP.1, 5.

أكد على السيادة الفرنسية عليها، ومنحها السلطة الكاملة في مواجهة أي خطر داخلي مع التنسيق مع القائد العام الأمريكي، و إذا كان الإتفاق قد نص في بنده (11) على تحرير جميع المعتقلين بسبب تصرفاتهم و تعاطفهم مع الأمم المتحدة(المقصود بها الدول الحليفة والمؤيدة لميثاق الأطلسي) فإنه لم يشر إلى قضية تحرير المعتقلين السياسيين من أبناء الحركة الوطنية في المنطقة، وعموما فقد أعطى هذا الاتفاق حرية واسعة أمام الحلفاء للتصرف بإمكانيات المنطقة(1).

وعليه فإن أهمية الإنزال بالنسبة للمنطقة و لسكانها الأصليين لا تكمن إلا في إدخال المنطقة في نطاق احتلال جديد هو الاحتلال الأمريكي الإنجليزي ولو مؤقتا من جهة، واحتلال قوات المحور للأراضي التونسية من جهة أخرى، ومضاعفة استنزاف المنطقة مجددا لصالح المجهود الحربي بشريا وماديا، فكانت من النتائج الأولى لنجاح عملية الإنزال إعادة التعبئة في صفوف أبناء المنطقة من أجل تحطيم قوات المحور وتحرير الأراضي الفرنسية.وقبل الخوض في هذه المسألة تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة تواجد قوات الحلفاء بالمنطقة تعددت أعمال العنف التي ارتكبها الجنود الأمريكان والإنجليز في حق الأهالي الذين وجدوا أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه ، ففي الجزائر مثلا كانت أعمال القتل والضرب والتعدي على الشرف وسرقة الممتلكات الخاصة من قبل هؤلاء الجنود في حق الجزائريين شبه يومية، فتحت حجة البحث عن مسروقات تعود لعناصر الجيش البريطاني، قامت وحدة الشرطة العسكرية التابعة له يوم 2 ماي1944 بمحاصرة سوق الميلية الأسبوعي ومصادرة كل السلع التي تحمل علامة الحلفاء كما تعرض المتسوقون لعملية نزع الثياب حيث تركوا شبه عراة، وذكر النقيب لكلاف Laclf – قائد فرع الدرك الفرنسي بسكيكدة – في تقريره عن الحادثة أن القوة المهاجمة قد صادرت 60 معطفا و200 قميصا و30 زوجا من الأحذية و50 مصباح يدوي، وأن العملية تمت بخشونة مفرطة(2) .

---

(1) Caroff le capitaine De visseau, op.cit, pp.96 98.

(2) CAOM,GGA,**1CM52**,rapport du capitaine Laclf, commandant de la section de Philippe ville sur une saisie d'effets militaires allies pratiquée par des militaires anglais, Philippe ville le 4 mai 1944.

كما نفذت الشرطة العسكرية التابعة للجيش الأمريكي عشرات العمليات المماثلة في وسط وغرب وشرق الجزائر خلفت ذعرا و استياء شديدين بين السكان[1]، ففي 29 مايو أقدمت دورية عسكرية أمريكية على حرق 15 كوخا بدوار موسني بضواحي الشلف، ورفع بعض سكان بلدية شلغوم العيد المختلطة Châteaudun du rhumel (سابقا) شكوى بخصوص سرقة الجنود الأمريكان لبعض أقراضهم التي قدروا قيمتها ب61400 فرنك[2].

كما طالت التجاوزات الأمريكية التعدي على المواقع الأثرية، حيث جاء في تقرير مدير الآثار الجزائرية المرفوع إلى سفير فرنسا الحاكم العام للجزائر المؤرخ يوم 6 أفريل 1943 ،وبناءا على تقارير المهندس المعماري للمتحف التاريخي تعرض بعض أثار متحف التيمقاد و مادور والجميلة للتدمير على يد دورية عسكرية أمريكية كان أغلب عناصرها في حالة سكر يوم 5 مارس 1943، وتمثلت الأضرار في تحطيم الأعمدة الأثرية (chapiteaux) وتكسير زجاج النقود المعروضة بالمتحف والإستيلاء على 8 قطع ذات قيمة كبيرة، وسرقة 9 مصابيح قديمة، وتكسير الفسيفساء بمادور[3].

-د) إنزال المحور في تونس: شكلت تونس موقعا استراتجيا خطيرا على الموقف العسكري في البحر المتوسط في نهاية سنة 1942، وبعد نجاح الحلفاء في الإنزال في الجزائر والمغرب الأقصى ونظرا لتطورات الحرب أمر هتلر قواته باحتلال جميع الأراضي الفرنسية الخاضعة لسيطرة حكومة فيشي، فور إطلاعه على نبأ إنزال الحلفاء العسكري بشمال إفريقيا في 8 نوفمبر 1942، واعتبر الهدنة التي عقدت في شهر جوان 1940 بين ألمانيا وحكومة فيشي لاغية، حيث كان هتلر يخشى وقوع إنزال في جنوب فرنسا تقوم به قوات معادية تنطلق من شمال إفريقيا[4] .

(1) أنظر الملحق رقم(3)

(2) CAOM, GGA, 1CM52, rapport n°502N/H de l'architecte en chef a Mr l'ambassadeur de France gouverneur général de l'Algérie, Alger le 15 mars 1943.

(3) CAOM, GGA, 1CM52.rapport n°502/14, de l'architecte en chef ,15 mars 1943, et le rapport du directeur des ruines a Mr l'ambassadeur de France gouverneur général d'Algérie, le 06 avril1943 .

(4) ليدل هارت ، **القادة الألمان يتكلمون**،تر:الهيثم الأيوبي ،أكرم ديري ،دار القلم،د.ت، ص.256 .

و قامت القيادة العامة الألمانية في 9 نوفمبر 1942 بإنزال قواتها في تونس و وصلت القوات الإيطالية في 14 نوفمبر والتي بلغ مجموعها 200000 جندي، وقد نزلت قوات المحور البرية و البحرية والجوية في الأراضي التونسية في بنزرت، و فرضوا سيطرتهم على المطار، و دخلوا العاصمة تونس دون قتال، واستولوا على الموانئ الشرقية لتونس، وشكلت الجيش الخامس المدرع بقيادة الجنرال فون أرنيم Von Arnim [1] .

وجاء هذا القرار نتيجة للضعف الذي ظهر على قواتهم في ليبيا وانسحابهم المتوقع إلى الأراضي التونسية ،فخططوا لهجوم معاكس من جهة الغرب لتدعيم قوات الجنرال أروين رومل Rommel[2] في حربهم ضد الحلفاء في ليبيا، وقد دام الإحتلال الألماني الإيطالي لتونس من نوفمبر 1942 إلى ماي 1943 وخلال تلك المدة كانت القوات الألمانية هي صاحبة السلطة الفعلية فيها[3].

لقد سمحت حكومة فيشي بهبوط الطائرات الحربية الألمانية في تونس وإنزال قوات المحور في أراضيها، وأوفدت حكومة الرايخ وزيره المفوض رودولف ران R.Rahan إلى تونس للتعاون مع قوات

---

(1) دزموند يونغ، **الفيلد مارشال رومل ومذكراته السرية**، تر:سليم التكريتي ،ط2، مكتبة النهضة العربية ،بغداد1987 ،ص ص.199 ،200.

(2) (هايدنهايم 1891 –هيرلنغن 1944)الفلد ماريشال أروين رومل شخصية عسكرية ألمانية كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية، بدأ مشواره العسكري من المدرسة العسكرية بالدانزيغ حيث تخرج منها سنة 1910 برتبة ملازم ،وخلال الحرب العالمية الأولى أبان عن كفاءته العسكرية من خلال الإنتصارات التي حققها في الجبهة الايطالية حينما كان قائدا لكتيبة صيادي الألب، وخلال فترة مابين الحربين شغل منصب مدير أحد المدارس العسكرية الألمانية حيث أشرف على تكوين الضباط الجدد للوارمخت وفي سنة 1933، رقي إلى رتبة ميجر، وخلال الحرب العالمية الثانية في مرحلتها الأولى قاد رومل الفرقة السابعة للمشاة الآلية المعروفة بالبنزر Panzers التابعة للفيلق الخامس عشر حيث فتح الخطوط الدفاعية الفرنسية. لقد دفعت سرعة حركة وحداته الفرنسيين إلى تلقيبه بالشبح، وفي شهر فيفري 1941 عينه هتلر على رأس القوات الألمانية في شمال إفريقيا لمساعدة القوات الإيطالية المتقهقرة أمام القوات البريطانية، قائدا للفيلق الإفريقي والذي من خلاله صنع رومل شخصيته العسكرية الأسطورية ونال احترام الألمان وخصومه معا في الانتصار أولا على الانجليز في طبرق وكذا من خلال حركة الإنسحاب في ظل الظروف الصعبة، لقد كان لهزيمته في العلمين 1941 ونجاح إنزال الحلفاء في الجزائر والمغرب الأقصى التعجيل برحيل رومل وجيشه عن شمال إفريقيا حيث عين بعد ذلك على رأس جيوش المجموعة " ب " المكلفة بإعاقة أية محاولة إنزال من جانب الحلفاء على أراضي الرايخ لمزيد من الإيضاح أنظر: K J Macksey, **Afrikakorps**,**Rommel et ses hommes** , collection histoire illustrée de la guerre mondiale, ed Marabout, paris 1970,187pages.et,Benjamin Fyet, Erwin Rommel(1891 1944) le mythe chevaleresque en question ,Herodote.net,publie ou mis jour le 23 /06/2015,a 20H :03

(3) صلاح العقاد،**العرب في الحرب العالمية الثانية**، ،معهد البحوث والدراسات العربية العالمية، القاهرة1966 ، ص.151 .

حكومة فيشي و الحيلولة دون الإنضمام إلى قوات الحلفاء ، والحفاظ على الوضع القائم في تونس وتحريك المقاومة الوطنية ضد قوات الحلفاء في شمال إفريقيا(1).

لقد حرصت الحكومة الإيطالية منذ غزو قواتها لتونس على تكثيف اتصالاتها بنظيرتها الألمانية قصد إيضاح مصالحها في تونس ودعوة حكومة برلين لتفهم وصيانة تلك المصالح، وحاول الألمان ترضية إيطاليا وطمأنتها حول سياستها في تونس، واعترفت ضمنيا بحقها الكامل فيما يتعلق بالقرارات السياسية في تونس إلا أن ذلك لم يمنع الإيطاليين من إبداء تخوفهم من التواجد العسكري والسياسي الألماني في تونس (2).

طلب الإيطاليون عقد مؤتمر مشترك في قصر شيجي بروما لبحث المسألة التونسية في 2 جانفي 1943 وقد ترأس فتيتي الوفد الإيطالي وفون بسمارك ودور تنباخ الوفد الألماني، وجرت مناقشات مستفيضة حول مسألة علاقة المحور بالحكم الفرنسي في تونس، وأبدى الطرف الإيطالي تحفظه حول ضرورة بقاء القطاعين المدني والسياسي في تونس تحت النفوذ الألماني – الإيطالي وإعطاء الفرنسيين بعض الإشراف على فروع الإدارة التونسية، ووافق الألمان على إعطاء الايطاليين الامتيازات داخل الأراضي التونسية، لكن ذلك لم يرضي الايطاليين الذين لم يترددوا في مطالبة الدبلوماسية الألمانية لحل مسألة تقييد الحرية الإيطالية في التصرف في الشؤون الداخلية التونسية(3) ونظرت الحكومة الإيطالية إلى ما أسمته انحياز التونسيين إلى ألمانيا بعين الريب واعتبرته شكل من أشكال التنافس الألماني – الإيطالي على تونس .

وفي سياق تواجد قوات المحور على الأراضي التونسية لا ينبغي أن يفوتنا التذكير بمساعي المفتي الحاج أمين الحسيني(4) لدى دول المحور حول مستقبل البلاد العربية والتي من ضمنها البلاد التونسية

---

(1) لوكاز هيرزويز،**المانيا الهتلرية المشرق العربي** ، تر وتع:أحمد عبد الرحمان مصطفى ،دار المعارف،القاهرة 1990،ص ،ص.353 ،357.

(2) عثمان محمد عبده هدى،المرجع السابق،ص.548 .

(3) نفسه،ص،ص.548 ،549 .

(4) هو الحاج محمد آمين الحسيني رئيس الحركة الوطنية الفلسطينية ومفتي فلسطين الأكبر، رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ورئيس مؤتمر العالم الإسلامي ولد بمدينة القدس عام 1897 تلقى تعليمه الإبتدائي والثانوي بالقدس ثم التحق بالأزهر الشريف وتحديدا بدار الدعوة التي أسسها السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار، وخلال الحرب العالمية الأولى التحق بالجيش العثماني برتبة ضابط وعمل ضمن تعداد الفرقة 46 العاملة في أزمير وبعد

بعد احتلالها من قبل المحور، فخلال تواجده بروما راسل الباي بعد استشارة حكومتي المحور، وتضمنت الرسالة تعبيره عن عطف المحور على العرب وعن تفهمهم لأماني الأمة التونسية ووعد بحذر الإعتراف بوضع الباي وحكومته من الناحيتين القانونية والسياسية وكان ذلك الإتصال في بداية الاحتلال المحوري لتونس[1]. وفي إطار نفس المساعي تقدم المفتي في 18 نوفمبر بمذكرة إلى القيادة العليا في كل من برلين وروما تناولت العديد من المقترحات العسكرية والسياسية لاستخدام عرب شمال إفريقيا لصالح المحور و اتخاذ تونس مركزا للدفاع عن أقطار المغرب العربي واقترح إصدار وعد باستقلال المغرب العربي ويتضمن تونس، إلا أن هذه المقترحات قوبلت بالحذر من قبل ألمانيا ورفضها الطرف الإيطالي كونها تتعارض مع أطماعه السياسية والقاضية بوضع تونس ضمن مجاله الحيوي[2].

- 2) الحملة على تونس (نوفمبر1942 – ماي1943):

تبعا لنجاح عملية إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا شرعت سلطات الإحتلال في تنفيذ عملية التعبئة الذي صادف في الجزائر دور الدفعات 1934-1939، وعند نهاية عام 1942 سمحت العملية بتجنيد 12905 جزائري و19000 أوروبي أضيفوا إلى 37830 رجل كانوا مجندين على الجبهة التونسية إلى غاية 30 نوفمبر 1942 والذين كانوا يتوزعون على النحو التالي:

29051 مجند مسلم من بينهم 43 ضابط و1307 صف ضابط و17701 بين عريف وجندي[3].

انتهاء الحرب عاد إلى فلسطين حيث عمل على تأسيس النوادي والجمعيات وكان أولها النادي العربي، ثم كلية روضة المعارف بالقدس وعمل على مقاومة الإنتداب البريطاني ووعد بلفور، قاد سنة 1920 ثورة القدس الأولى مما جعل المحكمة البريطانية تتعقبه وتحكم عليه غيابيا ب10 سنوات، وفي سنة 1922 أنتخب رئيسا للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى فأصلح شؤون الأوقاف والمحاكم الشرعية وخلال الحرب العالمية استقر بالعراق وبعد دخول الأنجليز إليها انتقل إلى إيران وبعد دخول الروس إليها انتقل إلى أوروبا (روما وبرلين)ومنها دعا دول المحور إلى مساعدة البلاد العربية على الإستقلال. شارك بقوة في حرب 1948،كما شارك سنة 1955 في مؤتمر باندونغ، قضى بقية حياته بين دمشق وبيروت إلى أن توفي في شهر أكتوبر 1974.أنظر: **مذكرات الحاج محمد آمين الحسيني** ،إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق ص،ص،15، 16 .

(1)عثمان محمد، المرجع السابق، ص.548.

(2)نفسه.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,**10P241**, E.M.A, 1er bureau situation des effectifs engagés sur le front tunisien au 30 nov. 1942.

شكلت معركة تونس أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا الحرة تجاوزت الرغبة في استئناف الحرب ضد ألمانيا إلى اعتبار تلك المعركة تأكيدا لرغبتها في الدفاع عن مصالحها الإفريقية المهددة في الشمال الشرقي للقارة وعلى التخوم الصحراوية، وتأكيد سلطتها على مجال نفوذها هذا. وعليه استمرت عملية التعبئة حيث بلغ تعداد المجندين إلى غاية 15 مارس 1943 (72802رجل) من بينهم 50651 مجند مسلم(1)، ليتضاعف عدد المجندين عند نهاية هذه الحملة في 15 ماي 1943رغم إرتفاع عدد المتمردين على قرار التجنيد والذين بلغ عددهم في شهر جويلية من نفس السنة في الجزائر إلى 11119عاصي من مجموع56455 مجند(2)

لقد وقع الحِمل الأكبر في هذه العملية على الفيلق التاسع عشر أي التعبئة على مستوى العملات الثلاث للجزائر، حيث تشكل الجيش الإفريقي من فرقة الزحف لقسنطينة والكتيبة الخفيفة الميكانيكية، ومجموعة الأوراس وفرقة الزحف لمدينة الجزائر وفرقة الزحف لعمالة وهران، والفرقة الأولى المغربية الزحف(3). والجدول التالي يوضح عملية تطور تعداد الفيلق التاسع عشر خلال الحملة على تونس من نوفمبر 1942 إلى أفريل 1943: الجدول رقم (13):تطور تعداد الفيلق19 مابين (نوفمبر1942–أفريل1943) (4).

جانفي	الضباط	صف الضباط	الجنود	المجموع
الأوروبيون	920	3389	8317	12626
المسلمون	32	882	15432	16346
المجموع	952	4271	23749	28972
فيفري	**الضباط**	**صف الضباط**	**الجنود**	**المجموع**
الأوروبيون	1491	4283	13772	19516
المسلمون	73	1535	25515	27123

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,10P241, E.M.A, 1er bureau, effectifs des forces terrestres en Afrique du nord.

(2)René Gallissot, **Algérie colonisée Algerie algerienne (1870-1962)** la republique francaise et les indignes,Barzekh ,Alger ,2007,p,156.

(3) Levisse Touze Christine,l'Afrique, op.cit, p.865.

(4) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,10P241, XIXème C.A. Etat major, 1er bureau, situation des effectifs, janvier avril 1943.

المجموع	1564	5818	39257	46639
مارس	**الضباط**	**صف الضباط**	**الجنود**	**المجموع**
الأوربيون	1493	4756	12375	18624
المسلمون	62	1630	27983	29675
المجموع	1555	6386	40358	48299
أفريل	**الضباط**	**صف الضباط**	**الجنود**	**المجموع**
الأوروبيون	1559	5551	16416	23526
المسلمون	96	1582	28489	30167
المجموع	1655	7133	44905	53693

إن أولى الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذا العرض الرقمي هو التفوق العددي للأوروبيين على المسلمين فيما يتعلق بالرتب القيادية للجيش الإفريقي بينما العكس صحيح فيما يخص تعداد الجنود وهو ما يعكس العقلية السائدة لدى قيادة أركان القوات الفرنسية والتي التزمت التعامل بها مع المجندين من أبناء الأهالي منذ القرن التاسع عشر وإلى تاريخ الجلاء على المنطقة. كما أن ثلثي المجندين الذين رمي بهم في أتون معركة تونس أي ما يقدر بحوالي 30167 مجند كانوا من أبناء الشعب الجزائري وهو ما يمثل ثلث القوات الفرنسية التي واجهت قوات المحور في شمال إفريقيا.

وإذا كانت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N) قد ربحت معركة التعبئة بفضل وفرة تعداد المجندين وهو ما سوف تعمل على استغلاله بالزج بأكبر عدد ممكن من الوحدات المعبئة في شمال إفريقيا لتحرير الأراضي الفرنسية ومحاولة إعادة هيبتها المفقودة في نظر المغاربة بعد هزيمة 1940، فإن الوضعية اللوجيستية كانت أصعب مما كانت عليه عام 1940 وهذا بإجماع كل الشهادات وهو ما دفع بالجنرال الأمريكي أيزنهاور Eisenhower إلى إلحاق خلية خاصة ببرنامج التجهيز بمصلحة Head Quaters Allied Forces في 16 ديسمبر 1942، كانت المهمة الأساسية لهذه اللجنة المختلطة وضع خطة شاملة لإعادة تأهيل القوات الفرنسية في مختلف الميادين البرية والبحرية والجوية، تألفت من عشرة أعضاء: خمسة ضباط أمريكان، وأربعة فرنسيين وضابط إنجليزي[1].

(1) Edward R. Stellinius Jr, **Le prêt bail**, **arme de victoire**, paris1, éd. la maison française. P.361

وبالموازاة مع ذلك أرسل الجنرال جيرو Giraud[1] الجنرال بيتوارت Bethowart مبعوثا خاصا للولايات المتحدة الأمريكية بهدف التفاوض مع الأمريكان بخصوص استلام العتاد وفقا لقاعدة الطلبات الفرنسية[2]، لكن مؤتمر أنفا (Anfa) بالمغرب المنعقد بين 13- 24 جانفي 1943 بين الحلفاء خلص إلى تحديد قواعد إعادة تسليح القوات الفرنسية[3].

وأمام المصاعب التي طرحتها قضية نقل تلك المعدات انتهت جلسات عمل المؤتمر إلى تجهيز ثمانية فرق آلية وثلاثة فرق مدرعة والتزام الأمريكيين بتوفير العتاد شريطة تكييف الفرق الفرنسية لعتادها، وأمام إصرار الحلفاء على عدم إدخال الحلفاء الوحدات الفرنسية مالم تمتلك مصالحها الخاصة. تنازلت لجنة تحرير فرنسا ونظمت وحداتها وفقا لمخطط الأمريكان أي أن تتألف فرقة المشاة من 15000 رجل و2300 عربة، و11000 رجل و3000 عربة بالنسبة للفرقة المدرعة[4]، كما التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد شمال إفريقيا بالمواد الغذائية الضرورية وفق حصة شهرية تقدر ب: 65000 طن[5].

وما أن انتهى الحلفاء من طرد قوات المحور من تونس في ماي 1943حتى ارتسمت معالم طريق الحملة على إيطاليا بوابة تحرير أوروبا، وتضييق الخناق على القوات الألمانية في عقر دارها. أما بالنسبة

---

(1)(1879 - 1949) شخصية عسكرية فرنسية تولى قيادة الجيش السابع الفرنسي سنة 1940، ووقع في الأسر ثم فر من معتقله سنة 1942 ليصبح نائب رئيس لجنة فرنسا الحرة التي تزعمها ديغول وبعد التعديلات التي طرأت على الجيش الفرنسي في أعقاب الإنزال الأمريكي الإنجليزي في شمال إفريقيا أصبح قائدا مدنيا وعسكريا للقوات الفرنسية بشمال إفريقيا . أنظر :هيثم الأيوبي وآخرون ، **الموسوعة العسكرية** ، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،لبنان2003 ،ص.503 .

(2) G.Verset,, **le réarmement et la réorganisation de l'armée de terre française 1943 1946**, Paris, S.H.A.T 1980. P.16.

(3) خلال جلسات العمل مع القادة الأمريكان طالب الجنرال جيرو بإعداد 12 فرقة، ثلاثة منها مدرعة على النموذج الأمريكي و09 آلية و500 طائرة منها 250 مقاتلة ومئات المقنبلات الخفيفة والباقي طائرات من الحجم الكبير ناقلة إستراتيجية. أنظر: Levisse Touze Christine,l'Afrique, op.cit, p.879.

(4) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **5P1**, résumé des accords de principe résultant des conversations d'Anfa, le 24 jan 1943.

(5) توزعت حصة 65000 طن من المواد الغذائية والنسيجية على النحو التالي 50000 طن من القمح، 12000 طن من السكر و3000 طن من المواد النسيجية، وبالمقابل كان على السلطات الفرنسية توفير 165 طن من حمولة البواخر في حين تكفل الحلفاء بتغطية الحمولة الإضافية لنقل وتسليم هذه البضائع في آجالها المحددة أي قبل نهاية صيف 1943. أنظر .Ibid

لشمال إفريقيا فإن ذلك كان معناه الاستمرار في استنزاف إمكانياتها البشرية والمادية لإنجاز هذه المهمة. فمنذ تعيينه قائدا عاما للقوات الفرنسية في شمال وغرب إفريقيا في 22 جوان 1943 عمل الجنرال جيرو على إنشاء قوة عسكرية سماها: فيلق الغزو الفرنسي (C.E.F)، وعرفت رسميا في إيطاليا ب:كتيبة جيش أ (Détachement d'armé A)، وكان هذا الفيلق يضم ثلاثة فرق مشاة جزائرية (D.I.A) بقيادة الجنرال مونتصابارMontsabert[1]، والفرقة الثانية المغربية للمشاة (D.I.M) بقيادة الجنرال دودي Dody والفرقة الرابعة المغربية للجبال (D.M.M) تحت إمرة الجنرال سيفاز Sevez، والفرقة الأولى مشاة آلية (D.M.I) بقيادة الجنرال بروسي Brosset، وقوات الطابور بقيادة الجنرال غيوم Guillaume. وفي شمال إفريقيا كان القسم ب من هذا الجيش تحت قيادة الجنرال دي لاتر دي تاسينيي De Lattre De Tassigny[2]، وكان يتألف من الفرقة التاسعة للمشاة الكولونيالية (D.I.C) والفرقة الأولى المدرعة (D.B) والفرقة المدرعة الخامسة (D.B5 ème)[3].

إن تعداد كل الفرق المشاركة في الحملة الأوروبية انطلاقا من إيطاليا وانتهاء بألمانيا ومرورا بفرنسا لا يسمح بمعرفة الجهد المقدم من قبل سكان شمال إفريقيا بدقة، فبحسب أرشيف القوات البرية الفرنسية فإنه منذ شهر أكتوبر 1943 بلغ تعداد المجندين 550 ألف رجل وامرأة من بينهم 115

---

(1) (مقاطعة الجيروند1887 –داكس1981)شخصية عسكرية فرنسية، خريج المدرسة العسكرية سان سير سنة 1907، عمل ضابطا منذ 1911 بالمغرب الأقصى، وبعد نهاية الحرب العالمية ترقى إلى قائد فيلق، ومع بداية الحرب العالمية الثانية عين على رأس الفوج التاسع للرماة الجزائريين بمليانة، في 8 نوفمبر1942 حضر الأجواء لنزول الجنرال جيرو بالقاعدة العسكرية بالبليدة، شارك في جميع الحملات العسكرية التي تمت بعد الإنزال في شمال إفريقيا،عين في جويلية 1945 قائدا عاما للقوات الفرنسية بألمانيا، غادر الحياة العسكرية سنة 1954،من أشهر مؤلفاته، il faut refaire l'armée française 1950 .أنظر: le centre culturel du paye d'Orthe,revue **Orthensées**, N°10,juillet 2007.

(2)(مقاطعة الفوندي1889 –باريس 1962)من أسرة أرسطوقراطية، خريج المدرسة الحربية بسان سير سنة 1911، ثم مدرسة الخيالة سنة 1912، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى تعرض لجروح، ثم تم تعيينه في الفوج 93 للمشاة في منطقة فردن السفلى، وبعد الحرب شارك في الحملة الفرنسية على الريف بالمغرب خلال الفترة الممتدة مابين 1921 1926 تعرض لجروح مرتين أثناء مشاركته في معارك الملوية وتازة (1922 1923)، عمل مابين 1932 و1935 مساعدا للجنرال ويغان بالمجلس الأعلى للحرب وكذلك الجنرال جورج، مع بداية الحرب العالمية الثانية عمل في نطاق الجبهة الشرقية، تعرض للإعتقال في جانفي 1943 لكنه فر من سجنه والتحق بالجزائر ليشرف على تنظيم القوات الفرنسية وتدريبها بمعسكر الدويرة، في 8 إلى 9 ماي 1945 وقع على عقد استسلام ألمانيا ببرلين وكرس نهاية مشواره العسكري للعمل في الهند الصينية.أنظر: le génral Yves Gras, **histoire de la guerre d'Indochine**, ed Denoél,1992.

(3) Belkacem recham, op.cit, p.234.

ألف رجل من شمال إفريقيا وجزيرة كورسيكا المحررة مؤخرا[1]، وحسب جون فارسي فإن العدد الأخير كان يضم 70 ألف رجل من أبناء شمال إفريقيا[2]. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد المجندين الشمال إفريقيين ضمن القوات الفرنسية إلا أن بعض الوثائق الأرشيفية والدراسات التاريخية المتعددة سمحت لنا بوضع بعض الأرقام التقريبية لواقع المساهمة المغاربية في المجهود الحربي في مرحلته الثانية الممتدة من نهاية عام 1942 إلى غاية نهاية الحرب في ماي 1945، تجمع مختلف المصادر على أن تعداد هؤلاء المجندين قد بلغ 233000 رجل عام 1944[3].

و حسب دراسة العقيد نيفيل Nivelle المخصصة لقدماء المحاربين المسلمين فإنه يذكر أن عملية التعبئة الثانية قد سمحت بتجنيد 139000 مجند متطوع و107000 مجند إجباري أي ما يساوي مجموعه 246 ألف مجند[4]. وما يمكن استنتاجه من هذه الأرقام هو أن أغلبية المجندين قد تم المجيء بهم من العملات الثلاثة للجزائر ذلك أن المغرب الأقصى لم يقدم إلا المجندين المتطوعين، وتونس لم تكن تحصي إلا عددا ضعيفا من الاحتياط. ومن جهة أخرى تذكر إحدى الوثائق الصادرة عن لجنة تحرير فرنسا أن الجيش النظامي الفرنسي أحصى بين صفوفه سنة 1944 مانسبته 23,2% من المسلمين الجزائريين وهو ما يمثل 129920 رجل من إجمالي تعداد الجيش البري الفرنسي المقدر ب: 560 ألف رجل عند نهاية 1944[5].

وقدر جون فريمو إجمالي التعداد المقدم من البلدان الثلاث الشمال إفريقية أنه كان يتراوح ما بين 200 و 250 ألف رجل خلال الفترة الممتدة من 1943 إلى 1945 منها مابين 120 إلى 150 ألف رجل من الجزائر وحدها[6].

---

(1) G.Verset,op.cit, P.17.

(2) Ibid.

(3) Jacques Frémeaux, **la participation des contingents d'outre mer aux opérations militaires 1943 –1944 dans l'armée française pendant la seconde guerre**, c international **mondiale**,colloque international Paris du 7au 16 mai 1985.pp.4-6.

(4) Belkacem recham, op.cit. p.235.

(5) Ibid.

(6) J Frémeaux, op.cit. p.8.

وقدر الجنرال جوان عدد الجنود الشمال إفريقيين الذين كانوا تحت الأعلام خلال شهر نوفمبر 1944 ب: 230 ألف رجل ومن بينهم 134 ألف جزائري أي ما يمثل 58 %، أما الجنرال سبيلمان Spillman فيقدم رقما مقاربا لهذا بحيث حدد عدد المجندين الجزائريين ب: 140 ألف رجل[1].

3-) المجندون الشمال إفريقيون في معارك المرحلة الثانية من الحرب العالمية الثانية :

إن تتبع سير العمليات العسكرية التي خاضها الجيش الفرنسي بعد إنزال الحلفاء وإلى غاية 05 ماي 1945 أي انطلاقا من الحملة على تونس ومرورا بإيطاليا وتحرير فرنسا ثم غزو ألمانيا، يتبين لنا كيفية استغلال المجندين المسلمين من أبناء شمال إفريقيا والتي كانت على النحو التالي: وُجد أغلبية المجندين ضمن سلاح المشاة، فحسب جدول هيئة الأركان العامة الخاص بتعداد الجنود نجد أن أفواج الرماة خلال حملة تونس كانت تتشكل من 90 % من أبناء المنطقة موزعين على النحو التالي: 03 ضباط و211 صف ضابط والبقية هم من الرديف، مقابل 13 ضابط و2307 صف ضابط وجندي من الفرنسيين[2].

و خلال الحملة على كل من إيطاليا وفرنسا فإن فوجا واحدا من الرماة كان يضم 66 % من الشمال إفريقيين في حين مجموعة واحدة من السلاح المضاد للطيران (D.C.A) لم يتجاوز ال: 25 %، ومُنع على المجندين الشمال إفريقيين الدخول إلى الأفواج المشكلة لفرق المشاة المدرعة[3].

لقد شهدت عملية إعادة تنظيم القوات الفرنسية إبعادا للعنصر المغاربي من كل مراكز القيادة على الرغم من محدوديتها، ففي رسالته إلى القيادة العامة للقوات البرية والجوية في شمال إفريقيا، اشتكى القائد الأعلى للقوات في المغرب الأقصى خلال شهر جانفي من مشكل تقليص مجال تأطير أفواج المشاة من الشمال إفريقيين لصالح التأطير الفرنسي على الرغم من ترقية 22 عريف و298 قناص من الأهالي للفوج وهو ما يمثل 30% من صف الضباط على الأقل[4]. وفي رده على هذه الرسالة

(1) Maréchal Juin,**La Campagne d'Italie**, ed:Guy Victor,pp.19,20.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **7P23**, Etat major de guerre, jan 1943.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 7P23, Commandement en chef des forces terrestres, aériennes et maritimes en Afrique du nord, janvier, 1943.

(4) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 7P23, lettre du 19 jan 1943.

كتب الجنرال بريو Prioux قائد القوات البرية والجوية أن سبب ذلك يعود إلى حداثة العتاد الذي لا مفر منه[1].

ومن جهة أخرى، استبدل الضباط الشمال إفريقيين التابعين لقوات البغالين (mulltier) بضباط فرنسيين بصفة إجبارية- مكلفين بالأرتال الآلية — أما صف الضباط المسلمين فقد أبعدوا عن سرايا مدفعية المشاة، وتعويضهم بضباط صف فرنسيين تابعين للوحدات المعادية للدبابات، ومجموعات المدفعية، وتوضح الجداول التالية الفارق الكبير في التأطير بين العسكريين من أصول مغاربية والفرنسيين وذلك وفقا للإجراءات الجديدة التي واكبت إعادة تنظيم الجيش إلى غاية 15 جوان 1944:

جدول رقم(14) :تعداد الفيلق الغازي الفرنسي في 15 جوان 1944 [2]:

الوحدات الكبرى وتعدادها		الضباط		صف الضباط		الجنود	
		فرنسيين	**أهالي**	**فرنسيين**	**أهالي**	**فرنسيين**	**أهالي**
الفرقة الأولى مشاة مغربية D.M.I1	15231	547	00	1748	384	6681	5871
الفرقة الثانية مشاةمغربية D.M.I2	14556	581	07	1571	318	4664	7415
الفرقة الثالثة مشاة جزائري D.I.A3	14369	554	15	1520	273	4576	7431
الفرقة **الرابعة** مغربية للجبال D.M.M4	17233	577	04	1508	444	4044	10656
المجموع	61389	2259	26	6347	1419	19956	31373
		2285		**7766**		**51338**	

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 7P23, lettre du général Prioux 30 jan 1943.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **10P9**, Etat major, 1er bureau, situation des effectifs du C.E.F, au 15 juin 1944.

جدول رقم(15) و(16)خاص بعناصر الإحتياط العام[1]:

الوحدات الكبرى وتعدادها	الضباط		صف الضباط		الجنود	
	فرنسيين	أهالي	فرنسيين	أهالي	فرنسيين	أهالي
الفوج السابع للخيالة الجزائريين R.C.A7	28	00	98	04	495	154
الفوج الثامن للخيالة الجزائريين R.C.A8	36	00	104	06	480	187
الفوج 64 للمدفعية الجزائرية R.A.A	89	00	209	12	855	531
القوات البريةالمضادة للطيران F.T.A	78	00	220	12	386	621
الهندسة	58	00	178	20	696	990
الإشارة	30	00	124	18	461	505
الصحة	226	00	177	11	611	838
العتاد	86	00	185	20	1084	748
المالية	27	00	74	14	356	588
القطار	61	00	192	78	242	2382
البنزين	15	00	59	11	237	572
القاعدة901	83	00	120	00	204	100
مقر القيادة والملحقات	256	00	201	14	456	337
م ت ق ج[2] ت c.i.a.a.t	49	04	124	81	277	1394
الفوج الثاني للرماة الجزائريين R.T.A2	89	07	265	87	392	2218
م، ت، ق، م[3] (c.i.a.m)	82	05	225	97	505	1207
المجموع	1307	16	2630	487	9383	14352

.

(1) الجدول رقم 15 و16 أنظر S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 10P9 Etat major, 1er bureau, tableau ,d'effectifs des éléments de réserves générale et des service du CEF.

(2)مركز تدريب مسلح القوات الجزائرية والتونسية

(3)مركز تدريب مسلح القوات المغربية

الطابور	الضباط		صف الضباط والقوات	
	الفرنسيون	الأهالي	الفرنسيون	الأهالي
	176	00	494	7358
الفوج 201ممهدين pionniers	34	05	142	1443
ف 202 ممهدين	44	02	212	2053
ضباط ثابتون C.I.A	93	00	793	521
منظم عام	11	00	16	599
ف64 للمدفعية الجزائرية R.A.A	79	00	935	599
المجموع	**437**	**07**	**2591**	**11985**
	مجموع تعداد الاحتياط العام Total des E.R.G			
	الفرنسيون		**الأهالي**	
	16348		26847	
	الضباط		**صف الضباط**	
المجموع العام	**الفرنسيون**	**الأهالي**	**الفرنسيون**	**الأهالي**
	4003	49	40916	59616
مجموع الفيلق الغازي الفرنسي C.E.F	**الفرنسيون**		**الأهالي**	
	44919		**59665**	
	104584			

تكشف هذه الأرقام عن ندرة الضباط من أصول مغاربية في تعداد القوات الفرنسية المنظمة، حديثا ففي الأربعة فرق المقاتلة التابعة للفيلق الغازي الفرنسي لا يوجد سوى 26 ضابط 15 منهم موجودين في الفرقة الثالثة للمشاة الجزائريين وهو ما يجعل توزيع هؤلاء الضباط مقارنة بنظرائهم الفرنسيين بمعدل 1 مقابل 100 ضابط فرنسي. بينما نلاحظ غياب كلي للضباط من الأهالي في عناصر الاحتياط العام في كثير من القطاعات مثلما هو الحال بالنسبة للقوات البرية المضادة للطيران والهندسة والإشارة.

وفيما يخص صف الضباط من الأهالي فإن عددهم قد بلغ 1419 عنصرا من الأهالي وهو ما كان يمثل حوالي 22 % من إجمالي أفراد هذه الرتبة الموزعين على كل الفرق المقاتلة، وهو ما يؤكد وجود اختلال كبير بين هؤلاء العناصر ونظرائهم من أصول فرنسية. وعلى النقيض من هذا فإننا

نلاحظ أن أغلبية العناصر ذات الأصول الشمال إفريقية توجد على مستوى تعداد الجنود وهو ما يمثل قرابة 60 % من إجمالي هذه القوة، ولاسيما من أبناء المغرب الأقصى المنتسبين إلى الفرقتين الثانية للمشاة المغربيين والفرقة الرابعة المغربية لقوة الجبال واللتان بلغا تعدادهما 18000 فارس(1).

وبخصوص عناصر الإحتياط نلاحظ أن قوات المشاة غلب عليها عنصر المغرب الأقصى بينما هيمن العنصر الجزائري على سلاح الخيالة والمدفعية وعموما فقد شكل أبناء شمال إفريقيا داخل قوة الفيلق الغازي الفرنسي وإلى غاية 15 جوان 1944 ما نسبته57% ومثلوا 50% أثناء الإنزال في الجنوب الفرنسي(2)، أي ما يزيد عن 130000 عنصرا من إجمالي 267654 عنصر التي كان يضمها الجيش الأول خلال شهر أوت 1944(3). ويضاف إلى هذه القوات الوحدات المسماة بالفرق الكولونيالية والتي كانت تضم كذلك مابين 60000 إلى 80000 عنصرا، وهو ما يسمح لنا بالقول أن أغلبية القوات العاملة خلال المرحلة الثانية من الحرب كانت من أبناء شمال إفريقيا والمستعمرات وهيمنة مطلقة للعنصر الفرنسي على القيادة والتأطير.

كما أنه من دلالات التعبئة الثانية لأبناء شمال إفريقيا أنها كانت لا تقل استنزافا لقوة الشباب المغاربي عن المرحلة الأولى من الحرب، إذا ما أخذنا ببعض الإحصائيات التي يذكرها الرائد كودري Coudry والذي يحدد تعداد الأهالي المشاركين في المرحلة الثانية من الحرب ب: 300000 عنصرا من شمال إفريقيا والمستعمرات، وعموما فإن إجمالي تعداد القوات الشمال إفريقية المستنزفة خلال الحرب وبناء على إحصائيات فرنسية غير ثابتة فإن عددها تجاوز ال: 750000 عنصرا من إجمالي تعداد القوات الفرنسية المشاركة في هذه الحرب(4).

(1) لا يمكن اعتبار كل العناصر المنضوية في هذه الوحدات تنتمي إلى أصول مغربية، بحيث يمكن أن نجد عناصر من الجزائر أو تونس مثلما هو الحال بالنسبة للرقيب أحمد بن بلة الذي كان من عناصر الفوج الخامس للرماة المغاربة التابع للفرقة الثانية مشاة مغربية، وليس مثلما كتب البعض أنه عمل ضمن صفوف الفرقة الثالثة للمشاة الجزائريين. أنظر Robert Merle**, Ahmed Ben Bella**, Paris Gallimard 1967. P46.

(2) J Frémeaux, op.cit. p.13.

(3) Commandant Petit Jean, le réarmement des troupes françaises, op.cit. p.111.

(4) Commandant Coudry, l'effort de guerre du Maroc, revue **historique de l'armée**, jan 1952.N° spécial Maroc. P. 92.

4-) خسائر أبناء شمال إفريقيا في المرحلة الثانية من الحرب 1942-1945

يواجه الدارس لقضية تقديرات الخسائر التي لحقت بالمجندين الشمال إفريقيين خلال الفترة الممتدة ما بين 1942-1945 صعوبات جمة في تحديد عددهم بالنظر إلى تضارب الإحصائيات التي تعرضها مختلف المصادر بخصوص الخسائر العامة التي مُني بها الجيش الفرنسي منذ استئناف القتال بعد نوفمبر 1942. ومما تجدر الإشارة إليه كذلك هو الارتكاز على مصادر أحادية ممثلة في أرشيف القوات البرية الفرنسية.

لقد استأنفت العمليات القتالية مباشرة بعد إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا، في إطار الحملة على تونس بقوة مشتركة بلغت 290000 رجل موزعة على النحو التالي: 90000 جندي أمريكي 120000 جندي تابع للقوات البريطانية و80000 جندي تعداد الجيش الفرنسي المعروف بجيش إفريقيا(1).أما قوات المحور فقد بلغت 200 ألف منها 100 ألف مقاتل في صفوف القوات البرية الألمانية الإيطالية بالإضافة إلى عناصر القوات الجوية الألمانية luftwoff والقوات الجوية الإيطالية regia aeroaunotica التي اتخذت من الأراضي التونسية قواعد جديدة للعمل ضد قوات الحلفاء في المنطقة(2).

وفيما يتعلق بالخسائر المسجلة، ووفقا للإحصائيات المقدمة من طرف ماري دي لاغورس فإن خسائر الحلفاء أثناء حملة تونس قد بلغ 9285 قتيل و31776 جريح منها 3458 قتيل و4900 جريح

---

(1) Général Koeltz, **une compagne que nous avons gagnée**, Hachette 1959. P.387.

(2)تبعا للأهمية التي كان يكتسيها مسرح عمليات البحر المتوسط وشمال إفريقيا في السير العام لأحداث الحرب والدور الذي تلعبه تلك الجبهة في إعاقة زحف الحلفاء نحو الإنزال بالقارة الأوروبية إتفق الفهرر وحليفه الدوتشي على الرمي بأكبر قوة ممكنة لتحصين الوضع الاستراتيجي للمحور في تونس وتبعا لذلك تم رفع القدرات الجوية الألمانية من400 طائرة حربية عاملة في القواعد الإيطالية بصقلية وسردينيا عشية إنزال الحلفاء بالمغرب والجزائر إلى أكثر من 1200 طائرة 800 منها تابعة لسلاح الجو الألماني ،والذي أنشأ منذ 14 نوفمبر فرعا بتونس تحت إسم Fliegerfuhrer tunisia تحت قيادة الجنرال ميجر هارلينغ هوسن Harlinghaussen .للمزيد من الإيضاح والتفصيل بخصوص تواجد القوات الجوية الألمانية في شمال إفريقيا خلال الحملة على تونس أنظر:

le commandant le Coaster , **l'aviation allemande en Tunisie du débarquement allié a la capitulation des armées allemandes africaines du 12 mai 1943**, service historique de l'armée de l'air,1953,P P.3, 20.

من مجندي شمال إفريقيا[1]. بينما يشير كل من م. سبيفاك M. Spivak والعقيد أ. ليوني A. Leoni إلى أن الوثيقة الرسمية الوحيدة الصادرة في أعقاب نهاية الحملة تحصي عدد القتلى ب: 1105 و8077 جريح و6982 مفقود[2].

أما الإحصائيات المقدمة من طرف الجنرال كوليتز فإنها تحدد خسائر هذه الحملة ب: 2156 قتيل و16206 جريح من إجمالي القوات المشاركة في المعركة، ويذكر الأمريكيون أن خسائرهم في هذه الحملة قد بلغت 2785 قتيل و9000 جريح من إجمالي قواتهم العاملة في شمال إفريقيا والمقدرة حسبهم ب: 120000 رجل.

ومن جهة أخرى وحسب القائمة الإحصائية لعدد القتلى والجرحى والمفقودين فإن خسائر الفيلق التاسع عشر XIXème corps d'armée كانت تتمثل في 763 قتيل منهم 369 من أبناء شمال إفريقيا و2458 جريح من بينهم 1418 من أبناء شمال إفريقيا و3054 مفقود من بينهم 1769 شمال إفريقي. إن إجمالي القتلى والجرحى المقدّر ب 3219 رجل وهو ما يمثل 21% من إجمالي العسكريين الذين قتلوا أو جرحوا خلال الحملة على تونس[3].

إن أبرز الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذا العرض الإحصائي والذي يحاكي نسبيا وقائع الحملة على تونس أنه يبرز جليا الاستنزاف البشري الذي أصاب أبناء المنطقة بفعل سياسة سلطات الاحتلال في الزج بأبناء المنطقة في جحيم المعارك تكريسا لمصالحها الخاصة، كما يمكننا أن نسجل أن أكبر الخسائر في صفوف المغاربة قد تم أثناء العمليات الموجهة للسيطرة على الجبهة الشرقية والتي امتدت زمنيا من 29 ديسمبر 1942 إلى غاية نهاية جانفي 1943، وأثناء الهجوم الألماني على القصرين الذي دام من 14 إلى 26 فيفري 1943 ومعارك شهر أفريل الطاحنة والمؤكدة للسيطرة على الجبهة الظهيرة بعد معركة مارث.

---

(1) P M De La Gorce, op.cit. P. 96.

(2) A. Leoni, **les forces françaises dans la lutte contre l'axe en Afrique**, **la compagne de Tunisie 1942– 1943**, Paris S.H.A.T, 1985. P 350.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **10P240**.E.M.A, état de guerre, frond de Tunisie 23 nov 1942. 15 mai 1943.

أما أثناء الحملة على إيطاليا فإن خسائر الفيلق الغازي الفرنسي يمكننا رصدها من خلال وثائق المكتب الأول الذي غطى وثائقيا المشاركة الفرنسية في هذه الحملة من ديسمبر 1943 إلى جويلية 1944. وحسب ذات المصدر فإن تقديرات الخسائر كانت على النحو التالي: 6577 قتيل، 23506 جريح و20088 مفقود[1]. ويقدم الأمريكيون إحصائيات تزيد عما قدمه المكتب الأول، بحيث قدروا عدد القتلى ب: 7246 قتيل و20852 جريح و1543 مفقود[2].

والجدول التالي يوضح أهم الخسائر التي لحقت بمختلف وحدات الجيش الغازي الفرنسي وعناصر الاحتياط العام أثناء الحملة على إيطاليا:الجدول رقم(17): تعداد خسائر الجيش الفرنسي خلال الحملة على إيطاليا ما بين ماي1943 – ونوفمبر1944[3].

الوحدات	القتلى	الجرحى	المفقودين	الشهر	المجموع	تاريخ الإنزال بإيطاليا
الفرقة الثانية مشاة مغربية D.I.M2	1396	6744	315	ماي 1943	8455	نوفمبر 1943
الفرقة الثانية مشاة جزائرية D.I.A2	1068	4529	676	ماي 1943	6276	ديسمبر 1943
الفرقة الرابعة المغربية للجبال D.M.M4	889	3389	151	جوان 1943	4429	فيفري-مارس 1944
الفرقة الثانية المغربية للمشاة(Ex D.F.L)	673	2066		نوفمبر 1943	2739	فيفري 1944
عناصر الاحتياط العام	2551	6778	943		10272	
المجموع	6577	23506	2088		32171	

أما إذا أتينا إلى توزيع الخسائر بين صفوف مجندي شمال إفريقيا توزيعا قطريا نجد صعوبة كبيرة، فحسب دي لا غورس فإن تحرير كورسيكا والحملة على إيطاليا قد انتهت بسقوط 6255 قتيل من بينهم 4000 قتيل من شمال إفريقيا و23500 جريح تعداد المغاربة منهم 15600، يضاف إلى هؤلاء

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **10P9**.Etat major, C.E.F, 1er bureau.

(2) G. Bonolle, **le C.E.F en Italie**, Paris, imprimerie nationale 1973. p.348.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 10P9, Etat major C.E.F, 1er bureau.

19 قتيل و30 قومي جريح سقطوا في صقيلية(1). كما أن حصيلة الخسائر والتنبؤات للتعزيزات في 15 فيفري 1944 المقدمة من قبل قيادة الفيلق الغازي الفرنسي بيوم 14 مارس 1944 تبين أن الفرقة الثانية للمشاة المغربية قد فقدت خلال 75 يوما من القتال 78 رجل يوميا، و103 قتيل يوميا بالنسبة للفرقة الثالثة للمشاة الجزائريين خلال 45 يوما من المعارك، أما بالنسبة للفرقة الثانية للمشاة المغربية فإن خسائر المشاة قد قدرت ب: 92% من إجمالي تعداد هذه الفرقة، في حين قدرت نسبة خسائر الفرقة الثالثة مشاة جزائرية من نفس الصنف ب:89,5% من إجمالي التعزيزات(2).

و من جهتها أقرت قيادة أركان الفيلق الغازي الفرنسي تعليمة نصت على أن كل تعزيز تعداده ألف (1000) رجل يشترط فيه أن يكون مكونا من: 30 ضابط فرنسي، 280 صف ضابط وجندي فرنسي و690 صف ضابط وجندي من شمال إفريقيا(3).

أما بخصوص سلاح المدفعية والمشكلة غالبيته من العنصر الفرنسي فإن خسائره كانت جد متواضعة فحسب المذكرة الصادرة في 07 فيفري 1944 فإن خسائر هذا القطاع قدرت ب 75 قتيل خلال شهر كامل من المعارك وهو ما يمثل1,5 % من إجمالي قواته المقدرة ب 5500 رجل وتوقعت قيادة الأركان سقفا للخسائر في سلاح المدفعية في حدود 15% عند نهاية شهور من القتال(4).

أما خلال الحملة على كل من فرنسا وألمانيا فقد زج الجيش الأول الفرنسي بأعداد كبيرة من أبناء شمال إفريقيا وبصفة خاصة المجندين الجزائريين في أتون معارك تلك المرحلة، حيث تم حل الفرقة الثامنة للمشاة الجزائريين (8ème D.I.A)، والفرقة السابعة للمشاة الجزائريين خلال شهري فيفري وجوان 1944 من أجل تكوين الاحتياط التابع للفيلق الغازي الفرنسي وتزويد الفرقتين المدرعتين الأولى والخامسة (1ère et 5ème D.B)، وكذلك وحدات المدفعية والهندسة المنسحبة من إيطاليا(5).

---

(1) P.M. De La Gorce, op.cit.p.497.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 10P9, Etat major C.E.F, 1er bureau, 14 mars 1944.(4) أنظر الملحق رقم.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 10P9, Etat major C.E.F, 1er bureau.

(4) Ibid.

(5) Belkacem Racham, op.cit, pp.244 ,245.

أما بالنسبة لخسائر الجيش الفرنسي الأول خلال هذه المرحلة والتي بدأت منذ الإنزال في البروفانس خلال شهر أوت 1944 و استمرت إلى غاية شهر ماي 1945 فإننا نلاحظ عدم تطابق في الإحصائيات المقدمة من طرف مختلف المصادر ذات الصلة بالموضوع، فعلى سبيل المثال قدر المارشال جوان عدد القتلى ب: 55 ألف قتيل[1]، بينما يذكر هونيي دي لا بار دي مونتراي Hugne De La Barre De Mantreil أن حجم الخسائر بين صفوف الرماة الشمال إفريقيين كان ثقيلا ويقدر ذلك بـ 14 ألف قتيل و42 ألف جريح[2].

و تشير المذكرة الصادرة عن المكتب الأول بتاريخ ديسمبر 1944 إلى أن خسائر الجيش الأول بلغت 40% في صفوف أفراد الطابور والفرقة الرابعة المغربية للجبال، وأكثر من 50% بالنسبة للفرقة الثانية والفرقة التاسعة مشاة كولونيالية، وترتفع هذه النسبة إلى حدود قياسية بخصوص خسائر الفرقة الثالثة للمشاة الجزائريين لتناهز 103 % وذلك منذ شهر أوت 1944[3]. وفي وثيقة أخرى تعود إلى نفس المصدر قدرت خسائر الفرقة الثالثة للمشاة الجزائريين على الأراضي الفرنسية ب: 132 ضابط و4393 صف ضابط ومجند. ويقدم دي لاغورس بيانات إحصائية مصدرها المصلحة التاريخية للقوات البرية تحدد حجم خسائر الجيش الأول في الحملة على فرنسا ب:9234 قتيل من بينهم 3620 شمال إفريقي و34714 جريح منهم 18591 شمال إفريقي يضاف إليهم خسائر الفرقة الثانية المدرعة التي بلغت 1224 قتيل من بينهم 96 مجند شمال إفريقي و5257 جريح منهم 584 مغاربي وهو ما يساوي إجمالا: 50432 ما بين قتيل وجريح منهم 22830 من أبناء شمال إفريقيا[4].

في ظل غياب إحصاء ثابت ونهائي لخسائر الجيش الفرنسي منذ الحملة على تونس وإلى غاية نهاية الحرب تذهب جل الدراسات التاريخية المهتمة بالموضوع إلى تقديم إحصاءات تقريبية تتراوح بين 97 ألف و110 ألف قتيل وجريح ومفقود، وعلى ضوء الأرقام السابقة والتي تؤكد أن جنود المشاة قد

(1) Le Maréchal Juin, op.cit, p.155.

(2) Belkacem Racham, op.cit, p.245.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **11P51**, 1er bureau, E.M, 3D.I.A, le 19 dec. 1944.

(4) P.M. DE LA Gorce, op.cit, p.414.

دفعوا ضريبة غالية خلال العمليات العسكرية التي خاضها الجيش الفرنسي وأن ما نسبته 50 % من خسائر هذا الجيش كانت أغلبيتها من صفوف المجندين الشمال إفريقيين، وطبقا لإحصائيات المصلحة التاريخية للقوات البرية فإن خسائر الجيش الفرنسي خلال الفترة الممتدة من 08 نوفمبر 1942 إلى 08 ماي 1945 قد قدرت ب: 97715 قتيل وجريح من بينهم 11193 قتيل و39645 جريح من مجندي شمال إفريقيا وهو ما يمثل 52%، يضاف إلى هؤلاء أولئك الذين سقطوا خلال المرحلة الأولى من الحرب أي بين عامي 1939 و1940 والذين قدرتهم دوائر الجيش الفرنسي ب 5400 قتيل و120 ألف جريح من الأقطار المغاربية الثلاثة[1].

-5) الظروف العامة للمجندين الشمال إفريقيين خلال المرحلة الثانية من الحرب:

-أ) مشكلة الرواتب:

و على الرغم من هذه التضحيات الكبيرة التي فرضتها قيادة القوات الفرنسية على أبناء المنطقة، وفي الوقت الذي كان هؤلاء الشباب يحررون الفرنسيين من الاحتلال النازي ويشقون طريق النصر للحلفاء بداية من الحملة على تونس إلى غاية الإنزال في ألمانيا راحت السلطات الفرنسية تسيء معاملتهم ماديا ومعنويا. فقد أبقت هذه السلطات على سياسة التمييز في المسائل المادية وتحديدا فيما يتعلق بالرواتب والتعويضات بين العسكريين من أبناء شمال إفريقيا ونظرائهم الفرنسيين، فحتى سلسلة الإجراءات المتخذة من قبل لجنة تحرير فرنسا في 03 أوت 1943 من أجل التقليص من حدة التمييز بين العنصرين لم تكن إلا مجرد تدابير ظرفية لضمان ولاء المجندين من أبناء الأهالي خلال أشد المعارك على الجبهة الأوروبية، كما أبقت هذه السلطات على الفارق الكبير بين المجندين المسلمين والمجندين الفرنسيين فيما يتعلق بمسألة التعويضات الخاصة بالتكاليف العائلية، والجدول التالي يوضح هذه الوضعية:الجدول رقم(18):مقارنة بين نظام التعويضات والعلاوات العائلية المطبق على المجندين المسلمين والأوروبيين[2].

---

(1) P.M. DE LA Gorce, op.cit,. p.p.496.497.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **11P186**,1ère D.B, E.M,A.M.M, rapport sur le moral, éléments musulmans,20 jan 1945.

رب الأسرة من دون أطفال	أوروبي	أهلي	الفرق
	750 فرنك	240 فرنك	510 فرنك
رب أسرة + طفل واحد	1365 فرنك	330 فرنك	1035 فرنك
رب أسرة + طفلين	1833 فرنك	450 فرنك	1383 فرنك

يتضح من الجدول التالي التمييز الكبير في مسألة التعويضات بين العسكريين من الأهالي ونظرائهم من الفرنسيين، حيث يبلغ الفرق 510 فرنك بالنسبة لرب أسرة من دون أطفال، ليتعمق الفرق أكثر في حالة رب أسرة بطفل أو طفلين ليصل إلى 1035 و1383 فرنك على التوالي، بمعنى أن سلم التعويضات يكرس التمييز بين عناصر الجيش الواحد وكذلك بين من يصلهم من ذوي الحقوق بحيث يبلغ الفرق بين ابن المجند الشمال إفريقي والأوروبي 625 فرنك. وعموما فإن التعويضات الموجهة لعسكري مغاربي أب لطفلين لاتصل قيمتها حتى إلى ما يمكن أن يحصل عليه مجند أوروبي بدون أطفال.

-ب) الغذاء:

كما كان على المجندين الشمال إفريقيين تحمل النقص الكبير في التموين بالمواد الغذائية كماً وكيفاً، إذ تكشف تقارير ضباط الشؤون العسكرية الإسلامية لمختلف الوحدات العاملة على التراب الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين 1943 و1945 عن حالة تذمر وقلق كبيرتين لدى المجندين بفعل نقص الغذاء ورداءته أو لاحتوائه على أغذية محرمة شرعا، مثل ما هو الحال بالنسبة لشحوم الخنزير الذي شكل القاعدة في الوجبة الأمريكية نظرا لمحدودية سعره في المنطقة[1]. وعلى الرغم من تحسن الوضع بعد الإنزال في منطقة البروفانس ابتداء من شهر أوت 1944، ولاسيما من حيث ارتفاع الحصة التموينية من مادة الخبز إلى 300 غرام وبعض الخضر واللحوم، إلا أن ذلك التحسن الطفيف ظل دون المستوى المطلوب بالنظر لقسوة الشتاء الأوروبي عموما[2].كما عان الجنود في خطوط الجبهات من نقص مادة التبغ التي كان يلجأ إليها الجنود كملاذ من تعب اليوم وكانت الحصة

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 11P186/1ère D.B/2ème bureau, rapport sur le moral pour le moi de novembre, le 13 déc 1943.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 11P186, rapport sur le moral pour le mois de septembre, le 15 oct1944.

التموينية تقضي بحصول الجندي على 10 سجائر خلال اليوم غير أن ظروف العمل في خطوط القتال قد صعبت مهمة التموين بصفة عامة الأمر الذي سمح برواج بيع مادة التبغ بأسعار خيالية حيث بلغ سعر العلبة الواحدة 200 فرنك وبمعدل 10فرنك للسيجارة الواحدة وكان الجنود الأمريكان الأكثر ممارسة لهذه التجارة الاحتكارية [1].

-ج) اللباس:

شكلت مسألة نقص اللباس أحد أبرز مظاهر الأزمة التي عاشتها منطقة شمال إفريقيا خلال الحرب أما بخصوص علاقة اللباس ومسألة التجنيد فإن ذلك يدخل في إطار التجهيز العام الذي كانت عليه الوحدات المقاتلة منذ بداية الحملة على تونس والتي استعمل فيها بقايا تجهيزات الحرب العالمية الأولى وحالة الوضعية المناخية المعتدلة من بروز مشاكل عويصة مصدرها قلة اللباس[2].

وخلال الحملة على إيطاليا التي امتدت من ديسمبر1943 إلى جويلية 1944 وعلى الرغم من اعادة تجهيز الوحدات الشمال إفريقية تجهيزا أمريكيا فإن ذلك لم يحل دون تسجيل حالة العجز في تلبية الحاجة إلى الألبسة الشتوية على وجه الخصوص، فقد أشارت مختلف تقارير ضباط الشؤون العسكرية الإسلامية المتعلقة بمعنويات الجنود المسلمين إلى الضرورة الملحة على توفير تلك الألبسة وتكشف تلك التقارير عن تأصل المشكلة بالنسبة لوحدات الجيش الإفريقي والذي طرحت فيه على مستوى مراكز التجنيد. ففي التقرير الصادر عن ضابط الهيئة المذكورة سابقا خلال شهر جويلية 1944 ورد مانصه" أنه لا يمكننا إلا الإشارة بإلحاح على الوضعية السيئة التي كانت عليها ثياب المجندين "[3] مع قرب حلول فصل الشتاء زاد الطلب على الألبسة الدافئة بصفة ملحة، ففي الفرقة المدرعة الأولى ازدادت الطلبات على الأحذية الأمريكية ومنها " Snou bouts" إذا أريد للجنود التنقل في الجبهة من

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,11P61 /3emeD I A/EM/2ème bureau, rapport technique du A M M, le 25 octobre 1944.

(2) Belkacem Racham, op.cit, p.258.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 11P186/1ère D.B/2ème bureau, rapport sur le moral pour le moi de juillet, le 13 déc 1944.

دون تجمد أرجلهم[1] . وكانت هذه الوضعية نفسها بالنسبة لمختلف الوحدات الأخرى المؤلفة من العناصر الشمال إفريقية ففي تقريره الصادر في شهر أكتوبر 1944 أشار ضابط الشؤون العسكرية للفرقة الثالثة مشاة جزائرية إلى ضرورة توفير الألبسة الشتوية " إن الأهلي حساس للبرد والتجهيز الخاص بالنسبة للقوات الشمال إفريقية للحماية من البرد والرطوبة خلال حملة الشتاء ينبغي تلبيته إذا أردنا إعادة المشاة " [2] .

لقد ساهمت هذه الظروف الصعبة في تردي الأوضاع الصحية للمجندين الشمال إفريقيين الأمر الذي زاد في عدد الهالكين منهم تحت تأثير الأمراض المختلفة حيث ذكر ضابط الشؤون الإسلامية للفرقة الثالثة مشاة جزائرية في تقريره لشهر نوفمبر 1944 ما نصه" لدينا اليوم وحدات شمال إفريقية منهكة بصفة كاملة حيث لحقتها خسائر جسيمة إما بفعل المعركة أو تحت تأثير المرض " [3]

-د) العقوبات:

بالإضافة لضراوة المعارك، وسوء الأوضاع التي كانت عليها مختلف الوحدات الشمال إفريقية فقد واجه أفرادها جور العقوبات التي سلطتها المحكمة العسكرية للفيلق الغازي الفرنسي، فبينما أشارت التقارير العسكرية إلى تعدد حالات الفرار ورفض الخضوع للأوامر، ومغادرة المواقع في حضور العدو ولاسيما خلال الفترة الممتدة مابين شهري جانفي و ماي 1944 وهو الأمر الذي واجهته السلطات العسكرية الفرنسية بتسليط مختلف أنواع العقوبات التي تراوحت ما بين سنتين سجنا بالنسبة لحالات الفرار إلى النطق بأحكام الإعدام بالنسبة للمتهمين بمغادرة مواقعهم في ظل حضور العدو وقد كانت هذه العقوبات بالعشرات خلال الفترة المشار إليها سابقا[4] ، وفيما ألغت محكمة الاستئناف العسكرية

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 11P186/1ère D.B/2ème bureau, rapport sur le moral pour le moi de novembre, le 10 déc 1944.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,11P61 /3èmeD I A/EM/2ème bureau, rapport technique du A M M, le 25 octobre 1944.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,11P61 /3èmeD I A/EM/2ème bureau, synthèse sur le moral des militaires indigènes (mois de novembre)le 12 décembre 1944.

(4) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 10P11, ensembles des rapports du commandat du AMM, 1944.

التابعة للفيلق الغازي الفرنسي العقوبات الخفيفة، قابلت بالرفض الطعون المقدمة بخصوص العقوبات القاسية وأصرت على تثبيتها [1].

لقد ساهمت مختلف الظروف الطبيعية وخصوصا البشرية منها في مضاعفة مآسي المجندين الشمال إفريقيين في مختلف معارك المرحلة الثانية من الحرب الأمر الذي انعكس على معنوياتهم فلا تكاد تخلوا التقارير المعدة من قبل ضباط الشؤون الإسلامية من الإشارة الى حالات التدني في معنويات المقاتلين الشمال إفريقيين وتعدد حالات التمرد على أوامر القيادة ، على الرغم من العمل الدعائي الكبير[2] الذي كانت تقوم به قيادة مختلف الوحدات الشمال إفريفية العاملة خلال الحملة على إيطاليا ثم الجنوب الفرنسي، أكدت هذه القيادة من خلال مختلف التقارير أن أزمة تراجع معنويات المجندين الشمال إفريقيين قد بدأت مع الإنزال في الجنوب الفرنسي خلال شهر أكتوبر 1944، وبلغت ذروتها بعد معركة بالفور الدامية خلال النصف الثاي من شهر نوفمبر 1944، أمام تقاعس تلك القيادة في إقحام الوحدات الميتروبولية في معارك تلك المرحلة[3]، وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا خلال شهر فيفري 1945 بعد جملة من المراسلات بين الجنرال دولاتر De Lattre والجنرال ديغول خلال شهر جانفي 1945 والتي ألح من خلالها على خطورة الموقف وأصر على ضرورة إقحام مابين 700الى 800 من المجندين الفرنسيين في تلك الوحدات الشمال إفريقية[4]

وما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذا العرض البسيط أن فرنسا الإستعمارية التي عمدت منذ وطأت أقدام جيوشها بلاد شمال إفريقيا لم تتوانى في استغلال قدرات المنطقة المادية والبشرية إلى درجة الإستنزاف والإنهاك، فبعد تجربة حروبها التوسعية خلال القرن 19 والتي قادتها على كاهل أبناء

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 10P11, tribunal militaire de cassation de C.E.F.,avis de décision de la séance du 6juillet1944.

(3) نعني هنا على وجه التحديد توزيع أكبر عدد من جريدتي " إلى الأمام" و "الناصر " المعربتان واللتين كانتا أكثر تداولا بين الرماة الشمال إفريقيين ، حيث ذكر ضابط الشؤون الإسلامية في تقريره يوم 25 أكتوبر1944 أن العدد الأخير من جريدة إلى الأمام تم توزيع أكبر عدد منها على أفواج المشاة بمعدل 100 نسخة لكل فوج. أنظر S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 10P11,rapport téchnique des commandant AMM, PC,le 25 oct1944 .

(3) Belkacem Racham, op.cit, p.263.

(4)Ibid.

المستعمرات، راحت تزج بمئات الآلاف منهم في أتون أعتى حربين عالميتين خلال القرن 20 دفاعا عن سيادتها القومية، وعلى الرغم من الدور الفعال الذى لعبه هؤلاء المجندون وعلى رأسهم أبناء شمال إفريقيا في تحرير فرنسا من الإحتلال الألماني لايزال الفرنسيون رسميون و رأيا عاما يتجاهلون ذلك الدور،كلما حلت ذكرى الإنزال وتحرير الأراضي الفرنسية.

الفصل الثالث

أسرى الحرب من أبناء شمال إفريقيا

-1) أسرى الحرب الشمال إفريقيون في بعض الكتابات التاريخية

-2) تجربة الأسر خلال الحرب العالمية الأولى

-3) الإطار القانوني والتنظيمي المطبق على الأسرى خلال الحرب العالمية الثانية

-4)تطور عدد الأسرى من الأهالي في المعتقلات الفرانستالاغ

-5) الظروف المعيشية داخل الفرانستالاغ

-6) عودة الأسرى إلى بلادهم

"تنتهي النزاعات المسلحة غالبا بوقوع مجموعة من الأفراد في قبضة العدو يطلق عليهم اسم أسرى الحرب ويفضي المبدأ العام في تعريف المقاتل القانوني بأن كل فرد من أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع يعد مقاتلا وكل من يقع في قبضة الطرف الخصم يتمتع بوصف أسير الحرب"[1]

1)-أسرى الحرب الشمال إفريقيون في الكتابات التاريخية:

إن من أبرز مظاهر الإستنزاف البشري الذي عاشته منطقة شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية هو وقوع مئات الآلاف من شبابها المجند خلال المرحلة الأولى من الحرب في الأسر في أعقاب الهزيمة المدوية للجيش الفرنسي في الجبهة الشمالية الشرقية. وبعيدا عن تتبع مفصل للتبعات الإجتماعية والإقتصادية لهذه المسألة، حاولنا في هذا البحث الوقوف عند بعض جوانب الموضوع مما تمكنا الوصول إليه من بعض الوثائق الأرشيفية الموجودة بأرصدة المصلحة التاريخية للقوات البرية والأرشيف الوطني الفرنسي، وبعض الدراسات التاريخية حول الموضوع والتي تكاد تكون معدومة إذا ما حاولنا التعمق أكثر بهذه المسألة للتركيز على بعدها الشمال إفريقي.

جدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن موضوع أسرى الحرب العالمية الثانية قد تناولته المجلة التاريخية للحرب العالمية الثانية، ثم مجلة الحروب العالمية والصراعات المعاصرة[2] في ثلاثة أعداد خاصة، وهي العدد رقم 25 الصادر في 03 جانفي 1957، والعدد رقم 37 الصادر في شهر جانفي 1960، والعدد رقم 147 الصادر في شهر جويلية 1987، وعلى الرغم من الأهمية التاريخية لهذه الدراسات إلا أنها لم تخرج عن الإطار الأوروبي وكانت بعيدة عن كل مايتعلق بالأسرى من ذوي الأصول غير الأوروبية من

---

(1) محمد العسيلي ، **المركز القانوني لأسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني** ،ط1، المعارف الإسكندرية،2005 ،ص.15 .

(2) صدر أول عدد من هذه المجلة سنة 1950 عن معهد تاريخ الصراعات المعاصرة بفرنسا، وكانت تصدر بصفة دورية كل ثلاثة أشهر وخلال الفترة الممتدة مابين 1950 و 1986 صدر منها 144 عددا حول أصول الصراع الدولي والسياسات والاستراتيجيات والمعارك التي خاضتها الأمم بشكل منفرد أو في إطار تكتلات وتحالفات وجمع الشهادات ممن عايشوا أحداث الحرب العالمية الثانية ومنذ سنة 1987 صدر العدد رقم 145 وقد حملت المجلة الإسم الجديد "مجلة الحروب العالمية والصراعات المعاصرة" بعدما كانت تصدر تحت إسم مجلة الحرب العالمية الثانية ومنذ سنة 1992 أصبحت تصدر بصفة سنوية ووسعت مجال اهتمامها لمواضيع الحرب العالمية الأولى وبرز ذلك في الأعداد(167 ،171 ،175 ،179 183) وبذلك أصبحت هذه المجلة تمثل وسيلة عمل مهمة للباحثين في مجال التاريخ مدنيين وعسكريين على حد سواء.أنظر تقديم المجلة من طرف الناشر (PUF)على موقعها الاليكتروني.-http //www.uni-presse.fr(pressespcialisée/Savoir-Sciencessociales--Histoire-Guerres mondiales et conflits contemporains)

وتحديدا من ذوي الأصول شمال إفريقية الذين شكلوا رقما ثقيلا في قائمة أسرى الحرب العالمية الثانية، لا يمكن بأي حال من الأحوال إهماله أو التغاضي عن ذكره إلا إذا كان ذلك تحت تأثير توجه سياسي وأيديولوجي التزم به المؤرخون الفرنسيون حيال كل القضايا التاريخية التي تهم المنطقة، وهو موقف لم تستطع المدرسة التاريخية الإستعمارية تجاوزه لصالح الدواعي العلمية والموضوعية. وفي هذا السياق لايفوتني التذكير بأهم الدراسات حداثة وذات الصلة بالموضوع والتي لم تشر من قريب أو من بعيد إلى ذلك، أعمال الدكتورة كريستين ليفيس توز المتعلقة بتاريخ شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية أو دراسة جاك كونتيي حول الجزائر والإمبراطورية خلال عهد حكومة فيشي، حيث اكتفى صاحبها بذكر بعض المعتقلات الأوروبية ولم يتطرق إلى موضوع أسرى الحرب من ذوي الأصول الشمال إفريقية أو من مناطق ما وراء البحار.

وإذا حاولنا البحث عن الموضوع في إنتاج المدارس التاريخية العربية وخصوصا المغاربية منها، فقد اكتفت أهم المؤلفات التاريخية الصادرة عن هذه الجهة إلى الإشارة في بضعة أسطر إلى خسائر المنطقة دون إعطاء إحصائيات أو تفاصيل بخصوص الظروف التي عايشها الأسير في أسره، ومما زاد في حالة اللبس التي لفت الموضوع مايتعلق بأمور ذاتية تخص الأسير في حد ذاته، فبالعودة إلى هؤلاء نجد أن أغلبيتهم كانوا ممن لا يقرؤون ولا يكتبون وبالتالي ضاعت شهاداتهم ورواياتهم الخاصة بيوميات الاعتقال في دهاليز الجهل والأمية، ولم يصلنا منها إلا مادونته الوثائق الأرشيفية المتعلقة بأداء مهام إدارية، وتنظيمية أو صحية...إلخ داخل هذه المراكز.

ومن أبرز الدراسات التاريخية التي خصصت بعض المكان لقضية أسرى الحرب من أبناء شمال إفريقيا دراسة: Pierre Gascar ,l'histoire des prisonniers français en Allemagne1939-1945, ed.gallimard, paris 1967، والمؤلف الثاني لصاحبه Yves Durand, la vie quotidienne des prisonniers en stalags, oflags et les kommandes 1939-1945,ed.hachette, paris1987.، حيث يقدم هذا المؤلف بعض التوضيحات حول أسرى الحرب العالمية الثانية من بلاد ماوراء البحار من خلال تطرقه لمسالة أسرى الحرب الفرنسيين في محتشدات front stalags، التي كان يحتشد فيها أبناء هذه البلاد.

إلا أن أهم دراسة تناولت الموضوع بنوع من الإسهاب، هي دراسة المؤرخ الجزائري المغترب رشام بلقاسم التي خصصها للمجندين المسلمين في الجيش الفرنسي 1919-1945 (les musulmans algériens dans l'armée française, Ed. l'harmattan, paris 1996.)، والذي قدم لنا تفاصيل قيمة حول الموضوع معتمدا فيها على ماسبق من الدراسات ومستغلا مادة أرشيفية ثرية من حيث المعطيات التاريخية.

2)- تجربة الأسر خلال الحرب العالمية الأولى :

مع بداية الحرب العالمية الأولى في شهر أوت 1914 كانت حكومة الإحتلال الفرنسي قد أعدت عدتها لتعبئة مئات الآلاف من أبناء المنطقة من خلال فرضها لقانون التجنيد الإجباري في كل من تونس سنة 1911 والجزائر سنة 1912 (1)، وفي ظل عدم وجود إحصائيات ثابتة ورسمية بخصوص أولئك المجندين نذكر ما أوردته بعض الوثائق الفرنسية فقد ذكر المؤرخ الفرنسي جيلبار مينيي Gilbert Meynier أن عدد الجزائريين الذين تم تجنيدهم خلال الحرب بلغ 172019جندي، شارك منهم فعليا خلال الحرب ما بين 120 إلى 125 ألف مجند (2).

وفي تونس أفضت العملية إلى تجنيد 80 ألف رجل، أما في المغرب الذي ظلت عملية التجنيد التطوعي سارية المفعول سمحت بتعبئة ما يزيد عن 40 ألف رجل (3)، وكان لضعف تكوين هؤلاء المجندين وقلة خبرتهم العسكرية، وسوء استخدامهم من قبل قيادة الجيوش الفرنسية في الجبهة الشرقية الأوروبية أن أدى إلى سقوط أغلبهم بين قتيل وجريح وأسير أو مفقود منذ الأيام الأولى من المواجهة.

---

(1) على الرغم من الإغراءات التي اعتمدتها السلطات تجاه المجندين من أجل تمرير القانون دون إثارة الأهالي إلا أن ردة فعلهم كانت معاكسة لأماني هذه السلطات فقد أفتى بعض العلماء بعدم جواز ذلك وعبر الكثير من الجزائريين عن رفضهم لذلك القانون بالهجرة حيث تقدمت تلمسان كل المدن الجزائرية في هذه الحركة التي خرج منه ما يربو عن 800 عائلة تلتها معسكر وسيدي بلعباس وسطيف ولم يتوقف رد الفعل المناوئ لذلك القانون عند الهجرة بل تعداه لإعلان العصيان والتمرد مثلما كان عليه الحال في جبال بني شقرانعام 1914 و الأوراس بين عامي 1916 و1917 ، أنظر يحي بوعزيز،المرجع السابق ،ص44 .

(2) Gilbert Meynier, **l'Algérie révélée la guerre de1914 1918 et le premier quart du XXesiecle**, librairie droz,Geneve,1981, p.404.

(3) عبد الحق المريني، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، ط5 ،دار النشر للمعرفة، الرباط 1997 ،ص،ص.305، 306 .

بما أن أغلبية المجندين كانوا من الجزائريين فإن حجم الخسائر بينهم كان كبيرا وإن لم يضبط إحصائيا، وبينما تكاد الكتابات التاريخية الفرنسية تجمع على أن عدد القتلى من الجزائريين بلغ 19075 و6096 مفقود، ذكرت مجلة لافريك فرانساز L'Afrique française سنة 1919 أرقاما أكبر وحددت عدد القتلى من الجزائريين ب:56000 رجل، و80000 جريح[1]، من جهتها قدرت مجلة الأنديجان l'indigène نسبة الخسائر الجزائرية ب: 30 % فيما يخص القتلى، و50 % بالنسبة للجرحى[2]، أما فرحات عباس[3] فيقدم رقما مخالفا لما سبق وقد يكون الأقرب للحقيقة بالنظر لحجم التضحيات التي فرضت على سكان المنطقة عامة والجزائريين بصفة خاصة ويحدد عدد المجندين طيلة الحرب 250000 رجل، سقط منهم في ساحات القتال 80000 رجل، أما عدد الجرحى فقد بلغت نسبتهم 30 % من إجمالي جرحى الجيش الفرنسي، إن من أبرز معالم المواجهات العسكرية بين الجيش الألماني والقوات الفرنسية في الجبهة الشرقية هو الاندحار السريع للقوات الفرنسية أمام الألمان ووقوع عشرات الآلاف من المجندين الشمال إفريقيين في الأسر، وأمام تزايد عددهم قررت السلطات الألمانية تجميعهم وعزلهم عن بقية الأسرى الغير مسلمين ، بهدف توجيههم واستغلالهم لخدمة مشروعها تجاه البلاد العربية و الإسلامية المناهض للهيمنة البريطانية والفرنسية فيها. فمن جملة المعتقلات التي انتشرت داخل الأراضي الألمانية تم تخصيص معسكر تزوسن Zossen الواقع على بعد 30 كلم جنوب العاصمة برلين ، قرب مدينة بوتسدام والمعروف "بمعسكر الهلال Halbmondlager" لإيواء الأسرى المسلمين في مساحة قدرها حوالي 50 هكتارا [4]، تحت إشراف ضباط ألمان يتقنون اللغة العربية وعلى إطلاع بالثقافة الإسلامية و الشرقية، وقد ضم المعسكر في البداية مابين 4000 إلى

---

(1) Belkacem Racham, op.cit, p.23.

(2) Ibid, p.24.

(3) من مواليد 24 أكتوبر1899 بمنطقة فلاحية تابعة لمنطقة الطاهير ولاية جيجل من أسرة فقيرة بدأ مشواره التعليمي بمسقط رأسه ثم انتقل إلى مدينة سكيكدة لمواصلة تعليمه الثانوي ثم قسنطينة ثم انتقل إلى الجزائر لمواصلة تعليمه الجامعي حيث تخرج منها بشهادة صيدلي. بدأ نشاطه السياسي ضمن جماعة النواب حيث دافع على المطالب الإدماجية غير أنه عدل على هذا التوجه خلال الحرب العالمية الثانية حيث حرر البيان وأسس حركة أحباب البيان والحرية. أنظر:محمد حربي **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**،موفم للنشر،الجزائر2008 ،ص ،ص .183، 184 .

(4) C Baron ,**cinq mois de captivité en Allemagne**, imprimerie financière et commerciale ,Bruxelles ,1915 ,p.2

5000 أسير، ومع حلول سنة 1916 بلغ عدد نزلائه 15000 أسير أغلبهم من أبناء شمال إفريقيا والشرق الأوسط وبعض الهنود و تتار شبه جزيرة القرم(1)، وفي سياق سياستها الرامية إلى تأليب هؤلاء الأسرى ضد دول الوفاق وضمهم إلى وحدات الجيش العثماني لاحقا تم تزويد المعسكر بمسجد بمئذنة خشبية يبلغ ارتفاعها 23 متر (2)، تكفل الإمبراطور وليم الثاني ببنائه من ماله الخاص ، ويعد هذا المسجد الأول في التاريخ على الأراضي الألمانية بغية تمكين الأسرى من أداء عباداتهم الدينية وخصوصا صلاة الجمعة. وكان الهدف من وراء ذلك نشر الدعاية حول مواقف ألمانيا المتسامحة والحصول على استحسان العالم الإسلامي، وإعطاء المعتقلين المسلمين الانطباع بأنهم ليسوا أسرى وإنما ضيوف على ألمانيا، وبالتالي إقناعهم بالإنضمام لقوات الجيش العثماني(3). .

لقد حدد الهدف من إنشاء معسكر الهلال على أنه من أجل استغلال الأسرى المسلمين لأغراض سياسية والتي حددتها وزارة الخارجية في المذكرة التي وجهتها إلى الإمبراطور وقد ورد فيها ما نصه:" من أجل التعبير عن علاقات الود المعلنة بين الدولة الألمانية و الشعوب الإسلامية والتي تحظى برعاية جلالتكم، ومن أجل التأثير على المحاربين المسلمين في جانب العدو سوف يتمتع هؤلاء بكل حرية تحت إشراف ضباط منتقين" (4).

ومن أجل تفعيل دعايتها بين الأسرى المسلمين أنشأت السلطات الألمانية مجلة "الجهاد" والتي تكونت هيئة تحريرها من فريق من المستشرقين الألمان وهم هربرت ملر، وعالم الهنديات هالموث فون غلاسناب Helmuth Von Glasenap ، والبارون رنتزاو Baron Rantzau، والبروفيسور شباتز Spatz كما استعان الألمان بعدد من الشخصيات العربية والإسلامية للتحرير في المجلة، نذكر منهم السيد صالح الشريف التونسي(1869–1920) من الجزائر، ومحمد خضر حسين (1883–1958) من

---

(1) عبد الرؤوف سنو، **الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى**:عمل مقدم في إطار بحوث تاريخية مهداة إلى منير إسماعيل،بيروت،2002 ،ص.15 .

(2) نفسه.

(3) نفسه،ص.16

(4)نفسه

تونس، ومنصور رفعت (1883–1926) من مصر وغيرهم. وكان بعض هؤلاء يزور المعسكر من وقت لآخر لإلقاء المحاضرات والخطب على الأسرى[1]، وخصصت منحة قدرها 300 مارك لمن يلتحق بالوحدات العثمانية انطلاقا من الأراضي البلغارية بينما سلطت أقصى العقوبات على رافضي الانضمام[2]. وفي تقرير للسفير الإسباني ببرلين مؤرخ يوم 03 مارس1918 أشار إلى زيارة أحد الدبلوماسيين للمعسكر يوم 02 نوفمبر 1917، ومقابلته لمجموعة مؤلفة من110 أسير تونسي، و172 جزائري، و33 مغربي، و ادعى ذات المصدر أن 2900 أسير تم ترحيلهم إلى رومانيا[3].

لقد شكلت سنة 1917 بداية نهاية السياسة الألمانية الرامية إلى إحداث ثورة عامة في البلاد العربية يقودها المحررون من معسكر وانسدورف Wunsdorf وفي تأكيد لفشل ذلك المشروع ذكر هانيه في مجلة الجهاد أنه من أصل 4000 أسير شمال إفريقي كانوا متواجدين بالمعسكر لم يعلن سوى 800 منهم استعدادهم للانضمام مجددا إلى جانب دول الوسط، ما أن توفرت لهم الفرصة للفرار في ميادين القتال حتى فر معظمهم[4].

ومما سبق فإن تجربة الأسر بالنسبة لجندي شمال إفريقيا كانت حافلة بالذكريات التي رسمتها مرارة التعبئة والتجنيد الإجباري الذي فرضته سلطة الاحتلال الفرنسي، وقساوة الظروف التي اخضعوا لها منذ نقلهم إلى الأراضي الفرنسية من قبل الجيش الفرنسي، إلى الدعاية المنهجة طيلة فترة الأسر في الأراضي الألمانية .

(1) عبد الرؤوف سنو،المرجع السابق،ص.16.

(2) Arnauld francois, les tunisiens et la première guerre mondiale(1914 1918),in rev, l'occident musulman et la méditerranée,n° :38,1984,p.26.

(3) Ibid.

(4) عبد الرؤف سنو،نفسه.

3)– الإطار القانوني والتنظيمي المطبق على الأسرى خلال الحرب العالمية الثانية :

ا)_ الإطار التشريعي:

شكلت الحرب العالمية الأولى بحدة معاركها وكثرة أسراها الذين بلغوا حدود ثمانية ملايين أسير من جميع الدول المشاركة امتحانا صعبا لقياس درجة تأخر الحضارة الغربية الأوروبية في ضبط قواعد القانون الدولي الإنساني، الذي أرست الحضارة الإسلامية الكثير منها[(1)] ومراجعة مواطن الضعف الكبيرة في تلك الإجراءات المعتمدة تجاه الأسرى، الأمر الذي دفع باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى إعداد مقترح جديد في أعقاب مؤتمر فرساي 1919 والذي كلل بتبني اتفاقية جينيف الثالثة المؤرخة في 27 جويلية1929 [(2)] ، وقبل التعرض لمحتوى هذه الاتفاقية تجدر الإشارة أنه إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر لم يحضى أسرى الحروب في أوروبا بأي وضع قانوني يحميهم من تجاوزات القوة الآسرة la puissance détentrice، ماجعلهم دائما تحت رحمة هذه القوة، وتختصر عبارات الجنرال الفرنسي وسترمان Westermann بخصوص المعارك التي خاضها في منطقة فوندي Vendée والمصير الذي يؤول إليه السكان الذين بين أيدي الأعداء"ليس لدي أي أسير يمكنه ملامتي، لقد أبدت الجميع....نحن لانصنع الأسرى ، ينبغي إطعامهم بخبز الحرية، والشهية ليست ثورية"[(3)] .

(1) بخصوص قواعد القانون الإنساني عند المسلمين يعتبر القرآن الكريم والسنة الشريفة أهم مصدرين له، وقد كان دور الفقهاء المسلمين كبيرا في تحديد وإيضاح جملة القواعد التي تضبط موضوع القتال وما يترتب عليه من مسائل معاملة الجرحى والأسرى، ومن أبرز أولئك الفقهاء الشيخ الفقيه محمد بن الشيباني المتوفى في سنة189 هـ، في كتابيه السير الكبير والسير الصغير.أنظر:فريد تريكي ،**حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي دراسة مقارنة** ، أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة مولود معمري تيزي وزو2014 ،ص.15 .

(2) على الرغم من افتقاد اللجنة السويسرية للسلطة التشريعية والتنفيذية وبالتالي فرض النص أو الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي، إلا أن دورها كان كبيرا في إعداد الإتفاقيات، فبمجرد الانتهاء من الإعداد النهائي لتلك النصوص تقوم اللجنة بتبليغ المجلس الفيدرالي السويسري الذي بدوره يستدعي مختلف القوى لحضور المؤتمر الدبلوماسي لذي تبنى الاتفاقيات الثلاث(1864، 1907، 1929).

أنظر: André Durant , **de Sarajevo a Hiroshima** , **histoire du comité internationale de la croix rouge**, Genève ,CICR,2009,p.207.

(3) lettre du général Westermann au comité du salut public après la bataille Savenay du 23d décembre 1789, reproduite dans la virée de galerne, **historiât** n°768, décembre 2010,p.59.

لقد مرت عملية وضع نظام دولي خاص بحياة أسرى الحروب بعدة خطوات و مراحل من أجل ضمان المعاملة الإنسانية ، وعموما فإن انطلاقة هذا الجهد كان عبر مجموعة من النصوص التي تعود إلى مصدرين أساسيين هما: المؤتمرات الدولية، والنصوص المعدة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمرCICR، فبالنسبة للأولى نذكر المؤتمرات التي انعقدت في لاهاي Lahaye ومنها مؤتمر سنة 1899 و الذي ضمت وثيقته النهائية فصلا كاملا يتعلق بأسرى الحرب[1] وأثمرت جهود أعضاء لجنة الصليب الأحمر خلال مؤتمر لاهاي لسنة 1907 بإدخال 16 بندا متعلقا بالأسرى إلى نص هذه الإتفاقية والتي منها إلزام القوة الآسرة بضرورة معاملتهم معاملة إنسانية، حيث نصت إحدى فقرات الملحق على "إن أسرى الحرب واقعون بسلطة حكومة العدو، ولكنهم ليسوا أفرادا أو هيئات للذين يقع بيدهم أسرهم ، و يتوجب خضوعهم لمعاملة إنسانية " [2].

بالموازاة مع هذه الجهود الخاصة بالاتفاقيات الدولية عملت لجنة الصليب الأحمر منذ تأسيسها سنة 1863 على يد السويسري هنري دورنت Henry Durant [3] على تحسين أوضاع المتضررين من الحروب والنزاعات، فحررت منذ سنة 1864 أول نص عالج قضية مصير الجرحى والمرضى [4]، وأعدت في سنة 1906 نص اتفاقية جديدة تناولت حماية الأشخاص المتضررين ماديا من الصراعات والحروب، وعلى الرغم من عدم وضوح الأهمية القصوى للأسرى في النصين إلا أن دور اللجنة السويسرية أصبح رائدا ولا يمكن الاستغناء عنه ولاسيما بعد مؤتمرها التاسع والذي خولها مسؤولية توزيع المواد الغذائية على المعتقلين من كل البلدان قبيل الحرب العالمية الأولى[5].

---

(1)CICR, acte finale de la conférence internationale de la paix, Lahaye,29juillet 1899.

(2) Ibid.

(3) يروي هنري دورنت في مؤلفه souvenir de Solferino أن صدمته وتأثره الشديد بآلام الجرحى خلال معركة سولفيرينو سنة 1859 دفعاه إلى وضع المقترحات الأولى لتنظيم شركة تعنى بإسعاف العسكريين الجرحى، وقد كللت مبادرته بتوقيع اتفاقية جينيف، وتأسيس شركة النجدة في سنة 1864 والتي تحولت سنة1875 إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنظر Durant Henry, **souvenir de Solferino**, Geneve,CICR, 1862,p,113.

(4) la convention du 22 aout 1864 pour l'amélioration du sort des militaires bléssés en compagne, Geneve, le 22aout 1864.

(5) André Durant, op.cit,pp.11 14.

لقد توجت مساعي وجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أعقاب الحرب العالمية الأولى بتوقيع أكثر من 53 دولة على نص اتفاقية جينيف الثالثة في 27 جويلية 1929 و التي خصصت لموضوع الأسرى وستكون هذه الإتفاقية المرجع القانوني الأول في إدارة ملف الأسرى خلال الحرب العالمية الثانية، وقد ضمت 97 بندا هدفت إلى التخفيف من وطأة البؤس الإنساني الذي عاناه الأسرى تحت رحمة سجانيهم، مكملة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي شرع فيها منذ بداية القرن الماضي و تناولت أغلبية البنود ظروف حياة الأسرى من ضباط وجنود، فبعد الأحكام العامة الواردة في البنود الثمانية الأولى ركز البندان التاسع والعاشر على مسألة الإيواء والشروط التي ينبغي أن يخضع لها الأسير داخل المحتشد، وتناول البند الحادي عشر قضية التموين الغذائي والذي يتوجب أن يكون موازيا لما تقدمه الدولة المعتقلة لقواتها العاملة، أما البند الثاني عشر فقد خصص للباس وفراش الأسير الذي ينبغي توفيره من قبل القوة الآسرة مع ضرورة تجديده أو إصلاحه في حالة الإهتراء والقدم، وخصص البند الثالث عشر لشروط النظافة وأكد على ضرورة إبقاء محلات إيواء المعتقلين داخل المحتشدات نظيفه ودعوة سلطة الاعتقال إلى توفير الدواء وتقديم المياه بكميات كافية لضمان العلاج الجسدي،كما ألح هذا البند كذلك على شروط التهوية وتشجيع النشاط الرياضي لمحاربة كل عوامل اليأس والملل و الاكتئاب لدى الأسرى[1] .

وتناولت الاتفاقية كذلك بنية مؤسسة الاعتقال في حد ذاتها، فقد نص البندان الثالث والأربعون والرابع والأربعون على ضرورة تعيين ممثلين عن كل محتشد يسمى "رجل الثقة Homme de confiance " في المعسكرات التي تحمل إسم ستالاغ Stalag بالألمانية، ويدعى "العميد Doyen " [2] في المحتشدات المسماة بالألمانية بالأوفلاغ Oflag، وقد تعددت مهام هؤلاء الممثلين من استقبال

(1) في ذات السياق نص البند السابع عشر على أنه يتوجب على المتحاربين تشجيع الترفيه الفكري والرياضي المنظم من قبل أسرى الحرب بهدف مكافحة هوس المحتشد le psychose de guerre الملاحظ عند شجعان الحرب العالمية، ويظهر هذا المصطلح مجددا في الكتيب المهدى من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1944 .أنظر: C.I.C.R.,**services des secours intellectuel**, Genève,1944 ,p.27.

(2) العميد هو أقدم ضابط في المعتقل وأرفع رتبة عسكرية بين زملائه المعتقلين وفقا للائحة 43 من إتفاقية جينيف 1929 .

وتنظيم وتوزيع الطرود، إلى اعتباره المتحدث المفضل عن الأسرى أمام السلطات العسكرية والجمعيات الإنسانية لذلك كان يتوجب عليهم تمثيل زملائهم في المحتشد بكل صدق ووفاء(1).

كما نصت ذات الإتفاقية على أن أمن وظروف حياة أسرى الحرب ينبغي رعايتها من قبل قوة ثالثة تكون محايدة تدعى "قوة الحماية la puissance protectrice" وتلعب هذه القوة دور الوسيط وتعمل على الدفاع عن مصالح الدولة التي تمثلها، وتسهر على مدى احترام القانون الإنساني، ويخول لمندوبي هذه القوة تقديم المساعدات المادية وتلقي الشكاوى الصادرة عن الأسرى بشأن ظروف أسرهم وضمان الدفاع عن الأسير في حال مثوله أمام محكمة سلطة الاعتقال مع السماح لهم بزيارة كل المواقع التي يتواجد بها الأسرى(2). وقد مثل فرنسا في هذا الدور حكومة الولايات المتحدة الأمريكية(3).

بالإضافة إلى ذلك هنالك البنود التي ميزت بين الأسرى من فئة الضباط والمدمجين من جهة وصف الضباط و رجال القوات (الجنود) من جهة ثانية ولاسيما فيما يتعلق بموضوع العمل بحيث تبين التدابير الواردة في المجموعة الثالثة من الإتفاقية ومنها المادة 27 التي خولت للقوة المعتقلة حق استخدام الأسرى من فئة الجنود كعمال أو مسخرين، بينما يحضر ذلك على الضباط و المدمجين، مع ضبط ظروف العمل و تحديدها، و من ذلك منع توظيفهم في الأعمال الغير صحية أو الأشغال ذات الصلة بالعمليات الحربية، والتأكيد على حق العامل من الإستفادة من فترة راحة قدرها 24 ساعة خلال الأسبوع، وذلك طبقا للبند الواحد والثلاثون (4)، وبغية تكييف هذه المنظومة المترابطة دعت

---

(1) les articles 43,44et78 de la convention de Genève du 27juillet 1929.

(2) من صلاحيات ممثلي قوى الحماية أو مندوبيها المعتمدين الدخول إلى أي مكان يقيم فيه الأسرى بدون استثناء والتحاور مع الأسرى داخل محلات الأسر دون شاهد عدا المترجم الشخصي، ومن واجبات أطراف الصراع تسهيل مهمة مندوبي القوى الحامية articles n°42,62,et 86 de la convention de Genève du 27juillet 1929

(3) François cochet, **soldas sans armes la captivité de guerre**, **une approche culturelle**, paris brayland Bruxelles, LGDJ, paris, p.37.

(4) la convention de Genève du 27juillet 1929, articles 27et 31.

الاتفاقية إلى إمكانية إيواء هؤلاء في مجموعات العمل شريطة توفير النظافة والأمن مثلما هو الحال في بقية المحتشدات[1] .

إن سريان مفعول هذه الإتفاقية في حالة نشوب الحرب لم يكن أمرا آليا بل يتوجب التوقيع والمصادقة المسبقة لأطراف النزاع عليها، وهو الشرط الذي كانت تستوفي أركانه قضية أسرى الحرب الشمال إفريقيين خلال الحرب العالمية الثانية، فقد وقعت ألمانيا على النص يوم تبنيه في 27 جويلية 1929 وصادقت عليه حكومة الرايخ في 21 فيفري 1934، ومن جانبها وقعت الحكومة الفرنسية على الإتفاقية يوم تبنيه وصادقت عليها في 21 أوت 1934[2] .

وعلى الرغم من افتقار هذه الاتفاقية للوسائل العملية التي تجبر أطراف النزاع على الإحترام الكامل لبنودها، غير أن صدورها في هذه الفترة كان إنجازا كبيرا في حد ذاته، حيث شكلت لبنة مهمة في استكمال ضبط قواعد القانون الدولي الإنساني، وتوفير الحد الأدنى من الحماية والكرامة للأسير، وذلك في وقت بدأت نذر الحرب تلوح فيه من بعيد حاملة للبشرية المآسي والآلام التي لاتقل بشاعة و مرارة عن تلك التي اكتوت بها خلال الحرب العالمية الثانية.

ب)- الإطار التنظيمي:

تميز الجانب التنظيمي المؤسساتي المسير لملف الأسرى خلال الحرب العالمية الثانية بثنائية المؤسسات الوصية – فرنسية وألمانية – وفقا لتدابير التشريعات المعمول بها آنذاك وعلى رأسها اتفاقية جنيف لسنة 1929 والتي أرست مبدئي القوة الآسرة والحماية وما يترتب عليهما من حقوق وواجبات .

---

(1) la convention de Genève du 27juillet 1929, articles 33.

(2) Doriane Gomet , **sport et pratique corporelles chez les déportés prisonniers de guerre et requis français en Allemagne** ,**durant la seconde guerre mondiale(1939 1945)** ,t2 , doctorat philosophie genehmigt abhandlung, historiches institut der universitat Stuttgart,2012,p.73.

ب1)– الهيئات الفرنسية المكلفة برعاية شؤون مصالح الأسرى:

قبل التطرق إلى الهيئات الفرنسية المركزية المكلفة برعاية شؤون الأسرى، ينبغي التوقف عند الوضعية القانونية التي عملت من خلالها هذه الهيئات و تطورت والتي تتقدمها بنود اتفاقية جينيف السالفة الذكر و بنود اتفاقية الهدنة المبرمة في 22 جوان 1940 والتي خلقت للفرنسيين الكثير من التبعات منها ما يتصل مباشرة بالمصالح المسيرة لشؤون الأسرى.

فقد نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على تقسيم البلاد إلى منطقتين متباينتين وأخضعت تلك الواقعة في الشمال والغرب إلى سلطة الاحتلال الألماني، ونص البند الثالث منها على توضيح العلاقات بين الرايخ والحكومة الفرنسية داخل المنطقة المحتلة " داخل المناطق المحتلة من فرنسا يمارس الرايخ كل حقوق الدولة المحتلة، وتلتزم الحكومة الفرنسية بتسهيل التنظيم المتعلق بممارسة هذه الحقوق بكل الوسائل بما في ذلك مشاركة الإدارة الفرنسية في تنفيذها، تدعو الحكومة الفرنسية كل السلطات والمصالح الإدارية الفرنسية في الأقاليم المحتلة إلى المطابقة مع النظم المنبثقة عن السلطات العسكرية الألمانية والتعاون مع هذه الأخيرة بصفة صحيحة وفورية" [(1)]، وجاء في البند الثاني والعشرين من ذات الاتفاقية خضوع المندوبية الفرنسية المكلفة بتمثيل المصالح الفرنسية وتلقي الأوامر وتنفيذها لسلطة ومراقبة اللجنة الألمانية للهدنة في ويزبادن Wiesbaden[(2)].

في أعقاب الهزيمة المدوية للجيش الفرنسي أمام القوات الألمانية باشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ صيف 1940 رعاية شؤون الأسرى الفرنسيين بوصفها "قوة حماية" طبقا للوائح

(1) M.A.E., relations commerciales –Vichy , **volume 10**,article n° 3 de la convention d'armistice du 22juin 1940.

(2) Ibid, article n° 22 .

إتفاقية جينيف 1929 غير أن الأوضاع ما فتئت تتطور بطريقة مهمة خلال خريف 1940 بحيث أصبحت فرنسا تتكفل لنفسها بدور قوة الحماية وهو أمر نادر جدا[1]، فبالموازاة مع النشاط الأمريكي خلال شهر جويلية طلب الماريشال بيتان من مسؤوله على شؤون الأسرى السيد جورج سكابيني Georges Scapini[2] تكثيف اتصالاته مع السلطات الألمانية المختصة من أجل مساعدة الأسرى "مهمتكم تتمثل في التدخل كل مرة يكون ذلك ضروريا لدى سلطات الاحتلال وحكومة الرايخ من أجل نزع العراقيل المحتملة ، والتي يمكنها الإضرار بمصير أسرانا" [3]. وتبعا لذلك انبثقت جملة من الهيئات الفرنسية المختصة بشؤون الأسرى والتي نتطرق لأهمها:

-ب1-1)المصلحة الدبلوماسية لأسرى الحرب(SDPG) والمفوضية الفرنسية ببرلين (D.F.B):

في أعقاب لقاء مونت وار Montoire في 22 أكتوبر1940 [4] تلقى سكابيني مراسلة من فيشي تبلغه بقبول الحكومة الفرنسية مقترح الرايخ القاضي بالتخلي عن دور قوة الحماية الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية لتتحمله الحكومة الفرنسية بنفسها، كما عرض عليه بيار لفال من جهة أخرى رئاسة المصلحة الدبلوماسية لأسرى الحرب وقد وردت الإشارة لتلك المصلحة في بنود اتفاق 16 نوفمبر1940[5]، وعهدت رئاستها إلى جورج سكابيني، وأوكلت لها عدة مهام منها ضمان احترام تطبيق بنود اتفاقية جينيف في المحتشدات،كما أصبحت الهيئة الجديدة بمثابة المحور المفضل للسلطات الألمانية فيما يتعلق بمسائل تحرير الأسرى، يضاف إلى ذلك مهمة إعطاء صورة شاملة عن

---

(1)Chabord Mari Thérèse , les organisations françaises chargées des prisonniers de guerre sous le gouvernement de Vichy, in rev, **histoire de la deuxième guerre mondiale**, n°37 , janvier 1960.p.3.

(2) جورج سكابيني (1893 1976) هو أحد الوجوه السياسية الفرنسية القريبة من الماريشال بيتان، كلّف منذ شهر نوفمبر 1940 بملف المفاوضات مع الألمان حول قضية الأسرى طبقا لمرسوم20 اوت 1940 وحظي خلال مهمته هذه بصلاحية السفير حيث عرفت مهمته بسفارة سكابيني. انظر:.Ibid,p.6

(3) Georges Scapini, **mission sans gloire** ,ed,Morgan,1960 p. 21.

(4) حسب رفائيل شييك فإن جورج سكابيني قد لعب دورا كبيرا في تنظيم هذا اللقاء بحيث وجه بواسطة السيد رانتلان دعوة إلى ريبنتروب للقاء بيار لفال، لقيت هذه الدعوة قبول وزير خارجية الرايخ، و الفهرر،أنظر:. Gomet Dorane, op.cit,p.80

(5) يعرف هذا الاتفاق ببروتوكول برلين أقره هتلر ووقعه Albrech في 16 نوفمبر وتوجد نسخة منه بالأرشيف الوطني بباريس ضمن العلبة 2AJ/7291 وقد تناوله رفائيل شييك بدراسة معمقة.

المساعدات المادية والمعنوية التي ينبغي تقديهما للأسرى، بالعودة للمادة 86 من اتفاقية جنيف الخاصة بزيارة المحتشدات بغية تفعيل ذلك، ولاسيما في المعسكرات الواقعة داخل الرايخ تم يوم 8 ديسمبر 1940، إنشاء المفوضية الفرنسية ببرلين (D.f.B) والمنصوص عنها في البروتوكول السابق الذكر بالعبارات التالية :" بإمكان سكابيني إقامة ملحقة لمكتبه ببرلين، تشغل هذه المصلحة عشرة أشخاص" (1)، وفي 12 ديسمبر 1940 انتقل وفد مؤلف من خمسة شخصيات من فرنسا إلى برلين لبث الحياة في مكتب المفوضية ببرلين .

-ب1-2)مديرية مصالح أسرى الحرب (DSGP) والصليب الأحمر الفرنسي (CRF) :

أنشئت هذه المصلحة طبقا لقرار رئاسة المجلس الصادر يوم 28 جويلية1940 (2) تحت إشراف الجنرال بيسون Besson، وظلت تابعة لوزارة الدفاع الوطني إلى غاية 26 سبتمبر1940 حيث ألحقت بكتابة الدولة للحربية، وتتمثل المهام الرئيسية لهذه المديرية في التنظيم الفعلي للمساعدات الغذائية والمادية والروحية، فهي مكلفة بإعداد الطرود الجماعية، وتوزيعها في المحتشدات، وقد باشرت هذه الهيئة مهامها في البداية من فيشي قبل أن تستقر في مدينة ليون ابتداء من 30 أكتوبر 1940(3)، ومستها تطورات تنظيمية عدة على غرار بقية المصالح الأخرى المكلفة بموضوع الأسرى وتعاظمت حاجاتها، ففي المشروع الذي قدمه الجنرال بيسون إلى وزارة الدفاع الوطني خلال شهر أوت 1940(4) بخصوص المكتب المركزي العسكري لأسرى الحرب المكلف خصيصا بتقديم النجدة تم التأكيد على دور الصليب الأحمر الفرنسي للقيام بهذه المهمة، وطبقا لقرار جويلية أصبح في متناول مديرية مصالح الأسرى الاستفادة من التنظيمات والوسائل المماثلة للصليب الأحمر، وفي 7 أوت

(1) Georges Scapini ,op.cit, p p.36,37.

(2) SHAT.,2P66 ,D2, arrête de la présidence du conseil , institution d'un service des prisonniers de guerre ,28juillet 1940.

(3) انظر الملحق رقم (5).

(4) SHAT.,2P66, D2,lettre du général d'armée directeur des services des prisonniers de guerre a Mr le ministre de la défense nationale ,cabinet, le9 aout 1940.

انصهرت ثلاث تنظيمات ناشطة في مجال الخدمات الإنسانية في بوتقة الصليب الأحمر الفرنسي(1) المعروف بأهميته العمومية في مجال إسعاف الجرحى والمرضى وحماية الأسرى، لكن هذه تطورات أخرجت لجنة الصليب الأحمر الفرنسي من هيئة تتمتع بقانونها الخاص إلى مؤسسة تابعة للدولة وأصبحت مقيدة بتوجيهاتها وخاضعة لمراقبتها. ووفقا لقانون 4 أكتوبر 1940 حددت موارد مديرية مصالح الأسرى من مصدر حكومي هو النجدة الوطنية (2).

-ب1-3) اللجنة الفرعية لأسرى الحرب واللجنة المركزية للإسعاف :

وإذا كانت هذه الهيئات مؤهلة للعمل في نطاق المنطقة الحرة فقد عرفت المنطقة المحتلة هيئات أخرى لمساعدة الأسرى، فمنذ شهر أوت 1940 كلف الجنرال بيسون مراقب الجيش الجنرال بيغارد Bigard بمهمة مندوب عن هذه الخلية التي حلت محلها اللجنة الفرعية لأسرى الحرب طبقا لأحكام القرار الصادر في 19 نوفمبر 1940، والذي أوكل لها معالجة كل المسائل العملية المتعلقة بأسرى الحرب الفرنسيين والنهوض بأولئك المتواجدين داخل المنطقة المحتلة بالتعاون مع سلطة الاحتلال (3).

بالإضافة إلى اللجنة الفرعية للأسرى كانت تقف إلى جانبها هيئة ثانية هي اللجنة المركزية لإسعاف أسرى الحرب (C.C.A.P.G) وتعرف بلجنة كالان Calan والتي أنشئت في 22 جويلية 1940، ومن مهامها تقديم المساعدات للأسرى من خلال تشجيع وتنسيق عمل مختلف الأشخاص الماديين والمعنويين الذين يقترحون المساعدة المادية والمعنوية لصالح أسرى الحرب (4).

(1) يتعلق الأمر بكل من شركة نجدة الجرحى العسكريين التي يعود تأسيسها إلى سنة 1864 والجمعية النسوية الفرنسية المؤسسة سنة 1879، واتحاد النساء الفرنسيات المؤسس سنة 1881 . أنظر:. Gomet Dorane, op.cit,p.80

(2) Le Crom jean pierre , la croix rouge française pendant la seconde guerre mondiale les neutralité en question, in, rev, vingtième siècle, n°101,2009/1,pp.149 162.

(3) SHAT., 2P67, D6 , arrêté du19 novembre 1940 du général d'armée commandant en chef des force terrestre ministre, secrétaire d'état a la guerre.

(4) SHAT., 2P67, D1, comité central d'assistance au prisonniers de la guerre, article n°1 , le 22juillet 1940.

– ب2)الهيئات الألمانية لتسيير شؤون الأسرى :

وضعت حكومة الرايخ الثالث منظومة مترابطة ومعقدة من الهيئات بغية تسيير قضايا أسرى الحرب وعلى رأسها الدعاية التي احتلت مكانة الريادة من أجل تحضير الأسير لتقبل التوجهات الكبرى للسياسة النازية في أوروبا وخارجها، وتسمح مختلف الوثائق الفرنسية المتعلقة بقضايا الأسرى إلى بلورة صورة شاملة عن هذه المنظومة التي تمحورت حول ثلاث مصالح مركزية إثنان منها تابعتان مباشرة لقيادة الأركان العليا للجيش البري (O.K.W) بينما ترتبط الثالثة التي تسمى بالألمانية ب L'Auswartiges Amt بوزارة خارجية الرايخ [1].

خلال سنة 1940 تقاسمت مصلحتين تابعتين لقيادة الأركان العليا الإشراف على شؤون الأسرى ويتعلق الأمر بقيادة القوات البرية Obertkommando der heers والتي تكفلت بنقل الأسرى من الجبهات نحو المعسكرات، وكذلك السهر على مراقبتهم. أما الثانية فهي Allgemeies wehrmachtsamt وقد تعددت مهامها كإدارة الشؤون المالية وتوزيع الأسرى بكل ما له علاقة بالمصالح الإنسانية وقوى الحماية، وكان هارمان رانكي Hermann Reincke مسؤولها المباشر منذ الأول ديسمبر 1939[2]. وفي قلب هذه الهيئة كان يوجد مكتب شؤون أسرى الحرب Abteilung fur Wehrmachtverluste und Kriegsgefangenenwesens المسير من قبل هانس جواكيم بريير Hans Joakim Breyer[3]، والكل كان تحت أوامر الماريشال كيتل Keitel وبدوره كان هذا المكتب يضم خمسة مصالح فرعية يمارس من خلالها مهامه الخاصة بالأسرى كإحترام تطبيق اتفاقية جينيف والتحاور مع قوى الحماية [4]، وطبقا لبنود بروتوكول برلين أصبحت هذه المصلحة تشرف على دراسة طلبات تحرير الأسرى والنظر في قضايا النزاعات المحتملة بينهم. كما أوجدت هذه المصلحة لنفسها مكتبا

(1)Chabord Mari Thérèse ,op.cit,p.10.

(2)Gomet Dorane, op.cit,p.80.

(3)يؤكد ستيفان جيك أن هانس جواكيم قد تولى قيادة مكتب أسرى الحرب خلال الفترة الممتدة مابين الأول سبتمبر 1939 و31 ديسمبر 1941. أنظر:Ibid.

(4) Ibid.

ملحقا لها بباريس يسمى لوبنستال L'Aubenstelle تحت رئاسة الميجور فون روزنبارغ Von Rosenberg، وكان بمثابة همزة وصل بين البلدين بحيث يتلقى اقتراحات المصالح الفرنسية بباريس ويحولها إلى قيادة أركان الويرمخت ببرلين من أجل دراستها[1].

لقد كان حضور وزارة الخارجية بارزا في التنظيم المسير لشؤون الأسرى إما بواسطة السفارة الألمانية في باريس تحت توجيهات السفير اوتو ابتز Otto Abetz المعين في 3 أوت 1940 وكان قد وصل إلى العاصمة الفرنسية في 15 جوان [2] أو عن طريق L'Auswartiges Amt ومندوبها تيبلمان Tiepelman، فقد ورد في وثيقة رسمية مؤرخة في 3 مارس 1941 "إذا كانت قيادة الأركان تتكفل بمراقبة تطبيق بنود اتفاقية جنيف أو أية اتفاقية أخرى بين الحكومة الفرنسية والألمانية، فإن وزير الخارجية يتكفل بتحسين أو تعديل بعض الإجراءات الخاصة بالاتفاقية تبعا لزيادة عدد الأسرى"[3]، وتؤكد محاضر العديد من الجلسات التي تمت بين السفير سكابيني أو ممثلوه ومندوبي قيادة الأركان الألمانية الحضور الممنهج لدوائر وزارة الخارجية ممثلة في عناصر(A.W.A)، وهو ما ذهبت إليه ماري تيراز شابور في بحثها حول علاقة المصالح الفرنسية لشؤون الأسرى بالمصالح الفرنسية خلال عهد حكومة فيشي والتي أكدت فيها أن كل الاتصالات بين تلك المصالح والسلطات الألمانية ببرلين كانت تتم تحت غطاء (A.W.A) [4].

4) توزيع الأسرى الشمال إفريقيين في محتشدات الاعتقال النازية:

مثلما سبق ذكره، فإن أغلبية الأسرى الشمال إفريقيين يعودون إلى فئة المجندين الذين عُبئوا لتعزيز خطوط جبهات القتال الشمالية والشرقية، فمثلا نجد عددا منهم تم توجيهه إلى خط ماجينو الذي لم يتعرض لأي هجوم ولم تكن للوحدات العسكرية المرابطة فيه فرصة القتال، والبعض الآخر

---

(1) Georges Scapini ,op.cit,p.91.

(2) Gomet Dorane, op.cit, p.83.

(3) SHAT.,2P65, entretien de M Tiepelmann (délégue de la Auswartiges Amt) avec le représentant de M Scapini ambassadeur de France, 21mars 1941.p.2.

(4) Chabord Mari Thérèse ,op.cit.p.10.

منهم كانوا ينتمون إلى الفرق العسكرية المنتشرة في الأراضي البلجيكية ولكسمبورغ والذين بعد حالات الإنسحاب الطويل والمضني وجدوا أنفسهم محصورين بين البحر وتطويق الجيش الألماني لهم، أو كذلك الذين خاضوا معارك في منطقة الأردان والذين بعد مقاومة لاجدوى منها وجدوا أنفسهم تحت رحمة الأرتال العسكرية الألمانية[1].

في ظل الانهيار السريع لخطوط الدفاع الفرنسية أمام الزحف الألماني ووقوع قرابة 1800000جندي من الجيش الفرنسي في الأسر[2]، سارعت السلطات الألمانية إلى إنشاء محتشدات عرفت ب: فرانتستالاج Frontstalags التي كانت موزعة على طول وعرض المنطقة المحتلة من التراب الفرنسي والتي جلب إليها كل أسرى هذه الحرب دون تمييز في العرق، وبعد هذا التجميع الأولي للأسرى قررت حكومة الرايخ الثالث إعادة توزيع الأسرى وفقا للرتبة العسكرية التي يحملها كل أسير فتم نقل الضباط إلى محتشدات خاصة بهم عرفت ب: أوفلاج Oflags (والمأخوذة من كلمة Officier lager)، ووجه صف الضباط إلى محتشدات خاصة بهم معروفة ب: ستالاج Stalags والمأخوذة من كلمة Stammlager المتواجدة فيما وراء الراين. بينما خصص الألمان معتقلات frontstalags لإيواء أسرى الحرب الذين ينحدرون من المستعمرات وأقاليم ما وراء البحار[3].الخريطة (3) توضح توزيع

---

(1) Belkacel Recham, op.cit. P.208.

(2) في دراسته المتميزة لقضية أسرى الحرب العالمية الثانية قدر المؤرخ إيف دوران عدد أسرى الهزيمة الفرنسية ب1800000 جندي نقل منهم إلى المعتقلات داخل التراب الألماني 1600000 أسير، بينما قضى قرابة1000000 مدة خمسة سنوات من الأسر داخل المعتقلات:أنظر Yves Durand, **la vie quotidienne des prisonniers en stalags, oflags et les kommandos 1939 :1945**, ed. Hachette, paris1987. pp.12,13.

(3) Ibid,p.11.

المعتقلات الألمانية في الأراضي الفرنسية المحتلة[1]:



وقد أنشئت هذه المعتقلات في مواقع ثكنات عسكرية تابعة للجيش الفرنسي أو بنايات قديمة مجاورة لمراكز المدن التي تحمل أسمائها مع إضافة بعض الدور الجديدة les baraques لإيواء الفائض من الأسرى، كان الموقع محاط بالأسلاك الشائكة التي تتوزع عليها نقاط الحراسة، من خلال معاينة مختلف تقارير التفتيش الخاصة بالمعتقلات يستشف أنها كانت تتكون من غرف للنوم تختلف من موقع إلى آخر من حيث الطاقة الإستيعابية إلى التأثيث، فالتهوية...إلخ، وعموما فإن ضيق المكان كان صفة ملازمة لهذه الغرف ففي معتقل لاون رقم 192 والذي كان يأوي إليه 2954 معتقلا تجاوز

(1) S.H.A.T, secrétariat d'Etat à la guerre, direction des services des P.G,**2P78**, D1 6, répartition des indigènes PG dans les Frontstalags, tirage juin 1941.

فيه عدد الأسرى في الغرفة الواحدة التسعين (90) فردا، الأمر الذي ساعد على تفشي الأمراض بسرعة بين الأسرى[1]،

كما ضمت هذه البنايات دورا أخرى مخصصة كل واحدة منها لآداء وظيفة معينة كالمطعم والمكتبة والعيادة والكنيسة والحمامات على قلتها والمراحيض، وبين هذه المرافق كانت ساحة التجمع لسماع المناداة تتوسط مشهد العام للمحتشد، وفيما يتعلق بالجانب التنظيمي البشري فإن مراكز الفرانتستالاغ كانت تخضع لنظام صارم تحت سلطة ضابط ألماني برتبة عقيد تساعد هذا الأخير هيئة أركان مكونة من ضباط والتي تشرف على مصالح القيادة المتعددة والتي منها مصلحة البطاقات الفردية الخاصة بكل أسير (Karteigere) ومصلحة مراقبة نشاطات الأسرى (l'Abwehr)، ومصلحة الصحة وهي تشرف على نظام العلاج داخل المحتشدات والذي كان تحت مسؤولية الفرنسيين في معسكرات الفرنتستلاغ [2]، أما مصلحة التأطير الأيديولوجي فكانت تسمى ب(Betruung) وكانت تشرف وتراقب كل الأنشطة الترفيهية والثقافية للأسرى وهي تقع تحت مسؤولية ضابط يعرف ب (Betreuer) والذي من بين مهامه المتعددة مراقبة مجلة المعتقل والمعنونة بهمزة الوصل (trait d'union) سواء من حيث المحتوى أو عملية توزيعها وتحفيز الأسرى على الاستماع للراديو وعرض لأفلام الدعاية في المحتشد و كذا المشاركة في إنشاء المكتبة وتوجيه الأسرى باتجاه العمل الدعائي الألماني [3].

وخلال صيف وخريف 1940، قطع أكثر من مليون ونصف المليون أسير نهر الراين عبر قطارات نقل الحيوانات ليتم توزيعهم على مختلف محتشدات الرايخ الثالث، حيث لم يبقى إلى غاية شهر نوفمبر سوى 150 ألف أسير حرب فرنسي في معتقلات فرانتستالاج[4]، التي بلغ عددها خلال عام 1940 ستة وخمسون (56) معتقل، وعرفت هذه المعتقلات عمليات تعديل مستمرة تماشيا مع

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,2P78،, rapport d'inspection du commandant Dantan Merlin ,le 18mars 1941.

(2) Yves Durant, op.cit ,p.391.

(3)Ibid.

(4)Ibid, P.78.

خروج الأسرى الفرنسيين منها و وصول أسرى ما وراء البحار إليها، حيث مالت السلطات الألمانية إلى تجميع هؤلاء النزلاء في مختلف المحتشدات الموزعة في المنطقة المحتلة وضبطها إسميا ورقميا.

الجدول رقم (19):أهم مراكز الاعتقال في المنطقة المحتلة والمعروفة بالرانستالاج [1]:

المعتقل	رمزه
Rennes ران	133
Quimper كويمبر	135
Savenay سافني	232
Laval لافال	132
Saumur سومير	181
Vessoul فسول	141
Epinal ايبينال	121
Joigny جواني	124
Chartres شارتر	153
Montagues مونتاغ	151
Châlons-sur-Marne شالون سيرمارن	194
Nancy نانسي	161
Onnesslaharie أوناسلاهاري	195
Angoulême انغولام	184
Amiens أميان	204
La Fère لافير	192
Charles ville شارلفيل	190
Saint midar سان ميدار	221
Poitiers بواتيي	230
Bayonne anglet بايون أنجلي	222

و فيما يخص تعداد الأسرى الفرنسيين في محتشدات الفرانتستالاج خلال ربيع 1941 ووفقا لتقارير مديرية مصلحة أسرى الحرب (la direction du service des prisonniers de guerre.) لم يكن

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, note sur le regroupement des frontstalags, Paris le 07avril 1942.

يتعدى بضعة آلاف في ليون[1].وأحيانا نجد عدد الأسرى الفرنسيين يفوق عدد الأسرى من الأهالي، فمثلا بلغ عدد الأسرى الفرنسيين في معتقل فاسول إلى غاية 21 مارس 1941 ألف وخمسة مائة (1500) أسير فرنسي، بينما لم يزد عدد أسرى شمال إفريقيا عن مائتي (200) أسير، وفي محتشد آميان الذي كان يأوي إليه 4700 أسير نجد من بينهم 1000 أسير من أبناء شمال إفريقيا[2]، وفي محتشد جوانيي الذي كان نصف نزلائه فرنسيون إلى غاية تاريخ 19 مارس 1941 والمقدر ب: 3615 أسير نجد من بينهم 1112 أسير من الأهالي[3].

وبالمقابل فقد تقلص عدد الأسرى الفرنسيين في معتقلات فرانتستالاج التي انتهت بها عمليات تحويل الأسرى إلى مراكز الرايخ العظيم والعدد المتبقي منهم إلى جانب الأسرى من الأهالي استُغل في عملية التأطير الإداري لهذه المعتقلات، فمثلا وجد بمحتشد ران Rennes بتاريخ 02 أفريل 1941، بعد خروج الفرنسيين منه، 46 أسير حرب فرنسي إلى جانب 3336 أسير شمال إفريقي و1278 من الأسرى التابعين إلى المستعمرات[4]، وفي محتشد لافال Laval وتحديدا في الفاتح أفريل 1941 لم يبقى سوى 100 أسير حرب فرنسي إلى جانب 4826 أسير شمال إفريقي، وفي معتقل شارتر Chartres لم يكن هناك سوى 178 أسير حرب فرنسي إلى جانب 3354 أسير من الأهالي[5].

ومع مرور الوقت، تراجع عدد أسرى الحرب الفرنسيين في معتقلات الفرانتستالاج بصفة ملحوظة حتى أصبحوا يشكلون بضعة مئات مع نهاية عام 1941، فحسب تقرير الطبيب الرائد بونود

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, d/1, S.E.P.G., compte rendu des visites effectuées au Frontstalags entre mars et juillet 1941.

(2) Ibid.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, d/1, S.E.P.G., analyse des résumés des rapports de visites de camps de prisonniers par l'inspection francaise, Vichy le 11 avril 1941.

(4) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, d/1, S.E.P.G., synthèse des résumés des rapports sur l'inspection de camps de prisonniers visite du 2 avril 1941, P.3.

(5) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, d/1, S.E.P.G. raopport du commandant Dantan Merlin, visite du 1avril 1941, et la visite du René scapini du 12juin 1941,P.6.

Bonnaud فإنه من بين 39692 أسير أحصاهم مندوبو مديرية مصلحة أسرى الحرب إلى غاية 31 مارس 1942 فإنه لم يجد سوى 331 أسير حرب فرنسي[1].

دفع تراجع أعداد الأسرى وتنامي حالة الاستقرار النسبي التي دامت إلى غاية بداية عام 1942 داخل هذه المعتقلات السلطات الألمانية إلى جمع مراكز الاعتقال الواحد والعشرون الموجودة وتقليص عددها إلى ثمانية معتقلات بداية من يوم 07 أفريل 1942[2].

وتبعا لهذا التعديل، فقد جمع محتشد الران أجزاء من محتشدات كوينبر وسافيني ولافال وسومور وأصبح نطاقه الإداري ممتدا للعملات التالية: الساحل الشمالي، أيل وفالان، مايان، سارتي، موربيان، الوار السفلى، مايان والوار، أندري والوار (الجزء المحتل) ولافاندي. وجمع محتشد فاسول محتشدات أبنال ولافال وأصبح مجاله الإداري يغطي عملات فوزج Vosges، لامارن العليا Haute-Marne، يون Yonne، الكوت دور Côte-d'Or، سارن العليا Haute-Sarne، إقليم بيل فور Bel Fort، دوب Doubs، جيرو Juro، ساون والوار Saone- et- loire ونيافر Nièvre، والقسم المحتل من أليي Allier[3].

وضمّ محتشد شارتر إليه معتقل مونتاج وامتد إداريا في عمالات المانش La Manche وكالفادو Calvados وأوري Euré والسان La Seine وواز Oise، وأوري Orue، وأوري ولوار Euré- et-Loire من جزئها المحتل، وسان ومارنSeine et marne، والوار وشار Loire et Chère[4].

وضم محتشد شالون سور مارن .Chalones- sur-mar معتقل نانسي وامتد إداريا على العملات التالية: ماز وموزال Meuse et Moselle، ومورث Meurthe، ومارن Marne، وأوب Aube [5]

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, S.E.P.G., rapport du médecin commandant Bonnaud. mars 1941.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, S.E.P.G., rapport du médecin commandant Bonnaud, mars et juillet 1941.

(3) Belkacem Recham, op.cit. pp.210, 211.

(4) Ibid.

(5) Ibid,

بينما جمع محتشد أوناس لاهاري كل من معتقل أميان ولافير وشارل فيل وامتد إداريا على العملات الشمالية التالية: با دي كالي Pas-de-Calais ، السوم Somme، أسن Aisne، والأردان Les Ardennes، والسان السفلى، وواز. أما محتشد سان ميدار Saint Médard فضم إليه محتشدات كوينبر وبواتيي وامتد إداريا على عملات الجزء المحتل من فيان ودوسافر Deux Sèvres، وشارونت السفلى Charente inférieure، والجزء المحتل من شارونت وجيروند Gironde، ودوردوني Dordogne في جزئها المحتل، وامتد محتشد بايون أنجلي إداريا على عمالة باسبيريني في قسمها المحتل.

5) ارتفاع عدد الأسرى من الأهالي في معتقلات الفرانتستالاج:

حسب الحاكم العام للجزائر إيف شتال Yves Chatel فإن عدد أسرى الحرب من ذوي الأصول الشمال إفريقية والذين عايشوا تجربة الاعتقال في المحتشدات الألمانية والفرنسية يرتفع إلى رقم 90 ألف أسير يتوزعون بطريقة غير منتظمة على البلدان الثلاث المكونة لشمال إفريقيا، وبما أن أكبر عدد من المجندين كان من الجزائريين فإن عدد أسرى الحرب من الجزائريين كان هو الأكبر حيث بلغ حوالي 60 ألف أسير ويأتي المغرب بعد الجزائر مباشرة بحوالي 18 ألف أسير ثم تونس ب: 12 ألف أسير(1). يعد هذا الرقم هو أكبر رقم إحصائي يقدم حول أسرى حرب من أبناء شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، بينما لا نجد له تأكيدا من مصادر أرشيفية أخرى.

وأمام تزايد حالة القلق بين الأسرى، سمحت حكومة فيشي بتسهيل عملية التقاط بث راديو برلين ابتداءا من تاريخ 21 مارس 1941، حيث عملت هذه الإذاعة خلال بثها على الموجة الموجهة لشمال إفريقيا كل مساء على تقديم قوائم الأسرى المسلمين المعتقلين في المحتشدات الألمانية والفرنسية ثم وجهت القوائم إلى رؤساء البلديات على مستوى هذه المنطقة والذين كانوا بدورهم يقومون بنشرها بين أهالي الدواوير(2).

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **1P133**, conférence du 02 au 05 janvier 1941 à Alger sur les prisonniers de la guerre, organisée par Gouvernement Général de l'Algérie.
(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 1P133, note à l'intention du gouverneur général Yves Châtel, le 21 mars 1941.

و من جهته يذكر المؤرخ دي لاغورس أن عدد الأسرى من أبناء شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية قد بلغ 64400 أسير خلال الفترة الممتدة بين 03 سبتمبر 1939 و25 جوان 1940. وبما أن بعض الوحدات القتالية لم تلتزم بوقف إطلاق النار إلا بعد توقيع اتفاق 26 جوان 1940 مثلما هو الحال بالنسبة للقوات التابعة للقطاع المحصن بمنطقة هاغنان Haguenau والمكون من بعض فرق المشاة التابعة لقوات شمال إفريقيا (D.I.N.A)، فقد احتج منتسبوها على قرار رفض اعتبارهم أسرى حرب[1].

أما المؤرخ شارل آجرون فإنه يقدم رقم 60 ألف أسير حرب من أبناء شمال إفريقيا وذلك في مؤلفه "السكان المغاربة". بينما يذكر إيف دوراند بناء على مذكرة جورج سكابيني G.Scapini[2]، إلى الجنرال رماك Remecke – قائد ديوان القوات المسلحة للجيش الألماني– إن تعداد أسرى الحرب من أصول مغاربية في البداية كان 80 ألف أسير ثم تراجع هذا العدد إلى 60 ألف أسير عند نهاية عام 1941.

أما تقرير الطبيب بونود الصادر في 08 أكتوبر1941 حول أسرى الحرب بمعتقلات فرانتستلاغ، وبناء على المعلومات المقدمة من القيادة العليا للجيش الألماني فإن تعداد الأسرى هو 68550 أسير موزعين على الشكل التالي:43973 أسير من شمال إفريقيا و15777 أسير من السنغال، و3888 أسير ملغاشي، و2317 أسير هند وصيني، و380 أسير من المرتينيك، بينما لم تحدد هوية 2718 أسير[3].

وقبل إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا بخمسة أشهر أي في شهر جوان 1942، سمحت عملية فرز الطرود البريدية المجهولة الموجهة إلى الأسرى من أبناء الأهالي المعتقلين في محتشدات الفرانتستالاغ

(1) Yves Durand, op.cit., p.281.

(2) لم يحصل جورج سكابيني خلال مهمته التفاوضية مع السلطات الألمانية إلا على تحرير عدد محدود من الأسرى قدّرته دوائره بحوالي 50 أسيرا.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78,analyse du rapport du1er oct au 1er avril 1942 sur les frontstalags établi par le médecin commandant Bonnaud, Vichy le 13 juillet 1942.

بإحصاء 41962 أسير حرب موزعين على النحو التالي: الجدول رقم (20) إحصاء لأسرى الحرب وتوزيعهم حسب جنسياتهم سنة 1942 [1].

بلد الأسرى	الجزائر	تونس	المغرب	السينيغال	مدغشقر	الهند الصينية
عدد الأسرى	13974	7140	5152	10757	2468	2471

من خلال الجدول التالي، يتبين أن أغلبية الأسرى هم من أصول مغاربية أي ما نسبته 62 % من إجمالي الأسرى، ويشكل الأسرى الجزائريون أكبر نسبة والمقدرة بـ: 30 % من إجمالي نزلاء هذه المعتقلات.

و في تقريره الثاني المؤرخ في 31 مارس 1942، قدم الطبيب بونود رقما آخرا للأسرى وهو 43944 أسير، بينما لم يتمكن المندوبون من معاينة سوى 39662 أسير من بينهم 25475 أسير شمال إفريقي موزعين على الأقطار المغاربية الثلاث على النحو التالي:1375 أسير جزائري، 4357 أسير تونسي و73364 أسير مغربي، بينما لم يخضع 4252 أسير للمعاينة، منهم 2292 كانوا متواجدين بمعتقل رقم 133، في حين لم يُعرف توزيع 1960 أسير بين مراكز الاعتقال الأخرى[2].

و إلى غاية أول ماي 1943، أحصت مراكز الاعتقال 23141 أسير شمال إفريقي كانوا لا يزالون رهن الأسر بمراكز الفرانتستالاغ من بينهم 12584 أسير جزائري و6007 أسير مغربي و4550 أسير تونسي، يضاف إليهم أسرى المستعمرات الذين بلغ عددهم 13615 أسير أغلبيتهم سينيغاليين[3]. وأخذ هذا الرقم في التراجع إلى غاية نهاية عام 1943 حيث أشارت تقارير مندوبية أسرى الحرب إلى أنه لم يبقى في معتقلات الفرانتستالاغ إلا 21977 أسير شمال إفريقي موزعين على النحو التالي:

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78,S.E.P.G. répartition des indigènes prisonniers dans les frontstalags entre les différentes œuvres pour la confection des colis anonymes, juin 1942.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud. le 31mars 1942.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris 2P78, note de la sous direction des P.G. le 27 juillet 1943.

11685 أسير جزائري، و5802 أسير مغربي و4490 أسير تونسي[1]. ويمكن تفسير هذا التراجع النسبي في عدد الأسرى بمجموعة من العوامل من أهمها: تحرير الأسرى وعمليات الهروب من المعتقلات، والنقل لأسباب صحية، والوفاة. وسنوجزها بالشرح في النقاط التالية:

أ) عمليات تحرير الأسرى:

خلافا لما كانت إدعته كل من إذاعتي برلين وباريس مونديال بخصوص مسألة تحرير الأسرى الشمال إفريقيين وفقا للقرار الألماني الصادر في 03 جويلية 1941 والذي مفاده حصول 12000 أسير مغاربي على حريتهم وهو ما يمثل 27% من إجمالي عدد الأسرى الشمال إفريقيين المشار إليهم سابقا قد تم تحريرهم بين 19 و20 ديسمبر إلى جانب 3800 أسير سينيغالي[2]، فإن تقرير كتابة الدولة للدفاع قدر عدد الجزائريين الذين فك قيد أسرهم إلى غاية 30 جانفي 1942 قد بلغ 5304 أسير من بينهم 761 عسكري لم تنته فترة تعاقدهم مع الجيش الفرنسي، و4125 رجل من قوات الاحتياط وقدماء المحاربين و418 رجل من مجندي الخدمة العسكرية الإجبارية[3].

من ناحية أخرى عمد الألمان إلى استخدام بعض الأسرى الشمال إفريقيين كعملاء لنشر الدعاية والاستعلام والتخريب، حيث فك أسرهم تحت غطاء القرار المذكور سالفا و تم إرسالهم إلى شمال إفريقيا، والبعض الآخر منهم انضم إلى الجيش الألماني، غير أنه لا يمكننا تقديم توضيحات أكثر حول هذا الملف في ظل بقاء بعض ملفات القوات البرية موصدة في وجه الباحثين.

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, note n°2866, de la sous direction des P.G.vichy le 1juin1943.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 1P133, secrétariat d'Etat de la défense, note du 30 janvier 1942.

ب)- حالات الفرار:

تشير تقارير الزيارات المنظمة في محتشدات الفرانتستالاغ خلال الفترة الممتدة بين شهري مارس وجويلية 1941 إلى تعدد حالات الفرار في المعتقلات فهي تختلف من معتقل إلى آخر، من حالتين في الشهر في معتقل شارتر حيث يخضع نزلاؤه إلى نظام صارم منه الإستماع إلى المناداة مرتين في اليوم، إلى خمسين حالة فرار مثل ما هو الحال بالنسبة إلى محتشد لافال وخصوصا في معسكر مولزان Mulsanne. وتعتبر الفترة ما بين بداية عمليات الاعتقال إلى غاية شهر جانفي 1941 فترة مواتية لفرار الأسرى الشمال الإفريقيين بسبب تزامنها مع تحويل أسرى الحرب الفرنسيين إلى محتشدات الرايخ، كما يلاحظ ارتفاع حالات الفرار في معتقلات ما يسمى ب: معسكرات الشغل Arbeits kommandos، حيث يشير تقرير الطبيب بونود أنه بين 08 أكتوبر 1941 و31 مارس 1942 أي خلال ستة أشهر بلغ عدد حالات الفرار ما يقدّر ب: 2480 حالة وهذا الرقم مثل معدلا لحالات الفرار خلال كل ستة أشهر[1]. وبالعودة إلى الإحصائيات الخاصة بحالات الفرار قبل ذلك فإن التقارير تشير إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين بداية الاعتقال إلى غاية سبتمبر 1941 قد تم تقديرها ب: 6 آلاف حالة، وعليه يمكن تقدير عدد الأسرى الفارين من محتشدات الفرانتستالاغ من أصول شمال إفريقية والمستعمرات ب: 10 آلاف أسير منذ بداية الاعتقال إلى غاية شهر أفريل 1942، وهو ما مثل نسبة 12,5 % من إجمالي المعتقلين المقدر بحوالي 80 ألف معتقل شمال إفريقي، وهذا وفقا لما نقل عن السيد سكابيني. أما عدد الفرنسيين الفارين أثناء تحويلهم إلى ألمانيا فقد بلغ 225 ألف فار حسب ما ذكره إيف دوراند[2].

أدت عملية إعادة تنظيم محتشدات الفرانتستالاغ في شهر أفريل 1942 إلى تشديد إجراءات المراقبة مما نتج عنه تقلص فرص الفرار منها، لا سيما بعد إسناد السلطات الألمانية عملية التأطير

(1) S .H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, D.S.P.G., compte rendu des visites du Frontstalags.(6)أنظر الملحق رقم

(2) Yves Durand, op.cit., p.35.

وحراسة الأسرى من أبناء شمال إفريقيا في 03 فيفري 1943 إلى جنود وضباط فرنسيين كانوا قبل ذلك أسرى في المعتقلات الألمانية[1].

لقد أشارت مديرية مصلحة أسرى الحرب في ديسمبر 1943 أي بعد مرور 10 أشهر من تنفيذ قرار إسناد التأطير إلى الفرنسيين إلى حالة القلق وعدم التفهم الشبه التام لمصالح أسرى الحرب العامة والخاصة في الفرانتستالاغ[2]. بلغ عدد أسرى الأهالي الخاضعين للمراقبة الفرنسية حوالي 1400 أسير استخدمهم الألمان في الصناعة الحربية[3]، وحسب المذكرة الصادرة عن مديرية العسكريين المستخدمين في نوفمبر 1943 فإن من إجمالي 35587 أسير معتقلين في الفرانتستالاغ كان من بينهم 4800 أسير من أبناء شمال إفريقيا خضعوا لمراقبة الفرنسيين إلى غاية 06 أكتوبر 1943[4]. لم يكن للقرار الألماني المذكور سابقا أثر كبير في تقليص عدد عمليات الفرار، ذلك أنه لم يمس إلا ما نسبته 13% من إجمالي أسرى الحرب، وبمقارنة وضعية الأسرى خلال شهر جوان 1942 مع وضعيتهم في شهر ماي 1943 فإن الإحصائيات تشير إلى وجود 26266 أسير شمال إفريقي بالنسبة للوضعية الأولى و21141 أسير بالنسبة للوضعية الثانية، أي بوجود فارق قدره 3125 أسير، مات أو نقل أغلبهم إلى المراكز الاستشفائية خلال شتاء 1942-1943 وهو ما يؤكد تراجع عمليات الفرار[5].

ووفقا للمعطيات المقدمة من قبل مديرية مصلحة أسرى الحرب، فإنه منذ تجميع مراكز الاحتشاد في أفريل 1941 إلى غاية بداية أكتوبر 1943 فإنه بقي في تلك المحتشدات 21977 أسير شمال إفريقي وقرابة 13 ألف أسير من المستعمرات أغلبيتهم من السينيغال[6]، ويسجل هذا الإحصاء

---

(1) تميزت معاملة هؤلاء المؤطرين الفرنسيين الجدد تجاه الأسرى بالقسوة وسوء المعاملة، فقد جاء في رسالة لأحد معتقلي بمركز 194 ما نصّه: "... من المرارة بما كان أن تكون أسير حرب ويكون الفرنسيون حراسا عليك ومن المؤلم أن تتألم لآثار هذا التمييز" أنظر S.H.A.T., 2P78, extrait du lettre de l'adjudant chef Gernel, le 25 juin 1943.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, D.S.P.G., note du 20 décembre 1943.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, D.S.P.G., note du 27 février 1943.

(4) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, D.S.P.G., note du novembre 1943.

(5) Ibid.

(6) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, D.S.P.G., note du 18 décembre1943.

فارقا قدره 8967 أسير بالنسبة للإحصاء المقدم في 31 مارس 1942 والمقدر ب: 43944 أسير، وضم هذا الفارق حالات الوفاة والنقل الصحي المتعددة.

وتعود آخر عمليات الفرار إلى الفترة التي تلت إنزال الحلفاء في النورماندي في جوان 1944 وإنزال الجيش الأول الفرنسي في أوت من نفس السنة في لابروفانس la Provence ، حيث كان الألمان يميلون إلى فكرة نقل الأسرى بسرعة إلى محتشدات فرانستالاغ المنتشرة بالأراضي الألمانية الأمر الذي أعطى لهؤلاء الأسرى فرصة ثانية لخداع يقظة حراسهم والفرار من أسرهم. ولكن بعض عمليات نقل الأسرى تحولت إلى مآسي محزنة، حيث يشير التقرير الصادر عن المكتب الثاني في شهر أكتوبر 1944 حول معنويات القوات الشمال إفريقية للدفعة الأولى مدرعة أن القطار الناقل للأسرى الشمال إفريقيين من فوسول إلى ألمانيا تعرض لاعتداء من قبل سلاح الجو في حدود الساعة العاشرة عند مرتفع شامباني، وأدى ذلك إلى سقوط العشرات بين قتيل وجريح، بينما فر الباقي إلى الجبال أين آواهم الفلاحون ثم التحقوا بمركز الاعتقال ب: بيزانسون Besançon الذي كان يأوي الأسرى المنتظرين لعملية ترحيلهم إلى بلدانهم(1).

و إذا كانت الوثائق المدروسة لا تحدد رقما معينا لعدد الفارين خلال الفترة الممتدة بين أفريل 1942 إلى غاية التحرير فإن الأكيد أن عدد الفارين من هؤلاء الأسرى كان قليلا بالنظر لإجراءات المراقبة والحراسة، وتدهور الأوضاع الصحية للأسرى، كما خضع الفارون من الأسرى من المنطقة المحررة إلى عملية إعادة تجميعهم في مراكز الإعادة إلى الوطن ، وهنالك كانت تتم عملية استنطاقهم من قبل ضباط المكتب الثاني- فرع الشؤون الإسلامية- قبل إعادتهم إلى شمال إفريقيا. لقد اعتبر الفرار أحد أهم أساليب التعبير عن رفض الواقع الذي أخضع له الأسرى داخل هذه المحتشدات والذي تميز بسوء المعاملة والإهمال.

(1) S.H.A.T.Vichy, Londres, Alger, Paris, **11P186**, 1ère D.B., état major 2ème bureau, A.M.M. rapport sur le moral de troupes nord africain le 02 octobre 1944.

ج)- حالات الوفاة و الإسعاف الصحي:

لقد عبر مندوبو مديرية مصلحة أسرى الحرب عن قلقهم الكبير من الوضعية الصحية للأسرى وذلك منذ أول زيارة لهم للفرانستالاغ خلال شهر مارس 1941، فقد انتشر مرض السل القاتل خلال شتاء 1940-1941 بين جموع الأسرى المحولين من ألمانيا، والمعتقلين في محتشدات الشمال الشرقي. ففي فرانتستالاغ رقم 121(Epimel) والذي كان يضم حوالي 7451 أسير من الأهالي، أشارت المديرية في مارس 1941 إلى معاناة الأسرى من مناخ تلك المنطقة وعبرت عن قلقها من ازدياد حالات مرض السل، وفي مركز لافال رقم 132 والذي كان يضم 4826 أسير من الأهالي إلى جانب مائة (100) أسير فرنسي فإن نسبة 10% من الأسرى المحولين إلى ألمانيا كانوا مصابين بهذا المرض[1].

وفي مركز ران رقم 133 تم إحصاء 15 حالة إصابة بمرض السل في الأسبوع[2]، وفي بداية أفريل وتحديدا بمحتشد المارن التابع إلى فرانتستالاغ رقم 133 والذي كان يضم 7008 أسير شمال إفريقي و1378 أسير إفريقي و151 أسير فرنسي، أحصى الأطباء المنتدبون 12,5% من المصابين بين الزنوج و2% من الجزائريين، كما أحصوا أربعة (04) حالات إصابة بداء الجذام (Lèpre)[3] ، وفي معتقل فرانتستالاغ سومير رقم 181 والذي كان يأوي 238 أسير فرنسي إلى جانب 3992 أسير شمال إفريقي من بينهم 1400 أسير في محتشد الأشغال، حيث أحصيت 30 حالة وفاة بفعل مرض السل وكانت أغلبيتهم من السود خلال فصل الشتاء كما تم تسجيل نفس العدد من الوفيات بمعتقل بواتيي رقم 230 من جانفي إلى أفريل، وفي مركز شارتر رقم 153 والذي ضم حوالي 3354 أسير شمال إفريقي و178 معتقل فرنسي، ومن بين 1200 أسير شملتهم زيارات الأطباء، تم إحصاء 300 حالة إصابة بمرض السل، وهو ما يعادل 25 % من إجمالي المعتقلين، وفي معتقل سان ميدارد والذي كان

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, secrétariat d'Etat à la guerre, direction des prisonniers de guerre, comptes rendus des visites des frontstalaqs effectuées entre mars et juillet 1941.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

يظم 2782 أسير أغلبيتهم جزائريين، تم إحصاء 280 مريض منهم 50 حالة إصابة بالسل و10 حالات إصابة بالجذام مع تسجيل 83 حالة وفاة بسبب السل وذلك منذ شهر جانفي(1).

و تكشف تقارير الطبيب بونود للفترة الممتدة بين شهر أكتوبر 1941 وشهر مارس 1942 عن وجود 8975 حالة مرض تم نقلها إلى مستشفيات المنطقة الحرة وأن 700 حالة ظلت تتلقى الرعاية الصحية في المصحات التابعة لمعتقلات الفرانتستالاغ، و300 حالة نقلت إلى مستشفيات المنطقة المحتلة، بينما سجلت 150 حالة وفاة قبل الخضوع للمعاينة والعلاج(2).

لقد أشرف فريق طبي على العلاج في مستشفيات الفرانتستالاغ مؤلف من حوالي 120 طبيب، 75 منهم كانوا أسرى، و263 ممرض من الأهالي، وكلهم أسرى وخاضعين للتأطير والإشراف الطبي الألماني، ودون أن يقدم هذا التقرير إحصاءا مضبوطا، فإنه أشار إلى الوضعية الصعبة التي كابدها الأسرى من جراء انتشار مرض السل الذي اتخذ بعدا وبائيا(3).

و فيما يلي نورد مقتطفا من هذا التقرير:" لقد دفع الأسرى ضريبة ثقيلة من جراء مرض السل، فعلى الرغم من الإعفاءات العديدة التي تحصل عليها ليس المرضى فقط ولكن كذلك المشكوك في إمكانية إصابتهم، وكشف من عدة حالات وفاة سواء في مستشفيات المنطقة المحتلة أو في المنطقة الحرة بعد الإعفاء...الأكيد أنه لو مددت عملية الأسر فإن الموت كان مصيرهم رغم كل الإجراءات

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris 2P78, secrétariat d'Etat à la guerre, direction des prisonniers de guerre, comptes rendus des visites des frontstalags effectuées entre mars et juillet 1941.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud du visite 8 et 9juillet 1941.

(3)جاء في أحد تقارير الزيارات التفتيشية أنه تم تسريح 300 أسير من الأهالي الشمال إفريقيين بسبب انتشار الإصابات بمرض السل بصفة سريعة في مركز الاعتقال رقم 151 ودون توفير أدنى شروط العلاج على مستوى العيادة التابعة للمعتقل. أنظر S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris 2P78, secrétariat d'Etat à la guerre, direction des prisonniers de guerre,résumé du rapport d'inspection de l'arbeitskommando de Bourges dépendant du fronstalag 151 de Montargie , visite 10 juin 1941 .

الاحترازية التي تم اتخاذها، وبصفة عامة فإن عملية تحرير الإعفاءات لصالح المرضى كانت تتم في الأوقات التي تتقلص فيها فرص إنقاذ المريض"[1].

إن الانتشار السريع للوباء كان نتيجة حتمية للظروف التي كان يعيش فيها نزلاء هذه المراكز من جهة وتأخر الإجراءات العلاجية المناسبة من جهة أخرى، وكان استقبال المحولين لأسباب صحية يتم عند خط الحدود الفاصل بين المنطقتين (المحتلة والحرة) من قبل مصالح أمانة الدولة للحربية، ينقل بعد ذلك إلى مراكز الفرز، حيث ركزت تعليمات قيادة الأركان الفرنسية الواقعة تحت مخاوف تأثيرات الدعاية الألمانية بين الأسرى المحولين، على ضرورة توفير الاستقبال الخاص للأهالي الذين أعيدوا إلى أوطانهم وخاصة المراقبة عن قرب للغذاء، الفراش، الحالة الصحية ومعالجة الطلبات المقدمة من طرفهم بعناية[2] في مراكز الفرز ولاسيما مركزي ليموج Limoges، وكلارمونت فران Clermont ferrand اللذان خصصا لاستقبال أكبر عدد من حالات المرحلين للعودة إلى الوطن لأسباب صحية من فئة الأهالي.

وقد عززت مصلحة الاستقبال والإعلام بموظفين يحسنون اللغة العربية تحت إشراف ضابط و صف ضباط من الجيش الفرنسي، وأسس المكتب الثاني المكلف بالشؤون الإسلامية مراكز للاستجواب لمتابعة البحث عن مدى تأثر هؤلاء الأسرى بالدعاية الألمانية من خلال إخضاعهم لمساءلات ضباطه، وإعداد بطاقات خاصة تتألف من ثلاثة صفحات تخص كل فرد مسه التحقيق حيث تلازم إحدى البطاقات صاحبها خلال رحلة العودة إلى أرض الوطن وبث الدعاية المضادة [3].

واصلت حكومة فيشي سياستها الرامية إلى الاهتمام بالأسرى المحولين لأسباب صحية على مستوى المستشفيات وخارجها، حيث تم تنظيم المقاهي الإسلامية- المورية- (أي تحت إشراف وتسيير المسلمين المغاربة) في مراكز التجميع مثلما هو الحال في معسكر سان مارث Ste Marthe قرب مرسيليا، ومركز فريجوس Fréjus. كما لم يفت إدارة الاحتلال الدعوة إلى إنشاء لجنة مختلطة من

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud.
(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, Etat Major de l'armée, 1er bureau note du 24 décembre 1941.
(3) Belkacem Recham, op.cit., p.219.

جميع الوزارات لمعالجة الطلب المقدم من قبل مديرية القوات الكولونيالية والقاضي إلى رفع قيمة منحة المعطوبين من الأهالي بنسبة 25 % لمن حددت درجة عطبهم بنسبة 85 %، وتسهيل عملية الإتصال بين هؤلاء الأسرى وذويهم عبر السماح باستعمال البرق مجانا[1].

غير أن الاختلاط المستمر للأسرى داخل معسكرات الاعتقال وتعدد الأعراق فيها لم تكن إلا عوامل مشجعة على الانتشار السريع للمرض فيما كانت الأسباب الحقيقية للمرض مرتبطة ارتباطا وثيقا بالظروف العامة لعملية الاحتجاز.

6) الظروف المعيشية داخل الفرانتستالاغ:

خلافا لكل المزاعم والإدعاءات التي روجت لها وسائل الدعاية الألمانية والفرنسية على عهد حكومة فيشي وبالخصوص إذاعتي برلين (Zeesen) وإذاعة باريس مونديال والتي مفادها أن السلطات الألمانية قد وضعت أسرى الحرب من أبناء شمال إفريقيا تحت نظام مناسب ومشجع، تشير شهادات الفارين أو المحولين لأسباب صحية إلى أنهم أخضعوا لسوء معاملة واحتقار من قبل الألمان في بادئ الأمر ثم بدأت ظروفهم المعيشية تتحسن شيئا فشيئا ولاسيما بعد اختلاطهم بالجنود الألمان الذين قاسموهم حصتهم الغذائية[2].

نجد الكثير من الوقائع المشابهة قد تكررت دون أن تشير إليها تقارير مديرية مصلحة أسرى الحرب، فقد جاء في أحد محاضر زيارة مركز شارتر رقم 153 خلال شهر جوان 1941 أن الأسرى الشمال إفريقيين قد أثبتوا ولاءهم للسلطات الألمانية لما بذلته من جهود في سبيل تقليص حجم

(1) Belkacem Recham, op.cit., p.219.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, Etat Major, division de constantine, 2ème bureau, bulletin N°48, le 15 mars, dans la guerre d'Algérie par les documents, T1, l'avertissement 1943 1946, éd. S.H.A.T., Vincennes, 1990. P. 39.

معاناتهم التي كابدوها خلال أسرهم[1]. وعلى النقيض من ذلك أشارت تقارير صادرة عن ذات الهيئة أفادت بأن نزلاء الفرانتستالاغ كانوا يخضعون لنظام حجز قاسي.

أ)ظروف الإيواء:

لقد كانت ظروف الإيواء في سنة 1940 كارثية داخل الفرانتستالاغ بالنظر للعدد الكبير من الأسرى الذين جمعوا ووضعوا في معسكرات لا تتوفر على بيوت وغرف للإيواء، فكانت بداية العمل هو إنشاء المخيمات (Baraquement) إلى حين، والنوم في العراء حيث افترشوا الأرض وبعض الأخشاب والقشة، كما عانى الأسرى من قلة الغذاء والشراب الأمر الذي انعكس مباشرة على أوضاعهم الصحية، حيث أصيب الكثير منهم بالأوبئة والإسهال الذي ظهر في أكثر من معسكر خلال صائفة 1941[2]. غير أن هذه الظروف عرفت مع مرور الأيام تحسنا في أعقاب ترحيل أسرى الحرب الفرنسيين من معتقلات الفرانتستالاغ إلى محتشدات الرايخ العظيم، حيث تراجع عدد الأسرى في المنازل عكس ما كانت عليه الظروف في محتشدات الشغل التي غاب عن بيوتها وسائل التدفئة ولكن الأمر الثابت والمشترك بين مختلف محتشدات الفرانتستالاغ هو إخضاع الأسير للعمل اليومي.

ب) اللباس:

لقد أشارت كل تقارير مديرية مصلحة أسرى الحرب إلى الحالة المزرية لثياب أسرى الحرب في معتقلات الفرانتستالاغ عبر الزيارات التي قام بها موفدو هذه الهيئة خلال الفترة الممتدة بين شهري مارس وجويلية 1941 حيث تعددت الإشارات المتعلقة بالحالة البالية للألبسة والأحذية، وفي شهر أكتوبر لم تكن الوضعية مرضية حيث كتب رئيس عمالة نيافر Nièvre إلى كاتب الدولة لدى وزير الداخلية أن 1100 أسير حرب من أبناء شمال إفريقيا معتقلين في محافظته ويعملون في الزراعة ظلوا يرتدون نفس الألبسة وينتعلون نفس الأحذية التي كانوا يرتدونها منذ اندلاع الحرب، وأكثر من ذلك

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, D.S.P.G., compte rendu de la visite effectuée au frontstalags de charters le 12 juin 1941.

(2) Yves Durand, op.cit., p.60.

فإن بعضهم كان يمشي حافي القدمين أو يرتدون الخرق[1]. غير أن جواب الوزير على مسؤوله كان سلبيا معللا ذلك بأن مسألة كساء هؤلاء الأسرى هي من اختصاص السلطات الألمانية واقترح عليه التدخل لدى هذه السلطات التي يرجع لها مسألة الاهتمام بالأسرى[2].

لقد عبر هذا الموقف عن السياسة العامة التي تبنتها حكومة فيشي تجاه أسرى الحرب ولاسيما أولئك الذين استقدموا من المستعمرات، حيث لم تبذل أي جهد في سبيل تحريرهم رغم توقيعها على الهدنة التي أوقفت الحرب بين برلين وباريس، واكتفت هذه الحكومة بالتدخل لدى السلطات الألمانية من أجل تذكيرها بضرورة احترام بنود معاهدة جنيف. ويشير المحافظ إلى أن بعض الأسرى الذين عملوا عند بعض الفلاحين لم يفتهم إبداء حصرتهم وأساهم على السلطات الفرنسية التي تغاضت عن النظر في مصيرهم رغم التضحيات التي قاموا بها تلبية لنداء التعبئة[3].

لقد كانت هذه الوضعية المزرية التي عايشها الأسرى موضوع تقرير الطبيب الرائد بونود الذي أشار في شهر ماي 1942 بعد زيارتين قام بهما مندوبو مديرية مصلحة أسرى الحرب إلى معتقلات الفرانتستالاغ ومحتشدات الشغل بين شهر أكتوبر 1941 وماي 1942 إلى أن الألبسة والأحذية كانت سيئة للغاية على الرغم من وجود مخزون كاف لضمان كسوة وتنعيل صحيح للأسرى[4].

وفي تقرير خاص بلجنة نجدة أسرى الحرب بالفرنستالاغ أشار إلى تلقي هذه المعسكرات سنة 1943 لـ:193000 قطعة لباس منها 16000 معطف capotes، 14000 سترة vareuses، و9500 سروال، وهو مايعطي لكل أسير الحق الحصول على ستة قطع من الألبسة ، كما جدد التقرير الإشارة

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, lettre du préfet de la Nièvre, le 10 octobre 1941.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, lettre du ministre S.E.I, novembre 1941.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, lettre du préfet de la Nièvre, le 10 octobre 1941.

(4) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud, mai 1942.

الى مشكلة الأحذية بسبب نقص الحذاء الكبير brodequins تم توزيع 325000 زوج من القبقاب (الصابوهات –sabots) كإجراء تهدئي[1] .

ج) الوضعية الغذائية:

لم تكن الأوضاع الغذائية للأسرى أفضل حال مما كانت عليه أحوالهم المعيشية عامة، فقد أشارت تقارير مديرية مصلحة أسرى الحرب خلال السداسي الأول من سنة 1941 إلى أن الحالة الغذائية في معتقلات الفرانتستالاغ كانت سيئة وغير كافية، حيث كانت تتكون من حساء قليل الشهية ومطاعم بدون مواد غذائية، لكن هذه الحالة عرفت تحسنا ابتداء من نهاية العام نفسه بفضل الإعانة المقدمة من قبل المديرية الفرعية لأسرى الحرب والمدعومة من قبل الصليب الأحمر، كما كان الأسرى يتلقون طرودا يتراوح عددها من طردين إلى ثلاثة طرود شهريا، ويتعلق الأمر خصوصا بالمعتقلين المغاربة، الأمر الذي أدى إلى بروز حالة من النفور و اللاتعايش بين عموم الأسرى داخل المعتقلات. وفي هذا السياق أشارت تقارير المديرية إلى أن الأسرى الفرنسيين أصبحوا يعيشون بانزواء عن بقية الأسرى من الأهالي، ذلك أن الفرنسيين كانوا يلومون نظرائهم من الأهالي حصولهم على الكثير من الطرود التي يقدمها الصليب الأحمر[2].

تعكس هذه الصورة حالة عدم الانتظام التي سادت عمليات توزيع الغذاء بين الأسرى داخل المحتشدات، فإذا كان المغاربة الأكثر حظا من حيث الحصول على هذه الطرود فإن آخرين وخاصة في الجنوب الغربي كانت عملية التوزيع جد سيئة[3]. هذه الحالة تم تأكيدها كذلك من قبل هيئة الصليب

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78,note 1624,secours aux prisonniers indigènes et coloniaux des fronstalags, Lyon le 28 fev 1944.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud, mai 1942.

(3) Ibid.

الأحمر التي أشارت في تقريرها ليوم 22 سبتمبر 1941 من استفادة المراكشيين من نظام مميز فيما يخص عملية توزيع الطرود[1].

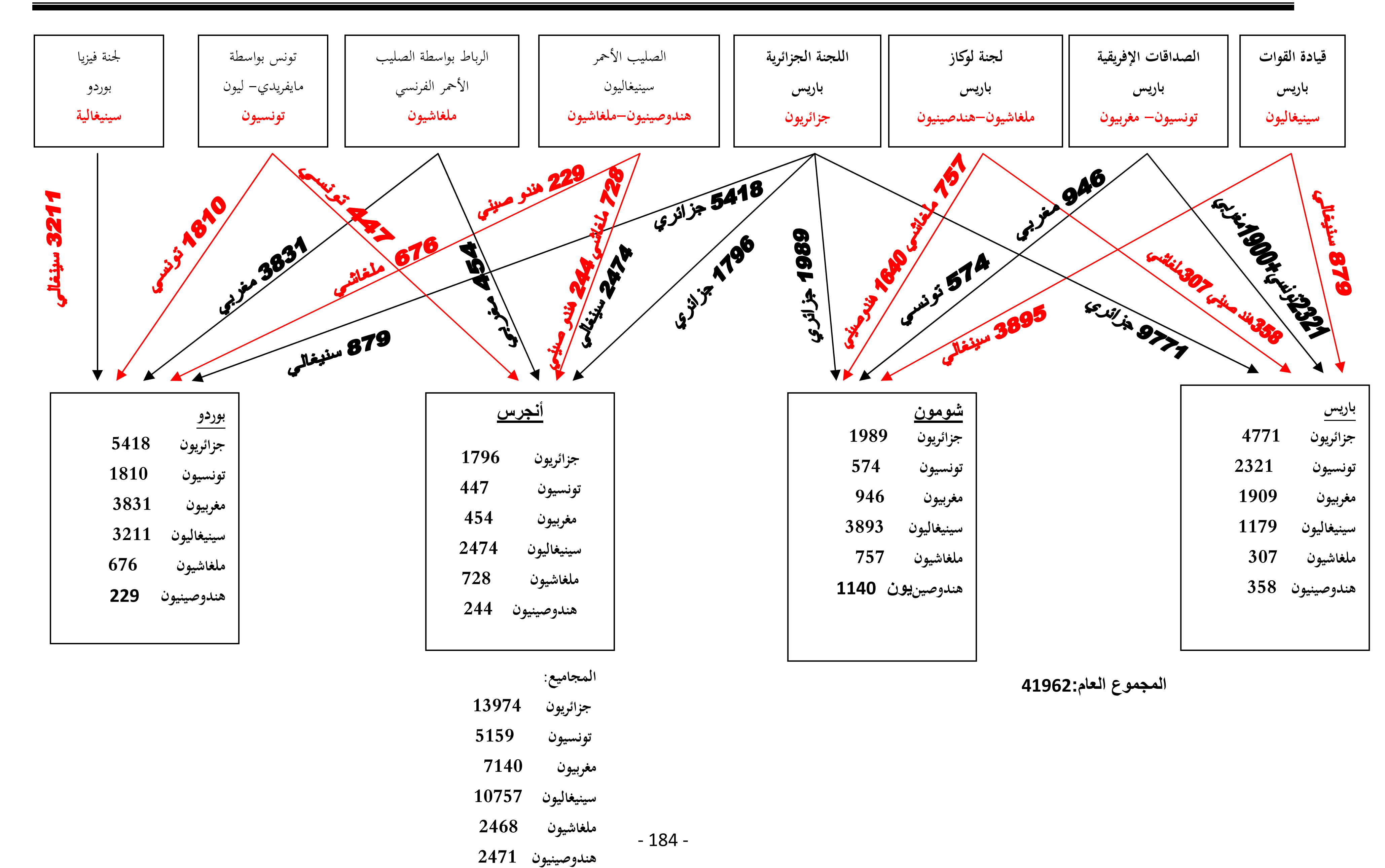
لقد أدى هذا الأمر إلى بروز حالة انزعاج وعدم تعايش بين الأسرى في بعض المعسكرات وبالخصوص بين الأسرى من أبناء شمال إفريقيا وبقية المعتقلين ذوي الأصول المختلفة وخصوصا مع الفرنسيين، ففي معتقل شارتر رقم 153 ذكرت مديرية مصلحة أسرى الحرب في مارس 1941 أن الأسرى الفرنسيين يعيشون بمعزل عن نظرائهم من الأهالي. وفي محتشدات العمل يمكن ذكر حالة محتشد بورج Bourges على سبيل المثال والذي كان يظم 34 أسير حرب فرنسي و1467 أسير من الأهالي حيث أشار التقرير إلى حالة عدم التفاهم بين الأسرى الشمال إفريقيين وبقية الأسرى الآخرين وبالخصوص الزنوج[2].

يعتبر تنظيم الإعانات والمساعدات المقدمة لأسرى الحرب في محتشدات الفررانتسالاغ من صلاحيات المديرية الفرعية لأسرى الحرب، والتي تتخذ من باريس مقرا لها، وقد أنشأت هذه المديرية في شهر نوفمبر 1940 من طرف الجنرال هانتزيغر Huntziger والذي كان حينها قائدا عاما للقوات البرية ووزيرا كاتبا للحربية، وتضطلع هيئة – الصليب الأحمرlacroix rouge francaise،و مؤسسة الصداقات الإفريقية– بمهمة التوزيع، حيث توفرت لديها أربعة مراكز للتوزيع هي: مركز باريس Parisومركز بوردو Bordeau ومركز شومون Chaumont ومركز أنجرسAnger، ويوضح المخطط التالي نشاط هذه المراكز بخصوص إحصاء أسرى الحرب[3]:

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, **1P133**, rapport de la croix rouge, le 22 septembre 1941.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78,

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78,DSPG , répartition des indigènes prisonniers des frontstalag entre différentes œuvres pour la confection des colis anonyme, juin 1942.


قيادة القوات
باريس
سينيغاليون
الصداقات الإفريقية
باريس
تونسيون – مغربيون
لجنة لوكاز
باريس
ملغاشيون–هندصينيون
اللجنة الجزائرية
باريس
جزائريون
الصليب الأحمر
سينيغاليون
هندوصينيون–ملغاشيون
الرباط بواسطة الصليب
الأحمر الفرنسي
ملغاشيون
تونس بواسطة
مايفريدي– ليون
تونسيون
لجنة فيزيا
بوردو
سينيغالية
3211 سينغالي
1810 تونسي
3831 مغربي
676 ملغاشي
879 سنيغالي
447 تونسي
229 هندو صيني
454 مغربي
728 ملغاشي
244 هندو صيني
2474 سينغالي
5418 جزائري
1796 جزائري
1989 جزائري
757
1640 ملغاشي هندصيني
574 تونسي
946 مغربي
3895 سينغالي
9771 جزائري
1900مغربي
2321 تونسي
307ملغاشي
358 هند صيني
879 سينغالي
بوردو
جزائريون 5418
تونسيون 1810
مغربيون 3831
سينيغاليون 3211
ملغاشيون 676
هندوصينيون 229
أنجرس
جزائريون 1796
تونسيون 447
مغربيون 454
سينيغاليون 2474
ملغاشيون 728
هندوصينيون 244
شومون
جزائريون 1989
تونسيون 574
مغربيون 946
سينيغاليون 3893
ملغاشيون 757
هندوصينيون 1140
باريس
جزائريون 4771
تونسيون 2321
مغربيون 1909
سينيغاليون 1179
ملغاشيون 307
هندوصينيون 358
المجاميع:
جزائريون 13974
تونسيون 5159
مغربيون 7140
سينيغاليون 10757
ملغاشيون 2468
هندوصينيون 2471
المجموع العام:41962

وقد أشار الطبيب بونود في تقريره التفتيشي لمعتقل جوانيJoigny خلال شهر مارس 1941 إلى الوضعية السيئة التي اخضع لها الأسرى بما في ذلك انقطاع مواد الدعم والمساعدة التي كان يقدمها الصليب الأحمر الفرنسي لهذا المعتقل وتوقف مندوبيه عن زياراتهم الدورية له [1]، وتعتبر اللجنة المركزية لمساعدة أسرى الحرب أحد الهيئات التابعة للمديرية الفرعية للأسرى ومهمتها مساعدة العائلات على إرسال الطرود الفردية لذويهم من الأسرى بالتنسيق مع اللجان المحلية والتي من بينها اللجنة الجزائرية التي أنشأت بقرار من الحاكم العام المؤرخ ب: 04 جوان 1941[2]. كما قدمت اللجنة المركزية للإسعاف فرع ما وراء البحار هي الأخرى طرودا في المنطقة الشمالية لصالح الأسرى من أبناء شمال إفريقيا[3].

د) العمل والأجور:

يعتبر العمل الحقيقة المتعارف عليها عند أغلبية أسرى الحرب حسب رأي المؤرخ بلقاسم رشام، فقد ضمت معتقلات الفرانتستالاغ معسكرات مهمة ملحقة بها تعرف بمحتشدات العمل (Arbeits Kommandos) والتي اختلف توزيعها من معتقل إلى آخر وحسب تقرير الطبيب الرائد بونود فإن توزيع هذه المعسكرات إلى غاية 31 مارس 1942 في عموم المنطقة المحتلة كان على النحو التالي:

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud. Juin 1941.

(2) Belkacem Recham, op.cit., p.222.

(3) Ibid.

الجدول رقم (21):توزيع أهم محتشدات الشغل داخل معسكرات الفرانتستالاج [1]

مركز الاعتقال	معسكراته	معسكرات الشغل
ران	فيتيستر،براست،مستشفى كويمبررفي	حصن كروزون
موربيان	فان،دينان، سانت بروك	كوتكيدان
الساحل الشمالي إيل و فيلان	مارن، معسكر الرياضات، تور	ماتينيون، بليلان، غانغامب،لونريفان
الوارن السفلى، مارن و الوار	دو رانس، سانت نازير، سافني	بتون،فوياغ،بول غيشار،كانكول،دولدي
سارتي فاسول	أنجرس و الوار	شاتو بريان
	أنفور، يون جوانيي	فان تورت،فيلان،مستششفى لافال
كوت دور، نيافر،ساون العليا		ديكسمونت،كورجيني،لي ميزون،آرسيس،....
دوبس		فيرمونت،كورتيرون، بون، تالمي
شارتر	فاسول	لاشير سولبيس
شارتر		مونتارلوت،فو دي جوستيس
	شارتر	فال داهون
أور و الوار	شارتر	بوان فيل
سان و واز		ندون سيرفيل
الواري	أورليون، مستشفى أورليون	بروي،أورمواي،سانكلو أون دون، تيرمينيير

(1)(1)S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin commandant Bonnaud.

يتضح لنا من العرض السابق أن توزيع محتشدات الشغل لم يكن توزيعا منتظما بين مختلف مراكز الفرانتستالاغ، كما أن هذه المراكز لم تكن مستقرة عدديا وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالظروف التي تعرفها سلطات الرايخ، فأحيانا تعمد هذه السلطات إلى إلغائها وتارة أخرى تعيد بعثها من جديد. ومما يمكن الإشارة إليه كذلك في هذا السياق هو خضوع الأسرى في هذه المراكز للسلطات الألمانية مباشرة أو وضعهم تحت تصرف سلطة البلديات الموجودين بها وذلك للتصرف في نشاطهم المهني. تذكر بعض التقارير الصادرة في شهر فيفري 1943 استخدام حوالي 1400 أسير شمال إفريقي في مجالات صناعية تابعة للفيرماخت (الجيش الألماني)، وتضيف ذات التقارير خضوع 5450 أسير شمال إفريقي لنظام صارم ومعاملة عسكرية[1].

و عموما فقد تعددت الأشغال التي كانت تتم في هذه المحتشدات، فبالإضافة إلى الأعمال المرتبطة بالجيش الألماني، والتي منها إعداد وتهيئة مدارج الطائرات، وتفكيك القذائف، وجه الأسرى للعمل في المزارع كما هو الحال في مزارع عملات الأردان، لا موز، مورث، موزيل، ساون العليا، لوري، أور و الوار، كما تم استخدامهم كذلك في قطع الأخشاب في المقاطعات الغابية وفي أعمال الصُّخرة داخل التشكيلات التطوعية. وقد ورد في أحد مذكرات مديرية مصلحة أسرى الحرب الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1941 أن 10 آلاف أسير حرب من الأهالي عملوا بالدوام لصالح الألمان[2].

ومقابل تلك الأعمال الشاقة والقاسية تلقى الأسرى أجورا زهيدة جدا استغل جزء منها لتجهيز معسكرات أسرهم، تبعا للإجراءات التنظيمية الخاصة بها [3]، وحسب مختلف تقارير مفتشي مديرية مصلحة الأسرى فإن أجور الأسرى كانت لا تتجاوز سبعة إلى ثمانية فرانكات في اليوم يقتطع

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, note du cabinet du secrétariat d’Etat à la guerre, Vichy le 27 février 1943.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, D.S.P.G., note du 18 décembre 1941.

(3) في أول أوت 1843أصدرت السلطات الألمانية تعليمة خاصة بالأسرى المشغلين في الصناعة الخاصة والحربية نصت على ضرورة دفع 80% من أجور الأسرى لمصالح الفرانتستالاغ.أنظر : S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, militarbefehlaber en France,paris 28juillet1943.

منها فرنكان (2 فرنك) كأعباء تعود لتنظيم المعسكر. ومن جهة أخرى كانت أجور العاملين داخل المحتشدات أقل من ذلك حيث لم تتجاوز الستة أو السبعة فرنكات لليوم مثلما هو الحال بالنسبة لمحتشدي آميان وسومير سنة 1941. أما فترات الشغل فقد تراوحت بين الثمانية إلى تسعة ساعات خلال اليوم مع منحهم يوم راحة خلال الأسبوع وكان عادة يوم الأحد[1].

و على النقيض من هذه الأوضاع، فقد تمتعت بعض المحتشدات ولاسيما ذات الأغلبية الفرنسية بوضع متميز حسب تقارير مفتشي مديرية مصلحة الأسرى الصادرة خلال شهر مارس وأفريل 1941 وتحديدا بخصوص الوضع العام في محتشد فاسول ذي الأغلبية الفرنسية، فقد تم التأكيد على تمتع أسرى هذا المحتشد بوفرة المأكل والملبس وحتى فيما يتعلق بظروف الشغل، حيث ذكر التقرير بأن فترة العمل كانت لا تتجاوز الثمانية ساعات يوميا مقابل أجر قدره عشرة فرنكات وهو الأعلى من بين الأجور المقدمة داخل المحتشدات، كما حظيت هذه الفئة (الأسرى الفرنسيون) بتمديد فترة عطلة نهاية الأسبوع إلى يوم ونصف بداية من يوم السبت إلى يوم الاثنين[2]. وفي تقرير المفتش دانتان مارلين Dantan Merlin لمعسكرات الشغل التابعة لمعتقل شارل فيل البالغ عددها 40 معسكر(A-K) خلال شهر ماي 1941 أن السلطات الألمانية قد منحت بعض الأسرى المشتغلين في المزارع الألمانية أو الفرنسية عطلة الأسر و أصبحوا يرتدون اللباس المدني وتلقوا أجورا تصل إلى 50 فرنك لليوم[3] .

هـ) أداء الشعائر الدينية :

على الرغم من عدم توفر المحتشدات على دور خاصة بأداء الفرائض الدينية الإسلامية خلافا لمعتنقي الديانة المسيحية والذين توفرت لهم دور عبادة ممثلة في الكنائس، لم يمنع ذلك الأسرى

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, notes du cabinet du secrétariat d'Etat à la guerre, mars juillet 1941.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, notes du cabinet du secrétariat d'Etat à la guerre, vichy mars avril 1941.

(3) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, synthèse des rapports d'inspections des camps de prisonniers de guerre.

الشمال إفريقيين من أداء فرائضهم الدينية وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية تعبيرا عن تمسكهم بعقيدتهم، لقد شكل الإيمان وأداء العبادات أداة قوية تسلح بها الأسرى الشمال إفريقيين لمواجهة ظروفهم القاسية وبؤس أحوالهم داخل المعتقلات. وبما أن الصلاة كانت فريضة دينية، فقد اجتهد الأسرى على آدائها جماعيا خلف إمام يختارونه من بينهم، ويراعون فيه شروطا تتمثل في حفظ ما تيسر من القرآن الكريم وحولوا قاعات داخل المعتقلات إلى مصليات، حيث أشرفت جمعية الصليب الأحمر والصداقات الإفريقية على توزيع المصاحف بين الأسرى. وبما أن الفرائض الدينية لا تتوقف عند الصلاة فحسب لتتعداه إلى فرائض أخرى ولاسيما فريضة الصيام التي عكف الأسرى على أدائها بحلول شهر رمضان، حيث دأبت مديرية مصلحة الأسرى على إشعارهم بحلوله، وتقديم بعض الوجبات الخاصة. كما سهر الأسرى على إحياء مختلف المناسبات والأعياد الدينية كعيدي الفطر و الأضحى[1].

جاء في أحد تقارير مديرية مصلحة أسرى الحرب عزمها تقديم مجموعة من الكباش بمناسبة عيد الفطر وذلك في معتقل آميان سنة 1941[2]. لقد شكل أداء الفرائض الدينية التزاما دينيا وهروبا من قسوة الأسر إلى رحابة الإيمان والرضاء بقضاء الله والصبر على الشدائد.

و) الأنشطة الترفيهية:

فيما يخص الجانب الترفيهي فإن أنشطته كانت متعددة و التي يمكن حصرها في ممارسة الرياضة و المطالعة في المكتبات والتي يتحكم فيها إلى درجة ما المستوى التعليمي بالنسبة لكل أسير، وبما أن أغلبيتهم أميين فإنهم مالوا إلى لعب الأوراق والدومينو. كما لجأ المتعلمون منهم إلى مطالعة الكتب

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin Bonnaud, vichy, avril 1942.

(2) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, note du cabinet du secrétariat d'Etat à la guerre, vichy, mars 1941.

المختلفة التي وزعتها عليهم جمعية الصليب الأحمر والصداقات الإفريقية، وارتكز النشاط الرياضي على تنظيم مقابلات في كرة القدم[1].

بالإضافة إلى هذه الأنشطة مورست أنشطة أخرى يمكن تصنيفها في خانة أنشطة النخبة والتي نذكر منها المسرح الذي كان تحت إشراف أطباء المعتقلات، غير أن حالة عدم الاستقرار بين الأسرى كانت سرعان ما توقف النشاط المسرحي. كما مارس بعض الأسرى الموهوبين هواياتهم في رسم اللوحات والطرز وصناعة بعض اللعب والأدوات كالسلال، حيث كان يتم عرض هذه المنتجات خلال المناسبات المنظمة من قبل جمعية الصليب الأحمر.

ويبدو أن السلطات الألمانية عملت على تشجيع هذه الأنشطة من خلال إقبال مؤطري المعتقلات على اقتنائها. كما عرفت المحتشدات تنظيم حصص دراسية لفائدة الأسرى تحت إشراف مؤطرين فرنسيين والى جانب ذلك نظمت السلطات الألمانية برنامجا دراسيا داخل المعتقلات، لكن صعوبة التحكم في اللغة الألمانية من قبل الأسرى حدّ من نجاح تلك المبادرة حسب تقارير مديرية مصلحة الأسرى، كما أن عمليات تحويل الأسرى من محتشد إلى آخر بين الفينة والأخرى حال دون نجاح الخطة التعليمية الفرنسية[2].

ي) الحالة المعنوية للأسرى:

لقد منحت تقارير مفتشي مديرية مصلحة الأسرى حيزا لوصف الحالة المعنوية العامة للأسرى، وبناءا على ذلك فإن الصورة المعنوية للأسرى كانت جد قاتمة في ظل عالم لا يختلف نهاره عن ليله، وتمدد أيامه وساعاته وشهوره ليتبدد معها كل أمل في الانعتاق من قيود الأسر وتحطمت معنوياتهم رغم صلابتها بفعل قساوة الظروف وانقطاع الأخبار عن الأهل والأقارب والشعور بعدم اهتمام السلطات الفرنسية لمصيرهم. ففي تقريره لشهر ماي 1942 ذكر الطبيب بونود أن الأسرى لم يتلقوا

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin Bonnaud, vichy, avril 1942.

(2) Belkacem Recham, op.cit., p.227.

منذ تاريخ اعتقالهم أي رسائل من ذويهم، وذلك بسبب إما عدم قدرتهم على تحمل تكاليف تحرير المراسلات أو بفعل المراقبة المفروضة على مستوى مركز الفرز بمدينة بوردو، الأمر الذي زاد في إطالة أمد وصول البريد الخاص بالأسرى[1].

و بما أن غالبية الأسرى كانوا أرباب عائلات، فإن قضية العلاوات كانت تؤرقهم كثيرا لعدم حصول ذويهم عليها، وحجتهم في ذلك عدم وصول الرسائل أو عدم الإشارة إليها، وختم الطبيب بونود تقريره بالإشارة إلى أن معنويات الأسرى الشمال إفريقيين كانت منحطة بفعل عدة عوامل منها طول أمد الأسر، انقطاع المراسلات، الظروف الصحية داخل المعتقل وكذلك الظروف المعيشية الصعبة.

5)- عودة الأسرى إلى بلدانهم:

بعد مرور أكثر من أربعة سنوات كاملة قضاها أسرى الحرب الشمال إفريقيين في مختلف محتشدات الاعتقال، وما واكبها من تحولات عسكرية وسياسية كبيرة إن على الصعيد الدولي أو على الصعيد الفرنسي الداخلي فإن وضعية هؤلاء الأسرى ظلت مراوحة مكانها أو ازدادت صعوبة فقد ورثت حكومة فرنسا الحرة عن سابقتها نفس الهوس والتوجس من تأثيرات الدعاية الألمانية في أوساط الأسرى وتقدير الانعكاسات الخطيرة على استقرار الأوضاع في الأقطار الثلاث في حالة عودة أولئك الأسرى والتحاقهم بالعمل السياسي الوطني، ومن أجل تجنب كل الاحتمالات عمدت هذه الأخيرة إلى التماطل في عملية تحرير الأسرى وجعلها عملية جزئية ، وعبر مراحل بعد إتمام العمليات العسكرية الخاصة بتحرير الأراضي الفرنسية [2].

---

(1) S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris, 2P78, rapport du médecin Bonnaud, vichy, mai 1942.

(2) Armelle Mabon,la captivité des nord africains durant la seconde guerre mondiale 1939 1945, **Migrance N°38** ,sd,p.63.

ومن جملة الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومة إصدار منشور 28 نوفمبر 1944 إذ نص على أن مسؤولية الشمال إفريقيين المدمجين في الجيش تقع على عاتق السلطات العسكرية، بينما تقع مسؤولية الأسرى المحررين والمسرحين من الخدمة العسكرية على كاهل وزارة الأسرى [1].

بعد إنزال الحلفاء في منطقة النورمندي شمال فرنسا سارعت تلك القوات إلى استغلال الأسرى الشمال إفريقيين عسكريا بطرق مختلفة، ففي الناحية الثالثة روان Rouen تم تجميعهم إلى جانب بعض العمال في فيلقين من قوات الممهدين(pionniers) مؤلفين من 4000 رجل تابعين للقوات الأمريكية وحسب المقدم سبيلمان Spillemann فإن هؤلاء المعبئين كانوا يعانون من نقص في التأطير، و فداحة في الظروف المادية وانحطاط في المعنويات[2]، بينما تم تجميع الأسرى المتواجدين في منطقة بوردو ضمن وحدات القوات المقاتلة المؤلفة من ثمانية فيالق بلغ تعدادها 7000 مقاتل، أربعة منها جزائرية وفيلقين تونسيين وآخرين مغربيين تحت قيادة العقيد أبلار Ablard، وتم استخدامهم في تأمين ظهر الجبهة الغربية، وحراسة الأسرى الألمان، وفي تنظيم دوريات الشرطة ، كما شاركت بعض الوحدات في معارك الجبهة الغربية، ويعود الفضل للفيلق المغربي في إعادة الأمن والاستقرار في منطقة أجان Agen[3]، أما في بقية المناطق فقد تم تجميع قدماء الأسرى الشمال إفريقيين في مراكز خاصة بالأهالي(C.R.I.N.A) الموجودة في فرساي ،كلارمونClermont، Bourg و مرسيليا في ظروف مادية ومعنوية مزرية، وإخضاعهم لعمليات غسل المخ من آثار الدعاية الألمانية، تجنبا لإثارة القلاقل بعد إعادتهم إلى أوطانهم، ففي المذكرة الصادرة عن وزارة أسرى الحرب يوم 23 ديسمبر 1944 تم التأكيد على قضية التطهير النفسي للأسرى الشمال إفريقيين قبل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية[4]. وكان من الآثار المباشرة لتلك الإجراءات إطالة أمد عملية ترحيل الأسرى حتى لا تتواكب وحالة الغضب العام

(1) A .N.,F9,3809, ministère la guerre ,prisonniers de la guerre nord africains, paris le23 décembre1944.

(2) Armelle Mabon , op.cit, pp.63,64.

(3) Ibid.

(4) A.N.,F9,3808, ministère de PGDR ,le directeur administratif du rapatriement au directeur du cabinet du ministre, paris, le23 décembre 1944.

الذي عم شمال إفريقيا عامة و الجزائر خاصة في أعقاب أحداث الثامن ماي 1945، وبينما ادعت الحكومة الفرنسية الانتهاء من تلك العملية في شهر أكتوبر 1945 برز غياب بعض العناصر من القوائم،كما جاء في مذكرة صادرة عن وزارة الحربية في 22 أكتوبر 1945 أنه يتوجب على السلطات ترحيل 15000 رجل إلى بلادهم، كانوا لا يزالون في مراكز التجميع ب:أرلArles، وساتوناي Sthonay، وروان Roanne بجنوب فرنسا، ولم تنتهي عملية ترحيل قدماء الأسرى والمرحلين من ألمانيا إلا بعد 16 مايو 1946[1] .

لقد شكلت تجربة الأسر وما تبعها من معاناة داخل المعتقلات الألمانية في الأراضي الفرنسية واحدا من مظاهر التضحية والاستنزاف البشري الذي فرضته السياسة الاستعمارية على أبناء شمال إفريقيا من دون أن تكون لهم أية علاقة بالحرب لا من قريب ولا من بعيد، وحرمانا لشعوب المنطقة من طاقات أبنائهم في وقت بلغ فيه تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مبلغا لا يطاق.

إن تجربة الأسر وعلى قتامة ما تحمله من ذكريات في ذاكرة الأسرى لم تبرزها تقارير مفتشي مديرية مصلحة الأسرى التي شكلت المصدر الوحيد في تناول الموضوع. لقد كانت أغلبية المعاملات داخل المعتقلات تتم خارج إطار الضوابط القانونية التي حددتها مواثيق القانون الدولي الإنساني ومن ذلك استخدامهم في الأنشطة ذات الصلة بالأعمال الحربية عدم، توفر الحد الأدنى من الرعاية الصحية وسوء التغذية وممارسة كل أشكال القهر مما انعكس سلبا على الأوضاع المادية والصحية والمعنوية للأسرى الشمال إفريقيين.

إلا أن تلك التجربة كانت تعتبر فترة مهمة بالنسبة لبعض الأسرى حيث سمحت لهم بالتفتح على الآخر ورفعت من مستوى الوعي السياسي لديهم والذي سيعبر عن نفسه في إعطاء انطلاقة جديدة لنشاط الحركات الوطنية المغاربية في أعقاب نهاية الحرب، ومنه التوجه شيئا فشيئا نحو الحقيقة

(1) Armelle Mabon ,op.cit, p.65.

الثابتة في التعامل مع إدارة المستعمر ألا وهي تأكيد ضرورة مزاوجة العمل والنضال السياسي بالعمل العسكري.

الفصل الرابع

الاستنزاف الاقتصادي والاجتماعي في شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية

-1) **الإستغلال الإقتصادي والتجاري عشية الحرب:**

أ. التبعية الاقتصادية

ب. الاستغلال التجاري لشمال إفريقيا عشية الحرب

-2) ثروات شمال إفريقيا

-3) الإعداد للتعبئة الاقتصادية والصناعية

-4) الاثار الإقتصادية للهدنة.

-6) مظاهر من الأزمة الاقتصادية

-7) الآثار الاجتماعية

1) الإستغلال الإقتصادي والتجاري عشية الحرب:

أ)–التبعية الاقتصادية:

لا يمكن تقييم الأهمية الاقتصادية لشمال إفريقيا بالنسبة للمجهود الحربي الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية بصفة دقيقة إلا على ضوء الإطلاع على مختلف الوثائق الأرشيفية المتعلقة بمختلف النشاطات الاقتصادية التي كانت متداولة آنذاك، وهو أمر تعسر علينا الوصول إليه بالنظر إلى وجود بعض الأرصدة الأرشيفية في حالة إعادة الترتيب على مستوى مركز أرشيف ما وراء البحار أو وثائق الغرفة التجارية في مرسيليا والمتعلقة بضبط مختلف الشحنات المتعلقة بالمواد الغذائية التي نقلت خلال فترة الحرب من موانئ شمال إفريقيا باتجاه ميناء مرسيليا.

وعلى أية حال فإننا استطعنا التغلب على ذلك النقص ببعض الوثائق الأرشيفية التي استقيناها من مختلف دور المحفوظات الفرنسية سواء ما تعلق منها بمركز ما وراء البحار أو أرشيف الكي دورسي والأرشيف الوطني بباريس. ولإبراز تلك المساهمة يتوجب علينا العودة إلى ما قدمته منطقة شمال إفريقيا من دعم اقتصادي لفرنسا خلال الحرب الكونية الأولى وذلك من ثلاثة أوجه رئيسية: التجنيد العسكري، المساعدة المالية والنمو الاقتصادي، وإذا كان الوجه الأول قد تم التطرق إليه في الفصل السابق بأكثر تفصيل فإن الوجهين المتبقيين سيكونان موضوع دراسة هذا الفصل.

لم تكن شمال إفريقيا مشتلة للرجال فقط كما أجمعت عليه آراء السياسيين والعسكريين الفرنسيين، بل إن المنطقة كانت تمثل سلة فرنسا الغذائية ومورد موادها الأولية الصناعية في وقت الشدة والرخاء.وقد سبق لنا ان بين بعض الامثلة عن عمليات التموين التي تمت من الجزائر تجاه الميتروبول خلال الحرب العالمية الأولى في الفصل الأول ففي سنة 1914 مونت الجزائر الاقتصاد الفرنسي ب:1350 ألف قنطار من القمح و الشعير خلال سنة 1915 (1)

(1) Bernard A.op.cit, p.23.

ومع ازدياد الحرب وتوسعها زادت أهمية العوامل الاقتصادية، حيث استطاع الحلفاء بفعل ما توفر لهم من مستعمرات وبحار يتحكمون في حركة ملاحتها من منحهم الأسبقية في الحرب.

ومن المظاهر الأخرى لاستغلال فرنسا للإمكانيات الاقتصادية الشمال إفريقية وتحكمها في حركتها التجارية الخارجية نذكر أنه خلال الفترة الممتدة بين عام 1913 إلى غاية 1918 بلغت قيمة النشاط التجاري للجزائر ما يقدر ب: 8413 مليون فرنك فرنسي و1774 مليون فرنك بالنسبة للمغرب و1650 مليون فرنك فرنسي بالنسبة لتونس، كانت في أغلبها تدور مع فرنسا، واستحوذت فرنسا من الأقطار الثلاثة خلال الفترة الممتدة بين 1915 و1920 على ما يقارب 700 مليون فرنك فرنسي كمساهمة مالية لصالح الميتروبول[(1)].

و خلال فترة مابين الحربين وفي ظل ارتفاع أسعار القمح، كُثّف إنتاج هذه المادة الحيوية في الجزائر وبالخصوص القمح اللين الذي أصبح اختصاصا يهيمن عليه الفلاح المعمر الذي استفاد من عملية التحديث والتطوير التي مست الآلات الزراعية، وأكثر من ذلك فإن هذه المرحلة تتوافق تاريخيا مع استكمال الاستيطان لوضع يده على 75% من مجمل الأراضي ذات المردودية الجيدة. وعموما فإن الأوروبيون سيطروا على ثلث إجمالي أراضي التل بما نسبته 98%[(2)] ما انعكس إيجابا على المردودية الانتاجية في قطاعات تخصصه ولاسيما زراعة القمح اللين والذي بلغ معدله3/4 ونصف الانتاج من إجمالي الحبوب و90 % من انتاجي الخمور والحمضيات وثلث انتاج الزيتون و3/2 إنتاج الزراعة المسقية، بينما اتسمت الأراضي الفلاحية العائدة ملكيتها للأهالي بصغر مساحتها بحيث أن أكثر من 73 % منها كان لايتعدى 10 هكتارات ومحدودية مردوديتها الإنتاجية التي كانت لا تتجاوز5 قنطار سنويا وقد تركزت حول إنتاج القمح الصلب والشعير وغراسة التين والنخيل في منطقة الواحات. ومقابل هذا التوسع في استغلال الإمكانيات الزراعية للجزائر لم يشهد القطاع الصناعي أي تحول نحو الصناعات التحويلية وضلت الصناعة الاستخراجية هي المهيمنة فقد توفر القطاع القسنطيني على ثروة

(1) Mièrge (J.L). **Expansion européenne et colonisation de 1870 à nos jours**. Puf. Nouvelle collection clio 1973.p.271.

(2) René Gallissot,op.cit,.p. 47.

باطنية مهمة تتوزع على عدة مراكز منجمية منها مركز الونزة للحديد و بوخضرة ومركز الكويف لإنتاج الفوسفات وجل هذه المراكز كانت تقع في نطاق البلدية المختلطة مرسط سابقا على الخط سوق أهراس – تبسة [1] وبلغ الإنتاج المنجمي للقطاع القسنطيني سنة 1937 ما يزيد عن1,7 مليون طن وهو ما يمثل 60 % من إجمالي الإنتاج الجزائري من الحديد،كان جله موجه للتصدير مقابل أجور يومية زهيدة للعمال الأهالي تراوحت مابين 10 فرنك للعامل المنجمي و8 فرنكات لعامل الحمالة (manœuvre) سنة 1934[2]. ومن ناحية أخرى فقد أدت السياسة الفرنسية المنتهجة في المجال الاقتصادي عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة إلى انهيار الصناعة الحرفية المدنية خلال الفترة الممتدة مابين 1880 إلى الحرب العالمية الأولى بفعل توسع شبكة السكة الحديدية والمنافسة التي فرضتها المنتجات الأوروبية[3].

أما في تونس، والتي قدرت فيها الأراضي الصالحة للزراعة ب: 3700000 هكتار، عمدت إدارة الحماية الفرنسية فيها إلى تسخير ما يزيد عن 800 ألف هكتار لصالح مشروعها الاستيطاني في تونس ما كان يمثل ما نسبته 21 % من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة حيث تركزت هذه الإقطاعات بشكل رئيسي حول العاصمة تونس بنسبة 42% وفي مجاز الباب بنسبة48 % و في سوق الخميس والتل الشمالي بنسبة34 % [4] وهو ما معناه السيطرة الفرنسية على أجود وأخصب الأراضي في هذه البلاد، وسيعرف هذا المجال بمجال الزراعة العصرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1925–1929، حيث أنتجت تونس 2 ,3 مليون قنطار من القمح و1,5 مليون قنطار من الشعير و375 ألف قنطار من الشوفان، وفي المناطق الأقل رطوبة جرت عملية تطوير زراعة الزيتون الذي انتقل تعداد أشجاره من 8

---

(1) Johan Henddrik Meuleman, **le constantinois entre les deux guerres mondiales (l'évolution économique et sociale de la population rurale**),éd. OPU, Alger, 2009, P.167.
(2) Ibid, P.169.

(3) أدى شراء الصوف والجلود من قبل الأوروبيين بهدف التصدير والذي اتخذ حجما متعاظما منذ نهاية سنة 1850،إلى الإضرار كثيرا بالصناعة الحرفية الجزائرية القائمة على هذه المواد الأولية. أنظر: جلالي صاري ،الجزائر عشية تمرد1871 ،**مجلة التاريخ** ،العدد 9 السداسي الثاني 1980 ،ص ص،41 44 .

(4)Mananne Cornevin, **histoire de l'Afrique contemporaine de la deuxieme guerre mondiale a nos jours**,petite bibliothéque payot,paris1978.p.41.

ملايين شجرة سنة 1881 إلى حوالي 17 مليون شجرة في 1930[1]، حيث شكلت منطقة الساحل المجال الأبرز لهذه الزراعة.

أما في المغرب الأقصى فقد توزع العقار الكلونيالي بين عدة مناطق كمنطقة الرباط ورحارب والتي قدرت مساحتها 424 ألف هكتار، ومنطقة الشاوية والدار البيضاء المؤلفتين لمساحة قدرها 341 ألف هكتار، ومكناس ب: 138 ألف هكتار و فاس ب: 114 ألف هكتار. وعلى الرغم من سيطرة المستوطنين على 1/15 من إجمالي الأراضي المنتجة فإنه لا توجد أية حالة تضع المعمرين خارج الأراضي الجيدة[2].ومن أبرز المحطات التاريخية في مسار الاستغلال الفلاحي الكولونيالي نذكر إنشاء المديرية العامة للأشغال العمومية في أول نوفمبر 1912 وضمنها كانت توجد المصلحة الخاصة بالفلاحة، وبين 1912 و1917 تم ترسيم الاستعمار الفلاحي من خلال إصدار مجموعة من الظهائر والمراسيم لتقنين وضعية العقار ومن ذلك ظهير 12 أوت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري، و ظهير أول جويلية 1914 المتعلق بأراضي الملك العمومي وظهير 3 جانفي 1915 المحدد لأملاك الدولة. لكن الحدث الأبرز كان الإعلان في 5 جانفي عن تأسيس لجنة خاصة للعمل على تشجيع الاستعمار ألفلاحي الرسمي[3]. وفي 19 أفريل 1919 صدر ظهير جديد أكد على أن أملاك القبائل والأفخاذ و الدواوير وأية تجمعات أخرى هي غير قابلة لا للتصرف و لا للتقادم ولا للحجز إلا في بعض الحالات ...مع وضع هذه الأملاك تحت سلطة مجلس للوصاية والتصرف فيها وفق حالات محددة، وهو ما فتح الباب واسعا أمام الاستيطان ألفلاحي الرسمي والذي مكن 1800 معمر من استغلال 270 ألف هكتار مابين 1918-1931 [4] .

---

(1) Christine Levisse Touzé, **L'afrique du nord et la défense nationale française 1919 1939**. Thèse de doctorat, 3ème cycle, université de maiens. P.16.

(2) Ganiage(Jean),op.cit ,p.21.

(3)ألبير عياش ،المرجع السابق،ص.174 .

(4) N Bouderbala, M Chraibi, et al , **la question agraire au Maroc**, publication du BESM,N triple123 124 125,P.12.

وبحلول سنة 1935 بلغت ملكية الاستيطان الخاص 569000 هكتار موزعة على 2068 استغلالية أما أراضي الاستيطان الرسمي فقدرت ب:27000 هكتار موزعة على 1457 مزرعة، وعلى الرغم من أهمية الأراضي الواقعة بيد المعمرين مساحة ونوعية تربة فإنها لم تكن تساهم إلا ب :10 إلى 12 % من إنتاج إجمالي الحبوب المستغل محليا وهذا معناه توجيه الزراعة المغربية وجهة النشاط التجاري الذي يخدم مصالح الميتروبول[1].

لقد ساد نفس التوجه في القطاع الصناعي فحتى حدود 1930 كان عدد المناجم المكتشفة العاملة 13 تحت تصرف الدولة أو الشركات الكبرى وكان من أهم تلك المناجم مناجم الفوسفات بكل من الخريبكة و مركز اليوسفية (لوي جانتي سابقا) التابعة للديوان الشريفي للفوسفات المنشأ سنة 1920 (OCF)، وقد بدأ الاستغلال الفعلي للفوسفات في عام 1921 وبلغ الإنتاج 33 ألف طن وارتفع الإنتاج سنة 1930 إلى1828431 طن قدرت الكمية الموجهة للتصدير ب:1760812 طن[2]. وعلى النقيض من حيوية الصناعات الاستخراجية لم يكن حض المغرب وكبقية البلدان الشمال الإفريقية الأخرى من الصناعة التحويلية خلال فترة الحماية إلا ضئيلا بحيث لم يكن حجمها يتجاوز 15 % من إجمالي الناتج الوطني وكانت موزعة على صناعات البناء والتغذية والتصبير والنسيج والجلود[3].

ب-)الإستغلال التجاري لشمال إفريقيا عشية الحرب:

إن عودة التوتر للعلاقات الدولية قبل عام 1939 وتبلور معالم صراع دولي جديد طويل الأمد تجدد معه التفكير في كيفية استغلال إمكانيات شمال إفريقيا المادية والبشرية العسكرية والمدنية لصالح المجهود الحربي الفرنسي، فقد عملت حكومة الاحتلال منذ حلولها بشمال إفريقيا على ربط المنطقة

(1) ألبير عياش ،المرجع السابق،ص.176 .

(2) Abraham Lahnit, **les conditions d'établissement du traité de Fez (la politique berbère du protectorat français au Maroc 1912 1956**), t1,éd : l'Harmattan ,paris 2011,P.176.

(3) jean Brignon et al, **histoire du Maroc** , ed : hatier ,1967,P.357.

اقتصاديا بآلتها الاقتصادية ربطا متينا ما جعلها تكون مصدرا لتموين الميتروبول بمختلف المواد الأولية والزراعية أو سوقا لتصريف منتجاتها المختلفة.

إن إلقاء نظرة متفحصة على الحركة التجارية بين ضفتي المتوسط توضح إلى حد بعيد مدى حجم التبعية التي أنشأها الإستعمار الفرنسي تجاه اقتصاديات الأقطار المغاربية الثلاث وحجم الاستنزاف الممارس على إمكانياتها الاقتصادية خدمة للمصلحة الفرنسية في مختلف الظروف.

تعد المستعمرات الفرنسية الممون الأول للمتروبول بالمواد الغذائية، كما تشير بعض الإحصائيات خلال سنة 1938 أنه من إجمالي الأموال الواردة إلى فرنسا والمقدرة ب: 500 ,12 مليون فرنك فرنسي فإن 9,300 مليون منها أي ما يقدر ب: 74% مصدرها المستعمرات الفرنسية[1].

ومقابل تلبية حاجاتها الخارجية، تقدم المستعمرات للميتروبول المواد الغذائية وفقا للنسب التالية: الجدول رقم (22) نسبة التموين بالمواد الغذائية الموجهة من المستعمرات إلى الميتروبول [2].

الأغذية	الإمبراطورية	شمال إفريقيا والشرق الأدنى
اللحوم	% 64	%60
المواد الدسمة	%93	%30
البيض	%79	%20
الأسماك	%50	%40
الخمور	%97	%96
الحبوب والخضراوات	%71	%25
السكر	%77	–
القهوة	%45	–
الكاكاو	%88	–
الشاي	%28	–

(1) Christine Levisse Touzé. L'afrique du nord et la défense nationale française, op.cit. p. 116.
(2) S.H.A.T., E.M.A/3. Afrique. **7N4196**. Dossier 3. Rôle économique de la France d'outre mer dans la défense nationale.

لقد لعب البحر المتوسط دورا رياديا في ضمان حركة تموين الميتروبول كونه الطريق الوحيد لعبور السلع من شمال إفريقيا والشرق الأدنى باتجاه فرنسا.

و أما بخصوص التموين بالمواد الأولية الضرورية للصناعة فإن حجم مساهمة المستعمرات قد بلغت 11% وهي النسبة المأخوذة من إجمالي الواردات من هذه المواد المقدرة ب: 28,800 مليون فرنك والتي تبلغ حصة المستعمرات منها ب: 3 مليون فرنك. وفي ظل غياب صناعات تحويلية أو إنتاجية بالمعنى الدقيق للكلمة، وجدت تلك المستعمرات نفسها مجبرة على اقتناء 35 % من المواد المصنعة المصدرة[1].

وإذا انتقلنا إلى تفاصيل الحركة التجارية بين شمال إفريقيا وفرنسا فالجزائر تمثل أفضل شاهد على وضعية التبعية الاقتصادية التي أحكمتها سلطات الاحتلال على المنطقة ، حيث أصبحت منذ عام 1933 الزبون والممون الأول لها، وذلك ما تعكسه الأرقام الإحصائية الخاصة بذلك والتي تقدر نسبة التصدير إلى فرنسا ب:83% ونسبة الاستيراد منها ب: 75%، مع العلم أن المتحكم والمستفيد الأول في هذه المبادلات هم الفرنسيون على المستويين الميتروبولي أو المستوطنين في الجزائر، وباللغة الأرقام فإن حجم الصادرات الجزائرية باتجاه الميتروبول قد بلغت4,7 مليار فرنك خلال سنة 1938.

و بما أن الجزائر كانت بلدا فلاحيا بامتياز فإن حصة الإنتاج الزراعي من تلك المعاملات قد قدرت ب 3,8 مليار فرنك أي ما يساوي4/5 من إجمالي الصادرات. وإذا أتينا إلى ترتيب نصيب مختلف الزراعات من قيمة الصادرات فإننا نجد زراعة الكروم تتصدر قائمة الزراعات الجزائرية التجارية بحيث قدرت قيمتها بـ2,7 مليار فرنك[2]. إضافة إلى توسع زراعة الخضر والفواكه والخضر المسقية ما جعلها تحتل سنة 1938 المرتبة الثانية من الصادرات بإجمالي 470 مليون فرنك وبحجم قدر ب 235000 طن، و94000 طن ما يعادل 230 مليون فرنك بالنسبة للفواكه الطازجة و 60000 طن

(1) S.H.A.T., E.M.A/3. Afrique. 7N4196. Dossier 3. Rôle économique de la France d'outre mer dans la défense nationale.

(2) Blottiere, **les relations économiques franco algériennes dans l'après guerre**, ministère de l'intérieur , secrétariat général pour l'administration, mars 1944 ,p.13.

وما يعادل 114 مليون فرنك بالنسبة للخضر الطازجة 72000 طن و96 مليون من مادة البطاطس و8000 طن و30 مليون بالنسبة للفواكه الجافة[1].

وبخصوص المنتجات الحيوانية قدرت ب290 مليون فرنك تتقدمها تربية الأغنام 863000 رأس غنم حي وهو ما يعادل 141 مليون فرنك و1700 طن من اللحوم وهو ما يمثل 15 مليون فرنك و100 طن من الجلود المنزوعة الصوف المقدرة ب1 مليون، أما الصوف فقدرت كميتها ب800 طن وهو مايعادل 58 مليون فرنك [2] أما مبيعات الخيول والبغال فقد ارتفعت إلى 15000 رأس وقدرت قيمتها ب19 مليون فرنك ، كما تجدر الإشارة إلى مادة البيض الذي قدر 2100 طن وبما يعادل 20 مليون فرنك ، والجلود البقرية (peaux de bovide)،كما تحصلت فرنسا 900 على طن من أوراق التبغ والتي قدرت قيمتها بـ 52 مليون فرنك [3] والتي قدرت ب2000 طن وبما يعادل14 مليون أما حصة المعز في هذه المعاملات فقد بلغت 800 طن وهو ما قيمته 12 مليون فرنك[4]،

وتراجعت زراعة الحبوب إلى المرتبة الرابعة [5]بحجم قدر 111000 طن أي بما يساوي 209 مليون فرنك منها 97000 طن وما قيمته 189 مليون فرنك خاصة بالقمح، و13000 طن بقيمة 16 مليون خاصة بمادة الشعير. وفيما يتعلق بالاستغلاليات الغابية فقد سمحت بتصدير 10 ألاف طن من الفلين بما قيمته 25 مليون فرنك و10 آلاف طن من مادة الحلفة قدرت ب4 مليون فرنك .

وعلى الرغم من ضعف القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة بالصناعة الميتروبولية إلا أن هذا القطاع كان حاضرا في الحركة التجارية ب800 مليون فرنك ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمواد الغذائية و المواد الأولية، ومن بين المواد المصنعة بصفة تامة الفلين والسجاد الصوفي. أما الدقيق و

---

(1)Blottiere, op.cit ,p.13.

(2) Ibid,p.13.

(3) Ibid.

(4) Ibid, p.14.

(5)على الرغم من تغطيتها لأكثر من 13, مليون هكتار من الأراضي الزراعية وحالة النمو المستمر في كمياتها الإنتاجية إلى غاية سنة 1910 حيث تجاوز إنتاجها معدل19 مليون قنطار قد دخلت منذ سنة 1911 في حالة تذبذب وتراجع في الإنتاج بحيث لم يتجاوز المعدل العشري للإنتاج خلال الفترة الممتدة مابين 1931 1940 حدود 17 مليون هكتار .أنظر: Balensi, **le problème des céréales en Algérie** ,Gouvernent Général de l'Algérie, comité supérieur économique,juin 1945.P.7.

العجائن الغذائية فقد قدرت كميتها ب103 ألف طن وما يعادل 297 مليون منها 69 ألف طن بقيمة 201 مليون من الدقيق، وقدرت كمية زيت الزيتون ب16 ألف طن وبدخل قدر ب126 مليون[1] ومن المواد الغذائية الأخرى الفواكه المعلبة والتي قدرت ب7000 طن وبقيمة نقدية ساوت 39 مليون فرنك، وبلغت كمية النخالة (la son de blé) 48 ألف طن بقيمة 38 مليون فرنك، وتلقت فرنسا من الجزائر 3000 طن من السمك المعلب وقدرت قيمته ب34 مليون فرنك ، وبلغت حصة السجاد الصوفي (الزربية) 400 طن وهو ما يساوي 18 مليون ، أما الفلين المصنع فبلغ 3000 طن وما يعادل 34 مليون، وإلى جانب هذه المواد تحصلت فرنسا من الجزائر على 332 ألف طن من المنتجات المعدنية موزعة على النحو التالي 156 ألف طن من الفوسفات والمقدرة ب14 مليون فرنك، وفلزات الحديد بكمية قدرت ب127 ألف طن وهو ما يعادل 155 مليون فرنك. و يوضح الجدول التالي تطور الحركة التجارية بين الجزائر الفرنسية و الميتروبول خلال فترة ما بين الحربين: الجدول رقم (23) تطور الحركة التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال فترة مابين الحربين[2].

السنوات	الاستيراد من فرنسا	التصدير إلى فرنسا
1920	% 69	% 58
1922	% 74	% 63
1924	% 73	% 65
1926	% 72	% 68
1928	% 75	% 66
1930	% 80	% 79
1932	% 78	% 83
1934	% 81	%84
1936	% 80	% 86
1938	% 75	% 83

(1) Blottiere,op.cit, p.14.

(2) **L'encyclopédie coloniale et maritime**, l'Algérie et le Sahara, le Maroc et la Tunisie, sous la direction d'Eugene Guernier, ed: encyclopédiques, paris,1947,p,p.486,506.

يتضح من هذا الجدول أن عملية التموين من الجزائر إلى الميتروبول ظلت تعرف ارتفاعا مستمرا وهو ما يعبر عن حالة استنزاف للإمكانيات الاقتصادية الجزائرية، وهو الأمر الذي سوف يزداد ارتفاعا في ظل الظروف الاستثنائية التي سيفرضها اندلاع الحرب العالمية الثانية. في حين تكشف أرقام الواردات عن وتيرة غير منتظمة في تطورها حيث عرفت مع سنة 1932 حالة تذبذب ثم تراجعا سنة 1938، وهو ما يمكن تفسيره بتبني حكومة الاحتلال للإجراءات التقشفية التي فرضتها إرهاصات الحرب، والتي ألحت على ضرورة بناء مخزون الحرب باستعمال المقدرات الذاتية للمنطقة.

ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن الحديث عن النشاط التجاري بمعزل عن قطاع النقل الذي يعد شريان الحياة بالنسبة لأي اقتصاد، لقد أصدرت الحكومة الفرنسية في 2 أفريل 1889 قانون نظام المساحلة cabotage وهو القانون الذي احتكر حركة الملاحة البحرية بين الموانئ الجزائرية والفرنسية لصالح السفن الفرنسية أو السفن المدمجة (التونسية، المغربية، أو سفن إمارة موناكو monégasque)[1].

وقدر حجم البضائع المنقولة بين الضفتين ما بين 4,5 و5 مليون طن خلال سنة 1938 تم نقلها على متن السفن الفرنسية، وتبرز أهمية هذه الحركة الملاحية بالنسبة للبحرية الفرنسية لما نعلم أن 1/3 البواخر الفرنسية كانت ترسو بمختلف الموانئ الجزائرية من مجموع السفن العاملة [2]. وإذا كانت الموانئ الفرنسية المتوسطية قد احتكرت هذه الحركة من خلال ميناء مرسيليا الذي شكل همزة الوصل بين الميتروبول والمستعمرات الفرنسية الإفريقية فإن ذلك لم يمنع من تطور حركة الملاحة بين الموانئ الجزائرية وبقية الموانئ الفرنسية الأطلسية أو موانئ المانش أو بحر الشمال [3]خلال فترة مابين الحربين، ففي سنة 1909 كانت الموانئ المتوسطية قد امتصت ما يزيد عن 50 % من النقل بين الجزائر وفرنسا وبحدود سنة 1938 لم تتجاوز 42 % من إجمالي الحمولة المارة إلى الأراضي الفرنسية ولا يمكن تفسير ذلك بأنه تراجع لدور الموانئ الفرنسية المتوسطية بقدر ما يمكن تبريره بتنامي دور الموانئ الأخرى.

(1) Blottiere,op.cit, p.15.

(2) Ibid.

(3) من بين هذه الموانئ نذكر ميناء دنكرك وميناء بابيون وساربار Cerber و مونتون Menton.

ويمثل ميناء برست Brest نموذجا حيا بخصوص نمو حركة المبادلات، فخلال 30 سنة تضاعفت حركة النقل منه إلى الجزائر بثمانية مرات ومن حيث الحمولة فقد انتقلت من 13500 إلى 118 ألف طن و تخصصه بتصدير بذور بطاطس منطقة بروتانيا نحو الجزائر وتوريد منتجات زراعة الكروم الجزائرية في تلك المنطقة(1)، بحيث أصبحت مناطق باريس و النورماندي أكبر منطقة مستهلكة للخمور الجزائرية والتي كانت تمر عبر براست ودنكارك ونانت وسانت نازيرst Nazaire .

على أية حال فإن المزايا الجغرافية التي كانت تتمتع بها الموانئ المتوسطية ومنها قرب المسافة بينها وبين مصدر البضائع (الجزائر) وتقليص النقل البحري لفاتورة نقل البضائع التي ترتفع تكاليفها في حالة نقلها بواسطة السكة الحديدية وعليه تحكم مينائي مرسيليا وبور فوندر port Vendre في 80 % من بضائع المنتجات الصوفية والحريرية الموجهة نحو الجزائر و98 % من الزبدة والجبن و87 % من اللحوم و 92 % من الطرف bimbeloterie و87 % من العربات (2).

كما استقبل الميناءان 95 % من الفواكه الطازجة و85 % من الخضر الطازجة وهي من البضائع التي لا تتحمل قطع المسافات البعيدة، كما بقي الميناءان يمثلان رأس المراسلات البريدية من خلال ضمان نقل أكبر عدد من البريد والطرود ونقل المسافرين وهو ما سمح لهذه الموانئ بتحقيق أرباح كبيرة من وراء حركة نقل البريد والأشخاص ما مكنها من تعويض تباطؤ نموها في ميدان نقل البضائع الذي ظفر به ميناء روان Rouen الذي قدرت حمولة البضائع المارة عبره 1,2 مليون طن(3).

لقد ساهمت حركة النقل البحري بين ضفتي المتوسط في بعث الموانئ الجزائرية وتحديد مجال تخصصها وإذا كانت الريادة لميناء الجزائر فإن بروز موانئ جديدة منافسة أصبح حقيقة مثلما هو عليه الحال بالنسبة لميناء وهران و عنابة و مستغانم وبني صاف، فميناء وهران وبفعل توسع نشاط زراعة الكروم في القطاع الوهراني أصبح أول ميناء متخصص في نقل منتجات هذه الزراعة نحو فرنسا على

(1) Blottiere,op.cit, p.14.
(2) Ibid.p.16.
(3) Ibid.

مستوى الجزائر و يليه ميناء مستغانم في نفس التخصص[1]، كما أدى انتعاش صناعة استخراج الفوسفات والحديد من قبل الشركات الاحتكارية الفرنسية إلى نمو ميناء عنابة الذي تخصص في نقل الفوسفات وفلزات الحديد وهو ما بوئه الاحتلال الرتبة الثالثة بين عشرة موانئ جزائرية مهمة آنذاك[2].

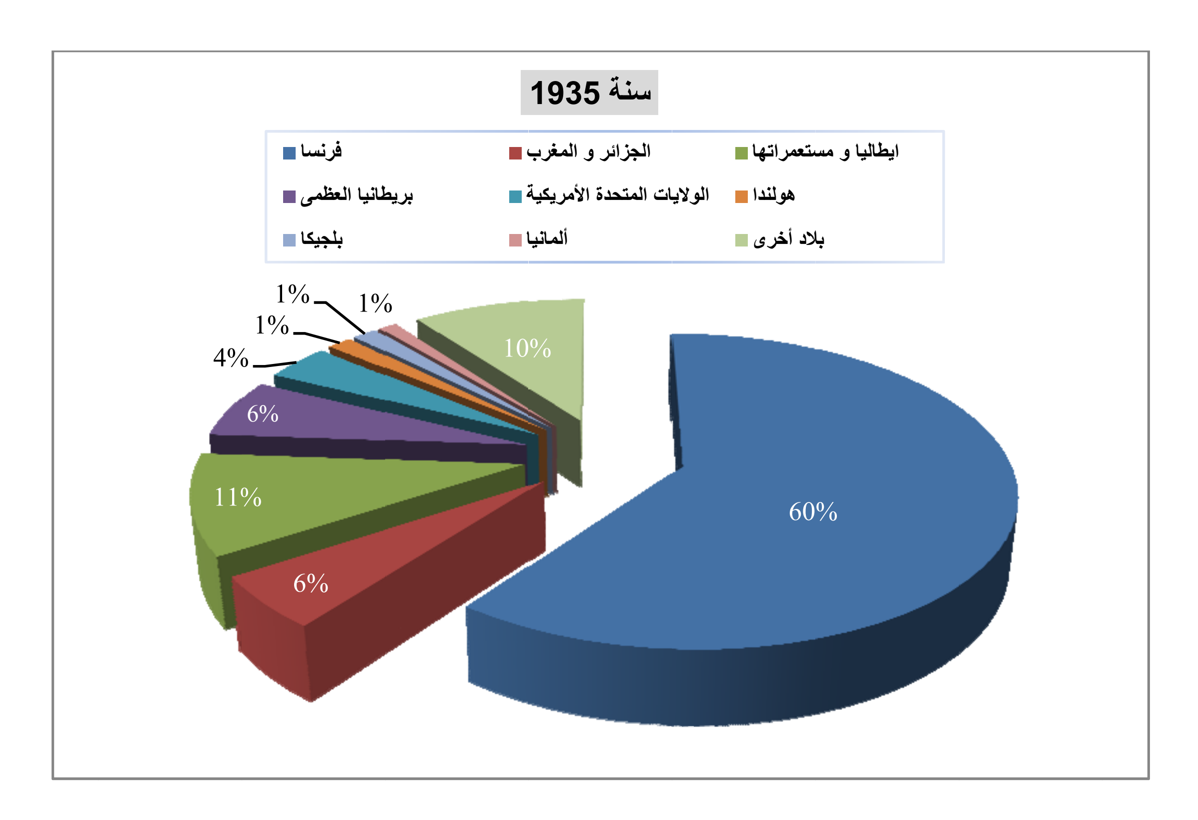
و بالنسبة لتونس فإن نشاطها التجاري في ظل الاحتلال كان يحمل تقريبا نفس المواصفات مع الجزائر، حيث تعتبر فرنسا السوق الأهم للمنتجات التونسية والممون الرئيسي، سيطرت فرنسا على ما نسبته 60% من هذا النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين 1935-1938. غير ان ذلك لم يمنع من بروز بعض المنافسين للسيطرة الفرنسية ولاسيما من جانب كل من إيطاليا وإنجلترا وألمانيا، ويمثل الرسم البياني التالي أهم القوى المشاركة في الحركة التجارية لتونس في الفترة الممتدة بين 1935-1938[3]:

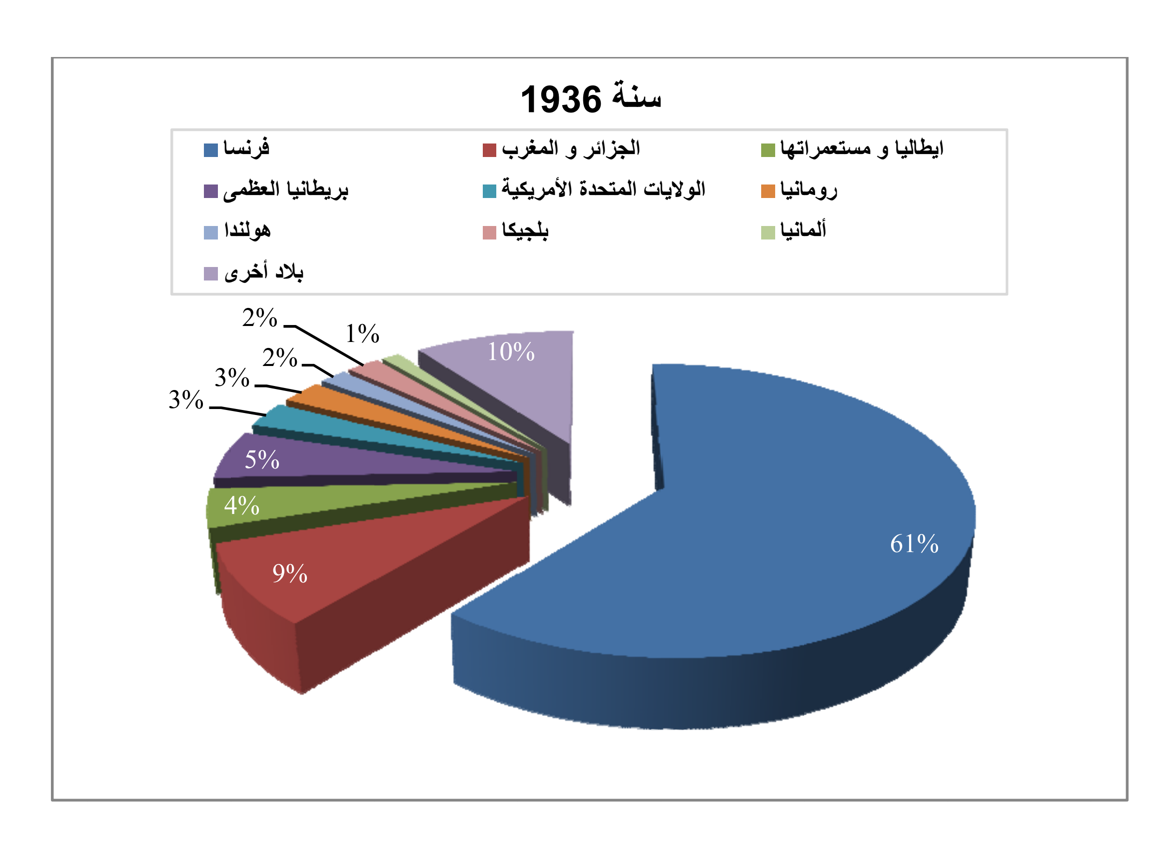
(1) le port d'Oran et son avenir, extrait du journal de **la marine marchande** du 4 Décembre 1930 ,p,p. 4, 12.

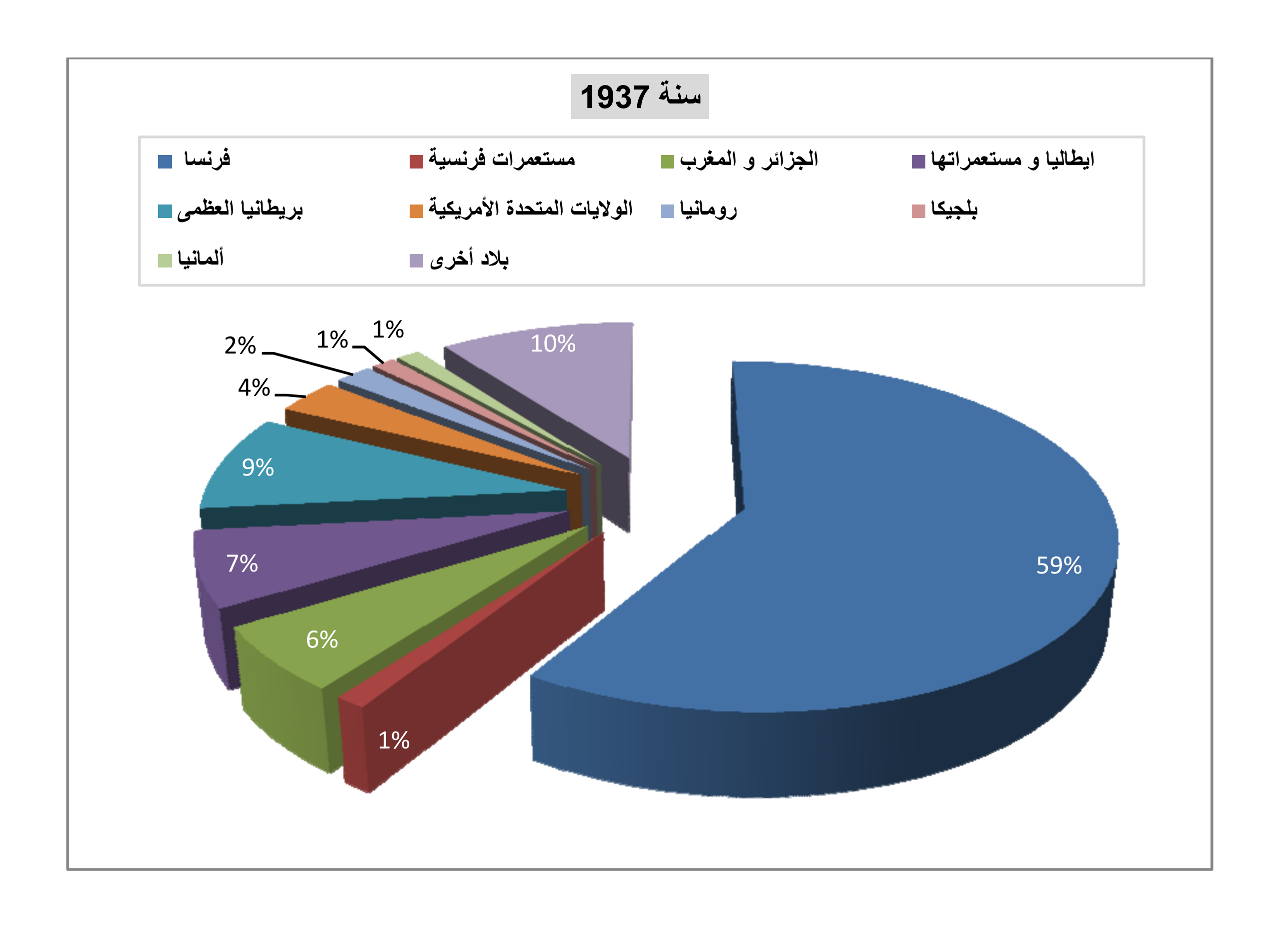
(2) Blottiere,op.cit, pp.16,17.

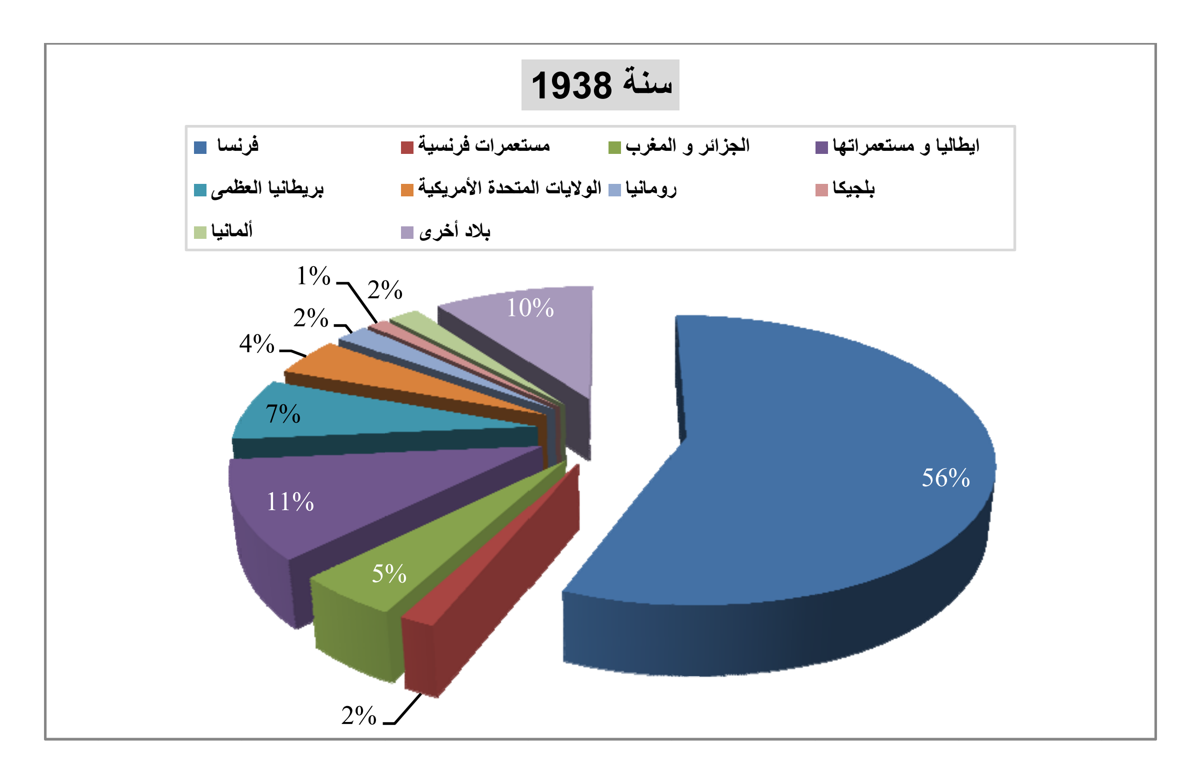
(3) l'encyclopidie coloniale et maritime, la Tunisie , 7e mille , 1947, p.237.

الشركاء التجاريين لتونس في الفترة الممتدة ما بين 1935-1938






سنة 1937
فرنسا
مستعمرات فرنسية
الجزائر و المغرب
ايطاليا و مستعمراتها
بريطانيا العظمى
الولايات المتحدة الأمريكية
رومانيا
بلجيكا
ألمانيا
بلاد أخرى
59%
1%
6%
7%
9%
4%
2%
1%
1%
10%


سنة 1938
فرنسا
مستعمرات فرنسية
الجزائر و المغرب
ايطاليا و مستعمراتها
بريطانيا العظمى
الولايات المتحدة الأمريكية
رومانيا
بلجيكا
ألمانيا
بلاد أخرى
56%
2%
5%
11%
7%
4%
2%
1%
2%
10%

وتكشف إحصائيات عام 1936 بخصوص صادرات منطقة شمال إفريقيا نحو مختلف البلدان العظمى الهيمنة الفرنسية على هذه الحركة المقدرة ب:86,6 % بالنسبة للجزائر و58,7% بالنسبة للمغرب الأقصى و67,2 % بالنسبة لتونس. ويوضح الجدول التالي ترتيب الدول الكبرى (بالنسب المئوية %) تبعا لاستفادتها من مختلف المواد المصدرة من شمال إفريقيا خلال نفس السنة: الجدول رقم (24): نسبة استفادة مختلف الدول الغربية من صادرات شمال إفريقيا لعام 1936[1].

البلد	الجزائر	المغرب	تونس
فرنسا	86,6	58,7	67,2
انجلترا	3,5	4,3	8,6
ايطاليا	-	4, 3	6,0
ألمانيا	1,1	1,2	1,2
بلجيكا	0,5	3,3	2,6
و–م–ا	1,1	1,1	2,3

كما تكشف إحصائيات عام 1936 المتعلقة بواردات شمال إفريقيا من مختلف البلدان السيطرة الفرنسية في هذا المجال، والجدول التالي يوضح وبالنسب المئوية حجم مساهمة البلدان الكبرى في واردات المنطقة: الجدول رقم(25) نسبة مساهمة مختلف الدول الغربية في واردات شمال إفريقيا[2].

البلد	الجزائر	المغرب	تونس
فرنسا	80,5	34,6	62,3
إنجلترا	1,6	3,4	2,8
إيطاليا	-	2,3	1,3
ألمانيا	0,7	2,5	1,1
بلجيكا	0,6	6,7	1,6
و–م–أ	1,1	7,8	3,6

تكشف هذه الإحصائيات سواء المتعلقة بالصادرات أو الواردات ارتفاع نسبة صادرات شمال إفريقيا نحو فرنسا عن نسبة الواردات من هذه الأخيرة وهو ما يعكس درجة الإستغلال التجاري

(1)Aléxandre Alkum AN Dumbe III, **Hitler voulait l'Afrique, les plans secrets pour une Afrique fasciste 1933-1945,ed** : Harmatan ,paris 1980,pp .52,53.
(2) Ibid,pp .50,51.

لحكومة الاحتلال التي عمدت إلى ضمان سبل تموينها من هذه المنطقة في وقت السلم والحرب، ولم يكن من شيء يؤرق هذه الحكومة في هذا المجال سوى ضمان سلامة وحرية خطوط المواصلات بين الميتروبول ومختلف أقطار شمال إفريقيا، الأمر الذي اعتبر قضية فاصلة في قرار الحرب والاستمرارية فيها.

وإزاء مواجهة احتياجات شمال إفريقيا من مختلف المواد المستوردة من بلدان أخرى في حال انقطاع خطوط المواصلات عبر البحر المتوسط توجهت السياسة الفرنسية نحو تعويض ذلك بالتبادل البيني بين الأقطار الثلاثة، لكن هذا الحل المؤقت اصطدم بواقع غير مشجع وذلك نتيجة لسياسة التفكيك والتجزئة بين أقطار المنطقة المنتهجة منذ أمد بعيد من قبل إدارة الاحتلال، حيث لا تساهم تونس إلا بما نسبته1,94 % من إجمالي واردات الجزائر والمغرب بما نسبته 4,12% من ذلك. وتتراجع النسب فيما يخص الصادرات والتي وفقا لإحصائيات 1939 والتي تقدر ب: 0,2% بالنسبة للمغرب و0,96% بالنسبة لتونس[1]. وبالنسبة للمبادلات التونسية مع كل من الجزائر والمغرب فإنها لا تمثل إلا ما نسبته 4,9%، و1,6% مع بقية المستعمرات الأخرى، وهذا وفقا لإحصائيات 1938.

إن التبادل البيني بين الأقطار المغاربية الثلاث كان لا يتم إلا عن طريق الطرق البرية وعبر خطوط السكة الحديدية في ظل غياب تام للتبادل التجاري عبر الملاحة البحرية، ويعود ضعف التبادل التجاري بين بلدان شمال إفريقيا إلى سياسة حكومة الاحتلال التي أهملت منذ أن وطأت أقداها هذه البلاد العمل على تحديث البنية التحتية لهذه المنطقة ولاسيما فيما يخص شبكة طرق المواصلات، فإلى غاية 1939 كانت المنطقة لا تضم سوى 2200 كيلومتر من شبكة السكة الحديدية ممتدة من مدينة مراكش إلى مدينة تونس، ولم يكن هذا الخط يحظى بالازدواجية إلا في مقاطع محدودة لا تزيد عن مسافة 140 كيلومتر[2]، يضاف إلى ذلك عائق التباين في المنظومة الجمركية

(1) Christine Levisse Touzé,Afrique du nord recours,p125.

(2) S.H.A.T. ,TOAFN,27N197,SPDN, équipement économique, état d'avancement des principaux travaux ,document joint a la lettre du 4mars 1940(prescription de la note n°3945 de Mr le chef du secrétariat permanent de la défense national de l'Algerie, du 17 ,21 decembre 1939 .

المطبقة في مختلف الأقطار المغاربية، فبينما خضعت الجزائر لنظام الدمج الجمركي طبقا لقانوني 1851 و1867 اللذان استهدفت من خلالهما حكومة الاحتلال عزل الجزائر تجاريا(1)، خضع المغرب الأقصى لنظام المساواة الجمركي المنبثق عن مؤتمر الجزيرة ووفقا لهذا العقد ظل المغرب مفتوحا أمام كل المؤسسات التجارية والمالية لمختلف القوى ومعاملتها على قدم المساواة، وجُدد هذا العقد وفقا للمعاهدة الفرنسية الاسبانية المبرمة في 17 نوفمبر 1912، وصدر في 09 جانفي 1920 ظهير أقام نظاما خاصا بالبضائع الألمانية، وأخيرا تم إبرام معاهدة تجارية بين المغرب وبريطانيا العظمى في 18 أوت 1938 ألغت اتفاقية 1856(2) ومنحت المغرب حرية التصدير.

وعلى الرغم مما حضيت به تونس من نظام جمركي مستقل استقلالا ذاتيا، إلا أن سلطة الإحتلال قد أخضعت المبادلات التجارية بينها وبين تونس إلى قاعدة الحقوق المخفضة والإعفاء الجمركي المتبادل مما اتاح لها الهيمنة على المشهد التجاري التونسي.

3) ثروات شمال إفريقيا:

تتميّز منطقة شمال إفريقيا بغناها بالمواد الأولية ولاسيما فيما يتعلق بالمعادن النادرة مثل: الموليبدان(3)، المنغنيز والكوبالت. وعشية الحرب العالمية الثانية بلغ إنتاج المنطقة من هذه المعادن

---

(1) أسامة صاحب منعم مساعد ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ،**مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية** ،مج4 ،ع3 ،ص.226 .

(2) تم التوصل إلى معاهدة 1938 بعد سلسلة من المفاوضات التي انطلقت في لندن خلال شهر ديسمبر 1937 واستمرت في باريس بين شهري جانفي وفيفري 1938 وتم التوصل للاتفاق النهائي في 18 جويلية 1938 بباريس وقد ضمت 20 بندا وقوائم (A,B,C) تخص مجموعة الحقوق الجمركية الواجب صيانتها بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق والرسائل ووفقا لهذه المعاهدة أصبح بإمكان المغرب رفع الرسوم الجمركية من10 إلى 12 % وحتى إلى 15 % و شملت القوائم المنتجات التي كانت موضوع تجارة منتظمة بين البلدين والمنتجات المعنية كانت تمثل 60 % من الواردات البريطانية إلى المغرب و80 %من الواردات المغربية إلى بريطانيا.أنظر: **traité concernant les relations commerciales entre les zones francaises et de Tanger de l'empire chérifien et le Royaume Uni de la grande Bretagne et d'Irlande du nord** ,Rabat, imprimerie officielle1938,46 pages.

(3) الموليبدنوم عنصر كيميائي وفلز أبيض فضي رمزه الكيميائي MO ودرجة انصهاره العالية تصل إلى 2617 °،تجعله واحدا من أقوى وأكثر الفلزات المقاومة للصهر استخداما عند مزجه مع الفولاذ يعطي الموليبدنوم الفلز قوة وصلابة خصوصا عند درجات الحرارة المرتفعة ،يستخدم في صناعة أجزاء الطائرات والصواريخ كما أنه عنصر مهم في التغذية النباتية وله استخدامات كثيرة خصوصا كمادة مساعدة في تكرير النفط تم اكتشاف هذا العنصر من قبل السويدي كارل فيلهالم شيل Carl wilhelm scheel عام 1778 وبعد قرن من اكتشافه تمكن الفرنسي مواسون Moisson سنة 1893 من صهره بواسطة فرن كهربائي،ومن بين خصائصه الفيزيو كيميائية:عدده الذري 42 ووزنه الذري 95,54 ودرجة غليانه

كميات كبيرة قدرت ب: 6541 طن بالنسبة للكوبالت، 3921000 طن من الفوسفات، و205 طن من المولبيدان. والجدول التالي يوضح أهم المعادن المنتجة بالمنطقة في هذه الفترة:

الجدول رقم (26): أهم المعادن المنتجة بشمال إفريقيا خلال سنة 1938[1]

المعادن	الجزائر	تونس	المغرب	المجموع
الفوسفات	527000	1785000	1608600	3921000
الحديد	2940000	946000	250167	4145164
البريطس	48000	-	-	48000
الفحم	19000	-	141050	160050
الزنك	96000	2280	5532	17412
الرصاص	6000	20950	25964	52914
البترول	258	-	-	258
رمل خثي	13900	-	-	13900
الإثمد	1800	-	262	2062
المولبيدان	-	-	205	205
الكوبالت	-	-	6541	6541
المنغنيز	-	-	52000	5200
القصدير	-	-	47	47

من خلال الجدول تتضح الأهمية التي تكتسيها منطقة شمال إفريقيا من حيث وفرة المعادن التي منها ما هو شائع ومنها النادر، وتحتل هذه المنطقة المرتبة الأولى عالميا في إنتاج مادة الفوسفات والتي هيمنت على استغلالها فرنسا، بحيث قُدرت الكمية الموجهة إلى الميتروبول ب: 911 ألف طن، وفيما يخص الحديد فإن شمال إفريقيا احتلت كذلك مرتبة مهمة وقُدرت الكمية الموجهة إلى فرنسا ب: 196 ألف طن، كما تعتبر الممون الثاني لها من مادة الزنك. وتكشف عملية تحليل المعطيات الإحصائية

4612،وبلغ الإنتاج العالمي لهذه المادة سنة2008 حوالي 218 ألف طن.أنظر: Barthelémy F, Christmann P,(**2011**) **panorama mondial2010 du marché molybdène** , **rapport final**, BRGMP 60204 FR, . pp.19,20.

(1)Christine Levisse Touzé,Afriue du nord recours,p128.

الخاصة بإنتاج مختلف الفلزات المعدنية أن الجزائر كانت توفر للميتروبول 27% من فلزات الزنك، 40% من الإثمد، فيما احتلت تونس الريادة في إنتاج الفوسفات المستخرج من منجم قفصة[1].

أما المغرب الأقصى فقد تمكن من تنمية إنتاجه من القصدير والزنك والإثمد و المنغنيز والكوبالت والموليبدان حيث تكفلت مناجم إيميني و بوعرفة بضمان أهم الإنتاج، وهو ما كان يؤمن لدولة الاحتلال تلبية حاجياتها في حالة الحرب، وإحتكرت شركة المناجم ثلث إنتاجها لصالح الصناعة التعدينية لفرنسا، كما دخل منجم الموليبدان بمنطقة أزقور الإنتاج منذ عام 1938 بقدرة إنتاجية بلغت: 205 طن، وأما إنتاج الكوبالت فقد بلغ 6541 طن [2]وهو ما جعل المغرب الأقصى يغطي إجمالي حاجات فرنسا من هذه المادة ويجعله يحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاجها، وتركز تواجد هذا المعدن في منطقة بوعزار بناحية درعة [3].

ومقابل هذه الوفرة من المعادن المهمة والنادرة، كانت شمال إفريقيا تعرف في هذه المرحلة نقصا كبيرا فيما يتعلق بالمحروقات سواء من الفحم أو البترول حيث كانت تلجأ لسد حاجاتها من هذه المواد إلى الاعتماد على الخارج.

وعلى الرغم من مختلف الدراسات التي قُدمت بخصوص تصنيع المنطقة بغية جعلها تواجه احتياجاتها بنفسها في حالة انقطاع خطوط المواصلات عبر المتوسط والمحيط الأطلسي، توجهت اهتمامات الإدارة الاستعمارية حول دور شمال إفريقيا في مجهود الحرب لصالح الميتروبول بحيث ركزت هذه الدراسات على هدف واحد هو تطوير وتنمية الإنتاج المنجمي و الفلاحي بهدف ضمان تموين الميتروبول. وفي هذا الإطار يمكن ذكر ماورد في التقرير الصادر عام 1938 تحت عنوان: الدور الاقتصادي لفرنسا في ماوراء البحر في الدفاع القومي، حيث جاء في مقدمته أن الممتلكات الفرنسية

(1) C.A.O.M., Annuaire statistique de l'Algérie 1939 1947, op.cit., p.162, cité par christine levisse touzé, l'afrique recours , op.cit , p128.

(2) SHAT.,**1P33**, D/ 3(SPDN), rapport au conseil économique du conseil supérieur de la France d'outre mer, établé par Blondel(président de la commission des mines) , le 9fevrier 1939.p p.15- 22 .

(3)SHAT.,1P33, D/ 3(SPDN), rapport au conseil économique du conseil supérieur de la France d'outre mer, établé par Blondel(président de la commission des mines) , le 9fevrier 1939.p p.15- 22 .

لما وراء البحار تعد الممون الرئيسي للميتروبول من حيث المواد الغذائية، أين سمحت خلال الحرب العالمية الأخيرة للجيش والشعب الفرنسي من تجاوز معضلة الحرمان[1].

إن هذا التوجه هو تعبير عن قناعة راسخة لدى حكومة الاحتلال الفرنسي مفادها أن شمال إفريقيا تشكل مصدرا للتموين بمختلف المواد الغذائية والأولية وخزان للرجال، ويواصل التقرير عرض أفكار الحكومة الفرنسية حيث استوقفتني الفقرة التالية:"...و بخصوص مشاريع إقامة مصانع للصناعة الحربية في شمال إفريقيا والهند الصينية ولأنها وليدة التوتر الدولي فهي حديثة نسبيا وتطرح مشاكل دورية معقدة بحكم أن فرنسا وحدها من تحتفظ بحق هذه الصناعات"[2].

إن مسألة عدم تصنيع منطقة شمال إفريقيا كانت تتجاوز العقبات المادية والبشرية كنقص المواد الطاقوية ونقص اليد العاملة المؤهلة نظرا لغياب مؤسسات التكوين التقني مثلما كانت تدعيه إدارة الاحتلال لاعتبارات سياسية وتجارية تتلاقى فيها مصالح السياسيين مع الإقتصاديين، حيث ساد اتفاق عام بين الصناعيين الفرنسيين ونظرائهم من المستوردين الأوروبيين على أن تكون الضفة الجنوبية للبحر المتوسط منفذا واسعا لموادهم المصنعة وعليه فإن عملية إنشاء صناعة بالمعنى الصحيح للكلمة كفيل بأن تُدخل مصالحهم الاقتصادية في دائرة التهديد، وقبل ذلك فإن الإرادة السياسية كانت أكثر ميلا إلى إبعاد أية محاولة تحديث وتصنيع للمنطقة خشية خروجها عن السيطرة، وفي هذا الاتجاه عبر السيد ماريوس موتي Marius Moutet[3] أمام المجلس الأعلى للمستعمرات في 19 مارس 1938 عن رفضه لعملية تصنيع المستعمرات بقوله: "إذا تمثلنا إنشاء الصناعات فإن الاهتمام ينبغي أن ينصب

---

(1) S.H.A.T.,E.M.A., 7N4196.D3. rôle économique de la France d'outre mer dans la défense nationale.

(2) Ibid.

(3)من مواليد19 أفريل 1876 بنيم توفي 29 أكتوبر1968 بباريس، شخصية سياسية وقانونية فرنسية شغل عدة مناصب سامية في الدولة منها شغل منصب نائب بالبرلمان الفرنسي خلال ثلاث فترات متتالية من1914 1928 ومابين 1929 1940 ومن1947 1955 وبعدها شغل منصب عضو مجلس الشيوخ مابين 1959 1968 ،كما شغل منصب وزير المستعمرات في حكومة بلوم الأولى 1936 1938 ثم وزارة ما وراء البحار سنة 1947 مما أكسبه خبرة بقضايا المستعمرات ولاسيما منطقة الهند الصينية ،بعد تعيين الماريشال بيتان، إنضم إلى مجموعة 80 نائبا التي عارضت سلطة بيتان المطلقة.أنظر :.https://www.senat.fr/senateur/moutet_marius000736.html#1940-1958

على الإنتاج النصف مصنع. سوف يكون خطأً جسيما تسريع مستعمراتنا في عملية تصنيع غير مدروسة، لا ينبغي خلق بروليتاريا مستقلة ومتذمرة لأن ذلك سيكون خطيرا على السيادة الفرنسية."[1] .

وفي التقرير الصادر سنة 1940 عن الحكومة الفرنسية بخصوص الأموال المستثمرة في الجزائر والتي بلغت149 مليار لم يحصل القطاع الصناعي منها إلا على ما قيمته 1 مليار و14 مليون فرنك وهو ما نسبته0,76 %من إجمالي الأموال المستثمرة في الجزائر وهو تأكيد واضح على سياسة الإهمال لقضية التصنيع في المنطقة[2].

لقد أظهرت عملية الإعداد للتعبئة الاقتصادية والصناعية لشمال إفريقيا افتقار هذه المنطقة الشديد للصناعات التحويلية، وفي إطار التحضيرات لنفس العملية شكل المجلس الأعلى لفرنسا ما وراء البحار لجنة خاصة بالمناجم تختص بمهمّة دراسة تنمية الإنتاج المنجمي على مستوى المستعمرات تماشيا مع حاجيات الميتروبول، وإعداد مخطط خماسي لذلك.

إن حاجيات الدفاع الوطني الفرنسي زمن الحرب كانت تتطلب حرية المواصلات مع شمال إفريقيا وعليه فإن إنشاء هذه اللجنة بتاريخ 13 ديسمبر 1939 أُعتبر من طرف المحللين والدارسين خطوة متأخرة. أما بالنسبة لشمال إفريقيا فإن عملية التطوير الإنتاجي كانت تستهدف المعادن التالية: الحديد، الفحم والكوبالت، حيث أُعيد في تونس مصنع زرزوري للخدمة، وعملت المناجم من أجل التصدير فقط. وإذا كانت شمال إفريقيا من حيث المنتجات الصناعية تابعة للميتروبول أو الخارج فإنه فيما يخص الجانب الغذائي والزراعي في الأوقات العادية فإمكانيات المنطقة كانت كافية للسماح

(1) Jacques Marseille, **Empire colonial et capitalisme français histoire d'un divorce**, Albin Michel, Paris, 1984. P.336.

(2) رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931 1956)**، ط1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982 ،ص.89 .و يحي بوعزيز، المرجع السابق ،ص .114 .

بضمان الحياة المادية للسكان المدنيين والعسكريين دون اللجوء للاستيراد باستثناء بعض المواد التي لا تُنتج محليا كالسكر والشاي والبن، والمنسوجات التي يتم استيرادها من الخارج[1].

وفي سياق مناقشة قضية التموين المتبادل بين منطقتي شمال إفريقيا والميتروبول في ظل إمكانية انقطاع خطوط المواصلات رأى الجنرال جورج أن الوضع الدولي يفرض تقديم تصوّر جديد ولاسيما عدم التمكن من ضمان حرية المواصلات عبر المتوسط تُجبر شمال إفريقيا على العيش على مقدراتها وتلبية حاجياتها من المواد المفتقدة لها على أرضها من خلال البحث عنها لدى دول الجوار وتحويلها بعين المكان[2]. ليخلص إلى أنه التنظيم الواجب تنفيذه على أرض الواقع وعلى الرغم من المصاعب التي تعترضه فإنه قابل للتحقيق، وإذا عجزت شمال إفريقيا عن تلبية حاجياتها ذاتيا وقت الحرب فإن الدفاع عن مجمل الأقاليم سوف يتأثّر سلبا، إن أي عجز من جانبنا حول أية نقطة من شمال إفريقيا يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة بفعل عدم استقرار سكاننا المشحونين منذ سنوات بدعاية صريحة ومنتقدة[3].

لقد اكتست الإنجازات المتحصل عليها الطابع الإستعجالي رغم انشغالها بالدرجة الأولى بتلبية حاجات الميتروبول وقت الحرب، وعمد المسؤولون إلى وضع البنى المشتركة لعموم مناطق شمال إفريقيا الكفيلة بضمان نجاح عملية التعبئة الاقتصادية والصناعية، مع الأخذ في الحسبان إنشاء المخزون الأمني واتخاذ الإجراء الثاني للطوارئ.

(1) S.H.A.T., 1P33, ministère de la défense nationale, secrétariat de la coordination, rapport au conseil supérieur de la France d'outre mer par F. Blondel, 09 février 1939.

(2) S.H.A.T., T.O.A.F.N.,**2N65**, D/3, SPDN, Note N°414 du général Georges (membre de conseil supérieur de la guerre au ministre de la défense nationale et de la guerre), le 18décembre 1936.

(3)S.H.A.T., T.O.A.F.N.,2N65, D/3, SPDN, Note N°414 du général Georges (membre de conseil supérieur de la guerre au ministre de la défense nationale et de la guerre), le 18décembre 1936..

4) الإعداد للتعبئة الاقتصادية والصناعية:

انطلاقا من عام 1937 طالبت قيادة الأركان الفرنسية بضرورة وضع دراسة للتنظيم الاقتصادي والتجهيز الصناعي بهدف تمكين شمال إفريقيا من مواجهة حاجاتها بإمكانياتها الخاصة خلال فترة طويلة[1]. وخلال جلسة اللجنة الدائمة للدفاع الوطني المنعقدة يوم 08 ديسمبر 1937، أمر الرئيس دالاديي بتحقيق التعبئة الاقتصادية لشمال إفريقيا، وفي هذا الإطار كُلفت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع الوطني بوضع دراسة مع التنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل ضمان التعبئة الاقتصادية المستقلة لشمال إفريقيا ولاسيما إنشاء المخزون (Stocks) والتسريع بإنجاز الموانئ التالية: المرسى الكبير بالجزائر وتعبئة مرسى الدار البيضاء وأغادير بالمغرب[2].

أ- الهياكل الموضوعة:

لقد وضعت تعليمة 09 أكتوبر 1926 المبادئ العامة للتعبئة العامة لأقاليم ماوراء البحار، حيث نصت على أن الإعداد يقع على عاتق الحُكام والمقيمون العامون، وأن التعليمات الوزارية الصادرة في 07 جانفي 1937 و06 سبتمبر 1938 قد ثبتت مسؤولياتهم بخصوص التعبئة الاقتصادية والصناعية[3] واعتبرتهم مسؤولين أمام وزاراتهم التابعين لها رأساً أي وزارة الداخلية بخصوص الجزائر ووزارة الشؤون الخارجية بخصوص كل من تونس والمغرب. وعليه أصبح يتعين على هاتين الوزارتين لعب دور الممون بالنسبة لمختلف الدوائر الوزارية الأخرى فيما يخص المنتجات الشمال إفريقية، كما أنها مكلفة بتنظيم التنسيق والمهمات والأعمال بين المصالح الممونة والمستعملة، كذلك المراسلات الموجهة وقت السلم إلى مدراء المصانع الحاصلين على طلبات الحرب من قبل وزارة الدفاع الوطني والحربية والبحرية وسلاح الجو، يجب المرور عن طريق الحكام والمقيمين العامين حيث يمتلك هؤلاء القوائم الجهوية للمصانع

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N., **27N217**, 3ème section du C.S.D.N., lettre du ministre des affaires étrangères au général Jamet, secrétaire général du C.S.D.N.

(2) S.H.A.T., **2N24**, séance du comité permanente de la défense nationale du 08 décembre 1937.

(3) S.H.A.T., **2N67**, section K du C.S.D.N.

المؤهلة لطلبات الحرب. كما حظِي الحكام والمقيمون العامون بمساعدة أمانة دائمة للدفاع الوطني مكلفة بالتنسيق الذي يقع على عاتق المديرية الثانية عشر في الميتروبول(1).

وتعد الأمانة الدائمة للدفاع الوطني ممثلا عن المجلس الأعلى للدفاع الوطني للميتروبول، بحيث توفرت على لجنة مكونة من ممثلي المصالح الإستراتيجية والإقتصادية للأقاليم الثلاثة، وتعمل وفق آلية التسيير التي تدير لجنة المجلس الأعلى للدفاع وتساعدها أمانة داخلية للتوثيق والإعداد(2).

بالنسبة للدوائر المكلفة بالتعبئة الإقتصادية والصناعية في الجزائر حدد قانون 11 جويلية 1938 تفاصيل تنظيمها وعملها، وأصبح هذا القانون ساري المفعول بالنسبة للجزائر تبعا لصدور مرسوم 24 سبتمبر 1937 والذي سمح للحاكم العام باللجوء إلى مصادرة الصناعات (la réquisition des industries)، وكذا إمكانية منع خروج المواد الغذائية والمواد الضرورية للتموين المحلي للقوات المسلحة والسكان المدنيين إلى أية وجهة خارجية(3). كما حظِي الحاكم العام بمساعدة لجنة إقليمية مماثلة للجنة المركزية على مستوى باريس، مكونة من ممثلي كل الوزارات ومكلفة بالتنسيق وخصوصا بكل المسائل الناجمة عن تنفيذ الأوامر المصادرة(4).

أما بخصوص المغرب وتونس فإن تنفيذ قانون أحداث جويلية 1938 كان يتطلب توقيع السلطان والباي مسبقا، وعليه صدر في 13 سبتمبر 1938 بالمغرب الظهير المثبت لعملية التعبئة العامة للبلاد في زمن الحرب، وفي تونس تم نفس الإجراء تبعا للمرسوم البيليكي الصادر في 29 سبتمبر 1938(5).

(1) تتكفّل هذه اللجنة بالتصنيع الحربي وهو الجانب الذي سيكون موضوع تطور طويل أثناء دراسة تحديد طلبات الحرب.

(2) S.H.A.T., E.M.A., 7N4133, 9ème bureau, note du 08 mai 1923.

(3) S.H.A.T., C.S.D.N. , 2N210, C.S.D.N., 3ème section, article 8.

(4) S.H.A.T., **5N577**, cabinet du ministre, article 29 de la loi du 11 juillet 1938.

(5) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord, op.cit., p.136.

إن وضع هذه الآليات حيز العمل كشف عن حالة خلل داخل المنظومة الفرنسية التي كانت تفتقد إلى التنسيق بين الأمانات الثلاث الدائمة للدفاع الوطني على مستوى شمال إفريقيا وقت السلم(1).

ب– التجسيد الميداني للتعبئة

إن الأهداف المتوخاة من عملية التعبئة الاقتصادية والصناعية لشمال إفريقيا كانت ترتكز حول نقطتين أساسيتين حسب ما أفصحت عنه مختلف الدوائر السياسية والعسكرية الفرنسية آنذاك، أولها الاستغلال الكامل للإمكانيات الاقتصادية للمنطقة لصالح المجهود الحربي الفرنسي وبدرجة أقل جعل المنطقة تساهم في تغطية حاجياتها ذاتيا، وهو ماعبر عنه مشروع إنشاء المخزون الأمني (Stock de sécurité) المتعلق بالمواد الغذائية و الطاقوية القليلة. وابتدء من شهر أفريل 1938 أعطى رئيس المجلس دفعة حاسمة للتحضير للتعبئة(2) في الميتروبول وفي شمال إفريقيا، حيث أوفدت السلطات المركزية العديد من البعثات بهدف تحسين الإستخراج المنجمي وتموين الصناعات الفرنسية بالفلزات الشمال إفريقية (الرصاص، الزنك، الكوبالت، الحديد والبترول) وبوضع طلبات الحرب.

ومع بداية عام 1938 قامت وزارة الجو برصد واسع للمصادر التصنيعية المتوفرة والكفيلة بالاستعمال من قبل دائرتها واشتكى المسؤول الأول عن هذه الوزارة في نفس الوقت من غياب البنى القاعدية المعرقلة لصناعة محركات الطائرات، فباستثناء تركيب محركات الطائرات الأمريكية في الدار البيضاء لم يتوفر من المصانع إلا تلك التي يمكنها إجراء إصلاحات من الدرجة الثانية، وهو السبب

(1) طُرحت مسألة التنسيق الضروري بين الأمانات الثلاث خلال المؤتمر المنعقد في تونس يومي 07 و08 نوفمبر 1938 بين ممثلي الدفاع الوطني لشمال إفريقيا بحضور الضباط الخمسة الممثلين للأمانة الدائمة للدفاع الوطني، وحضور المهندس العام جافار Gavard المهندس العام للتعبئة الصناعية ومهندسين عن مصالح الصناعة الحربية. وعلى الرغم من المكانة المركزية التي حظيت بها قضية التنسيق غير أن هذا المؤتمر لم يخرج بقرار نهائي بخصوص هذه القضية وأوصى بتكثيف الإتصالات بين الأمانات الثلاث. أنظر S.H.A.T., T.O.A.F.N., 7N4136, D3, Tunisie, le Bey 1938_1939.

(2) Elisabeth du Réau, Edward Daladier et les problèmes posés par la mobilisation industrielle au moment de la crise de Munich, **Revue de l'études** , paris II, N°2, 1979. P. 75.

الذي كان وراء إنشاء ورشة جهوية لإصلاح عتاد سلاح الجو بكل من مدينتي الدار البيضاء والجزائر(1).

واكتست زيارة المهندس العام جافار Gaffarالتفتيشية في نوفمبر 1938 أهمية بالغة بالنسبة للقائمين على عملية التعبئة والتي أبرزت أن التوتر الدولي يحتم على سلطات الاحتلال التسريع بعملية التصنيع والتي تشمل جزئيا منطقة شمال إفريقيا، ولعل من النتائج المباشرة لهذه الزيارة وضع سلسلة أولية من طلبات الحرب في بعض المصانع بمنطقة شمال إفريقيا، والجدول رقم (27) يوضح أهم المصانع الشمال إفريقية المعبئة للصناعة الحربية الفرنسية(2):

القطاع	تونس	الجزائر	المغرب
البحرية	05	04	–
صناعة السلاح	01	–	–
البارود	01	–	–
المالية	01	05	03
المجموع	**08**	**09**	**03**

من خلال الجدول يتضح توجه سياسة التعبئة الصناعية لسلطة الإحتلال في استغلال كل الإمكانيات المتوفرة على مستوى شمال إفريقيا على الرغم من محدودية الورشات والمصانع فيها، بحيث تم توجيه ما يعادل 21 وحدة صناعية لتلبية متطلبات الصناعة الحربية، وارتكزت أغلبية هذه المصانع في الجزائر ثم تونس بالدرجة الثانية. وفي نفس الإطار قدمت وزارة البحرية طلباتها لبعض الصناعات المتواجدة بالمغرب الأقصى، وكانت المصانع المعنية بذلك ترتكز في الدار البيضاء ويتعلق الأمر بالورشات البحرية لبناء السفن وكذا الخاصة بالإصلاح الكهربائي، وشجع ذلك على تكوين اليد العاملة المتخصصة عن طريق التمهين.

(1) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord recours, op.cit., p.137.

(2) S.H.A.T., **2N57**, Secrétariat général du conseil supérieur de la guerre, l'instruction du 09 octobre 1938 qui prévoit la possibilité de recourir aux usines situés dans les territoires d'outre mer.

لقد أبدى رئيس المجلس قلقا حيال وتيرة سير عملية التصنيع، ما دفعه إلى استشارة الأمانة العامة للدفاع الوطني حول الإجراءات المتخذة لتزويد أقاليم ما وراء البحار بالصناعات الحربية، والتنقيب عن الفلزات والمحروقات في حالة انقطاع المواصلات، فكان جواب الأخيرة في الفاتح من شهر مارس 1939 يحمل الكثير من التشاؤم: "إن أقاليمنا فيما وراء البحار لا تتمتع في الوقت الحالي بالكمية الكافية من العناصر الضرورية لغرس صناعة حربية ذات أهمية بسبب المواد الأولية، ومصادر الطاقة واليد العاملة المؤهلة"(1).

إن الإجراءات الموجهة لاستكمال البنى الموجودة لم يُشرع فيها إلا مع بداية الحرب، وكشفت الطلبات المقدمة من قبل صناعة السلاح ومصلحة البارود عن مصاعب المراقبة بسبب غياب النظم اللامركزية لهذه المصالح، وغياب الجهاز المكلف بالمراقبة التقنية واستقبال الطلبات. في 31 ديسمبر 1939 صدرت تعليمة عن وزارة التسليح نصت على أن يعود كل عتاد التسليح في شمال إفريقيا إلى المديرية الفرعية الثامنة للتصنيع، وتم إنشاء فرع خاص بشمال إفريقيا(2).

من جهة أخرى لم يُشرع في تنفيذ الطلبات المتعلقة بحاجيات شمال إفريقيا إلا بصفة تدريجية وبالتعاون الوثيق مع المصالح العسكرية المختصة. ارتبطت مصلحة التصنيع في الصناعة بمديرية تصنيع السلاح بهدف القيام بالشراء ومراقبة التصنيع والعمل على استقبال المواد الأولية والذخيرة المطلوبة من الصناعة الخاصة بواسطة تصنيع السلاح، ثم ضمان التسويق وتسديد كلفة هذه المنتجات. و من ناحية أخرى كان يتوجب التحضير والتنظيم والتنسيق تحت السلطة المباشرة لوزارة الدفاع الوطني والحربية الفرنسية وتعبئة الصناعة التعدينية والميكانيكية الخاصة لإجمالي احتياجات وزارة الحربية والدوائر الوزارية الأخرى المساهمة في الدفاع القومي(3).

---

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N., **27N 217**.SGDN, note du président de SGDN, paris mars 1939.

(2) S.H.A.T., T.O.A.F.N., **27N200**, mobilisation industrielle, possibilité de fabrication d'armement en Afrique du nord.

(3) Christine Levisse Touze, l'Afrique du nord, op.cit., p 139.

في 31 ديسمبر 1939 انتهت السلطات من إحصاء كل المؤسسات الصناعية المؤهلة لصناعة السلاح في الجزائر والتي بلغ عددها 277 وحدة صناعية موزعة على النحو التالي: 52 مصنع في عمالة وهران، 46 مصنع في عمالة قسنطينة و200 مصنع في عمالة الجزائر. ويذكر أن بعض هذه الورشات كانت تصنع قذائف 155 ملم و75 ملم من نموذج 1918 و1926[1]، غير أن أغلبية هذه المشاريع اصطدمت بنقص التجهيز ولاسيما غياب الأفران العالية الذي تتطلبه الصناعة التعدينية الثقيلة والغير متوفرة على مستوى شمال إفريقيا.

من خلال هذا العرض يتضح توجه سلطة الاحتلال في مجال التصنيع إلى بناء صناعة حربية لتلبية حاجيات قواته المسلحة، و إهمال التصنيع المدني الذي كان سكان المنطقة في حاجة ماسة إليه مثلما هو الحال بالنسبة للصناعة النسيجية أو الغذائية التي برزت الحاجة الماسة إليها منذ الأيام الأولى للحرب.

ج- إنشاء المخزون الأمني:

تمثل الوجه الآخر في عملية التعبئة الاقتصادية في إنشاء المخزون الأمني لمواجهة حالة انقطاع طرق المواصلات والتقليص من تبعية شمال إفريقيا إلى الخارج في ظل افتقاره الشبه التام لمصادر الطاقة، حيث بلغ استهلاك الوقود في المغرب 768 ألف طن والجزائر 310388 طن وتونس 197500 طن.

(1) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord recours, op.cit., p149.

والجدول رقم (28): يفصل في كميات الوقود المستهلكة في المنطقة[1]:

الوقود	المغرب	الجزائر	تونس	المجموع
الوقود العادي	75000	155000	110000	340000
وقود الطائرات	25000	46616	12500	83116
منتجات حرّة	14000	88000	40000	142000
البحرية العسكرية	208000	-	30000	238000
البحرية التجارية	439000	-	-	439000
زيت التشحيم	7000	21772	5000	33772
المجموع	768000	310388	197500	1275888

يتضح من الإحصائيات التالية أن أكبر قدر من الكميات المستهلكة من الوقود كانت على مستوى المغرب الأقصى بنسبة 60,19%، و24,32% بالنسبة للجزائر وتليهما تونس بنسبة أقل قدرها 15,47%، ويعد النشاط البحري التجاري والعسكري على مستوى المغرب السبب الرئيس في رفع حجم الكميات المستهلكة من الوقود بالمنطقة بينما نصيب السكان من استهلاك تلك المواد فهو ضئيل جدا وبالتالي فإن إجراء إعداد هذا المخزون كان موجها لتلبية حاجة القطاعات العسكرية الفرنسية المدنية بالمنطقة.

ونظرا للأهمية المتزايدة للمواد الطاقوية، شُرع في المغرب عام 1938 في عملية التنقيب عن البترول بطريقة منتظمة من قبل الحكومة الفرنسية وبإشراك الديوان الوطني للمحروقات السائلة والمخزن ممثلا في مكتب الأبحاث والمشاركة المنجمية، أسفرت هذه العملية عن نتائج متواضعة نذكر منها إدخال حقل تسالفات ببودرعة حيز الإنتاج والذي قُدرت طاقته الإنتاجية ب: 4150 طن[2]. ومع غياب تام لليد العاملة المؤهلة كانت شمال إفريقيا بعيدة عن تغطية حاجياتها من هذه المادة الحيوية

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N., **27N197**, d/ n°1.et,S.H.A.T., 2N65,d /n°4, procés verbal du la réunion tenu a Alger le s 19,20 et 21 mai 1938 entre les chefs des S.P.D.N.,Alger le 14 juin 1938.P.11.

(2) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord recours , op.cit., p141.

محليا[1]، وهو ما كان يدفع بسلطات الإحتلال إلى ضرورة إنشاء مخزون أمني بحيث يتم التموين عبر المحيط الأطلسي مرورا بالمغرب الأقصى وعبر مدينة وجدة لتموين الجزائر وتونس حيث قدرت احتياجاتهما من البترول بحوالي 500 ألف طن، غير أن هذا التصور لمواجهة معضلة نقص البترول كانت تواجهه إشكالية أخرى تمثلت في نقص عربات القطارات الناقلة لهذه المادة ولاسيما إلى تونس والتي كانت تُقدر حاجتها ب: 200 ألف طن[2].

ووفقا لتقديرات عام 1938، بلغ حجم المخزون الأمني لزمن الحرب ما يعادل شهرين من الإستهلاك السنوي للمغرب الأقصى وأربعة أشهر بالنسبة للجزائر وفي حدود الشهر بالنسبة لتونس، ومن جهة أخرى فإن 40% من المخزون كان موضوعا في خزانات المستوردين في الموانئ، مشكلا بذلك هدفا سهلا لأي هجوم جوي أو بحري[3]. وكان الوضع جد هش بالنسبة لتونس التي كانت تشكل منطقة عمليات محتملة، حيث رفعت كمية المخزون إلى حجم ثلاثة أشهر سنة 1941، وعشية الحرب عجزت الجهة المسؤولة عن إدارة المحروقات ممثلة في الديوان الوطني للمحروقات السائلة عن إيجاد الحلول الناجعة لبناء مخازن تحل مشكلة نقص عربات القاطرات التي كانت تخزن هذه المادة[4].

وفي إطار سياستها الرامية لاستغلال أكبر قدر من موارد الطاقة في شمال إفريقيا المدعمة للمحروقات، طرحت سلطات الاحتلال مسألة الفحم للبحث بطريقة جدية من أجل الدراسة

(1) جاء في محضر الدراسة الخاصة بإعداد المنطقة لمواجهة ظروف الحرب وبخصوص قلة مادة الوقود الدعوة إلى بعض الحلول المؤقتة والتي منها خلط الوقود مع الكحول المنزوع الماء(déshydraté) بنسبة 25 % وقد يسمح ذلك بتخفيض استراد الوقود بنسبة 25 % بالنسبة لشمال إفريقيا، وقد توفرت الجزائر على المصنع الكفيل بإنتاج 5000 طن من هذا الكحول مع وجود إمكانيات لرفع هذا الإنتاج إلى 26000 طن سنويا كما أشارت الدراسة إلى أن مصدر ذلك الكحول هو حثالة الخمور. أنظر: S.H.A.T.,2N65,D/N°4,procès verbal, de la réunion tenu a Alger les 19,20et 21 mai 1938,entre les chefs des SPDN, Alger le 14juin1938,p.14.

(2) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord recours , op.cit., p141.

(3) S.H.A.T.,2N65,D/N°4,procès verbal de la réunion tennu a Alger les 19,20et 21 mai 1938,entre les chefs des SPDN, Alger le 14juin1938,p.12.

(4) S.H.A.T., T.O.A.F.N., **27N 197**, Dossier N°1, le déficit est de 692 vaguons citernes.

وتكثيف الإنتاج لسد حاجتها وفقا لمتطلبات الحرب، والجدول رقم (29) يوضح كمية الإنتاج المستخرجة قبيل اندلاع الحرب في الأقطار الثلاثة وإبراز الحاجة إليه وتقدير الاحتياطي منه(1):

الإقليم	الإنتاج	الحاجيات	المخزون
الجزائر(منجم عبادلة)	150000	700000منها 600000 للبواخر	شهرين
المغرب (منجم جرادة)	350000	170000	ثلاثة أشهر
تونس	100000	200000	ستة أشهر
المجموع	600000	1070000	11 شهر

من خلال الجدول يتضح ارتفاع حجم الحاجيات عن كمية الإنتاج بصفة عامة في المنطقة، وهو ماسيترتب عنه انعكاسات خطيرة على تلبية حاجيات الأهالي خلال المرحلة الموالية، ولاسيما بالنسبة للجزائر التي يبلغ الفارق فيها بين الإنتاج والحاجة 550 ألف طن (2).

وجدير بالذكر أن مناجم غرب بشار والتي شُرِع في استغلالها في حدود عامي 1937 و1938 كانت توفر نصف الحاجيات من هذه المادة، في حين تمت الإستعانة باستيراد 250 ألف طن من بريطانيا العظمى، كما طرحت قلة وسائل النقل إشكالية تأمين الاحتياجات التونسية من هذه المادة والتي وصلت فيها الطاقة الاستهلاكية حدود 200 ألف طن أُعتمد في تلبية النصف منها على الإستيراد من بريطانيا العظمى وألمانيا وبولندا، وكان يعول في حالة انقطاع المواصلات عبر المتوسط على نقل هذه المادة إلى تونس من الموانئ المغربية الأطلسية عبر خط سكة الحديد الممتدة على طول 2000 كيلومتر بين البلدين.

(1) S.H.A.T., 2N57, secrétariat général du conseil supérieur de la guerre.

(2) خلال فترة الحرب العالمية الأولى بلغ استهلاك الجزائر من الفحم مابين 250 إلى 500 ألف طن مما نجم عنه اضطراب وعجز في التموين وارتفع الإستهلاك بعد ذلك ليبلغ مابين 400 إلى 500 ألف طن كما تنامى نشاط نقل هذه المادة عبر ميناء وهران الذي تجاوز ميناء الجزائر من حيث الحمولة بحيث وصلت الكمية الإجمالية المنقولة عبره الواحد مليون طن مقارنة مع ميناء الجزائر الذي تراجعت كمية الفحم المنقولة عبره من 800 إلى 600 ألف طن. أنظر: SHAT., 2N65,D/n°3,compte rendu de la mission en Afrique du nord confiée au lt colonel Villeres et au capitaine de corvette Hure en exécution de la note N°918/DNI en président du conseil en date du novembre 1927.Alger

و انطلاقا من شهر ماي 1939 شرعت شركة الأبحاث المنجمية في عملية التنقيب التي سمحت باستغلال المناجم الواقعة في جبال زغوان وإدخالها في الخدمة ولاسيما فيما يتعلق بمادة اللينيت Lignite[(1)] بطاقة إنتاجية تصل إلى 100 طن.

بالإضافة إلى المواد الطاقوية، مست عملية التخزين المنتجات المصنعة والأغذية الأكثر أهمية في الحياة اليومية للسكان، والجدول رقم (30) إحصاء لكمية المخزون من هذه المواد تبعا لكل إقليم[(2)]:

المنتجات الأساسية	الجزائر	المغرب	تونس
البناء الميكانيكي	–	06 أشهر	–
البناء الكهربائي	–	06 أشهر	–
الصناعات الكيمياوية	03 أشهر	–	–
الدواء	02 أشهر	06 أشهر	–
الخرداوات	12 شهرا	06 أشهر	–
الشاي	03 أشهر	02 أشهر	02 أشهر
السكر	03 أشهر	01 شهر	02 أشهر
القهوة	03 أشهر	03 أشهر	02 أشهر

لم تقتصر عملية التعبئة الاقتصادية على إنشاء المخزون الأمني فقط، بل تعدته إلى تعبئة اليد العاملة من الأهالي الذين لم تمسهم عمليات التجنيد العسكري وذلك وفقا للتعليمات الصادرة عن وزارة العمل الفرنسية في 1938، والتي اعتبرت كل الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة فما فوق وغير معبئين عسكريا معنيون بعملية التعبئة الإقتصادية وتوجيههم نحو مختلف القطاعات العملية المناسبة[(3)] وقد حددت الحكومة المركزية في باريس مع بداية سنة 1940 حاجتها إلى 40 ألف من اليد العاملة الجزائرية شرعت الحكومة العامة في نقلهم عبر أفواج منذ النصف الثاني من شهر مارس بمعدل

---

(1)الفحم البني هو عبارة عن صخر متصلب يتألف من بقايا نباتية مصدر ليغنين lgnine وهو صخر يتوسط ما بين la troube والفحم يحتوي مابين 65 الى 70 % من الفحم يستعمل للتدفئة ولإنتاج الطاقة الكهربائية ، في الحالة الطبيعية يضم نسبة عالية من الماء تصل حتى إلى50 % لذا يتم تكسيره وتجفيفه وتنزيل نسبة الماء إلى حدود 11 %

(2) S.H.A.T., 2N65, C.S.D.N., situation au 02 mai 1939.

(3) A.N.O.M, GGA, **5Q14**, BSND , instruction du ministre du travail, Paris le 1er février 1937.

500 عامل في الفوج أسبوعيا [1]. وتوضح الوثائق أن الدفعة الأولى من مجموعات العمال الأهالي كانت قد انطلقت من مينائي الجزائر وسكيكدة وقد ضمت 481 عاملا خلال الفترة الممتدة بين 15 و30 مارس 1940 تم توجيههم إلى مؤسسات البناء والسكة الحديدية الفرنسية على وجه الخصوص[2].

وبغية ضمان استغلال أكبر قدر ممكن من إمكانيات المنطقة لصالح المجهودها الحربي أطلقت سلطة الاحتلال مجموعة من الأعمال الكبرى الموجهة لرفع وتحسين قدرة الموانئ، وتحسين طرق المواصلات، وفي هذا الإطار شرعت قيادة أركان البحرية الفرنسية ابتداء من شهر ماي 1938 بمنح القروض الإضافية للتسريع بالأشغال المنطلقة والشروع في أخرى، ولعل من أبرز هذه الأعمال تلك التي انطلقت بالمرسى الكبير منذ عام 1937، ويعتبر هذا المرسى من أهم القواعد البحرية في المنطقة سواء من حيث موقعه الذي كان يجعله في منأى عن الهجومات الإيطالية بالإضافة إلى قدرته على احتضان قوات أعالي البحار. وعليه وطبقا للمرسوم القانون الصادر في 02 ماي 1938 والقاضي بإنشاء خزانات للمحروقات تحت الأرض، وفي 17 أفريل 1939 أعلن عن الأشغال الخاصة بالقاعدة ، غير أن هذا المشروع واجه مصاعب التمويل التي عرفتها الميزانية العادية للبحرية، فكان موضوع للقانون الذي منح 200 مليون فرنك بالنسبة لميزانية 1939 و400 مليون فرنك سنويا إلى غاية 1944، وعلى الرغم من تلك المجهودات إلا أن القاعدة البحرية للمرسى الكبير لم تكتمل بها أعمال التحسين وفقا للبرنامج البحري المسطر إلا بعد 1943[3].

---

(1) S.H.A.T.,T.O.A.F.N, 27N197,D/N° effacé ,Note N°203DN17du général d'armée commandant en chef le théâtre d'opérations de l'Afrique du nord, le

(2)طبقا للتطبيق الفعلي للمناشير التنظيمية الصادرة عن الحكومة العامة في 27 جانفي و21 و22 فيفري 1940 حددت الجهات التي تستقبل اليد العاملة الأهلية المعفية من التزامات الخدمة العسكرية والمعبئة لصالح المجهود الحربي كمايلي:(شركة بالوت Ballot المركزية للسكن،شركة ميشلان للعجلات المطاطية بمنطقة كلامون فيران، الشركة الوطنية الفرنسية للسكة الحديدية، شركة كوليت Colletللكهرباء وأخيرا مؤسسة سولدتيت Soliditit للبناء ، للمزيد من الإطلاع أكثر،أنظر lettre jointe concernant l'envoi de la main d'œuvres indigènes H.A.T.,T.O.A.F.N, 27N197,Note N°203DN17 dans la metropole,le

(3) Christine Levisse Touzé,l'Afrique du nord recours, op.cit., p144.

وفي نفس السياق قامت قيادة أركان البحرية الفرنسية بتوسعة ميناء الدار البيضاء بهدف استقبال الاحتياجات العسكرية دون عرقلة للنشاط التجاري لهذا الميناء من خلال إنشاء حوض جديد لهذا الغرض، غير أن القروض الموجهة لإنشاء رصيد جديد لهذا الميناء وتمديد الرصيف(la jetée) لم تفتح إلا مع بداية 1940 وكانت تتم بصفة تدريجية على امتداد سبعة أو ثمانية أشهر[1].

كما مُددت جهود التعبئة أيضا إلى مجال تحسين طرق المواصلات، ففي بداية عام 1940 شُرع في بناء خط السكة الحديدي بوعرفة–القنادسة بهدف تسهيل نقل الفحم المغربي والجزائري عبر ميناء الغزوات نمورس Nemours سابقا، وانتهت الأشغال بهذا المشروع في شهر ديسمبر 1941، وشُرع في تهيئة الطريق البري سوق الأربعاء – غار الدماء، وعرفت عملية فتح القروض المخصصة لمشروع تحسين الخط الرابط بين روحيا وسبيطلة والسداقية تأخرا، حيث لم يُشرع فيها إلا مع بداية عام 1940 بصفة جزئية وبطريقة لا تكفي حتى لتموين الدراسات[2].

لقد كشفت عملية التعبئة الإقتصادية والصناعية التي باشرتها حكومة الإحتلال الفرنسي في المنطقة عشية الحرب العالمية الثانية عن مجموعة من الملاحظات نورد أهمها فيما يلي: تركيز سلطات الاحتلال في عملية التعبئة الاقتصادية على توفير المخزون الأمني الموجه لسد حاجات القوات المسلحة الفرنسية بالدرجة الأولى وإهمال متطلبات وحاجيات سكان المنطقة وهو ما سوف يزيد في معاناتهم وإفقار المنطقة من مواردها المادية والبشرية ، وافتقاد إدارة الاحتلال إلى النية الصادقة في تصنيع المنطقة تصنيعا فعليا رغم توفر المنطقة على عوامل التحديث الصناعي، وعليه فإن عملية التصنيع كانت وليدة قرارات استعجاليه بعيدة عن الدراسات العميقة أملتها ظروف التوتر الدولي وإستهدفت الجانب العسكري وأهملت القطاع المدني الأكثر حاجة لها، ويضاف إلى عدم جدية هذه السلطات في هذا

(1) S.H.A.T., T.O.A.F.N., 27N197, note du 15 février 1940, de l'inspecteur des ponts et chaussées au ministre plénipotentiaire de la résidence générale.

(2) S.H.A.T., T.O.A.F.N., 27N197, note du 25 mai 1940, du directeur des travaux publics au colonel commandant, le génie des fronts tunisiens, également dans le 7N4136, journée industrielle du 21/071938.

المجال الرفض الشديد الذي أبدته دوائر الصناعيين الفرنسيين في المتروبول لأي خطوة من الخطوات التي من شأنها إحداث صناعة قائمة بذاتها في شمال إفريقيا[1].

5)الأثار الإقتصادية للهدنة على المنطقة:

لقد أدى الانهيار العسكري للقوات الفرنسية في جبهات القتال الأوروبية خلال شهري ماي وجوان 1940 إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لشمال إفريقيا، ولاسيما فيما تلى توقيع الهدنة وتنفيذ بنودها الاقتصادية وما تبعها من استنزاف لخيرات هذه المنطقة، تارة لتلبية حاجيات المتروبول أو دول المحور وتارة أخرى لمواجهة حاجات الحلفاء فبل وبعد إنزالهم بشمال إفريقيا في نوفمبر 1942 واستئناف الحرب من جديد.

لقد عادت حركة النقل البحري إلى سابق نشاطها في أعقاب إبرام الهدنة بصورة عادية ومساوية لمكانت عليها قبل الحرب بداية من شهر نوفمبر1940، ضامنة بذلك تموين الميتروبول بمختلف البضائع الشمال إفريفية، فخلال الفترة الممتدة من شهر اكتوبر1940 إلى نفس شهر من سنة 1941بلغ حجم التموين مامعدله 130 ألف طن شهريا[2].

إن إنشاء لجان الهدنة الإيطالية والألمانية في أعقاب الهزيمة المخزية للقوات الفرنسية وانطلاق الحملة في ليبيا وتبني حكومة فيشي لسياسة التعاون مع المحور شكلت عوامل جديدة ضاعفت من أهمية الدور الذي ستلعبه منطقة شمال إفريقيا في هذه الحرب سواء من وجهة نظر الإستنزاف الاقتصادي أو الإستنزاف العسكري. ففي المجال الاقتصادي أصبح دور المنطقة أكثر أهمية تحت ضغط الحوادث في ليبيا لأنها استخدمت كقاعدة خلفية لضمان الدعم اللوجيستي لقوى المحور في ليبيا.

(1) هنالك العديد من الأمثلة المعبّرة عن الموقف الرافض لأرباب الصناعة الفرنسية على مستوى المتروبول لأي مبادرة هادفة إلى تصنيع المنطقة، نذكر من ذلك تراجع حكومة الاحتلال عن مشروع إنشاء مصنع تكرير السكر القائم على معالجة مادة البنجر السكري المحلي بالجزائر وذلك نظرا للاستهلاك المهم من قبل سكان المنطقة لهذه المادة الغذائية الأساسية، لكن تحت تأثير معارضة وزارة الفلاحة واللجنة المختلطة للبنجر التابعة لمقاطعة شمال با دي كالي .Bas du calais الذين رأوا في المشروع خطرا على الاقتصاد الفرنسي لفترة ما بعد الحرب.

(2)Christine Levisse Touzé,l'Afrique du nord recours, op.cit., p188.

وتكشف مختلف الوثائق الأرشيفية الفرنسية عن تحديد مجالات استنزاف إمكانيات شمال إفريقيا الإقتصادية بالنسبة لتوفير المواد الأولية لألمانيا وكذا المواد الغذائية بالنسبة للجيوش الألمانية والإيطالية العاملة في ليبيا في إطار سياسة التعاون القائمة بين حكومة فيشي و قوى المحور.

أ–التعاون الاقتصادي الفرنسي–الألماني:

توجهت سياسة هتلر إلى استغلال الموارد الاقتصادية للدول المنهزمة وهو التوجه الذي فرضه على الفرنسيين سواء على مستوى المتروبول أو على مستوى المستعمرات التابعة لهم، وانطلاقا من هذه السياسة شرعت السلطات الألمانية بداية من أكتوبر 1940 في الاهتمام بالمواد الأولية التي يزخر بها باطن الأرض المغاربية، حيث توجب إبقاء الدكتور هامان Hemmen وزيرا كامل الصلاحيات رئيس اللجنة الخاصة بكل القضايا الاقتصادية في ويزباداان Wiesbaden وإبقاء القنصل العام شيلرت Schellert في الدار البيضاء بصفة ملاحظ، وقد استخلص هذا الأخير أهمية إيفاد ممثل دائم عن وفد الهدنة للمنطقة بهدف تنفيذ برنامج العلاقات الاقتصادية في شمال إفريقيا والذي دخل حيز التنفيذ منذئذ[1].

ويعتبر هذا الأمر هو السبب الذي أدى إلى تعيين المستشار تيودور آور Theodor Auer ممثلا شخصيا للدكتور هامان إلى المغرب حيث بدأ مهامه في الدار البيضاء في ديسمير 1940، كما عبر الدكتور هامان عن رغبة ألمانيا في إيجاد ممثلين شبه رسميين لها في المستعمرات الفرنسية في انتظار فتح قنصليات ألمانية بها[2].

يرتكز البرنامج الاقتصادي الذي حمله شيلرت على نتائج محادثات ويزبادن خلال شهر سبتمبر بين الدكتور هامان وديفينات Devinat مدير الشؤون الاقتصادية بوزارة المستعمرات، وهو اللقاء الذي انتهى بتوجيه الألمان لقائمة أولى خاصة بالبضائع التي ينتظرون الحصول عليها من

(1) S.H.M., **A111/FMF**, commission allemande de Wiesbaden, note du Dr. Hemmen du 29 octobre 1940.

(2) Claude Paillat, **les dossiers secrets de la France contemporaine**, **le pillage de la France**, juin 1940, p.419.

المستعمرات الفرنسية، وانتهت هذه المحادثات بتوقيع اتفاق 23 أكتوبر 1940 المبرم لمدة سنة، ونص على تزويد ألمانيا ب: 600 ألف طن من الفوسفات الشمال إفريقي، وبموجب هذا العقد سمحت الحكومة الفرنسية بالنقل الشهري ل: 50 ألف طن من الفوسفات القادم بصفة خاصة من تونس والجزائر والمغرب إلى غاية تاريخ الفاتح أكتوبر 1941، واعتُبرت الشركة الشمال إفريقية للفوسفات المخول الوحيد بتموين الشركة الألمانية المختصة في هذا المجال والمعروفة ب: Phosphatges ellschaft والتي مقرها هامبورغ، وكانت عمليات النقل تتم من الموانئ الشمال إفريقية المتوسطية ومنها: ميناء عنابة، بجاية، تونس، سفاقص وسوس باتجاه ميناء مرسيليا. وعُرف هذا الاتفاق باتفاق كارونت Contrat caronte، وبعد الإتفاق بين الوفدين الألماني والإيطالي أصبح بالإمكان إنزال المواد الأولية المجلوبة من شمال إفريقيا في ميناء جنوة ثم تنقل عبر سكة الحديد اتجاه ألمانيا[1].

وخلال عام 1941 تسلمت ألمانيا 600 ألف طن[2]، وفي أول أكتوبر 1941 جُدد الاتفاق وفق قواعد جديدة بحيث يبلغ النقل الشهري ما حجمه 36 ألف طن وذلك إلى غاية الفاتح سبتمبر 1942، لينتقل الحجم فيما بعد إلى 20 ألف طن. والجدول رقم (31) يوضح أهم كميات الفوسفات الموجهة من شمال إفريقيا باتجاه ألمانيا في إطار عقدي كارونت وبيلانكور[3] خلال سنة 1942[4]:

العقد / أشهر 1942	عقد Caronte	عقد Billancour	المجموع
جانفي	20920	5450	26070
فيفري	12470	18099	35569
مارس	28880	11625	40500
أفريل	28175	19805	47980
ماي	24100	33012	57112

(1) A.N., **AG/41/2059**, organisme issue de l'armistice de 1940, contrat du 23 octobre 1940.

(2) A.N., **AG/41/2055** ,organisme issue de l'armistice de 1940.

(3) بالنسبة لعقد كارونت كان مع ألمانيا بينما بيلانكور فكان مع الحكومة الإيطالية.

(4) AN,F60 795, procés verbaux du comité des pondéraux, annexe IX aux procés verbaux des séances des 11juillet et de 17 oct1942.

جوان	28125	24826	52951
جويلية	23410	17770	41180
أوت	35450	20233	55683
سبتمبر	37445	-	37445
المجموع	**238975**	**150820**	**389795**

(الوحدة طن)

وبالإجمال فإن ألمانيا قد حصلت من شمال إفريقيا على ما قيمته 989795 طن من الفوسفات حسب ما أوردته الوثائق الفرنسية وهو رقم لا تؤكده الوثائق الألمانية التي تذكر أن حجم المادة المنقولة من المنطقة كان أكبر من ذلك والتي قدرتها ب: 1314693 طن[1].

وبالموازاة مع اتفاق الفوسفات، انطلقت المحادثات في ويزبادن خلال شهر ديسمبر 1940 بغية التوصل إلى اتفاق بين شركة راين رون وورك الألمانية (Rhein Ruhin Werke) والشركة المنجمية للونزة من أجل تسليم الحديد الجزائري، ونص هذا العقد على التزام سلطات الإحتلال الفرنسي بتسليم 500 ألف طن من الحديد الجزائري خلال فترة قدرها عشرة أشهر بسعر 160 فرنك للطن[2].وفي إطار برنامج التبادل بين ألمانيا والمغرب المتوصل إليه سنة 1941سلمت سلطة الحماية بالمغرب لألمانيا ماقيمته32393003 فرنك من البضائع المغربية تمثل أهمها في4000 طن من الفلين 500 طن من فلزات الإثمد و25 طن من الموليبدان و35 من معي الأغنام والأبقار[3]

وفي نفس السياق تم الإتفاق يوم 18 ماي 1941 بالجزائر بين حكومة فيشي والحكومتين الإيطالية والألمانية على عقد جديد سمي بعقد دانك وورث Dank Worth (نسبة إلى رئيس بعثة الإقتناء الألمانية التابع للجنة الهدنة الألمانية المستقرة ب: ويزبيدن)، وإذا كان هذا العقد موجه لتزويد

(1) Christine Levisse Touz,l'Afrique du nord recours, op.cit., p.146.

(2) Ministère des affaires étrangères et européennes, vichy guerre 1939 1945, **volume 38**, relations commerciales vichy, AL43, 3 6, séance du 05 décembre 1940, minerai de l'ouenza.

(3)Ministère des affaires étrangères,relations économiquesVichy,**volume30**,lettre du commissaire résident général de la France au Maroc n°3384,le 7Fev1942.

قوات الفيلق الإفريقي بالمعدات اللوجيستيكية ولاسيما الشاحنات والبترول[1]، فإن عملية تسليم الشاحنات استُخدمت في نقل المواد الغذائية الأساسية لقوات المحور المرابطة في ليبيا في إطار صفقة تريفيزاني Trévisani المبرمة بين سلطات فيشي ولجنة المراقبة التابعة للهدنة الفرنسية الإيطالية. وعليه فإنه في إطار الإتفاقين تحملت شمال إفريقيا تموين حاجيات قوات المحور في ليبيا خلال الفترة الممتدة ما بين شهر جويلية 1941 إلى غاية أوت 1942، والجدول رقم (32) يبين أهم أنواع وكميات المواد الغذائية المحولة في إطار عقود دانكورث وتريفيزاني[2].

المنتوج	الكمية	الملاحظات
الخمور	22949 هكتولتر	النقل تم عبر شاحنات دانكورث
زيت الزيتون	783 طن	/
القمح	67700 قنطار	من 10/30 إلى1941/12/3 أول صفقة طبقا ل: تريفيزاني
القمح اللين	13700 قنطار	/
العجائن	3410 طن	القسم الثاني احتوى 80 ألف قنطار
جالات Galette	11928 طن	إتفاق 1941/08/31
الأرز التونا الملابس	24435 طن 91260 طن 7424 طن	اتفاق 12/26: 60000 قنطار من القمح 15000 قنطار من القمح اللين، 5000 ق من العجائن من 03/01إلى أوت 1942
البن	11908 قنطار	/
الجبن	430 طن	/

يتضح من خلال الجدول إلتزام حكومة فيشي بتزويد قوات المحور المرابطة في المنطقة بالمواد الغذائية الأساسية وذلك على حساب احتياجات السكان لهذه المواد ولاسيما مادة الحبوب بصفة

(1)Ministère des affaires étrangères,relations économiquesVichy,volume30,programme d'échanges entre l'Allemagne et le Maroc,le2 septembre 1941.

(2) S.H.A.T., Fonds D.D.S.A., **1P250**, des bulletins de quinzaine, relation économique avec l'Italie.

خاصة، حيث كانت تعرف المنطقة نقصا كبيرا لهذه المادة نظرا لتردي المحصول من جهة وتوجيه كميات معتبرة منه لسد احتياجات المتروبول من جهة أخرى، وهو ما ستنجر عنه انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة جدا.

و بخصوص تزويد قوات المحور بالمواد الطاقوية، فإنه تم خلال نفس الفترة تحويل 44423 هكتولتر من الوقود من شمال إفريقيا إلى ليبيا وكانت هذه الكمية موزعة على النحو التالي:

19292 هل من وقود السيارات، 25027 هل من وقود الطائرات، 104 هل من مادة القازوال، في حين بلغت كمية الزيوت الصناعية 139028 كلغ[1].

6) مظاهر من الأزمة الاقتصادية:

لقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1939–1945 مصاعب اقتصادية متعددة ألقت بثقلها على الظروف الاجتماعية للسكان من ارتفاع للأسعار والذي مس خاصة المواد الأساسية ولاسيما الحبوب، وكذا ندرتها واتساع نطاق السوق السوداء وعجز سلطات الاحتلال عن إيجاد الحلول الناجعة لقضايا التموين عدا اللجوء إلى تجويع السكان من خلال تبني خطة تقنين الغذاء وفقا لمقتضيات اقتصاد الحرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عرفت هذه المرحلة كذلك تنامي ظاهرة البطالة على نطاق واسع بين الفئات النشيطة من السكان وذلك بفعل انهيار نشاط مختلف فروع الاقتصاد الاستعماري أولا، وما تلا توقيع الهدنة وتسريح عشرات الآلاف من المجندين ثانيا.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة عمدت سلطات الاحتلال إلى مضاعفة استنزاف مقدرات شمال إفريقيا لتوفير حاجيات المتروبول معتمدة في ذلك على تجديد الإجراءات القمعية والتعسفية ضد السكان المغاربة. ومن أجل توضيح المشهد الإقتصادي والإجتماعي الصعب لشمال إفريقيا خلال فترة الحرب، توجب علينا الغوص في بعض تفاصيل الحياة اليومية للمنطقة من خلال ما حملته لنا بعض الوثائق الأرشيفية التي تعتبر شاهدا وحيدا على حدة تلك الظروف.

(1) S.H.A.T., **1P227**, note du vice amiral Bourrague président de la D.D.S.A., à l'E.M.A, section armistice, le 13 mars 1942.

أ- نقص التموين وارتفاع الأسعار:

لقد أثرت الحرب بصفة مباشرة على ندرة المواد الغذائية الضرورية للسكان الشمال إفريقيين ولاسيما ما تعلق بالمواد الغير منتجة محليا كالسكر والبن والشاي وبعض المواد الأخرى كالصابون والوقود، وتوفير ما نسبته 54 % من المواد المصنعة، وعلى الرغم من تراجع الحصار بصفة تدريجية مع نهاية 1941 وهو ما سمح باستخدام كافة الخطوط التموينية لشمال إفريقيا بالمنتجات الكولونيالية، إلا أن تلك العملية ظلت ضعيفة واستمرت سلطات الإحتلال معها في تطبيق تقنين عملية التموين، فقد تم جلب البن والكاكاو من ساحل العاج ومدغشقر، أما الشاي والأرز فكان مصدره الرئيسي بلاد الهند الصينية[1].

كما بدأت تتلقى المنطقة بعض الكميات من الوقود في إطار اتفاق التموين الموقع مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف باتفاق مورفي – ويغان في شهر فيفري 1941 [2]، وإجمالا بلغ حجم المواد الداخلة إلى شمال إفريقيا مع نهاية عام 1941 ما قدره 34684 طن من المواد الغذائية المختلفة، و43602 طن من المواد البترولية فقط عوض الكميات التي نص عليها البرنامج التمويني والذي تحدد ب:440000 طن من المنتجات الصلبة و94000 طن من المنتجات البترولية مقابل حصول الولايات المتحدة من المنطقة على 16650 طن من المواد الأولية منها 13000 طن من الفلين الذي يدخل في الصناعة الحربية[3].

وأرجعت سلطات الاحتلال هذا الاختلاف بين التنفيذ الفعلي وما نص عليه البرنامج التمويني إلى ضعف وسائل النقل المتوفرة والمتمثلة في أربعة سفن للشحن كانت عاملة بين نيويورك والدار

(1) S.H.A.T., fonds privé Weygand, **1K130**, résumé de l'activité du service du relations commerciales internationales à la délégation générale du gouvernement en Afrique française jusqu'au novembre 1941.

(2) Ministère des affaires étrangères , Guerre 1939 1945 Vichy, **volume 51**,**USA**, (négociations pour le ravitaillement de l'Afrique du nord) note du 5 mars 1941,Vichy le 5 mars 1941.

(3) Ministère des affaires étrangères ,Guerre 1939 1945 Vichy, volume 51,USA, note du 24 février 1942 sur l'insuffisance du ravitaillement de l'Afrique du nord par les états unis, Vichy le 24fevrier 1942.p.1.

البيضاء قدرت حمولتها ب24000 طن أي بمعدل 12000 طن للسفينة خلال الثلاثي هذا من جهة ومن جهة أخرى اشتكت ذات السلطات من الإنقطاع في التموين من جانب الطرف الأمريكي لأسباب سياسية وكان ذلك خلال مرتين من جوان إلى أوت 1941 والإنقطاع الثاني من نهاية نوفمبر 1941 إلى غاية جانفي 1942[1]، ومنذ دخول الولايات المتحدة الأمريكية للحرب ضد قوى المحور أصبحت قضية التموين الأمريكي لشمال إفريقيا على المحك فبمجرد أن انتهى إلى علمها عن تنازل حكومة فيشي عن جزء من المواد المحولة من الولايات المتحدة لصالح دول المحور سارعت حكومة البيت الأبيض إلى تقديم الإحتجاج وطالبت حكومة فيشي بتقديم التوضيحات الكاملة حول الموضوع من خلال مختلف البرقيات والمذكرات التي حملهم السفير الأمريكي في فرنسا إلى الماريشال بيتان ووزارة خارجيته[2] .

لقد لاحت في الأفق بوادر أزمة غذائية خانقة خلال الأشهر الأولى للحرب بسبب ضعف التموين وعجز سلطات الإحتلال عن توفير الإحتياط الغذائي الأمني للسكان، ففي نوفمبر 1940 بلغ الإحتياطي الأمني من السكر في المغرب درجة لم يكن قادرا على تلبية حاجة السكان، الأمر الذي قابلته السلطات الاستعمارية بتقنين الغذاء من خلال وضع البطاقة الغذائية الشهرية والتي حددت بموجبها كمية المواد الغذائية الأساسية الموزعة على السكان، فمثلا مادة السكر وفقا لهذه البطاقة كان يجري توزيعها على النحو التالي: 01 كلغ بالنسبة للأوروبيين و 750 غرام للأهالي، وحدد

(1) Ministère des affaires étrangères ,Guerre 1939 1945 Vichy, volume 51,USA, note du 24 février 1942 sur l'insuffisance du ravitaillement de l'Afrique du nord par les états unis, Vichy le 24fevrier 1942.p.1.

(2)من بين هذه المراسلات برقية الرئيس الأمريكي روزفلت إلى الماريشال بيتان بتاريخ 11 فيفري 1942 والتي حملت عتابا من المسؤول الأمريكي لنظيره الفرنسي بخصوص سماح هذا الأخير بتحويل جزء من البضائع الأمريكية الموجهة لتموين شمال إفريقيا لصالح قوات المحور في ليبيا، وتلى ذلك مذكرة كتابة الدولة للخارجية والتي حددت كمية المواد المحولة ب:1,700 طن من وقود الطائرات و1,600 طن من وقود السيارات تم اقتتطاعهم من المخزون الخاص بالجزائر والأراضي الفرنسية الحرة، أما المذكرة الثالثة فكانت بخصوص فتح السلطات الفرنسية لمجالها الجوي في شمال إفريقيا وتزويد طائرات المحور بالوقود على مستوى مطارات الجزائر.أنظر: Ministère des affaires étrangères ,Guerre 1939 1945 Vichy,volume 51,USA, message du président Roosevelt reis au maréchal Pétain par l'ambassadeur Leahy le= 11fevrier 1942, aide mémoire du 26 fev 1942(pièce n°6) , note du 28 (pièce n°12) mars 1942

استهلاك الصابون وفقا لهذه البطاقة بـ 620غ بالنسبة للأوروبيين و100غ للأهالي، كما وُضع الإحتياطي الأمني للشاي والبن والأرز بكميات تسمح بمواجهة الطلب على هذه المواد لمدة تتراوح بين السنة والستة أشهر[1].

وبخصوص الحبوب فقد سمحت محاصيل 1940 و1942بالمغرب بتغطية الاستهلاك الشعبي وتلبية بعض الطلبات الطارئة لكل من الجزائر وتونس، في حين كانت وضعية المغرب جد صعبة من حيث التزود بمادة الوقود التي بلغ فيها المخزون إلى غاية 13 سبتمبر 1940 الأرقام الموضحة في الجدول.

الجدول رقم (33) يوضح كميات الوقود المخزنة و كمية الإستهلاك الشهري بالنسبة للمغرب [2]:

المحروقات	المخزون	الاستهلاك الشهري
وقود السيارات	15000 م^3	4500 م^3
البترول	3400 م^3	1200 م^3 إلى 1500 م^3
الغازوال	8000 م^3	2400 م^3
الفيول	6200 م^3	-

من أبرز الإنعكاسات لحالة النقص الكبير لمادة الوقود هو اللجوء إلى تقليص حركة النقل إلى النصف بالنسبة للنقل البري، وبالنسبة للحاجات الفلاحية والصناعية والتجارية فقد قُلصت كمية الإستهلاك بأربعة أخماس وهو ماسيؤثر بصفة مباشرة على المردود الفلاحي للمنطقة وبالتالي على غذاء السكان.

-أ1) الجزائر:

برزت مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الحرب بقوة بسبب ماتحملته هذه البلاد وسكانها من أعباء مضاعفة خلال الحرب من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك الوضعية

---

(1) C.A.O.M., G.G.A, 14H38, divers requetes des populations musulmans durant 1941. أنظر الملحق رقم(7)

(2) Ministère des affaires étrangères, relations commerciales,Vichy,**volume 2**, Algérie Andorre, annexe a la lettre n°503 du 10 mars 1941,contingents (en tonne) des combustibles pour les territoires français de l'Afrique du nord mois de mars .

تعكس حقيقة السياسة الفرنسية في الجزائر والتي سعت جاهدة إلى تحويل المستعمرة إلى مشتلة للرجال الذين تعبؤهم في حروبها التوسعية، أو في الدفاع عن سيادتها وخزان كبير للمواد الأولية والزراعية. لقد عرفت الجزائر أزمة حقيقية في محاصيل الحبوب خلال الفترة الممتدة بين عامي 1940 و1942 بسبب تراجع الإنتاج مقارنة بعام 1939 حيث لم يتعدى 6 ملايين قنطار سنة 1940 بينما بلغ 16,9 مليون قنطار سنة 1939، مما تسبب في عجز إجمالي في البلاد والجدول التالي: الجدول(34) يوضح كمية إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة (1939 –1942)[1]: **(الوحدة: مليون قنطار)**

السنة	الحبوب	القمح الصلب
1939	16,9	7,6
1942	7,9	4,7

إن سياسة تسعير المواد الأساسية المنتهجة من قبل إدارة الإحتلال والتي لا تعكس إلا جزءا قليلا من الواقع المزري الذي كان يعاني منه السكان ولاسيما بعد استفحال ظاهرة السوق السوداء والتي تضاعفت فيها أسعار المواد الأساسية مرات عديدة مقارنة بأسعارها الحقيقية، والجدول رقم (35) يبين لنا الأسعار الرسمية للمواد الأساسية مل بين عامي: 1939 و1942[2]:

المواد الغذائية	1939	1942
الخبز (كغ)	3,10 فرنك	3,70 فرنك
الدقيق (كغ)	3,65فرنك	3,80 فرنك
الزيت (اللتر)	6,00 فرنك	17,00 فرنك
اللحم (كغ)	15,30 فرنك	23,70 فرنك

كما طال ارتفاع أسعار المواد التي يعرف إنتاجها ارتفاعا مثل الزيوت والأغنام وذلك بفعل توجيه الإنتاج الجزائري من هذه المواد لتموين المتروبول، فخلال عامي 1940 و1941 تم تصدير

(1) Nora Benallegue Chaouia, **Algérie mouvement ouvriers et question nationale 1919 1954**, O.P.U., Alger 2010. P.224.
(2) Annuaire statistique de l'Algérie, 1939 1947.

522.600 قنطار من الحمضيات إلى فرنسا مقابل 990.000 قنطار خلال 1938-1939[1]، تبين بعض الإحصائيات المتعلقة بحركة الإستيراد والتصدير عبر الموانئ العشرة للجزائر خلال شهر أفريل من سنة 1940 إرتفاعا في حجم البضائع المصدرة من الجزائر نحو فرنسا و المستعمرات الفرنسية والذي قدر ب:618771 طن مقابل 285011 طن من البضائع الواردة إلى الجزائر بلغ حجم الوارد منها إلى فرنسا 285011 طن أي ما يساوي 46% من إجمالي البضائع الصادرة من الجزائر [2].

إن إلقاء نظرة على حركة المبادلات تكشف عن جملة من الحقائق التي سيكون لها أثر على الوضعية الغذائية للسكان لاحقا فمن جملة البضائع المصدرة إلى فرنسا بلغ حجم المواد الغذائية 177058 طن وما قيمته 270461000 فرنك في حين بلغت واردات الجزائر من فرنسا من المواد الغذائية 5963 طن قدرت قيمتها ب28924000 فرنك ، وبلغ حجم البضائع الغذائية الموجهة من الجزائر نحو الخارج 19331 طن وباتجاه المستعمرات الفرنسية 2293 طن [3]. لقد تكونت تلك البضائع من المواد الغذائية الأساسية للأهالي. وخلال شهر أفريل من سنة 1940 وحده قدرت كمية القمح اللين الموجهة إلى الميتروبول ب1,8 مليون قنطار واستمرت وتيرة التحويل لهذه المادة خلال الأشهر اللاحقة على الرغم من تأكد سلطة الإحتلال من العجز المسجل بخصوص محصول سنة 1940 [4] وفي السنة الموالية حولت سلطة الإحتلال 200 قنطار من القمح اللين الجزائري لسد حاجة الميتروبول من هذه المادة مقابل إدخال كميات من الشعير المغربي لسد حاجة الجزائريين [5].

وقدرت كمية البطاطس الموجهة للتصدير نحو فرنسا لشهري ماي وجوان من السنة 1940مابين 150 إلى 200 ألف قنطار، وبلغت حصة الطماطم 120 ألف قنطار للفترة مابين 15 ماي إلى جويلية و 80 ألف قنطار من البرقوقة من نهاية ماي إلى نهاية جويلية وقدرت كمية زيت الزيتون في

(1) Nora Ben Allègue, op.cit, p.224.

(2) S.H.A.T., T.O.A.F.N., 27N197,SPDNA.,d/N°,le mouvement commercial dans les 10 ports de l'Algérie pendant le mois d'avril 1940.

(3) S.H.A.T., T.O.A.F.N.,27N197,SPDNA, Contribution au ravitaillement du métropole

(4) S.H.A.T., T.O.A.F.N.,27N197,SPDNA, Contribution au ravitaillement du métropole.

(5)Ministère des affaires étrangères, relations commerciales,Vichy,**volume 2**,secrétariat d'état au ravitaillement n°2123, Vicy le18fer1941.

نفس الفترة ب50000 قنطار، و15 ألف قنطار من المشمش، بلغت كمية العنب 80 ألف قنطار يضاف إليها 7 مليون هكتولتر من الخمور [1].

لقد أدت تلك الاقتطاعات من المخزون الغذائي إلى تقلص في المخزون العام فقد انخفض مخزون القمح الصلب من 7950000 قنطار خلال شهر أكتوبر1939 إلى4370000 قنطار خلال شهر فيفري 1940، ونفس الشيء بالنسبة للقمح اللين الذي تناقص مخزونه من 6000000 قنطار خلال شهر سبتمبر 1939 إلى 4260000 قنطار خلال شهر أفريل 1940 [2].

أدى تناقص المخزون الغذائي إلى تراجع ملحوظ في حجم الاستهلاك للمواد الغذائية منذ الأيام الأولى لاندلاع المواجهات حيث تكشف وثائق الأمانة الدائمة للدفاع عن تراجع شبه عام في معدلات الاستهلاك الشهري لمختلف المواد الغذائية، فبينما كان المعدل الشهري لاستهلاك القمح حوالي 270 ألف طن قبل بداية الحرب تراجع إلى 223 ألف قنطار خلال شهر جانفي 1940 وتراجع معدل استهلاك لحوم الأغنام من 14400 قنطار قبل الحرب إلى 12,1 ألف قنطار عند بداية سنة 1940، وعلى الرغم من الإرتفاع المحسوس في معدل الإستهلاك الشهري من لحوم الأبقار خلال الثلاثي الأخير من سنة 1939 و الذي بلغ 19600 قنطار إلا أنه تراجع مع بداية سنة 1940 إلى مادون ذلك حيث بلغ 14800 قنطار، كما مس التراجع مادة البطاطس التي انتقل معدلها من 80 ألف قنطار خلال الأشهر التي سبقت الحرب إلى 68 ألف قنطار خلال الثلاثي الأول من سنة 1940، وكان التراجع كبيرا بخصوص المواد الغير منتجة محليا مثلما هو عليه الحال بالنسبة لمادة الأرز التي نزل معدل استهلاكها من 12600 قنطار قبيل الحرب إلى 800 قنطار خلال شهر أفريل سنة 1940، وتراجع معدل استهلاك السكر من 66258 قنطار قبل سبتمبر 1939 إلى 58000 قنطار خلال شهر أفريل 1940 [3]. لقد أدت عمليات التصدير المستمر لمختلف المواد الغذائية الجزائرية نحو الميتروبول وتموين قوات المحور في ليبيا إلى اضطراب كبير في تموين الأهالي بتلك المواد الأساسية وهو ما

(1)S.H.A.T., T.O.A.F.N.,27N197,SPDNA, Contribution au ravitaillement du métropole.

(2) أنظر الملحق رقم(8) .

(3) S.H.A.T., T.O.A.F.N.,27N197,SPDNA.,tableau de consommation de denrées alimentaire en Algérie.

انعكس مباشرة على الأسعار حيث تفشت المضاربة والسوق السوداء التي استغلها بعض رجال الإدارة الفرنسية في ظل انشغال البلاد بتطورات الحرب، حيث بلغ سعر القنطار الواحد من القمح 20.000 فرنك بعد أن حدد سعره ب850 فرنك للقنطار، وبلغ سعر الشعير 2500 فرنك في حين كان سعره المرجعي قد حدد ب600 فرنك، أما سعر الكلغ الواحد من السكر فقد بلغ 90 فرنك ومما زاد الطين بلة هو اختفاء هذه المواد من الأسواق نظرا لعدم توزيعها الذي وصل إلى مدة ستة أشهر في كثير من المناطق(1).

ولعل من أبرز تلك المناطق منطقة بلاد القبائل والتي على الرغم من كثافة سكانها الذي جاوز 600000 نسمة لم يوزع بها سوى 198316 قنطار من الحبوب، منها 132371 قنطار من الشعير المستورد من المغرب و36382 قنطار من القمح الصلب و4425 قنطار من الدقيق خلال الفترة الممتدة بين شهر أكتوبر 1940 و31 ماي 1941 وهو ماخفض الحصة التموينية بهذه المادة الأساسية إلى أقل من 4 كلغ من الطحين للفرد الواحد شهريا(2)، وحالت عملية تعبئة حيوانات أقاليم الجنوب ولاسيما الجمال لصالح المجهود العسكري في جبهة الشرق الصحراوية دون توفير المواد التموينية لسكان المنطقة فقد ورد في التقرير الشهري لقائد إقليم غرداية لشهر جانفي 1943 إن تسخير حيوانات الأهالي للأغراض العسكرية في الجبهة الحدودية الشرقية للجزائر لم يسمح بتوزيع سوى 1500 قنطار من الحبوب الضرورية خلال شهر ديسمبر 1942 و1200 قنطار خلال شهر جانفي 1943 بإقليم غرداية وهو ما قلص الحصة التموينية للفرد من الحبوب بهذه المنطقة إلى حدود

---

(1) أبو القاسم سعدالله، **تاريخ الحركة الوطنية1830 1900** ،ج3، ط4(منقحة)،دار الغرب الإسلامي،بيروت1992 .ص.139 .و كريمة بن الحسين، **الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 الى1939** ،رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث معهد العلوم الإجتماعية ،دائرة التاريخ،جامعة قسنطينة، 1985،ص.252 .

(2) C.A.O.M., G.G.A., **14H38**, direction des affaires musulmanes 3eme bureau, note n°9712ams du directeur des affaires musulmanes pour le gouverneur général de l'Algérie, Alger le 2juillet 1941.

2,5 و3 كلغ شهريا كما أكد التقرير على حيلولة ذلك التسخير للحيوانات من تمكن الأهالي من جمع ونقل بضائعهم من التمور للإتجار بها(1).

إن الإرتفاع الغير معقول لأسعار المواد الغذائية الأساسية لم يتغير بتغير أطوار الحرب، فبعد إنزال الحلفاء في المنطقة في شهر نوفمبر 1942 وإلى غاية نهاية الحرب ظل سعر الكيلوغرام الواحد من اللحم يتراوح ما بين 150 إلى 300 فرنك، وبلغت البطاطس 80 فرنك للكيلوغرام، والزيت 200 فرنك للتر الواحد والبيض 15 فرنك، وتراوحت أسعار زيت الزيتون مابين 70 إلى 80 فرنك للتر الواحد ، ومما زاد في معاناة الأهالي الزيادة في سعر مادة الخبز خلال الحرب بحيث ارتفع من 2% في سنة 1940 إلى 19 % في 1942 ثم إلى 136% في سنة 1944 وبلغ رقما قياسيا سنة 1945 بنسبة 176% (2)، ومن جهة أخرى فقد عجزت السلطات الإستعمارية في تطبيق خطة التموين الفردي من الحبوب والتي تمثلت في 7,5 كلغ من الحبوب خلال الشهر(3).

ومقابل ذلك لم يطرأ أي تغيير في أجور العمال في القطاع الزراعي والتي حددها أصحاب المزارع من فئة المعمرين ب: 20 فرنك لليوم خلافا لما نص عليه مرسوم 04 جويلية 1944، والذي حدد أجرة العمل اليومي للفلاح ب:60 فرنك(4)، بينما حدد قرار سبتمبر 1944 الأجر الساعي الأدنى بالنسبة للعاملين في الصناعة والتجارة ب:11 فرنك، ولكن في أغلب الأحيان كانت الأجور أدنى من ذلك، فعمال مصنع السردين ببوهارون لم يكونوا يحصلوا إلا على سبعة (07) فرنكات في اليوم(5).

---

(1) C.A.O.M. ,G.G.A., territoires du sud, **23H35**, rapport mensuel sur la situation politique et économique du territoire militaire de Ghardaia, annexe de mois de janvier,1943

(2) André Nouschi, **la naissance du nationalisme algerien** ,éd minuit, paris 1962, P.135.

(3) تقدّر الحصة الغذائية للفرد الجزائري من القمح والشعير في الظروف العادية ب: 500 غ لليوم، أي 15 كلغ شهريا. إن تغطية الطلب على هذه المادة من قبل السكان كان يتطلّب توفير 675000 قنطار شهريا وهي الكمية التي عجزت سلطات الإحتلال على توفيرها للسكان. أنظر C.A.O.M.G.G.A.**4I52**, d/ 11A, note du directeur des affaires musulmanes sur la situation économique en Algérie, février 1942

(4) Nora Ben Allègue, op.cit, p.224.

(5) ibid.

لقد تميز الموسم الفلاحي 1944-1945 بظاهرتي الجفاف وغزو الجراد لعموم القطر الجزائري، ما أدى إلى تراجع كبير في إنتاج الحبوب الذي يعتبر القاعدة الأساسية لغذاء الجزائريين، كما أن تراجع الإنتاج قد مس محاصيل أخرى كالتين والزيتون وهلاك الآلاف من رؤوس الأغنام، وعليه فإن محصول عام 1945 لم يمثل إلا ما نسبته 14,2% من إنتاج عام 1939.

و بما أن الجزائر بلد فلاحي ورعوي فقد قُدّرت أعداد الحيوانات فيه عشية الحرب ب: 12.720.000 رأس موزعة حسب الأنواع التالية: الجدول رقم(36) يوضح توزيع الثروة الحيوانية للجزائر خلال سنة 1939 [(1)]:

الحيوانات	عددها
الأغنام	9.000.000
الماعز	2.000.000
الأبقار	1.000.000
البغال والحمير	200.000
الجياد	170.000
الإبل	350.000

مع نهاية الحرب، عرفت هذه الثروة الحيوانية تراجعا كبيرا في أعدادها، حيث تشير الإحصائيات إلى انخفاض رؤوس الضأن من 11.000.000 رأس سنة 1942 إلى 3.000.000 رأس[(2)] ، كما تراجعت ثروة البقر من 886000 رأس سنة 1939 إلى683000 رأس سنة 1945 وقدرت نسبة التراجع ب23 %[(3)]. وتعود أسباب هذا الإنخفاض إلى عوامل عدة منها تذبذب المناخ، حيث عرفت البلاد فترات من الجفاف ساهم في هلاك آلاف رؤوس الماشية وانتشار الأمراض في ظل

(1) Léon Robin, **les céréales et le bétail**, **leurs place dans l'économie nord africaine**, publication du centre d'études économiques et sociales de l'Afrique du nord, XXIV, Alger 1949, p. 17.

(2) Ibid,p.20.

(3) شايب غزواني قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري(1934 1954) دراسة مقارنة** ،أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة2007 2008،ص.179 .

انعدام الرعاية البيطرية من الجهات القائمة على القطاع الفلاحي، ففي تقريره الشهري لشهر جانفي 1943 أشار مسؤول إقليم عين الصفراء العسكري إلى هلاك 18000 رأس ماشية خلال موسم الخريف الماضي وقدر خسائر موسم الشتاء ب: 50000رأس من الأغنام على مستوى ملحقة البيض(Geryville سابقا) كما أشار التقرير إلى الوضعية الصحية السيئة لمختلف قطعان الإبل بسبب نقص الكلاء وحالة الإرهاق الشديد بسبب الإستعمال المكثف من قبل الإدارة العسكرية لإبل السكان الرحل في تكوين قوافل نقل المؤن من الشمال نحو الجنوب[1]. لكن توجيه جزء مهم من هذه الثروة لتلبية الحاجات الغذائية للميتروبول يبقى السبب الرئيسي في ذلك التراجع الكبير في الثروة الحيوانية في الجزائر، فمنذ نهاية سنة 1940و إلى غاية نهاية سنة1941تم تحويل 330 ألف رأس من الماشية إلى فرنسا [2]، وهي العملية التي ظلت مستمرة خلال السنوات اللاحقة، وحتى لمواجهة الأعباء التموينية لقوات المحور العاملة في المنطقة أو الحلفاء بعد الإنزال، وتموين معتقلات الجنوب التي كانت تغص بآلاف الأجانب، فقد ورد في أحد تقارير مسؤول معتقل المشرية بالجنوب الوهراني أن من ميزات هذا المعتقل وقوعه في منطقة تتوفر فيها لحوم الماشية بدرجة كبيرة.

-ب) المغرب وتونس:

لقد سادت نفس الأوضاع تقريبا في كل من تونس والمغرب، فقد عرفت الأسعار ارتفاعا كبيرا وتفشيا لظاهرة السوق السوداء مما أدى إلى ظهور أزمة غذائية حقيقية في البلدين، والجدول رقم(37) يوضح جزءا من حالة التخبط الذي عرفته السوق التونسية خلال فترة الحرب[3]:

(1) C.A.O.M., G.G.A., territoires du sud, 23H35, rapport mensuel sur la situation politique et économique du territoire d'Ain sefra , mois de janvier,1943,

(2) le Général Weygand,op.cit,pp,504,505.

(3) Jean François martin, **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881 1956**, éd. L'harmattan, p. 196.

المادة الغذائية	السعر الرسمي	سعر السوق السوداء
الخبز	5,20 فرنك لحصة 250غ	35 إلى 50 فرنك
اللحم	من 77 إلى 85 فرنك	125 إلى 200 فرنك
السكر	9 فرنك لحصة 300 غ للشهر	من 40 إلى 50 فرنك
البن	19,80 فرنك لحصة 200غ للشهر	من90 إلى 120 فرنك
الزيت	من28إلى 33 فرنك (الحصة الشهرية1/2ل)	من 70 إلى 80 فرنك
الشاي	85 فرنك(الحصة الشهرية 20غ)	1200 إلى 1500 فرنك

لقد ساءت الأحوال الإقتصادية لتونس وبخاصة القطاع الفلاحي الذي بالإضافة إلى حالة الجفاف الذي ضرب البلاد خلال الموسم الفلاحي 1941-1942 وتراجع كميات الحبوب إلى مادون تلك المحققة قبل بداية الحرب واستمرار وتيرة تصدير قسط مهم من الإنتاج الفلاحي نحو فرنسا لضمان تموين هذه الأخيرة بمختلف المنتجات الزراعية التونسية ولاسيما مادة القمح وزيت الزيتون، وفي أعقاب إنزال الحلفاء بشمال إفريقيا خلال شهر نوفمبر 1942 واندلاع العمليات العسكرية الكبرى بالمنطقة في إطار الحملة على تونس التي امتدت من 24 نوفمبر 1942 إلى غاية 13 ماي 1943 والتي كانت الأراضي التونسية مسرحا لها قد أتت على الأخضر واليابس في هذه البلاد، فقد تعرضت المدن والقرى والمداشر لدمار كبير[1] فخربت المزارع تحت حركة مجنزرات المتحاربين ودمرت المصانع و الموانئ بفعل القصف الجوي والبري الذي شل كل مظاهر النشاط الاقتصادي للأيالة، ففي رسالته لمختلف أطراف الصراع شدد الباي منصف باي[2] على ضرورة تجنيب تونس ويلات وتبعات الحرب، وذكر حالة الفرار التي سببتها هذه العمليات الحربية بالنسبة للسكان الأهالي[3]. ومن جهتها

(1) M Cornevin,op.cit,p.100.

(2) (تونس1881 - بو بفرنسا1948)هو محمد المنصف باي إبن الباي الناصر بن الباشير محمد باي ،تلقى تعليمه الإبتدائي في المدرسة الصادقية ثم انتقل إلى الثانوية لكن دون أن يكمل دراسته ثم تلقى تعليما خاصا في القصر كان مستشارا لوالده الناصر منذ توليه الحكم في سنة 1906 ، كان على اتصال بالشعب وربط علاقات الشباب التونسي وتأثر بالشعر الملتزم للشاعر الشاذلي خزندار وأفكاره الوطنية ،تعاطف مع الحزب الدستوري منذ انبعاثه سنة 1920، عرف بموقفه المحياد خلال الحملة على تونس ورفض الإنصياع لأوامر الجنرال جوان بالتنازل عن العرش وربط ذلك برأي الشعب التونسي.أنظر: عزيز عبد الكريم،المرجع السابق،ص،327.

(3) Ministère des affaires étrangères , guerre1939-1945vichy, **volume N°12**, Tunisie, télégramme N°1756, Tunis le 22 novembre1942.

قدرت اللجنة الإستشارية الفرنسية حول الخسائر والتعويضات في دراسة مطولة حول الخسائر التي لحقت فرنسا والإتحاد الفرنسي بفعل الحرب والإحتلال الأيطالي للأراضي التونسية على النحو التالي: التدمير الذي مس الممتلكات العقارية قدر ب:208260000 فرنك (سنة 1942) منها 107660000 فرنك قيمة الدمار الذي مس قطاع السكن الحضري والريفي، و75700000 فرنك قيمة خسائر الإستغلاليات الفلاحية و25900000 فرنك خسائر البنايات الصناعية(1)، وقدرت هذه اللجنة حجم الخسائر في ميدان الممتلكات المنقولة ب:122500000 فرنك منها 74200000 فرنك تخص تجهيزات التأثيث و13300000 فرنك فيما يخص التجهيز الفلاحي و33 مليون فرنك تخص التجهيزات الصناعية (2).

أما المغرب وعلى العكس من حالة الوفرة النسبية لمواده المعيشية التي تمتع بها عشية الحرب فإنه بمجرد مرور السنة الأولى من الحرب تجلت مظاهر الأزمة الإقتصادية وتبعاتها الإجتماعية للعيان من ندرة للمواد الأساسية في الأسواق وارتفاع للأسعار وانهيار للقدرة الشرائية واستفحال للمضاربة والسوق السوداء، وبخصوص ذلك كتب الجنرال نوقاس في شهر مارس 1941 تقريرا لخص فيه الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في المغرب الأقصى بما نصه:"... قليل من السكر والشاي القاعدة الغذائية لهذا البلد، القطن يقل إنتاجه عن تلبية الحاجة وبأسعار مرتفعة، ندرة الكفن في كثير من النقاط تضطر الناس إلى إعادة حفر القبور للحصول على بقايا الألبسة...إنها حقائق ملموسة تُقلق السكان وتجعلهم مهيئين للدخول في الحركات الفوضوية"(3). وإذا كان للعوامل الطبيعية من تذبذب للمناخ وانتشار للجفاف الذي ضرب المغرب خلال هذه الفترة دور مهم في تفسير تلك الوضعية فإن العامل البشري والعامل الإستعماري على وجه الخصوص هو الأكثر تأثيرا في تلك الأوضاع من خلال

(1) commission consultative des dommage et des réparations, **dommages subis par la France et l'union française du fait de la guerre et de l'occupation ennemie 1939 1945**,**fait imputable a l'Italie** , imprimerie nationale 1948,p.161.

(2) commission consultative des dommage et des réparations, op.cit., pp.161,162.

(3) M.A.E., guerre 1939 1945 vichy, **Maroc**, **volume** 14, note du général Noguès à l'amiral Darlan.

توجيه مقدرات المغرب إلى التصدير نحو الميتروبول، ففي رسالته إلى الجنرال ويغان وكان يومها مندوبا عاما للحكومة في إفريقيا الفرنسية قدم المقيم العام للمغرب الجنرال نوقاس جردا شاملا لحركة الصادرات المغربية من المواد الزراعية والمواد الأولية المعدنية للفترة مابين جويلية 1940 إلى غاية جوان 1941 وتبعا لهذا التقرير فإنه قد خرج من المغرب ما يساوي 7,5 مليون قنطار من المنتجات الفلاحية وبما قيمته 2370 مليون فرنك وتمثلت تلك البضائع في 2000000 قنطار من القمح اللين ذهب منه 1350195 قنطار أي ما تفوق نسبته 67 % للميتربول، وبلغت كمية الشعير المصدرة في نفس الفترة 2060511 قنطار تم توجيه 589585 قنطار لفرنسا و1013816 قنطار للجزائر وذلك لتعويض كميات القمح المأخوذة من هذه الأخيرة لتموين الميتروبول في نفس الفترة، كما بلغت كميات الذرى المصدرة ب: 541910 قنطار بلغت حصة الميتروبول 419000 قنطار أما الخرطال فقد وصل إلى 1044242 قنطار استحوذت فرنسا على 95121 قنطار منها وعموما فإن حجم الحبوب بمختلف أنواعها قد بلغ 5000000 قنطار(1). أما بخصوص الخضر الجافة المصدرة من المغرب فقد بلغت كميتها 1157250 قنطار موزعة على النحو التالي :

حبوب لين 129291 قنطار

الفول319121 قنطار

الحمص288213 قنطار

العدس 31917 قنطار

يضاف إلى هذه الغلات كميات معتبرة من الفواكه الطازجة والتي قدرت كمياتها ب270500 قنطار و78760 قنطار من الفواكه الجافة و376655 قنطار من الخضر الطازجة المعلبة و97000 هكتولتر من الخمور تم توجيه هذه البضائع إلى السوق الفرنسية ،أما فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية فإن حجم صادراتها خلال هذه الفترة قد بلغ 553389 قنطار وكانت موزعة كما يلي:240250قنطار

(1) Ministère des affaires étrangères ,guerre1939 1945Vichy,**Maroc** ,**volume 48 49**,lettre du commissaire résident général de la France au Maroc a M[R] le général Weygand délégué général du gouvernemt en Afrique française, Rabat le 11Aout 1941,PP.1,2.

من الأسماك المعلبة و148458 قنطار من البيض و154817 قنطار من الأغنام و5033 من البقر و4831 قنطار من الخنازير و6900 قنطار من اللحوم المحضرة [1].

وأشارت نفس الوثيقة إلى حجم المواد الأولية المحولة في نفس الفترة من المغرب باتجاه فرنسا على وجه الخصوص والتي قدرت ب460000 طن بقيمة 130 مليون فرنك فرنسي وكانت موزعة كما يلي: الفوسفات بـ 331945[2] طن وبقيمة مالية قدرها 93200000 فرنك فرنسي، الأنتراسيت[3] Anthracite بـ87521 طن وبقيمة مالية مقدرة 17500000 فرنك، والمنغنيز التعديني ب36430 طن وقدرت قيمته ب11 مليون فرنك، و المنغنيز الكيميائي ب2697 طن، الحديد99 طن وبقيمة مالية قدرت ب10000 فرنك و المغرة ocre[4] ب121 طن وهو ماكان يعادل 100000 فرنك أما الرصاص فقد بلغت كميته 716 طن وبقيمة مالية مقدرة ب1,3 وبلغ حجم مادة الغرانيت 455 طن وهو ما كان يساوي 60000 فرنك وأخيرا الموليبدان ب55 طن بقيمة 2300 فرنك [5].

لقد تعاظمت وتيرة استغلال الموارد الاقتصادية للمنطقة خلال المراحل اللاحقة من الحرب ما انجر عنه حالة إنهاك للإمكانيات الإقتصادية للمنطقة ومثلما كان عليه الوضع في الجزائر أصبح المغرب مع نهاية الحرب على عتبة فقدان ثروته الحيوانية، فقد تراجعت الثروة الحيوانية من14 مليون رأس سنة 1939 إلى 4 مليون رأس بحلول سنة 1945[6] .

(1)Ministère des affaires étrangères ,guerre1939 1945Vichy,**Maroc** ,**volume 48 49**,lettre du commissaire résident général de la France au Maroc a M^{R} le général Weygand délégué général du gouvernemt en Afrique française, Rabat le 11Aout 1941,PP.1,2.

(2) بلغ حجم الكمية الموجهة إلى فرنسا 21755 طن فقط بينما تم توجيه الباقي إلى حكومة الرايخ في إطار سياسة التعاون التي انتهجتها حكومة الماريشال .

(3) هو نوع من أجود أنواع الفحم الحجري الغني بالكاربون بحيث يحمل ما نسبته 92 إلى 98 % من الكربون ومن خصائصه قلة الدخان عند الإحتراق ،أنظر إدريس سهيل، **المنهل** قاموس عربي فرنسي ،ط24 ، دار الآداب بيروت 1999 ،ص.75 .

(4) المغرة أو الجأب مادة صلصالية وملون طبيعي مائل إلى الصفرة وصلت تسميته باللغة اللاتينية محرف عن الكلمة اليونانية Okhra والتي تعني الأرض الطينية الصفراء أو الحمراء ومن خلال خلطه مع أكسيد الحديد يستخدم في صناعة الأصباغ .أنظر

(5) ministère des affaires étrangères ,guerre1939 1945Vichy,Maroc ,volume 48 49, lettre du commissaire résident général de la France au Maroc a M^{R} le général Weygand délégué général du gouvernemt en Afrique française, Rabat le 11Aout 1941,P. 2.

(6) Léon Robin, op.cit ,p.20.

7) الآثار الإجتماعية للحرب:

أ-) الجزائر:

إن تردي الأوضاع الإقتصادية والسياسية والعسكرية الذي واكب فترة الحرب قد ألقى بظلاله على الواقع الإجتماعي لسكان المنطقة والذي كان يرزح أصلا تحت وقع السياسة الإستعمارية التي اتسمت منذ أمد طويل بالظلم والإقصاء والتمييز والتجويع، فما كان للحرب من دور سوى أنها زادت في تعميق مظاهر البؤس والشقاء لدى السكان المغاربة ورفعت من حجم الخسائر البشرية التي خلفتها عملية تجنيد مئات الآلاف من أبناء المنطقة في مختلف مراحل الحرب. ولعل من أبرز تأثيرات الحرب الإنتشار الواسع للمجاعات بفعل قلة التموين وإرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية حيث إقتات سكان في بعض المناطق في الجزائر على الحشائش ودرنيات النبتات-نبات التالغودة-[1]وإلى جانب أزمة الغذاء واجه السكان أزمة اللباس بسبب عدم توزيع سلطة الإحتلال للكميات المقننة من القماش على السكان منذ مدة، وذلك بفعل تعبئة المؤسسات المنتجة لتلبية الإحتياجات العسكرية، وقد ترتب على تلك الوضعية نتائج كارثية على سكان المنطقة، فقد ذكر مسؤول الشؤون الإسلامية بالجزائر في تقريره إلى الحكومة العامة أن أزمة اللباس أثرت تأثيرا بليغا على حياة الأهالي فقد حالة دون تنقل الرجال من دواويرهم إلى أماكن عملهم ودون إنتقال الأطفال إلى مدارسهم بل أكثر من ذلك فإن النسوة في البيوت كن لايخرجن إلا بعد فترات طويلة لعدم وجود مايرتدينه أمام آبائهم وأبنائهم، " وأظاف أوغيست بارك في تقريره أن نقص القماش دفع بكثير من العائلات إلى دفن موتاهم دون تكفين مخالفين بذلك تعاليم الشريعة الإسلامية[2] ولعل من أشد أثار الحرب وقعا على سكان المنطقة عامة والجزائر خاصة كان تفشي الأوبئة على نطاق غير معهود.

أ-الأوبئة والأمراض:

توفر الحروب الظروف المناسبة لتفشي مختلف الأمراض والأوبئة المعدية عبر التاريخ، ولا تشذو الحرب العالمية الثانية عن هذه القاعدة الثابتة. إن الحديث عن الأمراض والأوبئة في الجزائر لا يمكن فصله عن الفترة السابقة أو اللاحقة للحرب، ذلك أن الظروف الصحية للأهالي كانت دوما متدنية

---

(1)محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية، تاريخ الحركة الوطنية 1939 1945**،ج2،شركة دار الأمة،الجزائر،2012،ص،898 .

(2) CAOM,4I52, rapport sur la situation économique et politique en Algérie,fevrier 1942, pp 1-5.

تبعا للظروف المعيشية الصعبة التي أجبر الجزائريون على الخضوع لها تحت الإحتلال الفرنسي، غير أنه خلال فترة الحرب تفاقمت حدة المعاناة لمختلف الأوساط الإجتماعية الجزائرية بفعل الفقر والبؤس ونقص الغذاء، الأمر الذي عجل بقلب بعض الأمراض التي كانت معروفة بين السكان سابقا إلى حالات وبائية حصدت أرواح الآلاف منهم في ظرف زمني قياسي. ودون رصد دقيق وشامل لمختلف الأمراض التي تفشت بين الجزائريين خلال فترة الحرب لما يتطلبه ذلك من تخصيص دراسة مستقلة قائمة بذاتها، فقد ركزنا على التطرق إلى أهمها ووفقا لما توفر لدينا من مادة تاريخية، وعليه فإن أبرز هذه الأوبئة كان يتمثل في:

–أ2) التيفوس Typhus: يعد التيفوس من أهم الأمراض الوبائية التي تنتشر مع الحروب والمجاعات، ويصنف المختصون هذا الوباء إلى صنفين: التيفوس الأوروبي (le typhus exanthématique) والتيفوس الفأري (le typhus murin)[1]. وللجزائر تحت الحكم الاستعماري الفرنسي تاريخ طويل مع وباء التيفوس الأوروبي، والذي كان يضرب البلاد في شكل موجات وبائية مدمرة لايزال التاريخ يذكر بعضها على غرار موجة 1868، والتي أدت إلى هلاك أكثر من 200 ألف شخص في مقاطعة الجزائر وحدها، وذلك وفقا لما ذكرته المصادر الفرنسية آنذاك[2].

وعاد الوباء مرة أخرى إلى الجزائر عام 1908، وفي أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى تفشى الوباء مجددا بين السكان واستمر إلى غاية 1926، وشهدت سنة 1921 ذروة الموجة الوبائية حيث بلغ عدد حالات الإصابة المصرح بها 4 آلاف حالة، وبلغ عدد الوفيات 2000 حالة وفقا للمصادر الفرنسية [3]. ومع نهاية هذه الموجة سنة 1926 أحصت المصالح الصحية 13 ألف حالة، غير أن

(1) يرتبط انتشار العدوى بالنسبة للنوع الأول ارتباطا وثيقا بلسعات طفيلية القمل والبعوض المنتقاة من الشخص المصاب إلى شخص ثان بينما النوع الثاني فهو مرتبط ببكتيريا (Recke Hsie) المنتقلة من القوارض إلى الإنسان: أنظر C.Harack, L. Andras, T.P.E., Mag. Maladie et guerre un lien étroit ? février 2014 ,pp.12,13.

(2) Negadi(g),la population, op.cit,p.18.

(3) Grenoilleau G., **l'épidémie de typhus en Algérie** (**1941**, **1942**, **1943**) arch. Institut pasteur d'Algérie. T XXII, N°4, décembre 1944, p354.

روايات الأشخاص الذين عايشوا الفترة تروي واقعا لايتطابق وأرقام هذه المصالح، مؤكدين تجاوز ذلك بكثير.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية ومسارعة سلطات الاحتلال إلى تنفيذ إجراءات التعبئة الشاملة التي تضمنتها قرارات ومراسيم مذكرة إعداد الأمة لفترة الحرب، وما تلا ذلك من تقنين للغذاء وتقليص التموين بمختلف المواد الضرورية ولاسيما المتعلق منها بالنظافة كالصابون، ثم ما تبع ذلك من بؤس ومجاعات شكلت بيئة مناسبة لتفشي موجة وبائية جديدة كانت بوادرها تعلن عن نفسها منذ عام 1936 ولكن بوتيرة متباطئة، لتعرف هذه الوتيرة تحولا سريعا ورهيبا من حيث عدد الضحايا الذين سقطوا من جرائها خلال فترة الحرب، وخاصة بين عامي 1941-1943.

يُعد تقرير السيد غرنوايو Grenoilleau G. المقدم أمام مؤتمر الحلفاء المنعقد بمدينة الجزائر سنة 1944[1] حول القضايا الصحية الوثيقة الأهم في متابعة تفاصيل هذه الموجة ومصدر معلوماتنا الوحيد في ظل حالة التعتيم التي مارستها سلطات الإحتلال حول هذا الموضوع، وهو ما يؤكده خُلو الوثائق الأرشيفية المختلفة المتعلقة بالأحوال العامة للسكان الأهالي من الإشارة إليه بدقة، بينما كانت المصالح الإدارية الفرنسية ترصد كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بتحركات السكان وتقديم التأويلات المختلفة لتلك التحركات في حين خلت تلك التقارير من ذكر أي معلومات عن الظروف الصحية التي كانت كارثية، وظلت كل المعطيات الإحصائية النسبية حبيسة سجلات مختلف المصالح الإستشفائية المعروفة آنذاك، وتم الإكتفاء بذكر إشارات بسيطة عن الوباء وبعض آثاره من طرف بعض ضباط الأقاليم الجنوبية، أو بخصوص الوضع الصحي في فضاءات محدودة كالسجون ومراكز الاعتقال المختلفة التي أُنشأت في منطقتي الهضاب العليا والسهوب الجزائرية.

---

(1) عقد هذا المؤتمر بين 21 إلى 24 فيفري بمدينة الجزائر بحضور أطباء مدنيين وعسكريين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تناولت مداخلاته مختلف الأمراض المعدية حيث نال وباء التيفوس حصة الأسد ب29 محاضرة:أنظر L'institut d'hygiène et de médecine d'outre mer, **25ème anniversaire de l'institut d'hygiène et de la médecine d'outre mer et de l'Afrique du nord 1923 1948**, pp.190 202.

وإذا كانت الإحصائيات الرسمية حددت عدد المصابين بالوباء من الجزائريين بـ: 53.233 حالة خلال الفترة الممتدة من 1941 إلى 1943، وتشير ذات الإحصائيات إلى أن عدد المصابين من السكان الأوروبيين قد بلغ 4356 حالة في نفس الفترة، فإن تقديرات جرانوايو ج. تذهب إلى تقدير حالات الإصابة بالوباء بين الجزائريين قد بلغ 300 ألف حالة، وذلك بمضاعفة عدد الحالات المصرح بها إلى خمس أو ست مرات[1]، وبناء على ذلك فإنه قدم الإحصائيات التقريبية تبعا لتفشي الوباء خلال السنوات الأربع الممتدة من 1939 إلى 1943، الجدول رقم (38): إحصاء الحالات الوبائية بين الجزائريين خلال الفترة الممتدة مابين (1939 –1943) [2]:

الفترة	عدد المصابين من الجزائريين
من أكتوبر 1939 إلى سبتمبر 1940	11.874
من أكتوبر1940 إلى سبتمبر 1941	55.530
من أكتوبر 1941 إلى سبتمبر 1942	193.332
من أكتوبر 1942 إلى سبتمبر 1943	45.408
المجموع	306.144

ما يمثل نسبة 63,15 % من مجموع المصابين خلال فترة الحرب.

و تعتبر هذه الإحصائيات الأقرب مطابقة للواقع مقارنة بالإرتفاع الملفت للإنتباه لحالات الوفيات خلال هذه الفترة ولاسيما في البلديات والمناطق التي مسها وهي زيادة مرتبطة بانتشار التيفوس والتي مثلت 1/5 أو 1/6 مِن من أصيبوا الوباء. وبالعودة إلى نفس التقرير، فإن من أبرز الملاحظات التي يمكن تسجيلها هو تفشي المرض في أوساط الجزائريين بصورة كبيرة وسريعة عكس ما هو عليه الحال للمجموعات السكانية الأخرى وخصوصا الأوروبيون، والجدول رقم (39) نستعرض فيه تفشي المرض خلال عام 1942 وفقا للإحصائيات المصرح بها[3]:

(1) Grenoilleau G., op.cit., p.361.

(2) Ibid.

(3)Ibid, p. 357.

الشهر	الفترات			المجموع الشهري
	الأولى	الثانية	الثالثة	
جانفي	949حالةمنها86أوروبي	966حالةمنها59أوروبي	974حالة 67أوروبي	2889 حالةمنها202أوروبي
فيفري	1705 // 126 //	1707 // 130 //	1711 // 121 //	5123 // 377 //
مارس	1951 // 105 //	2089 // 152 //	2066 // 148 /	6106 // 405 //
أفريل	1911 // 201 //	1640 // 140 //	2447 // 197 //	5998 // 538 //
ماي	1356 // 113 //	1905 // 190 //	1858 // 145 //	5119 // 448 //
جوان	1808 // 185 //	1371 // 112 //	176 // 87 //	4255 // 384 //
جويلية	674 // 74 //	535 // 58 //	486 // 58 //	1695 // 190 //
أوت	305 // 34 //	197 // 33 //	196 // 25 //	678 // 92 //
سبتمبر	170 // 15 //	88 // 10 //	94 // 15 //	352 // 40 //
أكتوبر	70 // 05 //	168 // 11 //	129 // 08 //	367 // 24 //
نوفمبر	95 // 01 //	105 // 13 //	69 // 09 //	269 // 23 //
ديسمبر	111 // 20 //	126 // 17 //	167 // 22 //	404 // 59 //
				33.255 // 2.782//

يمكن أن نستخلص من الجدول مجموعة من الملاحظات، إذا كانت سنة 1942 تعد ذروة الموجة الوبائية التي اكتسحت إجمالي القطر الجزائري فإن عدد المصابين الأوروبيين لا يمثل إلا مانسبته 8,36 % من إجمالي عدد الحالات المصرح بها، وهذا يعكس حقيقة ثابتة تتمثل في عدم انتهاج سلطة الإحتلال لسياسة وقائية موحدة مع مختلف الفئات السكانية التي كانت تشرف عليها.

كما يلاحظ أيضا ارتفاع حالات الإصابة بالوباء في موسم البرودة أي الشتاء والربيع وتراجع حالات الإصابة مع ارتفاع درجات الحرارة خلال موسمي الصيف والخريف، ويمكن إرجاع ذلك إلى كمون طفيليات القُمل في الألبسة الشتوية الرثة والغير نظيفة بفعل انعدام مواد التنظيف، وبعودة الناس إلى استعمال هذه الألبسة خلال موسم البرودة تزيد حالات الإصابة وكذلك حالات العدوى بالنظر إلى إلتفاف مجموعات من الأفراد حول موقد واحد بهدف التدفئة.

لقد مثلت منطقة الهضاب العليا أكبر بؤر الوباء الذي زحف منها باتجاه المناطق التلية ومن ثم الوصول إلى المناطق الساحلية، وعكس ما كان معروفا عن حركات الوباء السابقة، والتي كانت

انطلاقتها من المناطق الشرقية ثم الوسطى فالغربية[1]، حدث العكس خلال موجة الحرب العالمية الثانية، بحيث انطلقت من الحدود الغربية وزحفت إلى بقية المناطق وصولا إلى الأراضي التونسية ومنها إلى الشرق الأوسط.

أما بخصوص الآثار التي خلفتها هذه الموجة فإنها كانت كارثية على السكان من حيث تعداد الضحايا وكذا الفئات العمرية التي كانت عرضة مباشرة للوباء وهي الفئات النشيطة، وفي غياب إحصائيات مضبوطة لعدد الوفيات التي خلفها التيفوس وسط الجزائريين في ظل غياب أدنى شروط الرعاية الصحية، وبما أن أغلب المصابين كانوا يموتون بعيدا عن أي تصريح أو تقرير طبي، فقد اكتفينا بالتقديرات المقدمة من طرف سلطة الإحتلال والتي قدرت ذلك ما بين ثمانية آلاف (8.000) إلى عشرة آلاف (10.000) حالة ولكن مع مضاعفة هذه الأرقام التقديرية إلى ستة مرات حسب جرينوايو، وهو ما يعطينا حوالي 60.000 حالة وفاة خلفتها هذه الموجة، ويبقى هذا الرقم إحصاء تقريبي لا يعكس حجم الكارثة وفقا لشهادة من عايشوا تلك الفترة. وبالمقابل فإن مجموع حالات التيفوس المسجلة بين الأوربيين كانت تقدر ب:4.356 حالة خلفت 1.350 حالة وفاة مؤكدة[2].

أمام الانتشار الواسع للوباء، لم تكن الإجراءات الوقائية المعتمدة من قبل حكومة الاحتلال كبيرة ولا ذات جدوى، فقد ارتكزت بصفة أساسية على إجراءات التفلية من القمل (Epouillage) التي كانت تتم في غرف الكبرتة (Chambre de sulfuration)، أي باستخدام سلفور الكربون. ومن عيوب هذا الإجراء هو قضاؤه على طفيلة القُمل دون القضاء على بيوضها، الأمر الذي قلل من فعالية هذا الإجراء. كما تم استعمال لُقاح بلان (Blan) وبلازار (Bellazard). غير أن هذين النوعين من اللقاحات وصلا إلى الجزائر بكميات محدودة واقتصر استخدامه على التجمعات السكانية الكبرى حيث تتمركز فئات المعمرين[3].

---

(1) Grenoilleau (G)., op.cit, p. 361.

(2) Ibid, p.362.

(3)Ibid.

وبغية منع انتقال الوباء إلى الأراضي الفرنسية سارعت سلطات الإحتلال إلى تجديد المراقبة على حركة التنقل داخل الجزائر ومن الجزائر نحو فرنسا، ففي 8 جانفي 1942 تم إصدار قرار بفرض شروط جديدة على التنقل بين مختلف أجزاء القطر الجزائري، وفي 07 ماي 1942 تم إصدار قرار يُخضع جميع المسافرين المتوجهين نحو فرنسا لعملية الفحص الطبي والذي أقيمت له قاعة خاصة على مستوى الموانئ ومطارات الجزائر، أين كانت تتم عملية التفلية وفحص الأمتعة(1)، وكان المارون على هذه الغُرف يقضون فيها ثلاثة أسابيع كاملة كإجراءات احترازية لمنع تنقل المرض إلى فرنسا(2).

إن مخاوف حكومة الإحتلال من انتقال العدوى إلى المتروبول كانت أكبر من تكريس المجهودات الممكنة لمواجهة واستئصال المرض على مستوى الجزائر وبقية المناطق الأخرى من شمال إفريقيا والتي عمها هي الأخرى الوباء.

-أ3) السل:

و من الأمراض الأخرى التي عرفت انتشارا خلال الحرب مرض السل الرئوي القاتل والذي تعتبر الظروف المعيشية المزرية التي كان يعاني منها الأهالي أحد العوامل الرئيسة لاستفحاله وتحوله إلى حالة وبائية، وعلى الرغم من تعدد المصحات المتخصصة في هذا المرض في الجزائر آنذاك والتي كان عددها حوالي سبعة عشية الحرب، إلا أن انتشار هذا المرض بين الجزائريين بلغ خمسة مرات أكثر من معدل الإصابات به في فرنسا والتي كانت تحصي حوالي 400 ألف مصاب، مع العلم أن تعداد سكانها كان يزيد عن تعداد الجزائريين بخمس مرات، وزادت عملية التعبئة في استفحال هذا المرض في أعقاب تجنيد أغلبية الأطباء المختصين، الأمر الذي عقد مهام المصحات المتخصصة، وكذلك إقدام السلطات العسكرية على مصادرة بعض تلك المؤسسات مثلما هو الحال بالنسبة للمركز الوقائي ب: ماتيفو والذي تم تسخيره للبحرية وكذا المركز الوقائي للقالة الذي سُخر لخدمة قوات الحلفاء(3).

(1) Journal officiel de l'Algérie, N°48, la santé publique, mardi le 23 juin 1942. P.745.

(2) تمّ تشديد إجراءات الفحص على فئة العمال الجزائريين المتوجهين نحو الميتروبول ومن ذلك الخضوع للفحص والتلقيح وإلزامية حمل العامل لشهادة طبية موقعة من قبل الطبيب الملقح ومنع التنقل الفردي وإجبارهم على الإنتقال الجماعي: أنظر Journal officiel de l'Algérie, N°48, la santé publique, mardi le 23 juin 1942. P.745.

(3) L'institut d'hygiène et de médecine d'outre mer, op.cit., p.112.

-أ4) الطاعون: يعد الطاعون أحد الأوبئة الفتاكة التي عرفتها الإنسانية منذ القدم وتتمثل أعراضه السريرية في الإرتفاع الشديد للحرارة والإنهيار التام للجسد ومع مرور الزمن تمكن العلم من تحديد أنواعه وهي ثلاثة :الطاعون الدملي bubonique وهو الأكثر شيوعا بنسبة 90 % بين الحالات ويتميز بظهور دمل صغير على مستوى ثنايا الفخذين والإبطين معد وقاتل بنسبة 80% أما النوع الثاني فيتمثل في الطاعون الرئوي pulmonaire ويصاحبه إلتهاب رئوي حاد سريع الإنتشار وهو قاتل في ظرف وجيز لايتعدى الثلاثة أيام أما النوع الثالث فهو المعروف بالطاعون الأسود la peste noire يؤدي للموت العاجل لاتظهر فيه إلا العلامات السريرية[1] .

استوطن الطاعون في الجزائر منذ العهد العثماني وبقي حتى الفترة الإستعمارية ، ففي سنة 1922 تم تسجيل 25 حالة في مناطق مختلفة من البلاد بجاية، مدينة الجزائر، البليدة، سكيكدة، ووهران، وفي خريف 1922 عاود الطاعون الظهور مجددا في معظم المدن الجزائرية بمجموع 57 حالة [2] وخلال الفترة الممتدة من 1924 إلى 1929 تم رصد 414 حالة، وخلف وباء سنة 1930 في كل من الجزائر ووهران 96 حالة وفاة من بين 185 حالة إصابة، وفي عام 1931 عاد الوباء إلى وهران التي سجلت بها 54 حالة إصابة و39 حالة وفاة وكان ذلك من النوع الرئوي، في سنة 1932 ضرب الطاعون بالخصوص منطقة سور الغزلان وسجلت خلاله 400 حالة، وفي سنة 1934 سجلت 349 حالة طاعون دملي و30 حالة طاعون رئوي و 19 حالة طاعون تيفوئيدي وكانت حالات الوفاة بالنسبة لتلك الإصابات على النحو التالي 45% و95 %و95 % [3].

وخلال صيف 1935 تم تسجيل 92 حالة طاعون دملي في كل من عنابة و سكيكدة والجزائر العاصمة ووهران و قسنطينة، وفي شهر جانفي 1936 اجتاح الطاعون منطقة قسنطينة التي أحصت

(1) Boyer Pierre, **l'évolution de l'Algérie médiane de 1830 a 1956**, libraire d'Amérique et d'orient, paris 1960,p.211.

(2) Raynaud Lucien, **la peste en Algérie**, **épidémies de la peste dans la régence d'Alger**, **cas de peste survenus dans la colonie**, T2, septembre 1924. p.p. 125.126.

(3) مصطفى خياطي ، **الأوبئة و المجاعات في الجزائر** ، تر: حضرية يوسفي ، المؤسسة الوطنية للإتصال النشر و الإشهار وحدة طباعة الروبية ،2013. ص.ص 133،132

86 حالة واعتقد في البداية أن الأمر يتعلق بالزكام الذي كان منتشرا في المنطقة وقد سجلت 77 حالة كانت جميعها مميتة في بريكة و عين مليلة و السمندو وجبال الزيتون(1) .

بقي الطاعون مستفحلا في جميع أنحاء البلاد وسجل مايقارب العشر حالات سنويا في المتوسط نذكر على سبيل المثال 11 حالة سنة 1937 و16 حالة خلال سنة 1936، وفي العام الأول من الحرب العالمية الثانية سجلت ثمانية حالات بمدينة الجزائر العاصمة، وعلى الرغم من توفر كل الظروف المشجعة على استفحال الوباء بين عامي 1942–1943 ممثلة في الحصار والحرمان غير أن الوباء قد خمد لكنه عاود الظهور في سنة 1944 و1945 حيث تم إحصاء 106 حالة في كل من عمالتي الجزائر ووهران(2).

أما بخصوص الإجراءات العلاجية فتمثلت أساسا في الحجر الصحي الذي كان يضرب على المناطق الموبوءة وحضر حركة تنقل السفن من الجزائر باتجاه الموانئ الفرنسية. ومن بين الإجراءات العلاجية الأخرى استخدام مسحوق أيود Aillaud والحقن الشرجية والأدوية المسببة للقي، ووصفة سيرت Syrte التي أوصى بها الكاهن اليوناني، وهي تتمثل في الحجامة ثم الغسيل ثم التطهير، كما أطلق طبيب روسي من مدينة الجزائر وصفة علاجية باستخدام الثلج من خلال وضعه على البتور والأورام كما تم اللجوء إلى خلطات الخبز والحليب والصابون(3) .

–أ5) **الجدري**: وفي سنة 1942 ظهر شكل حاد من الجدري بقسنطينة وفي العام نفسه صرح أحد الدكاترة بأنه لم يعد من الغريب أن تجد في شوارع البليدة وطرقها رجالا وأطفالا مستلقين في الوحل شبه عراة وغطت التقرحات أجسادهم. وفي عام 1944 حل الجدري بالمدية فقتل أكثر من 250

(1)مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص.ص 132،133 .

(2)B Mafart,et al, Epidémiologie et prise en charge des épidémies de peste en méditerrané au cours de la seconde guerre mondiale, **histoire de la médecine**, N°2564, le 27 juillet 2004. P.307.

(3) Raynauld (l),op.cit ,p.152.

طفل خلال شهر أكتوبر ونوفمبر من نفس السنة[1]، كما طرق المرض أبواب مدينة تلمسان سنة 1945 -1946 وكانت أغلب حالات الجدري تعالج وفقا لطرق التداوي التقليدية.

-ب) المغرب وتونس:

في ظل تشابه الظروف المعيشية بين أقطار شمال إفريقيا خلال الفترة الإستعمارية فإن الدارس يلاحظ تشابها كبيرا في مختلف الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي خضع لها السكان خلال المرحلة عامة وأثناء الحرب العالمية الثانية خاصة، فقد تفشت الأمراض والأوبئة على نطاق واسع تبعا لتلك الظروف الصعبة.

فبالمغرب الأقصى تفشى وباء التيفوس الذي ضرب المنطقة في شكل موجات وبائية منذ عام 1921، ويرى الباحث دانييل ريفي Daniel Rivet أن المغرب قد عرف ثلاث موجات وبائية متفاوتة الخطورة، امتدت بين 1921 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبقيت آثار الوباء مستمرة إلى غاية 1952[2].وخلال الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 1943 إلى شهر سبتمبر من سنة1944 كشفت نشرات مديرية الصحة العمومية بالجزائر عن إحصاء حالات الإصابة الشهرية سجلنا عدد المصابين ب 1990حالة بمختلف المدن المغربية وهو رقم لايعكس الواقع [3]، وتقدم الموسوعة الاستعمارية احصائيات مهمة جعلت سنة 1942 ذروة الوباء في السلطنة حيث بلغت 28302 حالة والجدول التالي يوضح مدى انتشار الوباء في المغرب خلال الحرب [4] الجدول رقم (40) يوضح انتشار وباء التيفوس في المغرب خلال مرحلة الحرب

1938	1939	1941	1942	1943	1944	1945	1946
7437	1110	1166	28302	10191	3061	8162	3775

(1) مصطفى خياطي ، ، المرجع السابق، ص.ص،161 ،162 .

(2)ياسين إبراهيم، **جنوب اطلس مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الكلاويين(آثار الإحتلال الفرنسي لبلادايت واوزكيت**، دار أبي قراق للطباعة والنشر 2003، ط1، ص ص، 360، 361.

(3) CAOM, **1CM42**, direction de la santé publique, renseignement épidémologique,bulletins 1943-1944.

(4) L'encyclopédie coloniale et maritime, **le Maroc**,7mille ,1947,op.cit,pp.186,187.

وفي ظل غياب المعلومات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بهذا الوباء خلال فترة الحرب بسبب تكتم نشرات الإستعلام عن ذلك لا يمكن أن نتوقع تراجعا لانتشار الوباء بالنظر لتوفر كل الشروط المشجعة على انتشاره.

ومن الأوبئة الأخرى التي عرفها المغرب الأقصى نذكر وباء الطاعون الذي ضرب هو الآخر البلد في شكل موجات وبائية مست بصفة خاصة المناطق الريفية بإقليم السوس والشاوية اللتان اعتبرتا الموطن الأول لهذا الوباء، ثم مافتئ ينتشر في المناطق المجاورة عبر المحاور التجارية وصولا إلى المدن مثل مراكش، وكان ذلك في ثلاثينيات القرن الماضي(1). وبحلول عام 1942 عاود الظهور في كل من أغادير ومراكش حيث بلغت حالات الإصابة المؤكدة والمحصاة 498 حالة في مراكش، بينما تذكر المصادر الغير رسمية أن عدد المصابين كان بالآلاف(2). وعرفت سنة 1945 ذروة الوباء ببلوغ عدد المصابين وفقا لإحصائيات إدارة الإحتلال 1.065، والجدول رقم(**41**) يبين تفشي وباء الطاعون في شمال إفريقيا وبعض البلدان المجاورة(3):

السنة / البلد	1930 – 1938	1939 – 1943	1944 – 1945
المغرب	**148**	**2764**	**6510**
الجزائر	**617**	**18**	**610**
تونس	**529**	**13**	**37**
مالطا	**25**	**0**	**57**
إيطاليا	**0**	**0**	**28**

يتضح من الجدول التالي أن المغرب قد تصدر مجموعة الدول الشمال إفريقية من حيث عدد الإصابات بالطاعون، كما نلاحظ تراجع الوباء في البلدين الأوروبيين مقارنة بالبلدان الشمال إفريقية وهو ما يؤكد غياب الرعاية الصحية في ظل الإحتلال الفرنسي.

(1) ياسين إبراهيم،المرجع السابق ، ص ص، 360، 361.

(2)B Mafart,et al, op.cit., p.307.

(3) Ibid, p.309.

كما انتشرت في تونس بؤر الطاعون الفأري لاسيما في الجنوب منها حيث تم تسجيل 13 حالة خلال سنة 1940، ومع بداية شهر أوت عام 1944 كانت كل الموانئ التونسية محتلة من قبل أساطيل الحلفاء التابعة للعملية العسكرية المعروفة بالدراغون Dragoon التي حضرت لإنزال الحلفاء في البروفانس، كشفت عمليات الفحص عن اكتشاف 37 حالة طاعون منها 25 حالة إصابة لأشخاص أوروبيين، وإثنا عشرة حالة لأفراد تونسيين[1] كما أفادت نشرات مديرية الصحة العمومية للجزائر بإحصاء 72حالة إصابة بالتيفوس في بعض المدن التونسية خلال شهري سبتمبر وأكتوبرمن سنة 1944 [2].

في ظل غياب الرعاية الصحية الحقيقية من قبل سلطات الإحتلال وانعدام المواد الغذائية واللباس والنظافة، تجاوز عدد ضحايا الأوبئة أعداد الذين سقطوا في جبهات القتال من أبناء شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية.

لقد أدت السياسة الإقتصادية الإستعمارية خلال الحرب إلى مضاعفة استغلال ثروات المنطقة وإنهاك طاقاتها البشرية إما بفعل التجنيد في الجبهات وما ترتب عنها من خسائر أو الوقوع تحت طائلة القمع والجوع والوباء و هو ماشكل استنزافا بشريا لسكان المنطقة.

(1) Magrou E., Epidémie de peste bubonique à Ferry ville (Tunisie),in rev, **médecine navale** N°1, 1946, pp.105, 112.

(2)CAOM, **1CM42**, direction de la santé publique,renseignement épidémologique,bulletins 1943-1944.

الفصل الخامس

الأوضاع السياسة للمنطقة وتأثيرات الحرب عليها

-1) القمع السياسي

-2) التحول العميق في توجهات الحركة الوطنية المغاربية

-3) رد فعل سلطة الإحتلال على حركة التحرر في شمال إفريقيا

1) القمع السياسي:

أ- في الجزائر:

باندلاع الحرب العالمية الثانية في شهر سبتمبر 1939 كانت فرنسا ضعيفة على المستويين المتروبولي والمستعمرات - منها الجزائر – ولاسيما فيما يتعلق بضمان ولاء الجزائريين[1] بغية إنجاح خطتها المتعلقة بتعبئة الشباب الجزائري والإمكانيات المادية لصالح المجهود الحربي، فلجأت حكومة الإحتلال إلى خنق الحياة السياسية من خلال حل الأحزاب واعتقال وسجن أبرز قيادات هذه الأحزاب ونفي مناضليهم إلى مختلف المحتشدات التي زُرعت في جنوب البلاد.

وقبل التطرق إلى تفاصيل القمع السياسي وأبرز مظاهره، جدير بنا أن نرصد أهم التشريعات الزجرية التي أصدرتها إدارة الاحتلال في زمن الجمهورية الثالثة أو على عهد حكومة فيشي. وفي هذا الصدد نذكر مرسوم12 نوفمبر 1938 المتعلق بإيواء الأجانب في مراكز خاصة ومرسوم18 نوفمبر 1939 والقاضي بتخويل الإدارة الصلاحيات القضائية[2] ومرسوم 26 سبتمبر 1939 المتعلق بالأحزاب والجمعيات السياسية [3]والمرسوم القانون الصادر في 28 ماي 1940 والمتعلق بمتابعة مناضلي حزب الشعب،تبعا لهذه الترسانة التشريعية شرعت سلطة الإحتلال في ممارست سياستها القمعية في الجزائر من خلال حل حزب الشعب طبقا لمرسوم 26 سبتمبر1939 واعتقال قيادته الوطنية ممثلة في السيد ميصالي الحاج وأربعة وعشرون عضوا من أركان حزبه وذلك مع بداية شهر أكتوبر 1939[4]، بينما خُصص مرسوم 28 ماي لإلغاء عضوية منتخبي حزب الشعب من المجالس المنتخبة في حالة إصرارهم على عدم التنازل عن عضويتهم في الحزب. وفي هذا السياق ألغيت عضوية المستشار العام (Le

---

(1) عبرت القوى التقليدية ممثلة في الزوايا وجماعة النخبة عن تأييدها وتضامنها المطلق مع قرار إعلان الحرب الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في 03 سبتمبر مثلما هو الحال مع شيخ زاوية الهامل ببوسعادة وإبن جلول زعيم النخبة والصيدلي فرحات عباس الذي أعلن تطوعه في الجيش الفرنسي مع بداية الحرب. أنظر C.A.O.M., G.G.A,**11H51**, bulletin d'information quotidienne n°57,Alger,le 29 septembre 1939.et SHAT.,TOAFN.,**27N218**,bulletin d'information GQG,septembre 1939

(2)Jacques Cantier, **l'Algérie sous le régime de vichy**, éd, odil jacob,Paris 2002. Pp,76-78.

(3) René Gallissot, Algérie,op.cit, p,131.

(4) C.A.O.M., Préfecture d'Alger, **4I8**, dossier/1,note du CIE sur le PPA,Alger le 29/oct/1940.

(conseillé général) السيد دوّار محمد[1] المنتخب بأغلبية ساحقة في شهر ماي 1939 بمجلس مدينة الجزائر.

لقد تجددت الإعتقالات السياسية خلال صيف 1940 أي في أعقاب انهزام فرنسا وتوقيعها للهدنة في 22 جوان 1940 واعتلاء الماريشال بيتان زمام الحكم فيما بقي من فرنسا خارج نطاق الإحتلال الألماني وكذا المناطق الموالية له من الإمبراطورية. وتماشيا مع تلك الإجراءات القمعية، رأى مسؤولو مركز الاستعلامات والدراسات (C.I.E) أن عمليات القمع والعنف قد قضت نهائيا على نشاطات حزب الشعب بعد انتشار الخوف وحالة الفوضى بين مختلف فروعه[2].

و من جهة أخرى تشير بعض الوثائق الأرشيفية وكذا شهادات المعاصرين للأحداث، أنه في أعقاب استتباب الوضع العسكري نسبيا شرعت دوائر الاحتلال في الإتصال بميصالي الحاج بغية ضمان هدوء المستعمرة، وفي هذا النطاق كتب النقيب شوان (Schoen) : "أن محاولات للاتصال بين الإدارة وميصالي قد تمت بين شهري نوفمبر 1940 ومارس 1941 ولكنها لم تؤدي لنتائج تذكر"[3].

وإثر فشل تلك المحاولة، تم تقديم السيد ميصالي الحاج [4] ومجموعة من قيادة الحزب مكونة من 26 شخصا إلى المحكمة العسكرية بالجزائر في 28 مارس 1941، وعلى الرغم من الموقف المعتدل

---

(1) من مواليد 23 جوان1919 بدوار إراتن بتيزي وزو، انتقل إلى مدينة الجزائر حيث استقر بها وعمل قابضا في المؤسسة الفرنسية CFRA، أنتخب مستشارا عاما لمدينة الجزائر سنة 1939. ترأس الخلية السرية للحزب على مستوى مدينة الجزائر العاصمة في أعقاب اعتقال ومحاكمة قادة الحزب الوطنيين، وبعد حملة الكتابات الجدارية في شهر ماي 1941 بالجزائر تم اعتقاله وسجنه بسجن لومباز الذي بقي فيه إلى أن توفي به سنة 1943، انظر: C.A.O.M, préfecture d'Alger,4I8,d1,différents notes et rapports du CIE sur l'activité du PPA dans le dépatement d'Alger 1940/1941.

(2) Jacques Cantier,op.cit, p.343.

(3) Ibid.

(4) (1898 1974)شخصية سياسية جزائرية مرموقة من مواليد 16 ماي 1898 بمدينة تلمسان من أسرة متواضعة كان والده يمارس النشاط الفلاحي كأغلبية الجزائريين، بدأ مشواره التعليمي بمدرسة ديسبيو النظامية،خلال الحرب العلمية الأولى تم تجنيده في صفوف الجيش الفرنسي حيث تم نقله من وهران إلى مدينة بوردو سنة 1918 ومنها تفتحت عيونه على عالم مابعد الحرب حيث تأثر بالغ التأثر لانهزام الدوالة العثمانية رمز وحدة العالم الإسلامي وبعد عودته القصيرة إلى تلمسان شد رحاله مجددا نحو باريس لتبدأ معها رحلة البحث عن العمل الذي اقترن مع النشاط النضالي السياسي، وتكوين الأسرة بعد اقترانه بالسيدة إميلي بسكونت التي أنجبت له علي وجانينة، في سنة 1925 انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي ومنه ساهم في تأسيس حزب شمال إفريقيا خلال شهر جوان 1926حيث انتخب أمينا عاما له وكان عمره 28 سنة. وأمام اتساع قاعدته الشعبية التي

الذي أبداه زعيم حزب الشعب أمام القضاة بأن "حزبنا يرغب في المساواة المطلقة، واحترام تقاليدنا ولغتنا وديننا، ونحن لانريد الإنفصال عن فرنسا لكن نريد التحرر بإعانتها في إطار السياسة الفرنسية"، وأعرب عن أمله في إحداث تغييرات جديدة وعلاقات جديدة مع فرنسا، وأنهى ميصالي مرافعته "ما نرغب فيه هو الحكم الذاتي على طريقة الدمنيون الإنجليزي فإن منح لنا ذلك فإنني سأقدم دعمي ودعم حزبي الكامل"[1]. إلا أن الأحكام الصادرة ضده وبقية المناضلين كانت جد قاسية بحيث حكم عليه بستة عشر سنة مع الأعمال الشاقة، عشرون سنة نفيا من الجزائر ومليون فرنك غرامة مع مصادرة أملاكه الشخصية[2].

لقد جاءت هذه المحاكمة في أعقاب أحداث تمرد عناصر فوج الرماة الجزائريين للزحف إلى المشرق (RML) في ثكنة الحراش والتي سبق لنا الحديث عنها في الفصل الثاني وإنما نوردها للدلالة على أن تلك الأحكام المشددة على قيادة الحزب كانت تعبيرا عن محاولة سلطة الإحتلال تحميل مسؤولية تلك الأحداث بصفة غير مباشرة لحزب الشعب.

وبعد مرور سنة على تلك المحاكمات شرعت السلطات العسكرية في محاكمة مجموعة ثانية من مناضلي حزب الشعب مكونة من 25 مناضلا يوم 18 و19ماي1942 أمام المحكمة العسكرية

أحصت أكثر من 4000 مناضل على مستوى أوروبا وعشية الإحتفالات المئوية المخلدة للغزو عمدت سلطات الإحتلال إلى حل النجم سنة 1929 لكن ذلك لم يثني ميصالي على مواصلة نشاطه النضالي فأسس سنة 1933 جريدة الأمة وأعاد تنظيم الحزب تحت إسم جديد هو النجم المجيد ماعرضه للإعتقال وحل الحزب الجديد. في سنة 1935 أعاد ميصالي تشكيل حزبه من جديد تحت إسم الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا لكن الحكومة الفرنسية سارعت مرة أخرى إلى حله واعتقال زعيمه، وفي 11 مارس 1937 ومن مدينة نتتارن أسس ميصالي حزب الشعب الجزائري الذي حلته السلطات الفرنسية واعتقلت إطاراته وتعقبت مناضليه خلال الحرب العالمية الثانية.أنظر: Benjamin Stora,**dictionnaire biographique de militants nationalistes algeriens (ENA,PPA,MTLD) 1926 1954**, ed , l'harmattan, paris1985. pp.60 63.

(1) C. A.O.M., S.L.N.A, **4I14** ,d1,R.M 1941. و. 812،محفوظ قداش، المرجع السابق،ص

(2)C. A.O.M., S.L.N.A, 4I8,généralité PPA 1941,RM Avril1941.

للجزائر بتهمة إعادة تشكيل رابطة منحلة وتقدم هذه المجموعة المناضل محمد دوار بن الطاهر ونطقت المحكمة بأحكام تراوحت بين 5 سنوات و9 أشهر نافذة وأخلت سبيل ثلاثة منهم[1].

وعلى الرغم من التزامها الصمت وفقا لتعليمات الشيخ إبن باديس[2]، ووقف كل من جريدتي الشهاب والبصائر مع بداية الحرب، إلا أن جمعية العلماء قد طال قادتها ما طال الوطنيين من اضطهاد، حيث شددت إدارة الاحتلال رقابتها على مؤسساتها[3]، وحضرت على الشيح ابن باديس الخروج من قسنطينة إلى أن وافته المنية في 16 أفريل 1940. و اعتقال السيد فرحات دراجي (من أشهر كتاب الجمعية) خلال شهر نوفمبر1939، والصحفي الأمين العمودي الذي دامت فترة احتجازه من شهر جانفي إلى شهر مارس من سنة 1940، ووضع الشيخ البشير الإبراهيمي[4] تحت الإقامة الجبرية في منطقة آفلو منذ 10 أفريل 1940 [5].

بعد توقيع الميثاق الجرماني-السوفيتي في شهر أوت 1939 تدهورت العلاقات بين باريس وموسكو، فأصدرت حكومة الجمهورية الثالثة مرسوم 26 سبتمبر 1939 الذي حضر كل نشاط

---

(1) C. A.O.M., S.L.N.A, 4I8,généralité PPA,CIE n°841,etat des missalistes traduits devant le tribunal militaire d'Alger sous l'inculpation de reconstitution de ligue dissoute le 18,19 mai 1942,Alger le 11juin1942.

(2) الشيخ عبد الحميد بن باديس من مواليد سنة 1889 بمدينة قسنطينة تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس حيث درس علوم التفسير وأصول الفقه وآداب اللغة وفنونها. انتقل بعدها إلى المشرق حيث تعرف على علمائها وبعد عودته إلى قسنطينة اشتغل بالتعليم ثم أسس سنة 1925 جريدة المنتقد، وفي عام 1931 عين رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،توفي في شهر أفريل 1940 .أنظر:رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر** ،منشورات ANEP الجزائر2001 ،ص.153 .

(3) في تقريره إلى الحاكم العام في 07 مارس 1940 كتب ضابط مركز الاستعلامات والدراسات بقسنطينة " إن سيدي لخضر يعتبر بؤرة الحريق التي ينبغي إطفاؤها مسبقا إذا أردنا إبقاء التأثير الفرنسي بعيدا عن أي خطر في الجزائر " أنظر:.CAOM.GGA., **9H51**

(4) أحد كبار رواد الحركة الإصلاحية ولد سنة 1989 بقرية سيدي عبد الله من قبيلة أولاد إبراهيم من نواحي سطيف تلقى تعليمه الأول على يد والده فحفظ القرآن الكريم ودرس اللغة والفقه ثم انتقل إلى الحجاز حيث واصل تعليمه هناك وتعرف على ابن باديس في المدينة المنورة وفي عام 1920 عاد إلى الجزائر وبدأ مسيرته الإصلاحية في مدينة سطيف وبعد تأسيس الجمعية عين نائبا لرئيسها، وبعد وفاة الشيخ إبن باديس خلفه على رأس الجمعية رغم وجوده تحت الإقامة الجبرية بمنطقة آفلو، إنتقل منذ سنة 1952 إلى المشرق حيث أشرف على بعثات الجمعية ولم يعد إلى الجزائر إلا بعد الإستقلال سنة 1964 .أنظر:أبو عمران الشيخ ، ناصر الدين سعيدوني، **معجم مشاهير المغاربة**، المؤسسة الجزائرية للطباعة،الجزائر1995،ص، ص.22 ،23 .

(5) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ج3 ، ص187.

الجمعيات والتنظيمات التابعة للأممية الثالثة، ومن ذلك حل الحزب الشيوعي في كل من فرنسا والجزائر[1] الذي تحول إلى العمل السري تحت مسمى " جبهة العمل" مركزا نشاطه في مدينة وهران على وجه الخصوص، وتمت محاكمة 27 نائبا شيوعيا في 3 أفريل 1941 في فرنسا حيث حكم عليهم بخمسة سنوات، ثم حولوا إلى السجن المدني للجزائر[2]. وتواصلت عمليات التوقيف لقيادة هذا الحزب في الجزائر وفقا لقوانين الإعتقال الإداري في محتشدات الجنوب الجزائري على الرغم مما تميزوا به من احترام للقوانين الصادرة عن حكومة فيشي، وبعد إنزال الحلفاء سوف يكونون من أول المستفيدين من تغيرات الوضع في المنطقة بحيث يستأنفون نشاطهم السياسي ويتم تحرير معتقليهم السياسيين مع بداية سنة 1943 تبعا لتدابير التطهير الذي تبنتها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN).

كما ألغت حكومة فيشي قانون كريميو الصادر عام 1871 عن الوزير اليهودي أدولف كريميو والذي أفضى إلى تجنيس اليهود دفعة واحدة، وذلك طبقا لقانون 08 أكتوبر 1940، والذي أصبح يهود الجزائر بموجبه رعايا فرنسيين[3] كالمسلمين الجزائريين. وحدد القانون الصادر في 02 جوان 1941 قائمة الوظائف الحرة المحظورة على اليهود (Numerus clausus) والتي منها المحاماة والطب، كما حدد قانون 22 جويلية 1941 الممتلكات اليهودية القابلة للمصادرة القانونية[4].

وبينما رحب المعمرون الفرنسيون بهذه الإجراءات ولاسيما أولئك الذين كانوا يوصفون بمعاديي السامية (Anti-simitistes) من أمثال السيد إيميل مورينو شيخ بلدية قسنطينة الذي كان مدينا في نجاحاته الانتخابية في هذه المدينة لأصوات اليهود، استهجن فرحات عباس موقف الإدارة من اليهود واعتبر ذلك القرار رجعيا، أما ميصالي الحاج والذي في رده على ضابط الحاكم العام بخصوص إلغاء

---

(1) من أبرز الوجوه النضالية التي طالها الإعتقال من الحزب الشيوعي الجزائري قدور بلقاسم الأمين العام للحزب والذي توفي بمعتقل جنان بوزق ودلسي مرسيلان أمين جهوي في 31 أوت 1939 وتم اغتيال علي رابيا .أنظر CAOM,SLNA,préfecture d'Alger,4I8 plusieurs bulletins de renseignements de 1939,1940,1941.

(2) Jaques Cantier. op.cit.p.343.

(3) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق،ج3 ، ص. 179.

(4) René Rodière, **législative de l'Afrique du nord en guerre 08 novembre1942 08 novembre 1943**. ed, la maison du livre , Alger 1946, pp.47,48.

قانون كريميو فإنه رأى أن ذلك لا يمثل أي تطور بالنسبة للشعب الجزائري وبأن المسلمين لم يُمنحوا أي حقوق جديدة وأن المساواة التي أنجزتها السلطة بين المسلمين واليهود هي مساواة دنيا[1].

– أ1) السجون ومراكز الإعتقال في الجنوب:

امتلكت سلطات الاحتلال منظومة قمعية متكاملة مثلت السجون ومراكز الاعتقال أبرز أدواتها منذ القرن التاسع عشر، وأمام الانهيار السريع لقواتها أمام الجيش الألماني، سعت حكومة فيشي منذ الأسابيع الأولى لتشديد توجهها القمعي وتقوية ترسانتها التشريعية الزجرية والتوجه صوب التصلب في تطبيق سياستها بغية تجاوز عقبة خصومها السياسيين. وفي هذا السياق نذكر محاولتها بعث النشاط في شبكة سجونها التقليدية المنتشرة في مختلف أنحاء الجزائر والتي عرفت حالة اختناق بنزلائها من أصحاب قضايا الحق العام أو معتقلي الرأي. ولعل من أبرز خصائص هذه السجون هو الغياب التام لشروط إيواء المعتقلين كانعدام النظافة وما يترتب عنها من آثار صحية خطيرة على نزلائها.

ففي سجن لونباز بجنوب قسنطينة والذي أُنشئ خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بهدف استقبال المبعدين في أعقاب أحداث ثورة 1848 بفرنسا وأنصار الكومونة في أعقاب سقوط الإمبراطور نابليون الثالث، فإن هذا السجن ظل في الخدمة إلى غاية الحرب العالمية الثانية وقد تم توجيه الوطنيين إليه يتقدمهم ميصالي الحاج الذي أُخضع إلى نظام عقابي قاسٍ تمثل في العزل ليلا ونهارا وتحليق الرأس وتقييد الرجلين وارتداء الثياب المخططة وإجباره على القيام بالأعمال الشاقة[2].

أما السجن المدني بالعاصمة فقد استقبل سنة 1941 النواب الشيوعيين المبعدين من فرنسا، وبمرور الوقت واستمرار عملية الإعتقال أصبح واقعا تحت ظاهرة ارتفاع عدد النزلاء بصفة دائمة، وهو ما انعكس سلبا على ظروف النزلاء، ففي الرسالة التي وجهها جان سال ميل Jean Scelles-Mille – مناضل سابق في الحركة الجمهورية– إلى الحاكم العام وتقرير وجهه إلى فيشي والذي ورد فيهما " إن

(1) Jaques Cantier.op.cit.p.343.

(2) Benjamin Stora, **messali hadj**, paris, harmattan,1989.p.186.

السجن المدني بالجزائر والمعروف بسجن بربروسا قد أنشئ لإستقبال 650 معتقل، لكنه يحصي اليوم 2100 معتقل، حيث بلغ عدد المعتقلين بالزنزانة الواحدة العشرات في ظروف قاسية دون فراش إلا القليل من حصائر الحلفة وكانت وضعيات النوم الصعبة وغياب التغذية الكافية سببا رئيسا في بروز حالات مرضية كالتهاب الحوض والتيفوس الذي عاد منذ ثلاثة أشهر في شكل حالة وبائية "[1].

وفي ذات السياق كتب مدير مركز الإقامة المحروسة بالمشرية إلى الحاكم العام في 23 ماي 1942 أن مركزه استقبل معتقلين جزائريين محولين من سجن بربروسا في حالة صحية يرثى لها وقد توفي أحد المحولين بعد 48 ساعة، وأضاف في نفس الرسالة أن مركزه استقبل في 23 أفريل دفعة ثانية من المحولين من نفس السجن كان من بينهم 17 مصاب بالتيفوس[2].

أما سجن الحراش والمعروف ب"سجن البيت المربع "، فقد وُجد به خليط من النزلاء من ذوي أحكام الحق العام والمعتقلين السياسيين على غرار النواب الشيوعيين المحولين من فرنسا إلى الجزائر وبعض الوطنيين الجزائريين، وكانت ظروف النواب الشيوعيين أقل قساوة من ظروف المعتقلين الوطنيين الجزائريين[3]. كما استقبلت هذه المؤسسة العقابية المدانون بالأعمال الشاقة وجناح خاص بالمحكوم عليهم بالإعدام، يضاف إلى ذلك وجود معتقلين بدون محاكمة[4].

بالموازاة مع هذه الشبكة التقليدية من السجون سيئة الصيت في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية فقد لجأت الحكومة الفرنسية إلى فكرة الإبعاد السياسي لمواجهة خصومها وإنشاء مراكز الإعتقال في المناطق النائية ولاسيما تلك الواقعة على الخط الرابط بين الهضاب العليا والصحراء، وقد ارتكزت هذه الإجراءات على مجموعة من التشريعات التي أصدرتها حكومة الجمهورية الثالثة، ثم أضيف لها بعض النصوص القانونية الجديدة في عهد حكومة فيشي، ومن أبرز هذه التشريعات المرسوم القانون الصادر

---

(1) Jaques Cantier.op.cit.p.347.

(2) CAOM.,GGA.,**9H115**,lettre n°1685 du directeur du centre de séjour surveillé de Méchria à Mr. G.G.A., le 23 /Mai/1942.

(3) Imanuel Sivan, **communisme et nationalisme en Algérie** (1920 1962) ed : chirat, paris1976.p.110.

(4) Jacques Cantier.op.cit.

في 12 نوفمبر 1938، المعد من قبل ألبير سارو Albert Sarout (وزير الداخلية في حكومة دلاديي) والقاضي بإيواء الأجانب في مراكز خاصة وكذا الأجانب الغير مرغوب فيهم[1]، وذلك لمواجهة تدفق اللاجئين السياسيين الإسبان الذين بلغ عددهم خلال شهر سبتمبر 1939 على التراب الفرنسي 330 ألف لاجيء تم تجميعهم في مراكز على طول الساحل (Roussillon, Agde, Brain, Septfords.). وفي أعقاب سقوط العاصمة الإسبانية مدريد في يد أنصار الجنرال فرانكو في شهر مارس 1939، خرجت الموجة الأخيرة من اللاجئين الإسبان والذين كانت وجهتهم نحو سواحل شمال إفريقيا، ووفقا لمذكرة الحاكم العام في الجزائر الصادرة في 04 جوان 1939 فإن قرابة ال: 7000 لاجئ توجهوا إلى وهران حيث أعدت لهم سلطات الإحتلال السجن القديم بالمدينة كمركز لإيواء النساء والأطفال، ثم فتحت مراكز أخرى بذات المدينة نذكر منها مركز رافان بلان Ravin blanc عند رصيف ميناء وهران، ومركز نهج تونس[2].

أما في عمالة الجزائر فقد أنشئ بجنوبها محتشدي سيزوني Suzzoni وموران Morand بجوار مدينة قصر البخاري عند سفح جبل بوغار ومركز كارنو بالشلف[3].

و قبيل اندلاع الحرب بأيام، صدر المرسوم الثاني المتعلق بالاعتقال الإداري في 30 أوت 1939، والذي نص على أنه في حالة الصراع المسلح ينبغي تجميع الرعايا الأجانب الذين ينتمون للعدو في مراكز خاصة لكل شخص يتراوح عمره مابين 17 إلى 65 سنة[4].

كما صدر في 18 نوفمبر 1939 مرسوم قانون خول للإدارة البعض من صلاحيات السلطة القضائية فيما يتعلق بحق إعلان إجراءات الحجز الفوري. وفي أعقاب الهزيمة الفرنسية وانتهاء عهد الجمهورية الثالثة، فقد اتسمت قضية الاعتقال الإداري بالغموض إلى أن صدرت تشريعات جديدة

---

(1) C.A.O.M., G.G.A., 9H115, Arrêté.

(2) Jacques Cantier et Eric Jannings, **l'empire sous Vichy**, Odil Jacob, Paris 2004. P.77.

(3) Denis Peschanscki, **les camps français d'internement 1939 1946**, thèse de doctorat d'Etat (histoire contemporaine) université Paris 1 Panthéon Sorbonne,2000 .p.54.

(4) C.A.O.M., G.G.A., 9H115, Arrêté.

نذكر منها قانون 03 سبتمبر 1940 الذي عرف الأشخاص المعنيين في البند الأول من مرسوم 18 نوفمبر، حيث أصبح يمكن تنفيذ عملية الحجز في أي مؤسسة بناءا على قرار الوالي المطابق لتعليمات الحكومة [1].

و نص قانون 27 سبتمبر 1940 على توجيه أعداد المهاجرين الإسبان الكبيرة إلى مجموعات العمال الأجانب (Groupement des travailleurs étrangers). أما قانون 04 أكتوبر من نفس السنة فقد نص على إمكانية احتجاز الرعايا الأجانب من أصول يهودية في معسكرات خاصة بقرار من والي العمالة[2].

لقد شكلت هذه التشريعات الإطار القانوني لسياسة الاعتقال المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال في الجزائر وبناءا عليه توزعت على التراب الجزائري مجموعة من المعتقلات التي تعددت مسمياتها واجتمعت في مدلولها على أنها ضرب من ضروب القمع السياسي خلال فترة الحرب فمنها ما دُعي بـ : معسكرات الإقامة المحروسة أو المحتشدات التأديبية أو مراكز الشغل.

لقد اجتمعت داخل هذه المحتشدات كل عوامل تنكيد الحياة الطبيعية، فبالإضافة إلى قساوة طبيعة المناطق التي أُنشأت فيها (الهضاب والصحراء)، فإن أغلبية المحتشدات كانت غير مكتملة الإنجاز وإخضاع نزلائها إلى نظام صارم يمتاز بالعمل اليومي تحت حراسة المسؤولين عن تلك المعتقلات من ضباط عسكريين وميليشيات مسلحة تؤدي مهمة الحراسة. ومن أبرز هذه المحتشدات في القطاع الوهراني نذكر: معتقل بوسويه Boussuet يقع ببلدية الضاية على بعد 60 كلم جنوب مدينة سيدي بلعباس، أنشيء هذا المعتقل على قمة هضبة يبلغ ارتفاعها 1300 م محاطة بأشجار الصنوبر والبلوط وهو عبارة عن بناية صلبة وأسطحها مغطاة بالقرميد داخل ثكنة عسكرية قديمة تم تشييدها سنة1854[3]، يحتوي المعتقل على 13 زنزانة وقد حمل إسم الأسقف بوسويه المعروف بمؤلفاته في مجال

---

(1) Jacques Cantier, l'empire, op.cit, p.78.

(2)Ibid.

(3)Ministère des affaires étrangères, Vichy1939 1945guerre, **volume 153**, D3^{A}, rapports d'inspection 1942 1943.p.3.

اللاهوت وقد خصص لاستقبال المعتقلين السياسيين من الجزائريين وحتى من قارات بعيدة كآسيا وأمريكا الجنوبية أين يتعرض الكثير منهم لمختلف أنواع التعذيب النفسي والبدني [1]، ومعتقل جنان بورزيق بعين الصفراء، وهو عبارة عن حصن تم إنشاؤه سنة 1885 من قبل الجنرال دليباك Delebec بالقرب من محطة السكة الحديدية وهو يقع على ارتفاع 1045م بقمم جبال القصور وهو يبعد عن الحدود المغربية ب 25كلم، بعيد عن كل تجمع سكاني عدا واحة جنان بورزق فمركز عين الصفراء كان يبعد عن المعتقل ب80 كلم شمالا ومركز بني ونيف ب60 كلم جنوبا في صحراء شاسعة مليئة بالرمال والحصى والأفاعي والعقارب كما أشارت مختلف الوثائق المتعلقة بهذا المحتشد إلى الظروف المناخية القاسية من ارتفاع كبير لدرجة الحرارة ابتدء من شهر جوان وقسوة برودة ليالي شتائه ولعل من أبرز خصائص هذا المعتقل عزلته التي تحول دون محاولة نزلائه الفرار وهو ما سهل عمل فرقة الحراسة المكلفة به [2].

أما معتقل المشرية فكان يقع في المنطقة الجنوبية من مرتفعات سلسلة الأطلس الصحراوي وتحديدا عند سفح جبل عنتر في منطقة تتميز بمناخ قاري حيث يعرف المدى الحراري فوارق كبيرة بين درجة حرارة الليل والنهار، والمحتشد هو عبارة عن ثكنة عسكرية بناياتها مغطاة بالبلاط محاط بسور عالي تنتشر على زواياه أبراج المراقبة وقد حصص معتقل المشرية في البداية لاستقبال الأجانب لكن في ظل تزايد عمليات الإعتقال الإداري أصبح يأوي إليه شرائح مختلفة من المعتقلين [3].

ومن بين محتشدات القطاع الجنوب الغربي كذلك محتشد بشار الذي لم يرد ذكره كثيرا إلا عند الإشارة لبعض حالات الفرار وكان أول نزلائه من اللاجئين الأسبان الذين بلغ عددهم في أول الأمر 2000 شخص وبالإضافة إلى هذا المخيم نذكر كذلك مخيم بوعرفة الواقع بين عين الصفراء شمالا وبني ونيف جنوبا قرب جبال عمور وقد ضم بعض المحولين من منجم القنادسة والذين وظفوا من قبل

---

(1) Ministère des affaires étrangères, Vichy1939 1945guerre, **volume 153**, D3^{A}, rapports d'inspection 1942 1943.p.3.

(2)Ibid.p.1.

(3) Ibid.p.6.

حكومة فيشي لصالح الألمان، أما معسكر حجرة المقل فيقع إلى الجنوب من أدرار وكان مؤلفا من مجموعة من الخيام الغير محاطة بسياج من الأسلاك، نقل إليه اللاجئون الأسبان الذين كانوا بمنطقة غيليزان [1].

كما انتشرت في عمالة الجزائر وجنوبها مجموعة من المعتقلات منها معتقل البرواقية الملحق بسجن هذه المدينة، والذي خصص في البداية للأجانب طالبي اللجوء والذين لا يملكون التصريح القانوني بالإقامة في التراب الجزائري[2] و معتقل قصر البخاري الواقع عند أسفل جبل بوغار – نهاية سلسلة جبال الونشريس من الجهة الشرقية – وكان يتألف من غرف جاهزة معدة لاستقبال 24 فردا لكن العدد الفعلي كان يتجاوز بكثير ذلك العدد، وقد أخضع هذا المحتشد إلى نظام عسكري صارم وفق تعليمات الحاكم العام التي تضمنتها الرسالة التي وجهها إلى والي الجزائر بتاريخ 14 جوان 1939 والتي دعاه فيها إلى تطبيق نفس النظام المطبق في معتقلات جنوب غرب فرنسا وتحديدا معسكر (ADGE) على معسكر قصر البخاري.

أما منطقة الجلفة السهبية فقد أنشىء بها مركزين للإعتقال، معسكر عين الزرار الذي وضع سنة 1939 وكان يضم قاعات كبيرة وخيام محاطة بأسلاك شائكة ومحصن بأبراج للمراقبة، وكانت ملحقاته الإدارية مجمعة بحصن كفارلي الواقع بداخل الجلفة، وقد خصص في البداية لاستقبال المعارضين السياسيين الفرنسيين ثم خلفهم فيه الجمهوريون الأسبان[3].

أما معسكر الأغواط فقد استقبل الجنود الإنجليز من طيارين وأفراد القوات البحرية الملكية وقد حظي باهتمام السفارة الأمريكية بالجزائر وأدى ارتفاع عدد نزلائه من 360 إلى 924 معتقل في

(1) CAOM,GGA,9H116,note n°4505, Ain Safra, le25 /06/1942.

(2) C.A.O.M.,G.G.A.,9H115 rapports d'inspection des camps d'internés du département, d'Oran et de du sud oranais,1941 note de service N°305,1/2,Alger le 2 fev1942.P.2.

(3) C.A.O.M.,G.G.A.,9H115, rapports sur le fonctionnement et l'organisation de CSS, correspondance du directeur du CSS,N°4,le commandant du territoire de Ghardaïa a Laghouat, N°992,Djelfa le 15juillet 1942.

أعقاب غرق السفينة مانشستر Manchester، ونجاة 450 من ركابها حيث تم توجيههم إلى هذا المعسكر إلى مضاعفة المساعي الأمريكية لتحسين ظروف الإيواء داخل المعتقل[1].

أما في القطاع القسنطيني وجنوبه فقد وجدت مجموعة من المعتقلات نذكر منها معتقل جبل فلتان الذي وصفته الوثائق الفرنسية بأنه مخصص لفئة الأشخاص الغير مرغوب فيهم من وجهة النظر السياسية والذين يشكلون خطرا على الأمن العام[2]. بالإضافة إلى ذلك فقد توزعت مراكز أخرى على طول الخط الرابط بين بسكرة والإقليم العسكري لتوقرت[3].

لقد ارتبطت مراكز الاعتقال رأسا بقيادة النواحي العسكرية في الجوانب العسكرية وبسلطة ولاة العمالات الثلاثة فيما يتعلق بالمسائل المدنية، أما بخصوص الجانب التنظيمي والتسييري لهذه المراكز فعلى الرغم من اختلاف أسمائها إلا أنها كانت تكاد تشترك في الجهاز المسير والذي كان يشبه إلى حد كبير النظام المعمول به في المحتشدات النازية فكان المركز واقعا تحت إشراف المدير الذي في غالب الأحيان يكون ضابطا عسكريا برتبة رائد وإلى جانبه نائبه والمسير ومجموعة من الإداريين وإلى جانب هؤلاء المؤطرين كانت عمليات الحراسة من اختصاص أفراد الميليشيا أو الدواير والذين كان عددهم يختلف من معسكر إلى آخر حسب عدد المعتقلين وموقع المحتشد بالنسبة للمدن أو خطوط المواصلات فبينما كان عدد مليشيا معتقل جنان بورزيق 64 عنصرا ضم مركز الجلفة 120 عنصرا من الأهالي وتحت إشراف عسكريين فرنسيين[4].

---

(1) Ministère des affaires étrangères, Vichy1939 1945guerre, Afrique, **volume52 53**,**54 55**,**56 57**, camps de Laghouat, note N°0754,du général du corps armée secrétaire d'état a la guerre a M[r] le chef du gouvernement secrétaire d'état aux affaires étrangères ,Vichy le 14octobre1942.

(2) C.A.O.M.,G.G.A.,9H115 rapports d'inspection des camps d'internés du département, d'Oran et de du sud oranais, note de service N°305,1/2,Alger le 2 fev1942.

(3) أنظر الملحق رقم (9) .

(4) C.A.O.M., G.G.A., 9H115, rapports sur le fonctionnement et l'organisation de CSS, lettre du directeur CSS de Djelfa a M[r] le commandant militaire des territoires de Ghardaïa, N°39, Djelfa le 9 janvier1942.

– تطور عدد المعتقلين:

وبخصوص إحصاء المعتقلين تشير الوثائق الأرشيفية التابعة للقوات البرية الفرنسية إلى أن عدد الذين زاروا هذه المراكز سنة 1941 قد بلغ ال: 2086 نزيل وهو عدد لم يعرف تراجع خلال السنة الموالية، حيث تشير الإحصائيات الخاصة بهذه المحتشدات خلال شهر ماي 1942 إلى ارتفاع في عدد المعتقلين حيث بلغ 2329 معتقل. وفيما يلي بعض التفاصيل الإحصائية الخاصة بهذه المعتقلات، الجدول رقم(42) :خاص بالحالة الإحصائية لمراكز الإعتقال المحروسة في الجزائر خلال شهر أفريل 1941[1]:

المركز	عدد المعتقلين			المجموع
	الفرنسيون	الأهالي	الأجانب	
المشرية	28	57	-	85
البيض	-	-	115	115
جنان بورزق	76	74	-	150
الجلفة			495	495
جبل فلتان	175	230	-	425
البرواقية	-	-	200	200
بوسوبيه	492	-	-	492
العريشة	50	-	74	124
المجموع	**841**	**435**	**810**	**2086**

(1)CAOM, GGA, 9H115, rapports d'inspection des camps d'internés du département, d'Oran et de du sud oranais, 1941.

الجدول رقم (43) يتعلق بالحالة الإحصائية خلال شهر ماي 1942 [1]:

المركز	عدد المعتقلين			المجموع
	الفرنسيون	الأهالي	الأجانب	
الجلفة	06	-	1082	1088
جنان بورزق	138	84	-	222
بوسوييه	380	-	-	380
العريشة	55	75	-	130
البرواقية		-	86	86
الشرية	106	215	102	483
المجموع	**685**	**374**	**1270**	**2329**

ومما يتضح من الجدولين هو ازدياد عدد المعتقلين من فئة الأجانب مما يوحي بأن السلطات الفرنسية قد عمدت إلى إفراغ الساحة المتروبولية من العناصر الغير مرغوب فيها وتجميعهم في المعسكرات الجزائرية بما يحمله ذلك من أعباء وانعكاسات على المنطقة. كما أن هذه الإحصائيات لا تعطي صورة واقعية لعدد المعتقلين من المسلمين لاسيما وأنها تمت في فترة طويلة شيئا ما، في وقت نعرف فيه أن الكثير ممن مروا على هذه المحتشدات قد قضوا عقوبات تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر وبذلك لم يتم إحصاؤهم أثناء إعداد هذين الإحصاءين.

- **ظروف الإيواء** :

وتكشف تقارير الزيارات التفتيشية التي قام بها النائبان الشيوعيان مارتال ودميسوا Martel-Demusois حول الوضع المعنوي والمادي للمعتقلين السياسيين خلال الفترة الممتدة مابين 23 مارس إلى 09 أفريل من سنة 1943 أنه إلى غاية تحرير تقرير الزيارة تم إحصاء 2200 معتقل من مختلف الجنسيات والأعراق (الإسبان، السوفييت، بولنديون، فرنسيون، مسلمون و يهود)[2] . وأشار التقرير في مقدمته إلى حالة الخيبة والأسف جراء الأوضاع المادية والمعنوية المزرية التي كان عليها نزلاء هذه

(1) CAOM, GGA, 9H115, rapports d'inspection des camps d'internés du département, d'Oran et de du sud oranais, 1941.

(2) A.N., 72AJ278.rapport du deputés Martel- Demusois, Mars- Avril 1943, p.1.

المراكز رغم مرور حوالي ستة أشهر على إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا وتولي الجنرال جيرو (Giraud) الحكم في هذه المنطقة[1]،

وأكد التقرير على تحديد عدد المحتشدات موضوع الزيارة وهو 09 مراكز وسجون معتقلات، ويتعلق الأمر بسجن البرواقية (سجن ومعتقل)، ومحتشد القنادسة ببشار والجلفة وجنان بورزق وبوسويه وسجن حصن كافارلي (Caffarelli) بالجلفة ومعتقل بوغار. وقد شدد التقرير على تدني مستوى المعيشة داخل المحتشدات بسبب قلة الغذاء وغياب النظافة حيث تنتشر الحشرات داخل غرف نوم المعتقلين وقد كان لهذه الظروف تأثيرا مباشرا على الوضعية الصحية للنزلاء ولاسيما تفشي وباء التيفوس وحالات الإسهال الحاد أو حالات السل، وأكد التقرير على أن القائمين على هذه المراكز لم يكونوا يسمحون بخروج المرضى من المعتقل إلى المستشفى إلا بعد تدهور الوضعية الصحية للمريض الأمر الذي كان وراء وقوع العديد من الوفيات داخل هذه المعتقلات، مثلما هو الحال بالنسبة لمحتشدي جنان بورزق والجلفة[2].

والجدول رقم (44):يلخص نتائج تقرير النائبين حول وضعية المحتشدات موضوع الزيارة التفتيشية[3]:

المعتقل	جنسية المعتقلين	عددهم	الحالة الجسدية	الإطعام	النظافة	حالة الثياب	حالة المحلات
سجن البرواقية	الإسبان	21	حالات العجز	غير كاف حرمان	شبه منعدمة	انعدام الأحذية	سيئة
معتقل البرواقية	إسبان، روس يهود، بحريين، ألمان	73	نقص الأدوية وفاة=تأخر إجلاءللمستشفى	غير كاف	انتشار الأوساخ والديدان	سيئة	انعدام الفراش
القنادسة	95 %من الإسبان	400	-	أكل في مطاعم بأسعار معقولة	-	-	مقبولة عموما
بشار	إسبان	450إلى 500	حالات علاج بالدواء وإجلاء	إمكانية الأكل في المطعم	-	-	ظروف صعبة

(1) بعد نجاح عملية الإنزال في شمال إفريقيا، تشكّلت في 06 جانفي 1943 لجنة مشتركة (Joint commission) مؤلفة من ممثلين عن الجيش الأمريكي والإنجليزي و الصليب الأحمر الدولي بهدف تحسين الظروف المعيشية لمعتقلي المحتشدات والعمل على غلقها نهائيا. أنظر Jacques Cantier, et Eric Jennaings, L'empire, op.cit.,p.189.

(2) A.N., 72AJ278.rapport du deputés Martel- Demusois, Mars- Avril 1943.

(3)Ibid.

			للمستشفى				
الجلفة	إسبان، شيك، بولنديين، يهود	650	سيئة، حالات سل، قرح، إسهال	–	–	–	نموذج القيطو
جنان بورزق	فرنسيون وجزائريون	113	تسجيل حالات وفاة	غير كاف	انتشار الديدان	خرق	ضيقة=تكدس المعتقلين
بوسوييه	فرنسيون مترو بوليون	300	حسن عموما مع توفر الأدوية	جدّ متنوّع	حسنة	كامل	
كافاريلي الجلفة	روس	177	السل، الإجلاء للمستشفى	–	جدّ سيئة	سيّئة	غير نظيفة، افتراش القش
سيزوني بوغار	إسبان، بلجيك بولنديون	105	توفّر العلاج	غير كاف	توفر الحمّام	خرق	جيّدة

بالعودة إلى مختلف التقارير المتعلقة بظروف إيواء المعتقلين في مختلف المحتشدات نلاحظ صعوبة الظروف في المعتقلات التي كانت تضم المعتقلين السياسيين الوطنيين مثلما هو الحال بالنسبة لمعتقل جبل فلتان الذي أُخضع نزلاؤه من أنصار حزب الشعب إلى ظروف معيشية جد قاسية أدت إلى قيامهم بتمرد خلال سنة 1941، الأمر الذي أدى إلى استعمال قوات الحراسة للرصاص ضد المعتقلين تسبب بجرح ستة منهم، وكانت تلك الأحداث سببا مباشرا في دفع سلطات الإحتلال إلى تحويل نزلائه وإعادة توزيعهم في مراكز أخرى وإغلاقه نهائيا[1]. ونفس الظروف كابدها نزلاء محتشد جنان بورزيق أو المعتقلين السياسيين في معتقل المشرية والذين كانوا يعيشون في ظروف جد صعبة بينما خضع المعتقلون الإنجليز والبولنديون في نفس المعتقل وفي نفس الفترة لظروف جد مريحة منها بالخصوص غرف النوم التي تميزت بالإتساع والإضاءة والتهوية ومحدودية عدد شاغليها حيث لم يكن يتعدى الثلاثة أشخاص، وكذا وفرة الغذاء، كما حظي هؤلاء الإنجليز دون غيرهم بزيارة مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي الطبيب السويسري المقيم بالدار البيضاء الدكتور واييس دونون Wayss Dunant مابين 13 و15 أوت 1942 وهي الزيارة التي سبقتها إجراءات مست تحسين الظروف

(1) Peter Gaidas, **les camps de vichy en Afrique française du nord**, **les groupes de travailleurs étrangés(GTE) en France et en Afrique du nord 1940 1944**,lulu presse2014. p.201.

المعيشية للمعتقلين الانجليز بغية ضمان نفس الظروف للمعتقلين الفرنسيين في المعتقلات الانجليزيةفي كل من أنجلترا ومصر[1]. وتكررت مظاهر التمييز بين العناصر الأوروبية والأهالي في أكثر من مركز[2].ففي معتقل جنان بورزيق كانت الغرفة الواحدة يتقاسمها أكثر من 24 فردا وما يزيد الأمر صعوبة عدم توفر أمتعة النوم حيث كان يتم توزيعها حسب السن:

-المعتقلين أكثر من 50 سنة كان يقدم لهم سرير وفراش من الأعشاب الجافة وغطاء القدمين

-المعتقلين أقل من 50 يقدم لهم حصيرتين من الحلفاء و ثلاثة أغطية[3].

أما معتقل الجلفة فكان يحتوي على أسرة حديدية وبدون أغطية وعلى الرغم من قساوة شتاء المنطقة فإنه كان يمنع تسليم الخشب للمعتقلين من أجل التدفئة.

لقد شكلت هذه المراكز ورشات حقيقية للعمل تم من خلالها استغلال المعتقلين في مختلف الأعمال طوعا أو كرها فقد قضت تدابير مرسوم 12 أفريل 1939 بالسماح لسلطة الاعتقال باستخدام اليد العاملة من بين المعتقلين وبذلك رأينا كيف تحول اللاجئون الأسبان إلى مجموعات من العمال المجبرين الذين عملوا في ظروف قاسية في مد خطوط السكة الحديدية أو نقل الحجارة وجلب المياه مثلما هو الحال في معسكري قصر البخاري والجلفة[4].

أما فيما يخص المعتقلين الآخرين ولاسيما الجزائريين فإنه وطبقا للتعليمة الصادرة عن الحاكم العام للجزائر بتاريخ 3 جويلية 1941 فإنه تم وضع نظام خاص بالمعتقلات الجزائرية حدد من خلاله التوزيع الزمني الخاص بالأعمال المنسوبة إليهم، وتحديد ساعات النهوض والنوم [5]، تماشيا مع ذلك تم

(1)C.A.O.M., G.G.A., 9H115,direction politique, Afrique Levant(ensemble de correspondances du mai au aout) Alger 1942.

(2)M.A.E., Vichy1939 1945guerre, volume 153, D3^{A}, rapports d'inspection 1942 -1943.p.223.

(3)C.A.O.M., G.G.A., 9H115,lettre du directeur du CSS de Djenien bou rezg a Mr le colonel commandant militaire du territoire de Ain Safra le 2/1/1942.

(4)C.A.O.M.,G.G.A.,**9H116**, note de service concernant les traveaux exécutés au centre de séjour surveillé, N°4062,Djelfa, le 28 avril 1942.p.2 .

(5) M.A.E., Vichy1939 1945guerre, volume 153, D3^{A}, rapports d'inspection 1942 1943.p.18.

تكليف معتقلي جنان بورزيق بصيانة المعتقل الذي يجب أن يبقى في حالة جيدة، وتوزعت ورشات العمل داخل المعتقل على عدة مهن منها ورشة النجارة التي ضمت خمسة حرفيين تركز عملهم حول صناعة وصيانة عتاد المعتقل من كراسي وطاولات وأسرة، أما ورشة الخياطة والتي كان يشرف عليها ثلاثة خياطين كانت مهمتهم ترقيع ملابس المعتقلين، وتعد ورشة الحلفاء من أهم الورشات التي ضمت 30 عاملا مهمتهم صنع الحصائر والأكياس الخاصة بنقل الخضر والتي كان يصل عددها إلى 100 وحدة في اليوم الواحد بالإضافة إلى وجود ورش أخرى كورشة التلحيم و الحدادة وفرن الجير وورشة الخشب وإصلاح الأحذية ودباغة الجلود مثلما هو الحال في مركز المشرية(1).

وفي ظل ضعف عملية التموين بالمواد الغذائية فإن أغلب المحتشدات كانت تتوفر على حدائق لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية ولاسيما الخضروات لتوفير غذاء المعتقلين وحتى الجهاز المشرف على المعتقل، فبمحاذاة معتقل جنان بورزيق كانت هناك واحة تضم 204 نخلة وأشجار التين والخوخ والبرتقال، تم توجيه عدد من المعتقلين الذين قسموا إلى أربعة مجموعات كل مجموعة متكونة من ستة أفراد تحت إمرة مسؤول المجموعة ومقابل هذه الأعمال الشاقة كان أجر العامل البسيط لا يتعدى الواحد فرنك وأما رئيسه فكان 1,5 فرنك، أما النائب فكان 1,25 فرنك(2). ويشهد معتقل بشار عن مدى الظلم والجور الذي فرضه مسيروه على العمال من المعتقلين في مناجم القنادسة وفي مد خط السكة الحديدية العابر للصحراء في ظروف لا إنسانية وبدون أجر. و استأثر الفرنسيون بمختلف الأعمال ذات الطابع الإداري والتمريض على مستوى مراكز الإعتقال.

-الإجراءات العقابية: عرفت معسكرات الإعتقال الفرنسية بصرامة وقساوة إجراءاتها وجور القائمين عليها وبما أن أغلبيتها قد أنشئت بهدف قمع معارضي الحكومة فإن أشكال التعذيب

(1)C.A.O.M.,G.G.A.,9H116,d7,rapport de M^r : Pera Pierre le commissaire inspecteur général des centres de séjour surveillé d'Algérie, inspection de CSS de Mechria, Alger le27 aout 1944 .p.10.

(2)M.A.E., Vichy1939 1945guerre, volume 153, D3^A, rapports d'inspection 1942–1943.pp.13- 25.

كانت متعددة منها الضرب المبرح الذي كان يلحق أضرارا جسيمة بالمعتقلين،وهناك ما يسمى بعقاب الحصان الذي كانت توثق أيدي المعتقلين وراء ظهورهم بحبل يمتد ليشد على خصر الحصان أو يربط بسرجه، ثم يترك الحصان يركض يجر ورائه الشخص المعاقب تحت شمس الصحراء المحرقة[(1)] ويعد معسكر الجلفة من أشهر المعتقلات في شمال إفريقيا سمعة من حيث الممارسات العقابية المطبقة فيه حيث خلد الشاعر الاسباني ماكس أوب Max Aub ذكرى المعتقل في أشعاره ولاسيما قصيدة قرافيلا Gravila والتي خصصها لمساعد رئيس المعسكر الذي كان يلقب بهذا الاسم[(2)].

لقد ساهمت ظروف الإعتقال السيئة من نقص في الغذاء واللباس وتفشي الأمراض المعدية بين المعتقلين وسوء المعاملة المنتهجة من طرف مسيري المعسكرات إلى تدهور أوضاع المعتقلين وبالخصوص الجزائريين منهم الجسدية والمعنوية وكان لانقطاع الإتصال بالأهل نظرا لحضر سلطة الإحتلال لزيارة المعتقلين السياسيين وفرض قيود المراقبة الشديدة على المراسلات البريدية الصادرة والواردة من المعتقلات وحجزها تحت مصوغ نشر الدعاية المعادية لمصلحة وأمن الدولة أثره السلبي ما زاد في حدة المعاناة النفسية لنزلاء معسكرات جنان بورزق وبوسويه والجلفة[(3)]، وبينما كان المعتقلون الإنجليز والبولنديين في معتقلي المشرية والأغواط يقضون جل أوقاتهم في الترفيه والرياضة كان رفقاؤهم من الجزائريين يعانون الجوع والبرد وانقطاع أخبار الأهل.

و بعد تعدد المساعي الدولية لغلق ملف المحتشدات، أنشأت حكومة فرنسا الحرة لجنة التطهير طبقا لأمرية 18 أوت 1943 التي عملت على تصفية مسألة المحتشدات في الجزائر وفي فرنسا دون غلقها نهائيا، ذلك أن هذه المراكز سوف يتم استعمالها لاعتقال الجزائريين في أعقاب أحداث الثامن

---

(1) حياة صحوان، **اللاجئون السياسيون الأسبان في الغرب الجزائري (1939 1962)**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة السانيا، وهران2010 2011 ،ص.239 .

(2) نفسه، ص.240 .

(3)C.A.O.M.,G.G.A.,9H115 rapports d'inspection des camps d'internés du département, d'Oran et de du sud oranais, Etat major de l'armée,1er bureau , note N°135501/1 du président de conseil ministre de la défense nationale a Mr le général commandant en chef le TOAN., Paris le 22 dec 1939 .pp.4,5.

ماي 1945، وقبل ذلك فقد أصدرت هذه الحكومة قوانينها الجديدة المتعلقة بإعادة تنظيم قواعد الإعتقال الإداري طبقا لأمرية 18 نوفمبر1943 والتي شددت على ضرورة مواصلة إجراءات الاعتقال الإداري للأشخاص الذين يشكلون تهديدا للدفاع الوطني إلى غاية الإنتهاء الرسمي للعمليات العسكرية [1]، وفي السنة الموالية صدر قرار 11 مارس 1944 المنظم لسير مراكز الإعتقال وهو ماأكد نية حكومة الجنرال ديغول في الإحتفاظ بالمؤسسات القمعية الموروثة عن حكومة الماريشل بيتان[2]، وستظل هذه المعتقلات شاهدا على سياسة القمع الإستعماري في الجزائري وشمال إفريقيا بصفة عامة خلال مرحلة الحرب ومابعدها.

ب-المغرب الأقصى:

على الرغم من حالة الهدوء النسبي الذي كان عليه المغرب عشية الحرب، وذلك في أعقاب دعوة السلطان الشعب المغربي إلى مساندة الشعب الفرنسي الصديق ضد العدو المشترك[3]، كان المقيم العام نوقيس قد شرع في تنفيذ سياسته القمعية ضد رموز الحركة الوطنية منذ أحداث زمور وفاس سنة 1937، والتي كان من أبرز صورها إعتقال علال الفاسي [4] يوم 25 اكتوبر 1937 وإبعاده إلى قرية مويلا الواقعة جنوب الغابون ومكوثه فيها إلى غاية 1946 [5].

(1) C.A.O.M.,G.G.A.,9H115 ,ordonnance du 18 novembre1943 sur l'internement administrative des individus dangereux pour la défense nationale ou la sécurité publique .

(2) Journal officiel de la république française N°70,26 aout 1944, PP.751,7 52.

(3) أبو بكر القادري،المصدر السابق. ص.299.

(4)هو علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال الفاسي الفهري من مواليد 20 جانفي 1910 بمدينة فاس ،شخصية سياسية وعلمية مغربية بارزة وزعيم الحركة الوطنية المغربية ،من أسرة اشتهرت بالعلم والتدين تدرج في تعليمه من الكتاتيب الى المدرسة الحرة بفاس ثم دخل جامع القرويين ، اشتغل بالتدريس حيث درس بجامع القرويين أولا ثم في جامعتي فاس ومحمد الخامس، بدأ نشاطه السياسي بتأسيس جمعية القرويين لدعم حركة عبد الكريم الخطابي كما قاد حركات الإحتجاج الشعبي ضد قانون الظهير البربري ماعرضه للإعتقال والإبعاد سنة 1931 إلى منطقة تازا، شارك سن 1936 في تكوين جبهة العمل المغربي في سنة 1934، وفي أعقاب أحداث 1937 قرر المقيم العام شارل نوقيس نفيه إلى إفريقيا حيث بقي في منفاه طيلة الحرب العالمية الثانية شارك بعد ذلك في جميع المحطات التاريخية للمغرب إلى أن توفي سنة 1974 ببوخارست. أنظر: عبد الحق عزوزي، **المرحوم علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة** ،ط1، المغرب2010،ص ،394.

(5) علال الفاسي، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء 2003، ط6، ص ص.271، 272.

كما طالت عمليات القمع بقية الوجوه الوطنية، حيث تم اعتقال حسن الوزاني والمكوّر واليازيدي [1]وعبد الجليل[2] ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في جنوب المغرب[3].وصدر يوم26 اكتوبر1937 قرار حل الحزب الوطني لتحقيق المطالب وهو أدى إلى تراجع نشاطه بصفة كبيرة دون أن يندثر تماما ، ودفعت الإقامة العامة البلاط إلى إصدار جملة من التشريعات التي تتوافق مع ما أصدرته حكومة الجمهورية الثالثة في فرنسا بخصوص مسائل الإعتقال الإداري، وإنشاء محتشدات لإيواء العناصر الغير مرغوب فيها أو المشكلة لأي خطر على الدفاع الوطني. وفي هذا الإطار نذكر الظهير الصادر في 24 جوان 1938 والذي عاقب بالسجن والغرامة المالية أي نشاط نقابي بالمملكة[4].

و مددت قوانين الإعتقال الإداري الصادرة في فرنسا إلى المغرب بحيث كانت أساسا لإقامة العديد من المعتقلات ومراكز الإيواء المحروسة ولعل أكبر ما تميزت به هذه المراكز هو إيواؤها لمجموعات العمال الأجانب من مختلف الجنسيات والبلدان، فوفقا لرسالة العقيد جروس Gross رئيس وفد مديرية مصالح الهدنة في شمال إفريقيا، فإن عدد المعتقلين في هذه المراكز في المغرب قد بلغ 3600 شخص إلى غاية 01 أفريل 1941[5].

ومن أشهر مراكز الإعتقال في المغرب نذكر: مركز بودنيب بمنطقة مكناس (تحديدا بإقليم تافيلالت)، مركز واد زام بمنطقة الدار البيضاء، ومركز سيدي العياشي بإقليم أزمور بضواحي الدار

(2)من مواليد سنة 1902، من أبرز شخصيات كتلة العمل الوطني، إلتحق بالكتاتيب القرآنية ثم انتقل إلى المدرسة الفرنسية العربية، تقدم حركة الاحتجاج التي قامت ضد الظهير البربري في مدينة الرباط ماعرضه إلى النفي إلى قلعة سراغنة سنة 1930. عوهد إليه بإدارة جريدة الأطلس الصادرة عن الحزب الوطني سنة 1937،تعرض مع بداية الحرب العالمية الثانية للإعتقال حيث لم يطلق سراحه إلا بعد 1941.من الموقعين على وثيقة الاستقلال سنة 1944،واصل نشاطه في إطار حزب الاستقلال إلى غاية إسترجاع الاستقلال الوطني. توفي سنة 1987. أنظر أبو بكر القادري، المصدر السابق، ص ص، 360-368.

(3) من مواليد سنة 1907 بمدينة فاس من عائلة ميسورة تلقى تعليمه الأولي والثانوي بفاس ثم إنتقل الى فرنسا حيث تحصل بمدرسة الفلاحة بمونبيلي على شهادة مهندس فلاحي سنة 1925. كتب العديد من المقالات في مجلة الأطلس كما ارتبط بعلاقات وثيقة بمحمد ابن الحسن الوزاني و لاسيما بعد صدور جريدة "عمل الشعب". تم نفيه إلى الصحراء المغربية بعد أحداث 1037 حيث بقي فيها مدة 03 سنوات، كما اعتقل عدة مرات بعد الحرب العالمية الثانية. تقلد بعد الإستقلال عدة مناصب سامية في الدولة منها وزير الفلاحة ثم وزير للتهذيب الوطني، توفي سنة 1982. أنظر أبو بكر القادري، نفسه، ص ص، 368-372.

(3) Jacques Cantier, et Eric Jennaings, L’empire, op.cit., p.179.

(4)Ibid.

(5) C.A.O.M., G.G.A., **9H115**,D1, lettre du colonel Gross, Alger le 05 septembre 1941, p.3.

البيضاء ومركز ميسور بمنطقة فاس إقليم تازا. والجدول رقم (45) يوضح وضعية هذه المعتقلات خلال 1942–1943 بالمغرب[1]:

المعتقل	جنسية المعتقلين	عددهم	الحالة الصحية	الإطعام	النظافة	حالة الثياب	وضعية المحلات
بودنيب	_	47	_	_	مقبول	_	جيّدة
سيدي العياشي	بلجيكية، سويدية دانماركية(نساءورجال)	429	سيئة(أمراض أمعاءولوزتين)	_	مقبول	_	حسنة
واد زام	يهودية، بريطانية	51	جيّدة	_	_	_	جيّدة
ميسور	إسبانية، بولندية، ألمانية، مجرية، إنجليز، مالطية، روسية إيطالية، سورية، بلغارية، برتغالية.	94	حسنة مع تسجيل حالة التيفوس	_	_	_	حسنة

يبدو أن المعطيات التي حملها هذا التقرير لاتتطابق مع الواقع، فبالعودة إلى تقرير أحد مراسلي جريدة نيويورك تايمز فإن محتشد العياشي كان يضم مابين ثلاثة إلى أربعة آلاف من الجمهوريين الإسبان ومئات البولنديين، يضاف إليهم المعتقلون بدواعي المساس بأمن الدولة والذين كانوا في غالبيتهم من الوطنيين المغاربة أو الفرنسيين من أنصار الجنرال ديغول وذلك إلى غاية بداية عام 1943[2].

ج– تونس:

عرفت الحركة الوطنية التونسية في أعقاب تأسيس الحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة [3] في 1934 نشاطا سياسيا كبيرا تمكن من خلاله الحزب من توسيع خطابه السياسي المنادي

(1) Ministère des affaires étrangères, Vichy1939 1945guerre, **volume 155**, D3[A], rapports d'inspection 1942 1943.

(2) Jacques Cantier, et Eric Jennaings, L'empire, op.cit.,p.189.

(3)من مواليد عام 1903 بتونس، سياسي تونسي درس القانون في فرنسا وعاد إلى تونس حيث اشتغل بالمحاماة، ثم انضم في 1921 إلى الحزب الدستوري التونسي ولم يلبث أن اختلف مع زعمائه فأنشأ حزب الدستور الجديد عام 1934 وطالب بإلغاء الحماية ما عرضه إلى الإعتقال الذي بقي فيه إلى غاية 1944 حيث أفرجت علية حكومة الإحتلال الألماني، وفي 25 جويلية 1957 أعلن المجلس الوطني إلغاء الملكية وتولية بورقيبة رئيسا للدولة. أنظر .le petit robert2,p.272.

بالتحرر والحصول على برلمان تونسي لسن القوانين وتحديد النظام المشرف على البلاد[1]، وأمام سياسة المقيم العام بيروتون Peyrouton القمعية تجاه الوطنيين التي لم تثني الحزب على تحدي كل الظروف والإجراءات، حيث أصبح بمقدوره تعبئة الشعب في المدن والأرياف وكذا مختلف الفئات الإجتماعية ولاسيما الطلبة (الصادقية والزيتونة) والعمال من خلال تبني المطالب الشرعية لحركة الإضرابات سنة 1937 [2].

تبعا لهذا النشاط المتزايد للدستوريين الجدد وتمادي الإقامة العامة في ممارسة مختلف أنواع القمع، أصبحت مسألة الإصطدام بين الحزب والمقيم العام Guillon Armand (1936-1938) أمرا حتميا وهو ماعبرت عنه أحداث 09 أفريل 1938 الدامية [3].

وقد أعقب تلك الأحداث موجة قمع واسعة طالت الحزب الدستوري الجديد وكل مايرمز إليه بداية بحله في 12 أفريل 1938 واعتقال قيادته ومناضليه، حيث بلغ عدد المعتقلين بحلول شهر أوت حوالي 906 معتقلا من الوطنيين[4].

وبعد اندلاع الحرب تم تحويل قيادة الحزب لفرنسا للمثول أمام المحكمة العسكرية بمرسيليا حيث أودعوا في السجون العسكرية التالية: fort saint Nicolas قرب مرسيليا، fort Montluc , fort maison carré,vancia قرب ليون، ويتعلق الأمر بالسادة: الحبيب بورقيبة، علي درغوث، منجي سليم، علي البلهوان، سليمان بن سليمان، بن يوسف الرويسي، صالح بن يوسف، الهادي الشاكري،

---

(1)محمود الماطري، **مذكرات مناضل**، تق، عز الدين فلوز، تع حماد الساحلي، القاهرة، دار الشروق، 2000.ص.7.

(2) شهدت مناجم الفوسفات والحديد خلال سنة 1937 موجة من الإضرابات مثلما كان عليه الحال في مناجم المتلوي والمضيلة وأم العرائش وبنزرت والحريصة للمطالبة بتحسين الظروف المهنية للعمال التونسيين، غير أن هذه الإحتجاجات السلمية للعمال قابلتها إدارة المقيم العام الجديد Guillon Armand بكل وحشية، فسقط في أحداث المضيلة في 4 مارس، أربعة شهداء، و22 شهيد في أحداث المتلوي في نفس اليوم، أما أحداث بنزرت والتي كانت في شهر أوت 1937 فقد أسفرت عن استشهاد البشير محمد بن سعيد.أنظر: عبد الكريم عزيز، **نضال شعب أبي تونس 1881 1956**، طبعة منقحة، مركز النشر الجامعي، 2005، ص.291.

(3) تضاربت أرقام حصيلة ضحايا أحداث هذه الإنتفاضة الشعبية، فمصالح الأمن الفرنسية ذكرت أن عدد القتلى بلغ 17 شخصا وحوالي 110 جريحا، بينما ذكرت جريدة العمل التونسي أن عدد الشهداء قد بلغ 122 شهيدا، والجرحى 88 جريحا.أنظر: نفسه، ص.318.

(4) نفسه، ص. 319.

محمود بورقيبة، الهادي نويرة، علي الزليطي وغيرهم[1]. لقد كانت ظروف الإعتقال داخل السجن العسكري بمرسيليا جد قاسية حيث قلة الغذاء والعزل داخل زنزانات ضيقة ومظلمة، ففي رسالته المطولة أشار الحبيب بورقيبة إلى تلك الظروف القاسية التي أخضعوا لها داخل السجن[2].كما نطقت المحكمة العسكرية الفرنسية بتونس يوم 21 جويلية 1940 بالحكم بالإعدام في حق أربعة مناضلين دستوريين بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة ويتعلق الأمر بالسادة: عمور بن علي، عبد السلام بن حميدة، محمد بن شعبان بن عمارة، بشير بن إبراهيم بن سالم زرق العيون والهادي بن عمور بن أمحمد[3].

و على غرار بقية بلدان شمال إفريقيا، مددت سلطات الحماية قوانينها الإستثنائية التي أصدرتها سلطات الإحتلال قبيل الحرب وبعدها ولاسيما تلك المتعلقة بقضايا الإعتقال الإداري، وعلى الرغم من أن مناطق الجنوب التونسي كانت موطنا للعشرات من محتشدات الإعتقال والإقامة المحروسة، غير أننا لم نعثر في أرشيف الخارجية الفرنسية إلا على ملف واحد يحوي معلومات محدودة عن محتشدين هما الكاف وقفصة[4]. فبالنسبة لمحتشد الكاف فقد ضم 155 معتقلا منهم سبعة (07) وطنيين تونسيين، والبقية إنجليز وفرنسيون وإيطاليون وإسبان[5]. ومعتقل قفصة الذي ضم خلال زيارة التفتش (1942-1943) ضم 109 معتقل أربعة (04) منهم أوروبيون بينما الباقي كلهم تونسيون من ذوي جنحة البشارة[6].

---

(1) M.A.E., Vichy guerre 1939 1945, carton 4, **volume 13 14**, d/2, cf Slimane ben Slimane, **souvenir politique**, cerés production,1989.p.45

(2) أنظر الملحق رقم(10).

(3)بعد استشارات عديدة بين القائد العام للقوات البرية في تونس والأميرال إستيفا (المقيم العام في تونس) مع وزارة الخارجية تم تعديل الحكم واستبداله بالمؤبد مع الأعمال الشاقة وذالك تخوفا من أن يؤدي تنفيذ الإعدام إلى زيادة حدة توتر في تونس ولن تتوانى إيطاليا في توظيف ذلك لصالحها.ينظر: M.A.E., Vichy guerre 1939 1945,carton 4, volume 13 14, d/2, correspondance N°8573, Chamelière le 15 janvier 1941.

(4)M.A.E., Vichy guerre 1939 1945 **volume 154**, D3[A], rapports d'inspection 1942 1943.

(5)Ibid.

(6) هي شكل من أشكال السرقة التي عرفت انتشارا واسعا في الوسط الريفي التونسي خلال فترة الحرب وكانت تستهدف الحيوانات، حيث يجد ضحية تلك السرقة نفسه مجبرا على دفع مبلغ مالي للدال على مكان تواجد الحيوانات المسروقة، وكانت تلك الشبكات تتألف من قائد وأتباع، وفي

2) التحول العميق في توجهات الحركة الوطنية المغاربية:

أ – الجزائر:

أ1– النشاط السري

على الرغم من سياسة القمع المنتهجة من قبل سلطات الإحتلال طيلة فترة الحرب إلا أن ذلك لم يمنع من بروز نشاط سياسي سري وعلني من جانب الجزائريين، متأثرا بالظروف التي أفرزتها الحرب كإنهزام فرنسا أمام ألمانيا وآثاره السياسية والإقتصادية والإجتماعية والنفسية بين الجزائريين. وعموما فإن مظاهر النشاط السري للوطنيين الجزائريين قد مثله عمل خلايا حزب الشعب الغير معروفة لدى الدوائر الأمنية الفرنسية والتي اتخذت من مقاهي المسلمين في كبريات المدن الجزائرية وقاعات الحلاقة الرجالية مراكز للقاء والتشاور بين هذه العناصر الشابة[1].

وتشير الوثائق الأرشيفية الفرنسية الصادرة عن مختلف الدوائر الأمنية العسكرية إلى أن نشاط عناصر حزب الشعب راوح بين العمل الهيكلي الداخلي للحزب منه تنظيم صفوفه وجمع الأموال لمواجهة احتياجات أسر قيادييه ومناضليه المعتقلين من جهة[2]، ومن جهة أخرى عمل الحزب على مواجهة سياسة سلطة الإحتلال من خلال العمل الدعائي المضاد لتلك السياسة المنتهجة تجاه الجزائريين بما تيسر من وسائل نذكر منها توزيع نشرية العمل الجزائري، وصوت الأحرار.

كما شكلت الكتابات الجدارية خلال هذه الفترة منبرا مهما لمناضلي الحزب للتعبير عن معاداتهم لفرنسا وتمسكهم بمطلب تحرير المعتقلين السياسيين، ففي شهر أفريل 1941 لاحظت سلطات

الغالب كان القائد شخصية ذات نفوذ مادي ومعنوي فهو يمتلك العقارات التي تسمح له بإخفاء قطعان الماشية طيلة فترة التفاوض على إعادة تسليمها.أنظر، Ibid

(1) C.A.O.M.,S.L.N.A.,préfecture d'Alger,**4I8**,note n°1689/C.I.E.,Alger le 29 octobre 1940.p.3.

(2) خلال الفترة الممتدة مابين شهر سبتمر1940 ومارس1941 بلغت نفقات الحزب 15265 فرنك في حين لم تتجاوز مداخيله خلال نفس الفترة 14412 فرنك وكانت حصة أسر المعتقلين في جنان بورزق تتراوح مابين 75 و300 فرنك ويتقدم هذه الأسر عائلة ميصالي الحاج.أنظر: C.A.O.M.,S.L.N.A.,préfecture d'Alger **4I8**,renseignements extraite des archives du PPA, Alger le7juillet 1941.

الاحتلال على مستوى مدينة الجزائر وضواحيها بروز كتابات جدارية تجاوزت نطاق الأحياء العربية إلى مستوى الشوارع الرئيسية للمدن، ومن بين هذه الكتابات ذكرت التقارير الأمنية الفرنسية العبارات التالية: "يحيا ميصالي"، "يحيا بلوم"، "يحيا حزب الشعب"، كما حملت هذه الكتابات شعارات جديدة شدت انتباه مختلف الدوائر الأمنية والسياسية الفرنسية على غرار: "حزب الشعب سوف ينتصر"، "و لقوله الحقيقة تمت إدانة ميصالي"، "أيها المسلمون ميصالي هو قائدكم"، "كل الشعب مع ميصالي"، "ميصالي هو القائد الأعلى للجزائر"، "الجزائر للجزائريين"، وأضيف كذلك إلى سلسلة العبارات هذه شعار آخر هو:"يحيا هتلر"[1].

لقد شكلت مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين في مختلف جبهات القتال موضوعا لنشاط الحزب الذي حرض الشباب على العصيان خاصة خلال التعبئة الثانية في أعقاب إنزال الحلفاء وما واكب سنة 1942 من ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة زادت في تعزيز النشاط السري لحزب الشعب ولاسيما في أعقاب 08 نوفمبر 1942 ومرور المنطقة برمتها إلى سلطة احتلال ثاني هو الإحتلال الأنجلو- ساكسوني في الجزائر والمغرب واحتلال ألماني-إيطالي لتونس، وما واكب هذا الإنزال من تغير في الموقف السياسي والعسكري في المنطقة، حيث شرعت سلطات الإحتلال الفرنسي المنقلبة على حكومة فيشي في إعادة تكوين الجيش الإفريقي الذي أوكلت له مهمة مطاردة قوات المحور في شمال إفريقيا ثم الإنتقال إلى تحرير الأراضي الإيطالية والفرنسية، وكان هذا الدور يعني إعادة عملية التعبئة في صفوف الشباب الجزائري الذي سوف يشكل عناصره أغلبية الوحدات القتالية في هذا الجيش.

لم تكن عملية التعبئة الثانية سهلة ومرضية لسلطات الإحتلال في الجزائر حيث شددت التقارير العسكرية التي تابعت هذه العملية على صعوبة المهمة في ظل تنامي الوعي السياسي بين الجزائريين بربط أداء الواجبات بتحقيق المساواة في الحقوق مع بقية العناصر الإجتماعية الأخرى أي الأوروبيين واليهود، فقد جاء في أحد التقارير ما نصه: "إن عملية التعبئة الجارية حاليا تتم في ظروف مادية

(1) C.A.O.M., S.L.N.A., prefecture d'Alger, 4I8,R M, Alger aout1941.

ومعنوية جد صعبة، إن الاضطراب الحاصل في معنويات الأوروبيين لن يكون بدون انعكاسات على الأهالي، الذين نلاحظ عليهم استفاقة روح المطالب لديهم والتي حجبتها صرامة الإجراءات دون اقتلاع جذورها"[1].

لقد شكلت قضية إعادة تعبئة المجندين الجزائريين إلى صفوف الجيش الإفريقي مادة دسمة للنشاط الدعائي لحزب الشعب الجزائري في كل المناطق الجزائرية وبالخصوص على مستوى العاصمة والقطاع المتيجي بالنظر إلى درجة الوعي الموجودة لدى المناضلين في هذه المنطقة، ثم لوجود أكبر مراكز تجميع المعبئين على مستوى مدينة البليدة وضواحيها. ولعل أهم عمل قام به عناصر الحزب في هذه المنطقة هو تحريض الشباب على العصيان وعدم الإلتحاق بمراكز التجنيد، وفي هذا الإطار جاء في أحد التقارير العسكرية الخاصة بإحصاء الاحتياطيين من الأهالي من دفعة 1937 في مقاطعة البليدة تسجيل حالة عجز في تعبئة المجندين على مستوى ثلاثة مراكز بنسبة بلغت 86%، والجدول رقم(46): يوضح حالة العجز في تجنيد الأهالي على مستوى مراكز البليدة[2]:

المركز	العدد المتوقع	العدد المستقبل	العجز
1	256	47	209
2	210	18	192
29	208	28	180
المجموع	674	93	581

لقد اعترفت السلطات العسكرية الفرنسية أن السبب وراء هذا العجز هو رفض تلبية دعوات التعبئة من قبل الشباب الجزائري وذلك تحت تأثير النشاط الدعائي لعناصر حزب الشعب الجزائري الذي تعرض مناضلوه مع نهاية شهر أفريل 1943 إلى حملة اعتقالات واسعة وبالخصوص على مستوى القطاع المتيجي.

(1) C.A.O.M., S.L.N.A., préfecture d'Alger, 4I8, note de renseignement N°771/C.I.E, Alger le 25 novembre 1942.

(2) A.N., **f60 811**, région d'Alger, subdivision de Blida, rapport de l'officier militaire, le 12 /06/1942.

لقد أعاد الدكتور أمين دباغين[1] تشكيل قواعد الحزب مع نهاية عام 1942 والذي أحصى في هذه الأثناء أكثر من 500 مشترك كانوا يتوزعون على كل من: عنابة، تلمسان، شرشال وبالخصوص مدينة البليدة التي شكلت مركزا حيويا وذلك حسب ما ذكرته التقارير الأمنية الفرنسية.

وفي إطار الإتصال بقوى المحور وتحت تأثير النشاط الدعائي لهذه الأخيرة تأسست منذ شهر فيفري 1939 بالعاصمة الفرنسية باريس لجنة أطلقت على نفسها إسم "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا comite revolutionnaire nord africain"[2] وضمت مجموعة من مناضلي حزب الشعب المنشقين عن قيادته التاريخية من أمثال راجف بلقاسم، عمار مسعودي، حسين مقري، رشيد أوعمر، محمد راهول[3]، وقد حاولوا الإتصال بقوى المحور رغم معارضة ميصالي لذلك وقد راسلت هذه المجموعة ممثلي حكومة فيشي في شهر أوت 1941 بهدف رفع بعض المطالب المتعلقة بالحرية والمساواة غير أن هذه المبادرة لم تلقى استجابة من قبل إدارة الإحتلال الباحثة عن توازن المصالح، ومع تراجع الدور العسكري لدول المحور لصالح الحلفاء بدأ تأثير هذه المجموعة يتلاشى وأعيد دمج بعض عناصرها ضمن الحزب مجددا[4].

---

(1) من مواليد مدينة شرشال سنة 1917 من عائلة ميسورة الحال درس بمسقط رأسه ثم انتقل إلى العاصمة لمزاولة دراسته العليا بجامعة الجزائر حيث تخصص في مجال الطب ،انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،عند اندلا ع الثورة التحريرية تم تعيينه عضوا في المجلس الوطني للثورة التحريرية شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة .أنظر : Achour cheurfi ,**dictionnaire de la revolution algérienne**(**1954–196**),éd Casbah, Alger ,2009 ,pp 123 ,124.

(2) حسب المؤرخ الجزائري محمد حربي فإن مجموعة العمل الثوري كانت تتخذ من حي القصبة معقلا لها ومن أبرز عناصرها طالب وشرشالي وعسلة وعبدون وكانت إتصالاتهم باتجاه إيطاليا الفاشستية أكثر منها تجاه ألمانيا النازية لتحقيق هدف جزائري ،كما أن هذه المجموعة كانت مناوئة بشدة لسلطة الأمين دباغين والذي اعتبر أن ميصالي قد انتهى وبقي استعماله كرمز وليس كقائد فعلي للحزب .أنظر : Annie Rey Godzeiguere, Messali Hadj dans la deuxième guerre mondiale, **le retour de l'histoire** ,**Messali Hadj**(**1898 1974**), journée d'hommage, tenue a la MGEN, a paris ,le15mai 1998 **33**= a l'occasion de son centenaire, colloque scientifique tenu au CNRS a paris, le 2décembre1999 ,centre de l'histoire sociale de recherches, de formation de UNSA éducation, Toulouse, pp.122,123 .

(3)عبد القادر جيلالي بولوفة، **الحركة الوطنية الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939 1945) في عمالة وهران**،ط1،دار الألمعية للنشر والتوزيع،الجزائر 2011 ،ص.62.و Annie Rey Godzeiguere,op.cit,p.115.

(4)محمد قنناش، **المسيرة الوطنية الإستقلالية بين (1919 1939)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1992، ص ص.41 ،42 .

-أ 2) النشاط السياسي العلني:

يتزامن هذا النشاط مع عودة فرحات عباس إلى المشهد السياسي بصفة علنية، فراسل الماريشال بيتان في شهر أفريل 1941 مقترحا عليه ضرورة قيام سلطة الإحتلال بمجموعة من الإصلاحات رآها ضرورية بالنسبة للجزائر، ومنها إنشاء بنك للفلاحين تحت إشراف لجان زراعية مهمتها مساعدة الفلاحين الجزائريين وتأميم الشركات الكبرى، وتطوير التربية ونشرها لأنه من دونها لا يمكن تحقيق إصلاحات جدية، وإصلاح نظام البلديات بجعله قائما على الدوائر، وإلغاء النظام العسكري في الجنوب والمساواة في الخدمة العسكرية، وزيادة عدد العمالات التي لم يكن عددها إلا ثلاثة وإلغاء الحكومة العامة في الجزائر(1).

لم تلقى مبادرة فرحات عباس جوابا صريحا من جانب الماريشال بيتان، كما لم تكلف الحكومة العامة نفسها عناء دراستها. إن رسالة فرحات عباس ستكون بعد سنة أرضية لأهم مبادرة سياسية في تاريخ الحركة الوطنية والمتمثلة في إصدار وثيقة البيان الجزائري والتي ستمثل إجماعا لمختلف تيارات هذه الحركة.

وفي نفس الإتجاه تحركت قيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين لم تطلهم إجراءات الإعتقال للمطالبة بإصلاح أوضاع التعليم الجزائري من خلال العريضة التي وجهها أعضاء مجلس إدارة الجمعية إلى الجنرال ويغان والحاكم العام شاتيل في 18 سبتمبر 1941(2)، التي حددوا من خلالها مفهومهم للإصلاح، وطالبوا بإيجاد حل لهذه المسألة في نطاق ديني عادل و انتقدوا بشدة الأعمال التي يقوم بها ممثلوا حكومة فيشي ضد الجمعية مستنكرين الإتهامات الموجهة إليهم، ومن أبرز المطالب التي تضمنتها العريضة:

- إطلاق سراح الشيخ البشير الإبراهيمي الرئيس الجديد للجمعية.

---

(1) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ج3 ، ص. 179.

(2) C.A.O.M.,S.L.N.A., préfecture de Constantine,**4I14**,bulletin de renseignement N810 du CIE, Constantine, le 19septembre1941,p.1.

- إطلاق سراح أعضاء الجمعية المعتقلين منذ بداية الحرب العالمية الثانية.

_ مساواة أعضاء الجمعية بنفس الوضع الذي كان يتمتع به أعضاء الجمعيات المسيحية فيما يتعلق بحرية التنقل والوعظ والإرشاد وحرية التعليم بالمساجد وحرية تعليم اللغة العربية تحت إشراف أكاديمي.

- إلغاء مرسوم 8 مارس 1938 الذي استخدم كسلاح ضد الجمعية لتحطيم مؤسساتها وبالخصوص التعليمية [1].

و قد قام مجلس إدارة الجمعية بتوجيه نسخة من تلك المطالب إلى الأعضاء المسلمين بالمجلس الوطني من أجل كسب تأييدهم. لم يكن رد الجنرال ويغان واضحا بخصوص العلماء عدا وعدهم بدراسة مطالبهم وأضاف بأن تعليم اللغة العربية سيتطور في المدارس، ويبدو أن ذلك كان ردا تكتيكيا من جانب سلطة الاحتلال لضمان هدوء الأوضاع في البلاد[2].

ومن جهته نظم إبن جلول اجتماعا في الجزائر العاصمة خلال هذه الفترة وحاول الإتصال بالحاكم العام شاتيل الذي عاتب إبن جلول واتهمه بالتحريض على العصيان المدني، وخلال زيارته إلى عمالة قسنطينة قام ابن جلول رفقة أعضاء فيدراليته بجمع عدد كبير من المعوزين لاستقبال الحاكم العام شاتيل وإطلاعه على الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الأهالي ودرجة الفقر الكبير المنتشرة بينهم، غير أن الشرطة تدخلت و فرقت الجمع فاحتج بن جلول على هذا التصرف واعتبره عملا عنيفا ومنافيا للقانون.

---

(1) عبد الكريم صفصافي، المرجع السابق،ص. 171 . C.A.O.M.,S.L.N.A., préfecture de Constantine,4I14, requête adressée par l'association des oulémas de l'Algérie (bureau de la présidence, Constantine) Constantine le 19septembre1941,Pp.1 3.

(2) على الرغم من إلتزام الجمعية بما إتفقت عليه مع القائد العسكري لمدينة قسنطينة بعد لقاء مسؤوليها به في شهر ماي1940 بخصوص إدراج اللغة الفرنسية في مناهجها التعليمية والسماح للإدارة بمراقبة سير عمل مدارسها وتعهد هذا الأخير بإلغاء مرسوم8 مارس وتحسين وضعية المسلمين إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم الشيخ البشير الإبراهيمي غير أن سلطات لم تحرك ساكنا تجاه وعودها وهو نفسه الموقف المتخذ من قبل الحاكم ويغان.أنظر: C.A.O.M.,S.L.N.A., préfecture de Constantine,4I14,lettre des membres du conseil d'administration des ulémas reformiste au GGA ,septembre1941

- **بيان الشعب الجزائري:**

في أعقاب إنزال الحلفاء في الجزائر، صرح الأميرال دارلان ممثل سلطة الإحتلال في الجزائر، وذلك يوم 11 نوفمبر 1942 "أن فرنسا لن تتخلى عن واجباتها اتجاهكم"[1]، غير أن النهاية المأساوية للأميرال يوم 24 ديسمبر 1942 أخرجت إلى الساحة العسكرية السياسية في الجزائر الجنرال جيرو غريم الجنرال ديغول وحليف الولايات المتحدة الأمريكية، فسارع إلى تحديد مهمته الأساسية في الجزائر والمتمثلة في تعبئة المقاتلين، وأن الحديث عن السياسة والإصلاحات أمر مؤجل لما بعد الحرب، وعين بيروتون صاحب السجل التاريخي السيئ في تونس على رأس الحكومة العامة في الجزائر.

في ظل التشبث الفرنسي بالحفاظ على الوضع القائم سابقا في الجزائر وتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين، وانتشار النشاط الدعائي الكبير من جانب مختلف أطراف الصراع ولاسيما الحلفاء الذين عمدوا إلى نشر مبادئ ميثاق الأطلسي على نطاق واسع[2]، وعملية تحرير المعتقلين السياسيين بعد إنزال الحلفاء والتي استفاد منها الشيوعيون أكثر من غيرهم من بقية التيارات السياسية وذلك راجع إلى ضغط الحكومة السوفييتية، وإلغاء الحكومة الفرنسية لحزمة القوانين الفرنسية العنصرية المتخذة ضد اليهود طبقا لأمرية 14 مارس 1943[3].

لقد سمحت هذه الظروف للوطنيين من التحرك، فقام فرحات عباس بالإتصال بعناصر حزب الشعب والمجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد كللت تلك الإتصالات بمذكرة وقع عليها إثنتا عشر شخصية، ثم تكفل فرحات عباس بنقلها إلى مختلف الجهات الرسمية في الجزائر يوم 22 ديسمبر 1942 وبداية بممثل الحكومة الأمريكية في الجزائر روبرت مورفي وكذا إلى الحكومة العامة،

---

(1) سعد الله أبو القاسم، مرجع سابق ج3، ص208.

(2) شملت الدعاية الأمريكية لميثاق الأطلسي البث الإذاعي عبر إذاعتي لندن وواشنطن وعبر الجرائد والمجلات التي ظهرت منها أعداد في الجزائر مثل مجلة المستمع العربي والتي عمل البريطانيون على توزيعها في شمال إفريقيا على نطاق واسع، وفي مقال لها صادر يوم 07 فيفري 1943 تحت عنوان الحريات الأربع أعادت المجلة نشر رسالة الرئيس روزفلت ليوم 01 جانفي 1941، والتي ذكر فيها الحريات الأربع المشكلة للميثاق والممثلة في حرية الكلمة والتعبير، حرية عبادة الله كما نتوقعه، التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف: أنظر: Christine Levisse Touzé, op.cit., p.29.

(3)René Rodière,op.cit,p.47.

وقد ورد في هذه المذكرة مقايضة مشاركة الجزائريين في المجهود الحربي للحلفاء بعقد مؤتمر ينبثق عنه دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائريين أساسه العدالة الاجتماعية(1).

رفض ممثلو الحلفاء قبول المذكرة بداعي أنها تعتبر أمرا فرنسيا داخليا وهو ما يكشف عن حقيقة مفادها عدم جدية هؤلاء في التعامل مع قضية تحرير الشعوب وتصفية الإستعمار وفقا لما نص عليه البند الثاني من ميثاق الأطلسي(2).

كما عبرت هذه الحادثة عن إجماع فرنسي حول بقاء قضية الجزائر في إطارها الفرنسي السابق رغم حالة الإنقسام الحاد الذي كان يعيشه الرأي العام الفرنسي خلال هذه الفترة على المستويين القمة والقاعدة.

أما الحركة الوطنية التي بلورت مشروعا إصلاحيا شاملا نقل فرحات عباس والمنتخبين من موقف الإدماج إلى الإصلاح، إلتقى فيه مع موقف حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين وهو أمر يعد تطورا في حد ذاته، إلا أنه من ناحية أخرى يكشف عن مواطن ضعف في هذه الحركة وفقا لما ذهب إليه المؤرخ أبو القاسم سعد الله كونها لم تنص على الشروط التي يجب تحقيقها، أو على الأقل الوعد الصريح بها قبل دعوة الجزائريين للمشاركة في الحرب(3).

لم يثني الموقف السلبي للحلفاء وممثل حكومة فرنسا الحرة في الجزائر فرحات عباس عن استئناف نشاطه السياسي الهادف إلى استغلال الظروف القائمة من أجل تحقيق المكاسب الوطنية، فبعد

---

(1) و ممّا ورد فيها نصّا:"إذا كانت هذه الحرب كما أعلن الرئيس الأمريكي هو تحرير الشعوب والأفراد بدون تمييز بينها في العرق والدّين، فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب الحرب التي تؤدي إلى التحرير، ويكفي أن نذكّر بأن الشعب الذي يمثلونه (النواب) هو مجرّد من كل الحقوق الأساسية والحريات التي يتمتّع بها السكان الآخرون (المعمرون في هذه البلاد)، لذلك فإنهم (النواب) يطالبون قبل دعوة الجماهير الإسلامية الجزائرية للمشاركة في الحرب بانعقاد مؤتمر يضم المنتخبين والممثلين المؤهلين لجميع الهيئات الإسلامية، وتكون مهمة هذا المؤتمر وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين، ويكون قائما على أساس العدل الإجتماعي، وهو وحده كفيل بجعل المسلمين في هذه البلاد واعين وعيا كاملا بواجباتهم الحاضرة." أنظر. Paul Sarrasin Emile, **la crise algérienne** ,paris 1949,P.174.

(2) إحتوت هذه الوثيقة المرجعية على ثمانية بنود هي احترام الحريات الفردية والجماعية وحق الشعوب في اختيار أنظمتها ... والمساواة ورفض أي شكل من أشكال المساومة الترابية وحرية التبادل والتكامل الإقتصادي.أنظر :عبد الحميد زوزو، **الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997 .ص.128 .

(3) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق،ج3 ، ص. 207.

مشاورات مع ممثلي النخبة والعلماء ممثلين في السادة: توفيق المدني، خير الدين، العربي التبسي ومحمد الهادي جمّان، وممثلي حزب الشعب وهما الدكتور أمين دباغين وعسلة حسين، وعن المنتخبين نذكر منهم الدكتور بن جلول الذي تمت المشاورات في بيته والدكتورين سعدان وتمزالي، بالإضافة إلى غرس أحمد وفاسي عبد القادر[1].

و قد أفضت هذه المشاورات إلى ميلاد أهم وثيقة سياسية جزائرية خلال الحرب، والتي عُرفت ببيان الشعب الجزائري الصادر في 10 فيفري 1943، وقد تضمن البيان مقدمة وخمسة أقسام، تضمن القسم الأول عرضا تحليليا ونقديا للنظام الإستعماري وفشل الخطط الإصلاحية الفرنسية في الجزائر، والتشديد على الدور السلبي الذي لعبه المعمرون في توسعة الهوة بين الشعبين. أما القسم الثاني فقد تضمن جملة المقترحات الضرورية لعلاج الوضع، كان البيان يهدف إلى إطلاع الأمم التي تحارب في آن واحد ضد النازية من أجل تحرير الشعوب على حقيقة النظام الاستعماري القائم في الجزائر، فذكر البيان أنه في حالة الغموض التي تسود الجزائر يشعر الجزائريون بالحاجة إلى عرض مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم، ذلك أنهم لايرغبون أن يحصل لهم ماحصل مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وأن يتم سلام الكبار على حساب الشعوب الصغيرة[2].

و ذكر البيان أن الشعب الجزائري يطالب اليوم بإدانة الإستعمار الذي هو الشكل العصري للرق وإلغاؤه أمر واجب وضرورة تطبيق حق تقرير المصير على عموم البلاد ومنح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها:

- الحرية والمساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز عنصري أو ديني.
- إلغاء الملكية الإقطاعية بالإصلاح الزراعي وتمكين البروليتاريا الفلاحية الضخمة من حقها في رغد العيش.
- الإعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية.

---

(1)CAOM,SLNA ,prefecture d'Alger **4I10** signataires du manifeste.

(2)CAOM, SLNA, préfecture d'Alger 4I10. exemplaire du manifeste du 10 février 1943.

- حرية الصحافة وحق تأسيس الجمعيات.
- التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال من الجنسين.
- حرية الشعائر الدينية لجميع السكان مع الحرص على تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة لجميع الأديان.

أما في الميدان السياسي طالب البيان بمشاركة المسلمين الجزائريين الفورية في حكومة بلادهم، وأن هذه الحكومة سيكون بإمكانها وفي جو من الوحدة المعنوية الكاملة تحقيق مشاركة الشعب الجزائري في النضال المشترك[1].

قدم عباس نسخة من البيان إلى كل من ممثل الحكومة الأمريكية والإنجليزية والإتحاد السوفييتي في الجزائر، وكذلك إلى الحكومة المصرية وإلى الجنرال ديغول ونسخة إلى الحاكم العام في الجزائر.

قبل ماكسيم بيروتون (الحاكم العام في الجزائر) هذا البيان كأساس للإصلاح وطلب من المنتخبين تحديد برنامج وصياغة اقتراحات ملموسة ووعدهم بتأليف لجنة لدراسة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية الإسلامية فكان هذا الموقف أساس وضع ملحق للبيان في 26 ماي والذي قُدم إلى الجنرال ديغول في 10 جوان 1943، ويلاحظ على الملحق إختفاء بعض المطالب الصادمة لكبار الإقطاعيين من المعمرين كالإصلاح الزراعي الكبير وإلغاء الملكية الإقطاعية. وشدد الملحق على ضمان وسلامة ووحدة التراب الجزائري والإعتراف باستقلال الجزائر السياسي الذاتي بوصفها أمة ذات سيادة[2]، ومع حق فرنسا في المراقبة وبالمساعدة العسكرية للحلفاء في حالة الحرب. إن تشكيل هذه الدولة الجزائرية لايمنع أن تنضم مع تونس والمغرب في إتحاد دول شمال إفريقيا الذي يبدو للكثيرين كأفضل صيغة للمستقبل. وميز مشروع الملحق بين قائمة من الإصلاحات، إحداها فورية وأخرى

---

(1) CAOM, SLNA, préfecture d'Alger 4I10. exemplaire du manifeste du 10 février 1943.

(2) منذ إعلان فرحات عباس للسلطات عن فحوى البيان وملحقه لم يتوانى والي قسنطينة في مراسلاته للحكومة العامة عن التشديد على خطورة العبارات الواردة فيه بخصوص الإستعمار ومفهوم الدولة الجزائرية المستقلة والمتحدة مع فرنسا متجددة تحمل كل الخطر على التواجد الفرنسي بالجزائر ولذلك أوصى بضرورة تسليط القوانين الرادعة والتي يمثل قانون جويلية 1901 مرجعيتها الأساسية.أنظر: CAOM, SLNA, préfecture d'Alger 4I10,correspondance du préfet de constantine au GG de l'Algérie,le13 juin1944.

يمكن إرجاؤها إلى فترة ما بعد الحرب. أما فيما تعلق بهذه الأخيرة فتمثل في قيام الدولة الجزائرية بعد عقد مجلس تأسيسي جزائري[1].

أما المطالب العاجلة فقد تمثلت في تشكيل حكومة جزائرية من عدد متساوٍ من الوزراء المسلمين والفرنسيين تحت رئاسة الحاكم العام الذي سيسمى فيما بعد سفيرا مندوبا ساميا لفرنسا في الجزائر.

- تساوي عدد الجزائريين مع الفرنسيين في المجالس المنتخبة.
- تمتع الدواوير بإدارة ذاتية مستقلة.
- حق المسلمين في الوصول إلى جميع الوظائف العامة بما فيها وظائف السلطة.
- إلغاء جميع القوانين الإستثنائية.
- المساواة في الخدمة العسكرية "ضريبة الدم" بالنسبة للجميع ويكون للفرق الجزائرية علمها الخاص[2].

وشملت المطالب الإجتماعية والإقتصادية إنشاء ديوان للفلاحة ووزارة للعمل وإلغاء التعليم الخاص بالأهالي وحرية التعليم بالعربية، حرية الإعتقاد، حرية الصحافة، إلغاء الإقتصاد الموجه. مثل البيان قفزة ثورية كبيرة بالنسبة لفرحات عباس[3].

لقد شكل البيان نقاشا واسعا بين مختلف الأطراف حول مصدره، فادعى الشيوعيون بأن النص من وحي أوغسطين بارك، وقد تم تحريره في مكاتب الحكومة العامة، وزعموا أيضا أن صياغة النص تعود إلى نصائح روبرت مورفي، لكن المصادر الأرشيفية لاتسمح بتقديم عنصر البرهنة لاسيما وأن

---

(1) CAOM, SLNA , préfecture d'Alger 4I10.exemplaire du projet de reformes faisant suite au manifeste du peuple algérien du 10 juin.

(2) CAOM, SLNA , préfecture d'Alger 4I10.exemplaire du projet de reforme faisant suite au manifeste du peuple algérien du 10 juin..

(3) لاحظ لاتورنو أن عباس قد أصبح قريبا من العلماء وحزب الشعب، فقد توصّل إلى التعبير عن أمة جزائرية كان قد أنكر وجودها وقال جون لاكوتور أن حياة فرحات عباس الكاملة هي تاريخ البحث عن وطن في فرنسا ثم مع فرنسا ثم من فرنسا إلى خارج فرنسا إن لم نقل ضدّ فرنسا. أنظر:
Jean La Couture, **Cinq hommes de la France**,seuil,paris 1961 p.266.

المراسلات الدبلوماسية لمورفي قد نُشرت ولم تحوي أية إشارة إلى أصل البيان(1). أما فرحات عباس فقد أكد في عديد المرات عدم وقوف الفرنسيين أو الأمريكان وراء هذا النص، ففي 23 أوت 1946 نفى هذه الإدعاءات وأكد أن البيان لم يتم من قبل الحكومة العامة، بل إنه وُضع من قبل السكان المسلمين، وقد عبر عن طموحات شرعية وواقعية(2).

في هذه الأثناء كان الجنرال ديغول قد استقر بالجزائر وعين الجنرال كاترو Catroux (3)– إبن مدينة سعيدة – حاكما عاما في الجزائر، والذي أطلق على حركة البيان إسم "العاصفة" التي وعد بوقفها مهما كان الثمن، فألقى خطابا في نهاية جوان أمام لجنة الدراسات الإجتماعية والإقتصادية التي شكلتها السلطة أكد فيه أن الأولية للمجهود الحربي، وأن المشكلة الجزائرية ستعالج في إطار الوحدة الفرنسية، وأتخذ كاترو بعض الإجراءات الإصلاحية المحدودة في إطار الأمريات الست الصادرة في 12 أوت 1943 والتي تتعلق بأجور الجنود المسلمين، وتوسيع استخدام المسلمين في الوظائف العامة، وتسهيل الحصول على الجنسية الفرنسية بالنسبة للمسلمين بتحويل صلاحيات المحكمة الإبتدائية إلى قاضٍ مسلم(4).

لم تكن هذه الإجراءات مرضية لأنصار البيان، حيث اعتبرها فرحات عباس بالمهزلة الكبرى، وكثف اتصالاته بمختلف التيارات الوطنية، وامتنع أعضاء الوفود المالية المستأنفة نشاطها حديثا حضور الجلسة الإستثنائية لهذه الهيئة والمنعقدة يوم 22 سبتمبر 1943، وكان ذلك تعبيرا واضحا منها على

---

(1) Christine Levisse Touzé, l'Afrique du nord op.cit., p.33.

(2) في خطابه أمام البرلمان سنة 1946 قال فرحات عباس أنّ من أبرز الشخصيات التي تأثر بها حينما كتب البيان هو ألبير لوبران Albert Le Brin رئيس الدولة وأحد موقعي مشروع بلوم فيوليت والذي كان ضدّ سياسة الإدماج ومؤيد لفكرة إنشاء حكومة و برلمان جزائري. أنظر Jean la Couture, op.cit., p.302.

(3) (1877 1966) جنرال فرنسي خريج كلية سان سير الحربية عمل في الهند الصينية وإفريقيا كحاكم بعد سقوط فرنسا عام 1940، انظم إلى لجنة فرنسا الحرة حيث كلفه ديغول بمهمة مفوض سامي في سوريا ولبنان سنة 1941، وبعدها عين حاكما عاما للجزائر في عام 1944 أين أسندت له مهام وزير لإفريقيا الشمالية، ثم سفيرا بالاتحاد السوفيتي سنة 1945 وهو كذلك من 1948 .أنظر:عاشور شرفي ،**قاموس الثورة الجزائرية**، تر:عبد العالم مختار،دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص.280 .

(4) Journal officiel d'Algérie du 12 Août 1943.

رفض سياسة اللامبالاة المنتهجة من قبل إدارة الإحتلال، والتي من أبرز مظاهرها أحداث مدينة سكيكدة في 25 جويلية 1943 والتي نجمت عن اعتداء الجيش الفرنسي على السكان، الأمر الذي أدى إلى سقوط ثلاثين فردا من الجزائريين[1].

وأيا كانت الأسباب والظروف، فإن سلطة الإحتلال تحت إمرة الجنرال كاترو قد عادت إلى ممارسة السياسة القمعية ضد الجزائريين، فحلت الوفود المالية المسلمة في 23 سبتمبر 1943، وتم إيقاف فرحات عباس وسايح عبد القادر (رئيس الفرع الغربي)، ووُضعا تحت الإقامة الجبرية في كل من محتشدي تبلبالة وبني عباس في الجنوب الغربي بعد أن وجهت لهما تهمة التحريض على التمرد والعصيان[2]. وبعد مهزلة دبرتها سلطة الإحتلال، حيث جاءت بوفد من مدينة الجزائر مكون من 12 شخصية من الموقعين على البيان يعتذر للجنرال كاترو عما حدث، ويُعرب عن رغبته في إصلاحات هيكلية في كنف الشرعية والنظام ضمن المجموعة الفرنسية وطبقا للمثل العليا للديمقراطية الفرنسية، الأمر الذي كان كفيلا بدفع الوطنيين للتظاهر يوم 30سبتمبر حيث خرجت المظاهرة من أربع مساجد بالعاصمة وتم التجمع في ساحة الحكومة ثم عند مسجد المسمكة وخطب الضيف يحي أمام الجموع لمدة عشرين دقيقة وكانت تلك الوقفة تعبيرا من الوطنيين للحلفاء الذين تنكرو للبيان بعد ترحيبهم به عن وجود منظمة وطنية لاينبغي التغاضي عنها [3].

من جانبه عين كاترو لجنة جديدة مختلطة في 14 ديسمبر مؤلفة من 16 عضوا لدراسة إصلاحات تخص المسلمين، وتم إطلاق سراح النواب المعتقلين في ديسمبر 1943، كما ألقى الجنرال ديغول في12 ديسمبر 1943 خطابا في قسنطينة، وعد فيه بالإصلاح للجزائريين [4]، الأمر الذي

---

(1) Journal officiel de la république française, débats du conseil consultatif provisoir,1945,p1401.

(2) CAOM.,SLNA, préfecture d'Alger,4I18, rapport de la police de renseignements généraux de la préfecture d'Alger, N°6596, Alger le 27septembre1943.

(3)محفوظ قداش ،المرجع السابق، ص863 .

(4)تمثلت جملة الوعود التي أعلن عنها ديغول في منح المواطنة الفرنسية لعشرات الألاف من الجزائريين وفتح الوظائف الإدارية أمام المسلمين لمن تتوفر فيهم الشروط ورفع نسبة تمثيلهم في المجالس التمثيلية.أنظر : gouvernement general d'Algérie,**commission**,**chargée**

أعطى لحركة البيان أهمية في الضغط على سلطة الإحتلال للوعد بالإصلاح رغم سياسة المماطلة، والسعي لتفريق إجماع الحركة الوطنية حول أرضية البيان.

وبحلول سنة 1944، ألقى الجنرال ديغول خطبته الشهيرة في برازافيل (عاصمة فرنسا الحرة منذ 1941) أعلن فيه أن هدف السياسة الفرنسية هو جعل الشعوب المستعمرة تحكم نفسها[1]. ومما لاشك فيه أن الشعب الجزائري لم يكن ضمن دائرة تلك الشعوب المقصودة في خطاب الجنرال المؤمن حتى النخاع بفكرة الجزائر الفرنسية. وتبع ذلك إصدار أمرية 07 مارس 1944 الشهيرة، والتي نصت على تمتع الجزائريين بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، وذكر البند الثاني منها مبدأ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين أمام القانون. ووضحت المادة الثالثة منها الأصناف المعنيين بحمل الجنسية الفرنسية ويسجلون في الهيئة الإنتخابية الفرنسية (قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، حملة شهادات التعليم من المدارس الفرنسية، الموظفون المدنيون من طرف الدولة، أعضاء غرفتي التجارة والفلاحة الباشاغاوات والقياد، أعضاء مجلس المالية)[2].

و نصت الأمرية على منح الجنسية الفرنسية إلى مابين 50 إلى 70 ألف جزائري مع حفاظهم على حالتهم الإسلامية، وهو مايسمح لهم بالمشاركة في انتخابات البرلمان الفرنسي بغرفتيه النواب والشيوخ، والمشاركة بإدارة الحكومة العامة بالجزائر، والوعد بتوسيع القاعدة الإنتخابية، لكنه قيدها بأن لايتجاوز عدد الجزائريين في المجالس المحلية 5/2 من العدد الإجمالي للأعضاء، دون مراعاة التفاوت العددي للسكان بين الجزائريين والأوروبيين ونصت الأمرية كذلك على المساواة بين الطرفين في قضايا

d''établir un programme de réformes politique,**social et économiques en faveur des musulmans francaisd'Algérie**,T2,Vo2 ,imprémerie officielle d'Algérie,1944,p.5.

(1) إن اختيار الجنرال ديغول مدينة برازافيل منبرا لخطابه كان يحمل أكثر من دلالة سياسية، لعل أبرزها محاولة الإبتعاد عن تأثيرات الضغط الأمريكي المناوئ للتوسع الإستعماري، وكذلك مواجهة تنامي الوعي التحرري لدى الشعوب المستعمرة ببعض الوعود بالإصلاح بدل تحقيق مطلب الإستقلال لديها. أنظر: Olivier Dantresemen et al, **pour mémoire1960**,**l'année de l'Afrique**, CNDP CRDP,2010.p.11.

(2) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ج 3 ،ص. 220.

رواتب الجند والمنح العائلية للجنود والموظفين وكذا الإستفادة من قوانين الضمان الإجتماعي وحرية الهجرة لفرنسا، كما وعدت هذه الوثيقة الجزائريين بإلغاء كل القوانين الإستثنائية[1].

واجه الجزائريون أمرية 07 مارس 1944 بالرفض كونها لم تحقق الحد الأدنى من المطالب الشرعية التي أملوا فيها تبعا لتضحياتهم الكبيرة التي قدموها خلال الحرب، ولم يجدوا فيها إلا محاولة جديدة لذرّ الرماد في العيون، ووسيلة من طرف سلطة الإحتلال لربح الوقت وإتمام عملية تحرير فرنسا ثم تنصل هذه الأخيرة من كل التزاماتها اتجاههم. كما كان موقف ممثلي الأقلية الأوروبية شديد للعداء لمشروع الإصلاحات ولم يلقى هذا المشروع الإدماجي التأييد إلا من قبل الشيوعيين والنواب المنقلبين على البيان[2]، وفي ظل هذه الظروف عاد فرحات عباس لملء الفراغ السياسي في الساحة الجزائرية في إطار "حركة أحباب البيان والحرية"[3] التي أنشأت لها فروعا في مختلف مناطق القطر الجزائري.

ب – في المغرب وتونس:

ب1– المغرب: ظل المغرب هادئا نسبيا خلال المرحلة الأولى من الحرب تبعا لموجة القمع الفرنسية لسنة 1937، واصطفاف الوطنيين خلف الملك الذي عبر عن تضامنه مع فرنسا في حربها ضد المحور، لكن انهزام فرنسا سنة 1940، وانقسام الفرنسيين على أنفسهم قبل وبعد إنزال الحلفاء قد ألقى بظلاله على تغير مواقف الحركة الوطنية المغربية، والتي تولد لديها شعور قوي بضعف دولة الحماية وزوال هيبتها، كما علقت آمالا كبيرة على ميثاق الأطلسي.

وخلال مؤتمر أنفا بالدار البيضاء في 22 جانفي 1943 الذي جمع بين السلطان محمد الخامس والرئيس الأمريكي روزفلت وبحضور وانستن تشرشل، وبعيدا عن مراقبة المقيم العام نوجيس[4].وأمام غياب أي مستند وثائقي بخصوص فحوى هذا اللقاء تعددت الروايات حول ما دار فيه ، والتي منها

(1)أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ج 3 ،ص. 220.

(2) محفوظ قداش ،المرجع السابق، ص ص،877 ،878 .

(3) أنظر الملحق رقم(11).

(4) Bessis Juliette ,la politique américaine en Afrique du nord, in rev, **l'occident musulman et la méditerranée** n°36,1987.p.152.

دعوة الرئيس الأمريكي السلطان إلى عدم السماح للأجانب بامتصاص الثروة المعدنية للبلاد وضرورة تطوير إمكانياتها الإقتصادية، وأن الحكومة ذات السيادة يجب أن يكون لها إشراف كبير على موارد الثروة في بلادها. واعتبر المغاربة ذلك إيعازا أمريكيا لهم بمساعدتهم في تحقيق المطالب الوطنية المشروعة المتمثلة في الإستقلال[1]وتذكر الباحثة سامية المشاط أن الرئيس الأمريكي قد إقترح على السلطان فكرة وضع المغرب تحت حماية أمريكية أنجليزية فرنسية كمرحلة أولى تسبق منح الإستقلال للمغرب[2]. لقد عبر هذا اللقاء عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز تواجدها الإقتصادي والتجاري في المنطقة وضمان المكانة الإستراتيجية للمغرب في مرحلة ما بعد الحرب. وقد كانت البداية الفعلية لهذا التوجه بعد توقيع اتفاق مورفي–ويغان في فيفري 1941[3]، وعرفت المرحلة الموالية لذلك انتشارا لمصالح الإستخبارات الأمريكية والتي شكل فيها العميل كلين Cline مركز نشاط المصالح الخاصة، والتي نذكر منها مكتب الخدمات الإستراتيجية (Office of strategic services) ومكتب مصلحة الحرب (office of war). وأنشأ الحلفاء في الدار البيضاء مصلحة استعلامات تحت إسم Psychological werfare branche تحت إشراف المايجور باك Peck الذي شكل تهديدا ملموسا للسلطات الفرنسية من حيث النشاط الدعائي الذي مارسه، ومن ذلك توزيع المنشورات المنادية بمبدأ تقرير الشعوب لمصيرها، ونشرات اللفيف الأمريكي[4].

(1) في تعقيبه على لقاء أنفا قال الملك الحسن الثاني أنه بعد عشاء أنفا والوعود التي قطعت لوالدي، وضع والدي بحزم الشعب المغربي على طريق الإستقلال،وفي تقرير سري لمديرية الشؤون السياسية في سبتمبر 1942 ورد ما نصه"أن هدف السلطان هو استرجاع سلطاته كاملة...في حين يرفض بوضوح تام مفهوم الحماية ويود استبداله بعقد صداقة مع فرنسا وهو في العمق يريد أن يكون ملك المغرب وتحت سلطته المغاربة والفرنسيون والمقيمون على أرض المغرب ".أنظر:علي حسيني، اليوسفية إيديولوجية القومية المغربية، **ندوة المقاومة المغربية ضد الإستعمار 1904 1955** ،أكادير:6 8 جمادى الأولى موافق 13 15 نوفمبر1991،ط2، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط 2008 ، ص.271 .

(2) Samya El Machat,op.cit. P.37.

(3) في أعقاب إنزال الحلفاء تعدّدت البعثات الإقتصادية الأمريكية إلى المغرب، حيث جمع السيد كلين Cline المسؤول الأول في المصالح الخاصة الأمريكية ملفات مهمة حول مناجم جنوب الأطلس ومنطقة مراكش، مادفع بالمقيم العام غابريال بيو إلى تحذير حكومته بجدية التهديدات الأمريكية للمصالح الفرنسية في المنطقة. أنظر: M.A.E., guerre 1939 1945 Vichy M13, 1,**vol.53**, note G. Puau à Bidaut, le 06/12/1944.

(4)Samya El Machat,op.cit. Pp38.39.

و أمام تنامي نشاط الدعاية الأمريكية في المغرب اقتنعت الإقامة العامة بأن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ترمي إلى نزع البلد من فرنسا، الأمر الذي أكدته المراسلات الموجهة من المسؤولين الفرنسيين في المغرب إلى الكيدورسي[1]، وتدخل غابريال بيو لدى السيد شيلدس Childs ومطالبته بتنبيه الأعوان الأمريكان حول سلبيات الإتصال المباشر بالأهالي[2].

و أمام هذا التنامي للصورة الأمريكية في عيون المغربيين، تراجعت سمعة وصورة فرنسا في عيون الأهالي ولاسيما بعد تعيين غابريال بيو مقيما عاما بالمغرب، وهو صاحب السجل الأسود في سوريا ولبنان، حيث حل مجلس النواب الوطني السوري وعطل العمل بالدستور، ونفس السياسة إنتهجها في كل من لبنان وتونس[3].

بعد ستة سنوات من الجمود فكرت اللجنة المسيرة للحزب الوطني في العودة إلى النظام، ولكن هذه المرة برفع سقف المطالب من الإصلاح إلى الإستقلال التام، حيث قامت خلايا الحزب بنشاط توعوي على المستوى الشعبي، والإتصال بالسيد محمد بن الحسن الوزاني - زعيم الحركة القومية — والذي كان منفيا في منطقة إيتزر وذلك بواسطة الحسن بن شقرون الذي حمل إليه نسخة من بيان الإستقلال، فلم يوافق، وعندما تأكد من تقديم هذه العريضة أصدر تعليماته إلى أتباعه فقدموا عريضة مماثلة[4].

كما وثق عناصر الحزب علاقتهم بالقصر، حيث شكل أساتذة المدرسة الخاصة بتعليم أبناء الأسرة المالكة حلقة الإتصال بين الوطنيين والملك على غرار الأستاذ محمد الفاسي، وقد تطورت هذه العلاقات بين الطرفين إلى أن تم اللقاء الأول بينهما في شهر ماي 1943، وهو الإتصال الذي بقي

(1) كتب الجنرال كاترو في أحد مراسلاته ما نصّه:"لقد نشر كلين في مراكش وبصفة أكبر في فاس الفكرة التي مفادها إذا أعرب المغاربة عن رغبتهم في التعاون فإن غالبية القوى الروحية والفكرية لأمريكا ستعمل لصالحهم تحت شكل إنشاء مدارس أو مراكز دراسات أو بورصات". أنظر M.A.E. guerre 1939 1945 Vichy, **vol 53**, note du général Catroux, ministre délégué en A.F.N au ministère des affaires étrangères.

(2) Samya El Machat, op.cit, P.39.

(3) محمد خير فارس،**تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**،منشورات جامعة دمشق1433 -1434هـ 2002 -2003 ،ص،643 .

(4) عبد الكريم غلاّب، المرجع السابق، ص ص. 253، 254.

سراً لايعلم تفاصيله إلا دائرة ضيقة من الحزب والقصر[1]. أسفر هذا اللقاء عن تقديم وثيقة الإستقلال في جو من الهدوء وعدم الإضطراب والإتفاق على تحديد يوم 11 جانفي 1944 موعدا لتقديم مذكرة الإستقلال. وببلوغ الآجال الزمنية المتفق عليها، قام السيد أحمد بلافريج [2]رفقة الأستاذ محمد اليازيدي بتقديم نص الوثيقة إلى المفوضية الأمريكية، لكن المسؤول الأمريكي حذرهم من مغبة كل مناورة من شأنها المساس بالمجهود الحربي للحلفاء، وأن حكومته ستقف ضد ذلك[3]، كما توجه وفد آخر للإتصال بالقنصلية الإنجليزية، وتم تقديم نفس الوثيقة إلى القصر وإلى الإقامة العامة.

تضمنت وثيقة الإستقلال التي وقع عليها 66 شخصية وطنية مغربية التذكير باستقلالية المغرب الضاربة في التاريخ ومالحق بهذه الدولة من نكبات بسبب سياسة الحماية القائمة على الإستبداد لصالح أقلية المعمرين، كما ذكرت الوثيقة بدور المغرب خلال الحربين العالميتين لصالح الحرية والديمقراطية. وقسمت الوثيقة المطالب إلى قسمين مطالب خاصة بالسياسة العامة، والتي منها المطالبة باستقلال المغرب ووحدة ترابه وتكليف جلالة الملك بعقد الإتفاقيات مع الدول الأجنبية التي تضمن سيادة المغرب ومصالح الدول الأجنبية والمطالبة بانضمام المغرب إلى مجموعة الدول الموقعة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح، وقسم ثانٍ يتعلق بالسياسة الداخلية، ويتمثل في مطالبة الملك برعاية حركة الإصلاح الذي يتوقف عليها المغرب[4].

(1) تمّ هذا اللقاء في مخبأ خاص داخل القصر، كان معدّا كملجأ من الغارات الجوية، وقد ضمّ اللقاء السادة: أحمد بلافريج، عمر بن عبد الجليل، محمد اليازيدي، محمد الغازي، محمد الفاسي ويقودهم أحمد بن سعود أمين سر الملك. أنظر: عبد الكريم غلاّب، مرجع سابق، ص.254.

(2)من عائلة رباطية من أصول أندلوسية ولد سنة 1908، إلتحق بمدرسة أعيان الرباط ثم ثانوية مولاي يوسف بعد حصوله على البكالوريا إنتقل إلى باريس ليتحصل على شهادة ليسانس في الآداب من جامعة السوربون، ثم انتقل إلى مصر و منها إلى سويسرا حيث ارتبط بالأمير شكيب أرسلان، أسس جريدة المغرب يعتبر من أبرز وجوه الحركة الوطنية المغربية منذ عشرينيات القرن الماضي، غادر المغرب في أعقاب حملة الاعتقالات سنة 1937، شارك في صياغة وثيقة الاستقلال، شغل بعد الاستقلال مناصب سامية في الدولة منها وزير للخارجية ثم كلفه الملك بتكوين الحكومة الثانية سنة 1958، توفي بالرباط سنة 1990. أنظر أبو بكر القادري المصدر السابق ص ص، 357-360.

(3) نفسه، ص.255.

(4) Maroc parti de l'istiqlal (parti de l'indépendance), bureau de documentation et d'information du parti, **documents 1944 1946**, Paris 1946. Pp.1, 4.

شكل هذا الحدث منعطفا هاما في تاريخ المغرب عامة والحركة الوطنية على وجه الخصوص التي تخلت عن المطالب الإصلاحية في ظل الحماية إلى المطالبة بالإستقلال الكامل. كما عبر الملك عن تجاوبه مع مطلب حزب الإستقلال، حيث دعى في 13 جانفي 1944 المجلس الوزاري وعددا من كبار رجال الدولة وأعيان المملكة لأخذ رأيهم[1]، كما أيدت جميع فئات المجتمع المغربي بيان حزب الإستقلال بما في ذلك أحزاب المنطقة الخليفية – منطقة الحماية الإسبانية – حيث وجه حزبي الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني[2] مذكرة في 14 فيفري 1944 لممثلي الحلفاء وألمانيا وإيطاليا، طالب فيها الحزبان بمراجعة معاهدة الحماية والمطالبة بالإستقلال وفي رسالة ثانية وجهها الحزبان إلى السلطان عبرا من خلالها عن رغبتهم في رؤية البلاد تنعم بالإستقلال والوحدة[3].

وشهدت الفترة الممتدة من 11 إلى 29 جانفي نشاطا كبيرا تمثل في انتقال الوفود من أنحاء المملكة إلى الرباط رافعين عرائض التأييد لمطلب الإستقلال، وفي هذه الأثناء كانت سلطات الحماية تتهيأ للإنقضاض على الوطنيين بعد أن أكد الجنرال ديغول رفضه القاطع لكل احتمالات استقلال المغرب وأن معاهدة الحماية قد ضبطت الوضع القانوني النهائي لهذا البلد. وتبعا لذلك شرع المقيم العام في تنفيذ خطته القمعية وذلك باعتقال 24 فردا من قيادة الحزب يوم 29 جانفي بتهمة الإتصال مع العدو[4]، الأمر الذي أدى إلى اندلاع مظاهرات صاخبة في كل من الرباط، سلا، الدار البيضاء وفاس، وقد استمرت الصدامات مع قوات الحماية في مدينة فاس من 31 جانفي 1944 إلى 07 فيفري ، ولم تهدأ المدينة إلا بعد فرض حالة حضر التجوال وقطع التيار الكهربائي من الساعة السابعة

---

(1) علال الفاسي، المصدر السابق، ص.729.

(2) بعد مرور شهر واحد على الإنزال الأمريكي حدث أهم تقارب بين حزبي المنطقة من خلال تشكيل جبهة موحدة تحت إسم الجبهة القومية للوطنية المغربية في 18 ديسمبر 1942.أنظر:محمد القبلي، المرجع السابق،ص،602 .

(3) Mohammed Zade, **Résistance et armée de libération au Maroc 1947 1956**, **de l'action politique a la lutte armée**, **rupture ou continuité** ?, éd. haut comité des anciens résistants et anciens militaires de l'armée de libération. Sd. P.50.

(4)من أبرز هؤلاء المعتقلين عبد العزيز بن إدريس، أحمد المكوّر، الهاشمي فيلالي، وأحمد بلافريج الذي نُفي ووُضع تحت الإقامة الجبرية في كورسيكا، وبعد 4 أشهر من التحريات عجز الأمن العسكري الفرنسي عن إثبات إتصال هذه المجموعة مع الألمان. أنظر Oved Georges, **la gauche française et le nationalisme marocain 1905 1955**, t2, éd. harmattan, paris 1984.p.231.

صباحا وتحويل مجرى المياه المزودة للمدينة. وسقط خلال هذه الإضطرابات عدد كبير من الضحايا قدرته سلطة الحمايةب40 قتيل وتم اعتقال الآلاف تحت إمرة الجنرال سوفران Suffren وتمت إدانة 450 منهم[1].أمام هذه الأحداث أعلن المقيم العام يوم16 فيفري عن تكوين أربعة لجان لدراسة الإصلاحات الإدارية والقضائيةو الإقتصادية والتعليمية القابلة للتطبيق منجهته رفض حزب الإستقلال هذه الإصلاحات وإعتبرها غير كافية[2]

وفي ظل اعتقال قيادة حزب الإستقلال، تطلع الناس إلى الملك، فخلال جولته في الجنوب سنة 1945، قابله الشعب بشعارات منها:"يحيا الملك، يحيا ولي العهد"، "تحيا الأمة العربية"، "نريد أن نكون مغاربة مستقلين، لانريد الحماية، المغرب يريد الإستقلال بإرادة الله"[3].

لقد كشف بيان الإستقلال عن تراجع الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها الداعم لتغيير الوضع القائم في المملكة الشريفية، وتأكيد دعمها لفرنسا وعزمها على مواجهة كل من يعرقل المجهود الحربي وأكد جفرسون كافري Jefferson Caffery أمام السلطان أن حكومة الولايات المتحدة تريد فرنسا قوية[4]. وهو ما يعد انقلابا كليا عن المواقف السابقة، ففي رسالته إلى الرئيس روزفلت سنة 1943، ذكر روبيرت مورفي بأن المراكشيين مقتنعين بتدخل الولايات المتحدة لصالح تغيير وضعيتهم القانونية[5].

لا يمكن فهم تغير الموقف الأمريكي إلا على ضوء التحريض الفرنسي للحلفاء ضد التوجه الإستقلالي للحركات الوطنية في شمال إفريقيا عامة والمغرب خاصة، وكذا التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية لما بعد الحرب والمكانة الإستراتيجية للمغرب في عالم مابعد الحرب المهدد باكتساح شيوعي سوفييتي في حالة انسلاخه عن فرنسا بصفة مباشرة في هذا الوقت المبكر ففي مذكرته للبيت

---

(1) .Andre de Pertti, **l'indépendance du Maroc et la France 1946 1956 mémoires et témoignage**, ed,kawtar.p.28.et , M Cornevin, op.cit,p.99.

(2)Ibid.

(3) عبد الكريم غلاّب، مرجع سابق، ص، 256.

(4) Samia El Machat, op.cit.,40.

(5)Ibid. p.. Samia El Machat, op.cit. 39.

الأبيض شدد مجلس الأمن القومي على ضرورة تبني سياسة ديناميكية للدفاع عن المصالح الأمريكية من خلال مساعدة فرنسا على الحفاظ على السلم والإستقرار في المغرب الأقصى وفي هذا الصدد فإن المجلس القومي ولأسباب أمنية أخذ موقفه من القضية الرئيسية-المطلب الإستقلالي المغربي- بمساعدة فرنسا، حيث نصت المذكرة على"ينبغي أن نكرر للفرنسيين أنه ليس لدينا النية في تهديد إمبراطوريتهم ومواقعهم في شمال إفريقيا، بل على العكس فإننا نرى أنه من مصالح الشعب المغربي البقاء تحت الوصاية الفرنسية...وفي الأخير علينا تسجيل إرادتنا في التعاون للكفاح ضد الشيوعية في هذا الجزء من العالم "[1] ، واكتفى الأمريكان بتعزيز قواعدهم العسكرية بالمنطقة وممارسة مختلف أشكال الضغط الدبلوماسي والإقتصادي على الفرنسيين خلال المرحلة اللاحقة.

_ **الإتصال بالمحور**: لقد شكل المغرب الأقصى أحد أهم مجالات الإهتمام في السياسة الخارجية الألمانية في شمال إفريقيا وكان للنشاط الدعائي الألماني تأثير واضح في إثارة بعض الوطنيين المغاربة من التحرك وجس نبض صدق الدعاية الألمانية بخصوص الرغبة في تخليص المنطقة من نير الإستعمار الفرنسي وفي هذا الصياغ يمكن الوقوف عند أهم محاولات بعض المغاربة للإتصال بحكومة الرايخ الثالث ومن ذلك مبادرة اللجنة المكونة من الأساتذة الطريس وبلفريج والتهامي الوزاني ومحمد طنانة والطيب بنونة التي أعدت برنامج عمل ارتكز على قاعدة الإعتراف بإستقلال المغرب، وكان حزب الإصلاح في منطقة الحماية الإسبانية يطمح في أن تستجيب ألمانيا لما كانت تزعمه بخصوص إنهاء حالة الإستعمار في المنطقة[2]، وبعد انتصار ألمانيا على فرنسا خلال المرحلة الأولى من الحرب زادت آمال الشماليين في ذلك وقد تأكد لهم أن إسبانيا لن تقوم بأي عمل رغم جهد المغاربة في انتصار فرانكو، وبذلك حاولوا من خلال الإتصال باللجنة الألمانية للهدنة العاملة في الشمال لكن من دون الحصول على التزام واضح من جانبها، وفي شهر جانفي 1940 قام عبد الحق الطريس برحلة إلى برلين التقى من خلالها مع بعض القادة الألمان من أمثال الماريشال غورينغ وهملر وغيرهم من قادة النظام

(1)Ibid.p.32.

(2) عبد الكريم غلاّب، مرجع سابق، ص،241

النازي وحاول الحصول منهم على تصريح من جانب الحكومة الألمانية أو وعدا باستقلال المغرب لكنه عاد مقتنعا من أن ألمانيا لن تبذل جهدا في سبيل تحرير المغرب[1].

ومن محاولات الإتصال الأخرى نذكر كذلك محاولة الجيستابو الإتصال بعناصر الحزب الوطني عن طريق أحد مساعدي قائد ثورة الأطلس حمو الزياني ويتعلق الأمر بالمدعو عبد الرحمان العلوي الذي نسج خيوط العلاقة مع الألمان انطلاقا من منطقة "ايتزر" وبدأ في تنظيم الثورة ضد الفرنسيين وقد اتصل ببعض أعضاء الحزب ومنهم الأستاذين عبد العزيز بن إدريس والهاشمي الفيلالي الذين أكدا له أن أي عمل ينبغي أن يكون مشروطا بإعلان الإستقلال وأن أية محادثة في الموضوع ينبغي أن تتم مع ممثل الحزب في الخارج أي مع أحمد بلافريج ،غير أن المخابرات الفرنسية تمكنت من اكتشاف خيوط العملية وتم على إثرها اعتقال الأستاذين وكذا السيدان إبراهيم الكتاني ورشيد الدرقاوي[2]. ومن المحاولات الأخرى في هذا الاتجاه نذكر كذلك محاولة محمد طنانة وهو أحد قادة حزب الإصلاح الوطني والذي انتقل إلى الساقية الحمراء من أجل تنظيم حملة من الصحراء ضد الوجود الفرنسي على أن تكون هناك حملة موازية تنطلق من شمال المملكة لكن ألمانيا لا يبدو أنها كانت جادة في ادعاءاتها بحكم التزاماتها للحكومة الإيطالية على أن تظل المنطقة ضمن مجال المصالح الإيطالية.

ب2 – تونس: أعطت التحولات التي شهدتها الإيالة والدولة الحامية أثناء الحرب دفعا جديدا لمبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والجهر بمطلب الإستقلال، فمما لا شك فيه أن إنهزام فرنسا في جوان 1940 والتوقيع على الهدنة وماتلاها من حالة التصدع الداخلي الذي هز المجتمع الفرنسي بين الموالين لسياسة التعاون مع برلين التي أقرها بيتان ودعاة المقاومة وصمود الموالين للجنرال ديغول دفع الوطنيين للنشاط في إطار اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري والتي كانت تمتلك 167 شعبة في

(1)نفسه

(2) تبعا لحملة الإعتقالات تلك صدرت أحكام بالإعدام الذي تم تنفيذه في حق من ثبتت مشاركته الفعلية مثل ماهو الحال بالنسبة للقائد بوجمعة وهناك من قضى تحت التعذيب مثلما هوالحال بالنسبة للسيد عبد الرحمن العلوي، أنظر:نفسه،ص.243 .

إجمالي القطر التونسي منها 13 فرع على مستوى العاصمة تونس[1]، حيث كان يتم تحرير المقالات والعرائض والعمل على إبراز عجز دولة الحماية على حماية نفسها من الإحتلال، فكيف يمكن لها الإدعاء بالقدرة على حماية مستعمراتها. وفي ظل موجات الإعتقال والإضطهاد المسلطة على الوطنيين اتجهت هذه العناصر إلى العمل السري، ومن ذلك تكوين الدواوين السياسية السرية: الخامس والسادس والسابع بين 1939-1941[2].

يضاف إلى هذه الظروف ارتقاء المنصف باي المتعاطف مع الحركة الدستورية إلى العرش في 19 جوان 1942، وحالة الإنتعاش التي عرفتها الحركة الوطنية خلال فترة الحملة على تونس من نوفمبر 1942 إلى 13 ماي 1943[3]. ورغم محاولات الحلفاء والمحور اجتذاب المنصف باي إلا أن هذا الأخير تبنى موقفا محايدا، ويمكن القول أنه شق طريقا ثالثا هو تبني مطالب الوطنيين الذين دعاهم إلى توحيد صفوفهم، كما شكل في اول جانفي 1943حكومة وطنية برئاسة محمد شنيق صديق الدستوريين ضمت الدكتور محمود الماطري وزيرا للداخلية وصالح فرحات، وقد اتخذت هذه الحكومة قرارات مهمة رغم عدم إقرارها من طرف المقيم العام، نذكر منها إلغاء الأمر الصادر سنة 1898 والقاضي بتمكين المعمرين من الأوقاف الإسلامية، والمساواة بين التونسيين والفرنسيين في المرتبات، وتشجيع الجمعيات والأحزاب على النشاط[4].

و في أوائل شهر أوت، وجه مذكرة إلى الماريشال بيتان تناولت المطالبة بإنشاء مجلس تشريعي ومجالس بلدية منتخبة وإزالة الفوارق بين التونسيين والفرنسيين في الأجور وإقرار إجبارية التعليم، وفي

(1) محمد لطفي الشابي، **الحركة الوطنية التونسية ومطلب الإستقلال 1881 1956**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الإستعمار المنعقدة بتونس أيام 4، 5 و6 ماي 2006، جامعة المنوبة، تونس، العدد 13، 2010. ص، 22.

(2)كان الديوان السادس تحت إشراف الحبيب ثامر والطيّب سليم اللذين ألقي عليهما القبض في 21 جانفي 1941، فتكوّن الديوان السياسي السابع تحت إشراف رشيد إدريس رفقة صلاح الدين بوشوشة وسليمان آغا وحسين التريكي، وقد نظّم عدّة مظاهرات ووزع المناشير إلى أن تم إيقاف أعضائه في منتصف جويلية 1941، وتم بعد ذلك تكون ديوان سياسي ثامن من بين أعضائه بلحسين جراد وسليمان آغا، وقد قام بعدة عمليات تخريبية ضد المصالح الفرنسية منها حرق مستودع الحلفاء بحلق الواد، وحرق معمل الكحول بسيدي فتح الله.أنظر: خليفة الشاطر وآخرون،**تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال** ، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية ،تونس 2005،ص113 .

(3) محمد لطفي الشابي، مرجع سابق، ص.23.

(4) عزيز عبد الكريم، المرجع السابق، ص.330.

أعقاب ثورة السجون سعى لدى المقيم العام إستيفا Estiva لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الفاتح ديسمبر، واستقبل ثلاثة من المحررين وهم: الدكتور الحبيب ثامر، إدريس رشيد وحسين التريكي[1].

وقبيل إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا بيوم واحد، تلقى المنصف باي رسالة من الرئيس الأمريكي، عبر من خلالها روزفلت عن تعاطف الولايات المتحدة مع مطالب الوطنيين التونسيين وأبلغه فيها بقرب دخول جيوش الحلفاء، وطلب منه تسهيل تحرك القوات الأمريكية. وفي يوم 12 نوفمبر 1942 رد الباي على روزفيلت معبرا له عن تفهمه العميق لتوجه الحلفاء، وذكر القنصل الأمريكي هوكر دوليتل Hooker Dolittle[2] بضرورة منح تونس حق تقرير المصير في إطار ما نص عليه ميثاق الأطلسي، والعمل على تحسين أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية.

وتزامن نشاط القصر مع عودة الحياة إلى النشاط الصحفي الوطني الذي ظل محظورا منذ أحداث أفريل 1938، حيث صدرت جريدة "إفريقيا الفتاة" التي حمل عددها الأول (جانفي 1943) صورتي الملك منصف باي والزعيم الحبيب بورقيبة وكانت هيئة تحريرها مؤلفة من محمود الماطري وحسن الفلاني والبحري فيقة وزين العابدين السنوسي وتوقفت بعد صدور عددها ال91 وذلك في 04 ماي 1943. وفي 23 فيفري 1943 صدرت جريدة "الشباب" التي أعلنت في عددها التاسع أن هدف الشعب هو الستقلال، واقترن ذلك مع إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من فرنسا بعد نقلهم إلى إيطاليا من قبل المحور، حيث عاد أغلبهم إلى تونس يوم 25 فيفري 1943 باستثناء الحبيب بورقيبة

---

(1) M.A.E.,Guerre1939-1945Vichy,volume 12,mimoire du Mohamed el Moncef Pacha Bey possesseur du royaume de Tunis a Mr le maréchal Pétain chef de l'Etat francais,le 08/08/1942,pp.1,6.et ,329،عزيز عبد الكريم،المرجع السابق،ص

(2) منذ تعيينه خلال شهر فيفري 1941 قنصلا ل:و، م، أ بتونس عمد إلى تعزيز اتصالاته بمختلف الدوائر الوطنية التونسية، وتلقى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتعيينه ثلاثة تقارير حول الأوضاع التونسية، وبعد سنة من تعيينه قدم لحكومته عرضا بخصوص توفر كل الظروف لتأييد عملية "إنقلاب صغير ضد حكومة هادي لخوى الموالية لفيشي لكن معارضة روبرت للفكرة حال دون تنفيذها. أنظر، bessis Juliette ,op.cit,pp.152,153.

الذي دعا التونسيين عبر راديو باري بإيطاليا إلى الوحدة والكفاح مؤكدا على دور الشباب في النضال الوطني[1].

وبعد انتصار الحلفاء ودخولهم إلى تونس في 07 ماي 1943، شنت سلطات الحماية على يد المقيم العام بالنيابة الجنرال جوان حملة قمع واسعة بدأت بعزل الباي في 14 ماي 1943 وتعويضه بولي العهد الأمين باي ونفيه بمنطقة الأغواط بالجنوب الجزائري، حيث نقلته طائرة عسكرية في ذات اليوم[2]، وفي 6 جويلية 1943 أمضى على وثيقة التنازل عن العرش ونقل يوم 31 جويلية إلى مدينة تنس التي بقي فيها إلى غاية 17 اكتوبر1945 حيث تم إبعاده إلى مدينة بو الفرنسية . وطال القمع الكثير من الوطنيين الذين اعتُقلوا وأُبعدوا إلى محتشدات الجنوب.

لقد كانت حادثة العزل هذه باعثا للنشاط الوطني، فظهرت الحركة المنصفية التي نشطت فيها كل التيارات والمنظمات الوطنية بالتنسيق بين الحركة الزيتونية والحزبين الدستوريين من 1944 إلى 1947 للمطالبة بإعادة منصف باي إلى عرشه، ولعل من أبرز وجوه هذه الحركة محمد شنيق[3].

وفي أعقاب عودة الحبيب بورقيبة من إيطاليا إلى تونس في 08 أفريل 1943 وتطورات الأحداث السياسية التي تلت دخول الحلفاء إلى تونس، تشكلت جبهة وطنية عقدت أول اجتماع لها في 30 أكتوبر 1944، إنبثقت عنه اللجنة المعروفة "باللجنة الستين" وقد ضمّت الحبيب بورقيبة عن الحزب الدستوري الجديد، وصالح فرحات عن الحزب الدستوري القديم، ومحمد بن رمضان رئيس

---

(1) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق ،ص ص.115، 116 .

(2)كان لقرار عزل المنصف باي إجماع عربي مطلق ضدّ فرنسا حدث لأوّل مرّة منذ 62 سنة من احتلال تونس، وتمّ ذلك على يد الجنرال جوان بأمر من الجنرال جيرو قائد الجيوش الفرنسية في تونس، حيث طلب من الباي الإستقالة في 13 ماي، ولما أبى هذا الأخير عزله في اليوم التالي، وبعد تجربة المنفى في الجنوب الجزائري، تمّ نقله إلى منطقة البو Po في فرنسا، حيث بقي كذلك إلى أن توفي سنة 1947. أنظر Kraiem Mustapha, **la classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939 1952)**, Tunis 1980. P.200. /وبخصوص العزل كتب لوتورنو أن فرنسا بعزلها للباي قد إخترقت معاهدة الباردو،واعطت للمنصف باي صفة الشهيد ويم عزله سجل ميلاد الحركة المنصفية،أنظر:.M Cornevin,op.cit,p.102

(3) عزيز عبد الكريم، المرجع السابق، ص.330.

القسم التونسي بالمجلس الكبير، والطاهر بن عمار عضو المجلس التشريعي و ممثلي الجالية اليهودية[1] وقد أصدرت هذه اللجنة لائحة أهم ماجاء فيها المطالبة بالإستقلال الداخلي، وفي اجتماع ثان في 13 نوفمبر 1944، طالبت بمنح البلاد الاستقلال و ببعث الدستور[2]. وقد شذ الشيوعيون على هذا النهج مما قلص من تأثيرهم في الساحة التونسية، وفي مارس 1945 غادر الحبيب بورقيبة سرا إلى القاهرة[3]، وذلك من أجل التعريف بالقضية التونسية وإدراجها ضمن إطار جدول أعمال جامعة الدول العربية.

و لعل من أبرز مظاهر النضال التونسي ضد سلطة الحماية النشاط النقابي والذي شرع فيه منذ سنة 1924 على يد المناضل محمد علي الحامي والذي أثمر بتأسيس جامعة العملة التونسية الأولى (1924-1925) والتي ضمت ستة آلاف منخرط ثم تجربة الجامعة الثانية مابين 1936و1938 وتوسيع دائرة منخرطيها إلى عمال الزراعة في القنطرة والطن القبلي والمناجم كما هو الحال في منطقة قفصة وعلى الرغم من تعليق نشاطها في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الثانية ونفي وتشريد أغلب أعضائها مثلما هو الحال بالنسبة للمرحوم حسن النوري الذي توفي تحت التعذيب في السجون الفرنسية بالجزائر. وفي سنة 1944 بدأت الحركة النقابية تتخذ شكلا قوميا واضحا بفضل مجهود الشهيد فرحات حشاد [4]الذي بدأ مشروعه من مدينة صفاقس، ووحد إتحاد النقابات المستقلة في

(1) خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص.117 .

(2) Annie La Croix Riz, **les protectorats d'Afrique du nord entre la France et Washington de débarquement à l'indépendance du Maroc et Tunisie 1942 1956**, éd. Harmattan, Paris 1988.p.19.

(3) اتهمت الدوائر الفرنسية القنصل الأمريكي السابق دوليتل بالضلوع في عملية تهريب الحبيب بورقيبة إلى القاهرة، حيث أعدّت الخارجية الفرنسية مذكّرات احتجاج لدى كتابة الدولة للخارجية بخصوص هذه القضية والتي رأت فيها تدخّلا أمريكيا يهدد مصالحها في المنطقة. أنظر .Ibid

(4) من مواليد سنة 1914 بالعباسية بجزيرة كاركان تحصل على شهادة التعليم الإبتدائي سنة 1929 بعد وفاة والده عمل عتالا بميناء صفاقس منذ سنة 1930 ،بدأ نشاطه النقابي في فرع الكونفدرالية العامة للشغل بمنطقة سوس، وفي 20 جانفي 1946 وحد الفروع النقابية المستقلة لشمال وجنوب البلاد في تنظيم نقابي تونسي موحد هو الإتحاد العام التونسي للشغلUGTT أمام تزايد نشاطه المخجل لسلطة الإحتلال دبرت مجموعة اليد الحمراء مؤامرة راح حشاد ضحية لها سنة 1952 .أنظر: Amar Belkhodja,**AissatIdir et Ferhat Hached deux syndicaliste martyrs**,ANEP,rouiba 2014,PP139-149.

شمال القطر وجنوبه في تنظيم نقابي واحد هو"الإتحاد العام التونسي للشغل" والذي سيكون أحد أدوات العمل الوطني الناجعة خلال مرحلة ما بعد الحرب.

-3) رد فعل سلطة الإحتلال على حركة التحرّر في شمال إفريقيا:

-أ) حركة أحباب البيان والحرية:

شهدت منطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة في أعقاب نزول الحلفاء بها يقضة سياسية على مستوى نشاط الحركة الوطنية التي تعددت مبادراتها، ففي الجزائر تُوجت حركة النظام التي سبقت وتلت البيان إلى تأسيس حركة البيان والحرية في 14 مارس 1944 بمدينة سطيف بمبادرة من السيد فرحات عباس الذي سعى منذ مدة إلى إنشاء حزب وطني كبير[1]، وقد أجرى اتصالات مع المنتخبين وحزب الشعب والعلماء والكشافة، وهي التركيبة التي ستتألف منها الحركة لاحقا. وعادت الأمانة العامة لهذه الحركة إلى فرحات عباس، وكان هدفها مواصلة النضال من أجل تحقيق ما جاء في البيان وفقا لبنود قانونها الأساسي، ولاسيما تلك المتعلقة بجعل فكرة الأمة الجزائرية شيئا عاديا وتأسيس جمهورية مستقلة فدرالية مع فرنسا أمرا مرغوبا فيه، جمهورية مضادة للإحتلال والإمبريالية[2].

واعتمدت الحركة في نشاطها على جملة من الوسائل السلمية المتوفرة لها، فأنشأت الفروع المحلية على مستوى كل المدن الجزائرية، وأنشأت جريدة المساواة Egalité لسان حالها، والتي عرفت انتشارا كبيرا بين الجزائريين[3]، وتنظيم الإجتماعات والتجمعات الشعبية وتوزيع المناشير.

---

(1) Youcef Beghoul, **le manifeste du peuple algérien des amis du manifeste et de la liberté contribution au mouvement national**, éd. Dahlab, Alger 2007. P.320.

(2) Ibid

(3) صدر العدد الأول من هذه الجريدة في 15 سبتمبر 1944، وجاء تحت عنوان "بكل مساواة"، وقد رافع من أجل ضرورة تحرير ميصالي الحاج، وهو الموضوع الذي تكرر في الأعداد الخمسة اللاحقة، ووفقا لشهادة محمد زياد مسير هذه الجريدة فإن بدايتها كانت مع شراء مطبعة Angeletti الواقعة بباب الواد ب: 750 ألف فرنك فرنسي، وقد لعب الشيخ الإبراهيمي دور مسؤول الخزينة في هذه العملية، كما استغل السيد زياد شاحنات الشركة البريطانية compagne Tree for nine and لنقل جريدة المساواة وتوزيعها عبر التراب الجزائري. أنظر: C.A.O.M,SLNA.,préfecture d'Alger., 4I10, rapport n°363du préfet d'Alger à Mr.Le ministre plénipotentiaire, gouverneure général de l'algérie, le 10 mars 1945. Cf, Youcef Beghoul, op.cit. p.224.

وفي وقت وجيز، إستطاعت حركة أحباب البيان والحرية اكتساح الساحة الجزائرية حيث بلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 500 ألف منخرط، وتهافت الناس على اقتناء بطاقات الإنخراط على الرغم من ارتفاع سعرها والذي بلغ 50 فرنك[1]. ومع نهاية سنة 1944 عرفت الحركة انتشارا جديدا فقد أُنشأت فروع جديدة بفعل انخراط أعداد من الشباب تحت تأثير دعاية عناصر حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء، وكانت هذه الفروع موزعة على النحو التالي: 85 فرع في عمالة قسنطينة، 53 فرع في عمالة الجزائر و25 فرع في عمالة وهران. وفي شهر أفريل 1945 بلغ عدد الفروع وفقا للشاذلي المكي – رئيس فدرالية قسنطينة– 257 فرع منها 115 فرع بعمالة قسنطينة، 86 بعمالة الجزائر و56 فرعا في عمالة وهران[2].

و تكشف تقارير شرطة الإستعلامات العامة في العمالات الثلاث عن وجود تواطؤ (Collusion) بين عناصر حزب الشعب وإطارات الفروع المحلية لأحباب البيان والحرية، وكان عباس قد اتفق مع ميصالي خلال لقاء قصر الشلالة – خريف 1944– على العمل المشترك رغم تحفظ الأخير وعدم ثقته في وعود فرنسا، الأمر الذي منح لحزب الشعب حرية إبقاء تنظيماته كما هي، وتعيين الوقت المناسب لتفجير الثورة بعد فشل مبادرة عباس[3].

و مع مطلع سنة 1945 إنطلقت موجة من الدعاية بهدف إعداد الرأي العام للمطالبة بتحقيق أهداف البيان ومواجهة تطبيق أمرية 07 مارس 1944 والمطالبة بمقاطعة المدرسة الفرنسية. وعلى صعيد اللقاءات فقد تم لقاء أول مابين 10 إلى 13 جانفي بمدينة الجزائر وصدر عنه بيان نص على المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، واعتماد العربية لغة رسمية، وكان

---

(1) Ibid .

(2) شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، المجلد الثاني من انتفاضة 1861 إلى اندلاع حرب التحرير1954**، تر محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر 2013، ص.908.

(3) أبو القاسم سعد الله المرجع السابق. ص.229.

من بين أعضاء اللجنة المشرفة على المؤتمر عناصر متميزة من حزب الشعب نذكر منهم: حسين عسلة، مسطول، الشاذلي المكي والدكتور الأمين دباغين[1].

وتلا ذلك انعقاد المؤتمر المركزي الأول للحركة خلال الفترة من 02 إلى 04 مارس 1945 في مقرها بالأبيار، وبحضور قرابة 300 مندوب عن مختلف الفروع المحلية. وافتتحت الجلسة الأولى في ظل غياب فرحات عباس المصاب بالزكام، وشهدت هذه الجلسة تنافسا كبيرا بين عناصر حزب الشعب وأحباب البيان على رئاسة الجلسات التي آلت إلى الدكتور سعدان[2] وصدر عن المؤتمر البيان الذي نص على جملة من المطالب منها: الإعتراف بالجنسية الجزائرية وإصدار دستور جزائري ديمقراطي وجمهوري، واستبدال المجالس الجزائرية ببرلمان جزائري منتخب، واستبدال الحكومة العامة بحكومة جزائرية والإعتراف بالعلم الجزائري، وطالب المؤتمرون بضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين على رأسهم ميصالي الحاج[3].

شكل مؤتمر مارس قمة النشاط السياسي لحركة أحباب البيان والحرية، بتعبيرها عن جملة المطالب التي حققت إجماعا وطنيا بين التوجهات الثلاث الفاعلة في الحركة الوطنية والقريبة جدا من طرح حزب الشعب الجزائري. فلم يكن الحل الفيدرالي مع فرنسا إلا تكتيكيا، بحيث عجز عباس، بعد ترؤسه للجنة المؤقتة للجزائر المسلمة المكونة من ممثلين عن المنتخبين والعلماء وحزب الشعب، عن إقناع المناضلين الراديكاليين بقبول فكرة فدرالية فرنسية جزائرية[4].

وبمناسبة حلول الذكرى الثانية للبيان، انتشرت بالمدن الجزائرية المناشير المخلدة للذكرى، والتي أعادت طبع نص البيان أو دعوة الجزائريين للاتحاد على غرار المنشور المعنون "أيها الإخوة المسلمون"، والذي حمل الإستعمار مسؤولية تخلف الجزائريين ومحاربته للغة العربية والدين الإسلامي الذي أصبح

---

(1) نفسه. ص.230.

(2)C.A.O.M, S.L.N.A., 4I10, rapport n°363du préfet d'Alger à Mr. Le ministre plénipotentiaire, gouverneur général de l'Algérie, le 22 mars 1945.

(3) Ibid

(4) شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص.908.

محل سخرية. واعتبر المنشور قضية بعث حكومة جزائرية قائمة على سيادة الشعب الجزائري إطارا ضروريا لتحقيق الإحترام والكرامة، ورفض أي سيادة أجنبية. وذكر المنشور أن هذا الهدف هو الذي كان وراء تضحيات المعتقلين في السجون والمحتشدات، ومنهم من يناضل في الشرعية أو في الخفاء. واستنكر المنشور أمرية 07 مارس ودعا الجزائريين إلى ضرورة مقاطعة الإنتخابات البلدية التي شرعت إدارة الإحتلال في التحضير لها[1].

كما انتشرت الكتابات الجدارية في عديد المدن الجزائرية والتي حملت عبارات معادية للإدارة ودعت الشعب للغستعداد للثورة. أمام هذه التطورات، شنت الصحافة الفرنسية حملة ضد الجزائريين، فاعتبرت مجلة "الوقت الحاضر"(Le temps actuel) أن الجزائريين أصبحوا يشكلون خطرا وأن الوضع أصبح صعبا، ونفس الخطاب تبنته جريدة "صدى الجزائر" (L'écho d'Alger) الكلونيالية. كما سارع الشيوعيون إلى معارضة حركة أحباب البيان وأسسوا حركة موازية لها أطلقوا عليها تسمية "حركة أحباب الديمقراطية" (Les amis de la démocratie) [2].والتي قدمت نفسها على أساس أنها تجمع شعبي واسع للجماهير الشعبية التقدمية ضد الفاشية والخدام وقد أمرت لجنة تحرير فرنسا السلطات العمومية في الجزائر إلى تسهيل المهمة أمام هذه الحركة الديمقراطية المسلمة الشابة والتي لن تدخر جهدا في سبيل المساعدة الفعالة للشعب الفرنسي في كفاحه التحرري والعمل بصرامة ضد العناصر الغامضة أيا كان مصدرها ولاسيما من جانب أولئك الغير مترددين في الدعوة إلى الإستقلال[3].

أما على صعيد الإدارة، فقد انتقلت الحكومة العامة من يد الجنرال كاترو إلى شاتينيو Chataigneau، حيث بدأت تتهيأ للإنقضاض على الجزائريين وقفا لهذا التيار الوطني التحرري الجارف. وفي هذا الإطار نذكر تقرير والي الجزائر المؤرخ في 10 مارس 1945 والصادر في أعقاب المؤتمر المركزي لأحباب البيان والذي ألح فيه على ضرورة التحرك العملي لحل الحركة ومحاكمة عباس

(1) C.A.O.M.,S.L.N.A., 4I10., Le tract frères musulmans.
(2) liberté,le 5octore 1944.
(3) liberté,le 21septembre1944.

أمام المحكمة العسكري بتهمة المساس بأمن الدولة[1]. وكان قد سبقه والي قسنطينة وتحديدا في شهر فيفري، حيث رفع تقريرا إلى الحاكم العام شرح فيه اجتماع الظروف المواتية التي تنبئ باندلاع أحداث دامية في إقليم عمالته، وفي رسالة ثانية بتاريخ 31 مارس دعا إلى ضرورة التحرك قبل وقوع حادث دموي يفرق نهائيا بين الجزائريين والفرنسيين[2]. وقبل ذلك كله كان الحاكم العام قد تلقى يوم 22 جويلية 1944 رأي المدعي العام لدى محكمة الجزائر بخصوص القرار القضائي الذي ينبغي اتخاذه ضد حركة أحباب البيان، والذي أوصى فيه مسؤوله الأول في الجزائر بحل الحزب الفتي طبقا للمادة 03 من قانون 1901، مع إمكانية النطق بذلك الحكم من طرف المحكمة المدنية طبقا للمادة السابعة من قانون 23 أكتوبر1934 المعدل، مع تسليط عقوبات السجن والتغريم المالي على أعضائه[3].

أمام هذا الوضع تحركت الإدارة بقرار السكرتير العام للحكومة ب.ر.غازايني P.R.Gazagne بإعادة نقل ميصالي الحاج إلى سجن بوغار قرب مدينة قصر البوخاري في 91 أفريل 1945، ليُنقل في اليوم الموالي إلى المنيعة ثم يتم إبعاده نهائيا إلى برازافيل.

وقد جاء هذا الإجراء في أعقاب أحداث قصر الشلالة والتي اندلعت يوم 18 أفريل خلال الإجتماع المعروف "لقاء العشابة" الذي جمع بين والي عمالة الجزائر لويس بيريليي Périllier ومسؤولي الإدارة المحلية وخلال ذلك اتهم بيريليي الوطنيين وتلا ذلك إيقاف أربعة مسؤولين محليين[4]، الأمر الذي أدى إلى حالة غليان عام، نتج عنها فرار الموقوفين وتحطيم زجاج سيارة الوالي أثناء محاولته مغادرة المكان.

---

(1) C.A.O.M, G.G.A., 4I10, rapport n°363du préfet d'Alger à Mr. Le ministre plénipotentiaire, gouverneure général de l'Algérie, le 10 mars 1945.

(2) شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص.909.

(3)C.A.O.M, G.G.A., 4I10,lettre du procureur général prés de la cour d'Alger a Mr GGA, Alger le 22 juillet 1944.

(4) يتعلق الأمر بكل من السادة: عبد الوهاب محمد، ودحلب سعد بن الطيب وميناصري محمد، وكان قرار الإعتقال قد اتخذ ضدهم يوم 07 أفريل 1945 بعد أن وشى بهم أحد عملاء الإدارة إلى المسؤول الإداري عن البلدية المختلطة للشلالة. أنظر: C.A.O.M., G.G.A.,4I8, renseignement du moi d'avril, Alger le 19/04/1945. Cf, Youcef Beghoul, op.cit., pp. 163,164.

وتذهب بعض الكتابات إلى أن اجتماعا سريا قد تم بين عباس وميصالي والإبراهيمي بقصر الشلالة خلال شهر أفريل، وتم الإتفاق فيه على برنامج عمل سلمي محدد، يتمثل في مهاجمة الإدارة الفرنسية والإستعمار. ويرى آخرون أنه تم الإتفاق على القيام بمظاهرة عارمة يوم الإحتفال بالإنتصار على المحور من أجل الضغط على الفرنسيين، وقد عطل عدم تحديد الحلفاء ليوم النصر ضبط آجال هذه المظاهرة[1]. وعلى العموم كانت هذه الظروف المشكلة للمشهد السياسي في الجزائر قبل أحداث الثامن ماي.

من جهتها ذهبت تقارير الإدارة في متابعتها لوضع الأهالي إلى وصف الأوضاع بالغير المطمئنة مركزة على حالة تململ وسط الجزائريين منذ سنة 1943 ومؤكدة على نمو روح المعارضة للفرنسيين، ففي عمالة قسنطينة وُزعت المناشير الداعية إلى الثورة، وفي سطيف كان الحديث عن الإضراب العام ورفض المشاركة في إنزال الحلفاء في أوروبا ووقف العمل عند المعمرين إلى درجة أجبرت هؤلاء إلى اللجوء إلى أسرى الحرب الإيطاليين[2].

-ب) أحداث الثامن ماي1945:

تزامنا مع الاحتفالات المخلدة لعيد الشغل يوم الفاتح ماي انطلقت المظاهرات المنظمة من قبل الوطنيين في عموم المدن الجزائرية مطالبة بإطلاق سراح ميصالي الحاج واستقلال الجزائر ومرددة الأناشيد الوطنية، ورفعت النسوة الألوان الوطنية وأطلقن الزغاريد. ولكن، وبرغم التنظيم الذي سارت عليه تلك المظاهرات، إلا أن بعضها تخللها أعمال عنف وفقا لما ذكرته تقارير أمنية فرنسية، ففي

(1) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص.235.

(2) إن تعميق البحث في هذه الإدعاءات قد يقود إلى عوامل موضوعية غير تلك التي شحنت بها الأوساط الكولونيالية الرأي العام الفرنسي في الجزائر وفرنسا حول جديّة التهديدات الأمنية وحالة التمرد والعصيان، ولعل من أبرز مبررات هذا الوضع هو تجنيد عشرات الآلاف من أبناء المنطقة في إطار المرحلة الثانية من الحرب بعد 08 نوفمبر 1942، ويعد هؤلاء الشباب القوة الفاعلة للنشاط الفلاحي للمنطقة. كما أن استخدام الحلفاء لليد العاملة الجزائرية في مختلف الورش التي أقاموها بالجزائر مقابل أجر يومي تراوح بين 30 إلى 45 فرنك فرنسي شجع الشباب على الإنخراط في هذه الورش بدل العمل في مزارع المعمرين التي لم يتعدى أجرهم اليومي فيها 10 فرنكات، ثم أن العمليات الحربية التي عاشتها المنطقة بعد الإنزال قد أعاقت إلى حد كبير تنقل العمال من المناطق الجبلية للعمل في مزارع المعمرين، وتذهب بعض التقارير إلى أن أزمة اللباس التي عانى منها الأهالي كانت عائقا كبيرا أمام حركة تنقل الرجال من قُراهم. أنظر C.O.A.M., **1CM38**, Note N°2 du C.I.E. sur la crise du main d'ouevre agricole,Alger le 6janvier 1943.

مدينة الجزائر التي خرجت بها مظاهرتين انطلقت الأولى من حي باب الواد وسلكت شارع باب عزون وصولا إلى شارع إيسلي (العربي بن مهيدي حاليا) أما الثانية فقد إنطلقت من ضواحي مسجد سيدي عبد الرحمان ووصولا إلى ساحة بيجو (ساحة الأمير حاليا) فقد سقط 04 قتلى و13 جريح وجرح ثلاثة من أعوان الشرطة، وتكررت مشاهد العنف في بسكرة، بجاية ووهران[1]. وإزاء هذه التطورات حمل السكرتير العام لعمالة الجزائر فرحات عباس مسؤولية ما حدث، ومن جهته حمل الحزب الشيوعي مسؤولية تلك الأحداث لمن سماهم بعملاء الطابور الخامس[2].

وتبع ذلك مباشرة الإدارة لحملة من الاعتقالات امتدت ما بين الثالث إلى السادس ماي ومست عشرات الأشخاص كما أرسلت تعزيزات عسكرية معتبرة إلى ناحية قسنطينة وضعت تحت إمرة الجنرال دوفال Duval الذي كان مرتابا من الجنود المسلمين الجزائريين الواقعين تحت تأثير الدعاية الوطنية، وتمثلت تلك التعزيزات في وحدات من ثكنة الحراش وتونس والمغرب تحسبا لمواجهة حركة العصيان التي اتهمت عناصر حزب الشعب بالتحضير لها[3].

بدأ الإستعداد للإحتفال بيوم النصر يوم 07 ماي 1945 بعدما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب، فقاطع الجزائريون الاحتفالات الرسمية المنظمة من قبل الأوروبيين وعمدوا إلى تنظيم مهرجاناتهم الخاصة، حيث هتفوا بالحرية والإستقلال وتحرير المعتقلين السياسيين في جو من الهدوء. وفي اليوم الموالي الثامن ماي الذي صادف يوم السوق الأسبوعي بسطيف، فقد انطلقت المظاهرات المرخص لها شريطة أن لا تحمل العلم الجزائري إلى حالة عنف وكانت شرارة لعنف دامٍ عاشه الشرق الجزائري[4]. وتشير المصادر إلى أن المظاهرات قد شارك فيها مابين 8 إلى 10 آلاف شخص تقدمتهم أفواج الكشافة، وتقدم هذه الأفواج طفل حمل العلم الوطني، كما حمل المتظاهرون باقة من الزهور لوضعها

(1) شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص.910.

(2) C.O.A.M,SLNA.,préfecture d'Alger,4I18,également, C.O.A.M.,GGA.,9H31.

(3) محفوظ قداش، المرجع السابق،ص،948.

(4) يذكر فرحات عباس الذي كان بعيدا عن مسرح الأحداث يومها أن المظاهرات قد منحها والي قسنطينة ليستراد كاربونيل التسريح القانوني لكن شريطة أن لا يرفع العلم الوطني، واكتفى نائبه بالتبليغ الشفوي لتلك الأوامر، أما شيخ بلدية سطيف فقد فند علمه بأي شيء عن المظاهرات، أنظر.: ferhat abass,**la nuit coloniale**,Paris,1962.p.155.

على قبر الجندي، وباقتراب الموكب من نقطة نهايته تم إطلاق الرصاص فسقط الطفل شهيدا فتقدم آخر وحمل العلم واستمرت المسيرة إلى وسط المدينة، غير أن إطلاق النار هذا قد أدى إلى اضطراب كبير في المظاهرة التي انقسمت على نفسها إلى مجموعتين، مجموعة واصلت طريقها باتجاه مقام الجندي المجهول والثانية توزع أفرادها في شوارع المدينة واشتبكوا مع الأوروبيين[1].

و قد قدّرت بعض المصادر ضحايا تلك الإشتباكات ب: 29 قتيل وعددا من الجرحى، وكان من بين القتلى رئيس المندوبية الخاصة وسكرتير الفرع المحلي للحزب الشيوعي[2].

وإذا كانت قضية إطلاق النار على حامل العلم الوطني هي الشرارة الأولى لمجازر الثامن ماي الذي أطلقت فيها فرنسا العنان لنفسها في استعمال القوة العسكرية ضد السكان العُزل، فإن تحديد مسؤوليتها لايزال إلى يومنا هذا في نطاق التحليل والتأويل، ولم يرد بخصوصها جواب قاطع إن كانت الشرطة هي المسؤولة عن ذلك أو أن مصدر الطلق الناري كان من أحد المعمرين الذين سعوا بكل ما لديهم لقطع الطريق أمام تحقيق المطالب الشرعية للشعب الجزائري.

لقد تسارعت أخبار سطيف إلى المناطق المجاورة وانتشر معها بسرعة العنف، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش والشرطة والدرك وميليشيات المعمرين يطاردون الجزائريين في هذه المناطق، سجلت التقارير الإستخباراتية الفرنسية تعرض المراكز الإستيطانية الأوروبية لهجومات القرويين مثل ماهو الحال في عين الكبيرة، حيث ذكرت هذه التقارير قتل 12 أوروبيا من بينهم مسؤول عن إدارة ونائبهما، وقُتل فرنسيان في واد المرسي وفي بني فودة (سيلاف سابقا)، وفي فج المزالة التي وصلتها الأحداث في يوم 09 ماي ذكرت المصادر الفرنسية مقتل بعض المستوطنين وحرق المزارع، كما انتقلت أعمال العنف إلى خراطة وبني عزيز[3]، وانتقلت الأحداث كذلك إلى قالمة وضواحيها حيث قاد رئيس دائرتها آشياري عمليات الإعدام الممنهج ضد السكان المسلمين ، أشارت مصادر الحزب أن الميليشيا والجنود

---

(1) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق،ج3 ، ص.235.

(2) S.H.A.T.,11P61 première armée, Etat major, section des AMM, événements de l'Algérie du 3 au14 mai 1945,N°1422/3,le 29mai1945.

(3) شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص.910.

قد أعدموا على مستوى مدينتهم 447 مدنيا منهم 75 قضوا رميا بالرصاص على بعد كيلومتر واحد من المدينة[1].

إن المتتبع لأحداث سطيف يرى أنه لولا أن النية المبيتة من قبل الإدارة لتنفيذ مذبحة واسعة ورهيبة تعيد لفرنسا هيبتها في نفوس الجزائريين والمغاربة بصفة عامة لقاء ماأبدوه من وعي سياسي وتنامي لروح التحرر المهدد لبقائها في المنطقة لكان بالإمكان السيطرة على الأحداث منذ بدايتها.

وأمام تواتر الأخبار عن اندلاع حالة عصيان وتمرد، كانت فرنسا قد أعدت عدتها لمواجهة السكان العُزل بأعتى أنواع الأسلحة، حيث أمرت القطاعات الثلاث للقوات المسلحة الفرنسية (البرية والبحرية والطيران) بالإضافة إلى القوات الملحقة بها بالتحرك، وقابل ذلك إجماع سياسي فرنسي من اليمين إلى اليسار على ضرورة الرد القاسي ضد الجزائريين[2].

لقد أعدت فرنسا لمواجهة هذه الأحداث قوة قوامها 10 آلاف جندي مؤلفة من فرقة اللفيف الأجنبي وطابور المغاربة والرماة السنيغاليين وفوج الزواوة والفيلق التاسع للفرسان الجزائريين، وقد وجهت لها الأوامر بنسف كل ما يقع أمامها من ممتلكات الأهالي، وأعطى وزير الطيران الحربي الشيوعي تيلون الأوامر بقنبلة الدواوير والمداشر الآهلة بآلاف السكان، حيث وضع الجنرال وايس weiss 24 قاذفة ومطاردة تحت تصرف الجيش وأرسلت فرنسا 16 طائرة من طراز(J ,U52) و61 طائرة من طراز(P6) وداكوتا بريطانية [3].

ووفقا للتقرير الأمريكي المنشور في مجلة "ستارز أند سترايبرز" – لسان حال الجيش الأمريكي – فإن الطائرات الفرنسية نفذت طيلة تسعة أيام عمليات حربية ضد القرى المجاورة لمدينة سطيف، حيث بلغ عدد الطلعات في اليوم الواحد 300 طلعة باستعمال القاذفات الأمريكية الطويلة والمتوسطة

(1)محفوظ قداش،مرجع سابق،ص،978.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.233.

(3) محفوظ قداش، المرجع السابق ،ص ،ص، 948، 950 .

حتى سويت الأرض بعدد من القرى، وتلا ذلك عمليات مطاردة للفارين من قراهم بطائرات فرنسية من صنع بريطاني[1].

كما تدخل سلاح البحرية بحيث نفذت الباخرة الجوالة Duguay fouin عمليات قنبلة إنطلاقا من خليج أوقاس على مراكز جبال البابور، وقد استمرت العمليات العسكرية طيلة شهر ماي، كما تلاها عمليات قمعية واسعة تمثلت في إعدامات ميدانية مثلما هو الحال في مدينة قالمة، حيث قام رئيس دائرتها السفاح آشياري بإعدام مئات الموقوفين في مراكز الإحتجاز بالمدينة من مناضلي حزب أحباب البيان والحرية وحزب الشعب والكشافة الإسلامية وتقديم المشتبه فيهم أمام المحاكم العسكرية التي نطقت بأحكام الإعدام وفقا لمحاكمات صورية. يضاف إلى ذلك ضحايا ميليشيات المعمرين الذين نفذوا عمليات انتقامية واسعة في حق الأهالي العزل أرعبت حتى ممثلي الإدارة أنفسهم ففي تقريره إلى الحاكم العام كتب أحد الموظفين الذي أرسل إلى المنطقة لتقصي الأخبار" إن رجالا ونساء وأطفالا يعدمون بالجملة ودون محاكمة "[2]، وفي ذات السياق وإثر مقتل أوروبي في شوفوراي (بني عزيز حاليا) قامت ميليشيا السفاح برادال بإعدام 127 جزائري عقب انتهاء العمليات القمعية، وقد أشارت جريدة البريد الجزائري إلى أسمائهم في عددها الصادر في 26 ماي 1946[2].

لقد تباينت المصادر حول حصيلة هذه الأحداث، فالمصادر الفرنسية الرسمية عمدت إلى تقليص العدد إلى أدنى حد بصفة لاتتوافق وحجم الحملة القمعية الواسعة، فحسب الجنرال ديفال فإن عدد الضحايا من الجزائريين كان يتراوح مابين 500 و600 قتيل [3]، وهو ما أكده الجنرال هنري مارتين القائد الأعلى للفيلق التاسع عشر والذي قدر الحصيلة الأولية للضحايا من الجزائريين بعد أسبوعين من العمليات القمعية العسكرية ب500 قتيل ثلثهم في منطقة سطيف[4] أما الحاكم العام

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ص،233.

(2)محفوظ قداش،**8ماي 1945**،تر،سميرة سي فوضيل،تو عبد العزيز بو تفليقة،منشورات ANEP ،الجزائر،2007،ص،42 .

(3)سليمان قريري،**تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية(1940 1954)** أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر،باتنة 2010 2011 ،ص. 97.

(4)علي تابليت، **8 ماي 1945**،ط3 ،مطبعة تالة، الجزائر،1996 ،ص.15 .

شاتينو فقد قدر عدد الضحايا من الأهالي ب: 1340 قتيل [1] وقدر الجنرال ويس ضحايا القصف الجوي الذي تعرضت له مدن وقرى ومداشر الشمال القسنطيني طيلة الحملة ب: 200 قتيل وذهب رفيقه وشريكه في الجريمة العميد البحري مناريك Manarich أن عدد ضحايا القصف البحري الذي نفذه الطراد ديغايي على قرى خراطة وفج مزالا لم يخلف سوى 04 قتلى[2]، وتبعا لذلك ذكرت لجنة التحقيق التي ترأسها الجنرال تيبار Tubert قائد الدرك الفرنسي أن عدد الضحايا تراوح مابين 500 إلى 700 ضحية، وذكر تقرير وزير الداخلية تيكسييه Tixier أن عدد المشاركين في الأحداث قد بلغ 50 ألف وهو مايعادل 5% من إجمالي سكان عمالة قسنطينة. وخلفت الأحداث مقتل 88 فرنسي و150 جريحا، ومن الجانب الجزائري فإن عدد القتلى كان مابين 1,2 و1,6 ألف قتيل دون إعطاء عدد الجرحى، يضاف إليهم 2400 معتقل، أُطلق سراح 517 منهم في حين حوكم الباقي[3].

وتذكر المصادر الأمريكية بما في ذلك ما نقل عن القنصل الأمريكي بالجزائر أن عدد الضحايا قد بلغ 35 ألف شخص، وأشارت تقديرات أجنبية أخرى إلى أن الرقم كان يتراوح ما بين 50 و70 ألف ضحية، أما تقديرات المصادر الجزائرية ومنها تلك الصادرة عن حزب الشعب فإنها قدرت ذلك ب: 45 ألف[4]، وذكرت جمعية العلماء المسلمين فيما أبلغته إلى الأمريكان بأن عدد الضحايا قد بلغ 80 ألف وأعلنته إذاعة القاهرة [5]، وهو الرقم الذي اعتمدته جامعة الدول العربية وأعلنت تأسفها له[6].

ومثلما تباينت المصادر حول حصيلة هذه الأحداث تعددت الآراء والتفسيرات بشأنها، ومن أبرزها الرأي القائل بأن أسباب تلك الأحداث إقتصادية وهو ماذهب إليه تقرير مجلة الجيش الأمريكي

---

(1) عامر رخيلة،**08 ماي 1945 ،المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1994 ،ص.83 .

(2)علي تابليت، المرجع السابق ، ص.16 .

(3) شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص.914.وكذلك أنظر الملحق رقم (12).

(4) علي تابليت، المرجع السابق، ص .19 .

(5) ناصرالدين سعيدوني،أحداث 08 ماي 1945 ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير، **الذاكرة** ،العدد2 ،الجزائر1995،ص.134 .

(6) شارل روبير آجرون ،المرجع السابق،ج3 ،ص.915.

السالفة الذكر والتي نعتت تلك الأحداث بثورة الطعام[1]. وفي ذات السياق أرجعت الحكومة الفرنسية الأحداث إلى النقص في مواد التغذية وأعلنت عزمها على إرسال الغذاء إلى الجزائر وأن الوطنيين استغلوا تلك الظروف لتحريك الشعب. لكن الطرح الإقتصادي لتفسير الأحداث يصطدم ببعض القرائن والوقائع التي تجعله عاملا غير كاف لتبرير تلك الأحداث ومنها عدم تعرض مخازن الحبوب في مناطق الإضطراب إلى هجومات السكان، وأنهم لما قتلوا المستوطنين لم يستولوا على موادهم الغذائية. ويشير تقرير لجنة تيبار إلى أن وضعية سكان منطقة سطيف كانت الأفضل مقارنة بعموم وضعية الجزائريين خلال هذه الفترة[2].

وأوردت مصادر أخرى أن السبب الرئيسي وراء تلك الأحداث كان سياسيا وذلك ما ذهبت إليه صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر يوم 19 ماي 1945، حيث أكدت أن الجزائريين كانوا يطالبون بالحقوق[3]. وأكد تيبار في تقريره أن الحادثة اكتست طابعا ثوريا سياسيا بالإضافة إلى الطابع الإقتصادي، وتشير مختلف الوثائق الأرشيفية الفرنسية إلى مسؤولية حزب الشعب المحضور وحركة أحباب البيان والحرية عن تلك الأحداث وأن الإدارة وجدت نفسها مجبرة على مواجهة حركة التمرد، وذكرت السلطات الفرنسية أنها أفشلت محاولات مماثلة لما حدث في الشرق الجزائري في كل من منطقة سعيدة وشرشال ومنطقة القبائل، ففي ليلة الثامن عشر إلى ليلة التاسع عشر ماي 1945 تعرضت خطوط الهاتف شمال مدينة سعيدة إلى عملية التخريب وإقدام مجهولين على إضرام النار في مكتب المندوبية الخاصة بنفس المدينة[4]. وفي شرشال أُجهضت محاولة التمرد التي نظمتها مجموعة من المجندين يتقدمهم الرقيب اعمر أوعمران بن رابح وذلك بالتخطيط للهجوم على المدرسة المتعددة

---

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3 ،ص.241.

(2)رغم ذكر تقرير تيبار أن الوضعية الغذائية لسكان منطقة سطيف وماجاورها كانت الأفضل نسبيا بالنسبة لبقية المناطق الأخرى إلا أن الإحصائيات الإقتصادية المتعلقة بإنتاج الحبوب لسنتي 1944 1945 تشير إلى أن إنتاج هذه المادة قد تراجع إلى 886 ألف قنطار مقابل 7,9 مليون قنطار سنة 1939 بعمالة قسنطينة. أنظر شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص.918.

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3 ، ص.230.

(4) C.A.O.M., S.L.N.A.,préfecture d'Alger, 4I10, rapport de la police des renseignements généraux N° 4154, Oran le 13 juin 1945. P.1.

الأسلحة بشرشال[1]. وبخصوص منطقة القبائل فقد أشارت التقارير إلى اختفاء عدد من المجندين وعدم التحاقهم بوحداتهم العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى ذكرت التقارير الأمنية حدوث بعض الأعمال التخريبية ضد خطوط الكهرباء مثلما هو الحال في البلدية المختلطة للناصرية (Hanssonvillers سابقا)، ومحاولة تفكيك خط السكة الحديدية عند مدخل النفق، كما تعددت حالات ظهور مجموعات مسلحة تدعو إلى الجهاد في عدة دواوير ومداشر بدائرة تيزي وزو مثلما هو الحال في دوار وقنون وماكودا[2].

وفي برقيته إلى مسؤولي العمالات الثلاث، يوم 15 ماي أبلغ الحاكم العام شاتينو مسؤوليه بأن شرطة الإستعلامات العامة لقسنطينة قد بلغ إلى علمها أن قيادة حزب الشعب قد أعطت أمرا بالجهاد يوم 02 جوان 1945 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا[3].على الرغم من إدراك سلطات الإحتلال أن المؤشرات عن وجود مخطط للقيام بثورة عامة ماهو إلا مجرد مناورة من قبل قيادة حزب الشعب من أجل فك الحصار عن منطقة الأحداث، وتشتيت حدة القمع الممارس من قبل القوات الفرنسية ضد سكان الشمال القسنطيني[4].

اتسم الموقف الفرنسي الرسمي والشعبي بصفة الإجماع على تحميل كل رموز الحركة الوطنية مسؤولية الأحداث، فالمعمرين الذين كانوا ينظرون إلى إصلاحات مارس 1944 بعين الريب سعوا بكل ما يملكون من وسائل إلى شحن الأجواء والإدعاء بأن حركة أحباب البيان والحرية تعمل للقيام

---

(1) تتألف هذه المجموعة من تسعة أفراد شملتهم عملية التحقيق، ويعد السيدان بن مقدم محمد رئيس فرع حزب الشعب على مستوى مدينة شرشال والسيد أوعمران بن رابح المجند بالمدرسة العسكرية بشرشال أبرز عناصر هذه الخلية التي كانت تخطط للقيام بعمل عسكري على مستوى المدرسة العسكرية ومركز المدينة تبعا لوصول الأمر بذلك بواسطة عنصر الإتصال المدعو رشيد، لكن إيقاف المدعو معسكري قدور و هو سائق بالمدرسة العسكرية أدّى إلى اكتشاف وتفكيك المجموعة، أنظر: C.A.O.M. S.L.N.A.,préfecture d'Alger, **4I8**, procée verbal, le 2 juin 1945

(2) C.A.O.M., S.L.N.A.,préfecture d'Alger, 4I10, rapport du commissaire Tourch André de la P.R.G à Mr. Le commissaire Ppal de la P.R.G. d'Alger, Alger le 25 mai 1925.

(3) C.A.O.M., S.L.N.A.,préfecture d'Alger, 4I8, Télégramme N°2819 pol/3.

(4) C.A.O.M.,S.L.N.A.,préfecture d'Alger, 4I8, rapport N°2711, du commissaire Ppal., de la P.R.G. d'Alger à Mr. Le préfet, Alger le 17 mai 1945.

بحركة ثورية ترمي بفرنسا إلى البحر، فطالبوا بحل الحركة وشكلوا خلال الأحداث ميليشيات مسلحة نفذوا من خلالها حملة إرهابية واسعة ضد السكان العزل، كما طالبوا بضرورة إعدام فرحات عباس[1].

أما الحزب الشيوعي الذي كان وحده يتمتع بالشرعية فإنه واجه المظاهرات بموقف معادٍ على غرار مواقفه السابقة المتعلقة بقضايا الشعب الجزائري المصيرية، بل وأكثر من ذلك فإن الشيوعيين قد شكلوا الميليشيات وقادوا من جهتهم عمليات القمع الممنهج ضد الأهالي ووصفوا حزب الشعب بالطابور الخامس، ففي جريدة ليبارتي الصادرة يوم 27 ماي 1945 نشرت نداء وجهته إلى مندوبية الحزب الشيوعي بشمال إفريقيا، حث المسؤولين على تنفيذ الإعدام بالرصاص في حق مدبري التمرد، وورد في النداء ما نصه"إن المدبرين الحقيقيين الذين يقفون وراء الأحداث إنما هم قادة حزب بالشعب الجزائري أمثال ميصالي وغيره من الجواسيس... "[2]. وتبعا لتوجيهات الحزب الشيوعي الفرنسي توجه وفد عن الحزب الشيوعي الجزائري إلى الحاكم العام وكان من بين أعضائه أوزقان وكاباليرو بهدف دعوة الأخير إلى إنزال أقصى العقوبات بمثيري الإستفزازات من هتلريي حزب الشعب وآخرين متوارين تحت منظمات تزعم أنها ديمقراطية، ولم يتوانى اوزقان في حملته الدعائية في التشهير بقياديي حزب الشعب كمفدي زكريا والشاذلي المكي[3] وغيرهم من الوجوه البارزة للحزب[4]، وفي الوقت الذي كان فيه زعماء الحركة الوطنية يقبعون في السجون والمعتقلات رفع الشيوعيون شعار إطلاق المعتقلين السياسيين خلال الإنتخابات البلدية والتشريعية في الأشهر الموالية.

---

(1)أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ج3 ، ص ،ص.250 ،251.

(2) بن يوسف بن خدة، **جذور نوفمبر، 1954**، دار هومة الجزائر 2010، ص.166.

(3)من مواليد ولاية تبسة التحق بصفوف حزب الشعب قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية أي منذ سنة 1938 حيث أصبح عضو المديرية الفيدرالية للحزب بعمالة قسنطينة، وخلال تواجده بتونس كون فرع حزب الشعب رفقة إبراهيم مزهودي بجامعة الزيتونة، ترأس المكتب الإتحادي لحركة أحباب البيان لعمالة قسنطينة، وبعد أحداث الثامن ماي 1945 دخل في اتصال مع أعضاء الحزب الدستوري التونسي الحر ،ومثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في لجنة تحرير المغرب العربي التي تأسست في القاهرة في 5 جانفي 1948 تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي ،وظل ممثلا للجزائر لدى جامعة الدول العربية إلى غاية استبداله سنة 1952 بالسيدين محمد خيدر وحسين آيت أحمد، بعد الإستقلال عاد إلى الجزائر حيث شغل عدة مناصب منها مستشار وزارة التربية.أنظر: Benjamin Stora,op.cit,p.133.

(4) liberté,17mai,1945.

أما بخصوص تونس والمغرب فإن شهر ماي 1945 كان يحمل نفس المعاني والآمال والطموحات للأهالي في التحرر والانعتاق ، ففي المغرب شرع حزب الإستقلال في التحضير للإحتفالات المخلدة للذكرى الأولى لأحداث جانفي 1944منذ شهر ديسمبر من نفس السنة فقد شهدت الفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر ماي تقديم الحزب لمجموعة من العرائض لعل أبرزها كانت عريضة 19 مارس 1945 والتي سلمها محمد اليزيدي لممثل الحماية الفرنسية في المغرب وقد نصت هذه الوثيقة على ضرورة تمكين المغرب من حجز مقعد دائم في المنظمة الأممية وكذا المشاركة الرسمية في أشغال المؤتمر الدولي بسان فرانسسكو خلال شهر أفريل(1)، وخلال شهر أفريل تقدم الحزب بعريضة ثانية تضمنت ستة مطالب جوهرية منها المطالبة بالإستقلال والحرية والإصلاح وإنشاء نظام برلماني مع تمكين المغرب من بناء علاقاته الخارجية وفقا لمصالحه الوطنية وفي مقدمتها التواصل مع البلدان العربية الشقيقة(2) وعشية الإحتفالات بعيد النصر أصدر الحزب إعلانا جدد من خلاله تمسكه بمطلب الإستقلال. أما تونس التي تواترت إليها أخبار مجازر الشمال القسنطيني منذ يوم 10 ماي بحسب زعم المصادر الفرنسية كانت هي الأخرى على موعد مع جملة من الأحداث المهمة بداية باحتفالات أول ماي التي أخذت جل نشاط الحزب الشيوعي، واحتفالات الإنتصار على النازية والفاشستية والذكرى الثانية لعزل المنصف باي فما كان من العناصر الوطنية سوى القيام بتكثيف نشاطهم السياسي حيث استغل بعضهم تجمعات المجالس الوطنية المنظمة من قبل الشيوعيين لوضع كراريس المطالب لرفع مطلب الإستقلال علانية مثلما حدث يوم 20 ماي بسيفاقص كما شهد شهر ماي توزيع ملفت للمناشير المحرضة على الإستقلال والداعية الى اعتبار يوم 14 ماي يوم حداد وطني والمطالبة بعودة الباي، وتم توزيع جريدة "الهلال" المحظورة والتي وصفها التقرير الأمني للقوات الفرنسية بتونس بأنها صادرة عن الاتحاد العربي بتونس وأن أحد مقالاتها كان عبارة عن الدعوة للجهاد واعتبر روحها

(1)M.A.E., Vichy-guerre 1939-1945,carton 4, **volume65**, requete des nationalistes marocains,Rabat,8mars 1945.

(2)M.A.E., Vichy-guerre 1939-1945,carton 4, volume65, pétition nationaliste le 21avr1945.

المعادية للأجانب أخطر من الإيديولوجية التي تناضل من أجلها[1]. لقد تابعت سلطة الحماية باهتمام بالغ تطورات الساحة في الجزائر حيث أعلنت يوم 2 جوان حالة الطوارئ العامة في عموم الأيالة تحسبا لاندلاع حالة تمرد شامل في تونس، وفي تقديرها لأسباب عدم وقوع ذلك أكدت القيادة العسكرية على نجاعة السياسة القمعية المنتهجة من قبل سلطة الحماية ضد الأهالي منذ سنتين والتي أخضعت أكثر من 17000 شخصا للتحقيق، وجرت 13000 منهم للمثول أمام المحكمة العسكرية[2]، من جهة والإستعمال الواسع للقوة في كبح حركة التحرر الشعبية التي انطلقت من الشرق الجزائري من جهة أخرى [3].

لقد عبرت أحداث 08 ماي 1945 عن عجز سلطات الإحتلال في مواجهة نمو وعي الحركة الوطنية المطالب بالإستقلال والتحرر بالوسائل السياسية السلمية، كما أن الأحداث التي أُريد لها أن تقضي على هذه الروح الوطنية قد عمقت الخندق بين الكتلتين الجزائرية والأقلية الأوروبية، ولم يكن ذلك على مستوى الجزائر فحسب وإنما كان لها تأثيراتها على عموم شمال إفريقيا، فبعد تسع سنوات وجدت فرنسا الإستعمارية نفسها مضطرة إلى مواجهة انعكاسات حملة القمع والتشريد التي ارتكبتها في 08 ماي 1945 بالشمال القسنطيني.

---

(1)S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,11P61 ,commandement supérieur des troupes de Tunisie, rapport sur l'état d'esprit des populations indigènes ,mois d'avril 1945.

(2)S.H.A.T., Vichy, Londres, Alger, Paris,11P61 commandement supérieur des troupes de Tunisie,2ème bureau ,rapport mensuel sur l'état d'esprit des populations indigènes N°2078/mois de mai, pp.2,3.

الخاتمة

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن منطقة شمال إفريقيا قد شكلت نقطة مهمة قبل وخلال الحرب العالمية الثانية بالنسبة للأطراف الأوروبية المتصارعة، سواء على صعيد المكانة الجغرافية والإستراتيجية، بحيث أُدخلت في مختلف الخطط الحربية التي وضعتها قيادات أركان الكتلتين (المحور والديمقراطيات الغربية)، وبذلك ارتسمت على خريطة المنطقة خطتين عسكريتين متباينتين، خطة دول المحور التي ارتأت إعادة ترتيب الأوضاع فيها لصالح هذه الكتلة ممثلة في النفوذ الإيطالي شرقا والألماني على مستوى المغرب الأقصى، وخطة دفاعية تبنتها الدول الغربية كانت تعتريها الكثير من النقائص وقصر النظر الإستراتيجي.

شكلت منطقة شمال إفريقيا خلال المرحلة الممتدة مابين 1939 إلى غاية جوان 1940 خزانا بشريا واقتصاديا لفرنسا لمواجهة الأعباء العسكرية والإقتصادية خلال هذه المرحلة وذلك بتجنيد ما يقارب ال: 200 ألف مجند من أبناء الأقطار الثلاث انتهى مصير أغلبهم بين الأسر والقتل، كما عرفت هذه المرحلة كذلك استنزافا اقتصاديا رهيبا لمواردها الطبيعية ومنتجاتها الفلاحية، وتسخير أبناء المنطقة للعمل في مختلف القطاعات الإنتاجية تعويضا لليد العاملة الأوروبية المجندة في الحرب، وتلا انهيار القوات الفرنسية المخزي في الجبهات خلال شهر جوان 1940 وتوقيع الهدنة بين حكومة فيشي وحكومتي الرايخ الثالث وإيطاليا والتي ظلت تدابيرها سارية المفعول إلى غاية شهر نوفمبر 1942، وما واكبها من تبني حكومة الماريشال بيتان لسياسة التعاون مع المحور أن ضاعفت من حدة مشاكل المنطقة الإقتصادية بعد أن فتحت هذه الحكومة الباب واسعا أمام لجان المراقبة الألمانية والإيطالية لرصد الإمكانيات الإقتصادية للمنطقة ووضع قوائم المواد التموينية الأولية والطاقوية الضرورية لتلبية متطلباته الحربية.

إن الهزيمة المدوية للجيش الفرنسي والتي أنمت عن العقم في التخطيط الإستراتيجي لقيادة أركان هذا الجيش من تبعاتها المباشرة أن يدفع أبناء المنطقة المجندون إجباريا مثلما هو الحال في الجزائر وتونس وطوعيا كما هو الحال في المغرب الأقصى فاتورة ذلك، فوضعهم في مقدمة الصفوف جعل أغلبهم يسقطون بين قتيل وأسير، الأمر الذي سيقودهم إلى معايشة تجربة الأسر في مختلف المحتشدات

النازية الذي بلغ عددها 22 محتشدا على التراب الفرنسي والتي آوى إليها ما يقارب 90 ألف أسير وفقا لتقديرات الجيش الألماني ويضاف إلى الأسرى في المحتشدات الموزعة على الأراضي الألمانية والتي اقتيد إليها فئة الضباط من المجندين المغاربة، وما واكب تلك التجربة من معاناة مادية ومعنوية زادت حدتها مع انتقال عملية الإشراف على تلك المراكز من أيدي الضباط الألمان إلى الضباط الفرنسيين انطلاقا من عام 1943، وراحت السلطات الفرنسية تبرر لنفسها تلك الإجراءات المتشددة كونها بصدد مواجهة خلايا تمرد وسط الأسرى أعدها الألمان للعمل لاحقا في شمال إفريقيا.

إن تطورات الحرب على صعيد الجبهات الأخرى ولاسيما في روسيا والشرق الأوسط ودخول الولايات الأمريكية المتحدة الحرب في أعقاب الهجوم على قواعدها في بيرل هاربر قد بعث المكانة الإستراتيجية لشمال إفريقيا من جديد خلال سنة 1942 لدى الحلفاء وهو ما معناه إدخال المنطقة بصفة مباشرة في مسرح عمليات الحرب العالمية الثانية. وإذا كانت قيادة الأركان الأمريكية والبريطانية تعتبران أن مواصلة العمل الذي نجح فيه السوفييت في ستالين غراد ضد القوات الألمانية وماحققه الجيش الثامن البريطاني في منطقة العلمين بمصر لن تكون نتائجه مثمرة وملموسة إلا بالقضاء النهائي على قوات المحور وذلك بخلق جبهة جنوبية جديدة هي جبهة شمال إفريقيا ووضع هذه القوات بين فكي الكماشة السوفييتية شمالا وشرقا والحلفاء جنوبا وغربا، اعتبرت قيادة فرنسا الحرة تحت إمرة الجنرال ديغول ذلك فرصتها المناسبة لتحرير التراب الفرنسي من الإحتلال الألماني.

إن نجاح عملية الإنزال الأنجلو-أمريكي يوم 08 نوفمبر 1942 في كل من الجزائر ووهران والدار البيضاء وميناء القنيطرة (اليوتي سابقا) قد أدخل المنطقة تحت احتلال ثاني هو الإحتلال الأمريكي البريطاني لكل من الجزائر والمغرب بانتشار مايزيد عن 200 ألف جندي في المنطقة ودخول تونس تحت سيطرة القوات الألمانية الإيطالية، حيث وُضعت البلاد تحت تصرف قوات الفيلق الإفريقي والقوات الإيطالية التي بلغ مجموع تعدادها مايقارب 200 ألف جندي.

لقد كان لعملية إنزال الحلفاء وانتقال شمال إفريقيا إلى معسكر الحلفاء تبعات عسكرية واقتصادية واجتماعية ثقيلة أجبر أبناء المنطقة على تحملها من دون أية مندوحة ترجى من ذلك. فلقد

أعاد قادة أركان الجيش الفرنسي تحت قيادة الجنرال جيرو العمل بمراسيم التعبئة العامة، الأمر الذي انجر عنه تعبئة ما يزيد عن 300 ألف رجل وفقا لما تذهب إليه بعض الإحصائيات الفرنسية، وهو ما سمح للقوات الفرنسية أن تنتقل عدديا من 350 ألف نهاية عام 1942 إلى 630 ألف رجل قبل نهاية الحرب، وهو مايمثل نسبة 53% من إجمالي القوات المعبئة على مستوى الإمبراطورية. وبالعودة إلى الإحصائيات الفرنسية دائما فإن أغلبية هؤلاء المجندين كانوا من الجزائريين الذين ظل قانون التجنيد ساري المفعول عليهم، فلقد فاق عددهم 150 ألف جندي. وتبقى هذه الإحصائيات غير مضبوطة كون أن شهادات من عايشوا المرحلة من الجزائريين خاصة والمغاربة عامة تشير إلى أن الأعداد قد تجاوزت الإحصاء الفرنسي بكثير.

لقد ساهم المسلمون في مختلف العمليات الحربية في أوروبا بنسبة 60% مقابل 14% بالنسبة للفرنسيين وفقا لتقديرات الجنرال جوان، وخلال الإنزال في النورماندي والبروفانس، شكل الجيش الإفريقي الذي تتألف ثلاثة أرباع وحداته من الأفارقة "سيف فرنسا "حسب رأي الجنرال ديغول.

لقد مثل الجهد الكبير المبذول من قبل أبناء المستعمرات ومنهم أبناء منطقة شمال إفريقيا دليلا ماديا واضحا على أن تحرير فرنسا من قبضة الإحتلال النازي لم يكن بأيدي الفرنسيين بقدر ما كان بواسطة أبناء المستعمرات، وهو ما ستتنكر له السلطات الفرنسية بعد الحرب. لقد كانت لعمليات التعبئة الثانية انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة جدا على المنطقة (شمال إفريقيا)، فبالإضافة إلى فقدانها خيرة أبنائها الذين قضوا في المعارك والذين قدرتهم الإحصائيات الفرنسية بأكثر من 50 ألف بين قتيل وجريح، وهو رقم إذا ما أضيف إلى عدد الضحايا نتيجة المجاعات والأوبئة التي عرفت انتشارا غير مسبوق أثناء الحرب العالمية الثانية والمقدر فرنسيا بحوالي:60 ألف شخص في الجزائر وحدها، ماشكل استنزافا بشريا للمنطقة، تجلت انعكاساته مباشرة على الواقع الإقتصادي المتأزم أصلا بفعل هيمنة ثُلة من غُلاة المعمرين بالإضافة إلى تأثيرات السنين العجاف التي مرت بها والتي نقلت إنتاج القمح من 20 مليون قنطار سنة 1939 إلى 3,6 مليون قنطار سنة 1945 في الجزائر على سبيل المثال، وهلاك آلاف رؤوس الحيوانات. ولكن رغم تلك الأوضاع الإقتصادية المتردية ظلت المنطقة

مجبرة على توفير غذاء الفرنسيين في فرنسا وحاجيات القوات الأنجلو- أمريكية العاملة فيها، وكل ذلك على حساب الحاجيات الغذائية لأبناء المنطقة.

إن الصورة القاتمة لمنطقة شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية اجتماعيا واقتصاديا وعسكريا كانت لها امتداداتها على الواقع السياسي، فلقد شهدت الفترة الممتدة من 1939 إلى غاية 1942 زيادة في إجراءات القمع السياسي ضد كل القوى السياسية الوطنية المناوئة للإدارة الإستعمارية وإجراءاتها، فحُلت الأحزاب مثلما هو الحال بالنسبة لحزب الشعب الجزائري واعتُقلت قيادته الوطنية كإجراء وقائي مسبق، وأُنشأت المحتشدات والمعتقلات الإدارية، ففي الجزائر وحدها تم إنشاء العشرات منها والتي توزعت على نطاق الأقاليم الداخلية والهضاب العليا والصحراوية، وهو نفس الإجراء الذي تم تنفيذه في كل من المغرب وتونس. ولقد استقبلت تلك المراكز عشرات الآلاف من المبعدين يتقدمهم دائما مناضلي الحركة الوطنية المغاربية.

وإذا كانت نهاية سنة 1942 وماتلاها قد شهد حل مسألة الاعتقال الإداري ولاسيما فيما يتعلق بالأجانب واليهود والشيوعيين، إلا أن تلك الإجراءات لم تتم بنفس الوتيرة بالنسبة لقادة ومناضلي الحركة الوطنية المغاربية الذين مُددت إجراءات الإعتقال والإبعاد والنفي ضدهم، فأُبعد المنصف باي إلى الجنوب الجزائري، ولجأ الحبيب بورقيبة إلى الهروب سرا إلى مصر ومددت فترة إبعاد علال الفاسي في إفريقيا، أما في الجزائر فقد زادت إجراءات التضييق على الوطنيين وخصوصا مناضلي حزب الشعب.

إن السياسة القمعية المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال لم تحول دون بروز نشاط سياسي وطني سري حاول التكيف وفق الظروف القائمة واستغلال كل الإمكانيات المتاحة للتعبير عن المواقف والرؤى الوطنية التحررية، كما كان للإنهيار السريع لفرنسا أمام ألمانيا وماتبعها من عمل دعائي من قبل دول المحور أن أعاد إذكاء جذوة النضال الوطني، وبالإضافة إلى النشاط السياسي السري عرفت هذه المرحلة ميلاد مبادرة سياسية علنية ولاسيما في الجزائر ممثلة في اتصالات فرحات عباس بالماريشال بيتان من أجل المطالبة بإصلاح الأوضاع العامة بالجزائر، أما في المغرب وتونس فإن وجود سلطة

وطنية تتمتع بالإعتراف الداخلي والخارجي قد ساهم إلى حد ما في طرح مشاكل البلدين على سلطة الحماية.

لقد كان لإنزال الحلفاء في 08 نوفمبر 1942 بشمال إفريقيا أثر سياسي كبير على الوضع في المنطقة، حيث وجدت القوى السياسية المغاربية نفسها مشجعة بما حمله الحلفاء معهم من مباديء التحرر والإستقلال طبقا لميثاق الأطلسي من جهة، وحالة الضعف السياسي والعسكري الذي أصبحت عليه فرنسا في عيون المغاربة إلى التحرك وإعادة طرح المطالب الإستقلالية التي شكلت إجماعا وطنيا بين أبرز تيارات الحركة الوطنية في الجزائر ممثلة في حزب الشعب والعلماء والمنتخبين، فكانت مبادرة فرحات عباس المتمثلة في بيان 10 فيفري 1943 أرضية هذا العمل الوطني الكبير، كما التقت الحركة الوطنية المغربية مع البلاط على أرضية بيان الإستقلال الصادر في 11 جانفي 1944 والذي أرخ لميلاد أول حزب سياسي على مستوى المغرب الأقصى يخرج عن نطاق المطالب الإصلاحية ليرفع مطلب الإستقلال. وعلى الرغم من اختلاف الظروف السياسية والعسكرية لتونس بعد إنزال 08 نوفمبر إلا أن الأيالة قد شهدت تطورا سياسيا مشابها لما هو حاصل في كل من الجزائر والمغرب، فقد تبنى القصر، بعد اعتلاء المنصف باي السلطة، آراء ومطالب الوطنيين والانفتاح على الحزب الدستوري الجديد، وقطع خطوات جريئة في طريق تبني مطالبه. كما عبرت الحركة الوطنية المغاربية عن وعيها الكبير بأهمية الظروف الدولية من أجل تحقيق المطالب الوطنية المشروعة عبر تمسكها بمباديء الميثاق الأطلسي والتقرب من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية بغية الحصول على دعمها وتأييدها لمطالبهم، وهو ما شكل بداية لتدويل مسألة تصفية استعمار شمال إفريقيا، وهو الأمر الذي ظل قائما إلى غاية تحقيق استقلال الأقطار الثلاث.

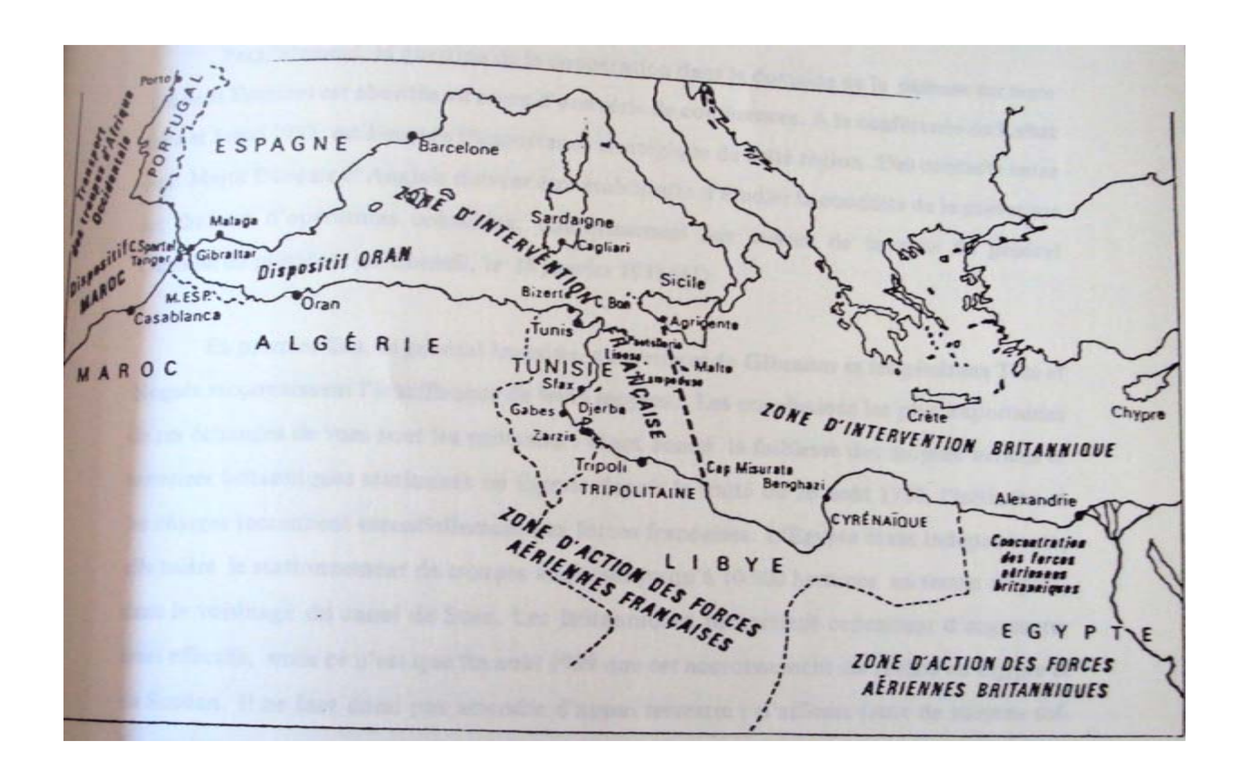
كما عبرت الحركة الوطنية المغاربية عن وعيها بجسامة التضحيات المفروضة على شعوب الأقطار الثلاث خلال الحرب، فدعت إلى مقايضة ذلك بالحصول على الإستقلال والحرية والتطلع إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية ما دام أن عضوية تلك الهيئات مكفول لشعوب المنطقة بما قدموه من دماء خلال الحرب ضد النازية والفاشستية.

أمام موجة الوعي التحرري الذي أبدته الحركة الوطنية في المنطقة، عادت حكومة فرنسا الحرة إلى ممارسة تقاليدها السياسية البائدة، فأعلنت حزمة من الإصلاحات مثلما هو الحال بالنسبة لإجراءات أوت 1943 وأمرية 07 مارس 1944 كتعبير عن تفهمها لمطالب الجزائريين، والواقع أن تلك الإصلاحات لم تكن سوى ذرٍ للرماد في العيون ومجرد وسيلة لإلهاء الجزائريين وتفكيك وحدة صفهم الذي عبروا عنه بتشكيل حركة أحباب البيان والحرية وكذلك تأجيل مسألة الحسم الأمني مع حركة الوعي هذه إلى ما بعد انتهاء العمليات العسكرية الخاصة بالحرب.

لقد عادت فرنسا إلى قمعها وبطشها التقليدي ضد أبناء المستعمرات بعد انتهاء الحرب، فالوجه الدموي الذي واجهت به مظاهرات الثامن ماي السلمية في الشرق الجزائري كان تعبيرا عن سلوك سياسي متجذر في منظومة الدولة الإستعمارية، كما أن شراسة القمع وفداحة التقتيل والتدمير الممنهج الذي تعرض له الجزائريون طيلة الأيام التي تلت مظاهرات الثامن ماي لم تكن رسالته موجهة للداخل الجزائري فحسب وإنما كان تعبيرا عن الموقف الرسمي والشعبي الفرنسي تجاه نضال الحركة الوطنية الهادف إلى تحقيق الحرية والإستقلال. كما مهدت مرحلة الحرب العالمية الثانية الطريق لفصل جديد من النضال السياسي للحركة الوطنية المغاربية الذي سيتوج بالإنعتاق من النير الإستعماري.

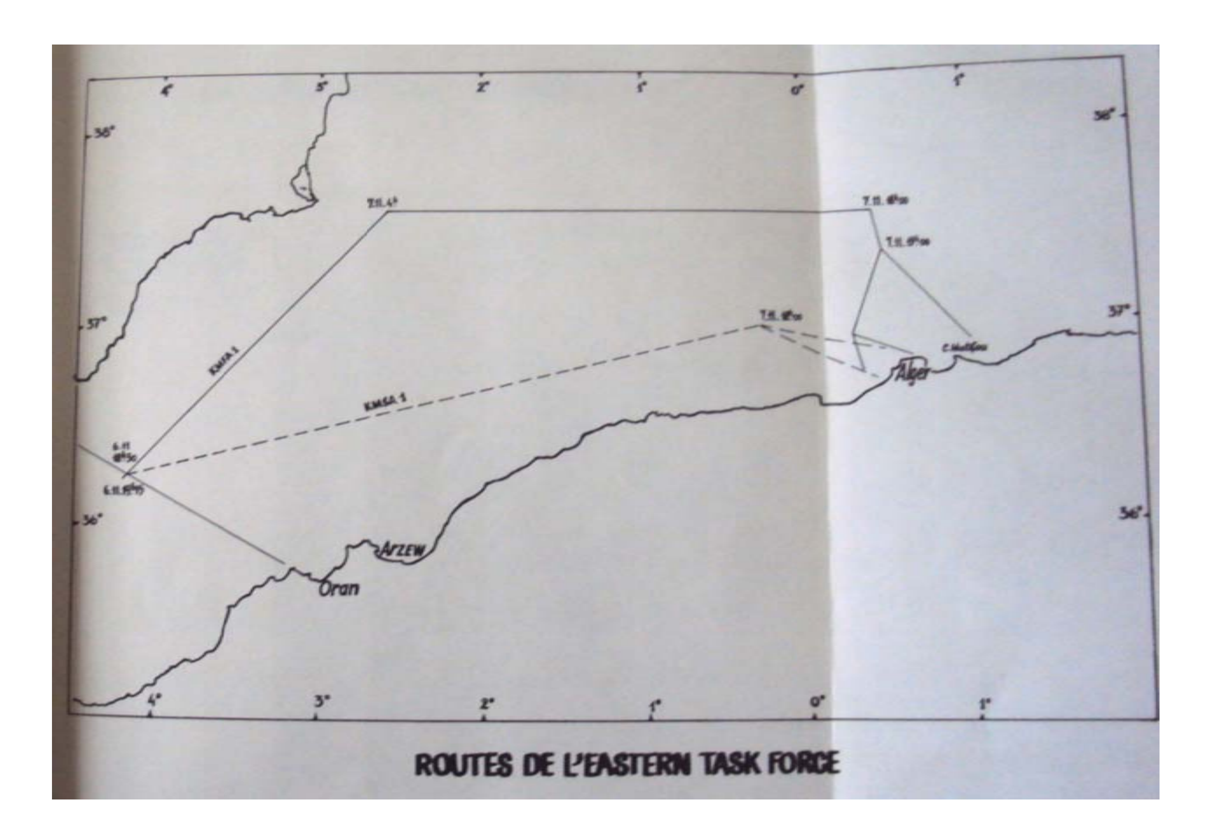
الملاحق

الملحق رقم(1): منطقة التدخل البريطاني الفرنسي في مسرح عمليات البحر المتوسط



المصدر: Levisse Touzé Christine, recours ou secours,op.cit, p.111.

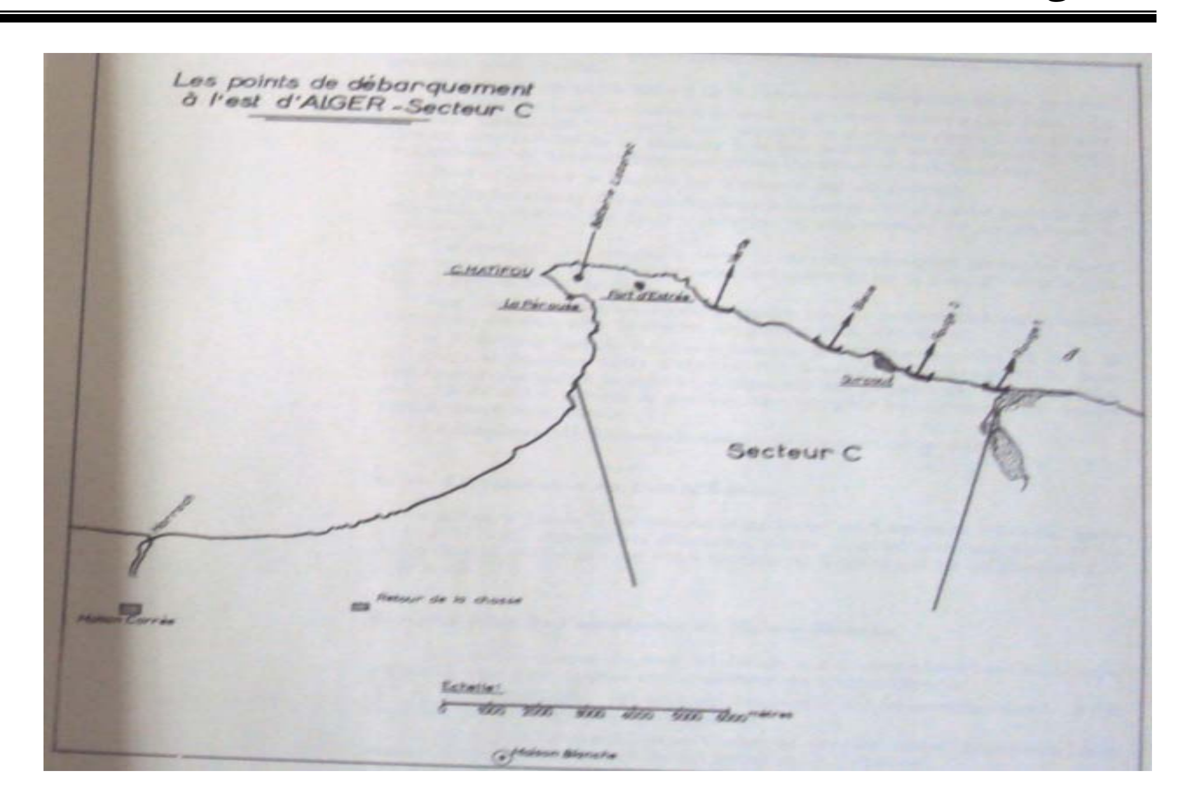
رقم (2) مجموعة خرائط خاصة بإنزال الحلفاء في مختلف موانئ شمال إفريقيا



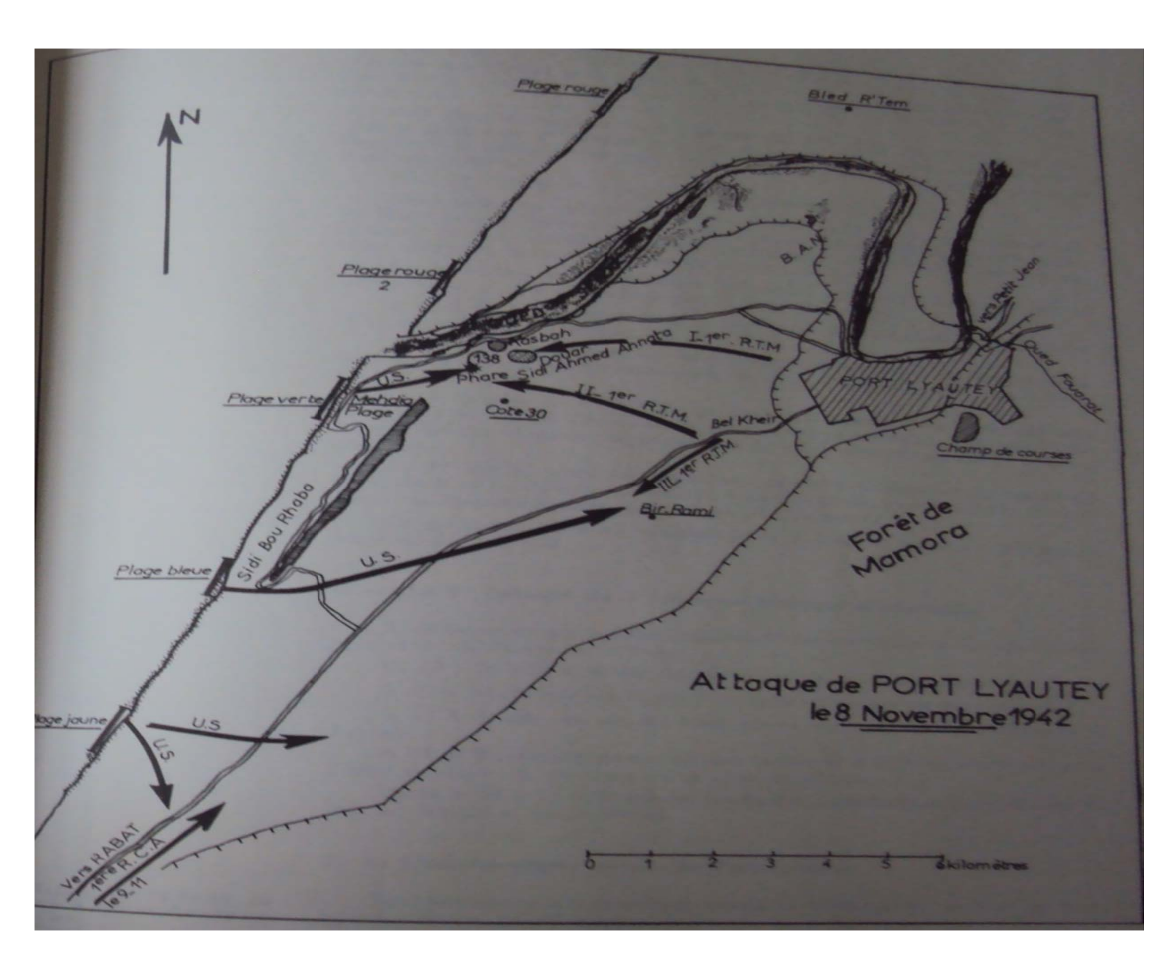
ROUTES DE L'EASTERN TASK FORCE

الخريطة الاولى (الطرق التي سلكتها مجموعة الاسترنتاسك فورس)

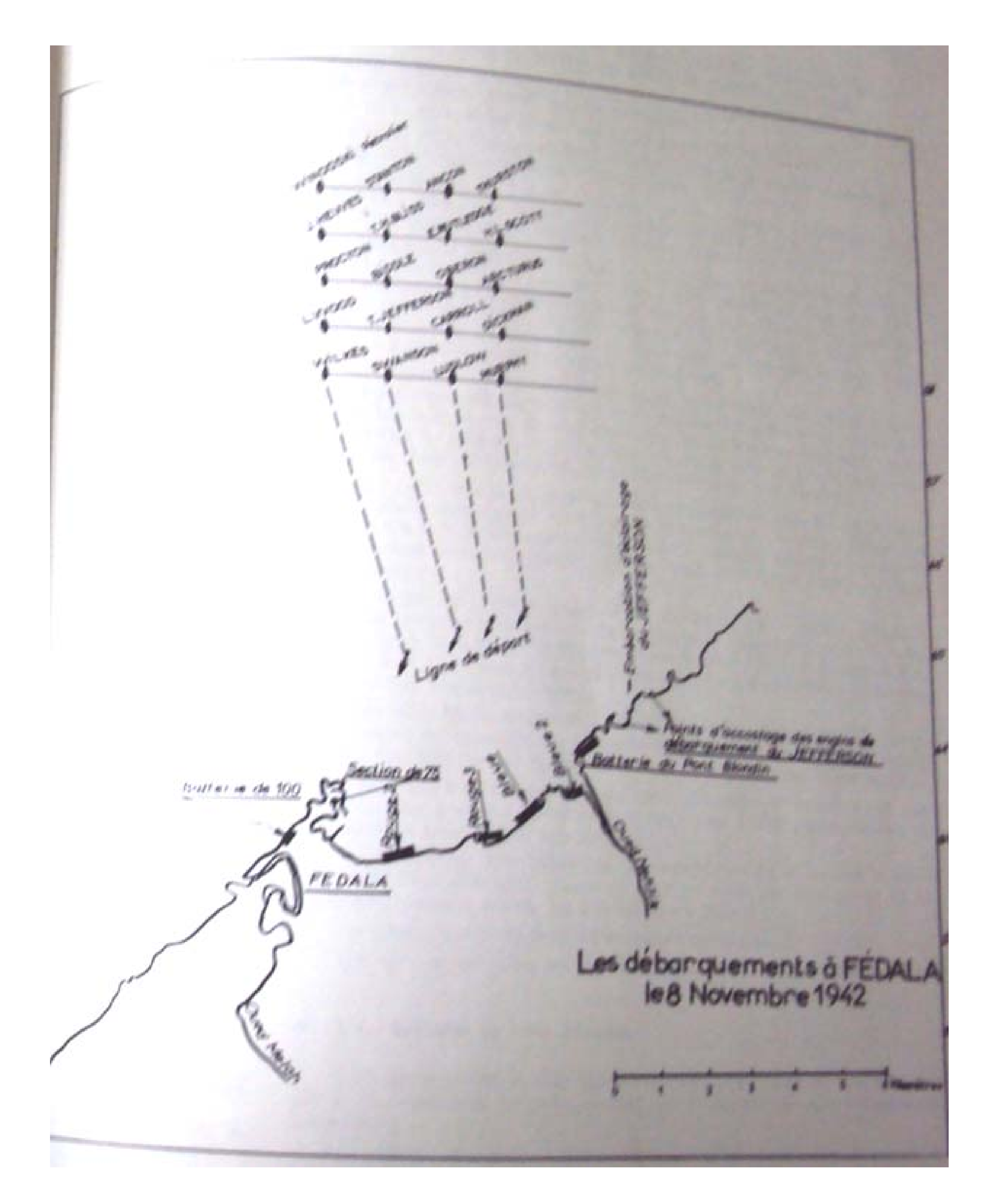
المصدر : caroff capitaine de visseau, op.cit, 23.



caroff capitaine de visseau, opcit, 27. : المصدر

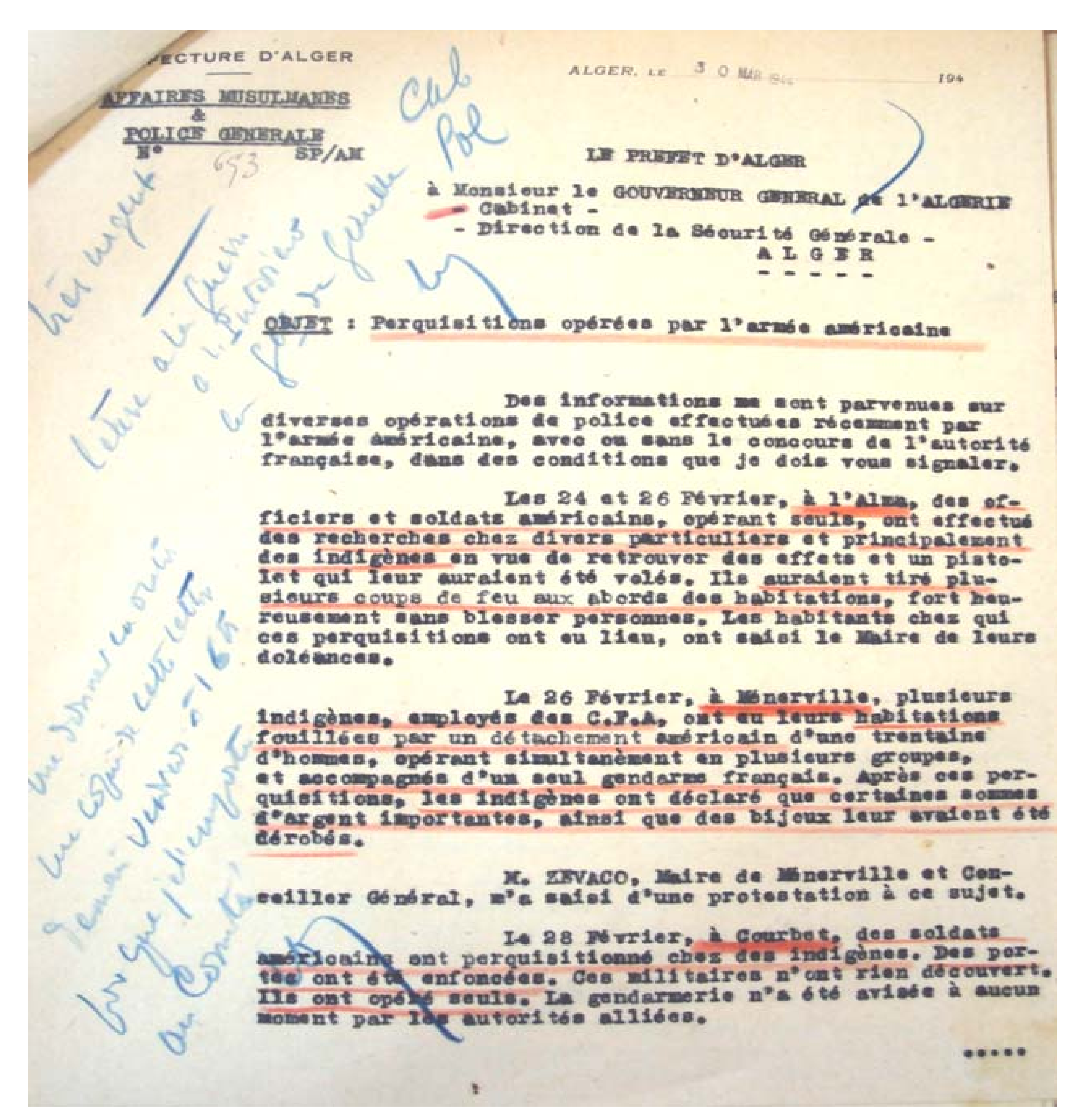


caroff capitaine de visseau, opcit, 136. : المصدر



المصدر : caroff capitaine de visseau, opcit, 136.

الملحق رقم(3):تجاوزات قوات الحلفاء في الجزائر



PRÉFECTURE D'ALGER

AFFAIRES MUSULMANES
&
POLICE GENERALE
N° 653 SP/AM

ALGER, le 3 0 MAR 944 194

LE PREFET D'ALGER

à Monsieur le GOUVERNEUR GENERAL de l'ALGERIE
- Cabinet -
- Direction de la Sécurité Générale -
ALGER
- - - - -

OBJET : Perquisitions opérées par l'armée américaine

Des informations me sont parvenues sur diverses opérations de police effectuées récemment par l'armée américaine, avec ou sans le concours de l'autorité française, dans des conditions que je dois vous signaler.

Les 24 et 26 Février, à l'Alma, des officiers et soldats américains, opérant seuls, ont effectué des recherches chez divers particuliers et principalement des indigènes en vue de retrouver des effets et un pistolet qui leur auraient été volés. Ils auraient tiré plusieurs coups de feu aux abords des habitations, fort heureusement sans blesser personnes. Les habitants chez qui ces perquisitions ont eu lieu, ont saisi le Maire de leurs doléances.

Le 26 Février, à Ménerville, plusieurs indigènes, employés des C.F.A, ont eu leurs habitations fouillées par un détachement américain d'une trentaine d'hommes, opérant simultanément en plusieurs groupes, et accompagnés d'un seul gendarme français. Après ces perquisitions, les indigènes ont déclaré que certaines sommes d'argent importantes, ainsi que des bijoux leur avaient été dérobés.

M. ZEVACO, Maire de Ménerville et Conseiller Général, m'a saisi d'une protestation à ce sujet.

Le 28 Février, à Courbet, des soldats américains ont perquisitionné chez des indigènes. Des portes ont été enfoncées. Ces militaires n'ont rien découvert. Ils ont opéré seuls. La gendarmerie n'a été avisée à aucun moment par les autorités alliées.

.....

المصدر:

CAOM ,1CM52,correspondance de Mr le préfet d'Alger a Mr GG,sur les perquisition opérées par l'armée américaine le30mai 1944.

/....

La Ier Mars, à El-Achour, un détachement de soldats américains, conduits par un capitaine et un lieutenant, se sont présentés à la mairie, disant qu'ils allaient fouiller le village, un vol important ayant été commis dans leur camp.

" Ils refusèrent, écrit le Maire, l'assis-
" tance du garde champêtre et se mirent de suite en campa-
" gne divisés en plusieurs groupes, s'introduisant dans
" les maisons, enfonçant plusieurs portes malgré la pré-
" sence des propriétaires ou de leurs représentants.

" Ces hommes étaient armés, faisant manoeu-
" vrer la culasse de leur fusil, occasionnant ainsi une
" vraie panique dans le village.

" Dans trois maisons chez MM. Escales-Du-
" rand et Sendra, ils se rendirent dans les chambres des
" malades où ces derniers étaient alités, armés de leur
" fusil risquant ainsi des accidents sur l'état de santé
" des malades.

" Ils allérent jusqu'à fouiller la geôle
" municipale, ainsi que de fond en comble le logement du
" garde champêtre, ainsi que mon logement personnel.

" De toutes ces fouilles le résultat a été
" néant.

" Je proteste énergiquement contre des
" agissements pareils au nom de toute la population qui
" fournit un nombre appréciable d'enfants combattants en
" Italie pour la Défense de la France et dont les parents
" sont l'objet de brimades totalement déplacées".

Le Maire de ce paisible village dont le domicile même n'a pas été respecté m'a demandé de vous faire parvenir ses doléances et ses craintes.

Enfin - et c'est ce qui me détermine à vous saisir de ces regrettables incidents - le Sous-Préfet de Tizi-Ouzou m'adresse un rapport du Caïd d'Isservil-le que le maire de cette commune vient de lui faire parvenir en émettant l'opinion " que le retour de pareils faits " risquerait de provoquer des émeutes ".

En effet, le I6 Mars, deux agents de la Military Police américaine accompagnés de deux agents de la Brigade Mobile de Tizi-Ouzou, ont procédé, sur le mar-

....

/....

ché des Issers, à la fouille de nombreux indigènes.

Le Caïd ajoute :

" Ils ont enlevé tous les effets, soit
" disant américains. Certains indigènes se sont vus tout
" déshabillés et sont sortis du marché avec leur seul
" burnous pour se couvrir.

" J'ignore si ces militaires étaient au-
" torisés à faire ces fouilles, mais je vous signale que
" cette façon de procéder a créé un grand mécontente-
" ment parmi les indigènes; de plus, cela a nui au bon
" fonctionnement du marché qui est un des plus impor-
" tants du Département.

" Les indigènes pris de panique, ont
" fui du marché, en entraînant ceux qui n'étaient pas
" encore entrés ".

∴

Les faits de ce genre me paraissent devoir être signalés au Haut Commandement de l'Armée Américaine, afin que des ordres précis, émanant de lui, mettent un terme à ces procédés regrettables. Il paraîtrait opportun de lui signaler à cette occasion que les perquisitions ainsi décidées et conduites par leurs chefs d'unités apparaissent aux populations tant européennes que musulmanes d'autant plus arbitraires et illégales que les soldats alliés échangent ou vendent eux-mêmes ouvertement à bons prix suivant une pratique courante, les vêtements qui sont ensuite récupérés au cours de perquisitions poursuivies sans ménagement.

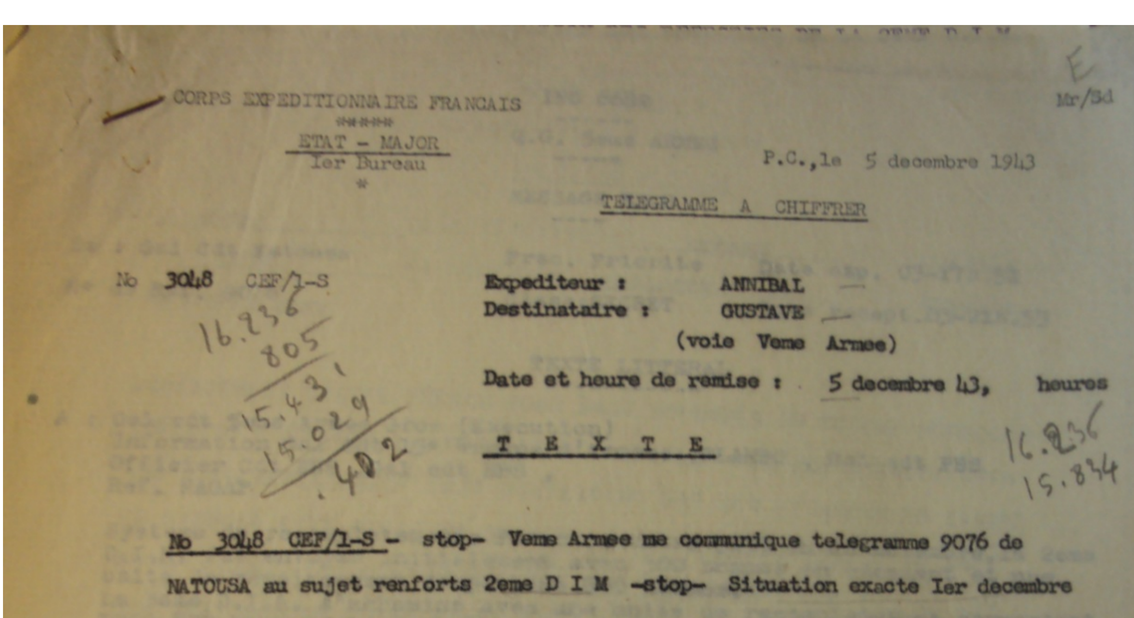
D'autre part, au lieu d'être décidées et conduites par les militaires alliés, il est essentiel que ces opérations soient désormais dirigées et effectuées par la police française, les polices alliées ne faisant qu'y assister sans intervenir.

S'il en était autrement et si les pratiques signalées devaient continuer, il serait souhaitable d'éviter d'y faire participer les agents français qui, impuissants à les empêcher, paraissent les couvrir, ce qui porte atteinte plus gravement encore à notre autorité et à notre prestige.

Le PREFET,

[signature]

الملحق رقم(4)مجموعة وثائق نموذجية حول بعض خسائر المجندين الشمال إفريقيين خلال المرحلة الثانية من الحرب.



CORPS EXPEDITIONNAIRE FRANCAIS

ETAT - MAJOR
1er Bureau

Mr/Sd

P.C., le 5 decembre 1943

TELEGRAMME A CHIFFRER

No 3048 CEF/1-S

16.236
805
15.431
15.029
.402

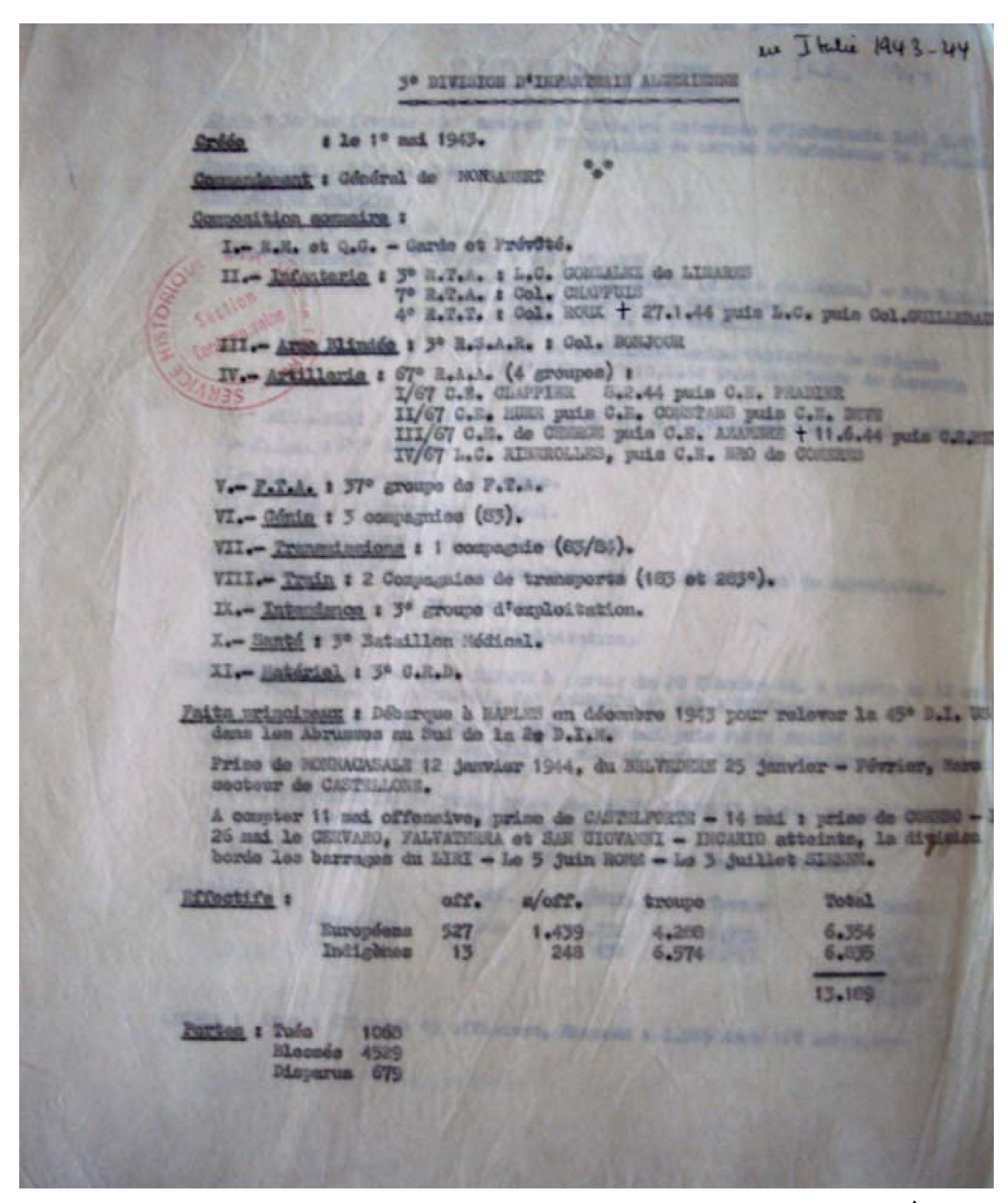
Expediteur : ANNIBAL
Destinataire : GUSTAVE
(voie Veme Armee)
Date et heure de remise : 5 decembre 43, heures

T E X T E

16.236
15.834

No 3048 CEF/1-S - stop- Veme Armee me communique telegramme 9076 de NATOUSA au sujet renforts 2eme D I M -stop- Situation exacte Ier decembre comporte 15.834 presents y compris C I D non arrive pour 16.236 theorique car BARBERINE a raye controles avant embarquement tout personnel absent stop- Avant tout engagement 2eme D I M a actuellement perte nette 70 hommes jour -stop- En ligne et pour petites operations envisagees evacuations probables minima 90 hommes jour soit 2700 hommes mois -stop- Pas de recuperation possible avant au moins un mois sur ces evacuations -stop- Vous signale que pertes moyennes 3eme Division americaine ont ete de 140 hommes jour pendant periode octobre-novembre -stop- Pour assurer soudure premiers mois renforts demandes absolument necessaires -stop- En consequence chiffres ma 3001 CEF entierement confirmes et j'insiste fortement avec Veme Armee pour que minimum 2600 hommes plus C I D soient immediatement installes Italie en vue priomo combler deficit initiaux secundo recompleter pertes par envois hebdomadaires en ligne -stop- Vous signale que C I D comprend theoriquement 600 hommes renforts et non 800, difference constituant cadre fixe -stop- Necessaire que tous renforts arrivent avec habillement equipement et armement individuel stop- Toutes demandes renforts sont bien coordonnees entre Veme Armee et moi meme -JUIN-

المصدر:.SHAT ,10p9,EM,1er bureau,télégramme,n3068,PC le5décembre 1943



en Italie 1943-44

3e DIVISION D'INFANTERIE ALGERIENNE

Créée : le 1er mai 1943.

Commandement : Général de MONSABERT

Composition sommaire :

I.- E.M. et Q.G. - Garde et Prévôté.

II.- Infanterie : 3e R.T.A. : L.C. GONZALEZ de LINARES
7e R.T.A. : Col. CHAPPUIS
4e R.T.T. : Col. ROUX + 27.1.44 puis L.C. puis Col. GUILLEBAUD

III.- Arme Blindée : 3e R.S.A.R. : Col. BONJOUR

IV.- Artillerie : 67e R.A.A. (4 groupes) :
I/67 C.E. CLAPPIER 6.2.44 puis C.E. PRADIER
II/67 C.E. [illegible] puis C.E. CONSTANS puis C.E. [illegible]
III/67 C.E. de [illegible] puis C.E. ARABENE + 11.6.44 puis C.E. [illegible]
IV/67 L.C. AINGROLLES, puis C.E. [illegible] de [illegible]

V.- F.T.A. : 37e groupe de F.T.A.

VI.- Génie : 3 compagnies (83).

VII.- Transmissions : 1 compagnie (83/84).

VIII.- Train : 2 Compagnies de transports (183 et 283e).

IX.- Intendance : 3e groupe d'exploitation.

X.- Santé : 3e Bataillon Médical.

XI.- Matériel : 3e C.R.D.

Faits principaux : Débarque à NAPLES en décembre 1943 pour relever la 45e D.I. US dans les Abruzzes au Sud de la 2e D.I.M.

Prise de MONNAGASALE 12 janvier 1944, du BELVEDERE 25 janvier - Février, [illegible] secteur de CASTELLONE.

A compter 11 mai offensive, prise de CASTELFORTE - 14 mai : prise de [illegible] - [illegible] 26 mai le CERVARO, PALVATERRA et SAN GIOVANNI - INCARIO atteints, la division borde les barrages du LIRI - Le 5 juin ROME - Le 3 juillet SIENNE.

Effectifs :

	off.	s/off.	troupe	Total
Européens	527	1.439	4.288	6.354
Indigènes	13	248	6.574	6.835
				13.189

Pertes : Tués 1068
Blessés 4529
Disparus 675

المصدر: SHAT ,10p9,3eme division d'infantrie Algerinne,Italie 1943-1944

,

COMMANDEMENT DU CORPS EXPEDITIONNAIRE FRANCAIS
ETAT-MAJOR
1er BUREAU
N° [illegible] /C.E.F./1

TRÈS SECRET

P.C., le 23 MARS 1944

MOUVEMENT D'EFFECTIFS PENDANT LA PERIODE DU 16 AU 20 MARS 1944

(Exécution des prescriptions de la Note N° 110 E.M.P./1 du 19.2.44 du Général Cdt en Chef)

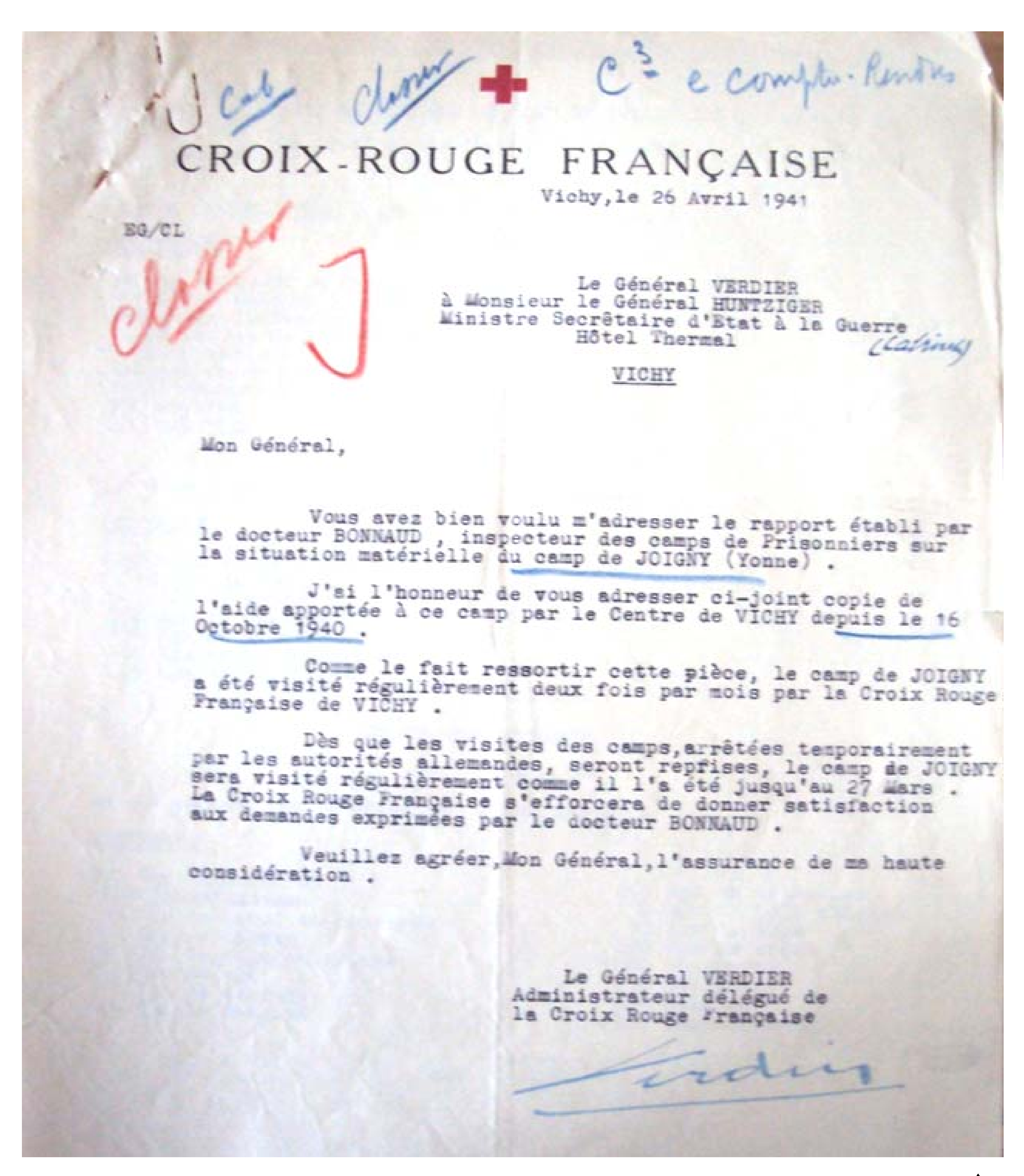
		2e D.I.M.			3e D.I.A.			4e D.M.M.			[illegible]			Eléments généraux et services			TOTAL		
		Off.	Troupe	Total	Off.	Troupe	Total	Off.	Troupe	Total	Off.	Troupe	Total	Off.	Troupe	Total	Off.	Troupe	Total
PERTES	Tués	–	3	3	–	20	20	1	30	31	–	7	7	–	6	6	1	66	67
	Blessés	1	53	54	3	51	54	(1) 5	124	[illegible]	–	6	6	–	29	29	9	263	272
	Disparus	–	–	–	–	2	2	0	3	3	–	–	–	–	–	–	–	5	5
	Malades évacués	8	134	142	1	78	79	2	[illegible]	33	–	9	9	4	73	77	15	322	337
	TOTAL	9	190	199	4	151	155	8	185	193	–	22	22	4	108	112	25	656	681
GAINS	Récupérés	6	174	180	4	139	143	4	[illegible]	6	–	13	13	1	47	48	15	375	390
	Renforts A.F.N.	21	368	389	4	81	85	13	79	92	–	53	53	5	85	90	43	665	708
	TOTAL	27	542	569	8	220	228	17	80	97	–	66	66	6	132	138	58	1.040	1.098
SITUATION	Effectifs théoriques	571	14.839	15.410	571	14.839	15.410	385	11.874	[illegible]	113	5.937	6.050	1126	21.168	22.294	2.766	68.657	71.423
	Effectifs réalisés	605	14.511	15.116	579	13.674	14.253	380	11.011	[illegible]	110	5.860	5.970	1159	20.143	21.298	2.829	65.199	68.028
	Excédents	34			8									29			63 (1)		
	Déficits		328	294		1.165	1.157	5	[illegible]	(2) [illegible]	3	77	80		1.025	996		3.458	3.395
POUR MÉMOIRE	CIANO (ex-2e D.I.M.)																55	550	605
	CIANO (ex-4e D.M.M.)																42	800	842
	C.I.A.A.T. (ex-3)																15	375	390
	Dépôt des Goums																		91
	Centre de Convalescents																		500

(1) Nécessités pour des postes non prévus aux T.E.G. (Officiers de liaison, Commandants de Base, etc...)
(2) [illegible]
(3) [illegible]

DESTINATAIRE :
Général Cdt en Chef (E.M.P.)

Pièce jointe : Liste des Officiers tués, blessés ou disparus pendant la même période.

الملحق رقم(5)مجموعة من الوثائق تبين نشاط الصليب الأحمر الفرنسي بخصوص اسرى الفرنتستالا غ



J Cab classer C3 e compte-Rendus

CROIX-ROUGE FRANÇAISE

Vichy, le 26 Avril 1941

EG/CL

classer

Le Général VERDIER
à Monsieur le Général HUNTZIGER
Ministre Secrétaire d'Etat à la Guerre
Hôtel Thermal (Cabinet)

VICHY

Mon Général,

Vous avez bien voulu m'adresser le rapport établi par le docteur BONNAUD , inspecteur des camps de Prisonniers sur la situation matérielle du camp de JOIGNY (Yonne) .

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint copie de l'aide apportée à ce camp par le Centre de VICHY depuis le 16 Octobre 1940 .

Comme le fait ressortir cette pièce, le camp de JOIGNY a été visité régulièrement deux fois par mois par la Croix Rouge Française de VICHY .

Dès que les visites des camps, arrêtées temporairement par les autorités allemandes, seront reprises, le camp de JOIGNY sera visité régulièrement comme il l'a été jusqu'au 27 Mars . La Croix Rouge Française s'efforcera de donner satisfaction aux demandes exprimées par le docteur BONNAUD .

Veuillez agréer, Mon Général, l'assurance de ma haute considération .

Le Général VERDIER
Administrateur délégué de
la Croix Rouge Française

Verdier

المصدر: SHAT,2P78,lettre du général Verdier aMr le G Huntziger, Vichy le 26 avril1941.

,

27 Décembre : Effectif : 2646 hommes -

DISTRIBUE

634 colis de 1 Kg
690 colis pour les Nord-Africains -
175 colis de 5 Kgs
816 paquets de cigarettes

---

23 Janvier Effectif : 2646 hommes -

DISTRIBUE

2.400 Kgs de pain de guerre
675 Kgs de boeuf en conserve
76 Kgs de fromage
350 Kgs de couscous
100 Kgs de dattes
288 Kgs de raisiné
10 Kgs de margarine

100 paires de chaussettes
500 paires de chaussures
500 chandails
100 chemises
100 paires de gants
100 mouchèirs

---

30 Janvier Effectif : 2666 hommes -

DISTRIBUE

200 Kgs de fromage
2000 Kgs de pain frais
1650 Kgs de pain de guerre
1350 Kgs de boeuf en conserve
775 Kgs d'oranges
435 Kgs de dattes

200 Kgs de couscous
56 Kgs de thon
1000 chemises
2000 caleçons
1000 mouchoirs

---

15 Février - Effectif : 2571 hommes-

DISTRIBUE

2250 Kgs de pain de guerre
1600 Kgs de pain frais
250 Kgs de couscous
150 Kgs de dattes
270 Kgs de lentilles
300 Kgs de pois cassés
360 Kgs de raisiné
80 Kgs de thé à la menthe
60 Kgs de sardines à l'huile

1150 Kgs de mandarines
360 Kgs de viande
22 Kgs de figues
50 Kgs de savon
500 chemises
500 caleçons

---

21 Février - Effectif : 2493 hommes -

DISTRIBUE

990 Kgs de pain de guerre

135 Kgs de boeuf en conserve

200 Kgs de couscous
72 Kgs de raisiné
100 Kgs de dattes
180 Kgs de vermicelle
120 Kgs de nouilles
150 Kgs de haricots
150 Kgs de lentilles
15 Kgs de margarine
150 Kgs d'oranges

50 capotes
200 vareuses
200 pantalons
400 caleçons
100 bonnets de police
400 mouchoirs
400 bandes molletières
400 paires de chaussures
400 paires de chaussettes
400 passe-montagnes

---

13 Mars 1941 Effectif : 1959 hommes -

DISTRIBUE

1.500 Kgs de pain de guerre
1000 Kgs de dattes
500 Kgs de figues
300 Kgs de coquillettes
300 Kgs de spaghettis
300 Kgs de vermicelle
450 Kgs de haricots
150 Kgs de lentilles
144 Kgs de raisiné
150 Kgs de poisson de conserve

102 Kgs d'olives
160 Kgs de fromage
360 Kgs de viande de conserve
200 Kgs de couscous
100 Kgs de confiture
210 litres d'huile
20 Kgs de bouillon gras
20 Kgs de margarine
500 caleçons
500 mouchoirs

---

27 Mars 1941 Effectif : 3307 hommes, dont 1580 détachés au kommando -

DISTRIBUE

850 Kgs de couscous
540 Kgs de boeuf en conserve
800 Kgs de dattes
480 Kgs de pain de guerre
216 Kgs de raisiné
180 Kgs de fromage

200 Kgs de pâtes à potage
200 Kgs de spaghettis
240 Kgs de vermicelle
200 Kgs de coquillettes
29 Kgs de conserve de poissons

AIDE MATERIELLE AU CAMP DE JOIGNY PAR

LA CROIX ROUGE FRANCAISE DE VICHY

Le 16 Octobre 1940 - effectif : 4.400 hommes -

DISTRIBUE

90 Kgs de boeuf en conserve
90 Kgs de pain de guerre
650 colis individuels
2.000 paires de chaussettes
1.000 chandails
400 paires de chaussures
1.000 mouchoirs
150 capotes
200 culottes

Le 31 Octobre 1940 - effectif : 3.800 hommes -

DISTRIBUE

1.500 Kgs de pain frais
10 Kgs de thé
1 Kg de menthe
350 Kgs de couscous
150 Kgs de dattes
100 Kgs de pois chiches
36 Kgs de confiture

EVACUE EN NOVEMBRE

Le 4 Décembre 1940 - Effectif: 2.646 hommes -

DISTRIBUE

500 Kgs de couscous
~~150 Kgs de dattes~~
360 Kgs de boeuf en conserve
150 Kgs de dattes
360 Kgs de pain de guerre
200 Kgs de riz
50 Kgs de marrons
216 Kgs de raisiné

200 Kgs de lentilles
150 Kgs de pois chiches
70 Kgs de thon
200 Kgs de savon
1000 chandails
630 pantalons
205 capotes
1200 couvertures

الملحق رقم:(**6**)نموذج من تقارير زيارات المعتقلات

...ARIAT D'ETAT
LA GUERRE
...INET DU MINISTRE

Bureau..... 3/CAB.
Commandant DUPUY

Dy

SYNTHESE DES RESUMES DES RAPPORTS
DE VISITE DES INSPECTEURS AYANT VISITE
DES CAMPS DE PRISONNIERS

FRONTSTALAG 221 (Camp de SAINT-MEDARD
(Camp des AS

Visite du 8 Avril 1941

Inspecteurs : (M. Georges SCAPINI
(M. Jean DESBONS

Effectif - 5.542 (Sénégalais, Annamites, Malgaches, M... cains, Algériens, Tunisiens)

Situation........ dans la forêt de pins.
Locaux.......... 23 baraques.
Couchage......... les paillasses et couvertures manquent. Les allema... déclarent que les indigènes ont brulé leurs pailla... et vendu leurs couvertures.
Nourriture....... Bonne.
Tabac............ Insuffisant.
Habillement...... manque de linge, de chaussures, de cuir et de savo...
Hygiène.......... pas de salle de désinfection - Douche en construct...
Malades.......... 20 dont 4 cas d'oreillons - 217 sont entrés à l'ho... Il y en a encore 114.
Décès............ 4
Tuberculose...... Très nombreux cas, surtout parmi les malgaches et ... noirs.
Distractions..... On demande des livres, des ballons, des jeux diver...
Etat d'esprit.... Les indigènes se plaignent d'être abandonnés - Ils ... tendent que leurs familles le sont aussi et ne re... vent aucune allocation. Ils se plaignent aussi de ... pas être groupés par pays.
Travail......... Travaux forestiers - 8 frcs par jour.
Cartes et lettres Aucune courrier.
Colis........... pas de colis individuel.
Punis........... régime alimentaire insuffisant.

Impressions d'ensemble. Camp bien tenu et les améliorations en cours viendront sous peu faire disparaître ce qui du poi... de vue de l'hygiène est en ce moment défectueux.

LAZARET du Camp de SAINT MEDARD

La plupart des malades sont des tuberculeux - Les malgaches son... plus atteints - Toutefois la proportion pour ce camp ne ... passe pas 2% - Le Lt-Colonel FARINAUD à l'aide d'appareils de radios... systématique s'est consacré au dépistage de la tuberculose - Il a ét... libéré à Bordeaux et avec un camion équipé il va parcourir le secteu... de Bordeaux.

T.S.V.P.

FRONTSTALAG 221 { Camp de St-MEDARD
Camp de GERMINIAN

Visite du 8 Avril 1941

Inspecteurs : (M. Georges SCAPINI
(M. Jean DESBONS

Effectifs = 1.065 (Algériens, Tunisiens, Marocains, Malgaches, Annamites).
11 Etrangers

Situation........ dans une partie de la forêt de pins.
Habillement..... On demande = linge, chaussures, brosses et savon.
Tabac........... Insuffisant.
Hygiène......... Pas de salle de désinfection - on prepare des douches.
Tuberculose..... Nombreux cas.
Distractions.... On demande des livres.

Etat d'esprit... Les indigènes se plaignent d'être abandonnés - Ils prétendent que leurs familles le sont aussi et ne reçoivent aucune allocation. Ils se plaignent de n'être pas groupés par pays d'origine.

Travail......... Travaux agricole et forestier - 8 frcs par jour.
Cartes et lettres. Aucun courrier.
Colis........... Pas de colis individuel.
Tunis........... leur nourriture est insuffisante.

Impressions d'ensemble - Camp bien tenu et les améliorations en cours viendront sous peu faire disparaître ce qui, du point de vue de l'hygiène, est en ce moment défectueux.

-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-

FRONTSTALAG 222 - Camp de BEYRIS - ANGLET

Visite du 9 Avril 1941

Inspecteurs = M. Georges SCAPINI
M. Jean DESBONS

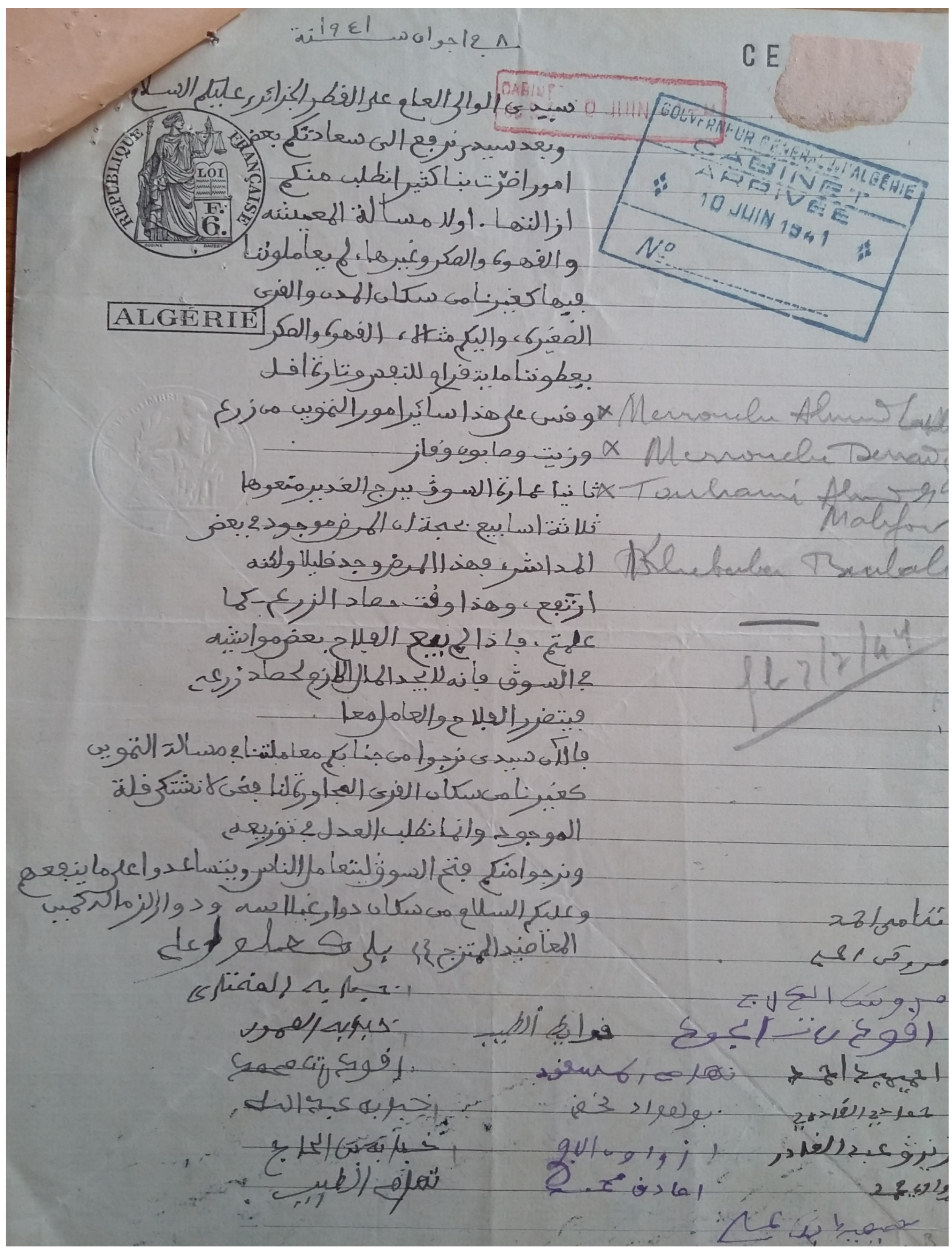
Effectifs = 1.800 (Sénégalais, Annamites, Marocains, Soudanais, Algériens, Tunisiens, Malgaches)

Situation......... Sur l'ancien terrain de polo de BEYRIS.
Nourriture........On demande des suppléments.
Tabac............. Insuffisant.
Habillement....... On demande linge et chaussures.
Hygiène........... Pas de salle de désinfection - pas de douche, l'installation n'est pas terminée.
Infirmerie........ Pas de médicaments.

/............

المصدر: SHAT,2P78,synthese des resumes des rapports de visite des inspecteurs ayant vsité des camps de prisonniers,le 8/04/1941.

الملحق رقم:(7)نموذج من شكاوى الجزائريين عن ارتفاع الاسعار والتوزيع الغير عادل للمواد التموينية



٨ جوان سنة ١٩٤١

CE

CABINET — GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE — CABINET — ARRIVÉE — 10 JUIN 1941 — N°

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE — LOI — F. 6.

ALGÉRIE

فسيدي الوالي العام على القطر الجزائري عليكم السلام

وبعد سيدي نرفع الى سعادتكم بعض

امور اضرت بنا كثيرا نطلب منكم

ازالتها . اولا مسالة المعيشة

والقهوة والسكر وغيرها لم يعاملونا

فيها كغيرنا من سكان المدن والقرى

الصغيرة ، والحكم مثلا القهوة والسكر

يعطوننا ما يبقى فراو للنصر وتارة اقل

وقس على هذا سائر امور التموين من زرع

وزيت وصابون وقاز

ثانيا عمارة السوق ببرج الغدير منعوها

ثلاثة اسابيع بحجة ان المرض موجود في بعض

المداشر ، فهذا المرض وجد قليلا ولكنه

ارتفع ، وهذا وقت حصاد الزرع كما

علمتم . فاذا لم يبع الفلاح بعض مواشيه

في السوق فانه لا يجد المال اللازم لحصاد زرعه

فيتضرر الفلاح والعامل معا

فالآن سيدي نرجوا من جنابكم معاملتنا في مسالة التموين

كغيرنا من سكان القرى المجاورة لنا حتى لا نشتكي قلة

الموجود وانما نطلب العدل في توزيعه

ونرجوا منكم فتح السوق ليتعامل الناس ويتساعدوا على ما ينفعهم

وعليكم السلام من سكان دوار غيلاسة ودوار الزمالكين

Merrouche Ahmed

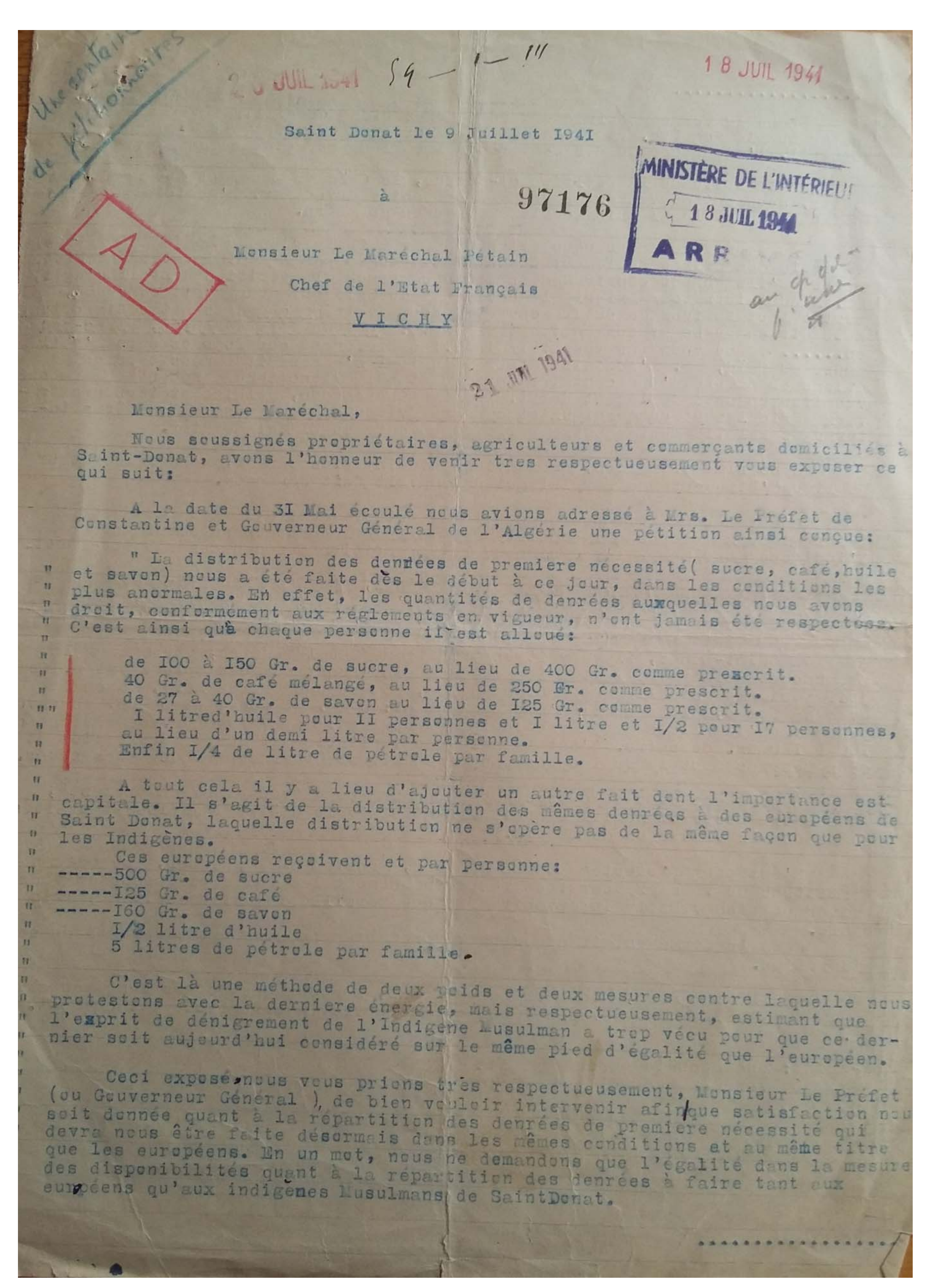
Merrouche Bena...

Touhami Ahm...

Mahfou...

Khebaba Boulal...

المصدر : شكوى سكان دوار غيلاسة والزمالكين في جوان 1941 CAOM,GGA,14H38.



2 0 JUIL 1941   59 — 1 — 111   18 JUIL 1941

Un centaine de pétitionnaires

Saint Donat le 9 Juillet I94I

AD

à   97176

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
18 JUIL 1941
ARR

Monsieur Le Maréchal Pétain

Chef de l'Etat Français

VICHY

21 JUIL 1941

Monsieur Le Maréchal,

Nous soussignés propriétaires, agriculteurs et commerçants domiciliés à Saint-Donat, avons l'honneur de venir tres respectueusement vous exposer ce qui suit:

A la date du 3I Mai écoulé nous avions adressé à Mrs. Le Préfet de Constantine et Gouverneur Général de l'Algérie une pétition ainsi conçue:

" La distribution des denrées de premiere nécessité(sucre, café,huile et savon) nous a été faite dès le début à ce jour, dans les conditions les plus anormales. En effet, les quantités de denrées auxquelles nous avons droit, conformement aux réglements en vigueur, n'ont jamais été respectées. C'est ainsi qu'à chaque personne il est alloué:

de IOO à I50 Gr. de sucre, au lieu de 400 Gr. comme prescrit.
40 Gr. de café mélangé, au lieu de 250 Gr. comme prescrit.
de 27 à 40 Gr. de savon au lieu de I25 Gr. comme prescrit.
I litre d'huile pour II personnes et I litre et I/2 pour I7 personnes, au lieu d'un demi litre par personne.
Enfin I/4 de litre de pétrole par famille.

A tout cela il y a lieu d'ajouter un autre fait dont l'importance est capitale. Il s'agit de la distribution des mêmes denrées à des européens de Saint Donat, laquelle distribution ne s'opère pas de la même façon que pour les Indigènes.

Ces européens reçoivent et par personne:
-----500 Gr. de sucre
-----I25 Gr. de café
-----I60 Gr. de savon
I/2 litre d'huile
5 litres de pétrole par famille.

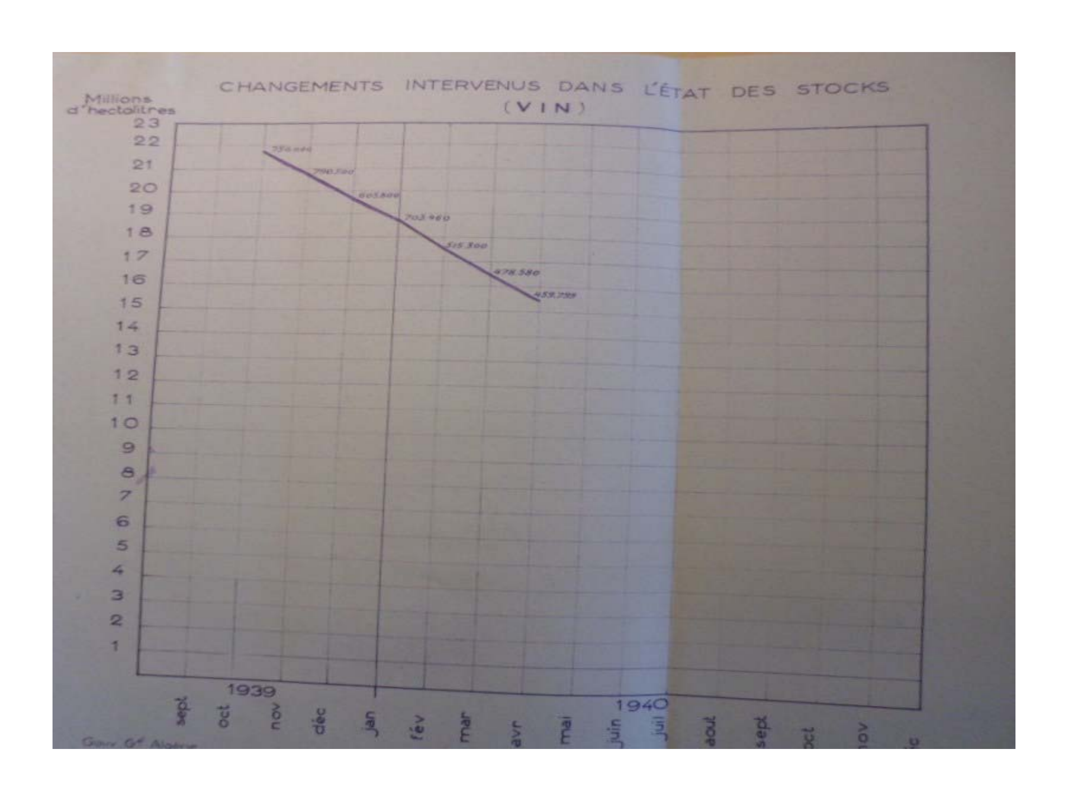
C'est là une méthode de deux poids et deux mesures contre laquelle nous protestons avec la derniere énergie, mais respectueusement, estimant que l'esprit de dénigrement de l'Indigène Musulman a trop vécu pour que ce dernier soit aujourd'hui considéré sur le même pied d'égalité que l'européen.

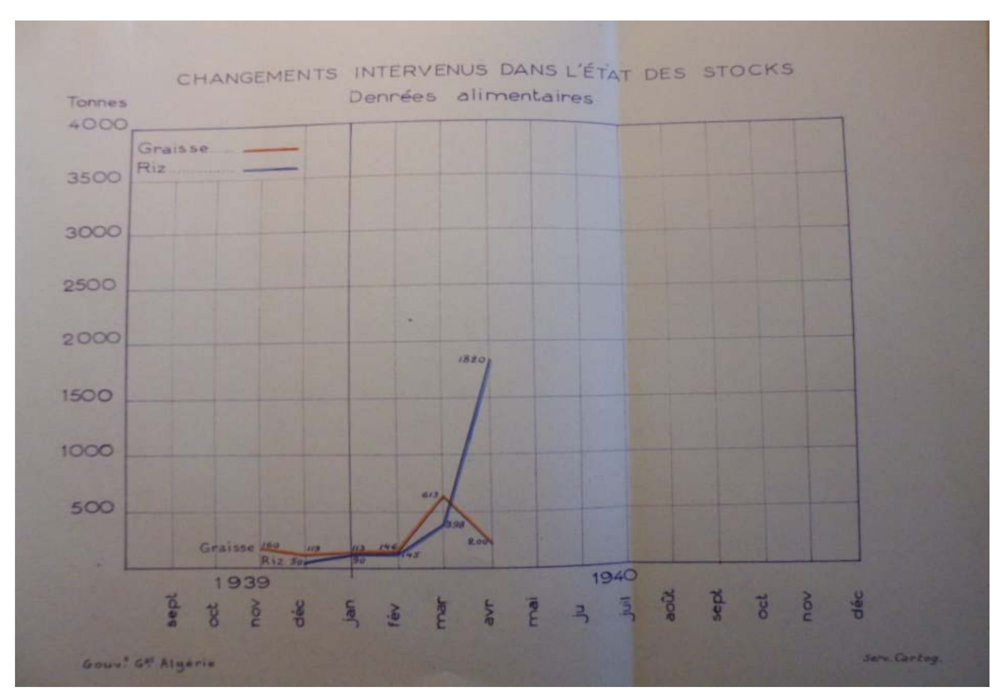
Ceci exposé,nous vous prions très respectueusement, Monsieur Le Préfet (ou Gouverneur Général), de bien vouloir intervenir afin que satisfaction nous soit donnée quant à la répartition des denrées de premiere nécessité qui devra nous être faite désormais dans les mêmes conditions et au même titre que les européens. En un mot, nous ne demandons que l'égalité dans la mesure des disponibilités quant à la répartition des denrées à faire tant aux européens qu'aux indigènes Musulmans de SaintDonat.

....

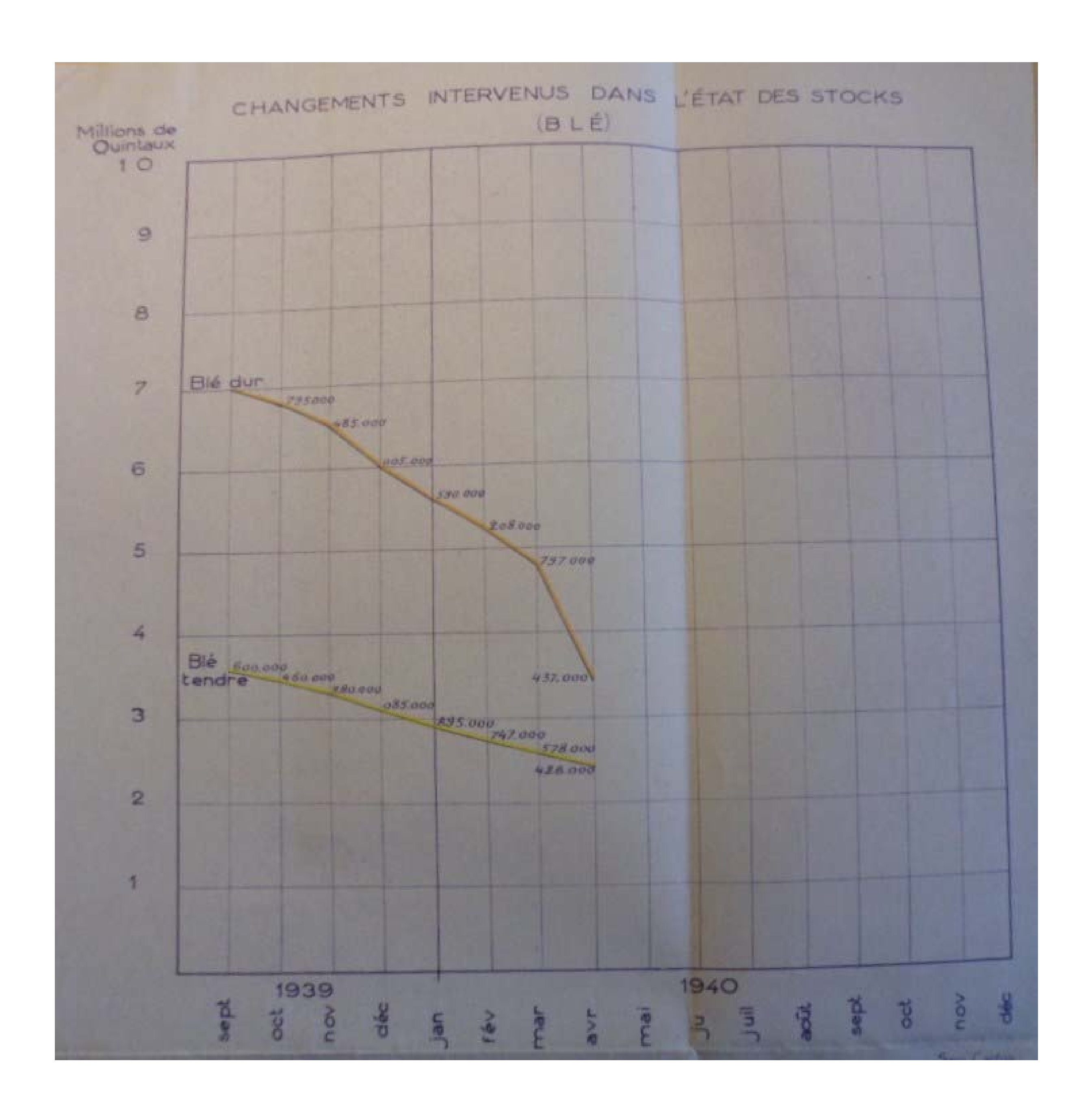
المصدر: CAOM,GGA,14H38,pétition des habitants de saint donat,le9 juillet1941

الملحق رقم(8): المنحنيات البيانية الخاصة بتراجع مستوى المخزون من المواد التموينية الغذائية سنة1940

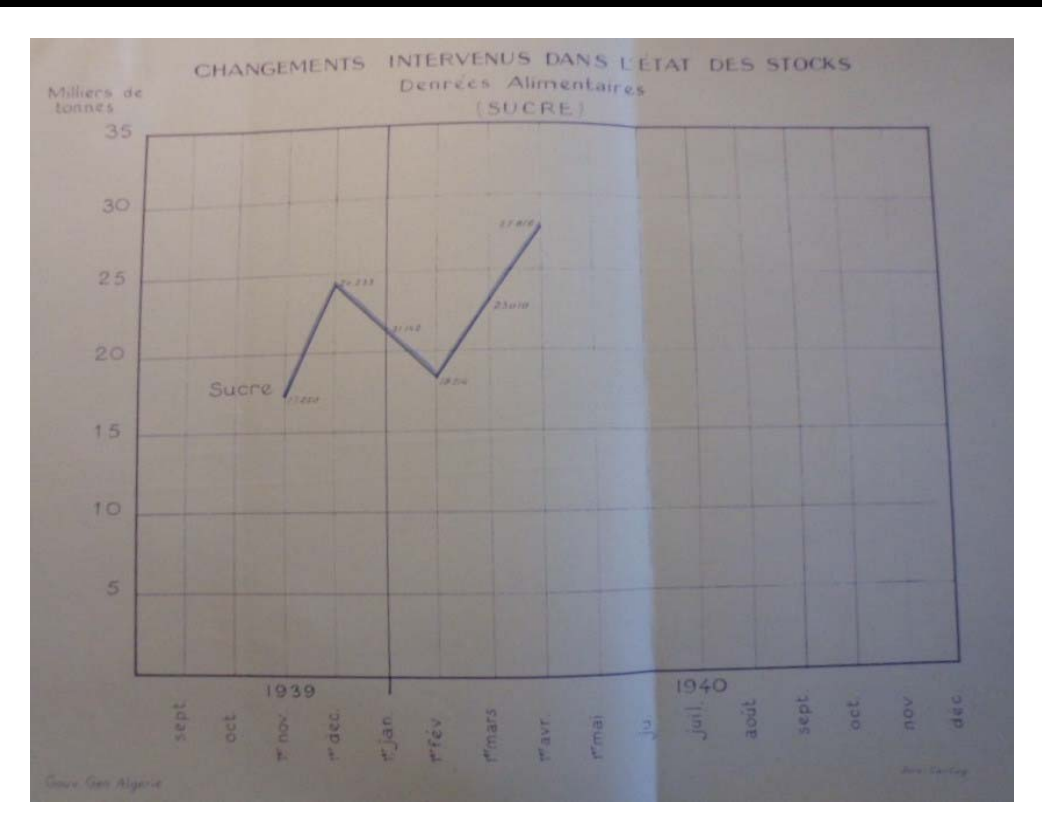




المصدر : SHAT ,27N197,les changements intervenus dans l'état des stock en Algerie entre sep1949-avr1940.



Changement intervenu dans l'état du stock de blé,le sucre,café,thé,lait.



CHANGEMENTS INTERVENUS DANS L'ÉTAT DES STOCKS
Denrées alimentaires
Tonnes
7000
6500
6000
5500
5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
Café
Thé
Lait
1939
1940
sept
oct
nov
déc
jan
fév
mar
avr
mai
juil
août
sept
oct
nov
déc

ملحق رقم:(**9**) رسالة الحبيب بورقيبة من سجن مرسيليا

Marseille (P.M.) le 23 /9/40

Lettre de Bourguiba

Attendre

13

Mon cher Ami,

Je vous écris encore sans attendre une réponse à ma dernière lettre, pour vous mettre au courant du nouveau régime que l'on vient de nous imposer depuis lundi dernier. Nous étions déjà bien à plaindre avec ce que nous subissions, et plus particulièrement l'insuffisance de notre ration alimentaire qui, à la longue est entrain de nous démolir sérieusement. Depuis lundi dernier on nous a mis au régime de la cellule individuelle et du secret, avec cette différence par rapport à la prison de Tunis que nous ne quittons jamais notre cellule .

La Cellule proprement dite A ouvre sur une petite courette de mêmes dimensions et découverte mais toutefois, recouverte d'un grillage pour nous empêcher de nous envoler. Cette courette ouvre (si l'on peut dire, car elle n'est jamais ouverte) sur la cour de la prison. Deux fois par jour, le sergent vient sans dire un mot ouvrir la porte intermédiaire qui fait communiquer la cellule avec la courette, la porte extérieure de cette dernière étant toujours fermée. C'est là toute notre promenade. Le matin nous mettons notre tinette et notre pot à eau vide à côté de la porte extérieur de la courette. A un moment donné, le sergent donne un tour de clé, la porte s'ouvre, l'espace d'une seconde, un corveur tend les bras du dehors, prend la tinette et le pot et s'en va. Un moment après, nouveau tour de clé, la porte s'ouvre, un bras dépose la tinette vidée et lavée et le pot rempli d'eau . A 8 h.1/2 ou 9 heures, même manège; c'est la gamelle de soupe. Le temps de manger et la porte s'ouvre, cette fois pour livrer passage au sergent qui vient fermer la porte intermédiaire et nous enfermer dans la cellule proprement dite ..... jusqu'à l'après midi.

Le soir, c'est la même chose, si bien que vers 15 heures nous avons fait notre préau du soir dans la petite courette, mangé notre " rata" et regagné notre cellule jusqu'au lendemain matin.

...

Isolement complet, silence absolu, c'est affreux ! 14
Que deviennent mes camarades avec un tel régime ..?, je n'ose y réfléchir. Car moi, j'ai quelques livres, je lis... pour ne pas devenir fou, je lis n'importe quoi. Mais ceux d'entre nous qui ne savent pas le français, qui n'ont rien à lire, qui ne peuvent même pas s'exprimer qui ne peuvent même pas écrire à leur famille ou à leurs avocats, qui n'ont ni timbres, ni papier ni la possibilité d'en réclamer, encore moins celle d'écrire l'adresse en français sur une enveloppe, ceux qui sont privés de tabac depuis des mois, qui ne mangent pas à leur faim depuis des semaines, ceux-là, et ils sont l'immense majorité, croyez-vous que j'éxagère quand je vous dis que la neurasthénie les guette, que la folie les attend. N'oubliez pas que tous ont leur système nerveux plus ou moins malade après tant de secousses durant ces 29 mois de détention. Et maintenant, je me le demande ; à quoi rime cette cruauté inutile que rien ne justifie ? J'ai écrit à M. FABRE pour lui demander de tirer cette question au clair auprès du Général DENTZ et faire cesser cette brimade si possible.
J'attends sa réponse ou sa visite. Je ne sais même pas si on lui a cablé la provision que je vous avais indiquée. Si ce n'est pas fait, c'est bien ennuyeux car je ne pourrai plus le charger de quoique ce soit et il est capable de trouver que nous ne sommes pas très sérieux . Il cessera tout simplement ses visites, comme l'a déjà fait Me BRION et nous serons complètement à la merci des tortionnaires. J'ai la chance de pouvoir tenir le coup pendant quelque temps encore, grâce au colis de comestibles que j'ai reçu hier. Mon frère aussi . Mais les autres.. ? Je ne peux pas les oublier et je n'en dors pas la nuit; car dans l'état d'exaspération où ils sont, un incident est vite arrivé et ce sera le prétexte révé pour de nouvelles brimades.

Je compte écrire demain à Me Berthon et lui communiquer la dernière lettre de Me Rahal pour lui montrer comment les pouvoirs publics aussi bien en France qu'en Tunisie, entendent préparer le terrain à une " collaboration féconde " entre deux peuples faits pour s'entendre et se soutenir mutuellement dans les circonstances actuelles. Pendant qu'à Tunis, un mois après l'armistice de Compiègne, le Tribunal Militaire se permet de rendre des verdicts de mort contre les Destouriens, à Marseille on ..

15

cherche à réduire par la faim ou par la folie les chefs du mouvement qui n'ont jamais cessé - même après sa défaite- de tendre une main loyale à la France .
Heureusement que nous avons la peau dure ! Je sais que certains militaires de Tunisie sont plus mortifiés de leur défaite contre le Destour que de la Défaite de la France contre les Boches. Ils en sont devenus fous furieux. Ils n'étaient qu'odieux : ils deviennent ridicules car ils ne nous donneront pas le change ... et ce n'est pas par des condamnations à mort ou des brimades indignes qu'ils renfloueront un prestige qui fait eau de toute part.

Essayez d'alerter l'AMIRAL ESTEVA qui n'a peut être pas les mêmes raisons que ces Messieurs de se " foutre" royalement de l'avenir; tâchez de le mettre en garde contre les manoeuvres obliques auxquelles doit avoir recours son prédécesseur immédiat lequel doit lui tirer dans les jambes du fond de son bureau de Secrétaire Général à la Sûreté Publique (bras droit du Ministre de l'Intérieur).

Si de ce côté encore il n'y a rien à faire, et bien il ne nous restera plus qu'à patienter encore quelques semaines jusqu'à l'issue de la guerre anglo-allemande. La situation de la France en sera éclaircie et par voie de conséquence celle de la Tunisie. Si la guerre n'est pas terminée dans quelques semaines, elle le sera dans quelques mois, peu importe. Notre patience est inépuisable et notre résistance irréductible... et tôt ou tard on nous rendra justice, car notre cause est juste et Dieu est avec nous.

Ci-joint une lettre à ma femme que je vous prierais de lui faire remettre. Vous pouvez la lire et lui communiquer celle-ci. Je vous demanderais pour terminer, de m'écrire régulièrement, aussi régulièrement que possible d'abord, pour me donner des nouvelles sur la situation générale que vous êtes à même par vos relations de connaître, et pour me faire parvenir les lettres de ma femme où je puise un grand réconfort moral.

Pour le reste, ne vous en faîtes pas ! Je saurais faire mon devoir jusqu'au bout.

Bien cordialement

Habib BOURGUIBA.

J'ai à peine besoin de vous dire que vos lettres ainsi que celles de tous les avocats ne sont pas ouvertes par la censure. Donnez-moi des nouvelles du Dr. TRAMEUR et de ses coinculpés ainsi que de ma 2° affaire avec SI SALAH -

المصدر: M.A.E., Vichy-guerre 1939-1945,carton 4, volume 13-14, d/2,lettre de: bourghuba,Marseille, PM,le 23/09/1940.

لحق رقم:(10) مجموعة من الوثائق المتعلقة بمحتشدات الاقامة المحروسة في الجنوب الجزائري

…NEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

ÉTAT FRANÇAIS

Arrêté

Le Gouverneur Général de l'Algérie

Vu les décrets des 23 août 1898, 23 octobre 1934 et 21 février 1936 sur le Gouvernement et la Haute Administration de l'Algérie;

Vu le décret-loi du 2 mai 1938 sur la police des étrangers;

Vu le décret-loi du 12 novembre 1938, permettant l'internement dans des centres spéciaux des étrangers indésirables;

Vu le décret-loi du 18 novembre 1939, étendu à l'Algérie par le décret du 21 décembre 1939 et concernant les individus dangereux pour la défense nationale ou la Sécurité publique;

Vu le décret du 27 février 1940, modifié par le décret du 9 avril 1942, instituant dans la Métropole des allocations journalières en faveur des familles indigentes des indésirables internés;

Vu l'arrêté du 23 juin 1940 instituant en Algérie des allocations journalières en faveur des familles indigentes des indésirables internés

Vu la loi du 15 octobre 1941, conférant au Ministre Secrétaire d'Etat à l'Intérieur et aux Préfets, la police des individus dangereux pour la défense nationale ou la sécurité publique;

Vu le décret du 20 décembre 1941 accordant au Gouverneur Général de l'Algérie les pouvoirs dévolus au Ministre Secrétaire d'Etat à l'Intérieur par la loi du 15 octobre 1941;

Sur la proposition du Secrétaire Général du Gouvernement,

A R R Ê T E :

Article 1er.- L'arrêté du 23 juin 1940 fixant le taux des allocations journalières d'assistance en faveur des familles indigentes des individus faisant l'objet de mesures administratives, prises en exécution des textes précités est modifié comme suit :

1°- allocation principale pour le conjoint de l'individu ayant fait l'objet d'une mesure administrative -
communes de plus de 5.000 habitants .... 6 frs
autres communes .... 5 "

2°- allocation d'enfants au-dessous de seize ans et d'ascendant à charge -
communes de plus de 5.000 habitants .... 4 frs
Communes de 5.000 habitants et au-dessous ...... 3 f 50
communes mixtes .... 3 frs
Territoires du Sud .... 2 "

Article 2.- A titre exceptionnel, ces allocations peuvent être accordées à des membres de la famille ou personnes à la charge des indésirables autres que le conjoint, les enfants et les ascendants.

Article 3.- Le présent arrêté prendra effet pour compter du 1er août 194[illegible]

Article 4.- Le Secrétaire Général du Gouvernement et les Préfets des trois départements d'Algérie sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à ALGER, le 28 AOUT 1942

P. Le Gouverneur Général
Le Secrétaire Général du Gouvernement
Signé : C. ETTORI

المصدر:, CAOM , GGA , 9H115,Arréte

28 avril 1941

RAPPORT
d'inspection des camps d'internés du département d'Oran
et du Sud Oranais

J'ai l'honneur d'adresser ci-après à Monsieur le Directeur de la Sécurité Générale, le compte-rendu des constatations qu'il m'a été possible de relever, au cours de la tournée que je viens d'effectuer, du 15 au 25 avril courant, dans les centres de séjour surveillé du Sud Oranais et du département d'Oran:

1° - MECHERIA - Cette localité est le siège d'un dépôt d'exclus, autrefois strictement militaire, actuellement de caractère mixte, puisque les individus qui y sont encore internés ont été rayés des cadres de l'Armée; celle-ci fournit cependant encore le détachement de garde.

Ce dépôt semble être appelé à disparaître à très bref délai, les anciens militaires dont il s'agit devant être libérés ou versés dans des camps d'internement normaux, si leur libération présente quelque danger.

Le Commandant du Territoire d'Aïn-Sefra examine actuellement chaque cas, tant en fonction de la conduite des intéressés au camp qu'en raison des renseignements recueillis sur le compte de chacun d'eux auprès des autorités de leur lieu d'origine.

Sur un effectif de 75 exclus, 10 seulement paraissent devoir être internés dans les camps ordinaires.

Les bâtiments affectés au dépôt sont vastes, aérés et bien disposés pour permettre la garde et la surveillance d'internés, ainsi que le logement du corps de garde.

Ils pourraient très utilement être employés dans un but identique dès que la dissolution du dépôt d'exclus sera achevée. On pourrait facilement y loger 500 hommes, indépendamment du personnel à effecter à la garde et à l'administration du camp.

2° - GERYVILLE - Il existe, dans l'enceinte même de la caserne de la Légion Etrangère, quelques baraquements affectés au logement d'anciens légionnaires ne pouvant rentrer dans leur pays d'origine ou n'ayant pas encore été autorisés à séjourner sur le territoire français. Ces anciens militairesen groupés en un "centre de refuge", sont astreints à une certaine discipline mais jouissent d'une liberté relative, plusieurs étant même autorisés à travailler en ville, d'autres étant employés dans les Services de l'Armée.

L'effectif des "réfugiés" était de 115, le 17 avril 1941; 73 anciens légionnaires allemands et italiens étaient incessammeent attendus en plus.

L'administration du centre de refuge est assurée par un Sous-Officier de la Légion, qui règle avec le Chef de Corps toutes questions de solde, alimentation, matériel intéressant les réfugiés.

En principe, ceux-ci seront libérés à plus ou moins brève échéance; sept d'entre eux, cependant, sont considérés comme suspects et paraissent devoir être internés à ce titre dans un camp d'étrangers par arrêtés provoqués par le Commandant du Territoire.

....

2

Etant donné le caractère semi-militaire du centre de refuge, qui fonctionne sans aucune séparation, dans les locaux de la Légion et comme un organisme dépendant de ce corps, il semble que le statu quo devrait être maintenu, sous la seule réserve d'un remboursement éventuel sur les crédits spéciaux des internés, des dépenses engagées par l'Armée, au titre du centre de refuge.

3° - DJENIEN-BOUREZG - Il s'agit d'un fortin situé sur la voie ferrée d'Aïn-Sefra à Colomb-Béchar, sans autre voisinage que la gare et qui abrite 150 internés politiques originaires d'Algérie à l'exception de 15 métropolitains évacués d'un camp d'internés de la région du Nord. (74 indigènes et 76 français).

Le climat est rude mais sain; les bâtiments sont spacieux et bien distribués, la surveillance en est facile. Ces bâtiments pourraient recevoir 50 internés supplémentaires, sans qu'aucune gêne en résultât pour personne.

Lors de la prise en charge complète par l'autorité civile, il semble, en raison même de la nature des internés, que les services de garde devraient être distincts de ceux de l'Administration surtout si l'on veut confier à ces derniers la surveillance des internés, le contrôle de leur correspondance, la constitution de dossiers etc... Deux aspirants de réserve, originaires des régions occupées et dont l'un dirige actuellement le camp, l'autre étant chargé du commandement du détachement de garde, seraient disposés à accepter sur place un emploi à titre civil, dans la nouvelle organisation.

Un examen attentif de la situation des indésirables de Djenien Bou Rezg a permis de conclure :

1° - 14 sur 15 des métropolitains internés pourraient être libérés ou placés dans un centre de refuge moins éloigné et de discipline moins sévère;

2° - 4 malades ou infirmes non dangereux pourraient être libérés ou mis en résidence surveillée;

3° 20 internés valides pourraient bénéficier d'une mesure de libération;

4° 30 internés pourraient être placés en résidence surveillée, sous réserve de disposer des moyens d'existence nécessaires par leur travail ou par leurs ressources propres.

Par ailleurs, l'on peut se demander si ce camp, à cause de son éloignement ne devrait pas être réservé aux indésirables, français et indigènes, particulièrement dangereux ou irréductibles du point de vue idéologique, autrement dit s'il ne devrait pas être considéré comme un camp de discipline. Dans ce cas, un amalgame devrait être opéré avec les internés de Bossuet, originaires de la Métropole, lesquels, récemment installés dans ce dernier centre jouiront d'un climat plus clément et d'une installation matérielle plus confortable.

Si cette suggestion était admise, il ne devrait guère rester à Djenien-bou-Rezg, plus d'une trentaine de ses occupants actuels; ultérieurement, l'Administration du camp de Bossuet devrait être invitée par contre, à rechercher les individus à considérer comme irréductibles ou comme meneurs à séparer de la masse de leurs camarades.

....

المصدر: CAOM , GGA , 9H115,rapport d'inspection des camps d'internés du departement d'Oran et des sud oranais.

3

4° - BOSSUET - Compte tenu des remarques de principe qui précèdent et en raison de l'arrivée la veille même de mon passage, des 492 internés qui occupent ce camp, il ne m'a pas été possible de procéder à l'examen des cas individuels comme j'ai pu le faire à Djenien-bou-Rezg. Je me suis donc borné à faire les constatations ci-après uniquement xxxxxxx d'ordre matériel :

Les indésirables, tous politiques, venus de la Métropole après un stage d'un mois et demi environ, à Djelfa, paraissent être en assez bonne santé; leur habillement est dans l'ensemble, assez défectueux. Grâce à leur esprit d'organisation, ces internés semblent pouvoir s'installer rapidement dans des bâtiments assez bien aménagés, mais où des lacunes importantes sont à combler d'urgence: insuffisance des latrines, absence de douches en particulier.

L'établissement qui, à l'origine, a servi de pénitencier, a été utilisé par la suite pour loger des convalescents et des colonies de vacances; c'est dire que le climat est très sain et qu'il existe des ressources locales appréciables, notamment un ancien hôpital assez vaste.

Dans l'hypothèse envisagée au précédent paragraphe, Bossuet serait tout indiqué pour l'internement des sujets amendables ou de santé délicate. Comme à Dejenien-bou-Rezg et pour des raisons identiques, il est souhaitable d'y installer un personnel d'administration et de surveillance distinct des organismes de garde.

5° - EL ARICHA - Placé sur les hauts plateaux, au voisinage immédiat des Territoires du Sud, dans un climat sévère mais sain, ce camp a été réservé aux indésirables dangereux pour la sécurité publique. Ceux-ci sont au nombre actuel de 124, dont 74 indigènes algériens; sur les 50 français restant, 40 individus ont été transférés, lors de l'avance allemande, des camps de la Métropole.

Seule, la situation des indigènes mérite un examen approfondi, susceptible de permettre une dizaine de libérations et certaines assignations à résidence surveillée. Les français sont en général des individus peu intéressants, souteneurs pour la plupart, qu'il ne paraît pas opportun de libérer mais qu'il faudrait, au contraire, astreindre à un travail régulier.

Le camp est vaste, bien conçu, assez facile à surveiller; il comporte un grand jardin potager irrigable; l'effectif des internés peut être notablement augmenté, sans autres aménagements que l'extension du réseau de barbelés entourant les locaux d'internement proprement dits.

Ce camp, avec celui de Méchéria, pourrait facilement recevoir les occupants de celui de Djebel-Felten, département de Constantine, dont la suppression paraît devoir être envisagée à bref délai.

Ci-joint, un tableau récapitulatif indiquant les effectifs des internés de chaque camp, la situation des détachements actuels de garde et les particularités observées dans chacun d'eux, quant aux possibilités d'agrandissement.

... en AVRIL 1941.

Désignation des camps	Nombre d'internés			Garde et Administration			Observations
	Français	Indigènes	Etrangers	Officiers	Gradés	Hommes	
BOSSUET	492	"	"	I	IO	80	- Internés politiques originaires de la Métropole, arrivés le 21 Avril, venant de Djelfa.
DJENIEN BOU REZG	76	74	"	2	7	57	-Internés politiques d'Algérie.
MECHERIA	28	57	"	2	IO	80	-Dépôt d'exclus. Dissolution prochaine.
EL-ARICHA	50	74	"	2	23	58	-Malfaiteurs de droit commun.
GERYVILLE	"	"	II5	"	I	"	- Centre de refuge d'anciens légionnaires libérés.

ملحق رقم:(11) القانون الاساسي لحركة احباب البيان و الحرية

La connaissance de l'intégralité de nouveaux statuts présentent un intérêt certain, il en est donné, ci-dessous, copie. De même, copie des deux premières circulaires adressées, par le Comité Central des "Amis du Manifeste", aux responsables des sections locales.

"LES AMIS DU MANIFESTE ET DE LA LIBERTE"

- STATUTS -

Art. 1 - Les adhérents au Groupement "Les Amis du Manifeste et de la Liberté", forment des sections. Ils doivent avoir signé leur adhésion et être titulaire de la carte du groupement. Cette carte est délivrée à tout Algérien âgé au moins de 18 ans. Les adhérents sont tenus d'acquitter une cotisation.

Art. 2 - Toute section doit compter un minimum de dix adhérents.

Art. 3 - La Section est dirigée par : Un Secrétaire général, Un Secrétaire adjoint, Un Trésorier général, Un Trésorier adjoint et des assesseurs. Le Bureau est élu pour une année par les membres adhérents de la section, réunis en assemblée générale, convoqués à cet effet par le Secrétaire Général, ou à son défaut, par le Secrétaire adjoint. Elle délibèrera valablement si la moitié des membres adhérents sont présents. Si ce quorum n'est pas atteint, l'Assemblée est renvoyée à la semaine suivante et son vote sera acquis quel que soit le nombre des adhérents présents. Le Bureau de la Section se réunit au moins une fois par semaine.

Art. 4 - Le Bureau de la Section se tient en relation permanente avec le Comité Régional, le Bureau Fédéral et le Bureau Central. Il doit appliquer les décisions du Groupement, veiller au paiement des cotisations, mettre à l'étude de la section toutes les questions portées à l'ordre du jour des Congrès, assurer dans sa localité la diffusion de l'organe du Groupement, se mettre à la disposition des conférenciers et des délégués du Groupement, prendre toutes les décisions concernant l'organisation.

Art. 5 - Le Bureau de la Section désigne une Commission dite "Commission de Propagande". Elle est chargée de diffuser les idées

.....

R.M. - Mars 1945

gane du groupement, cinq assesseurs.

Art. 16 - Le Comité Central convoque le Congrès National au moins deux mois à l'avance. Il prépare l'ordre du jour et les rapports qui seront soumis au Congrès. Ces rapports et cet ordre du jour sont publiés et adressés aux fédérations deux mois, au moins, avant l'ouverture du Congrès. Le Comité Central peut, s'il en est besoin, réunir un Congrès extraordinai-

المصدر: CAOM , SLNA,4I14,le statut des AML,RM,mars 1945.

- 9 -

du Groupement, de veiller à la cohésion et à l'union des militants.
Elle examine les demandes d'adhésion et propose au bureau de la Sec-
tion leur acceptation ou leur rejet.
Art. 8 - Plusieurs sections sont groupées en trois fédérations :
celle d'Alger, de Constantine et d'Oran, administrées chacune par un
Comité Fédéral. Ce dernier est composé de deux membres désignés par
les sections réunies en Congrès Fédéral. Le Comité Fédéral choisit
dans son sein un Bureau composé d'un Secrétaire Fédéral, de deux
Secrétaires Fédéraux-adjoints, d'un Trésorier Fédéral, d'un Tréso-
rier Fédéral adjoint et de cinq assesseurs.
Art. 9 - La Direction du Groupement appartient au Congrès Na-
tional, au Comité Central et au Bureau Central.
Art. 10 - Le Congrès National se réunit tous les ans. Prennent
part aux travaux du Congrès National, les délégués des trois Fédéra-
tions, dont les noms auront été communiqués par les Secrétaires Fé-
déraux.

Art. 11 - Chaque Fédération a droit à une représentation pro-
portionnelle au nombre de ses membres cotisants.
Art. 12 - Le Comité Central est composé de 45 membres, y com-
pris les Secrétaires généraux des Fédérations qui en font partie de
droit. Les autres sièges sont répartis entre les Fédérations au pro-
rata de leurs effectifs. Le Comité Central est élu pour un an par
le Congrès National du Groupement.
Art. 13 - Le Comité Central se réunit régulièrement sur convo-
cation du Secrétaire Général, ou à défaut, du Secrétaire général-
adjoint, au moins une fois tous les trois mois et extraordinairement
chaque fois que les circonstances l'exigent.
Art. 14 - Le Comité Central est chargé de la propagande géné-
rale. Il exécute ou fait exécuter les décisions du Congrès, contrôle
les militants, les élus, la presse du groupement. Il prend toutes
les mesures, même exceptionnelles, que peuvent exiger les circons-
tances.
Art. 15 - Le Comité Central exerce les pouvoirs qu'il tient
du Congrès National par l'intermédiaire du Bureau Central qu'il choi-
sit dans son sein. Le Bureau Central comprend, un Secrétaire général
qui est le Secrétaire général du groupement, un Secrétaire général-
adjoint, deux secrétaires, un trésorier qui est le trésorier général
du Groupement, un trésorier adjoint, le Rédacteur en Chef de l'or-
gane du groupement, cinq assesseurs.
Art. 16 - Le Comité Central convoque le Congrès National au
moins deux mois à l'avance. Il prépare l'ordre du jour et les rap-
ports qui seront soumis au Congrès. Ces rapports et cet ordre du
jour sont publiés et adressés aux fédérations deux mois, au moins,
avant l'ouverture du Congrès. Le Comité Central peut, s'il en est
besoin, et sans conditions de délai, réunir un Congrès extraordinai-
re du Groupement.
Art. 17 - Le Bureau Central administre le Groupement par délé-
gation du Comité Central. Il exécute les décisions du Congrès Na-
tional et du Comité Central. Dans les circonstances exceptionnelles,
il peut prendre toutes les initiatives que comportent les situations
imprévues. Aucune décision ne peut être prise en dehors du Bureau
Central qui se réunit sur convocation du Secrétaire Général du Grou-
pement ou du Secrétaire général-adjoint, aussi souvent que l'exige
la bonne marche du Groupement. Le Secrétaire général, ou à défaut
le Secrétaire général-adjoint, représente le Groupement.

.....

- 10 -

Art. 18 - Le Bureau Central est assisté dans son administration par des commissions permanentes qui sont convoquées chaque fois que les nécessités l'exigent. Les commissions sont au nombre de 5 : 1° - la commission politique; 2° - la commission économique et sociale; 3° - la commission des finances et des comptes; 4° - la commission de presse et de propagande; 5° - la commission de contrôle et de discipline.

Art. 19 - l'année financière court du 1er Janvier au 31 Décembre de chaque année. Les ressources du groupement sont assurées par la cotisation de ses membres, dont le montant est fixé par le Congrès National. Le Trésorier du Groupement effectue des opérations sous le contrôle direct de la Commission des Finances.

Art. 20 - En cas de dissolution ou de transformation, l'avoir social sera attribué, par le Congrès National, qui aura prononcé cette dissolution ou cette transformation.

—

- PREMIERE CIRCULAIRE -

Ce qui fait la solidité et la durée d'un mouvement, c'est la solidarité. Nous voulons que les sections soient animées d'une même âme et aient les mêmes réactions. C'est ainsi que dans le domaine des représailles qui peuvent surgir sur notre route, vous devez soutenir moralement et matériellement vos adhérents. Ceci ne doit comporter aucun atermoiement. Dans la mesure de vos possibilités votre sollicitude doit s'étendre à leurs familles.

En conséquence, le Comité Central vous demande de l'informer de tous les faits de représailles caractérisées, de toutes les arrestations arbitraires et de tous les actes d'injustice commis par l'administration. Il tient à souligner aux responsables des sections qu'il y a urgence à l'en informer lorsque ces faits de représailles sont commis sur les personnes appartenant à notre groupement. Il précise toutefois qu'il importe d'ouvrir une enquête sérieuse avant la communication des faits circonstanciés pour ne pas induire en erreur le Comité Central.

La première tâche de la Section est d'apporter des secours immédiats aux familles des détenus. S'il se trouve dans la ville un avocat, la section se doit de le constituer; un homme de loi sur place peut souvent faire plus que nous dans la capitale.

Le Comité Central vous informera dans le plus bref délai des mesures qu'il aura prises, des démarches qu'il aura faites et vous communiquera, s'il y a lieu, ses instructions.

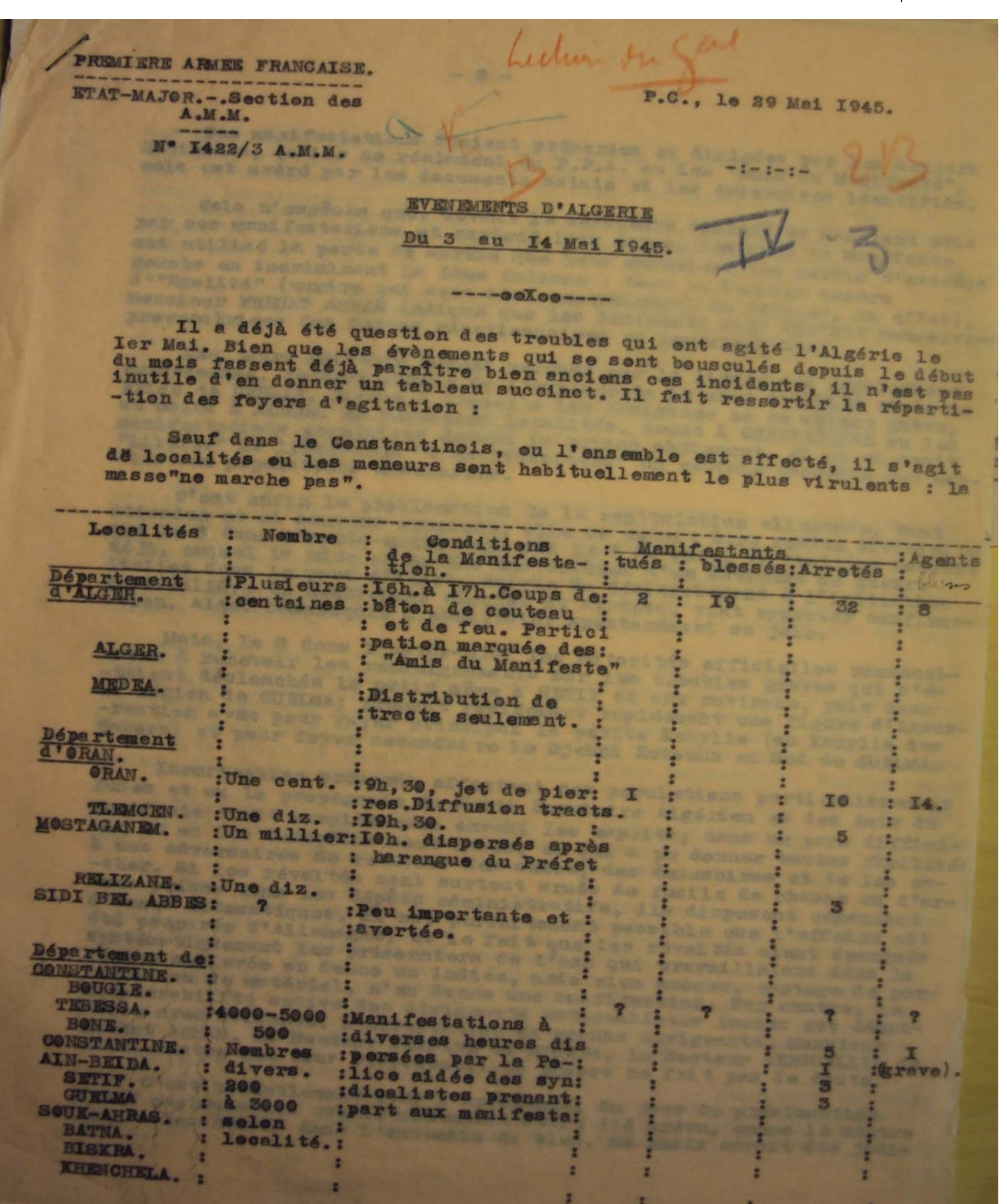
Bien fraternellement, à tous.

P. le Comité Central
Le Secrétaire Général /

P.S. - Pour faciliter la tâche du Secrétariat, nous prions toutes les sections de nous communiquer l'adresse du responsable et, au besoins, le numéro du téléphone.

.....

ملحق رقم:(12) تقرير السلطات العسكرية الفرنسية حول احداث 08 ماي 1945.



PREMIERE ARMEE FRANCAISE.

ETAT-MAJOR.-.Section des A.M.M.

N° I422/3 A.M.M.

P.C., le 29 Mai 1945.

-:-:-:-

EVENEMENTS D'ALGERIE

Du 3 au I4 Mai 1945.

----ooXoo----

Il a déjà été question des troubles qui ont agité l'Algérie le Ier Mai. Bien que les évènements qui se sont bousculés depuis le début du mois fassent déjà paraître bien anciens ces incidents, il n'est pas inutile d'en donner un tableau succinct. Il fait ressortir la réparti-tion des foyers d'agitation :

Sauf dans le Constantinois, ou l'ensemble est affecté, il s'agit de localités ou les meneurs sont habituellement le plus virulents : la masse"ne marche pas".

Localités	Nombre	Conditions de la Manifestation.	Manifestants tués	blessés	Arretés	Agents blessés
Département d'ALGER.	Plusieurs centaines	I6h. à I7h. Coups de bâton de couteau et de feu. Participation marquée des: "Amis du Manifeste"	2	I9	32	8
ALGER.						
MEDEA.		Distribution de tracts seulement.				
Département d'ORAN.						
ORAN.	Une cent.	9h,30, jet de pierres. Diffusion tracts.	I			
TLEMCEN.	Une diz.	I9h,30.			I0	I4.
MOSTAGANEM.	Un millier	I0h. dispersés après harangue du Préfet			5	
RELIZANE.	Une diz.					
SIDI BEL ABBES	?	Peu importante et avertée.			3	
Département de CONSTANTINE.						
BOUGIE.						
TEBESSA.	4000-5000	Manifestations à	?	?	?	?
BONE.	500	diverses heures dis				
CONSTANTINE.	Nombres	persées par la Po-			5	I
AIN-BEIDA.	divers.	lice aidée des syn-			I	(grave).
SETIF.	200	dicalistes prenant			3	
GUELMA	à 3000	part aux manifesta			3	
SOUK-AHRAS.	selon					
BATNA.	localité.					
BISKRA.						
KHENCHELA.						

المصدر: SHAT ,10p9,EM,section AMM,evenement de l'Algerie du 3au 14 mai 1945,PC le 29 mai1954.

- 2 -

Ces manifestations étaient préparées et dirigées par les meneurs
habituels, qu'ils se réclament du P.P.A. ou des "Amis du Manifeste",
cela est avéré par les documents saisis et les émissaires identifiés.

Cela n'empêche que, devant le caractère violent et sanglant pris
par ces manifestations et surtout leur échec, les Amis du Manifeste
ont utilisé la porte de sortie que leur ouvraient les partis d'extrême
gauche en incriminant la 5ème Colonne : dans le dernier numéro
d'"Egalité" (numéro qui sera bien probablement le dernier, en effet),
Monsieur FERHAT ABBAS indique que les incidents sont dûs"aux manoeuvres
provocatrices des forces réactionnaires et impérialistes".

Les jours suivants furent marqués par la liesse des populations
européennes, centrés autour de l'annonce de la mort d'HITLER et de la
prise de BERLIN, liesse à laquelle les Indigènes ne se mêlent guère,
au moins à ALGER. En certaines localités, comme à CONSTANTINE ou les
manifestations populaires devant la prison obtinrent, si on en croit
"Liberté" la libération "d'antifascistes" un certain désordre fut mon-
-tré aux populations musulmanes.

C'est enfin la proclamation de la capitulation allemande, tant
attendue et si souvent annoncée, elle ne devait être rendue officielle
que le 8 dans l'après-midi, mais dès le 7 au soir, le bruit en courait
déjà, auquel la mise en marche des sirènes d'un bâtiment de guerre
italien dans le port d'Alger, suivie du déclenchement à l'initiative
particulière de nombreuses cloches et sirènes, vint apporter confirma-
-tion. Alger commençait à manifester spontanément sa joie.

Mais, le 8 dans l'après-midi les autorités officielles commencè-
-rent à recevoir les renseignements sur les troubles graves qui s'é-
-taient déclenchés le matin même à SETIF et aux environs, puis dans
la région de GUELMA; prenant rapidement rapidement une figure d'insur-
-rection avec pour foyer principal la petite Kabylie (ou Kabylie des
Babors) et pour foyer secondaire le Djebel Echoune au Sud de GUELMA.

Insurrection préparée affectant des populations particulièrement
rudes et ou la propagande du Parti Populaire Algérien et des Amis du
Manifeste avait complètement envahi les esprits; dans un pays diffici-
-le et ou les Européens sont rares, ce qui a pu donner toutes facilités
à nos adversaires de recevoir des armes, des émissaires et de les ca-
-cher. Si les révoltés sont surtout armés de fusils de chasse ou d'ar-
-mes prises dans les dépôts administratifs, ils disposent cependant
d'armes automatiques. Il est parfaitement possible que l'affaire ait
été préparée d'Allemagne, et le fait que les révoltés aient épargnés
systématiquement les prisonniers de l'axe qui travaillaient dans la
région soulevée en donne un indice, mais rien encore, capture de per-
-sonne ou de matériel, n'en donne une confirmation. Par contre, la
responsabilité active des dirigeants nationalistes locaux est démon-
-trée avec évidence. L'arrestation de grands dirigeants, Monsieur
Ferhat ABBAS, le Docteur SAADANE de BISKRA, le Docteur BENGUELLIL de
BATNA montre que leur responsabilité propre ne fait pas de doute.

C'est probablement pour l'après-midi du jour de proclamation
de la capitulation que le mouvement avait été prévu, comme le montre
son déclenchement dans l'ensemble du bled. Ce choix aurait été judi-

-cieux : après les cérémonies officielles du matin, l'ensemble des
services d'ordre aurait été dispersé? Mais dès le matin, à SETIF, et
dans différentes agglomérations du Constantinois, des cortèges de
scouts musulmans se forment (la veille I.900 manifestants indigènes
avaéent parcouru SETIF dans la soirée, sans incidents graves et à
GUELMA un jeune Indigène porteur de l'étendard vert à croissant d'or
avait été arrêté.)

Les manifestants de SETIF, rassemblés vers 8 heures, Scouts musul-
-mans en tête, sont porteurs de banderolles avec inscriptions : "Libé-
-rez MESSALI" Vive la Charte de l'Atlantique", "Vive l'Algérie Indé-
-pendante" et se dirigeant vers le Monument aux Morts ou était orga-
-nisée une cérémonie officielle, la police laisse passer les scouts
mais fait barrage pour le reste. Les manifestants tirent des coups
de feu qui atteignent le service d'ordre et des consommateurs à une
terrasse de café, puis le désordre gagne la ville. Il semble qu'il yait
eu plan préconçu d'assassinat des Notabilités certaines avaient été
tuées à leur domicile.

Peu après, le mouvement d'insurrection gagne le bled au Nord de
Sétif. Les points les plus tristement mis en vedette furent Périgotvil-
-le, Sillègue, Chevreul, Kerrata, ou de nombreux Européens qui n'ont
pas eu le temps de se regrouper sont assassinés avec des raffinements
de sauvagerie. Mais dans l'ensemble de la campagne et de la montagne,
il y aura encore de nombreuses victimes isolées, gardes-forestiers,
colons, chauffeurs de cars ou camions, dont il est impossible actuel-
-lement de dresser la liste.

De même, dans la région de GUELMA, les troubles éclatent dès la
matinée du 8, 3.000 Indigènes armés de bâtons et de fusils envahissent
Oued-Zenati, lacèrent et souillent le Drapeau Français. A GUELMA même,
2.000 manifestants ouvrent le feu sur le service d'ordre. Plus tard,
la voie ferrée vers TUNIS sera coupée, des meurtres commis à Millesimo
et le bled entre en insurrection, GUELMA sera entourée et partiellement
dominée jusqu'au lendemain.

A Philippeville, à Bône surtout ou la Sous-Préfecture est attaquée
à coups de feu, de grosses manifestations ont lieu (on arbore l'éten-
-dard vert et des pancartes : "Vive la Charte de l'Atlantique".

On peut estimer à 90 tués et I50 blessés les victimes européennes
du début de l'insurrection dont la première liste a été dressée le
I0 Mai; 29 tués à SETIF, I6 ou I7 à Périgotville (I/I0° de la popula-
-tion européenne recencée) 6 à Chevreul, 8 à Kerrata, I3 dans la ré-
-gion de Guelma, 7 dans celle de Djidjelli; notons parmi les victimes
une fillette de 9 ans qui portait un bébé d'un an, une petite fille
de 4 ans tuée de 2 coups de poignard, un garçon de II ans massacré
sous les yeux de sa mère après l'assassinat du père et tant d'autres
atrocités que l'enquête ne manquera pas de préciser.

Beaucoup d'Européens auront pu heureusement se regrouper et faire
front. A Fedj-M'Zala, notamment, ou trois hommes tiennent en respect
pendant toute la nuit, un millier d'émeutiers qui tentait de mettre
le feu à la poste, refuge des Européens, à Lafayette, à Kerrata, Romier
Gamod, etc....

- 4 -

Les autorités civiles, en liaison avec les autorités militaires r-
-agissent sans tarder. La région de Sétif est d'abord dégagée le 8
après-midi, puis les centres de colonisation au Nord. Les jours sui-
-vants, tandis que sont tenus en respect les perturbateurs dont l'ac-
-tivité se fait sentir de façon sporadique dans l'ensemble du Constan-
-tinois, les forces armées dégagent les centres européens bloqués,
(Lafayette, Kerrata, etc...) rétablissement des communications de
Guelma avec la Tunisie et luttent pour libérer les routes de Bougie
à Djidjelli et à Kerrata. Peu à peu la révolte se localise en s'éten-
-dant vers l'Est au massif montagneux de la petite Kabylie. Les ré-
-gions de Djidjelli, Collo, El-Milia et au delà, la liaison entre
Philippeville et Constantine sont menacées, tandis que les révoltés
qui avaient encerclé Villars et atteint Laverdure, à l'Ouest de Souk-
Ahras, sont rejetés vers l'Ouest et se rabattent vers le Sud (Sedrata).

Mais l'action militaire, avec participation de l'aviation et de
la marine de guerre, domine la situation. Les insurgés, qui auraient
entamé la lutte avec la persuasion que déjà Alger, Oran et Constantine
étaient en feu et à sang, se trouvent isolés. La Grande Kabylie et la
vallée de la Soumam restent dans le calme. L'Oranie, énergiquement
tenue en main ne bouge pas. Le département d'Alger, hormis quelque
nervosité et des horions dans les centres d'Alger et Blida, semble
être resté passif. Un appel à la grève générale lancé par le P.P.A.,
le I0 Mai, d'ailleurs contrecarré par les organismes syndicaux français
semble avoir avorté. Il a cependant été suivi en partie à BISKRA.

A l'heure actuelle et bien que dans la journée du I3 Mai on signa-
-le encore des meurtres isolés et l'attaque d'une maison forestière au
Sud de Djidjelli, ainsi que l'effervescence autour d'El-Milia, le mou-
-vement insurrectionnel parait circonscrit aux zônes montagneuses de
petite Kabylie et Sud de Guelma, Est de Sedrata. Sous réserves de re-
-bondissement dans d'autres parties de l'Afrique du Nord, cette
"dissidence" devrait donc se résorber plus ou moins rapidement.

Déjà les cérémonies organisées à Constantine (Salut aux couleurs,
etc..) le dimanche I3 Mai ont fourni aux populations chrétiennes, is-
-raëlites et musulmanes l'occasion d'affirmer leur confiance et leur
loyalisme.

Soulignons cependant les graves conséquences que ne peuvent manquer
d'avoir les évènements qui viennent de se produire, parmi les Européens
en Afrique du Nord, et spécialement parmi ceux qui sont dispersés
dans la campagne, colons ou fonctionnaires. Le mouvement de désaffection
des exploitants pour les tâches de plus en plus ardues de la colonisa-
-tion, qui était déjà sensible, ne peut manquer de s'aggraver, il
sera d'autant plus difficile de l'enrayer que les intéressés auront
le sentiment d'être délaissés par la communauté française.

On constate en effet avec regret que les massacres de Guelma-Sétif
qui auraient dû normalement ressouder le bloc français, sont exploités
par certains (parfois chargés d'une lourde responsabilité morale dans
la genèse des évènements) pour étayer leur politique.

Ferhat ABBAS aurait fait parvenir le II Mai à M. Alli Kessous,
Rédacteur en Chef d'"Egalité" du lieu ou il est actuellement enfermé,
un texte qui peut ainsi se résumer :

- 5 -

- Responsabilité des éléments fascistes, alliés aux provocateurs professionnels (probablement un certain nombre de gens du P.PA. qui sont destinés à servir de boucs émissaires.).

- Les "Amis du Manifeste" en accord avec les partis et organisations démocratiques (C.G.T., partis communiste et socialiste, France Combattante) remonteront le courant et feront disparaître lentement mais sûrement, l'"ordre colonial séculaire".

- Faire confiance à l'Esprit de la France Nouvelle.

Quand on connait les textes adressés par Ferhat ABBAS en I94I au Chef de l'Etat Français tout pleins de protestations de dévouement à l'esprit de la Révolution Nationale, on ne peut qu'admirer une telle faculté d'adaptation.

Quoiqu'il en soit, la thèse du Chef des "Amis du Manifeste" se trouve coïncider avec celle des tracts qui ont été abondamment diffusés (bien que non visés par la censure) à Alger le I3 Mai par la Délégation du Comité Central de F.C.F. en Afrique du Nord, et des articles de di--verses feuilles légales.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر الأرشيفية

1–) أرشيف قصر فنسان:

أ– المصلحة التاريخية للقوات البرية SHAT

-fonds Etat major de l'Afrique du nord :

-carton 7.
- carton3D324.d4.
-fonds privé :.
- 1K130.resumé de l'activité du service des relations commerciales(1941)
-La série N :
-fonds comité permanent de la défense nationale
- 2N22, 24,25 .proces verbeaux, notes, correspondances (avr1937-fev1939)
- fonds secrétariat général du conseil superieur de la defense
- 2N57, notes, instructions sur la mobilisation des territoires d'outre mer(1938)
- 2N65.notes, comptes rendus, rapports sur la mobilisation indusrielle de AFN (1937-1939)
- 2N67.section k de la comite superieur de la defense nationale (1937-1939)
- 2N210.comptes rendus de la 3eme section de CSDN
- fonds cabinet du ministre :
- 5N577. Articles, loi(1938)
- 5N579, 580.comptes rendus des conversations d'etat major franco-britanique(1939)
-5N583,
- fonds attaché militaire en Espagne :
-7N2756, correspondances
- 7N2761.correspondances, telegrammes
- fonds Etat Major d'Armée :
- 7N3439. Comptes rendus des converstions franco-britanique (jan-avril1939)
- 7N4136.runions des 3secrétariats de la defense de l'AFN (nov1938)
-7N4196.role economique des colonies dans la defense nationale
- 9N22.notes de l'etat major1940
- fonds théatre d'opération d'Afrique francaise du nord :
- 27N65,
- 27N194.correspondance
- 27N 197.notes, rapports, instructions,role de l'Afrique du nord(1936-1940)
-27N200.notes, comptes rendus sur lapossibilite de fabrication d'armement en AFN
- 27N217.organisation du commandement militaire (1938-1939)
- 27N218.bulletin d'information des general Nogues
- 27N222.service spéciaux
- 27N224 .journal de marche du général Nogues (1939

-27N226.bulletin de renseignement
-la série P :fonds Vichy, Londres, Alger, Paris :

Délégation générale des gouvernements en afrique francaise

- 1P13. Ministre de la defense nationale Amiral Darlan (juillet1941-avr1942)
- 1P29.demobilisation, organisation des moyen de défense, situation des troupes et effectifs (19 40-1942)
-1P33.bulletins quotidiens d'informations du secrétariat de la defense, etudes sur limportance des colonies, organistion du commandement et de la defense(1939-1941)
- 1P133.notes diverses concernant le recretement de l'armée de transsision en Afrique du nord,notes diverses concernant les prisonniers de guerre orginaire d'Afrique du nord(1940-1942)
-1P135.commission de contrôle, affaires musulmanes (1940-1942)
-1P227.mission d'achat de viehucules Dankworth (1941-1942)
-1P250. Organisation des missions de contrôle en tunisie (1940-1942)

-secrétariat permanant des prisonniers de guerre :

-2P66.comtes rendus de runions regroupant des membres des diverses institutions s'occupant desPG(1941-1944)
-2P78.Repartition des PG indigenes du frantstalag, comptes rendu d'inspections des camps (1941-1944)

-Vichy etat major de l'armée :

-3P82.notes de base et correspondances concernants les indigenes nord africains, effectifs, (1939-1942)
- 5P1.les principau evenements et accords qui en suivi le debarquement allé en Afrique du nord jan 1943.

-Gouvernement d'Alger puis paris :

-7P23.tableau d'éffectifs des tirailleurs nord africains (1943-1946)

- commandement des forces terrestres en AfN (Etat major 1er bureau)

- 10P9.principeaux faits des unite du CEF en Italie, effectifs, pertes(1943-1944)
- 10P240.effectifs et etat de pertes durant la campagne de Tunisie (nov1942-mai1943)
- 10P241.faits de la campagne de la tunisie (nov 1942-1943)

- Division infantrie(Etat major, 1erbureau)

- 11P51, 61.journal de marche de la 3eme DIA, campagne d'Italie,France,effectif ,pertes,peines.
-11P186.rapports sur le moral de 1er DB (1944-1945)

– ب المصلحة التاريخية للبحرية SHAM:

-La sous série IBB :
- IBB2
- IBB2ED32.
-A111/FMF.

- 2) مركز أرشيف ما وراء البحر CAOM :

-fonds GGA :
- fonds cabinet militaire :
- 1CM38.
- 1CM52.
-1CM42.
-la serie H :
- 1H18. Bulletins quotidiens d'informations,
-1H38. Propagande allemande
-9H31.affaires indégenes
-9H43. Affaires indégenes
-9H115116, .rapports, notes,arrétés, sur les CSS(1941-1945)
-11H51.buletin d'information
- 14H38.affaires musulmanes (1941-
- 23H35.territoires du sud rapport mensuel (dec1942-janv1943)
- sous série I : fond SLNA :
- 4I8.documents PPA,AML
-4I10.divers documents des nationalistes algeriens (1940-1945)
- 4I14 .oulémas reformistes généralité (1941-1946)
-4I52
La sous série Q:bureau specialisé de la défense nationale
-.A.N.O.M., GGA, 5Q14.instruction du ministre du travail

– 3) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية MAE:

- fonds guerre 1939-1945 Vichy :
- Volumes Algerie :
- volume 38.menerai de l'Ouenza(dec1940-jan1943)
- volume52-53,54-55,56-57.camps de Laghouat (sep-oct1942)
-volumes Amérique :
- volume n°51.etats unis rapports avec l'Afrique du nord (11sep 1941-4nov1942)
–Volumes Maroc.
- volume 12, situation politique et statut de Tanger
– volume 27,28 .rapports franco-espagnol a l'exclusion du maroc (12janv-7janv1943)
- volume 29.rapports franco-espagnol au maroc (9oct1941-3fev1944)
- volume 48-49.affaires economique (5juin1941-4janv1944)
-volume 65. Nationalisme marocain (nov1944-juin1947)
-Volumes Tunisie :
- volume N°12.politique interieur (19juin1940-20sep1942)
- volume 13- 14.partie politique, nationalisme indigene (1940-1942)

-Volumes d'internements
- volume 153. 154.155. Etrangers en France (rapports d'inspections des camps d'internement en Afrique du nord1942

- fond relations commerciales –Vichy :
- volume 2, Algérie Andorre.
- volume 10.convention d'armistice franco-allemande (juin 1940)
- volume30.questions commerciales (28dec1940-11nov1942)

– 5) الأرشيف الوطني بباريسAN:

-fonds seconde guerre mondiale
- A.N., 72AJ278.
- A.N., AG/41/2055.
- A.N., AG/41/2059.
Fonds secretariat a la présidance du conseil
- A.N., f60-811.
- A.N. , F60/795.
-fonds affaires militaire
- A.N., F9,3808

ثانيا:المصادر المطبوعة:

- C.I.C.R., **services des secours intellectuel**, Genève,1944.

- Commission consultative des dommage et des réparations, **dommages subis par la France et l'union française du fait de la guerre et de l'occupation ennemie 1939-1945, fait imputable a l'Italie**, imprimerie nationale 1948.

- Département of the state, **paix et guerre la politique étrangère des états unis 1931-1941**, Washington,1943.

- Etat Major de l'armée de terre, service historique de la guerre 1939-1945, **les grandes unités françaises, historique succincts**, imprimerie nationale, paris 1967.

- Gouvernement general d'Algérie, **commission**,**chargée d''établir un programme de réformes politique**,**social et économiques en faveur des musulmans francaisd'Algérie**,T2,Vo2 ,imprémerie officielle d'Algérie,1944.

- Journal officiel d'Algérie du 12 Août 1943.

- Journal officiel de la république française N°70,26 aout 1944.

- Journal officiel de la république française, débats du conseil consultatif provisoir, 1945.

-CICR, La convention du 22 aout 1864 pour l'amélioration du sort des militaires blessés en compagne, Genève, le 22aout 1864.

- Les archives secrètes de la wilhelmastrasse.**l'Allemagne et la guerre civile espagnole 1936-1939**. t3, Trad: Jean R Welland,Paris plon 1952.

- Les archives secrètes de la wilhelmstrasse, **les suites de Munich du 1 octobre1938 au 15 mars 1939**,tra: Michel Tournier, t4,ed Paris plon,.

-**Acte finale de la conférence internationale de la paix**, Lahaye, 29juillet 1899.

-Journal officiel de l'Algérie, N°48, la santé publique, mardi le 23 juin 1942.

Maroc parti de l'Istiqlal (parti de l'indépendance), bureau de documentation et d'information du parti, documents 1944-1946, Paris 1946.

-**Traité concernant les relations commerciales entre les zones françaises et de Tanger de l'empire chérifien et le Royaume-Uni de la grande Bretagne et d'Irlande du nord**, Rabat, imprimerie officielle1938,46 pages

ثالثا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

-ابن خلدون عبد الرحمان ، **كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأعظم** مج 3، دار الكتاب اللبناني بيروت 1968.

-بن خدّة بن يوسف ، **جذور نوفمبر، 1954**، دار هومة الجزائر 2010.

-الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر،تق: سامي الجندي، ط1 ،دار القدس،بيروت ، لبنان1975.

-الخطابي محمد بن عبد الكريم ، **صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار 1912-1927**، تح أ د. محمد علي داهش، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2010 .

-الفاسي الحسن بن محمد الوزان ، **وصف إفريقيا** ،ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ،ط2 ،دار الغرب الإسلامي، لبنان1983.

-الفاسي علال ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء 2003.

- القادري أبو بكر ، **مذكراتي في الحركة الوطنية 1941- 1945**، ج2، ط،المغرب1997.

-الماطري محمود ، **مذكرات مناضل**، تق، عز الدين فلوز، تع حماد الساحلي، القاهرة، دار الشروق، 2000.

-**مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني** ،إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر ،ط1 ،الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق.

– ب المراجع باللغة العربية:

-إبراهيم ياسين، **جنوب أطلس مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الكلاويين(أثار الاحتلال الفرنسي لبلاد آيت واو زكيت**، ط1 ، دار أبي قراق للطباعة والنشر 2003.

-ابن عزوز حكيم محمد ، **وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب**، ج 1، مؤسسة عبد الحق طريس للثقافة والفكر، تيطوان، 1980.

-آجرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصرة، المجلد الثاني من انتفاضة 1861 إلى اندلاع حرب التحرير1954**، تر محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر 2013.

-إسماعيل أحمد راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)** لبنان، دار النهضة العربية 2004.

-بوعزيز يحي ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ،1830–1954** ديوان المطبوعات الجامعية 2007.

-بولوفة عبد القادر جيلالي ، **الحركة الوطنية الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية(1939 – 1945) في عمالة وهران**،ط1،دار الالمعية للنشر والتوزيع،الجزائر2011 .

-تابليت علي ، **8 ماي 1945**،ط3 ،مطبعة تالة، الجزائر،1996.

تركي رابح ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر** ،منشورات ANEP الجزائر2001 .

-تركي رابح ،**التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931 –1956)**، ط1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982 .

-تيلور ألان جون بيرسيفال، **أصول الحرب العالمية الثانية** ،تر:مصطفى كمال خميس، مر:محمد أنيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.

-جوليان،شارل أندري **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس الجزائر المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي 647،** تعريب محمد مزالي، بشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969.

- الجمل شوقي عطاالله ، **المغرب في العصر الحديث**(**ليبيا،تونس،الجزائر ،المغرب**)ط1 ،مكتبة الأنجلو المصرية1977.

-الجوهري يسرى ،**شمال إفريقيا** ، ط6 ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الإسكندرية ،1980.

-الجوهري يسرى، **جغرافية المغرب العربي**،مؤسسة شباب الجامعة،2001.

-الحاج عثمان الشريف البشير ، **أضواء على تاريخ تونس الحديث**(**1882 –1924**)،ط1 ،دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوثيق،تونس،1981.

-حارش محمد الهادي، **التاريخ المغاربي القديم**(**السياسي والحضاري ومنذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي**)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992.

-حارش محمد الهادي، **دراسات ونصوص في تاريخ الجزائر وبلدان المغرب في العصور القديمة،** دار هومة ن الجزائر 2001.

-حافظ إسماعيل محمد وآخرون، **الحرب العالمية الثانية في البحر المتوسط**،ط3 ،دار الكتاب العربي ،القاهرة1964.

-حربي محمد **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**،موفم للنشر، الجزائر 2008 .

-الحقاف عبد علي ،**جغرافية العالم الإسلامي ،أسس عامة في المحيطين الطبيعي والبشري** ، ط1 ، دار الشروق لنشر والتوزيع،الأردن 1998.

- القبلي محمد ، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب،** ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب،الرباط،2011.

-الخديمي علال ، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية1851 –1947** ، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، المغرب 2002 .

-خشيم علي فهمي ، **آلهة مصر العربية،** ج1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1998 .

-الخوند مسعود ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية،** الشركة العالمية للموسوعات ،لبنان 2004 .

-خياطي مصطفى ، **الأوبئة و المجاعات في الجزائر** ، تر: حضرية يوسفي ، المؤسسة الوطنية للاتصال ، النشر و الإشهار وحدة طباعة الرويبة ،2013.

-الدسوقي محمد كمال ، **تاريخ ألمانيا** ،دار العارف، القاهرة، دت.

-رخيلة عامر ،**08 ماي 1945** ،**المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1994.

-زوزو عبد الحميد ، **الاستعمار والتحرر في إفريقيا واسيا** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1997

-سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الحركة الوطنية1830 –1900** ،ج1، الطبعة الأولى ،دار الغرب الإسلامي،بيروت1992.

-سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الحركة الوطنية 1930–1945**،ج3، الطبعة الرابعة (منقحة)،دار الغرب الإسلامي،بيروت1992.

-الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال** ، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ،تونس 2005.

-عزوزي عبد الحق ،**المرحوم علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة**، ط1 ، المغرب 2010 .

-عزيز عبد الكريم ، **نضال شعب ابي تونس 1881–1956**، طبعة منقحة، مركز النشر الجامعي، 2005.

-العسيلي محمد ، **المركز القانوني لأسرى الحرب في القانون الدولي الإنساني** ،ط1، المعارف الإسكندرية،2005.

-العقاد صلاح ،**العرب في الحرب العالمية الثانية**، ،معهد البحوث والدراسات العربية العالمية ، القاهرة1966.

-عياش ألبير ، **المغرب والاستعمار–حصيلة السيطرة الفرنسية** ،تر:عبد القادر الشاوي و نور الدين سعودي ،تق:إدريس بن سعيد وعبد الاحد السبتي ،سلسلة المعرفة الممارسة،ط1 دار الخطابي 1985.

-غريب إدمون وآخرون، **الوطن العربي في السياسة الامريكية** ،ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2004 .

-غلاّب عبد الكريم ، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ط3، الرباط، سنة 2000.

- المريني عبد الحق ، **الجيش المغربي عبر التاريخ** ، ط5 ،دار النشر للمعرفة، الرباط 1997.

-الفالوجي فريد ،**موسوعة الحرب العالمية الثانية وزعماء**، ط1، دار الكتاب العربي ، القاهرة2007

-الفلالي عبد الكريم ، **التاريخ السياسي للمغرب الكبير** ،ج9، ط 1،شركة ناس للطباعة،القاهرة .2006

- فارس محمد خير، **تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**،منشورات جامعة دمشق1433 – 1434هـ 2002 -2003.

-قاسمي مصطفى ،**البطل في القصة التونسية حتى الاستقلال**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

-قداش محفوظ، **8 ماي 1945**،تر،سميرة سي فوضيل، تق عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

-قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية 1939–1945**، ج2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2012.

القصاب أحمد ، **تاريخ تونس المعاصر(1881–1956**)تح: حمادي الساحلي ،ط1 ،الشركة التونسية للتوزيع، تونس ،2003.

-قنناش محمد ، **المسيرة الوطنية الاستقلالية بين (1919 –1939)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1992 .

-لاندو روم ، **تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين 1900–1955**، تر:نقولا زيادة، دار الكتاب، المغرب 1963.

-الزوكة محمد حميس ، **جغرافية العالم العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2006 .

- مادارياكا ماريا روسا ذي ،**محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الإستقلال**،تروتف:محمد اونيا وآخرون، ط1،منشورات تيفراز 2013.

-محافظة علي ، **موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة 1919 –1956** ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة1968.

- محمود محمد صبري ، **العالم العربي دراسة جغرافية**، طبعة منقحة، دار الفكر العربي، القاهرة2011.

-مناصرية يوسف ، **النشاط الصهيوني في الجزائر1897 –1962** ، ط 1 ،دار البصائر، الجزائر 2009.

-ممدوح حسين ، **الحروب الصليبية في شمال إفريقيا وأثرها الحضاري 668 -792 هـ/1270 – 1390 م**، دار عمار، الأردن،دت.

-هارت ليدل ، **القادة الألمان يتكلمون**،تر:الهيثم الأيوبي ،أكرم ديري ،دار القلم،د.ت.

-هدى محمد عبده عثمان ، **التنافس الاستعماري بين بريطانيا وإيطاليا في منطقتي العالم العربي وشرق إفريقيا 1354هـ /1935م . 1345هـ/1945م** ، بيروت الدار العربية للموسوعات، 2007م1428هـ.

-هلال محمد، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**،تع: محمد الشاوش–محمد عجينة،ط3 ،دار سراس للنشر،تونس1993.

-هيرزويز لوكاز، **ألمانيا الهتلرية و المشرق العربي** ، تر وتع:احمد عبد الرحمان مصطفى ، دار المعارف،القاهرة 1990.

-يونغ دزموند يونغ، **الفيلد مارشال رومل ومذكراته السرية**، تر:سليم التكريتي ،ط2، مكتبة النهضة العربية ،بغداد1987.

رابعا:المصادر و المراجع باللغة الاجنبية:

ا– المصادرباللغة الاجنبية:

- Abass ferhat**, la nuit coloniale**, Paris,1962.
- Andre de Pertti, **l'indépendance du Maroc et la France 1946-1956 mémoires et témoignage**, ed,kawtar.
- Auguste Bernard, **l'effort de guerre de l'Afrique du nord**, éd. Blond et Gay,1916.
- Balensi, **le problème des céréales en Algérie** , Gouvernent Général de l'Algérie, comité supérieur économique, juin 1945.
- Baron , **cinq mois de captivité en Allemagne,** imprimerie financière et commerciale , Bruxelles ,1915.
- Blottiere, **les relations économiques franco-algériennes dans l'après guerre**, ministère de l'intérieur, secrétariat général pour l'administration, mars 1944 .
- Chouraqui André, **la marche vers l'occident**, ed : PUF, paris 1952.
-Ciano Galeazzo Comte, **Le journal politique- 1939-1943, Histoire et société d'aujourd'hui,** Neuchâtel, tome 1, ed de la baconniére 1947.
- Despois Jean, **la Tunisie,** la rousse, paris 1930.

- Fray Diego de Haido, **topographie et histoire générale d'Algérie,** trad. d'espagnol au français par, le dr : Mondera et Verbriggen , paris 1970.
- Gamelin Général, **Servir**, Tome 2, Paris Plon, 1947.
- Grenoilleau (G)., **l'épidémie de typhus en Algérie (1941, 1942, 1943)** arch. Institut pasteur d'Algérie. T XXII, N°4, décembre 1944.
- Henry Durant, **souvenir de Solferino**, Genève, CICR, 1862.
- Hérodote, **histoire,** tra. : P.H.E. Legrand, 5ème ed., les belle lettre, Paris 1972.
- Ishard (F), **la vigne en Algérie, étude geographique**, T2, ed : Operys,GP.
- Juin Maréchal, **La Campagne d'Italie**, ed:Guy Victor, sd.
- Koeltz Général, **une compagne que nous avons gagnée**, Hachette 1959.
- L'institut d'hygiène et de médecine d'outre mer, **25ème anniversaire de l'institut d'hygiène et de la médecine d'outre mer et de l'Afrique du nord 1923-1948**,
- le Coaster le commandant , **l'aviation allemande en Tunisie du débarquement allié a la capitulation des armées allemandes africaines du 12 mai 1943**, service historique de l'armée de l'air,1953.
- Raynaud(L), **la peste en Algérie, épidémies de la peste dans la régence d'Alger, cas de peste survenus dans la colonie**, T2, septembre 1924.
- Scapini Georges, **mission sans gloire** ,ed,Morgan,1960.
- Weygand Général, **Rappelé au service**, Paris, Flammarion, 1950.

ب– المراجع باللغة الاجنبية:

- Agéron Charles Robert, **Histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871 au déclanchement de la guerre de libération 1954** , t 2, ed :PUF,paris1979.
- Ageron Charles Robert, **l'Algérie algérienne de Napoleon III a De Gaulle**, ed : sindbad, la bibliothéque arabe, paris 1980
- Barthelémy F, Christmann P,**(2011) panorama mondial2010 du marché molybdène , rapport final**, BRGMP-60204-FR
- Beghoul Youcef, **le manifeste du peuple algérien des amis du manifeste et de la liberté contribution au mouvement national**, éd. Dahlab, Alger 2007.
- Belle Jaques , **l'opération torch et la Tunisie , de Casablanca a Tunis et au de la du novembre 1942 –septembre 1943**, ed : économica , paris 2011.
- Belkhodja Amar,**Aissat Idir et Ferhat Hached deux syndicaliste martyrs**,ANEP,rouiba 2014.
- Benallegue Chaouria Nora**, Algérie mouvement ouvriers et question nationale 1919-1954**, O.P.U., Alger 2010.
- Bonolle (G), **le C.E.F en Italie**, Paris, imprimerie nationale 1973.
- bouaziz Mostafa, **aux origines de la Koutla démocratique**,université Hassen II Ain Chok,Casablanca,1997.
- Bouderbala (N), Chraibi (M), et al , **la question agraire au Maroc**, publication du BESM,N triple.
- Brignon jean et al, **histoire du Maroc** , ed hatier ,1967.

- Buffetant Yves, **la campagne d'Afrique du nord operation torch** , histoire et collection , - collection les grandes batailles de seconde guerre mondiale,1991.
-Cantier Jacques, **l'Algérie sous le régime de vichy**, éd : odil Jacob, Paris 2002.
-Cantier Jacques et Eric Jennings, **l'empire sous Vichy**,ed : Odil Jacob, Paris 2004.
-Caroff le capitaine De visseau ,les **débarquements allies en Afrique du nord (novembre1942)**, travail établit d'après les archives de la marine, service historique de la marine, Vincenne,1960.
-Cerych Ladislav, **européens et marocains1930-1956, sociologie d'une colonisation**, Bruges,1964.
- claire de Gayffier- Anne –bonneville coord, **la sécurité et coopération militaire en europe1919–1955**, Harmattan,paris 2005.
-Cochet François, **soldas sans armes la captivité de guerre, une approche culturelle**, paris brayland Bruxelles, LGDJ, paris.
- Cornevin Marianne, **histoire de l'Afrique contemporaine de la deuxieme guerre mondiale a nos jours**,petite bibliothéque payot,paris1978.
-Coutau-Begarré(H) et H.C.Huan, **Darlan**, édition fayard, 1939.
-Danan Yves Maxime, **La vie politique à Alger 1940-1944,** Paris 1963.
-Dantresemen Olivier et al, **pour mémoire1960, l'année de l'Afrique**, CNDP-CRDP,2010.
-Dominique pons, **les riches heures de Tanger**, ed : table ronde,1990
-Durand Yves, **la vie quotidienne des prisonniers en stalags, oflags et les kommandos 1939-1945**, ed : Hachette, paris1987.
-Durant André , **de Sarajevo a Hiroshima , histoire du comité internationale de la croix rouge**, Genève ,CICR,2009.
-Edward R. Stellinius Jr, **Le prêt bail, arme de victoire**, paris1, éd. la maison française.
-El Machat Samya, **les Etats Unis et le Maroc le choix stratégique, 1945-1959,** éd., Harmattan, Paris 1996.
-François martin Jean, **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956**, éd. L'harmattan.
-Gaidas Peter, **les camps de vichy en Afrique française du nord**, **les groupes de travailleurs étrangés(GTE) en France et en Afrique du nord 1940 1944**,lulu presse2014
-Gallissot René, **l'économie de l'Afrique du nord**, ed : PUF, paris,1961.
- René Gallissot, **Algérie colonisée Algerie algerienne (1870–1962)** la republique francaise et les indignes, Barzekh ,Alger ,2007.
-Ganiage Jean, **les affaires d'Afrique du nord1930-1958**, centre de documentation université paris V, sd.
-Georges C Dryers, **the amphibians came to conquer the story of admiral Richmond Kelly, new York books expresse**, publishing,2010.
-Gselle Stéfane, **Hérodote**, Textes relatives à l'histoire de l'Afrique du nord, topographie Adolph, Paris 1915.
-Gselle Stéphane, **Histoire ancienne de l'Afrique du nord, les conditions du développement historique les temps primitifs la colonisation phénicienne et l'empire de carthage**,T1 , éd :librairie Hachette, paris.

-Guenane Djamel, **les relations franco-allemandes et les affaires marocaine de 1901 à 1911**, éd. SNED, Alger 1975.
-Henddrik Meuleman Johan, **le constantinois entre les deux guerres mondiales (l'évolution économique et sociale de la population rurale)**, ed OPU, Alger, 2009.
-Hurd Le Général et autres officiers de l'armée, **l'Armée d'Afrique**, paris 1977.
-Kraiem Mustapha, **la classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952)**, Tunis 1980.
- Kum.AN.Dumbe Alexandre., **Hitler voulait l'Afrique, les plans secrets pour une Afrique fasciste 1933-1945**,ed :Harmattan, paris 1980.
-La couture Jean, **Charles De Gaulle, le rebelle**, t4, ed : seuil, paris1984.
-La Couture Jean, **Cinq hommes de la France**, ed : seuil, paris1961.
-La Croix Riz Annie, **les protectorats d'Afrique du nord entre la France et Washington de débarquement à l'indépendance du Maroc et Tunisie 1942-1956**, éd. Harmattan, Paris 1988.
-Lahnit Abraham, **les conditions d'établissement du traité de Fez (la politique berbère du protectorat français au Maroc 1912-1956)**, t1, ed : l'Harmattan , paris 2011
-Leoni (A), **les forces françaises dans la lutte contre l'axe en Afrique, la compagne de Tunisie 1942-1943**, Paris S.H.A.T, 1985.
-Levisse Touzé Christine**. L'Afrique du nord dans guerre 1939-1945, ed : Albin michel, paris,1998**.
-Macksey (K J), **Afrikakorps, Rommel et ses hommes** , collection histoire illustrée de la guerre mondiale, ed : Marabout, paris 1970,187pages
-Marseille Jacques, **Empire colonial et capitalisme français histoire d'un divorce**, Albin Michel, Paris, 1984.
-Masson Philippe. **Histoire de la marine**. Tome 2. Paris, Lavauzelle 1983.
-Meynier Gilbert, **l'Algérie révélée la guerre de1914-1918 et le premier quart du XX^e siecle**, librairie droz, Geneve,1981
-Miège (J.L). **Expansion européenne et colonisation de 1870 à nos jours**. Puf. Nouvelle collection clio 1973.
- Miege (J-L), **Les Italiens au Maroc et les rapports franco-italiennes (1919-1956)**,Florence 2001.
-Negadi (G), Tabutin (D), Vallin (J), **la population de l'Algerie**,**1974** ,CICRED1974.
-Nouschi André, **la naissance du nationalisme algérien**, éd minuit, paris 1962.
-Oved Georges**, la gauche française et le nationalisme marocain 1905-1955,** t2, éd. harmattan, paris 1984.
-Paillat Claude, **les dossiers secrets de la France contemporaine, le pillage de la France**, juin 1940.
-Paul Marie de Gorce, **L'empire écartelé 1936-1946**, denowel, paris 1988.-
-Pierre Boyer, **l'évolution de l'Algérie médiane de 1830 a 1956**, libraire d'Amérique et d'orient, paris 1960.
-Pierre Miquel, **la seconde guerre mondiale 1939-1945**, ed : marabout, france1986.
-Pothier Lise, **histoire des Etats unis**, ed : camando modulo,1987.

-Recham Belkacem, **Les musulmans algériens dans l'armée française 1919-1945**, ed, L'Harmattan, Paris 1996.
-Rechot (L), **Histoire de l'Afrique du nord avant 1830**, GOJOSSO, Alger 1914.
-Rezig Abdelouahab, **L'accumulation coloniale en Algérie durant l'entre deux guerre, surexploitation et substitution de l'exportation**, OPU., Alger2007
-Robin Léon, **les céréales et le bétail, leurs place dans l'économie nord africaine,** publication du centre d'études économiques et sociales de l'Afrique du nord, XXIV, Alger 1949,
-Romain H Rainero, **Les Italiens dans la tunisie Contemporaine**, Ed : publisud 2002.
-Sarrasin Paul Emile, **la crise algérienne, paris** 1949.
-Sivan Imanuel, **communisme et nationalisme en Algérie** (1920-1962) ed :chirat, Paris1976.
-Slimane ben Slimane, **souvenir politique**, cerés production,1989.
-Stora Benjamin, **messali hadj**, paris, harmattan,1989
-Tabutin(D), Vallin(J), la population de l'Algérie,1974 ,CICRED1974.
-Thanassecos Luc, **chronologie des relations internationales1914-1971**, ed mouton1973 .
-Thobie Jacques, Meynier Gilbert et al, **Histoire de la France coloniale 1914-1990**,ed :Armand colin, paris 1990.
-Thomson Hugh. **La guerre d'Espagne juillet 1936-mars 1939** Trad, Jacques Bross, ed : Paris Roberts Laffod 1985.
-Truchet André, **l'armistice de 1940 et l'Afrique du nord**, ed : Puf, paris 1955.-
-Verset (G), **le réarmement et la réorganisation de l'armée de terre française 1943-1946**, Paris, S.H.A.T 1980.
-Wingeate Pika David, **les français et la guerre d'Espagne**, P.U.F., paris 1975.
-Yves Gras le général, **histoire de la guerre d'Indochine**, ed : Denoél, 1992.
-Zade Mohammed, **Résistance et armée de libération au Maroc 1947-1956, de l'action politique a la lutte armée, rupture ou continuité** ?, éd. haut comité des anciens résistants et anciens militaires de l'armée de libération. Sd.

خامسا: الرسائل الجامعية باللغة العربية:

- تريكي فريد ،**حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي دراسة مقارنة** ، أطروحة دكتوراه العلوم ،جامعة مولود معمري تيزي وزو2014.
- صحوان حياة ، **اللاجئون السياسيون الأسبان في الغرب الجزائري (1939 –1962)**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة السانيا، وهران2010 –2011 .
- عنان عامر ، **الأزمات الأوروبية الحادة مابين 1939.1936 من خلال وثائق الدبلوماسية الأوروبية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، نوقشت في 06 فيفري 2006.
- قدادرة شايب غزواني ،**الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري(1934 – 1954) دراسة مقارنة** ،أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة2007 –2008.

- قريري سليمان ،**تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية(1940 –1954)** أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر،باتنة 2010 –2011.

- مقلاتي عبد الله ، **العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية1954 – 1962** ،دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامة منتوري،قسنطينة2007 -2008

سادسا:الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية:

- Doriane Gomet , **sport et pratique corporelles chez les déportés prisonniers de guerre et requis français en Allemagne ,durant la seconde guerre mondiale(1939-1945)** ,t2 , doctorat philosophie genehmigt abhandlung, historiches institut der universitat Stuttgart,2012.

- Levisse Touzé Christine, **L'Afrique du nord et la défense nationale française 1919-1939**. Thèse de doctorat, 3ème cycle, université de maiens.

- Levisse Touzé Christine, **l'Afrique du nord recours ou secours, septembre1939 juin 1943**, thèse pour le doctorat d'état, histoire, t1, université de paris 1, Panthéon-Sorbonne,1991.

- Mokrani Khamsa, **le typhus exanthématique a Batna ,une étude sérologique, place parmi les Rickettsioses éruptive**, thèse de doctorat en médecine, université de Batna ,2007-2008.

- Peschanscki Denis, **les camps français d'internement 1939-1946**, thèse de doctorat d'Etat (histoire contemporaine) université Paris 1 Panthéon Sorbonne,2000.

سابعا:المجلات والدوريات باللغة العربية:

-حسيني على ، اليوسفية إيديولوجية القومية المغربية، **ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904 –1955** ،اكادير:6 –8 جمادى الاولى موافق 13 –15 نوفمبر1991،ط2 ،المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،الرباط2008

- زرقون الحاج إسماعيل ،المغرب العربي والصراع الدولي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد9 ،2010

- سعيدوني ناصرالدين ،أحداث 08 ماي 1945 ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير، **الذاكرة** العدد2 ،الجزائر1995

- سنو عبد الرؤوف ، **الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى**:عمل مقدم في إطار بحوث تاريخية مهداة إلى منير إسماعيل،بيروت،2002

- الشابي محمد لطفي ، **الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال 1881-1956**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار المنعقدة بتونس أيام 4، 5 و6 ماي 2006، جامعة المنوبة، تونس، العدد 13، 2010.

- صاري جلالي ،الجزائر عشية تمرد1871 ،**مجلة التاريخ** ،العدد 9 السداسي الثاني 1980.

- العربي إسماعيل، دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في أواخر عهد الدايات ، **مجلة التاريخ وحضارة المغرب**، العدد12 ،جمعية التاريخ،ديسمبر1974 .

- مساعد أسامة صاحب منعم ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ضل الإدارة الالستعمارية1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية** ،مج4 ، ع3

ثامنا: الجرائد، المجلات والدوريات باللغة الاجنبية:

- Alkum AN Dumbe III Aléxandre. les buts de la guerre de l'Allemagne hitlerienne en Afrique,in rev :**Histoire de la deuxieme guerre mondiale**, n°106, Avril 1977.

-Ageron Charles Robert, L'opinion publique française pendant les crises internationales de septembre 1938 à juillet 1939, **Cahier de l'institut d'histoire de la presse et de l'opinion**, N°3.

-Amiral Castex Raoul, l'Afrique du nord et la stratégie française, **revue de la défense nationale**, mai 1952.

-Annie Rey-Godzeiguere, Messali Hadj dans la deuxième guerre mondiale, **le retour de l'histoire 33 ,Messali Hadj(1898-1974)**, journée d'hommage, tenue a la MGEN, a paris ,le15mai 1998 a l'occasion de son centenaire, colloque scientifique tenu au CNRS a paris, le 2décembre1999 ,centre de l'histoire sociale de recherches, de formation de UNSA éducation, Toulouse

-Arnauld François, les tunisiens et la première guerre mondiale (1914-1918),in rev, **l'occident musulman et la méditerranée**, n° :38,1984.

-Bessis Juliette ,la politique américaine en Afrique du nord, in rev, l'occident musulman et la méditerranée n°36,1987.

C.I.C.R.,services des secours intellectuel, Genève

-Catala Michel, l'ambassade de Pétain(mars1939-mai1940), in **rev ; vingtième siecle**,n°55 ,juillet-septembre,1997.

-Chabord Mari Thérese ,les organisations françaises chargées des prisonniers de guerre sous le gouvernement de Vichy, in rev, **histoire de la deuxième guerre mondiale**, n°37 ,jenvier 1960.

-Commandant Coudry, l'effort de guerre du Maroc, revue **historique de l'armée**, jan 1952.N° spécial Maroc.

-duréau Elisabeth, Edward Daladier et les problèmes posés par la mobilisation industrielle au moment de la crise de Munich, **Revue de l'études,** paris II, N°2, 1979.

-Dureau Elizabeth, Enjeux stratégique et redéploiement diplomatique français, in **revue relations internationales** N°35, nov 1938-sep1939 , 1983.
-Frémeaux Jacques, **la participation des contingents d'outre-mer aux opérations militaires 1943-1944 dans l'armée française pendant la seconde guerre mondiale**,colloque international,du 7au 15mai, Paris 1985.
-Hans-Manfred bock, André, François Poncet, vieux demons et vertus de l'Allemagne in le magazine **littéraire** N°359,nov1997.
-Harack (C), Andras (L), T.P.E., Mag. Maladie et guerre un lien étroit ? février 2014.
l'Algérianiste, N°131, septembre 2010.
le centre culturel du paye d'Orthe, revue **Orthensées**, N°10,juillet 2007.
- Kaddache Mahfoud, l'opinion politique musulmane en Algérie et l'administration francaise1939-1942,revue **d'histoire de la deuxième guerre mondiale**, N°114,avril1979.
-Le Crom jean-pierre ,la croix rouge française pendant la seconde guerre mondiale les neutralité en question, in, rev,vingtieme siecle, n°101,2009
-lettre du général Westermann au comité du salut public après la bataille Savenay du 23d décembre 1789, reproduite dans la virée de galerne, **historiât** n°768, décembre 2010
-Levisse Touze Christine, d'une à l'autre, l'effort de guerre de l'Afrique du nord 1914-1945, **des étoiles et des croix,** mélanges offerts à Guy Pedroncini, économica, paris 1995.
-liberté,17mai,1945.
- liberté le 21septembre1944.
- liberté,le 5octore 1944.
-Mabon Armelle, la captivité des nord-africains durant la seconde guerre mondiale 1939-1945, **Migrance N°38** ,sd
-Mafart B,et al, Epidémiologie et prise en charge des épidémies de peste en méditerrané au cours de la seconde guerre mondiale, **histoire de la médecine,** N°2564, le 27 juillet 2004.
-Magrou (E)., Epidémie de peste bubonique à Ferry ville (Tunisie),in rev, **médecine navale** N°1, 1946.
- Ministère de l'équipement, du transport et de logistique marocain, les port des Maroc en chiffres, fiche port Mohammedia .
--ministère de la défense nationale, **Hubert Lyautey (1854-1934)**, collection de la mémoire et citoyenneté n°340, des patrimoines des archives.
-Planché Jean Luis, **Antifascisme et anticolonialisme à Alger à l'époque du front populaire et congrès musulman 1934-1939**, unité d'enseignement et de recherche commune du tière monde, Directeur de recherche René Galissot,Alger 1980.
-Reussner (A), **les conversations franco-britanniques d'Etat major**, travail établit par le service historique de la marine, non publié.
- Sainte Marie A. la mutinerie du R.M.L, **les cahiers du Tunisie**, N°117-118, 3ème et 4ème trimestre 1981.
-Rolland Denis, Vichy et ses refugiés espagnols,in rev, **vingtième siècle**, N°11, juillet-septembre 1986.
-Tabutin Dominique et al, l'histoire de la **population de l'Afrique du nord pendant le deuxième millénaire**, communication présentée a la conférence « the history of world

population in the second millénium » , organisée par le comité de démographie, florence du 28au 30juin 2001
-the military college of saouth Carolina, the citadel archives and muesum ,biographie of Mark Wayne Klark
-Weil Patrick, histoire et mémoire des discrimination en matière de nationalité francaise,in rev **20eme siecle**,n°84,octobre-décembre,2004.

تاسعا:الموسوعات والقواميس:

-ابوعمران الشيخ ، ناصر الدين سعيدوني، **معجم مشاهير المغاربة،** المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر1995.

-إدريس سهيل، **المنهل** ، قاموس عربي فرنسي ،ط24 ، دار الاداب بيروت 1999.

-الأيوبي هيثم واخرون ، **الموسوعة العسكرية** ، ج3، ط2 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان2003 .

-عاشور شرفي ،**قاموس الثورة الجزائرية**، تر:عبد العالم مختار،دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

–عطية الله احمد ، **القاموس السياسي** ، بيروت،1968

-موسوعة المعرفة شخصيات تاريخية ،ج2، دار النهضة العربية ، بيروت 1982.

-Achour cheurfi , **dictionnaire encyclopédique de l'Algérie**,1ere éd, ANEP, Alger ,2007.
-L'encyclopédie coloniale et maritime, l'Algérie et le Sahara, le Maroc et Tunisie, sous la direction d'Eugene Guernier, ed: encyclopidiques, paris, 1947,
- **le petit robert 2**, sous la direction de Paul Robert,ed SNL le Robert, Tome V, paris 1988.
paris1981.
Stora Benjamin, **dictionnaire biographique de militants nationalistes algeriens (ENA,PPA,MTLD)1926-1954**,
Dalloz Jaques, **dictionnaire de la guerre d'Indochine**, ed Armond Colin , paris2000.

عاشرا:المواقع الاليكترونية:

-Fyet Benjamin, Erwin Rommel (1891-1944) le mythe chevaleresque en question ,**Herodote.net**, publie ou mis a jour le 23 /06/2015,a 20H :03
- www.universalus encyclopidie.fr. de washington au quai d'orsay1946 /de munich a la guerre1967/dans la tourmente1971.
-http //www.uni-presse.fr(pressespcialisée/Savoir-Sciencessociales-Histoire-Guerres mondiales et conflits contemporains)
https://www.senat.fr/senateur/moutet_marius000736.html#1940-1958
http://www.cityfied.eu/City-Cluster/Ludwigshafen.kl
-Georges C Dryers, **the amphibians came to conquer the story of admiral Richmond Kelly, new York books expresse**, publishing,2010,
http://www.ibiblio.org/hyperwar/USN/ACTC/

الفهارس

قائمة الجداول

1)–جداول الفصل التمهيدي :

12)–جداول الفصل الأول :

3– جداول الفصل الثاني :

جدول رقم(15) (16) : خاص بعناصر الاحتياط العام.

الجدول رقم (16). :

الجدول رقم(17): تعداد خسائر الجيش الفرنسي خلال الحملة على إيطاليا ما بين ماي1943- ونوفمبر1944.

الجدول رقم(18):مقارنة بين نظام التعويضات والعلاوات العائلية المطبق على المجندين المسلمين والاوروبيين.

4- جداول الفصل الثالث:

الجدول رقم(19): اهم مراكز الاعتقال في المنطقة المحتلة والمعروفة بالرانستالاج.

الجدول رقم (20) : إحصاء لأسرى الحرب وتوزيعهم حسب جنسياتهم سنة 1942.

الجدول رقم (21):توزيع محتشدات الشغل داخل معسكرات الفرانتستالاج.

5- جداول الفصل الرابع:

الجدول رقم (22) : نسبة التموين بالمواد الغذائية الموجهة من المستعمرات إلى الميتروبول.

الجدول رقم (23) : تطور الحركة التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال فترة مابين الحربين.

الجدول رقم (24): نسبة استفادة مختلف الدول الغربية من صادرات شمال إفريقيا لعام 1936.

الجدول رقم(25) : نسبة مساهمة مختلف الدول الغربية في واردات شمال إفريقيا.

الجدول رقم (26): اهم المعادن المنتجة بشمال افريقيا خلال سنة 1938.

الجدول رقم (27) : يوضح أهم المصانع الشمال افريقية المعبئة للصناعة الحربية الفرنسية.

الجدول رقم (28): يفصّل في كميات الوقود المستهلكة في المنطقة.

الجدول رقم (29): يوضّح كمية الإنتاج المستخرجة قُبيل اندلاع الحرب في الأقطار الثلاثة وإبراز الحاجة إليه وتقدير الاحتياطي منه.

والجدول رقم (30) : إحصاء لكمية المخزون من هذه المواد تبعا لكل إقليم.

الجدول رقم (31) : اهم كميات الفوسفات الموجهة من شمال إفريقيا باتجاه المانيا في اطار عقدي كارونت وبيلانكور خلال سنة 1942.

الجدول رقم (32) : يبيّن أهم أنواع وكميات المواد الغذائية المحوّلة في إطار عقود دانكورث وتريفيزاني.

الجدول رقم (33) : يوضح كميات الوقود المخزنة كمية الاستهلاك الشهريا بانسبة للمغرب.

الجدول رقم (34) : يوضح كمية إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة(1939 –1942).

الجدول رقم (35) : يبيّن لنا الأسعار الرسمية للمواد الأساسية مل بين عامي: 1939 و1942.

الجدول رقم(36) : يوضح توزيع الثروة الحيوانية للجزائر خلال سنة 1939.

الجدول رقم(37) يوضّح جزءا من حالة التخبّط الذي عرفته السوق التونسية خلال فترة الحرب.

الجدول رقم(38): احصاء الحالات الوبائية بين الجزائريين خلال الفترة الممتدة مابين(1939 – 1943).

الجدول رقم (39) : نستعرض فيه تفشي المرض خلال عام 1942.

الجدول رقم (40) : يوضح انتشار وباء التيفوس في المغرب خلال مرحلة الحرب.

الجدول رقم(41) : يبين تفشي وباء الطاعون في شمال إفريقيا.

6- جداول الفصل الخامس:

الجدول رقم (42) : خاص بالحالة الإحصائية لمراكز الاعتقال المحروسة في الجزائر خلال شهر أفريل.

الجدول رقم (43): يتعلق بالحالة الإحصائية خلال شهر ماي 1942.

الجدول رقم (44) : يلخص نتائج تقرير النائبين حول وضعية المحتشدات موضوع الزيارة التفتيشية.

الجدول رقم (45) : يوضح وضعية هذه المعتقلات تبعا لتقرير التفتيش المعد من قبل الفرنسيين خلال 1942-1943.

والجدول رقم (46) : يوضح حالة العجز في تجنيد الأهالي على مستوى مراكز البليدة.

فهرس الخرائط:

قائمة الملاحق

الملحق رقم(1): منطقة التدخل البريطاني الفرنسي في مسرح عمليات البحر المتوسط

الملحق رقم (2) مجموعة خرائط خاصة بإنزال الحلفاء في مختلف الموانئ الشمال إفريقيا

الملحق رقم(3):تجاوزات قوات الحلفاء في الجزائر

الملحق رقم(4)مجموعة وثائق نموذجية حول خسائر بين المجندين الشمال إفريقيين خلال المرحلة الثانية من الحرب.

الملحق رقم(5)مجموعة من الوثائق تبين نشاط الصليب الأحمر الفرنسي بخصوص اسرى الفرنتستالا غ

الملحق رقم:(**6**)نموذج من تقارير زيارات المعتقلات

الملحق رقم:(**7**)شكاوى الجزائريين من ارتفاع الاسعار

الملحق رقم:(**9**) رسالة الحبيب بورقيبة من سجن مرسيليا

ملحق رقم:(**10**) مجموعة من الوثائق والصور المتعلقة بمحتشدات الاقامة المحروسة في الجنوب الجزائري

ملحق رقم:(**11**) القانون الاساسي لحركة احباب البيان و الحرية

ملحق رقم:(**12**) تقرير السلطات العسكرية الفرنسية حول احداث 08 ماي 1945.

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني:

المجهود العسكري لشمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية

الفصل الثالث:

أسرى الحرب من أبناء شمال إفريقيا

الفصل الرابع:

الاستنزاف الاقتصادي والاجتماعي في شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية

الفصل الخامس:

الأوضاع السياسة للمنطقة وتأثيرات الحرب عليها